

مَعِينٌ عَلَى الْمَحْتَاجِ

عَلَى

قَوْلِكَ الْمُنْتَجِ

تأليف

الفقيه إلي رحمة ربه

إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم

الشافعي الأشعري الصالحي الصومالي



صححه وحققه شيخه

الشيخ أبي بكر بن علي

جهود شافعية الصومال في خدمة المنهاج
(عبد الواحد علي أحمد)

معين المحتاج

على قواعد المنهاج

تأليف

الفقير إلى رحمة ربه

إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم

الشافعي الأشعري الصالحى الصومالى

الطبعة الثانية 1440 هـ

الموافق جلاى 2019 م

حَقَّقَهُ وَصَحَّحَهُ شَيْخُ الشَّيْخِ أَبِيكَرْ بنِ عَلِيٍّ

حقوق الطبع محفوظة ممنوعة عن غير المؤلف

طبعة جديدة مزودة منقحة تقرر بها العيون

0615811273

رقم الناشر

مقدمة الطبعة الثانية

لما انتشرت الطبعة الأولى من كتاب معين المحتاج على قواعد المنهاج بحمد الله وعونه وتوفيقه اشتغلت بتجديد طبعة ثانية مع الزيادة صورا وشروطا وأحوالا وقواعد وفوائد وتنبيهات كثيرة تشتهى النفوس وأحلى من العسل وزدت أيضا في هذه الطبعة الثانية التقريظ والتعذيب والسند والترجييع والتمييز بين المتن والقواعد كما سترى إن شاء الله تعالى ، فنسأل الله أن يمن علينا بقبوله وأن ينفع به المؤمنين كما نفع بأصله.

التحقيق والتصحيح والتعليق لشيخنا وأستاذنا ومرى قلوبنا ، الشيخ أبي بكر بن علي المدرّس في كل فن من فنون العلم : نفعا الله بعلومه آمين.

واعلموا أنّ الحسد لا يجوز والحاسد لا يفلح، قال الله تعالى ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ سورة النساء (٥٤) الآية وقال ﷺ (الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب)

والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيبا أن يبادرنا ، بالنصيحة ، والتصويب فكل معرض للخطأ، ولاكمال إلا الله سبحانه وتعالى

حقوق الطبع محفوظة لانرضى الطبع لغيرنا ولا الإبدال فيه ولو حرفا واحدا

بقلم المؤلف

سلسلة منقولة عن المشايخ من المصنف إلى النبي ﷺ

وأقول والله المستعان ، أخذتُ العلم عن شيخى الجليل العارف بربه الشيخ أبي بكر بن على ، عن شيخه الشيخ حسين عط ، عن شيخه الشيخ مُحَمَّد شيخ محي الدين ، عن شيخه الشيخ محي الدين معلم مكرم ، عن شيخه الشيخ أبي بكر بن إبراهيم أَيْخَلَابِ ، عن شيخه الشيخ أبي بكر بن محضار ، عن شيخه الشيخ أحمد زيني دحلان ، عن شيخه الشيخ إبراهيم البيجورى ، عن شيخه الشيخ عبد الله الشرقاوى ، عن شيخه الشيخ مُحَمَّد بن سالم الحفنى ،

عن شيخه الشيخ أحمد الخليفى ، عن شيخه الشيخ أحمد بن عبد اللطيف البشيشى ، عن شيخه الشيخ بن عيسى الحلبي ، عن شيخه الشيخ على الزيادى ، عن شيخه الشيخ ابن حجر الهيتمى ، عن شيخه الشيخ زكرياء الأنصارى ، عن شيخه ابن حجر العسقلانى ، عن شيخه الولي أحمد بن عبد رحيم ، عن والده الزين العراقى عن شيخه الصالح البلقينى عن شيخه العلاء ابن العطار ، عن شيخه الإمام النووى ، عن شيخه كمال سَلَّار ، عن شيخه مُحَمَّد بن مُحَمَّد صاحب الشامل الصغير ، عن شيخه عبد الغفار القزوينى ، صاحب الحاوى الصغير ، عن شيخه عبد الكريم الرافعى ، عن شيخه بدر الدين مُحَمَّد بن الفضل ، عن شيخه عزالدين مُحَمَّد بن يحيى ، عن شيخه مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالى ،

عن شيخه عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الملقب بإمام الحرمين ، عن شيخه أبى مُحَمَّد الجوينى ، عن شيخه أبى بكر القفال المروزى ، عن شيخه أبى زيد المروزى ، عن شيخه إبراهيم بن مُحَمَّد المروزى ، عن شيخه أحمد ابن سريج ، عن شيخه الإمام عثمان الأنماطى ،

عن شيخه اسماعيل بن يحيى المزني ، عن شيخه صاحب المذهب محمد بن ادريس

وله طرق ، منها ، أخذ الشافعي العلم عن الإمام مالك وأخذ مالك عن نافع وأخذ نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وأخذ عبد الله عن حبيبنا وشفيعنا وقره أعيننا محمد ﷺ عن جبريل عن رب العزة.

ومنها أخذ الشافعي العلم عن مسلم بن خالد وأخذ مسلم : عن محمد بن جريج وأخذ محمد عن عطا بن رباح ، وأخذ عطاء عن عبد الله بن عباس وأخذ عبد الله ، عن سيدنا ومولانا وثمره فؤادنا وشفاء صدورنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب عن جبريل عن ربه ،

ومنها أخذ الشافعي العلم عن وكيع بن جراح ، وأخذ وكيع عن أبي حنيفة ، وأخذ أبو حنيفة عن أنس بن مالك ، وأخذ أنس عن نبينا ورسولنا وأفضل خلق الله محمد ﷺ ، عن جبريل عن ربه سبحانه وتعالى ، (١)

(١) ومن شيخى إلى الشيخ احمد زيني الدحلان نقلت من شيخى ومن الشيخ الدحلان إلى الإمام النووي نقلت ، صلة الخلف باسانيد السلف للشيخ اسماعيل بن عثمان زين اليمنى المكي الشافعي (ت ١٤١٤) ومن النووي إلى النبی نقلت سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج ١٧ - ١٩ وأنظر أيضا حاشية القليوبي من النووي إلى الشافعي وأنظر أيضا في حاشية القليوبي من الشافعي إلى النبی ﷺ ٩/١ ، وأنا سائل أخا انتفع بشيء منها أن يدعو لجامعها ومرتبها ، والله سبحانه تعالى أعلم

تقريظ الشيخ محمد بن الشيخ أبي بكر بن علي

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا ، الذي له ملك السموات والأرض وخلق كل شيء فقدره تقديرا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث للناس بشيرا ونذيرا ، وداعيا إلى الله بإذنه وشراجا منيرا ، وعلى آله وأصحابه ومن تنور بهديهم تنويرا

أما بعد ، فقد طالعت ماتيسر لي من هذا الكتاب المسمى بمعين المحتاج من تأليف صاحبنا الفاضل ، المقلب بالسيد إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن محمد ، وتأملت حسن ترتيبه وإيراده المسائل الفقهية فوجدته معمورا بالفوائد وجيد العبارة ووافيا بما لا تستغنى عنه طلبة العلم ونافعا يجد الباحث فيه بغيته ، فأشكر مؤلفه شكرا جزيلا على مشروعه الكبير وبحثه الوافي وبذله الواسع وأرجوا له دوام التوفيق

وأسأل الله أن يجعلنا وإياه من الهداة المهتدين ، وأن يرزقنا الإخلاص في العمل والصدق في القول ، وأتمنى من الله أن ينفع الناس بهذا الكتاب ، وأن ينور به أذهان طلبة العلم وبارك الله في كل من استفاد منه وأفاد

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

تقريظ الشيخ شريف صالح بن محمد رشيد

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له شهادة تنجيننا من حر لظى وأشهد أن سيدنا وقرّة أعيننا محمداً عبده
ورسوله المجتبي

أما بعد فقد طلب مني الأخ الأستاذ إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم : أن أكتب
تقريظاً لكتابه المسمّى بمعين المحتاج على قواعد المنهاج ، فاعتذرت إليه لإعتقادي
أنى لست أهلاً لذلك فلم يقبل عذري وألح عليّ فأجبته فقلت مستعينا بالله
طالعت معظم كتابه ووجدته قد جمع فيه من النُّكْتِ والفوائد ما تَقَرُّ به العيون
ويشهد به المنصفون

ولقد سبكت من كتب الفقه دُرراً لا يستغنى عنها الطالب ويستعين بها الراغب ، وقد أتى فيه
مما سمع من المشائخ الكرام بما يسهل للمبتدى ، وبما لا يستغنى عنه المنتهى فجزاه الله خيراً ،
وعلى الطلبة أن يستفيدوا من هذا المؤلف الذى وُضع على المنهاج فهو كالشرح له حيث
بيّن شروطه ومسائله وصوره وغير ذلك ، وأن ينووا بطلب العلم رضا الله تعالى وما العلم
إلا ما أورث الزهد فى الدنيا والرغبة فى الآخرة ، وأكسب المعرفة بالله فلمثل ذلك فليعمل
العالمون،

وفى ذلك فليتنا فس المتنافسون ، نسأل الله تعالى أن يجعل كتابه نافعا وأن يبارك فى علمه
وحياته ، وأن يغفر لنا ولوالدينا ومعلمينا ومشائخنا وجميع المسلمين ، وآخر دعوانا أن الحمد
لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

تقريظ الشيخ عبدل مغال بن مومن بن فارح

الحمد لله على كل حال ونعوذ بالله من حال أهل النار ، نحمده سبحانه وتعالى
على نعمه ، ونسأله المزيد من فضله وكرمه ،

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تبلغ المقاصد من فضله سؤله ،
ونشهد أن سيدنا ووسيلتنا إلى ربنا مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله ،

أما بعد فهذا كتاب حوى أكثر قواعد الفقه الشافعى من شروط وصور وأقسام
وغيرها وهو مهمّ جدا لمن يريد أن ينال مستوى رفيعا أودرجة رفيعة من الفقه
الشافعى ولذلك لا ينبغي لكل طالب أن يخلو من خزانته

وأیضا نافع خاصة لمن يُعلّم المنهاج غيره أويتعلمه، فإنه سائر على نهجه ، ومسهّل
لصعوباته كالدمشقية والدوانق وغيرها

وأخيرا . أوصى لكل طالب أن يلزم هذا الكتاب ويعتكف عليه فإنه لامثيل له ،
ويغنى عن مدحه إنتشاره فى العالم فله الحمد والمنة ، وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وآله
وصحبه وسلم

تقريظ الشيخ إبراهيم بن آدم طائى

بدأت بسم الله ذى المنان	وبالرحيم رحمة الإحسان
الحمد للإله ذى الكمال	ومبين الحرام والحلال
ثم الصلاة والسلام سرمداً	على النبي الهاشمي أحمداً
وآله وصحبه الأخيار	ومشرفي الدين مع الأبرار
وبعد فاعلم أيها المحتاج	في الفهم والتفهم للمنهاج
لا بد عن معين للمحتاج	لأنه منور للمنهاج
وأنه مسهل المنهاج	مساعد مدرس المنهاج
لما بدا المعين للمحتاج	تسهلت قواعد المنهاج
أن المعين عون للطلاب	وعدة المفتى في المكاتب
فاحفظ ربي مصنف المعين	ومن الله عفواً في الدارين
إبراهيم عبد الله بن إبراهيم	هو المعروف سيدى إبراهيم

فقال المصنف

شكراً لكم يا أحبابنا وجزاكم الله خير الجزاء ونور الله قلوبكم وقلوبنا كما نورتم بمعين
المحتاج اللهم تقبل سعيينا بمعين المحتاج وعلى سائر أعمالنا اللهم اغفر ذوبونا وذبوب
آبائنا وذنوب مشائخنا وذنوب المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات (رَبَّنَا تَقَبَّلْ
مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، وَثُبْ عَلَيْنَا يَا مَوْلَانَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ وَفَقْنَا
واهدنا إلى الحق وإلى طريق مستقيم ، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا مُحَمَّد صلى الله عليه
وسلم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذى جعل للدين قواعد وضوابط وصورا وشروطا وفوائد ومسائل الذى أوضح الطريق للطالبين وسهل منهاج السعادات للمتقين ومنّ عليهم بالحكمة البالغة ودلهم على طريق مستقيم وهو معين لهم بأداء الطاعات وشرح صدورهم لفهم الشريعة البينة القائل فى محكم تنزيله { لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا } (١) وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة توصلنا إلى جنات النعيم وتكون سببا للنظر لوجهه الكريم وأشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم

أما بعد فيقول العبد الفقير إلى رضاء مولاه القديم إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الشافعى الأشعرى الصالحى الصومالى هذه قواعد المنهاج نقلت بعضها من شيخى الشيخ أبي بكر بن على حفظه الله تعالى فى الدارين أمين وبعضها من كتب الفقه وسميتها معين المحتاج فى قواعد المنهاج

واسأل الله أن يجعلها نافعة لى وللطالبين وما أخطأت فهو منى والشيطان فالمرجو ممن إطلع عليه أن يستر زلتى ولا يلومنى فأبى بالعجز معلوم ومثلنى عن الخطأ غير معصوم جعله الله خالصة لوجهه الكريم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ،

وأنا أبدأ ما اعتاد مشائخنا قرأته عند شروعهم فى قراءة المنهاج من الأبيات وهى هذه

أَبْيَاتٌ فِي مَدْحِ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ لِلْإِمَامِ الْقُطْبِ النَّوَوِيِّ نَفَعَنَا اللَّهُ بِعُلُومِهِ
وَمِنْهَاجِ عِلْمِ الطَّالِبِينَ لِرَبِّهِمْ جَدِيرٌ بِأَنَّ الْفِقَةَ فِيهِ مُكْمَلٌ

(أبيات) جمع بيت ويطلق البيت على بيت الشعر وجمعه أبيات وبيوت والبيت ماله
مصرعان كمصرعى الباب (في مدح منهاج) الأشخاص (الطالبين) للفقهِ (للإمام
) وهو لغة المتبع بفتح الباء واصطلاحاً من يصح الاقتداء به وهو المراد هنا ويطلق
على اللوح المحفوظ في قوله تعالى { وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ }
(١) وقد يراد به صحائف الأعمال كقوله تعالى { يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنْسٍ بِإِمَامِهِمْ } (٢)
وقد يطلق على الإمام الأعظم (القطب) أي المشبع علماً وعملاً وأيضاً القطب
هو أصل الشيء الذي يرجع إليه وقطب الرحا الذي يدور عليه وقطب القوم
سيدهم الذي يدور عليه أمرهم (النووي نفعنا الله بعلمه) وقوله النووي نسبة إلى
النوي هي قرية من قرى الشام (ومنهاج علم) الأشخاص (الطالبين) للفقهِ (لربهم)
أي لأجل ربهم جدير أي أولى من غيره (بأن الفقه) علة لجدير (فيه)
أي في منهاج (مكمل) أي يتكلم في أكثر الفقه

(١) سورة يسن الآية (١٢)

(٢) سورة الإسراء (٥٢)

وَعُمْدَةُ مُفْتٍ لِلشَّرِيعَةِ مُجَمَّلٌ	فَفِيهِ جَمِيعُ الْمُشْكِلَاتِ لِلطَّالِبِ
وَزَادَ عَلَيْهِ مُجَمَّلٌ وَمُقْصَلٌ (١)	جَوَازٌ لِلرَّافِعِيِّ فِي مُحَرَّرِهِ
مُصَنَّفُهُ فِي الْفِقْهِ زَادَ وَتَقْضَلُ	فَمَا صَنَّفَ الْأَصْحَابُ شَيْئًا كَمِثْلِهِ

(ففيه) أى فى المنهاج حل (جميع المشكلات) أى فتح المسائل وقوله المشكلات بالفتح اسم مفعول وبالكسر اسم فاعل

(و) هو (عمدة مفت) خبر ثان أى حل وعدم حل (مجمل) بالتصنيف والتدريس (جوار) هو بالجيم المعجمة المكسورة المجاورة وبالحاء المضمومة أو المكسورة وهو الأبيض وبالحاء وهو ولد الناقة والمنهاج بمنزلة الولد للمحرر وفى بعض النسخ خيار أى مختار

(للرافعى فى محرره) أى الرافعى (وزاد) أى المنهاج (عليه) أى على المحرر (مجملا) والمجمل أن يجعل للمسائل جوابا واحدا (ومفصلا) والمفصل أن يجعل لكل مسألة جوابا

(فما صنف الأصحاب) أى أصحاب الشافعى (شيئا) أى كتابا (كمثلته) أى المنهاج (مصنفه) أى المنهاج (فى الفقه زاد) ومعنى الزيادة أن يشارك غيره فى الفقه وزاد عليه ،

(١) وقوله وزاد عليه مجمل ومفصل أى زاد مجمل للمنهاج على مجمل المحرر وزاد مفصل للمنهاج على مفصل المحرر

فَقِيَّةٌ أَدِيبٌ فَاقٌ فِي كُلِّ مَشْهَدٍ وَلِلْإِثْمِ تَارِكٌ وَلِلْخَيْرِ يَفْعَلُ
فَدُونُكَ بَحْرُ الْخَيْرِ دُونُكَ فَاعْتَرِفْ لِتَشْرَبَ مِنْ حَالِ الزَّلَالِ وَتَكْمُلُ
فَأَنْتَ إِذَا أَكْثَرْتَ مِنْ شُرْبِ مَائِهِ تَكُونُ فَقِيهًا عَالِمًا وَتَبْجُلُ^(١)

(فقيه أديب) وهو من يعرف العلم العربية نحوا وصرفا وعروضا وبلاغة وغيرها. (فاق) أى الشيخ النووى (فى كل مشهد) أى فى كل محفل يجتمع الناس أى إذا اجتمع مع العلماء فى محفل يتولى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإذا اجتمع مع المعتزلة ونازعوه فى مسألة غلبهم.

(وللإثم تارك) وفى نسخة تَرَاك (وللخير يفعل) وفى نسخة فَعَال (فدونك) اسم فعل بمعنى خذ.

(بحر الخير) الخير بفتح الحاء وكسرهما العالم (دونك) تأكيد (فاعترف) من درسه. (لتشرب من حال الزلال وتكمل) أى الماء العذب

(فأنت إذا أكثر من شرب مائه) كناية عن مداومته عليه وكثرة تكراره (تكون) أى أنت (فقيها عالما وتبجل) أى تعظم ببركة العلم إذا عملت به

^١ وقوله من حال الزلال أى حلو ماء بارد الصافي البارد كذا فى المعجم الوسيط وفى الدرج المعالى شرح بدى الآمالى الزلال هو الماء العذب الصافى الذى لا يخالطه شىء : وهو كناية عما يناله من داوم عليه من لذة الفهم وتصحيح الأعمال وغيره

^٢ هذه الأبيات التى انتهت بعض الأفاضل من المتأخرين كما نقلنا عن مشائخنا

كِتَابُ الْمَنَهَاجِ فِي الْفِقْهِ الْمُخْتَصَرُ عَنْ كِتَابِ الْمُحَرَّرِ لِلْإِمَامِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّافِعِيِّ إِيْتَصَرَهُ الْإِمَامُ الصَّدْرُ أَبُو زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بْنِ مُرِّ بْنِ حَسَنٍ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جُعْفَةَ بْنِ حِزَامِ النَّوَوِيِّ الدِّمَشْقِيِّ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدُ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ^٢ وَسَلَّمُ تَسْلِيمًا

(كتاب المنهاج في الفقه) حال من كتاب المنهاج (المختصر) أي الوجيز (عن كتاب المحرر للإمام) وسبق لفظ الإمام لغة واصطلاحاً المسمى (عبد الكريم بن محمد الرافعي) ولفظ الرافعي اختلف فقال بعضهم منسوب إلى رافعان بلدة معروفة من بلاد قزوين. فقال بعضهم منسوب إلى رافع بن خديج. (إختصره) أي كتاب المنهاج (الإمام الصدر) وهو مقدم على العلماء في أقرانه (أبو زكريا يحيى بن شرف بن مر بن حسن بن حسين بن محمد بن جعفة بن حزام) وليس صحابياً (النووي الدمشقي) نسبة إلى دمشق (وصلى الله على رسوله سيدنا). والرسول لغة الميعوث من مكان إلى مكان آخر واصطلاحاً إنسان أوحى إليه بشرع يعمل به وأمر بتبليغه (محمد النبي الأمي) وهو من لا يكتب ولا يقرأ (وآله وصحبه وسلم تسليماً) أي تحية من الله.

^١ وقوله وصلى الله ، الصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم . ومن الملائكة الاستغفار . ومن غيرهم التضرع والدعاء (١) حاشية البيجوري ١٤/١

^٢ وقوله وآله . له مقامات الأول مقام المدح وهو كل مؤمن تقى ومؤمنة تقية : الثاني مقام الدعاء وهو كل مسلم ومسلمة ولو كانا عاصيين لأنهما أوحى إلى الدعاء . الثالث مقام الزكاة : وهو بنو هاشم وبنو مطلب . الرابع مقام الانتساب وهو أولاد فاطمة : أنظر كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار ١٠ وحاشية البيجوري ١٦/١ وكفاية الأتقيا ومنهاج الأصفياء ٧

^٣ (٣) وقوله وصحبه : وهو من اجتمع النبي ﷺ بعد نبوته في حال حياته ومات على إيمانه ، أنظر حاشية البيجوري ١٧/١

قَالَ بَعْضُهُمْ: عَدَدُ مَسَائِلِ الْمِنْهَاجِ أَرْبَعُونَ أَلْفَ مَسْئَلَةٍ مَنْطُوقًا وَمَفْهُومُهُ عِشْرُونَ أَلْفًا كِتَابُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ وَعُمْدَةُ الْمُفْتِينَ تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى نَاصِرُ السُّنَّةِ مُحْيِي الدِّينِ أَبِي زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنَ شَرْفٍ النَّوَوِي تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ وَأَسْكَنَهُ بِحُبُوحِ جَنَّتِهِ بِكْرَمِهِ آمِينَ. هَذِهِ الْأَبْيَاتُ الْآتِيَةُ لِلشَّيْخِ أَظْهَرَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْقَيْوَمِ فِي مَدْحِ كِتَابِ الْمِنْهَاجِ نَفَعَنَا اللَّهُ بِعُلُومِهِ آمِينَ يَارَبَّ الْعَالَمِينَ.

(قال بعضهم) أى بعض العلماء (عدد مسائل المنهاج أربعون ألف مسألة منطوقاً ومفهومه عشرون ألفاً كتاب منهاج الطالبين وعمدة المفتين تأليف الشيخ الإمام العلامة على مذهب الإمام) حال من منهاج الطالبين (أبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى رحمه الله تعالى) هو (ناصر السنة) بالتصنيف والتدريس (محى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف) وقوله محى الدين لعل على إمام النووي أنه قال ليس فى حل من قال عنى بمحى الدين وهذا من ورعه وتواضعه ولا يقال ذلك تقتضى حرمة الإطلاق (تغمده الله برحمته) أى بإحسانه (وأسكنه بحبوح جنته) أى وسطها (بكرمه آمين هذه الأبيات للشيخ فى مدح كتاب المنهاج للنووى المسمى بأظهر عمر بن عبد القيوم) هو اسم مركب من أظهر وعمر وقيل أظهر فعل ماضى والمعنى أظهر عمر هذه القصيدة وهى.

^١ عدد مسائل المنهاج اختلف فيه : فقال بعضهم عدد مسائل المنهاج أربعون ألف مسألة منطوقاً ومفهومه عشرون ألفاً وفى المتن ، فقال بعضهم عدد مسائل المنهاج سبعون ألف مسألة منطوقاً أما المفهوم فكثير جداً أنظر سلم المتعلم المحتاج إلى رموز المنهاج

بَدَأْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ فِي أَوَّلِ سَطْرِ
وَصَلَّيْتُ أَلْفًا ثُمَّ قُلْتُ لِمَنْ يَذَرِي
تَصَفَّحْتُ أَسْفَارَ الْأُئِمَّةِ فِي عُمُرِي
فَلَمْ أَرْ كَالْمِنْهَاجِ فِي الضَّبْطِ وَالْحَصْرِ
حَوَى مِنْ فُنُونِ الْفِقْهِ مَعَ صِغَرِ حَجْمِهِ
بِمَا لَيْسَ يَحْوِيهِ الْكَبِيرُ مَعَ الْكَبِيرِ
وَبَيَّنَ تَصْحِيحَ الْخِلَافِ مُرْتَبًا
مِنْ الطُّرُقِ ^(١) وَالْأَقْوَالِ ^(٢) وَالْأَوْجِهَةِ ^(٣) الْغَرِيبِ
بِلَفْظٍ وَجِيزٍ لَيْسَ فِيهِ تَكْلُفٌ
قَرِيبٌ إِلَى فَهْمِ الْأَنَامِ بِلَا عُسْرٍ

(بدأت بحمد الله في أول سطر وصليت ألفا) يحتمل أنه صلى على النبي ﷺ ألف مرة ويحتمل أنه صلى ألف ركعة (ثم قلت لمن يذري) حالي (تصفحت أسفار الأئمة) أى كتبهم. (في عمري) أى في غالب عمري (فلم أر) كتابا (كالمنهاج في الضبط) أى الجمع للألفاظ (والحصر) أى الحصر للمعاني والأحكام (حوى) أى المنهاج (من فنون الفقه) ومن للتبعض. (مع صغر حجمه بما) الباء زائدة في المفعول (ليس يحويه الكبير مع الكبير وبين تصحيح الخلاف مرتبا) حال من تصحيح الخلاف (من الطرق والأقوال والأوجه الغر) أى الشريفة. (بلفظ) خرج به الإشارة (وجيز) هو القصير السريع الوصول إلى الفهم خرج به المطولات كالبسيط والوسيط (ليس فيه) أى فى اللفظ (تكلف) خرج مابه تكلف كالإرشاد (قريب إلى فهم الأنام بلا عسر) خرج به نحو قول بعضهم إذ سقط عن حمارة فاجتمع عليه ناس فقال مالكم تكأ كأتكم أى اجتمعتم على تكأ كأتكم على ذى جنة إفرنقعوا أى تنحوا عني

^١ وقوله من الطرق : المراد به المذهب ومقابلة وقول الفرق ،

^٢ وقوله والأقوال : المراد بالأقوال الأظهر ومقابلة وقول الفرق

^٣ وقوله والأوجه : المراد بها الأصح ومقابلة وقول الفرق ، كما يؤخذ فى متن المنهاج والشروح هـ

فَأَضَحَتْ تَصَانِيفُ حَوَالِيهِ جَمَّةٌ - كَهَيْئَةِ أَبْرَاجِ السَّمَاءِ لَدَى الْبَدْرِ
 إِذَا قَرَأَ الْمِنْهَاجُ غَطَّتْ وَجُوهَهَا حَيَاءٌ وَلَا تَوَمُّ عَلَى طَالِبِ السِّرِّ
 فَيَا زَاغِبًا فِي الْفَقْهِ شَمَّرَ لِنَيْلِهِ وَغُصْنٌ فِيهِ تُحْظَ بِالْيَوَاقِيتِ وَالْدَّرِ^(١)
 وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ إِنْ سَمِعْتَ نَصِيحَتِي إِلَى الْغَيْرِ وَاسْتَخْرِجْ خَبَايَاهُ بِالْفِكْرِ
 تَفْضِيلُهُ إِنْ أَنْصَفْتَ مِنْ أَلْفٍ دَفْتَرٍ كَمْ مِنْ أَلْفٍ شَهْرٍ فَضِلْتَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ

(فأوضحت) أى صارت (تصانيف) وهى الكتب أو المصنفون وهم المشائخ
 (حواليه) أى المنهاج (جمّة) أى كثيرة وهى حال من التصانيف (كهيفة أبراج
 السماء لدى البدر إذا قرء المنهاج غطت) أى التصانيف (وجوهها حياء) والستر
 على الوجوه ثلاثة الكبر والمرض والإستحياء والمراد هنا الإستحياء (ولالوم على
 طالب الستر فيارغباً في الفقه شمر لنيله) أى المنهاج (وغصن فيه) أى فى المنهاج (
 تحظ باليواقيت) أى الجواهر الحمر. (والدر) أى الجواهر الأبيض. (ولاتعد عيناك إن
 سمعت نصيحتى إلى الغير واستخرج خباياه) أى المنهاج (بالفكر) وفى هذا مع قوله
 بلفظ وجيز إلى آخر البيت إشكال وأجيب عنه بأن المسئلة لا بد لها من فكر
 ولو كانت بديهية. (تفضله) أى المنهاج (إن أنصفت من ألف دفتر) أى كتاب
 (كم من الف شهر فضلت ليلة القدر

^١ وقوله والدر : أى المسائل المشبهة باليواقيت وهى الجواهر الأحمر والمسائل المشبهة بالدر وهى الجواهر الأبيض : أنظر بغية

جَزَى اللهُ مُحِبِّي الدِّينِ عَنَّا بِمَا جَزَى
وَلَا زَالَ يَغْشَى رُوحَهُ كُلَّ سَاعَةٍ
لَقَدْ سَبَّكَ الْأَقْوَالَ فِي كَثِيرٍ فَهَمِهِ
وَقَرَّبَ قَاصِي الْعِلْمِ لِمَنْ يُرِيدُهُ
فَأَضْحَى لِدِينِ اللهِ كَالشَّمْسِ يُقْتَدَى
بِهِ خَيْرَ مَخْلُوقٍ مِنَ الْفَضْلِ وَالْأَجْرِ
مِنْ اللهِ رِضْوَانٌ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ
وَمَيَّزَ^(١) مِنْ ذَلِكَ النَّحَاسِ مِنَ التَّبَرِ
وَمَهَّدَ طَرِيقًا كُنَّ كَالْمَسْلُوكِ الْوَعْرِ
بِأَنْوَارِهَا فِيمَا بَطَّنَ إِلَى الْحَشْرِ

(جزی الله محبی الدین عنا بما جزی) أى الله (به) والضمیر فی به إلى ما
(خیر مخلوق من الفضل) الفضل ما يعطى بلامقابلة (والأجر) وهو عكس
الفضل فإن قيل كيف دعا للنووى بمساواة الله أجيب بأن مادعا له به مقتبس من
النبي ﷺ كما قال البوصیری : كل فضل فی العالمین فمن فضل ، النبي استعاره
الفضلاء (ولا زال يغشى روحه فی كل ساعة من الله) حال مما بعده (رضوان)
تنازع فيه الفعلان المتقدمان (الى آخر الدهر لقد سبك الأقوال فی کثیر فهمه ومیز
من) ومن زائدة فی المفعول (ذاك النحاس من التبر) أى میز المسائل المرجوحة من
الراجعة . (وقرب قاصی العلم لمن یریده) أى العلم (ومهد طرقا كنَّ كالمسلك
الوعر) أى الشديدة (فأضحى لدین الله كالشمس یقتدى بأنوارها) وفى نسخة
بأنواره (فیما بطن) وحكى عن الشيخ عبد الرحمن صوفی فیما نظن (إلى الحشر)

^١ وقوله ومیز من ذاك النحاس من التبر ، له مثالان الأول ومیز بذاك الكیر النحاس أى الأقوال الضعيفة من التبر أى الذهب ،
المراد منه الأقوال المعتمدة ولفظ من فی قوله من ذاك النحاس بمعنى الباء . والنحاس مفعول ، والثاني ومیز من ذاك النحاس أى
الذهب ، المراد منه الأقوال المعتمدة من التبر أى الأقوال الضعيفة ولفظ من فی قوله من التبر زائدة فی المفعول ، والتبر فی الأصل
الذهب والفضة قبل التصفية كما نقلنا عن مشائخنا

إِمَامٌ جَلِيلٌ لَيْسَ يُخَصَّصِي مَدِيحَهُ — وَلَكِنْ لِرَغْمِ أَنْفِ بَاغٍ لَدَى الْقَدْرِ
 قِبَالَهِ الْعَرْشِ نَجِّنَا بِحُبِّهِ — فَيُخَيِّنُ قَدْ أَخَيَّنَ الدِّينَ وَالشَّخْصُ فِي الْقَبْرِ
 وَعَافٍ إِلَهِي كُلِّ مَنْ تَصَدَّى لِنَفْعِنَا — لِتَدْرِيسِ مِنْهَاجِ النَّوَى مِنَ الشَّرِّ
 وَمَدِّ بَتَوْفِيْقٍ وَفَتْحِ بَصِيْرَةٍ — لِمَنْ قَرَأَ الْمِنْهَاجَ مَعَ مَنْ لَهُ يُقْرَأُ
 وَأَخْتَمَ قَوْلِي بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ — لِأَسْلَمَ مِمَّا فِي كِرَاهِيَةِ الشُّعْرَى

هو (إمام جليل ليس يخصى مديحه) أى الإمام (ولكن لرغم أنف باغ) لكن قلت ماقلته لتحقيق الباغى وقهره وتصويره ذليلا (لدى القدر) أى عند ذى القدر وهو الله تعالى أوعند ذى شرف وهو النووى رحمه الله تعالى

(فياإله العرش نجنا بحبه فيحيى قد أحيى الدين والشخص) يحتمل أن يراد به النبى ﷺ. أو الشافعى رحمه الله تعالى وحكى والشقص وقيل يراد به أنملة النووى لأنه كان مقطوع أنملة الخنصر

(فى القبر وعاف إلهى كل من تصدى) أى تعرض (لنفعنا لتدريس منهاج النووى من الشر ومد بتوفيق وفتح بصيرة) والبصيرة عين فى القلب يدرك بها الأمور المعنوية كما أن العين الباصرة يدرك بها الأمور الحسية

(لمن قرأ) أى المشائخ (المنهاج مع من) أى التلاميذ (له يقرئ وأختم قولى بالصلاة على النبى لأسلم عما فى كراهية الشعرى) أى قوله إذا قرء المنهاج إلخ لأن فيه ذكر حياء التصانيف عند قراءة المنهاج فكأنه أساء الأدب ،

تَرْجَمَةُ النَّوَوِيِّ

هو الإمام أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف بن مري بضم الميم وكسر الراء بن حسن بن حسين بن مُحَمَّد بن جعمة بن حزام النووى ثم الدمشقى إمام أهل عصره علما وعبادة فعنده يخفى الكوكب الأزهر عابد العلماء وعالم العباد وزاهد المحققين ومحقق الزهاد لم تسمع بعد التابعين بمثله أذن ولم تر ما يدانيه عين وجمع له فى العلم والعبادة محكم النوعين راقب الله فى سره وجهره ولم يبرح طرفة عين عن إمتثال أمره ولم يضيع من عمره ساعة فى غير طاعة مولاه إلى أن صار قطب عصره وحوى من الفضل ماحواه وبلغ مانواه فتشرفت به نواه ولم يلف له من ناواه، (١)

هو شيخ الإسلام وعلم الأولياء قدوة الزهاد ورجل علم وعمل وكامل قل مثله فى الناس من كمل وفق للعلم وسهل عليه ويسر له وسير اليه من أهل بيت من نوى من كرام القرى وكرامة أهل القرى لهم بها بيت مضيف لا تخمد ناره ودار قرى لا تخمد مناره طلع من أمم سادات وجمع لكرمهم عادات وجمع لهمهم أطراف السعادات ونبت فيهم نباتا حسنا ونبغ ذكاء ولسنا ، (٢)

(١) إه فتاوى النووى ٦ وروضة الطالبين ١٥/١

(٢) إه روضة الطالبين ١٧/١

قال ابن العطار وذكر لى أنه كان لا يضيع وقتا فى ليل ولانهار إلا فى وظيفة من الإشتغال بالعلم حتى فى ذهابه فى الطريق ومجيئه يشتغل فى تكرار ومطالعة وأنه بقى على تحصيل هذا الوجه نحو ست سنين ثم اشتغل بالتصنيف والإفادة والمناصحة للمسلمين وولاتهم مع ما هو عليه من المجاهدة لنفسه والعمل بدقائق الفقه والإجتهاد على الخروج من خلاف العلماء وإن كان بعيدا والمراقبة لأعمال القلوب وتصفيتهما من الشوائب بحاسب نفسه على الخطوة بعد الخطوة، (١)

قال ابن العطار وذكر لى أبو عبد الله بن أبى الفتح البعلى الحنبلى العلامة قال كنت ليلة فى جامع الدمشق والشيخ واقف يصلى إلى سارية فى ظلمة وهو يردد قوله {وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْتَوِلُونَ} (٢) مرارا بحزن وخشوع حتى حصل عندى من ذلك ما الله به عليم

قال ابن العطار (٣) وذكر لى جماعة من أقاربه أنهم سئلوه أن لا ينسأهم فى عرصات فقال إن كان ثم جاه والله لا دخلت الجنة وأحد ممن عرفه وراءى ولا أدخلها إلا بعدهم ، ولما دفن أراد أهله أن يبنو عليه قبة فجاء فى النوم إلى عمته وقال لها قولى لأخى اوللجماعة لاتفعلوا هذا الذى عزموا من البنيان فإنهم كلما بنوا شيئا ينهدم فامتنعو وحوطوا على قبره بحجارة (٤)

(١) انظر تحفة الطالبين لابن العطار ، ١٥٤)

(٢) الآية سورة والصافات : ٢٤)

(٣) وقولنا ابن العطار هو من تلاميذ الإمام النووى أنظر فتاوى الإمام النووى ١

(٤) المنهاج السوى : ٨٠)

وقال ابن فضل الله حكى لنا الشيخ عبد الرحمن أنه لما مرض مرض موته اشتهى التفاح فجئ به فلم يأكله فلما مات رآه بعض أهله فقال مافعل الله بك فقال أكرمى نزل وتقبل عملي وأول قرأى جاءني التفاح وأخبرني بعض الطلبة أن شخصا جاء إلى قبره وجعل يقول أنت الذى تخالف الرافعى وتقول قلت : قلت ويشير إليه بيده فماقام حتى لدغته فيها عقرب ،
(١)

ولد بنوى وهى قرية من قرى الشام فى العشر الأول من محرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة ونشأ بها وكان له والدان صالحان فتعدت بركتهما إليه ولما أتم العاشرة كان قد قرب من حفظ كتاب الله عز وجل وقرأ الفقه على بعض أهل علم زمانه .
وقدم دمشق سنة تسع وأربعين وستمائة وكان قد حفظ القرآن الكريم ، وأراد أن يكمل تلقى العلم فى مدرسة دار الحديث ، فسكن فى مدرسة الرواحية ،
فشرع فى قراءة التنبيه فيقال : إنه قرأه فى أربعة أشهر ونصف ، وحفظ ربع العبادات من المذهب فى بقية السنة .

وأعجب به شيخه أبو إسحاق المغربى ثم لزم المشائخ تصحيحا وشرحا ، فكان يقرأ فى كل يوم اثنا عشر درسا على المشائخ ، درسين فى الوسيط ودرسا فى المذهب ودرسا فى الجمع بين الصحيحين ، ودرسا فى صحيح مسلم ودرسا فى إصلاح المنطق فى اللغة ، ودرسا فى الصرف ودرسا فى النحو ودرسا فى أصول الفقه ودرسا فى أصول الدين ودرسا فى أسماء الرجال . (٢)

(١) منهاج السوى ٨١

(٢) التنبيه لأبى إسحاق الشيرازى فى ترجمته ١٢

وفي سنة إحدى وخمسون وستمائة حج مع أبيه وأقام بالمدينة شهرا ونصف ، ومرض أكثر الطريق ثم رجع إلى دمشق ليكمل جهاده في العلم والتعليم والمذاكرة والتحصيل ومن طريق ما حدث له مما يوضح حفظ الله عز وجل لأوليائه أنه ، قال : خطر لي أن أشتغل في الطب فاشتغلت في كتاب القانون ، وأظلم قلبي ، وبقيت أياما لا أقدر على الاشتغال فاشفقت على نفسي ، وبعث القانون ، فنار قلبي.

ثم اعتنى بالتصنيف فجمع شيئا كثيرا ، منها ما أكمله ومنها ما لم يكمله فمما كمله : شرح صحيح مسلم والروضة والمنهاج ورياض الصالحين والأذكار ، المسمى : حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار والبيان في آداب حملة القرآن وتحرير التنبيه وتصحيحه ، وتهذيب الأسماء واللغات ، وطبقات الفقهاء ، والأربعين النووية والإيضاح في المناسك وبستان العارفين وغير ذلك.

ومما يتمه ، ولو كمل لم يكن له نظير في الدنيا : شرح المذهب ، الذي سماه : المجموع : وصل فيه إلى كتاب الربا فأبدع فيه ، وأجاد وأفاد وأحسن الإنتقاد وحرر الفقه فيه في المذهب وغيره، وحرر الحديث على ما ينبغي والغريب واللغة ، وأشياء لا توجد إلا فيه ، ولا يعرف في كتب الفقه أحسن منه ، على أنه محتاج إلى أشياء كثيرة تزداد فيه وتضاف إليه وكان يأكل في اليوم أكلة واحدة ويشرب شربة واحدة عند السحر. (١)

(١) التنبيه لأبي اسحاق الشيرازي ١٣

ورأى ليلة القدر وعمره سبع سنين ولما دنا أجله سافر إلى القاهرة لزيارة الإمام الشافعى رضى الله عنه فلما قضاها رجع إلى وطنه من غير أن يشعر أهل القاهرة فرد الكتب المستعارة وزار مقبرة فقراء ودعا وبكى وزار أصحابه الأحياء وودعهم ثم سافر إلى نوى فمرض بها مرضا شديدا وفى ليلة الأربعاء لأربع وعشرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة حضرته منيته فانتقل إلى رحمة الله عزوجل ولما علم أهل دمشق بالخبر ، إرتجت دمشق كلها بالبكاء واسترجع الناس مع تأسفهم لذهاب هذا البحر من العلم وهو مازال فى الأربعينيات من عمره ولم يتزوج ودفن هناك وقبره ظاهر يزار ويتبرك به زاده الله شرفا ونفعنا ببركته، (١)

كما قال الشاعر

لقيت	خيلا	يانوى	وكفيت	من	شر	النوى
فقد	نشأبك	عالم	لله	أخلص	مانوى	
وعلى	عداه	فضله	فضل	الحبوب	على	النوى (٢)

فائدة: مشائخ النووى منهم مُحمَّد بن أحمد المقدسى وهو أجل شيوخه :واسماعيل بن ابراهيم بن أبى اليسر :وأحمد بن عبد الدائم : وخالد النابلسى : وعبد العزيز الحموى الأنصارى : والحسن بن مُحمَّد البكرى : وعبد الكريم بن عبد الصمد ، وكمال السلَّار :وعبد الرحمن الأنبارى وابراهيم بن على الوسطى وغيرها (٣)

(١) التنبيه لأبى اسحاق الشيرازى ١٢ — ١٥ بغية المحتاج للشيخ على مومن ٨

(٢) بغية المحتاج ، ١٢ ونهاية المحتاج ، ١١/١

(٣) التبيان فى آداب حملة القرآن ١٢/١١

ترجمة المنهاج

فأقول المنهاج معناه الطريق الواضح وقد جددت تسمية الكتاب بذلك الاسم بخط
جلالة الإمام النووي على ظاهر نسخته رحمه الله رحمة الأبرار وأسكنه جنات تجري
من تحتها الأنهار وهو كتاب جليل من أحسن مختصرات الشافعية لم تسمح بمثله
القرائح فهو العلم الذي يهتدى به سالك سبيل علم الفقه من الطلاب
والإمام الذي يتعين الاقتداء به إذ كان أفقه من كثير من كتب الأصحاب فلا شك
أن اتباعه هو العدل لأن مختصره رحمه الله أتى فيه بالعجب العجيب وبكل
ما يستعذب ويطلب أودعه المعاني الغزيرة بالألفاظ الوجيزة وقرب المقاصد البعيدة
بالأقوال السديدة فهو يساجل المطولات على صغر حجمه ويباهى المختصرات
لغزارة علمه كما قال الشاعر

قد صنف العلماء واختصروا فلم	يأتوا بما اختصروه كالمنهاج
جمع الصحيح مع الفصيح وفاق باله	رجيح عند تلاطم الأمواج
حوى في الشرح منهج النواوى	بتصحيح الشريعة والفتاوى
كتاب لا يعادله كتاب	يزيد على رواية كل راوى (١)

فائدة: بعض شرح المنهاج

الأول البحر الموج الى شرح المنهاج لصفى الدين احمد ابن العماد الأقفهسى
والثانى الدياج الى شرح المنهاج لمحمد بن عبد الله الزركشى
والثالث تصحيح المنهاج لسراج الدين عمر بن رسلان البلقينى
والرابع، درُ التاج فى إعراب مشكل المنهاج للإمام السيوطى
والخامس بحر الموج ايضا لفخر الدين الابار المار دىنى أربعة عشر مجلدا
والسادس نجم الوهاج الى شرح المنهاج لمحمد بن موسى الدميرى أربع مجلدات
والسابع بداية المحتاج الى شرح المنهاج ، الثامن ارشاد المحتاج الى شرح المنهاج
والتاسع هادى الراغبين الى شرح المنهاج لمحمد بن عبد الله بن قاضى عجلون
والعشر تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمى
والحادى عشر نهاية المحتاج لمحمد بن أحمد الرملى
والثانى عشر مغنى المحتاج الى شرح المنهاج لمحمد الخطيب الشربى
والثالث عشر قوت المحتاج لشهاب الدين احمد حمدان الأذرعى
الإبتهاج الى شرح المنهاج ، لتقى الدين على ابن كافى السبكى
اعانة المحتاج الى شرح المنهاج لمحمد بن احمد عبد البارى الأهدنى ، (١)
واعلم : أن معرفة أحكام الدين من أشرف النصب واعلاها ، والتفقه فى دين الله
من أنفع المكاسب وازكاها ، فحوادث العباد مردودة إلى استنباط خواطر العلماء
ومداركهم ، مربوطة بإصابة ضمائر الفقهاء قال الله تعالى { وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ
وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ } (٢)

(١) كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٤٣ — ٤٤

(٢) سورة النساء الآية : ٨٣ (

وكفى العالم شرفا أن يحشر يوم النشور مغفورا ويرى سعيه الجميل في العقبى مشكورا قال ﷺ (يبعث الله العباد يوم القيامة ثم يميز الله العلماء فيقول يامعشر العلماء ،إني لم أضع علمي فيكم لأعذبكم اذهبوا فقد غفرت لكم) (١)

وكفى العالم شرفا ان بين درجته ودرجة الأنبياء حرفا واحدا ، قال ﷺ (علماء أمتي كانبيا بني اسرائيل) (٢) وقال ﷺ في صفة أمته (هم فقهاء كأنهم من العلم أنبياء) وكان أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم صابرين على التعلم والتفقه في الدين ، ولذلك صاروا مقتدى للعالمين ، وقال ﷺ (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتهم اهتديتهم) (٣) فحفظوا رضوان الله عليهم مانشر رسول الله ﷺ من دور الآثار ونصبوا قواعد الفوائد لمن بعدهم من الأخيار

ولما انقضى الصدر الأول من الصحابة ، ومن بعدهم من التابعين قام ينصر هذا الدين الأئمة الأربعة الأعلام ، فهم الذين حدوا دياجاة الشريعة بحدها ومهدوا قواعد الملة الزهراء تمهيدا ، فصوروا المسائل تصويرا ، وقرروا الدليل تقريرا : فمضوا إلى رحمة الله تعالى وموائد فوائدهم منصوبة للأنام ، وساروا الى المنازل الموعودة وآثارهم باقية إلى يوم القيامة ، ثم من بعدهم من علماء الملة بالغوا في شرح المعضلات ، وجدّوا في كشف المشكلات ، وصنفوا الكتب تصنيفا ، ورفضوا النوازل ترصيفا ، تغمدهم الله بالرحمة والرضوان فكلهم رضوان الله عليهم أجمعين شرحوا مابقى من الفقه مجملا وفتحوا ماترك مقفلا فمصنفاتهم متداولة بين الورى يستعان بها عند القضاء والفتوى ، إه الأنوار لأعمال الأبرار ٣/١

(١) رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٤٢٦٤)

(٢) تحرير الأحكام للعلامة الحلي ٣٨/١

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ، ٨٩٥

(٤) أنظر الأنوار لأعمال الأبرار ٣/١

تعريف الفقه

وهو لغة الفهم مطلقا كما سيأتى فى قول المصنف (للتفقه) سواء مظهر منها أو خفى : وهذا ظاهر عبارة القاموس والمصباح المنير : واستدلوا على ذلك بقوله تعالى حكاية عن قوم شعيب : { قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ } (١) وقوله تعالى { وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ } (٢) فالآيتان تدلان على نفى الفهم مطلقا. وذهب بعض العلماء إلى أن الفقه لغة . هو فهم الشيء الدقيق يقال : فقهت كلامك ، أى : مايرمى إليه من أغراض وأسرار ، ولا يقال : فقهت السماء والأرض والمتبع لآيات القرآن الكريم يدرك أن لفظ (الفقه) لا يأتى إلا للدلالة على ادراك الشيء الدقيق

كما فى قوله تعالى : { وَهُوَ الَّذِى أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ } (٣) وأما الآيتان السابقتان فليس المنفى فيهما مطلق الفهم ، وإنما المنفى فى قول قوم شعيب عليه وعلى نبينا السلام ادراك اسرار دعوته وإلا فهم فاهمون لظاهر قوله ، والمنفى فى آية الإسرار إدراك إسرار آية التسبيح كل شىء لله وإلا فإن أبسط العقول تدرك أن كل شىء يسبح بحمد الله طوعا أو كرها لأنها مسخرة له . (٤)

(١) الآية سورة هود ٩١

(٢) الآية سورة الاسراء ٤٤

(٣) الآية سورة الانعام ٩٨

(٤) أنظر الأنوار لأعمال الأبرار ٦/١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وأقول ابتداء المصنف كتابه البسملة لفظا وكتابة، ودليل اللفظية قيل أن من كتب شيئا يتلفظ به غالبا ودليل الكتابة مشاهدة هذه الألفاظ إقتداء بالكتاب العزيز، وعملا بالحديث الصحيح، والكتاب العزيز أختلف فيه، قال بعضهم إنه القرآن الكريم،

وقال بعضهم إنه اللوح المحفوظ فيه أقوال سبعة الأول: أنه سطر واحد، والثاني أنه ثلاثة أسطر، والثالث أنه خمسة أسطر، والرابع أنه سبعة أسطر. والخامس أنه تسعة أسطر، والسادس أنه إحدى عشر سطرًا،

والسابع أنه ثلاثة عشر سطرًا، وعلى كل من الأقوال السبعة فاتفقوا أن في السطر الأول مكتوب **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** لا إله إلا أنا ومُحَمَّدٌ رسولي من استسلم لقضائي وصبر على بلائي، وشكر على نعمائي كتبته مع الصديقين، وحشرته مع الشهداء والصالحين، ومن لم يستسلم لقضائي ولم يصبر على بلائي ولم يشكر على نعمائي فليخرج من تحت سمائي وفوق أرضي وليطلب ربا سواي وحشرته يوم القيامة مع فرعون وهامان وقارون، (١)

(١) أنظر كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج، ١

وفي سطر الثاني مكتوب {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ} (١) وفي سطر الثالث مكتوب {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ} (٢) وفي سطر الرابع مكتوب {وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ} (٣) وفي سطر الخامس مكتوب {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} (٤) وفي سطر السادس مكتوب {وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ} (٥) وفي سطر السابع مكتوب {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ} (٦)

وأما إذا قلنا الكتاب العزيز هو القرآن الكريم فكل سورة من سور القرآن بدأ فيها بالبسملة إلا سورة براءة، واختلف في حكمة ترك البسملة في أولها على ستة أقوال: أولها وهو الأصح أن رسول الله ﷺ لم يؤمر بذلك، ثانيها أن عثمان بن عفان رضي الله عنه سئل عن ذلك فأجاب بأنه ظن أنها مع الأنفال سورة، ثالثها أنها نزلت لنقض عهد الكفار وفضيحة المنافقين، فهي سورة عذاب والبسملة رحمة، ولا تجمع رحمة مع عذاب، رابعها أن بسملتها في سورة النمل في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (٧)

(١) الآية سورة القصص ٨٨

(٢) الآية سورة آل عمران ، ١٨٥

(٣) الآية سورة الأعراف ، ١٥٦

(٤) الآية سورة الروم ، ٤٧

(٥) الآية سورة طه ، ٨٢

(٦) الآية سورة الرعد ، ٣٩

(٧) أنظر بغية المحتاج ص: ١٣

خامسها أن ذلك من عادة العرب في الجاهلية إذا كان بينهم وبين قوم عهد، فأرادوا نقضه كتبوا إليه كتابا، ولم يكتبوا فيه البسملة، وهذه السورة نزلت بنقض عهود المشركين، فتركت البسملة لذلك، سادسها أنها أي البسملة سورة برأة منسوخة، وأن البسملة في برأة أهو حرام أم لا، قال ابن حجر حرام، وقال الرملي مكروه فاختر أيهما شئت. (١)

وعملا بالحديث الصحيح وهو قوله ﷺ: "كل أمر ذي بال يهتم به شرعا لا يبدء فيه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فهو أبتر" وفي رواية "فهو أجذم" وفي رواية "فهو أقطع" (٢)

"وقوله (كل أمر) فيه خمسة معان الأول أن يكون بمعنى الشأن كقول عائشة رضي الله عنها، قال رسول الله ﷺ: (من أحدث في أمرنا أي في شأننا هذا ما ليس منه فهو رد أي مردود) (٣)

والثاني بمعنى الطلب كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ والثالث بمعنى الرأي كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ والرابع بمعنى العذاب كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ أي عذابنا، الخامس بمعنى القيامة كقوله تعالى: ﴿أَتَنِي أَمْرُ اللَّهِ﴾ (٤)

(١) أنظر كفاية المحتاج بشرح مقدمة المحتاج: ص ٢،

(٢) أنظر مغنى المحتاج /١

(٣) رواه مسلم ، رقم ١٧١٨

(٤) إله يجيرى على الخطيب ج ١/٢٤ وأنظر أيضا كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٣.

وقوله (ذي بال) يهتم به شرعا يشترط فيه خمسة شروط الأول أن لا يكون محرما لذاته، كالزنى وشرب الخمر والسرقة، والقتل، والثاني أن لا يكون مكروها لذاته، كأكل البصل، والثوم، والثالث أن لا يكون سفاسف الأمور كالבصاق وخلع النعل وكنس البيت، والرابع أن لا يكون شيئا جعل الشارع مبدأ غير البسملة كالخطبة والآذان والصلاة، والخامس أن لا يكون ذكرا محضا، وخرج بقوله محرما لذاته محرم لعارض كأن يطئ زوجته الحائضة فيبدأ بالبسملة، وقوله مكروها لذاته مكروه لعارض كالتفات في الصلاة، (١)

فإن قيل الأبر والأقطع والأجذم لا يمكن إلا في شيء له جرم، وليس التأليف كذلك قلت المراد بالأبر والأقطع والأجذم أنه ناقص وقليل البركة. (٢)

الأشياء بالنسبة للبسملة ثلاثة الأول شيء تسن البسملة في أوله وآخره وأوسطه كالأكل، والثاني شيء تسن البسملة في أوله وأوسطه دون آخره كالوضوء، والثالث شيء تسن البسملة في أوله وتحرم في أوسطه وكذا في آخره إن لم يقصد الذكر كالجماع. إه كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج (٣)

(١) أنظر كفاية المحتاج ٣، وحاشية البيجورى ١١/١

(٢) أنظر بغية المحتاج ص ١٣

(٣) أنظر كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٤

وطولت الباء لسته معان الأول التعظيم، والثاني لإشارتها بوحداية الله تعالى، والثالث التمييز عن السين، والرابع لتساعد همزة الجلالة والخامس لتكون عوضا عن المحذوف، والسادس لجودة خطها، (١)

والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكمالات، وخرج بقوله واجب الوجود شيئان أحدهما واجب العدم كالشريك له والثاني جائز الوجود كالمخلوقات، وخرج بقوله المستحق لجميع الكمالات المستحق لبعض الكمالات كالأنبياء والأولياء. (٢)

وعدد أسماء الله تعالى ثلاثة آلاف ألف الله أعلم، حيث جعل وألف جعل عند الملائكة، وثلاثمائة جعل في التوراة، وثلاثمائة جعل في الإنجيل، وثلاثمائة في الزبور، وتسعة وتسعون جعل في الفرقان، وبقي واحد واختلف فيه وقيل جعل في السماء ولو لم يجعل لم تمطر، وقيل في الأرض ولو لم تجعل لم تنبت، وقيل في أصلاب الرجال ولو لم يجعل لم ينعد شىء من مائهم، وقيل في أرحام النساء ولو لم يجعل ما حملت امرأة (٣)

(١) بغية المحتاج ١٥

(٢) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن عليّ المحقق المصحيح في كتابنا هذا

(٣) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن عليّ حفظه الله تعالى آمين. وانظر أيضا بهجة الوسائل في شرح

المسائل ٢. لمحمد بن عمر النوى الجاوى ، وانظر أيضا تفسير القشيري.

وقدم الله على الرحمن الرحيم لأنه ذات وهما من اسماء الصفات، والذات مقدمة على الصفة، وقدم الرحمن على الرحيم لأنه خاص بالله تعالى بخلاف الرحيم فإنه يطلق على الله وعلى غيره، والخاص مقدم على العام، (١) ولا يشكل ما قلناه من أن الرحمن خاص بالله قول مسيلمة الكذاب أنا رحمان اليمامة لأنه تعنت نشأ عن تكبر، وكذا قول قومه الجاهل إذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا ما نعرف إلا رحمان اليمامة، فهم كذّابون، ولذا قال بعضهم التابعون له المضلون في مدح مسيلمة الكذاب ، سميت بالكريم يا ابن الكريمين فأنت غيث الورى لا زلت رحمانا فإن هذا الكلام جهل وسفاهة، ورد بعض أصحاب رسول الله ﷺ هذا الكلام بقولهم : سميت بالخبيث يا ابن الأخبثين فأنت شر الورى لا زلت شيطانا، هذا رد جميل، (٢)

فائدة: قال الشيخ عمر النسفي في تفسيره الكتب المنزلة من السماء مائة وأربعة، صحف شيث ستون وصحف إبراهيم ثلاثون وصحف موسى قبل التوراة عشرة والتوراة لموسى والإنجيل لعيسى والزبور لداوود والفرقان لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، ومعاني كل الكتب غير القرآن مجموعة في القرآن، ومعاني القرآن مجموعة في الفاتحة، ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة، ومعاني البسملة مجموعة في بائها، ومعناها بي كان ماكان وبى يكون مايكون وزاد بعضهم ومعاني الباء مجموعة في نقطتها (٣)

(١) أنظر مغنى المحتاج ١/٤

(٢) أنظر التفسير الصاوى ٣٦٧/٢

(٣) مغنى المحتاج : ج ١/ ٤

والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى. (١) ،
 بدأ المصنف كتابه بالبسملة تبركا باسم الله الرحمن الرحيم، قال بعض العلماء
 البسملة أربع كلمات بسم كلمة الله كلمة الرحمن كلمة الرحيم كلمة، الجهات أربعة
 عند الفقهاء، وأما عند النحاة فستة لأنهم زادوا والسماء والأرض، ومن قال بسم الله
 الرحمن الرحيم خالصا من قلبه آمنه الله من الشر الذي يأتي من الجهات الأربعة
 الذي سببه إبليس لأنه قال في وعيده ﴿ثُمَّ لَا تَأْتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ
 وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ ولم يقل ومن تحتهم لتعززه، وتكبره، ولم يقل وعن
 فوقهم لأنه لا يستطيع. كما نقلنا عن شيخنا الشيخ أبي بكر (١) بن علي. حفظه الله
 تعالى.

(١) أنظر نهاية المحتاج ٢٣/١

(٢) هو فقيه بارع في كل فن مدرّس لم يفارق الدرس في يوم وليلة، فكان يقرأ في كل يوم دروسا لاتتخصر تَقِيّ أديب قانع حلّيم صبور
 وأكثر درسه، المنهاج النووي، وإرشاد الغاوي لابن المقرئ، وفتح المعين لزين الدين أحمد، والتنبيه للشيرازي، والبهجة الوردية لعمر ابن
 الوردى، ومنهج الطلاب لركيلاء الأنصاري، وكاشفة السجا لمحمد نووي، وزيد لأحمد بن رسلان، وعمدة السالك لأحمد بن النقيب
 وغيرها مما لا حصر، وصحيح البخاري، وصحيح المسلم، وربما مر اللسان في الأمهات، والتاج الجامع للأصول، وجواهر البخاري، وتجريد
 الصريح، ورياض الصالحين للإمام النووي، والتفسير وهو أى قراءة التفسير الأكثر، والفتية بن المالك، وقطرة النداء، وجواهر المكنون في
 البلاغة، وهدى الدين، في الصرف، وكان يدرس في العقائد، والتصوف، والأمداح من همزية ومولود سرخ وبانت السعادة وغيرها مما
 لا حصر، وأصول الفقه، ومصطلح الحديث من جمع الجوامع والفتية السيوط وغيرها، لم يشغل في عمره زهرة الدنيا ويحذر الناس خاصة في
 التلاميذ وكان زاهدا ورعا كريما جوادا طليق الوجه مع السيرة الجميلة والطريقة المرضية لم يضيع في عمره في غير طاعة مولاه وكان صاحب
 الطريقة الأحمدية الرشيدة الصالحية القولية

ومن تلاميذه الذين حملوا العلم، الشيخ محمد الرشيد بن عبدل الأستاذ البارع في الفقه واللغة وغيرها، والشيخ عبدل بن عبد إندؤا الأستاذ
 صاحب التواضع والخشوع والأدب، والشيخ علي بن محمد جُفَرُوا الفقيه، والشيخ أحمد عات الفقيه العلامة، والشيخ علي إرشاد الفقيه
 العلامة، والشيخ عمر بن يوسف المشهور بمعلم عمر إمام مسجد ليمون في مدينة مقدشو سوق الحيوانات، والشيخ عبدل مغال الأستاذ،
 والشيخ عمر بن محمد بن قاسم، والشيخ فارج بن مودى المواعظ، والشيخ محمد بن شيخ أبي بكر، والشيخ عبد الله غَعَل، والشيخ بُؤَل، والشيخ
 إبراهيم بن موسى الخادم، والشيخ نور شيفال الخادم، والشيخ موسى معلم بار المشهور بموسى مثال، والشيخ محمود شراى المتانى، والشيخ
 عبد الله طير، والشيخ على طير، والشيخ إبراهيم طير التَّغُولِي، والشيخ عبد قادر بن محمود المشهور بعبد قادر بوداي، والشيخ عدو أحمد
 بن محمود، والشيخ حسن بن داوود، والشيخ أحمد بن عبدل عمر المشهور بشوباي، والشيخ شريف صالح، والشيخ إبراهيم بن آدم طاي،
 والشيخ إبراهيم المولبيني، والشريف إبراهيم يذّار رحمه الله تعالى والشيخ عبد الرحمن بن مودى المشهور بعبد الرحمن شاة العَلَوِي، وكلهم
 فقهاء، ومدرسون والله سبحانه وتعالى أعلم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْبَرِّ الْجَوَادِ الَّذِي جَلَّتْ نِعْمُهُ عَنِ الْإِخْصَاءِ بِالْأَعْدَادِ ، أَلْمَانَ بِاللُّطْفِ
وَالْإِرْشَادِ ، أَهْدَانِي إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ ، الْمُؤَقِّقِ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ مَنْ لَطَفَ بِهِ
وَاخْتَارَهُ مِنَ الْعِبَادِ،

ثم ثنى المصنف (بالحمدلة) اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بالحديث الصحيح وهو كل أمر
ذی بال يهتم به شرعا لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتى أى ناقص وقليل البركة (١)
والحاصل الحمد ، له لغة واصطلاح وآيات وأركان وأقسام وأحكام وإنشاء
واستمرار، (٢)

ومعنى الحمد لغة الثناء بالجميل الاختيارى على جهة التعظيم وشرعا فعل ينبئ عن
تعظيم المنعم من حيث كونه منعمًا على الحامد وغيره، (٣)
وأل فى الحمد جنسية او عهدية او استغراقية واللام فى لله إما ملكية او استحاقية
او اختصاصية اضرب ثلاثة فى ثلاثة تبلغ تسعة (٤)
وأركانه خمسة حامد ومحمود عليه ومحمود به وصيغة كقولك زيد أكرم منك
لكونه عالما أنت حامد وزيد محمود والمخاطب محمود عليه والعلم والكرم محمود به
(٥)

(١) أنظر مغنى المحتاج ¼

(٢) كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٤

(٣) إعانة الطالبين بحاشية فتح المعين ١١/١

(٤) بغية المحتاج :ص ١٧

(٥) حاشية البيجورى ١٢/١

وأقسامه أربعة حمد قديم لقديم كقوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ الآية (١) وكقوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ (٢). حمد حادث لحادث كقوله ﷺ للصدِّيق ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على أحد أفضل من أبي بكر الصديق: حمد قديم لحادث كقوله تعالى ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (٣) حمد حادث لقديم كحمدنا وكحمد المصنفين وكقول سيدنا عيسى ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ (٤) إله غاية المنى بشرح سفينة النجاء ص ٢٩: وحروف الحمد خمسة جعل الله الحمد لله في ابتداء خمسة سور سورة الفاتحة وسورة الأنعام وسورة الكهف وسورة سبأ وسورة فاطر، وقد ختم الله الحمد لله في خمسة سور سورة بني إسرائيل ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ (٥) ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ﴾ (٦) ﴿وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٧) ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٨) ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٩)

(١) سورة الكهف الآية ١ ،

(٢) سورة الحج الآية ٧٨ ، ،

(٣) سورة القلم الآية ٤ ، ،

(٤) سورة المائدة الآية ١١٦

(٥) سورة الإسراء، الآية ١١١

(٦) سورة النمل الآية ٩٣ ، ،

(٧) سورة الصافات ، ١٨١

(٨) سورة الزمر ٧٥ ، ،

(٩) سورة الجاثية ، ٣٦

وكلمة لله ثلاثة أحرف فالجملة ثمانية وأبواب الجنة ثمانية من قالها خالصا من قلبه دخل الجنة من أى باب شاء إله بغية المحتاج (١)

وقوله (الجواد) أعترض بأنه ليس فيه توقيف وأسمائه تعالى توقيفية على الراجح وأجيب عنه بأن فيه مرسلا اعتضد بمسند بل روى أحمد وابن ماجه حديث فيه بأني جواد ماجد ولا فرق بين المنكر والمعرف لأن تعريف المنكر لا يغير معناه كما في الله الأكبر (٢)

وقوله (الإرشاد والرشاد) مترادفان ومعناها الإستقامة والفلاح ، والغى ضد كل منهما وأنواع الهداية لاتنحصر وأجناسها أربعة مترتبة أولها إفاضة القوى على العقل والحواس الظاهرة والباطنة ، ثانيها نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد ، ثالثها إرسال الرسل وإنزال الكتب رابعها كشف حجاب القلب مطلقا أوليرى الأشياء كماهى وهذا خاص بالأنبياء والأولياء (٣)

وقوله (الموفق) هو اسم فاعل من التوفيق وهو تيسير الله للعبد إلى طريق العبادة وهو عزيز الوجود جدا ولذا لم يذكر الله في القرآن إلا في ثلاثة مواضع { وَمَا تُوفِّقِي إِلَّا بِاللَّهِ } (١) { إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا } (٥) { إِنْ يُرِيدُوا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا } (٦)

(١) بغية المحتاج ١٨

(٢) بغية المحتاج ١٨

(٣) حاشية القليوبي ٦/١

(٤) الآية سورة هود الآية ٨٨

(٥) سورة النساء الآية ٦٢

(٦) سورة النساء الآية ، ٣٥

والتوفيق المختص بالمتعلم أربعة شدة العناية واستواء الطبيعة وذكاء القريحة ومعلم
ذونصيحة وهذه تسمى شروط العلم كما تسمى بالتوفيق (١)

قال بعضهم آفة العلم ثلاثة النوم والشغل والعجز، وإذا حاز المتعلم ثلاثة خصال
تمت النعمة على الشيخ العقل والأدب وحسن الفهم (٢)

وإذا حاز الشيخ ثلاثة خصال تمت النعمة على المتعلم العلم والنصيحة وحسن الخلق
إه حاشية القليوبي ، (٣)

قوله (للتفقه) لغة الفهم واصطلاحاً العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من
أدلتها التفصيلية

وخرج بقوله العلم بالأحكام العلم بالذوات والصفات كذات زيد وصفاته كالسواد
والبياض

وخرج بقوله الشرعية الحسابية والعقلية والعادية مثال الحسابية كالعلم بأن الواحد
نصف اثنين ومثال العقلية كالعلم بأن السماء فوقنا والأرض تحتنا. (٤)

(١) مغنى المحتاج بشرح المنهاج ٥/١

(٢) حاشية القليوبي ٦/١

(٣) حاشية القليوبي ٦/١

(٤) حاشية البيجورى ٣٤/١ - ٣٥

والقليوبي المذكور ، اسمه أحمد بن أحمد بن سلامة أبو العباس ، شهاب الدين القليوبي فقيه متأدب من أهل قليوبي في مصر ، وله حواش
وشروح ورسائل وكتاب في تراجم جماعة من أهل البيت سماه (تحفة الراغب) (ت ١٠٦٩)

ومثال العادية كالعلم بأن السكين يقطع والنار تحرق وخرج بالعملية الإعتقادية كالعلم بأن الله واحد وخرج المكتسب علم الله تعالى وخرج من أدلتها علم جبريل وعلم النبي ﷺ لأن جبريل إطلع من لوح المحفوظ وأخذ النبي من جبريل

وخرج من قوله التفصيلية ما كان مجملا كقول المزنى النية في الوضوء واجبة لمقام عند إمامي والوتر مندوب لمقام عند إمامي (١)

إعلم أنه ينبغي لكل شارع في فن أن يتصوره بوجه من الوجوه ليدخل على بصيرة ويحصل بمعرفة مبادئه العشرة حده لغة وشرعا تقدمت وإسمه علم الفقه وعلم الأحكام

واستمداده من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وموضوعه أفعال المتكلفين وأقوالهم وواضعه الأئمة الأربعة وفضيلته فوقانه على سائر العلوم وحكمه الوجوب ومسائله كل مطلوب خبري يبرهن أى يقام عليه وفائذته امثال الأوامر واجتناب النواهي وغاياته انتظام الأمر المعاش والمعاد. (٢)

(١) حاشية البيجورى ١٨/١ — ١٩

(٢) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ، ١٤ — ١٥

أَخَذَهُ أَبْلَغَ حَمْدٍ وَأَكْمَلَهُ وَأَزْكَاهُ وَأَشْمَلَهُ " فَإِنَّ الْإِشْتَغَالَ بِالْعِلْمِ مِنْ أَفْضَلِ
الطَّاعَاتِ

وقوله (وأكمله) أى أتمه فالإتمام غير إكمال كما يؤمى إليه قوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ (١) والإتمام لإزالة نقص الأصل والإكمال لإزالة نقص العارض مع تمام الأصل ومن ثم قال الله تعالى { تلك عشرة كاملة } (٢)

وقوله (فإن الإشتغال بالعلم من أفضل الطاعات) فالعلم له ثلاثة أحوال فرض عين وفرض كفاية وسنن ففرض عينه ما يحتاج إليه المرء كل وقت وهو أفضل الفروض العينية كعلم الصلاة وفرض كفايته ما يحتاج إليه المرء أحيانا كصلاة الجنازة وهو أفضل الفروض الكفاية

وسننه مازاد على ذلك كأن يصلح لدرجة الإفتاء والقضاء وهى أفضل السنن. واستشكل بعض العلماء قول المصنف من أفضل الطاعات بأن من تفيد التبعض ويكون المعنى أن العلم ببعض الأعمال الفاضلة وليس المراد كذلك أجيب بأن من زائدة كقول عائشة إذا انتهك من محارم الله شىء كان رسول الله ﷺ من أشد الناس غضبا وكقول أنس بن مالك كان النبي ﷺ من أحسن الناس خلقا وخلقاً وأجيب أيضا بأن من لمعنى وليست بزائدة وهو أن المعنى فسنن العلم

وإن كانت أفضل السنن لكن الفروض غير العلم فوقها وأن فروض كفاية العلم وإن كان أفضل الفروض الكفاية لكن الفروض العينية غير العلم فوقها ولوتركت لضاع هذا المعنى، (٣)

(١) الآية سورة المائدة ٣

(٢) الآية سورة البقرة ١٩٦

(٣) بغية المحتاج ٢٣

وَأَوَّلَى مَا أُنفِقَتْ فِيهِ نِفَائِسُ الْأَوْقَاتِ ، وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنْ
التَّصْنِيفِ مِنَ الْمَبْسُوطَاتِ وَالْمُخْتَصَرَاتِ

وقوله (نفائس الأوقات) فيه ثلاثة حالات ، نفائس الأوقات ، ونفائس الأزمان،
ونفائس الأنفاس مثال نفائس الأوقات وقت الفراغ ووقت الإشتغال وينبغي أن ينفق
وقت الفراغ بطلب العلم

ومثال نفائس الأزمان وقت الصحة ووقت المرض وينبغي أن ينفق وقت الصحة
بطلب العلم

ومثال نفائس الأنفاس يخرج من الإنسان في كل ساعة واحدة مائة ألف وأربعة
وعشرون الفا من نفس وينبغي أن ينفق بطلب العلم ، (١)

وقوله (وقد أكثر أصحابنا) أى أصحاب المجازية كأصحاب الشيخ لأصحاب
الحقيقة كأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (٢)

(من المبسوطات) والمبسوط ماكثر لفظه ومعناه (٣)

وقوله (والمختصر) وهو ماقل لفظه وكثر معناه (٤).

(١) كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ، ١٧

(٢) حاشية القليوبي ٩/١

(٣) تحفة المحتاج ٣٣/١

(٤) حاشية البيجورى ١٨/١

وَأَتَقَنُ مُخْتَصِرَ الْمُحَرَّرِ لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ ^(١) الرَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى " ذِي التَّحْقِيقَاتِ

وقوله (وأتقن مختصر) أعترض بأنه نكرة ولا تجوز أن تكون مبتدأة أجيب بأن ذاك محمول على غير اسم التفضيل (١)

واعلم أن إمامنا الشافعي صنف كتابين جليلين أحدهما الأم ، وثانيهما الإملاء واختصر المزني من الأم كتابا يسمى مختصر المزني واختصر إمام الحرمين من مختصر المزني كتابا يسمى نهاية المطلب واختصر الإمام الغزالي من نهاية المطلب كتابا يسمى البسيط ثم اختصره الغزالي من البسيط كتابا يسمى الوسيط ثم اختصره الوجيز وشرح الإمام الرافعي الوجيز شرحين أحدهما الشرح الكبير وهو يسمى شرح العزيز.

وثانيهما الشرح الصغير وقالو أي أصحاب الشافعي لم يصنف مثله في المذهب ثم اختصر الرافعي من الوجيز المحرر ثم اختصره النووي من المحرر المنهاج ، (٢) وقوله (ذى التحقيقات) والتحقيق إثبات المسئلة بدليلها : ، والتدقيق إثبات الدليل بالدليل آخر (٣)

(١) أبى القاسم : وتكنية المصنف له بأبى القاسم جارية على تخصيصه تحريمها بزمان النبی ﷺ وعلى تخصيص الرافعي بمن اسمه محمد فقط ولكن المذهب التحريم مطلقا : كان إماما بارعا في العلوم والمعارف والزهد والكرامات الخارقة ولد في سنة سبع أو ثمان وخمسين وخمسائة وتوفي آخر سنة ثلاث أو أوائل سنة أربع وعشرين وستمائة عن نيف وستين سنة ، من كراماته أن شجرة غيب أضاءت له لما فقد وقت التصنيف ما يسرجه ، ولد المصنف بعد وفاته بنحو سبع سنين أنظر بغية المحتاج للشيخ على مومن ٢٥

(٢) تحفة المحتاج ٣٤/١

(٣) كفاية المحتاج ١٧ ، وأنظر أيضا بغية المحتاج ٢٤ وأنظر أيضا سلم المتعلم إلى معرفة رموز المنهاج ٢٦ - ٣٠

يَعْجِزُ عَنْ حِفْظِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعَصْرِ إِلَّا بَعْضَ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ " فَرَأَيْتُ اخْتِصَارَهُ فِي نَحْوِ نِصْفِ حَجْمِهِ لَيْسَ هَلْ حِفْظُهُ مَعَ مَا أَضْمَهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى " مِنَ النَّفَائِيسِ الْمُسْتَجَادَاتِ " مِنْهَا التَّنْبِيهُ عَلَى قِيُودٍ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ هِيَ مِنَ الْأَصْلِ مَخْذُوعَاتٍ "

وقوله (إلا بعض أهل العصر) تارة يكون الإستثناء من الأكثر فتقول أهل العصر الف ويقسم أكثر وأقل والأكثر ثمانمائة والأقل مائتان وهم أى أقل يتعلمون بلاتعب والأكثر يعجزون إلا بعض أهل العنايات وهم ثلاثمائة يتعلمون بتعب. وتارة يكون الإستثناء من أهل العصر وهم الف ويستثنى منهم بعض أهل العنايات وهم ثلاثمائة يتعلمون بتعب ويبقى سبعمائة وأكثرهم يعجزون وهم خمسمائة وأقلهم يتعلمون بلاتعب، (١)

وقوله (فى نحو نصف حجمه) له ثلاث حالات وهى أن يجعل النحو بمعنى دون فالمختصر مع ماأضمه يقرب إلى نصف الأصل والثانى أن يجعل النحو بمعنى المثل فالمختصر مع ماأضمه يقرب إلى ثلاثة أرباع الأصل. الثالث أن يجعل النحو بمعنى فوق فحينئذ المختصر مع ماأضمه يقرب إلى كله إى الأصل (٢)

وقوله (ومنها التنبيه على قيود) والقيود ما جرى لجمع مثاله فلاننجس مائعا وفى المحرر ماء اولنع مثاله كل مسكر مائع وفى المحرر كل مسكر نجس اولبيان واقع مثاله الشفق الأحمر وفى المحرر الشفق : (٣)

(١) كما قال شيخنا ويؤخذ أيضا بعبارة نهاية المحتاج ٤٣/١

(٢) كما قال شيخنا ويفهم أيضا بعبارة نهاية المحتاج ٤٣/١

(٣) كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٢٠ وأنظر أيضا بغية المحتاج، ٢٧.

وَمِنْهَا مَوَاضِعٌ يَسِيرَةٌ ذَكَرَهَا فِي الْمَحَرَّرِ عَلَى خِلَافِ الْمُخْتَارِ فِي الْمَذْهَبِ، وَمِنْهَا إِبْدَالُ مَا كَانَ مِنَ الْقَاطِئِ غَرِيبًا أَوْ مُوْهَمًا خِلَافَ الصَّوَابِ بِأَوْضَحٍ وَاخْتَصَرَ مِنْهُ

وقوله: (ومنها مواضع يسيرة ذكرها على خلاف المختار) مثاله وكذا في قول نجس لا يدركه طرف قلت ذا القول أظهر، (١)

وقوله (أوموها خلاف الصواب) مثاله قول الرافعي في المحرر فإن نسي التسمية ففي أثناءه وبدل المصنف فإن ترك التسمية فإن النسيان يوهم أن الترك لو كان عمدا لا يأتي في أثناءه ،

مثال آخر وفي المحرر في أول كتاب الطهارة لا يجوز لرفع الحدث إلا بماء مطلق وبدل المصنف يشترط لرفع الحدث ماء مطلق لأن قول المحرر لا يجوز يوهم أن الماء غير المطلق تصح به الطهارة

وإن كان لا يجوز وقول المصنف يشترط لإيهام (٢)

(١) أنظر كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٢١ ، وأنظر أيضا بغية المحتاج ٢٧

(٢) بغية المحتاج ٢٧ ، وكفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٢١

بِعِبَارَاتٍ جَلِيَّاتٍ. وَمِنْهَا بَيَانُ الْقَوْلَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ وَالطَّرِيقَيْنِ وَالنَّصِّ وَمَرَاتِبِ
الْخِلَافِ. فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ " وَحَيْثُ أَقُولُ النَّصُّ فَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى

وقوله (بعبارات جليات) مثاله الأظهر أن الملك في رقة الموقوف ينتقل أى ينفك
عن اختصاص آدمى مثال آخر قوله في كتاب الدية في قتل المسلم الحر مائة بعير
مثلثة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه أى حوامل ، مثال آخر لوقال رجل
لزوجاته من لم تخبرني بعدد ركعات الفرائض اليوم واللييلة فهي طالق فقالت واحدة
سبعة عشر والثانية خمسة عشر أى يوم الجمعة والثالثة إحدى عشر أى المسافر،
(٢)

وقوله (ومراتب الخلاف) وهى إحدى عشر ستة للشيخ وهى الأظهر والمشهور
والقديم والجديد وفى قول وفى قول قديم وثلاثة أوجه للأصحاب وهى الأصح
والصحيح وقيل وواحد مركب منهما وهو المذهب وواحد محتمل للثلاثة وهو النص
والقديم ماقاله بالعراق والجديد ماقاله بمصر. (٣)

وقوله (فى جميع الحالات) أعترض بمسئلتين وهما فإن حال ما يمنع المرور لالرؤية
فوجهان، والثانية الوارثان أيستويان أم يوزع بحسبه وجهان أجيب بأن قوله فى جميع
الحالات بحسب طاقتها وللغالب (٤)

^١ والشافعي حبر الأمة وسليمان الأئمة أبو عبد الله محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد
بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد المناف جد النبي - ﷺ - وأما نسبه من جهة أمه فالقول المشهور أنها
كانت امرأة من الأزد واسمها فاطمة. انظر بغية المحتاج للشيخ علي مؤمن ٣٠.

(٢) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن علي المحقق المصحيح وأنظر أيضا فى متن المنهاج فى كتاب الدية والطلاق

(٣) حاشية القليوبى ١٣/١

(٤) كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٢٢ والنجم الوهاج بشرح المنهاج للدميرى ٨٠٣/٢

وَيَكُونُ هُنَاكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ أَوْ قَوْلٌ مُخَرَّجٌ ، وَحَيْثُ أَقُولُ الْجَدِيدُ فَالْقَدِيمُ خِلَافُهُ وَحَيْثُ أَقُولُ وَقِيلَ كَذَا فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ . وَمِنْهَا مَسَائِلٌ نَفِيسَةٌ أَضْمَمْتُ إِلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ يُخْلَى الْكِتَابُ وَأَقُولُ فِي أَوَّلِهَا قُلْتُ وَفِي آخِرِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١) ، وَمَا وَجَدْتُهُ مِنْ زِيَادَةٍ لَفْظَةٍ

وقوله (ويكون هناك وجه ضعيف) مثاله وإذا تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثاني على النص (اقول مخرج) مثاله في باب سجود السهو فإن لم يسجد الإمام سجد المأموم على النص (٢) وقوله (وحيث اقول وقيل كذا) مثاله والمستعمل في فرض الطهارة قيل ونقلها غير طهور في الجديد : (٣)

وقوله (ومنها مسائل نفيسة أضمرتها إليه) مثاله قلت ولو أحدث ثم أجنب أوعكسه كفى الغسل والله أعلم ، (٤)

وقوله (وأقول في أولها قلت وفي آخرها والله أعلم) محمول على الغالب وقد يترك في مسألة زائدة مثالها ولا يتكلم على البول وقد يقول في مسألة أصلية مثالها قلت تحريم ضبة الذهب فيحرم مطلقا والله أعلم ، (٥)

^١ تنبيه عدد المواضع التي في أولها قلت وفي آخرها والله أعلم مائة وسبعة وثمانون أنظر بغية المحتاج للشيخ علي مومن الصوفي رحمه الله تعالى

(٢) كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٣٤

(٣) أنظر في متن المنهاج ١٠/١

(٤) كما مثل شيخنا الشيخ أبي بكر بن علي المحقق المصحيح بكتابنا هذا

(٥) كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٣٨ وأنظر أيضا مغنى المحتاج ١٤/١

وَمَا وَجَدْتُهُ مِنْ زِيَادَةٍ لَفْظَةٍ وَنَحْوِهَا عَلَى مَا فِي الْمُحَرَّرِ فَأَعْتَمِدَهَا فَلَا بُدَّ مِنْهَا
وَكَذَا مَا وَجَدْتُهُ مِنَ الْأَذْكَارِ ،

وقوله (وما وجدت من زيادة لفظة) مثاله في التيمم إلا أن يكون بعضوه دم كثير فإن لفظة كثير
زائدة على المحرر ، (١)

وقوله (ونحوها) مثاله أحق ما قال العبد فإن همزة أحق زائدة على المحرر (٢)
وقال بعضهم مثاله ولا يصح بيع حتى حنطة وباء حتى زائدة ، وقال بعضهم والمراد بالنحو
ما كان فوق كلمة ولا يكون كلاما كاملا كقوله الشين الفاحش في عضو ظاهر ، (٣)
وقوله (وكذا ما وجدته من الأذكار) الذكر لغة كل مذكور وشرعا قول صيغ للثناء والدعاء
وهي إمامثبتا في المختصر

أومحذوفا مثال المحذوف كالدعاء عند غسل كل عضو من أعضاء الوضوء كالدعاء اللهم
بيض الوجوه وتسود الوجوه
ومثال المثبت البلية للحج والتكبيرة للعيد المرسلة والمقيدة ، (٤)

(١) معنى المحتاج ١٣/١ ، وكفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٣٨

(٢) كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٣٨

(٣) معنى المحتاج ١٤/١

(٤) معنى المحتاج ١٤/١ ومعنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ألفه الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الشريفي الخطيب ، فقيه
شافعي مفسر من أهل القاهرة ، له تصانيف منها السراج المنير أربع مجلدات في تفسير القرآن ، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ،
وشرح الشواهد القطر ، وتقريرات على المطول

مُخَالَفًا لِمَا فِي الْمَحْرَرِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ فَأَعْتَمَدَهُ فَإِنِّي حَقَّقْتُهُ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ . وَقَدْ أَقْدِمُ بَعْضَ مَسَائِلِ الْفَصْلِ لِمُنَاسَبَةِ أَوَاخِثِصَارٍ .

قوله (مخالف لما في المحرر وغيره) والمراد بالغير التنبيه والمهذب والوسيط والبسط والوجيز ويسمى الأمهات الستة للفقهاء (١)

وقوله (من كتب الحديث المعتمدة) وهي صحيح المسلم والبخاري والنسائي والترمذي وأبوداود وابن ماجه، (٢)

قوله (وقد أقدم بعض مسائل الفصل لمناسبة) كتقديم لافرج البهيمه فإنه قدمه على قوله ولا ينقض رءوس الأصابع، (٣)

قوله (اواختصار) مثاله ويحل المموه لأنه أخره من باب زكاة النقدين (٤) وقذفهم من قوله وقد أقدم بعض مسائل الفصل لمناسبة أواختصار ،

وقد أخرج بعض مسائل الفصل لمناسبة أواختصار مثال المناسبة كتأخير تحديد الوضوء عن بابه إلى باب الغسل وذلك قوله ولايسن تحديد الغسل بخلاف الوضوء وتأخير حكم تطويل الإعتدال والجلوس بين السجدين من باب صفة الصلاة إلى باب سجود السهو .

ومثال الإختصار وموالة التيمم كالوضوء وكذا الغسل لأنه أخره من باب الغسل إلى باب التيمم، (٥)

(١) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن علي حفظه الله تعالى

(٢) كفاية المحتاج ٣٩ وتحفة المحتاج ١١٢/١

(٣) كما نقلنا عن شيخنا

(٤) كما نقلنا عن ديوان شيخنا

(٥) كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٣٩

وَرُبَّمَا قَدَّمْتُ فَصْلًا لِلْمُنَاسِبَةِ، وَأَرْجُوا إِنْ تَمَّ هَذَا الْمُخْتَصَرُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ لِلْمُحَرَّرِ فَإِنِّي لَا أَحْذِفُ مِنْهُ شَيْئًا مِنَ الْأَحْكَامِ أَصْلًا،

(وربما قدمت فصلا للمناسبة) كتقديم فصل أجزاء الصيد على باب الإحصار والفوات وربما أخرت فصلا لمناسبة كتأخير كتاب الصيد والذبائح من باب الحج إلى باب الجراحة (١)

وقوله (وأرجو إن تم هذا المختصر) عبر بإن دون إذا وإن للوهم اوللشك اوللنادر وإذا لليقين اوللظن القوى اوللغالب وهذا الموضوع موضع الشك والندور إن كانت الخطبة مقدمة بخلاف ما إذا كان الكتاب مقدما على الخطبة وإن كان الأول فذاك وإن كان الثاني فكيف يعتبر بإن أجيب بأن معنى الكلام وأرجو إن تم هذا المختصر وقد تم والحمد لله، (٢)

وقوله (في معنى الشرح) لم يقل أن يكون شرحا لأنه لم يذكر فيه الدليل والعلة، (٣) وقوله (فإنني لا أحذف منه شيئا من الأحكام) وهي إمامتكيفية وإما وضعية والتكليفية خمسة الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح والوضعية خمسة الخطاب المتعلق بكون الشيء سببا أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً فتضرب هذه الخمسة في الخمسة الأولى فيحصل خمسة وعشرين، (٤)

(١) كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٣٩

(٢) مغنى المحتاج ١٤/١

(٣) تحفة المحتاج ١١٥/١ لابن حجر الهيتمي اسمه احمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري شهاب الدين شيخ الإسلام أبو العباس فقيه مصرى، مولده في محلة أبي الهيثم (من إقليم الغربية من مصر وإليها نسبته والسعدي إلى بنى سعد من عرب الشرقية بمصر تلقى العلم في الأزهر، ومات بمكة ودفن فيها، له تصانيف نافعة، أنظر فتح الجواد ٤/١

(٤) حاشية الشرقاوى ٨/١ — ٩

وَقَدْ شَرَعْتُ فِي جَمْعِ جُزْءِ (١) لَطِيفٍ عَلَى صُورَةِ الشَّرْحِ لِذِقَائِقِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ ،
وَمَقْصُودِي بِهِ التَّنْبِيْهُ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي الْعُدُولِ عَنْ عِبَارَةِ الْمُحَرَّرِ وَفِي إِلْحَاقِ قَيْدٍ أَوْحَرْفٍ
أَوْشَرْطٍ لِلْمَسْئَلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا ، وَعَلَى اللَّهِ
الْكَرِيمِ إِعْتِمَادِي وَإِلَيْهِ تَفْوِضِي وَاسْتِنَادِي

وقوله (وفي إلحاق قيد) وهو كل مسكر مائع مثال آخر وسننه السواك عرضا بكل خشن لا
أصبعه " فالتقييد بكل خشن ، (١)

(أوحرف) للكلام وهو أحق ما قال العبد ولا يصح بيع حبتى حنطة ، (٢)

(أوشرط للمسئلة) وهو وفي معنى الحجر كل جامد طاهر قالع غير محترم ، (٣)

وقوله (وأكثر ذلك من الضروريات) أراد به من قوله منها التنبيه إلى هنا

وقوله (واعتمادى) خاص بالمختصر ، (٤)

وقوله (واستنادى) عام بالمختصر وغيره ، (٥)

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) وهو الدقائق المنهاج لأبي زكريا يحيى بن شرف الخوارزمي الشافعي كان إماما بارعا حافظا أثارا بالمعروف ونهايا عن المنكر تاركا للملذات
ولم يتزوج أتقن علوما شق ولى مشيخة دار الحديث الأشرفية أفردت ترجمته في رسائل عديدة وقد عدد ابن العطار أحد تلاميذه - تصانيفه
واستوعبها ، ومن هذه التصانيف تهذيب الأسماء واللغات ، والمنهاج وشرح المسلم والتقريب والتيسير في مصطلح الحديث ، أنظر هامش
دقائق المنهاج

(٢) كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج ٤١

(٣) بغية المحتاج ٣٥ وكفاية المحتاج ٤١

(٤) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن علي المصالح المحقق بكتابنا هذا

(٥) حاشية تحفة المحتاج ١١٧/١

(٦) كنز الراغبين ٤٩/١ - ٥٠

{ كتاب الطهارة }

(كتاب الطهارة) ولها لغة واصطلاح^(١) وآيات واحاديث ومقاصد ووسائل ووسائل ووسائل واركان وشروط وصحة وفساد وموانع وسبب وواجبات وسنن ومكروهات وآداب كما نقلنا عن كتب متفرقات وعن أفواه مشايخ ثقات بهم والله أعلم.

ولغتها النظافة والخلوص من الأدناس الحسية كالأنجاس ، او معنوية كالعيوب واصطلاحها تستعمل بمعنى زوال المنع المترتب على الحدث والخبث. ومن آياتها (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَطَهَّرُوا) (٢) ومن آحاديثها قوله ﷺ (نعم إذا رأيت الماء) (٣) ومقاصدها ووسائلها ووسائل وسائلها ستأتى إن شاء الله تعالى. وأركانها تعتبر بحسب الحال إذا كنت فى باب الوضوء فهى ستة وإذا كنت فى باب الغسل فهى ثلاثة. وشروطها شروط الوضوء والغسل وصحتها من حيث وجدت الشروط وفسادها من حيث عدت الشروط وموانعها بان سال البول والغائط. وسببها العبادة كأن أراد دخول الصلاة ، وواجبها كأن يغسل الأعضاء مرة مرة. وسننها كأن يغسل الأعضاء ثلاثا ثلاثا ، ومكروهاتها بأن يغسل الأعضاء فوق ثلاث وآدابها آداب الوضوء.

^١ والطهارة فى اصطلاح الفقهاء فقال الحنفية بأنها : النظافة المخصوصة المتنوعة إلى وضوء وغسل وتيمم وغسل بدن وثوب وعند الشافعية إزالة حدث أو نجس أو مافى معناها ، وعلى صورتها وعند المالكية صفة حكيمية توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة وعند الحنابلة : رفع ما يمنع الصلاة ، وما فى معناها من حدث أو نجاسة بالماء ، أرفع حكمه بالتراب أنظر الدرر ٦/١ وفتح الوهاب ٣/١ وشرح المذهب ١/١٢٣ والإقناع بحاشية البيجرى ٥٨/١ — ٥٩ وحاشية البيجورى ٢٥/١ وحاشية الدسوقى ٣٠/١ - ٣١ والكلبيات لأبى البقاء ص ٢٣

(٢) الآية سورة المائدة ٦

(٣) رواه البخارى ، ٢٧٨ (ومسلم ، ٣١٣)

بدأ المصنف كتابه بربع العبادة لتعلقها بالخالق وكل شيء يتشرف بتشرف متعلقه ثم
ثنى بربع المعاملات لأن الإنسان إذا عرف معاملة الخالق يحتاج إلى معاملة المخلوق
ثم وسط الفرائض إشارة إلى أنها نصف العلم

ثم ثلث بربع النكاح لأن الإنسان إذا قضى شهوة البطن يحتاج إلى شهوة الفرج. ثم
ربع بربع الجنايات لأنها تقع بعد ما قبلها غالباً ثم تكلم بالقضايا والشهادات لأن
الناس إذا وقعت فيهم جناية رفعوا إلى الحاكم ويحتاج الحاكم إلى الشهادة ثم ختم
بالتعق رجاء أن يعتق الله من النار ، (١)

وقدم المصنف الصلاة على سائر أركان الإسلام لأنها أعظم الأركان بعد الشهادتين
وقدم الطهارة على الصلاة لأنها مفتاح الصلاة كما قال رسول الله ﷺ: (مفتاح
الصلاة الطهور) (٢)

فإن قيل لم ترك المصنف الشها دتين قلنا لطول الكلام عليهما وهو يريد الاختصار
اولتعلقها بعلم العقيدة وعلم العقيدة ليس هنا مبحثه وقدم المصنف المياه على الطهارة
لأنها وسيلة الطهارة ، (٣) -

(١): أنظر تحفة المحتاج ١/ ٦٣ - ٦٤ ، ويجزمى على الخطيب ١/ ٥٦ ، وحاشية البيجورى

(٢) رواه ابن ماجه ، رقم ٢٧٥)

٢ : حاشية البيجورى ١/ ٤٧ ، وتحفة المحتاج ١/ ٦٣

ومقاصدها أربعة الوضوء والغسل وإزالة النجاسة والتيمم ووسائلها أربعة الماء والتراب والحجر وآلة الدبغ ووسائل ووسائلها اثنان الأواني والإجتهااد (١)

والكتاب لغة الضم والجمع واصطلاحاً اسم لجملة مختصة من العلم فهو إماماً على مصدرية أو بمعنى اسم مفعول أو الفاعل والإضافة إماماً بمعنى اللام أو بمعنى من أو بمعنى في ويعتبر عن تلك الجملة بالباب وبالفصل والفرع والمسائل فجملتها خمسة لكل منها لغة واصطلاح فاضرب اثنين في الخمسة تحصل عشر صور (٢)

والطهارة لغة الخلو من الدنس ولو معنوياً كالعيوب وشرعاً لها وضعان حقيقي وهو زوال المنع الناشئ من الحدث والخبث ومجازي وهو من إطلاق اسم السبب على المسبب وهو الفعل الموضوع لإفادة ذلك، (٣)

والطهارة إماماً بالنفس كالعجب والكبر والحقد والحسد والغيبة والنميمة وإماماً بالبدن وهي المرادة هنا (٤)

وتنقسم إلى قسمين عينية وحكمية فالعينية ما لا يجاوز محل حلول موجبها كغسل الخبث والحكمية ما يجاوز ذلك كالوضوء (٥)

قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً} (٦) وافتتح المصنف كتابه بهذه الآية تبركاً وتيمناً بإمامه الشافعي رضي الله تعالى عنهما إذ من عادته إذا كان في الباب أية تلاها أو خبر رواه أو أثر ذكره.

(١) نهاية الزين بشرح قرّة العين

(٢) كما تفهم بعبارة تحفة المحتاج ٦٢/١

(٣) تحفة المحتاج ٦٣/١

(٤) حاشية القليوبي ٥٢/١

(٥) حاشية القليوبي ٥٣/١

(٦) سورة الفرقان : الآية (٤٨)

يُشْتَرَطُ لِرَفْعِ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ مَاءٌ مُطْلَقٌ

فإن قيل الدليل يكون متأخرا عن المدلول فمأبال عكسه أجيب بأنه لم يردها إستدلالا بل تبركا وتيمنا كما مر وإن هذا الدليل من القواعد الكلية المنطلقة على غالب مسائل الباب. والدليل إذا كان بهذه الصفة كان تقديمه أولى لينطبق على جزئياته. والماء جوهرة لطيفة شفاف يتلون بلون إنائه وحد الجوهرة ما أخذ قدرا من الفراغ وحد العرض عكسه وهو ما لم يأخذ قدرا من الفراغ ، (١)

والطهارة لها أربع مراتب الأولى تطهير الظاهر عن الأحداث والأخباث الثانية تطهير الجوارح عن الجرائم والآثام. الثالثة تطهير القلب عن الأخلاق المذمومة والرذائل الممقوتة الرابعة تطهير السر عما سوى الله ، (٢)

وقوله (يشترط لرفع الحدث والنجس ماء مطلق) فيه صور تبلغ ثمانية وعشرين وهي إيمان أن يكون الماء ماء السماء أو ماء البحر أو ماء النهر أو ماء البئر أو ماء العين أو ماء الثلج أو ماء البرد وعلى كل إياها طاهر مطهر غير مكروه إستعماله وهو الماء المطلق أو إياها طاهر مطهر مكروه إستعماله وهو الماء المشمس أو إياها طاهر مطهر لغيره وهو الماء المستعمل أو إياها أن يكون نجسا ثم تضرب هذه الأربعة في سبعة الأولى تبلغ ثمانية وعشرين ، (٣)

(١) مغنى المحتاج ١٧/١

(٢) غاية المنى بشرح سفينة النجاة ١٦٠

(٣) حاشية البيجورى ٢٨/١

فَالْمُتَغَيِّرُ بِمُسْتَعْنَى عَنْهُ " أَوْبُتْرَابٍ طُرِحَ فِيهِ فِي الْأَظْهَرِ ، وَنُكِرَهُ الْمُشْمَسُ .
وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ غَيْرُ طُهُورٍ فِي الْجَدِيدِ .

وقوله (فالمُتَغَيِّرُ بِمُسْتَعْنَى عَنْهُ) له شروط سبعة الأول أن يكون مصحوبا بشيء والثاني أن يكون الشيء مخالطا والثالث أن يكون الشيء مستغنى عنه وخرج بذلك ما كان من ممره ومقره والرابع أن يكون التغير كثيرا بحيث يمنع إطلاق اسم الماء والخامس أن يكون الشيء طاهرا والسادس أن لا يكون ترابا والسابع أن لا يكون ملحاً، (١)
وقوله (أَوْبُتْرَابٍ طُرِحَ فِيهِ فِي الْأَظْهَرِ) له شروط أحدها أن يوجد طرح ثانيها تراب طاهر ثالثها أن لا يكون الطرح بتطهير النجاسة رابعها أن لا يغلب التراب على الماء حتى صار لا يسمى إلا طينا رطبا ، (٢).

وقوله (ويكره المشمس) له شروط الأول أن يكون بقطر حار والثاني أن يكون الزمان حارا والثالث أن يستعمل حال حرارته والرابع أن يكون في إناء منطبع والخامس أن لا يتعين للطهارة والسادس أن يكون في البدن لا في الثوب والسابع أن يكون حيوانا لحقه البرص وثامنها أن لا يتحقق الضرر أو يظنه وإلا حرم استعماله ويتيمم وتاسعها أن تنقله الشمس من حالة إلى حالة أخرى بحيث تنفصل منه زهومة تعلو الماء بخلاف انتقاله من البرودة إلى الحرارة بحيث لم يصل إلى هذه الحالة، (٣)

(١) تحفة المحتاج ١/٧٤

(٢) مغنى المحتاج ١/١٩

نهاية الزين بشرح قرة العين ، ١٤ - ١٥ .

وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضِ الطَّهَّارَةِ غَيْرُ طُهُورٍ فِي الْجَدِيدِ ، فَلَوْكُوْثَرُ بِإِرَادِ طُهُورٍ
فَلَمْ يَبْلُغْهُمَا لَمْ يَطْهَرْ

أنواع الكراهة أربعة مايكره شرعاً وطباً كالتمر عند
الفطر وما يكره طباً دون الشرع وهو قيام الليل وما يكره شرعاً دون طب وهو النوم
قبل العشاء (١)

وقوله (والمستعمل في فرض الطهارة) له شروط أربعة الأول أن يكون الماء دون
القلتين والثاني أن يستعمل في فرض الطهارة والثالث أن ينفصل الماء عن البدن
والرابع أن لا ينوى به الإغتراف ، (٢)

وقوله (فلوكوثر بإيراد طهور فلم يبلغهما لم يطهر) له شروط خمسة الأول أن يكثر
بأن يضم ماء كثير والثاني أن يورد الماء عليه والثالث أن يكون الماء المورد طهوراً
والرابع ليس فيه نجاسة جامدة
والخامس لم يبلغهما أى القلتين (٣)

١ ، حاشية البيجورى ٢٩/١

٢ ، فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١٨٠/١

٣ ، وكلها يؤخذ في المتن إلا شرطاً واحداً وهو أن لا يكون فيه نجاسة جامدة ذكر الشيخ محمد الخطيب في معنى المحتاج

وَيُسْتَثْنَى مَيِّتَةٌ لَدَمَ لَهَا سَائِلٌ فَلَا تُنَجِّسُ مَائِعاً عَلَى الْمَشْهُورِ وَكَذَا فِي قَوْلِ نَجَسٍ لَا يَذْرُكُهُ طَرَفٌ قُلْتُ ذَا الْقَوْلُ أَظْهَرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

تنبيهات: الأول ان تعبيره بفرض الطهارة منبه على علة الإستعمال وكذا تعبير المحرر بالعبادة يعطى ذلك بخلاف التعبير بالنفل

:الثانى المراد بالمستعمل المنفصل عن البدن أو عن بعضه مع نية الرفع أو من عضو إلى آخر فى الحدث الأصغر بخلاف المتردد على العضو المتصل به.

الثالث حيث قلنا بسلب طهرريته فهو فى حال قلته فالكثير ابتداء كمالوكان قلتين عند الإستعمال لا يؤثر (١)

وقوله (ويستثنى مَيِّتَةٌ لَدَمَ لَهَا سَائِلٌ) له شروط ثلاثة أحدها أن لا يطرح طارح ثانيها أن لا يغيره ثالثها أن لا يكون لها دم سائل، (٢)

وقوله (وفى قول نجس لا يدرك طرف) له شروط خمسة أحدها أن لا يصر بعين معتدلة ثانيها أن لا يكون مغلظة

ثالثها أن لا يكون بفعله رابعها أن لا يكون المنع موافقا للون الخامس أن لا يكون بفعله ، (٣)

١ : الديباج للزركشى ٣٢/١

٢ ، معنى المحتاج مع متن المنهاج ٢٣/١

٣ : تحفة المحتاج ١٨١/١

وَالْجَارِي كَرَكَدٍ ، وَالْقَلَّتَانِ خَمْسُمِائَةِ رِطْلٍ بَغْدَادِي تَقْرِيبًا فِي الْأَصَحِّ . وَلَوْ اشْتَبَهَ مَاءٌ طَاهِرٌ
بِنَجَسٍ اجْتَهَدَ .

وقوله (والجاري كركاد) حاصل القول أن الجاري من الماء أومن رطب غيره إما بمستواً وقرباً
من الإستواء وإما أن يكون منحذراً من مرتفع جداً فالجاري من المرتفع جداً لا ينجس منه إلا
الملاقى للنجس ماءً أو غيره وإما في المستوى والقريب منه فغير الماء ينجس كله بالملاقات
ولا عبرة بالجرية ، وأما الماء فالعبرة فيه بالجرية وهي ما بين حافتي النهر من الدفعات فإن كانت
قلتین لم تنجس هي ولا غيرها وإن كانت أقل فهي التي تنجس وما قبلها من الجريات باقى على
طهوريته ، (١)

وقوله (والقلتان خمسمائة رطل بغدادى تقريباً فى الأصح) أخذ من رواية البيهقى وغيره إذا
بلغ الماء قلتين بقلال هجر لم ينجسه شيء (٢) فالقلتان فى الأصل الجرتان العظيمتان والقلّة
فى اللغة الجرة العظيمة سميت بذلك لأن الرجل العظيم يقلها بيديه أى يرفعها وهجر بفتح
الهاء والجيم قرية بقرب المدينة النبوية تجلب منها القلال وقيل هي بالبحرين قاله الأزهري قال
فى الخادم وهو الأشبه (٣)

والقلتان إما بالوزن وإما بالمساحة فأما الذى بالوزن فبأن القلتين الجرتان العظيمتان والقلّة الجرة
العظيمة وهي تسع قربتين ونصفاً والأخرى كذلك ومجموع القرب خمس تسع كل واحدة من
القرب مائة رطل فالحاصل خمسمائة رطل ، (٤)

(١) حاشية بحيرى على المنهج ٢٧/١

(٢) رواه البيهقى فى سنن الكبرى رقم (١٢٥)

(٣) معنى المحتاج ٢٥/١

(٤) معنى المحتاج ٢٥

وأما الذى بالمساحة فينقسم إلى مربع ومدور ومثلث فالمربع له طول وعرض وعمق فطوله ذراع وربع وعرضه كذلك وعمقه كذلك ويكون كل منهم خمسة أرباع فتضرب خمسة الطول فى خمسة العرض تبلغ خمسة وعشرين ثم تضرب خمسة العمق فى خمسة وعشرين يحصل منها مائة وخمسة وعشرون فيسع كل ربع أربعة أرتال من الماء فتضرب أربعة الأرتال فى مائة فيحصل منها أربعمائة وأيضا فتضرب الأربعة فى عشرين يحصل منها ثمانون. وأيضا فتضرب الأربعة فى خمسة يحصل منها عشرون فالمجموع خمسمائة رطل بغدادى وهذا أى المربع يكون بلا زيادة ولا نقص.

وأما المدور فهو الذى فمه كقم البئر له عرض وعمق ومحيط فأما عرضه فذراع واحد وأما عمقه فذراعان ونصف وأما محيطه فثلاثة أذرع وسبعان فيسط كل منها فيكون العرض أربعة أرباع. والعمق عشرة أرباع والمحيط إثنا عشر ربعا وأربعة أسباع فتضرب نصف العرض وهو أى النصف إثنان فى نصف المحيط وهو أى نصف المحيط ستة وسبعان يحصل إثنا عشر ربعا وأربعة أسباع ثم تضرب اثنا عشر ربعا فى عشرة العمق يحصل منها مائة وعشرون ربعا ثم تضرب أربعة الأسباع فى عشرة العمق يحصل منها أربعون سبعا ثم خذ منها خمسة وثلاثين سبعا فهى خمسة أرباع صحيحة لأن كل سبعة أسابع ربع كامل. ثم تضم هذه الخمسة إلى المائة والعشرين فالجملة مائة وخمسة وعشرون ربعا وتبقى خمسة أسباع وهى زيادة.

قال بعضهم وبها حصل التقريب لكن الراجح أن معنى التقريب يظهر فى النقص لا فى الزيادة فيسع كل منهن أربعة أرتال من الماء فتضرب أربعة الأرتال فى مائة وخمسة وعشرين يحصل منها خمسمائة رطل. ثم تضرب الأربعة فى خمسة أسباع يحصل منها عشرون سبع فالمجموع خمسمائة رطل مزيدة عليها بعشرين سبعا وهذا أى المدور يكون مع زيادة، (١)

والمثلث له ثلاثة قرون طول وعرض وعمق فطوله ذراع ونصف وعرضه كذلك وعمقه ذراعان فتحصل من الطول ستة أرباع والعرض كذلك وأما العمق فيحصل منه ثمانية أرباع فتضرب ستة الطول في ستة العرض فيحصل ستة وثلاثون فتأخذ ثلثها وعشرها فثلث الثلاثين عشرة وثلث الستة إثنان وعشرالثلاثين ثلاثة ولا يخرج العشر من ستة

فحينئذ توزع كل واحدة من الستة خمسة أخماس. فالجملة ثلاثون خمسا ثم خذ عشرها وهو ثلاثة أخماس فالجموع خمسة عشر وثلاثة أخماس وتضرب خمسة عشر في ثمانية العمق يحصل مائة وعشرون ربعا. وتضرب الثلاثة الأخماس في ثمانية العمق يحصل منها أربعة وعشرون خمسا عشرون منها تكون أربعة صحيحة وتبقى أربعة أخماس فالجموع مائة وأربعة وعشرون ربعا وأربعة أخماس

فيسع كل ربع أربعة أرتال من الماء فتضرب أربعة الأرتال في مائة يحصل منها أربعمائة رطل فتضرب الأربعة في عشرين يحصل منها ثمانون رطلا فتضرب الأربعة أيضا في أربعة يبلغ الضرب ستة عشر رطلا فتضرب أربعة الأرتال في أربعة الأخماس يحصل منها ستة عشر خمسا فيحصل منها ثلاثة أرتال وبقي خمس واحد فالجموع أى مجموع الأرتال أربعمائة وتسعة وتسعون رطلا وخمس رطل ونقص أربعة أخماس رطل وهذا أى المثلث يكون مع نقص تمت قاعدة القلتين (١).

وقوله (ولواشبه ماء طاهر بنجس إجتهد) له شروط تبلغ ثمانية الأول أن يتأيد بأصل الحل فلا اجتهد فيما اشبهه ببول الثانى أن يقع الإشتباه فى متعدد
الثالث أن يبقى المشتبهان الرابع بقاء الوقت الخامس أن يكون للعلامة فيه مدخل كالثياب والأواني السادس أن يكون أهلا للإجتهد السابع أن يكون الإشتباه فى منحصر الثامن أن يظهر بعد الإجتهد علامة ، (٢)

(١) حاشية البيجورى ٣٨/١

(٢) حاشية القليوبى ٢٨/١

وَيَجِلُّ اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا ذَهَبًا وَفِضَّةً فَيَحْرُمُ، وَمَا ضُيِبَ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ضَبَّةً
كَبِيرَةً لِزِينَةٍ حَرُمَ

وقوله (ويجل استعمال كل إناء طاهر إلا ذهبا وفضة فيحرم) له ثلاثة أحوال الأول مايجل استعماله
وتصح الطهارة به ، وهو المتخذ من الطين والزجاج والنحاس والرصاص الثاني مايجرم استعماله
ولا تصح الطهارة به وهو المتخذ من عظم الميتة وجلدها قبل الدباغ الثالث مايجرم استعماله
وتصح الطهارة به وهو المتخذ من الذهب والفضة والمضيب بهما ، (١)

وقوله (وماضيب) فيه صور تبلغ سبعة وهى إن كانت الضبة كبيرة وكلها لزينة حرمت
وإن كانت الضبة بعضها لزينة وبعضها لحاجة فكذلك وإن كانت الضبة كبيرة وكلها
لحاجة كرهت. أو صغيرة وكلها لزينة فكذلك أو بعضها لزينة وبعضها لحاجة فكذلك أى
فيكره وإن كانت صغيرة وكلها لحاجة أبيضحت ولوشك فى الصغر والكبر كرهت (٢)
تنبيه: لمسألة التضييب شرطان أحدهما : أن لا يعم التضييب الإناء فإن عمه حرم قطعاً
قاله الماوردى الثانى أن يتعلق الإستعمال بالبدن كاكل وشرب فلو اتخذ الإناء حلقة
فضة أو سلسلة أو راساً فى التهذيب و"الكافى" والتتمة وغيرها يجوز لأنه منفصل
لا يستعمل (٣)

(١) الأنوار لأعمال الأبرار ١٠٣/١ — ١٠٤

(٢) حاشية البيجورى ١٤/١

(٣) الديباج للزركشى ٤٣/١

{باب أسباب الحدث}

هِيَ أَرْبَعَةٌ أَحَدُهَا خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْ قُبُلِهِ أَوْ ذُبُرِهِ إِلَّا الْمَنِيَّ ، وَلَوْ أُنْسِدَ مَخْرَجُهُ وَانْفَتَحَ تَحْتَ
مَعْدَتِهِ فَخَرَجَ الْمُعْتَادُ نَقْضَ

(باب أسباب الحدث) وله لغة وشرع وشروط وأسباب وحكم وأحوال وصور وكلها على المتن والشرح ولغته الشيء الحادث وشرعه أمر إعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مرخص وأحكامه تأتي في قول المصنف ويحرم بالحدث الصلاة وأسبابه أربعة كما قال المصنف (١)

وقوله (إلا المني) له شروط الأول مني الشخص نفسه الخارج منه وخرج عليه مني الغير الثاني يشترط أن يخرج أول مرة وخرج ما إذا خرج ثانياً، الثالث أن لا يصاحبه ناقض آخر كأن أمني بنحو فكر مع تمكين مقعده من الأرض ، (٢)

وقوله (ولو انسد مخرجه وانفتح تحت معدته فخرج المعتاد نقض) له أحوال أحدها أن ينسد مخرجه المعتاد وينفتح ثقبه تحت المعدة فخرج المعتاد منها نقض فإن الإنسان لا يخلو عن منفذ لما تدفعه الطبيعة. الثاني أن ينسد وينفتح ثقبه تحت فوق المعدة فالأظهر لا ينقض لأنه أشبه بالقىء. الثالث أن ينفتح تحت معدته مع انفتاح الأصلي فكذلك لأنه لم يتعين مخرجا والأصل لا يعتد بالعارض. الرابع أن ينفتح فوقها مع انفتاح الأصلي فكذلك جزماً لأنه يشبه القىء، حينئذ، (٣)

(١) متن المنهاج مع الغمراوي

١ غاية المني بشرح سفينة النجا ١٨١

٢ الديباج للزركشي ٤٥/١

الثالثُ التِّقَاءُ بَشَرَتِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَّا مُحَرَّمًا فِي الْأَظْهَرِ ، وَمَا كُتِبَ لِدَرْسِ قُرْآنٍ كَلَوْحٍ فِي الْأَصَحِّ

وقوله (الثالثُ التِّقَاءُ بَشَرَتِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَّا مُحَرَّمًا فِي الْأَظْهَرِ) له شروط ثمانية الأول أن يكون بالبشرة وخرج به السن والظفر والشعر فلا ينقض بها والثاني أن يكون بين ذكر وأنثى وخرج بذلك الرجلان والمرأتان والخنثيان فلانقض بينهما والثالث أن يكونا كبيرين بلغا حد الشهوة فلو لم يبلغ أحدهما فلا نقض والرابع عدم المحرمية فلو كان هناك محرمية ولو احتمالا كمنفى بلعان فلانقض بينهما. والخامس أن يكونا من غير حائل فلو كان بينهما حائل ولو كان رقيقا فلانقض بينهما والسادس أن يكونا إنسيين وخرج بذلك بين جنى وإنسى فلا نقض بينهما والسابع أن يكونا واضحين وخرج الخنثى المشكل فلا نقض بينهما والثامن أن يكون العضومتصلا وخرج العضو المنفصل فلا نقض (١)

قوله (وما كتب لدرس قرآن كلوح في الأصح) له أربع صور الأول شيء يقصد به الدرس والدوام كالكتاب فيحرم مسه بلا وضوء إن قصد والثاني شيء لا يقصد به الدرس والدوام كالتميمة فلا يحرم مسه قصد أم لا. والثالث شيء يقصد به الدرس غير الدوام كاللوح فيحرم مسه إن كان بالغا دون الصبي والرابع شيء يقصد به الدوام غير الدرس كالقرطاس فيحرم ، (٢)

(١) حاشية الشرقاوى ٧٣/١ وحاشية البيجورى ٦٩/١

(٢) بيجورى على الخطيب . ٣٢٧/١ وأنظر أيضا تحفة المحتاج ، ١٤٩/١ - ١٥٠.

وهنا نذكر في تعليق التميمة: عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله ﷺ يقول أن الرقى والتمايم والبولة شرك قالت قلت لم تقول هذا والله لقد كانت عيني تقذف وكنت أختلف إلى فلان اليهودي يرقيني فإذا رقاني سكنت فقال عبد الله إنما كان عمل الشيطان ينخسها بيده فإذا رقاها كف عنها إنما يكفيك أن تقولي كما كان رسول الله ﷺ

يقول (اذهب البأس رب الناس اشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاءك شفاء لا يغادر سقما) رواه أبوداود وابن ماجه قال أبو عبيد البولة بكسر الباء هو الذي يحب المرأة إلى زوجها وهو من السحر

قال وذلك لا يجوز (وأما) الرقاء والتمايم قال فالمراد بالنهي ما كان بغير لسان العربية بما لا يدري ما هو. قال البيهقي ويقال إن التميمة خرزة كانوا يعقلونها يرون أنها تدفع عنهم الآفات ويقال قلادة يعلق فيها العود

وعن عتبة بن عامر قال (سمعت رسول الله ﷺ يقول من علق تميمة فلا أتم الله له ومن علق ودعة فلا ودع الله له). رواه البيهقي وقال هو أيضا راجع المعنى ما قال أبو عبيدة قال ويحتمل أن يكون ذلك وما أشبه من النهي والكراهة فيمن يعقلها وهو يرى تمام العافية وزوال العلة بها على ما كانت عليه الجاهلية

وأما من يعلقها متبركا بذكر الله تعالى فيها وهو يعلم أن لا كاشف له إلا الله ولا دافع عنه سواه فلا بأس بها إن شاء الله تعالى

ثم روى البيهقي بإسناده عن عائشة رضي الله عنها قالت ليست التميمة ما يعلق قبل البلاء إنما التميمة يعلق بعد البلاء لتدفع به المقادير).

وفي رواية عنها قالت (التمايم ما علق قبل نزول البلاء وما علق بعد نزول البلاء فليس بتميمة قال البيهقي هذه الرواية أصح

ثم روى بإسناد صحيح عنها قالت (ليس بتميمة علق بعد أن يقع البلاء) قال البيهقي وهذه الرواية تدل على صحة التي قبلها.

وعن عمران بن الحصين أنه دخل على النبي ﷺ وفي عنقه حلقة من شعر فقال ماهذه قال من الواهنة قال أيسرك أن توكل إليها أنبذها عنك) رواه ابن ماجه والبيهقي بإسنادين في كل منهما من اختلف فيه،

وعن ابن مسعود من علق شيئا وكل إليه وروى البيهقي بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب أنه كان يأمر بتعليق القرآن وقال لا بأس به

قال البيهقي هذا كله راجع إلى ما قلنا إنه إن رقى بما لا يعرف أو على ما كانت عليه الجاهلية من إضافة العافية إلى الرقى لم يجز

وإن رقى بكتاب الله أو بما يعرف من ذكر الله تعالى متبركا به وهو يرى نزول الشفاء من الله تعالى فلا بأس به (١)

(١) أنظر المجموع شرح المذهب للنووي : ج ٩/٦٦ - ٦٧

وَالْأَصْحُ حِلُّ حَمْلِهِ فِي أَمْتَعَةٍ " قُلْتُ الْأَصْحُ حِلُّ قَلْبٍ وَرَقِهِ يَغُودُ وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ

فائدة في شروط كاتب التميمة: يشترط في كاتب التميمة أربعة عشر : أن يكون
على طهارة ، وأن يكون في مكان طاهر وأن لا يكون عنده تردد في صحتها وأن
لا يقصد بكتابتها تجربتها وأن يتلفظ بما يكتب. وأن يحفظها عن الأبصار بل وعن بصر
نفسه بعد الكتابة وعن بصر ما لا يعقل وان يحفظها عن الشمس، وأن يكون قاصدا
وجه الله تعالى في كتابتها ، وأن لا يشكلها وأن لا يطمس حروفها وأن لا ينطقها ،
وأن لا يتربها. وأن لا يمسه بالحديد وأن لا يكتبها بعد العصر فهذه أربعة عشر
كما ذكرنا وزاد بعضهم شرطا للجودة وهو أن يكون صائما ، (١)

وقوله (والأصح حل حمله في أمتعة) فيها أربع صور صورتان تحل حمله وواحدة فيها
الخلافا بين الشيخين فقال ابن حجر يحرم وقال الرملى (٢) لم يحرم والرابعة يحرم
الحمل أما الصورتان الأوليان فهما بأن قصد المتاع وحدها أو بأن لم يقصد شيئا بان
أطلق أما التي فيها الخلاف فهي بأن قصد المصحف مع المتاع أما التي تحرم فهي ما
إذا قصد المصحف وحده ، وقوله (قطع العراقيون) المراد بالعراقيين القاضي حسين
والبندنجي وابن الصباغ (٤)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١ / ٢٥٥ ، وتحفة المحتاج ١ / ١٤٩

(٢) اسمه محمد بن احمد بن حمزة شمس الدين الرملى فقيه الديار المصرية في عصره ومرجعها في الفتوى يقال له الشافعى
الصغير ، نسبته إلى الرملة (من قرى المنوفية بمصر ومولده ووفاته بالقاهرة ، ولى افتاء الشافعية وجمع فتاوى أبيه وصنف
شروحا وحواشى ،

(٣) مغنى المحتاج ١ / ٣٦

(٤) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن على ، المحقق المصحح في كتابنا هذا،

[فصل]: يُقَدَّم دَاخِلُ الْخَلَاءِ يَسَارَهُ وَالْخَارِجُ يَمِينَهُ ، وَيَسْتَتِرُ ، وَلَا يُبُولُ فِي مَاءِ رَاكِدٍ ، وَيَجِبُ الْإِسْتِنْجَاءُ (١) بِمَاءٍ أَوْ حَجَرٍ

فصل ، في آداب الخلاء وفي الإستنجاء.

وقوله (يقدم داخل الخلاء يساره والخارج يمينه) له أربعة أحوال وهي إذا اجتمع قدر واقدر والقدر السوق والأقدر الحمام يقدم يساره في حال دخوله وفي حال خروجه يقدم يمينه.

والثاني شريف وأشرف والشريف مسجد الحرام والأشرف الكعبة يقدم في حال دخوله يمينه وفي حال خروجه يساره

والثالث شريفين كمسجدين متلاصقين يقدم يمينه من أى المسجدين شاء والرابع إذا اجتمع أقدرين كحمامين يقدم يساره من أى حمامين شاء (٢)

وقوله (ويستتر) له صور الأول أن يستتر عن الملائكة وهو الترك عن الكلام ، والثاني أن يستتر عن أعين الجن وهو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

والثالث أن يستتر عن الشيطان وهو اللهم إني أعوذ من الخبث والخبائث والرابع أن يستتر عن أعين الناس وهو البعد عنهم ، (٣)

(١) الإستنجاء هو عبارة عن إزالة الخارج من أحد السبيلين - القبل والدبر - عن المحل الذي يخرج منه إما بالماء

أو الأحجار أو الورق ويعبر عنه أحيانا بالإستطابة أو الإستجمار

(٢) تحفة المحتاج ١/١٥٨ — ١٥٩

(٣) كما يفهم في متن المنهاج ١٤

وقوله (ولا يبول في ماء راكد) له شروط ثلاثة الأول أن يكون ملكا لغيره فيحرم والثاني أن يكون مسبلا للشرب فيحرم والثالث أن يتعين للطهارة بأن دخل الوقت ولم يجد غيره فإنه يحرم، (١)

قوله (ويجب الإستنجاء بماء أو حجر) له أركان أربعة الأول مستنج وهو الشخص والثاني مستنجى منه وهو الخارج النجس الملوث والثالث مستنج فيه وهو القبل أو الدبر ومستنجى به وهو الماء أو الحجر (٢)

فالإستنجاء تعتريه الأحكام الخمسة وقد تندب كما إذا خرج منه غير ملوث كدود وبعر وقد تكره كالإستنجاء من الريح والإستنجاء بماء زمزم وقد تحرم مع الإجزاء كالإستنجاء بالمغصوب وكالإستنجاء بالمطعوم وقد تباح كما إذا عرق المحل فاستنجى لإزالة العرق وقد يكون واجبا كما إذا خرج النجس الملوث (٣)

كيفية الإستنجاء : ثلاثة الأولى الجمع بين الحجر والماء وهى الأفضل وذلك بأن يستنجى أولاً بالأحجار ثم يتبعها ثانيا بالماء والعلة فى ذلك أن الأحجار تزيل عين النجاسة والماء يزيل أثرها والثانية الإختصار على الماء وهذه الكيفية أدنى من التى قبلها والثالثة الإختصار على الحجر فيجوز ولومع وجود الماء (٤)

(١) مغنى المحتاج ١/٤١

(٢) نهاية الزين بشرح قره العين ١٦

(٣) نهاية الزين بشرح قره العين ١٦

(٤) غاية المنى بشرح سفينة النجاة ١٢١

وَجِلْدٍ دُبِغَ دُونَ غَيْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ

وقوله (وجلد دبغ دون غيره في الأظهر) فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون ملكا لربه ، والثاني أن يكون ملكا لدابغه ، والثالث أن كان رب الجلد رفع يده ، فإن القاه فأخذه الدابغ كان ملكا للدابغ ، وإن لم يكن قدرفع يده كان لربه ، (١)

شروط أجزاء الحجر

إعلم أنه يشترط فيه من حيث كونه حجرا او مافى معناه أربعة شروط الأول أن يكون جامدا الثاني أن يكون طاهرا الثالث أن يكون قالعا الرابع أن يكون غير محترم ويشترط فيه من حيث الخارج سبعة شروط الأول أن يخرج الملوث من الفرج الثاني أن لايجف النجس الثالث أن لاينتقل

الرابع أن لايطرأ عليه آخر الخامس أن لايجاوز صفحته وحشفته السادس أن لايتقطع السابع أن لايصيبه ماء

ويشترط فيه من حيث الإستعمال ثلاثة شروط الأول أن يكون بثلاثة أحجار الثاني أن يعم المحل كل مرة الثالث أن ينقى المحل (٢)

ولما كان الوضوء أول مقاصد الطهارة كما علمت قدمه على بقيتها لأنه أكثر غالبا فقال

(١) بحر المذهب للرويانى ٥٨/١

(٢) غاية المنى بشرح سفينة النجا ١٢١

{باب الوضوء}

وله لغة وشرع وأركان وشروط وآيات وأحاديث وسنن ومكروهات ونواقض وآداب ولغته النظافة والضياء وشرعه اسم لغسل أعضاء مخصوصة بنية مخصوصة ، كما نقلنا عن كتب متفرقات ، واركانه ستة كما قال المصنف : وفروضة ستة : ومن آياته قوله تعالى

(يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) (١)

ومن أحاديثه قوله ﷺ (توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة) (٢) وسننه في قوله ، وسننه السواك ، ومن مكروهاته الإسراف في الماء ، ومن آدابه استقبال القبلة ، ونواقضه أربعة كما سبق في باب الحدث ،

وشروطه تسعة عشر أحدها الإسلام إلا في غسل كتابية لتحل حليلها وثانيها العلم بفرضية الوضوء وثالثها عدم مناف للوضوء كحيض ورابعها أن لا يكون على العضو ما يغير الماء وخامسها أن يجري الماء على المغسول بطبعه وسادسها إزالة النجاسة على العضو الذي غسله سابعا تحقق المقتضى للوضوء،

ثامنها أن لا يعتقد فرضا من فروضه سنة وعاشرها العلم بفرضيته الحادى عشر عدم الصارف للنية ، والثاني عشر أن لا يعلق نيته كقوله نويت الوضوء إن شاء الله الثالث عشر معرفة كيفية الوضوء الرابع عشر أن لا يكون على العضو حائل يمنع الماء الخامس عشر دخول الوقت لدائم الحدث (٣)

(١) الآية سورة المائدة ٦ ،

(٢) رواه مسلم (٢٧٤)

(٣) الباقوت النفيس في مذهب ابن إدريس ١٨-١٩

ويزاد شروط أخرى وهى أن يغسل مع العضو المغسول جزء يتصل به من كل جانب،
 (١) وأن يغسل زائداً أشبه بأصلى (٢) وأن يغسل مظهره بالقطع (٣)
 ويشترط أيضاً أن يكون الماء مطلقاً (٤) فجملة الشروط تسعة عشر ، ويزيد
 السلس تقديم الإستنجاء والتحفظ حيث إحتيج إليه وموالة بينهما وبين الوضوء
 وموالة بين افعاله وموالة بينه وبين الصلاة (٥)
 ثم الوضوء نوعان رفاهية وصاحب ضرورة ، فالأول له ثلاث كفيات أحدها نية رفع
 الحدث أى الحكم الحدث وهو المنع المترتب على الخارج لانفس الخارج لأنه المقصود
 بالوضوء

الثانية أن ينوى استباحة الصلاة أو غيرها مما يتوقف فعله على الوضوء كمس
 المصحف والطواف والسجود فيصح لأن رفع الحدث مطلوب لهذه الأشياء أما لو لم
 يتوقف عليه كالمكث فى المسجد والقرأة فلا
 الثالثة أن ينوى أداء الوضوء وأداء فرض الوضوء كالصلاة والثانى وضوء صاحب
 الضرورة وهو من دام حدثه كالمستحاضة والسلس فيكفيه نية الإستباحة ، (٦)

(١) أنظر فى إرشاد الغاوى فى قوله وملاق من راس ونزعة ٧

(٢) أنظر فى متن إرشاد الغاوى فى قوله فإن اشتبهت غسلنا ٨

(٣) أنظر بشرى الكريم ٢٣

(٤) أنظر فى متن المنهاج فى قوله ويشترط لرفع الحدث والنجس ماء مطلق ٩

(٥) أنظر بشرى الكريم فى مسائل التعليم ٢٤

(٦) الديباج للزركشى ٥٨/١ — ٥٩

وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِأَوَّلِ الْوَجْهِ " قُلْتُ صَحَّحَ الْجَمْهُورُ أَنَّ مَوْضِعَ التَّخْذِيفِ مِنَ الرَّأْسِ وَاللَّهُ
أَعْلَمُ " السَّادِسُ تَرْتِيبُهُ هَكَذَا

قوله (ويجب قرنهما بأول الوجه) أى النية بأول الوجه له ثلاثة أحوال الأول أن يحضر النية عند
غسل الكفين والمضمضة وتستديم إلى غسل الوجه فتصح الثانى أن يحضر النية عند غسل
الوجه فقط فتصح الثالث أن يحضر عند غسل الكفين والمضمضة لا عند غسل الوجه
فلا تصح ، أنظر مغنى المحتاج . (١)

قوله (قلت صحح الجمهور إنَّ موضع التخذيف من الرأس والله أعلم) المراد بالجمهور
ثلاثة الروياني و الجويني و صاحب التقريب (٢): قوله (الرابع مسمى مسح لبشرة رأسه)
بنسبة لإمامنا الشافعى وأما عند أبى حنيفة فربع رأسه (٣) وأما عند الإمام أحمد وإمام
مالك فكل رأسه (٤) وسننه كثيرة منها السواك

وقوله (السادس ترتيبه هكذا) يستثنى مسألتان إحداهما لو اغتسل محدث ولا جنابة بدلا عن
الوضوء بنية رفع الحدث أو الجنابة بل له وجه قطعاً وفيما سواه أوجه أصحها عند الجمهور إن
قدر إمكان الترتيب بأن غطس ثم غسل أعاليه قبل أسافله ومكث كفى لحصوله وإن لم يمكن
بأن غطس ولم يمكن أو غسل الأسافل قبل الأعالي فلا يكفى

:والثانى لا يكفى وإن لم يمكن وصححه المصنف وحكاه عن المحققين والأكثرين لأن الماء
يلاقى أعضائه فى لحظات متعاقبة فترتب رفع الحدث الثانية لو كان محدثاً جنباً فالأصح
يكفيه كجميع البدن عنهما ولا ترتيب عليه (٥)

(١) مغنى المحتاج ٥٠/١ وحاشية عميرة ١٦٤/١

(٢) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن على المحقق المصنف فى كتابنا هذا

(٣) غاية المنى بشرح سفينة النجاء، ١٤٢

(٤) إعانة الطالبين بحاشية فتح المعين ٥٢/١

(٥) الديباج للزركشى، ٦٢/١

وَسُنُّهُ السَّوَاكُ عَرْضًا بِكُلِّ خَشْنٍ لَا أَصْبِعُهُ فِي الْأَصْحَ

مسألة: ماهو الموجب للوضوء؟ اختلفوا في موجهه على ثلاثة أقوال أحدها الحدث وجوبا موسعا وثانيها القيام إلى الصلاة ونحوها . وثالثها هما أى : الحدث والقيام لنحو الصلاة : والمعتمد أن موجهه هو الحدث ، وأن رفع الحدث شرط لصحة الصلاة ، وأما القيام للصلاة فشرط لفورية الوضوء . (١)

وقوله (وسننه السواك عرضا بكل خشن) له أركان وأحكام وصورفصوره تبلغ خمسة وعشرين وهى أن الإستياك بالأراك أفضل ثم بجريد النخل أفضل ثم الزيتون ثم كل ذى الريح الطيبة ثم من بقية الأغصان فهذه خمسة مراتب ثم تضرب هذه خمسة أخرى وهى الأراك المندى بالماء ثم المندى بماء الورد ثم المندى بالريق ثم اليابس ثم الرطب يحصل خمسة وعشرون (٢)

قوله (لاأصبعه فى الأصح) خرج به أصبع غيره فيصح الإستياك بها بشروط الأول أن تكون متصلة ، والثانى أن يكون صاحبها حيا ، والثالث أن يكون بإذنه والرابع أن تكون خشنة ، إه فيض الإله المالك بشرح عمدة السالك (٣) وأركانه خمسة الأول النية والثانى مستاك وهو الشخص والثالث مستاك به وهو كل خشن طاهر والرابع مستاك فيه وهو الفم والخامس مستاك منه وهو التغير ونحوه،(٤)

(١) غاية المنى بشرح سفينة النجاة ١٣٤

(٢) حاشية الشرقاوى ٢١٢/١ وحاشية البيجورى ٤٢/١

(٣) فيض الإله المالك بشرح عمدة المسالك وعدة الناسك ٤٠/١ ويجزى على المنهج ٧٤/١

(٤) نهاية الزهن بشرح قرّة العين ٢٠

فَإِنْ عَسَرَ رَفْعُ الْعِمَامَةِ كَمَّلَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا

وأحكامه أربعة فإنه تارة يكون واجبا إن توقف عليه إزالة النجاسة أو ربح كربه في جمعة. وتارة يكون حراما كاستعمال سواك الغير بغير إذنه ولم يعلم رضاه. وتارة يكون مكروها من حيث الاستعمال كأن يستعمله طولا في غير اللسان ، وتارة يكون مندوبا كما هو في الوضوء ولا تعتريه الإباحة لأن مأصله الندب لا تعتريه الإباحة (١)

قوله (فَإِنْ عَسَرَ رَفْعُ الْعِمَامَةِ كَمَلَ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا) له شروط خمسة الأول أن يمسح الواجب من الرأس قبل العمامة. والثاني أن لا يرفع يده بعد مسح الواجب من الرأس والثالث أن لا يمسح المحاذي لما مسحه من الرأس والمعتمد أن هذا ليس بشرط والرابع أن لا يكون عاصيا باللبس لذاته كان لبسها وهو محرم لا لعارض الخامس أن لا يكون على العمامة نجاسة معفو عنها كدم البراغيث (٢)

قال بعض العارفين من داوم على الوضوء أكرمه الله تعالى بسبع خصال الأولى ترغب الملائكة في صحبته ، والثاني لا يزال القلم رطبا من كتب ثوابه، الثالث تسبح أعضاؤه وجوارحه ، الرابع لاتفوته التكبيرة الأولى أى مع الإمام، الخامس إذنانم بعث الله إليه ملائكة يحفظونه من شر الثقلين، السادس يسهل الله تعالى عليه سكرات الموت ، السابع يكون في أمان الله عز وجل ما دام على الوضوء، (٣) ولما كان المتوضىء مخيرا بين غسل الرجلين ومسح الخفين ذكره المصنف عقب الوضوء لتمام مناسبه لأنه بدل عن غسل الرجلين فيه فقال

(١) غاية المني بشرح سفينة النجاة ١٤٦

(٢) حاشية البيجورى ٥٦/١

(٣) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١٩٣/١

{ باب مسح الخف }

وله لغة وشرع وحكم وشروط وكيفية ومبطلات ومدة ودليل ومحرمات ومكروهات وصور. كما نقلنا عن كتب متفرقات ، ولغته إمرار اليد على الشيء وشرعه إصابة البلة للخف الشرعى على وجه مخصوص. وحكمه الجواز وشروطه عشرة كما سيأتى وكيفيته أشارها بقوله خطوطا ومدته وهى للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ومبطلاته وهو نزع الخف وهو بطهر المسح (١)

ودليله قول ، مغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال: كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة فى مسير فافرغت عليه من الإداوة ، فغسل وجهه وغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهويت لأنزع خفيه : فقال (دعهما فإنى أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما) (٢) ومحرماته : كونه من ذهب أو فضة أو ديباج ضيق لرجل أو مسروقا أو مغصوبا ومكروهاته تكراره فى طهر واحد ، وغسل جميع الخف ، (٣)

وهو أى الخف من الرخصة والرخصة المتعلقة بالسفر ثمانية أربع خاص بالسفر الطويل مسح الخف ثلاثة أيام والقصر والجمع وفطر رمضان وأربع عام أكل الميتة والنافلة على الراحلة وترك الجمعة وإسقاط الصلاة بالتميم ، (٤)

(١) أنظر فى متن المنهاج ٢٠

(٢) رواه البخارى ، ٢٠٣ (ومسلم ، ٢٧٤)

(٣) إعانة المبتدئين ببعض فروع الدين ، ٤٣

(٤) يجزئ على الخطيب ٢٢٧/١

يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ لِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً

قال القاضى لا يزال الشك باليقين إلا أربعة مسائل الأول الشك فى بقاء مدة المسح فيغسل الثانى الشك فى وصول مقصده فيتم الثالث الشك فى نية الإتمام فيتم الرابع الشك فى خروج وقت الجمعة ، ذكرها السيوطى فى الأشباه وزاد فى صور أخرى (١)

وقوله (يجوز مسح الخفين) وقد يجب فى ثمانى صور الأولى أن يخاف فوت جماعة المنذورة والثانى أن يخاف فوت الوقت والثالث أن يخاف فوت الجمعة والرابع أن يخاف فوت عرفة

والخامس أن يخاف فوت إنقاذ أسير والسادس فوت إنقاذ غريق والسابع أن يخاف فوت تجهيز ميت والثامن أن يكون الماء قليلا، (٢)

وشروطه عشرة كما ذكرنا الأول أن يكون بعد كمال الطهارة الثانى أن يكون ساترا لمحل الفرض الثالث أن يكون طاهرا الرابع أن تتابع المشى الخامس أن يمنع نفوذ الماء السادس أن يكون يسمى ساترا

السابع أن يكون عدم الجرموق الثامن أن يكون أعلى الخف التاسع أن يكون مايحاذى الفرض والعاشر جواز المسح فى الوضوء ، (٣)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ١٠٠ ، دار التوقيفية والتراث

(١) نهاية المحتاج ١٩٩/١ والبجيرمى على الخطيب ٢٢٨/١

(٢) الديباج للزركشى ٦٨/١ — ٧٠

وَلَا جُزْمُوقٌ فِي الْأَظْهَرِ

قوله (ولا جرموقان) فيه صور تبلغ اثني عشر وهي إما أن يكونا قويين اضعيفين أو أن يكون الأعلى قويا والأسفل ضعيفا أو الأسفل قويا والأعلى ضعيفا فإن كانا ضعيفين لم يصح أو كان الأسفل ضعيفا صح لأنه كلفافة أو كانا قويين ففيه خمس صور إن قصد الأسفل وبلغ البلل صح أو قصدهما وبلغ البلل أو أطلق صح أو قصد الأعلى فقط لم يصح أو قصد الأسفل فقط ولم يبلغ البلل لم يصح أو كان القوى أسفل ففيه هذه الخمسة والحاصل اثنا عشر صورة لم يصح في خمسة ويصح في سبعة ، (١) فائدة: أنّ الأئمة مختلفون في قدر المسح وهو جزء من أعلاه كما هو مذهب الشافعي ، أو قدر ثلاثة أصابع كما هو مذهب الإمام أبي حنيفة ، أو جميعه كما هو مذهب إمام المالک ، أو أكثره كما هو مذهب الإمام أحمد (٢)

فائدة حكى الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني في مصنف له في أصول الفقه وجهها غربيا وهو ، أن النازع يلزمه وهو بطهر المسح لا يستأنف ولا يغسل رجليه بل يصلى وهو قوى ، (٣) فرع لو بادر قبل انقضاء المدة فغسل رجليه في الصلاة أو غيرها وهما في الخف فإنه لا يكفي لأنه لم يغسل الرجلين على اعتقاد الفرض فإن الفرض قد سقط بالمسح قاله البغوي في فتاويه ، قال ويحتمل غيره لأن تارك الرخصة لا يقال فيه أنه لم يرد الفرض ، (٤)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢٢٩/١ ، وحاشية البيجوري ٨٥/١ ومغنى المحتاج ٦٧/١

(٢) حاشية الجمل ١٣٦/١

(٣) الديباج للزركشى ٧٢/١

(٤) الديباج للزركشى ١/١

[باب الغسل]

وله لغة وشرع وآيات وأحاديث وشروط وسنن وموجبات وكيفيات وأكمل وأقل ومكروهات وأحكام كما نقلنا عن كتب متفرقات ، ولغته السيالان وشرعه سيالان الماء على جميع البدن بنية مخصوصة وموجباته خمسة كما قال موجب موت واحكامه تأتي في قول المصنف ويحرم ما حرم بالحدث ، (١)

واما شروطه فاثنتان الإسلام وتقديم إزالة الخبث ، وأكملة سيأتي في قول المصنف وأكملة إزالة قدر. وأقله سيأتي في قول المصنف : وأقله نية رفع جنابة ، وأما كيفيته فأربعة الأول أن ينوى رفع الجنابة إن كان جنبا أو الحيض إن كانت حائضا ولونوت الحائض الجنب رفع الحدث والجنابة أو عكسه ارتفع قطعاً لأن موجبهما واحد الثاني أن ينوى رفع الحدث المطلق فيلقى على الأصح لأنه المانع من الصلاة الثالث إن نوى استباحة ما يفتقر الى الغسل كقراءة القرآن الرابع أن ينوى أداء الغسل أو فرضه كما في الوضوء (٢)

ومن سننه المذكورة استقبال القبلة والقيام ونحوها وأما مكروهاته فكثيرة فمنها الإسراف في الصب والزيادة على ثلاث غسلات والغسل في الماء الراكد وترك المضمضة والإستنشاق ، (٣)

ومن آياته قال تعالى (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَطَهَّرُوا) (٤) ومن أحاديثه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ (إذا جلس أحدكم بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل) (٥)

(١) الديباج للزركشي ٧٣/١ — ٧٧

(٢) الديباج للزركشي ٧٧/١

(٣) إعانة المبتدين ببعض فروع الدين ٤٦ — ٤٧

(٤) سورة المائدة ، ٦

(٥) رواه البخاري ، (٢٨٧) ومسلم (٣٤٨)

مَوْجِبُهُ مَوْتٌ ، وَكَذَا وَلَادَةٌ بِلَابِلٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَجَنَابَةٌ بِدُخُولِ حَشْفَةٍ أَوْ قَدْرِهَا فَرَجًا

وقوله (موجب موت) له شروط ثلاثة الأول أن لا يكون كافرا الثاني أن لا يكون شهيدا الثالث أن لا يكون سقطا لم تظهر امارات الحياة ولم تبلغ ستة أشهر ولحظتان وفي جميع ذلك لا يغسل ، (١)

وقوله (وكذا ولادة بلابل في الأصح) ولوعلة ومضغة فيه سبع صور يتفقن في ثلاث صور وهى وجوب الغسل وإبطال الصوم ونقض الوضوء وتزيد المضغة إثنان وهما الإستبراء والعدة وتزيد الولادة التامة إثنان وهما وجوب الغرة وكون الامة مستولدة ، (٢)

وقوله (بدخول الحشفة اوقدرها فرجا) فيه صور وهى أن يكونا مسلمين او كافرين أو أحدهما مسلما والآخر كافرا فهذه ثلاثة صور وأن يكونا مجنونين او عاقلين أو أحدهما مجنوناً والآخر عاقلاً فتضرب هذه الصور فى الثلاثة الأول يحصل تسع صور وأن يكونا صبيين او بالغين أو أحدهما صبى والآخر بالغاً فهذه ثلاثة صور تضرب فى التسعة السابقة يحصل سبعة وعشرون

وأن يكونا حرين او عبيدين أو أحدهما حر والآخر عبد فهذه ثلاثة صور تضرب فى سبعة وعشرين يحصل إحدى وثمانون صورة

وأن يكونا مختارين او مكروهين أو أحدهما مكرها والآخر مختاراً فهذه ثلاثة صور تضرب فى إحدى وثمانين يحصل مائتان وثلاثة وأربعون صورة

(١) حاشية الجمل ١/١٥٠

(٢) حاشية البجيرمى على المنهج ١/٩٠

وأن يكونا ساهين او عامدين أو أحدهما ساه والآخر عامد ثم تضرب هذه الثلاثة في مائتين وثلاثة وأربعين يحصل سبعمائة وتسعة وعشرون صورة

وأن يكونا عدلين أو فاسقين أو أحدهما عدلا والآخر فاسقا ثم تضرب هذه الثلاثة في سبعمائة وتسعة وعشرين يحصل الفين ومائة وسبعة وثمانون صورة وأن يكونا آدميين أو أحدهما آدمي والآخر بهيمة

وأن يكونا حيين أو أحدهما حيا والآخر ميتا وأن يكونا مستيقظين أو نائمين أو أحدهما مستيقظا والآخر نائما وأن يكونا ذكرا أو أحدهما ذكرا والآخر أنثى ثم تضرب هذه التسعة في الفين ومائة وسبعة وثمانين يحصل عشر وتسعة آلاف وستمائة وثلاثة وثمانون صورة

والحشفة إما زائدة أو أصلية وإما أشلاء أو صحيحة وإما عاملا أو غير عامل وإما مسدودة أو منفتحة وإما منفصلة أو متصلة والفرج إما قبلا أو دبرا فهذه اثنا عشر صورة تضرب في عشر وتسعة آلاف وستمائة وثلاثة وثمانين يحصل مائتا ألف وستة وثلاثون ألفا ومائة وستة وتسعون صورة، (١).

(١) يؤخذ هذه الصور من الشروح أنظر مجموع النووى ١٣٢/٢ ومغنى المحتاج ٦٩ / ١ وحاشية القليوبى ٧٢/١ لكن كيفية الضرب من جهة شيخى الشيخ أبي بكر بن على، المحقق المصحح، فى كتابنا هذا

وَالْمُكْتُ بِالْمَسْجِدِ " وَالْقُرْآنُ

وقوله (والمكث بالمسجد) له شروط أربعة الأول أن يكون مسلماً والثاني أن يكون غير نبي والثالث أن يوجد مسجد والرابع أن يكون لغير عذر (١) وقوله (والقرآن) له شروط سبعة الأول أن تكون القراءة بتلفظ الثاني أن يسمع نفسه الثالث أن يكون مسلماً الرابع أن يكون مكلفاً الخامس أن يقصد القراءة السادس أن يريد ماأتاه قرأنا (٢) ويزاد، أن لا تكون القراءة منسوخ اللفظ أمامنسخ التلاوة فلا تحرم قراتها ولوبقى حكمها كآية الشيخ والشيخة إذا زنا فارجموها البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم (٣)

فائدة: من شروط النية إسلام الناوي ولا يشترط إسلامه في عدة صور ذكرها صاحب كتاب المواكب العية وهي خمس صور: الأولى الذمية تحت المسلم يصح غسلها من الحيض لتحل زوجها بلاخلاف للضرورة ، ويشترك نيتها ، الثانية الكافرة تصح من الكافر ويشترط منه نيتها. الثالثة الزكاة إذا أخرجها المرتد حال رده فتصح وتجزئه ، الرابعة إذا نوى سفر القصر وهو كافر اعتبرت نيته فإذا أسلم في اثناء المسافة قصر. الخامسة إذا أسلم الكافر مع طلوع الفجر ووافق آخر إسلامه الطلوع فهو مسلم حقيقة ويصح منه صوم النفل وأما الفرض فلا يصح منه ، (٤) ولما تكلم على الثاني من مقاصد الطهارة شرع يتكلم على الثالث وهو إزالة النجاسة

(١) بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم ٣٧

(٢) نهاية الزين ٣٣ وفتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢٥٧/١

(٣) حاشية البيجورى ١١٦/١

(٤) غاية المني ١٥٩

{ باب النجاسة } (١) والجزء المنفصل من الحي كمنيته إلا شغرت المأكول فطاهر

ولها لغة وشرع وأقسام وصور وآيات وأحاديث وحكم. كما نقلنا عن كتب متفرقات ، ولغتها كل ما يستقذر وشرعها كل مستقذر يمنع من صحة الصلاة حيث لامرخص ، (٢) وعرفها المالكية بأنها صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة

(١) النجاسة اسم لكل مستقذر ، وكذلك النجس بكسر الجيم وفتحها وسكونها ، والفقهاء يقسمون النجاسة إلى قسمين - نجاسة حكمية ونجاسة حقيقة

ويذهب الحنفية إلى أن النجاسة الحكمية هي الحدث الأصغر والحدث الأكبر وهو وصف شرعي يحل بالأعضاء أو البدن كله يزيل النجاسة وقد سبق أن أوضحنا ذلك ، والنجاسة الحقيقية هي الخبث وهو كل عين مستقذر شرعا ويقول الشافعية أن النجاسة الحقيقية هي التي لها جرم أي مادة أوطعم أوريح أولون والحكمة التي لا جرم لها ولا طعم ولا رائحة وذلك كبول جف لم تدرك له صفة فإنه نجس نجاسة حكمية ، وأما عند المالكية فالنجاسة العينية هي ذات النجاسة والحكمة أثرها المحكوم به على المحل ، وأما عند الحنابلة ' النجاسة الحقيقية هي عين النجس بالفتح ، والحكمة هي الطارئة على محل طاهر قبل طرونها وذلك يشمل النجاسة التي لها جرم وغيرها

وفي تقسيم آخر للنجاسة ، النجاسة الغليظة ، والمائع منها تزيد على قدر الدرهم البغلي وهو الدائرة السوداء الكائنة في ذراع البغل ' وذلك إذا كانت النجاسة مائعة ووزنا ، إن كانت النجاسة كثيفة ، والنجاسة المخففة ، ويعفى فيها دون ربع الثوب كله ، وأربع البدن كله ، وتظهر الخفة في غير المائع ، وهي عند الحنفية ماورد فيها نص عورض بنص آخر مثل : بول ما يؤكل لحمه

(٢) انظر القليوبي على المنهاج ٦٨/١ ، والإقناع للشربيني الخطيب ١٢٢/١ والشرح الكبير ٣٢/١

وأقسامها ثلاثة نباتية وحيوانية وفضلات والنباتية كالخمر والحيوانية قسمان قسم ينجس بالموت كالميتة إلا ما استثني وقسم ينجس بالحياة وهو الكلب والخنزير وفرع أحدهما والفضلات تنقسم إلى قسمين خلقى وغيره وهو البول والغائط وهو نجس والخلقى ينقسم إلى قسمين قوام وغيره والقوام كدم وهو نجس وغيره وهو النطفة والنخامة، (١) وتنقسم ثانيا إلى مخففة ومغلظة ومتوسطة ، (٢) ومن آياتها قوله تعالى (وَيُنَابِئُكَ فَطَهَّرَ) (٣) ، ومن أحاديثها ، عن أنس رضى الله عنه قال ، كان النبي ﷺ (إذا تبرز لحاجته أتيته بماء فيغسل به)، (٤)

وصورها ثمانية وأربعون صورة في العيني منها خمسة وأربعون لأن الحاصل في المحل إما الجرم واللون والريح والطعم فهذه أربع صور أو اثنان منها وفيه ست صور أو ثلاثة منها وفيه أربع صور أو الجميع وهى صوة واحدة فهذه خمسة عشر صورة وكلها في المغلظة والمخففة والمتوسطة بخمسة وأربعين وفي الحكمية ثلاثة لأنها إما مغلظة او مخففة او متوسطة فهذه ثمانية وأربعون (٥)

وقوله (والجزء المنفصل من الحى كميته إلا شعر المأكول فطاهر) له أربع مقالات إحداها طاهر كله وهو مافى المتن من قوله إلا شعر المأكول ، وثانيها إلا شعر الكلب والخنزير ، وثالثها نجس كله ، ورابعها إلا شعر آدمى وهو المذهب ، (٦)

(١) حاشية الشرقاوى ١٢١/١ ، وتحفة المحتاج ٢٨٨/١ ونهاية الزين بشرح قرّة العين ٤١

(٢) أنظر متن سفينة النجا

(٣) سورة المدثر ، الآية ، ٤ : (

(٤) رواه البخارى ، ٢١٤ ، (

(٥) حاشية الشرقاوى ١٢١/١ وحاشية البجيرمى على المنهج ١٠٣/١

(٦) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٣٣٣/١

وَكَذَا مَنِ غَيْرِ الْآدَمِيِّ فِي الْأَصْحَحِ " فَإِنْ خُلِّلَتْ بِطَرْحِ شَيْءٍ فَلَا، وَلَيْسَتْ الْعَلَقَةُ
وَالْمُضَنَّةُ وَرُطُوبَةُ الْفَرْجِ بِنَجَسٍ فِي الْأَصْحَحِ "

وقوله (وكذا منى غير آدمي في الأصح) له ثلاث حالات الأول منى آدمي وهو طاهر بلا خلاف الثاني منى غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما وهو مختلف فيه لكن الأصح أنه طاهر ، الثالث منى الكلب والخنزير وفرع أحدهما وهو نجس بلا خلاف ،
(١)

وقوله (فإن خللت بطرح شيء فلا) فالشيء المطروح في إنشاء الخمر ينقسم إلى قسمين إما نجس وإما طاهر والطاهر ينقسم إلى قسمين إما مائع أوجامد والجامد ينقسم إلى قسمين إما له أثر في التخلل كالخبز الحار فلا تطهر وإما لا أثر له في التخلل وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام إما أن يخرج قبل التخلل فهذه الحالة تطهر أو بعد التخلل ولم يخرج بأن بقي فيه فلا تطهر، (٢)

وقوله (ورطوبة الفرج بنجس في الأصح) له ثلاث حالات أولها رطوبة طاهرة بلا خلاف وهو ظاهر الفرج والثاني رطوبة نجسة بلا خلاف وهو ما لا يصل إليه ذكر المجمع والثالث رطوبة فيها خلاف وهي ما يصل إليه ذكر المجمع ، (٣)

(١) كما يفهم في متن المنهاج ١٥

(٢) نهاية الزين ٤٢ وغاية المني بشرح سفينة النجاة ٢١٤ ونهاية المحتاج ٢٤٨/١

(٣) نهاية الزين ٤٠ وفتح العلام بشرح مرشد الأنام ٣٣٦/١

وَمَا تَنْجَسَ بِبَوْلِ الصَّبِيِّ لَمْ يُطْعَمْ غَيْرَ لَبَنِ نَضَحَ وَالْأَظْهَرُ طَهَارَةُ غُسَالَةٍ تَنْفَصِلُ بِالتَّغْيِيرِ
وَقَدْ طَهَرَ الْمَحَلَّ

(وما تنجس ببول صبي لم يطعم غير لبن نضح) له شروط أربعة أولها بول خرج به
الغائط ، وثانيها صبي وخرج به الصبية ، وثالثها لم يطعم غير اللبن ، ورابعها لم يبلغ
الحولين (١)

(والأظهر طهارة غسالة تنفصل بالتغير وقد طهر المحل) له شروط ستة الأول أن
تنفصل من المحل غير متغيرة الثاني أن لا يزيد وزنها بعد انفصالها عن المحل الثالث أن
يطهر المحل الرابع أن يكون الماء واردا والخامس أن تكون بعد إعتبار مقدار
ما يشرب المغسول به والسادس ان لا تبلغ الغسالة قلتين فإن بلغت فالشرط عدم
التغير (٢)

واعلم أن الفضلات قسمان منها ما يستحيل إلى صلاح كاللبن واللبن من الحيوان
المأكول ، ومن الآدمي فطاهر ولو على لون الدم
ومنها ما يستحيل إلى فساد كالبول والغائط والدم فنجس ويستثنى من ذلك فضلات
نبينا محمد ﷺ وكذا فضلات سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (٣)

(١) كما يؤخذ في متن المنهاج ١٦

(٢) متن ابن القاسم مع حاشية البيجوري ١٠٧/١

الديباج للزركشي ١/

{ باب التيمم }

(باب التيمم): وله لغة واصطلاح^(١) وأركان وشروط وآيات وأحاديث وأسباب وسنن ومكروهات ومبطلات ومحرمات وكيفية وآلات وأحكام وموجبات وأقسام ، كما نقلنا عن كتب متفرقات وعن أفواه مشائخ ثقات .
ولغته القصد واصطلاحه إيصال التراب الى الوجه واليدين بدلا عن الوضوء والغسل . (٢) وأركانه سيأتى فى قول المصنف ،
وأركانه نقل التراب . وشروطه كثيرة أنظر متن سفينة النجا . وسننه كثيرة منها تقديم اليمنى ، ومن آياته قوله تعالى { فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا } (٣) .
ومن أحاديثه ، عن عمران بن حصين رضى الله تعالى عنهما قال : كنا مع رسول الله ﷺ فى سفر فصلى بالناس ، فإذا هو برجل معتزل ، فقال : (مامنك أن تصلى) قال أصابتنى جنابة ولأما قال : (عليك بالصعيد فإنه يكفيك) (٤)

^١ والتيمم فى اصطلاح الفقهاء عرفه الحنفية بأنه قصد الصعيد الطاهر ، واستعماله بصفة مخصوصة لإقامة القرية

وعند الشافعية بأنه إيصال تراب إلى الوجه واليدين ، بشروط مخصوصة

وعند المالكية بأنه طهارة تراية تشتمل على مسح الوجه واليدين بنية

وعند الحنابلة بأنه عبارة عن قصد شيء مخصوص على وجه مخصوص

أنظر الاختيار ٢٠/١ ، وفتح الوهاب ٢١/١ ومغنى المحتاج ٨٧/١ وحاشية الدسوقي ١٤٧/١ والمبدع ٢٠٥/١

(٢) أنظر الغمراوى بشرح المنهاج

(٣) الآية سورة المائدة ، ٦ (

(٤) رواه البخارى (٣٤١)

ومحرماته كثيرة منها التيمم بنحو مغصوب ومنقول من حرم وبتراب مسجد وكيفيته بأن يكون ضربتين ، وآلاته التراب .

وأحكامه وجوب الإعادة وعدمه ، وموجباته موجبات الوضوء ، وأقسامه هي الشىء الذى يتيمم إليه فرضا كان أو سنة أو الشحوص بأن كان جنبا أو محدثا ، (١) وأسبابه تبلغ إحدى وعشرين سببا: الأول فقد الماء فى مكان يغلب فيه وجوده والثانى نسيانه والثالث إضلاله فى رحله الرابع وضع الساتر على غير طهر الخامس كون الساتر فى أعضاء التيمم السادس كون التيمم قبل الوقت السابع شدة البرد الثامن عصيان بسفر التاسع تنجس بدن بغير معفو عنه .

فهذه تسع الصور تعاد فيها الصلاة والاثنى عشرة الباقية لاتعاد فيها الصلاة أحدها فقد الماء بمحل لا يغلب فيه وجود الماء الثانى الحاجة اليه الثالث بيعه للمؤونة الرابع عجزه عن ثمنه إذا وجدته

الخامس إحتياجه للمؤونة السادس إذا وجد الماء لكن وجدته بأكثر من ثمن المثل السابع حال بينهما عدو الثامن لم يجد ما يستقى به . التاسع خاف من استعماله تلف نفس أو محرما العاشر خاف منه بط برء الحادى عشر خاف زيادة مرض والاثنى عشر خاف حصول شين فاحش بعضو ظاهر (٢)

(١) البجورى على المنهج ١/ ١٠٩ ، وإعانة المبتدين ببعض فروع الدين ٥٩ - ٦٠

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١/ ٣١٥ - ٣١٦ وغاية المني بشرح سفينة النجا . ١٩٦ .

فَإِنْ تَيَقَّنَ الْمُسَافِرُ فَقْدَهُ تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ ، وَإِنْ تَوَهَّمَهُ طَلَبُهُ مِنْ رَحْلِهِ وَرَفَقَتِهِ ،

وقوله (فإن يتيقن المسافر فقده تيمم بلا طلب) له أحوال الأولى أن يتيقن عدم وجود الماء حوله فيتيمم ولا يحتاج إلى الطلب ، الثانية وجود الماء حوله تجويزا قريبا أو بعيدا فعندها يجب الطلب عليه بلا خلاف

الثالثة أن يتيقن وجود الماء حوالیه ، له ثلاث مراتب المرتبة الأولى أن يكون الماء في حد القرب وهى المسافة التى يتردد إليها المسافر للإحتطاب والإحتشاش والرعى. المرتبة

الثانية أن يكون الماء في حد البعد فلا يكلف الذهاب إليه للمشقة المعتبرة في ذلك بل يتيمم المرتبة. الثالثة أن يكون الماء في مكان بعيد لو طلبه خرج الوقت فلا خلاف في كونه يتيمم. الحالة الرابعة أن يكون الماء حاضرا لكن تقع زحمة المسافرين بأن يكون في بئر ولا يمكن الوصول إليه إلا بآلة. (١)

وقوله (وإن توهمه طلبه من رحله ورفقته) له ثلاث حالات ، الأول إن وقع في القلب وجود الماء والراجع عنده عدم الماء وهو الوهم. والثانى إن وقع في القلب وجود الماء والراجع عنده وجود الماء وهو الظن ، الثالث إستواء الأمرين وهو الشك ، (٢)،

(١)فتح العلام بشرح مرشد الأنام /١

(٢)مغنى المحتاج ٨٩/١ ، والغمراوى بشرح المنهاج ٦٩/١

وَنَظَرَ حَوَالِيهِ إِنْ كَانَ بِمُسْتَوٍ. وَلَوْ تَيَقَّنَهُ آخِرَ الْوَقْتِ فَإِنْتَظَرَهُ أَفْضَلَ".

وقوله (ونظر حواليه إن كان بمستو) له أحوال في حدود ثلاثة أولها حد الغوث فمادونه فإن تيقن فقد الماء فيه تيمم بلاطلب. وثانيها حد القرب فإن تيقن فقد الماء فيه أوتردد تيمم بلاطلب.

وثالثها حد البعد فلا يجب الطلب منه مطلقا سواء تيقن وجود الماء فيه أولا أم لا. (١)

وقوله (ولوتيقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل) له شروط الأول أن يتيقن حصوله والباقي من الوقت زمن يسع الصلاة كلها وطهرها فيه وإلا لم يجز الإنتظار الثاني أن يكون المحل يسقط فيه الفرض بالتيمم وإلا وجب الإنتظار،

الثالث أن يريد الإختصار على صلاة واحدة فإن أراد أن يصلى أول الوقت بالتيمم ثم يعيدها آخره بالوضوء فهو أفضل

الرابع أن لا يقترن التقديم بفضيلة يخلوا عنها التأخير كوجود جماعة وإلا فالتقديم أفضل (٢)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢٨٤/١ — ٢٩٥

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢٩٧/١

فَإِنْ كَانَ كَجَبِيرَةٍ لَا يُمَكِّنُ نَزْعُهَا غَسْلَ الصَّحِيحِ

قوله (فإن كان كجبيرة لا يمكن نزعها غسل الصحيح) له صور يسمى صور الجبيرة في لزوم القضاء وعدمه تبلغ أربعة وعشرين وهي إما أن تكون في أعضاء التيمم أم لا فهذان صورتان وإما أن تأخذ من الصحيح زائدا على قدر الإستمسك أو قدره أولم تأخذ من الصحيح شيئا فهذه ثلاثة صور مضروب في الأوليين فتكون ستة. وأن توضع على طهر أو حدث فهاتان الصورتان مضروبتان على الستة الأولى فتكون اثني عشر وإما أن يتعذر نزعها أم لا فهاتان مضروبان في اثنا عشر فتكون أربعة وعشرين فإذا كانت أعضاء التيمم يجب الإعادة مطلقا وهي إثنا عشر صورة. وكذا إن كانت في غير أعضاء التيمم وأخذت من الصحيح زائدا على قدر الإستمسك مطلقا وهي أربع صور تجب الإعادة فيها وكذا إن كانت بغير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح إلا قدر الإستمسك ووضعت على حدث ولم يتعذر نزعها فإن وضعت على طهر أو تعذر نزعها فلا إعادة

وكذا إن لم تأخذ من الصحيح شيئا سواء وضعت على طهر أم لا تعذر نزعه أم لا فهذه ستة صور لا تجب فيها الإعادة فجميع ما تجب فيه الإعادة ثمانية عشر صورة وجميع ما لا تجب فيه الإعادة ستة صور (١)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١/٣٢٣، وحاشية البيجوري

فصل: يَتَيَمَّمُ بِكُلِّ تُرَابٍ طَاهِرٍ حَتَّى مَا يُدَاوِي بِهِ " أَوِ الصَّلَاةَ تَنْقُلَ لافَرْضَ عَلَى الْمَذْهَبِ

قوله (يتيمم بكل تراب طاهر حتى مايداوى به) فيه إختلاف المذاهب الأربعة. فقال الإمام الشافعى يتيمم بكل تراب طاهر فقال الإمام مالك يصح التيمم ما اتصل بالأرض كشجرة فقال الإمام أحمد يصح التيمم بما هو جنس التراب كحجر فقال أبو حنيفة مافوق التراب تراب (١).

وقوله (أوالصلاة تنقل لالفرض على المذهب) له أحوال إحداها أن يقصد فرعا وخلاء بساحات مطلقا فى وجه ليس له النفل بعد وقت الفرض المعين وفى وجه إختاره الشيخ أبوعلى يشترط تعيينه لوجوب نية الفرض فى استباحته كما فى التحريم والأصح لا كما لايجب فى الوضوء تعيين الحدث ودل تنكيره لفرض أنه لايشترط تعيينه وهو الأصح بخلاف تعريف المحرر ،

والثانية أن يقصد الفرض ولم يخطر له النفل صح الفرض وهل تنتقل قبله قولان أحدهما المنع لأنه تابع فلايتقدم والأظهر الجواز تبعا حكما وبعد طريقان أصحهما القطع بالجواز لوجود التبعية.

الثالثة أن يقصد النفل ولم يخطر له الفرض فالأظهر وقطع به بعضهم لا يحصل له الفرض لأن المتبوع لايتبع وعلى هذا له النفل على الأصح لأنه نواه الرابعة أن يقصد الصلاة وتطلق فقليل كالنوعين لدخولهما وبه قطع الإمام والأظهر وبه أجاب العراقيون والقفال كنية النفل لحمل مطلقها عليه كما فى التحريم، (٢)

(١) حاشية القيوى ٩٩/١ وتحفة المحتاج ٦٣٨/١

(٢) الدياج للزركشى ١٠٠/١

وَمَنْ تَيَمَّمَ لِفَقْدِ مَاءٍ فَوَجَدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ بَطَلَ ، إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِمَانِعٍ كَعَطَشٍ ، أَوْ فِي صَلَاةٍ لَا تَسْقُطُ بِهِ بَطَلَتْ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَإِنْ أَسْقَطَهَا فَلَا

والحاصل إن المراتب ثلاثة المرتبة الأولى فرض الصلاة وفرض الطواف وخطبة الجمعة والمنذور من الصلاة أو الطواف ، المرتبة الثانية نفل الصلاة وصلاة الجنابة المرتبة الثالثة مس المصحف وحمله وسجود التلاوة والشكر والمكث في المسجد والتردد فيه والإعتكاف وقرأة شيء بالنسبة لمن به حدث أكبر ، (١)

قوله (ومن تيمم لفقد الماء فوجد) فيه صور تبلغ اثنين وسبعين وهى إما أن يكون وجود الماء حقيقة أو شكاً أو ظناً أو وهماً فهذه أربعة صور وعلى كل إما أن يكون بمحل يغلب فيه وجود الماء أو فقده أو استواء الأمرين فهذه الثلاثة تضرب في الأربعة السابقة تبلغ اثني عشر

وعلى كل إما أن لا يوجد مانع أصلاً أو وجد مانع مقارن أو متأخر فهذه ثلاثة فاضرب الجملة تكون ستة وثلاثين وعلى كل إما أن يكون خارج الصلاة أو فيها فهذه اثنان تضرب في ستة وثلاثين يحصل اثنان وسبعون (٢)

(١) نهاية الزين بشرح قرّة العين ٣٧

(٢) حاشية البجيرمي على المنهج، ١/١٢٤. وحاشية الجمل ١/٢٢٢

وَأَنْ نَسِيَ مُخْتَلَفَتَيْنِ صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ بِتَيْمُمٍ ، وَإِنْ شَاءَ تَيَمَّمَ مَرَّتَيْنِ وَصَلَّى بِالْأَوَّلِ أَرْبَعًا
وَلَاءَ وَبِالثَّانِي أَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا الَّتِي بَدَأَ بِهَا

قوله (وإن نسي مختلفتين) له صور وهي أن المنسى إما أن يكون صلاتان ويكون
المنسى فيه خمسا فتضرب عدد المنسى وهو إثنان في الخمسة فتبلغ عشرة ويزاد عدد
المنسى وهو إثنان تبلغ إثنا عشر فاضرب عدد المنسى وهو إثنان في عدد المنسى
تبلغ أربعة فتقطع من اثني عشر أربعة ويبقى ثمانية فيصلى بتيممين الأول أربعة
والثاني أربعة، (١)

وإن كان المنسى ثلاثا والمنسى فيه خمسا فاضرب عدد المنسى وهو ثلاثة في الخمسة
فتبلغ خمسة عشر ويزاد عدد المنسى وهو ثلاثة تبلغ ثمانية عشر فاضرب عدد المنسى
في عدد المنسى وهو ثلاثة فتبلغ تسعة فتقطع تسعة من ثمانية عشر ويبقى تسعة
فيصلى بثلاثة تيمم، (٢)

وإن كان المنسى أربعاً والمنسى فيه خمسا فاضرب عدد المنسى وهو أربعة في الخمسة
فتبلغ عشرين ويزاد عدد المنسى وهو أربعة فتبلغ أربعة وعشرين فاضرب عدد المنسى
وهو أربعة في عدد المنسى يبلغ ستة عشر فتقطع من أربعة وعشرين ستة عشر
ويبقى ثمانية فيصلى ثمانية بأربعة تيمم (٣)

(١) مغنى المحتاج ٢٧١/١ ويجزمى على المنهج ١٢٧/١

(٢) نهاية المحتاج ٣١٥/١

(٣) إعانة الطالب النوى بشرح إرشاد الغاوى ٥٨/١

وإن كان المنسى خمسا والمنسى فيه خمسا فتضرب عدد المنسى وهو خمسة في عدد المنسى فيه فتبلغ خمسة وعشرين ويزاد عدد المنسى فتبلغ ثلاثين فيضرب عدد المنسى وهو خمسة في عدد المنسى فتبلغ خمسة وعشرين فتقطع من ثلاثين خمسة وعشرين ويبقى خمسة فيصلى خمسة فيتيمم لكل صلاة، (١)

قاعدة: في القضاء وعدمه سواء التيمم وغيره العذر إمامام وإمانادر فالعام مايغلب وقوعه كالمرض والسفر فلا قضاء فيه والنادر قسمان إمدائم كعريان وسلس البول والمستحاضة فلا قضاء وأما غير الدائم إن كان في الحرب ككر وفر مباحين فلا قضاء وإن كان غير الحرب كالعجز عن القبلة وفاقد الطهرين تيمم لفقد الماء والبرد والجراحة إذا عجز عن إزالة الدم الكثير فعليه القضاء (٢)

مسئلة: لو وجد مريد الطهارة ماء بارداً ووجد مايسخن به الماء وكان لواشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال بالتسخين وإن خرج الوقت وليس له التيمم لأنه واجد للماء وقادر على الطهارة (٣)

مسئلة أخرى: لوتناوب جمع الإغتسال من مغتسل حمام للخوف من البرد فإن علم أن نوبته في الوقت وجب إنتظارها وليس له التيمم وإن علم أن نوبته خارج الوقت صلى بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء إن كان ثم ماء آخر امتنع استعماله للبرد وإلا فلا (٤)

(١) العزيز بشرح الوجيز ٢٥٧/١

(٢) البجيرمي على المنهج ١٢٩/١ وفتح الجواد بشرح ارشاد الغاوى ٥٥/١

(٣) حاشية تحفة المحتاج ٣٨١/١

(٤) حاشية نهاية المحتاج ٣٢٠/١

[باب الحيض]

وله لغة واصطلاح^(١) وآيات وأحاديث وشروط وأحكام وأوصاف واسماء وملحقات وأما لغته فهي السيلان يقال حاض الوادى إذا سال وشرعه بأنه الدم الخارج فى سن الحيض وهو تسع سنين قمرية فأكثر من فرج المرأة على سبيل الصحة ، ومن آياته قوله تعالى. ﴿وَيَسْتَلْزَمُونَكَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ (٢) ومن أحاديثه قوله ﷺ (إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ، (٣) وأقسامه خمسة أسود وأحمر وأصفر وأشقر وأكدر ، وأصافه أربعة إما مجرد عن ثخن والنتن أوبهما أو بأحدهما ، والمتفق ثلاثة أسود وأحمر وأشقر ، والمختلف اثنان أصفر وأكدر ، وملحقاته اثنان النفاس والإستحاضة. وأحكامه كثيرة منها ما حرم بالجنابة الصلاة والصوم. وشروطه كثيرة منها إستكمال تسع سنين وأن يكون يوما وليلة وأن لا يجاوز خمسة عشر. (٤) آخر المصنف هذا الباب عن باب الوضوء والنجاسة والغسل لأنه مختص بالنساء وما قبله مشترك بين الرجال والنساء ولذا قدمه. (٥)

ويتعلق بالحيض عشرون حكما اثنا عشر حرام تسعة عليها : الصلاة وسجود التلاوة والشكر والطواف والصوم والإعتكاف ودخول المسجد إن خافت تلويثه وقرءة القرآن ومسه وكتابه على وجه وزاد فى المذهب الطهارة : وثلاثة على الزوج الوطء والطلاق والاستمتاع ما بين السرة والركبة على الأصح : وثمانية غير حرام البلوغ والإغتسال والعدة والإستبراء وبراءة الرحم وقبول قولها فيه وسقوط الصلاة وطواف الوداع ، (٦)

^١ والحيض فى اصطلاح الفقهاء عرفه الحنفية بأنه دم ينفضه رحم امرأة سالمة عن داء . وعند الشافعية بأنه الدم الخارج فى سن الحيض ، وهو تسع سنين قمرية فأكثر من فرج المرأة على سبيل الصحة . وعند المالكية بأنه الدم كصفرة أو كدرة خرج بنفسه من قبل من تحمل عادة. وعند الحنابلة بأنه دم جبلة يخرج من المرأة البالغة فى أوقات معلومة أنظر حاشية البيجورى ١١٢/١ والاختيار ٢٦/١ والمبدع ٢٥٨/١ وأنيس الفقهاء ص ٦٣ وحاشية دسوقى ١٦٧/١

(٢) الآية سورة البقرة ٢٢٢)

(٣) رواه البخارى (٢٩٠)

(٤) كما نقلنا عن مشائخ ثقات

(٥) أنظر الديباج للزركشى

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٠٩ دار التوفيقية للتراث

وَمَا بَيْنَ سُرَّتِهَا وَرُكْبَتِهَا، وَالطَّلَاقُ،

وقوله (وما بين سرتها وركبتها) أى يحرم استمتاع ما بين السرة والركبة وهو ينقسم إلى قسمين أحدهما ما بين السرة والركبة على الرجل المباشرة فيه مطلقا سواء كانت بوطء او بلمس إذا كانت تحت الثياب بخلاف الإستمتاع بغيرها كنظر بشهوة فإنه لا يحرم

وأما المباشرة فوقها إن كانت وطء فيحرم أيضا وأما بغيره فلا. وثانيهما ماعدا ما بين السرة والركبة فلا يحرم مطلقا ويحرم على المرأة وهى حائض أن تباشر الرجل بما بين سرتها وركبتها، (١)

وقوله (والطلاق) أى يحرم طلاق الحائض له شروط سبعة الأول أن لا يكون من الحكم فى الشقاق ، الثانى أن لا يكون من المولى الثالث أن تكون المرأة مدخولا بها ، الرابع أن لا تكون غير حامل منه ، الخامس أن لا تبدل له عوضا على طلاقها ، السادس أن لا تكون فى عدة طلاق رجعى السابع أن لا يعلق عتقها على الطلاق ، وإنما يحرم الطلاق فى الحيض إذا وجدت هذه الشروط ، (٢)

(١) كاشفة السجا بشرح سفينة النجا ٣٠

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١/٢٦٩

وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ حَيْضٌ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ عَبَّرَهُ

وقوله (والصفرة والكدره حيض في الأصح) فيه صور وهي أن الصفات للحيض خمسة إما الكدره وإما الصفرة وإما الشقرة وإما الحمرة وإما السواد وكل من هذه الخمسة ينشأ عنها أربع مسائل وهي إما تخن وإما نتن أو بهما أو تجرد عنهما ثم تضرب أربعة الكدره في أربعة الصفرة يحصل لك ستة عشر صورة.

ثم تضرب هذه في أربعة الشقرة يحصل لك أربعة وستون ثم تضرب هذه في أربعة السواد يحصل لك مائتان وستة وخمسون ثم تضرب هذه الصور في أربعة الحمرة يحصل لك الف وأربعة وعشرون صورة (١)

وقوله (فإن عبر) فيه سبع صور الأولى بأن تكون مبتدأة مميزة والثانية بأن تكون مبتدأة غير مميزة والثالثة بأن تكون معتادة مميزة والرابعة بأن تكون معتادة غير مميزة ذاكرة لعادتها قدرا ووقتا

والخامسة بأن تكون ناسية لها قدرا ووقتا. والسادسة بأن تكون ذاكرة للقدر دون الوقت والسابعة بأن تكون ذاكرة للوقت دون القدر وإذا أردت أن تعرف حكمها فانظر على المتن (٢)

(١) أنظر التوشيح على ابن قاسم ٤٣ والبحر في المنهج ١/١٣٧

(٢) غاية المنى بشرح سفينة النجاء، ٢٣٣ ومغنى المحتاج ١/١١٣

{ كتاب الصلاة }

ولها لغة واصطلاح^(١) وأركان وآيات وأحاديث وأسماء وأبعاد وهيآت وشروط الوجوب وشروط الصحة ومبطلات وموانع وصحة ، وأقسام وأحكام وأوقات وسنن ومحرمات واعذار ومكروهات وملحقات ، كما نقلنا عن كتب متفرقات وعن أفواه مشائخ ثقات بهم .

ولغتها الدعاء بخير، واصطلاحها أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة . ومن آياتها قوله تعالى (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مُؤَقَّدًا) (٢) ومن أحاديثها قوله ﷺ (بنى الإسلام على خمسة شهادة ان لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وإقام الصلاة) . (٣)

وأركانها ثلاثة عشر كما ذكر النووي في المتن، وأبعادها عشرون كما سيأتى ، وشروط وجوبها خمسة كما سيأتى في قول المصنف ، وإنما تجب الصلاة وشروط صحتها خمسة كما سيأتى في قول المصنف شروط الصلاة خمسة . ومبطلاتها كثيرة كما سيأتى في قول المصنف ، تبطل الصلاة بالنطق بحرفين ، وصحتها حيث وجدت الشروط والأركان وموانعها بأن صلى بلا طهارة،

^١ والصلاة في اصطلاح الفقهاء عرفه الحنفية بأنها أركان مخصوصة ، وأذكار معلومة بشرائط محصورة في أوقات مقدرة . وعند الشافعية أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم . وعند الحنابلة أقوال وأفعال مخصوصة مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم . انظر الاختيار ٣٧/١ وفتح الوهاب ٢٩/١ وقلوبى على المنهاج ١١٠/١ والمبدع ٢٩٨/١ . والنظم المستعذب ٥٢/١

(٢) الآية سورة النساء ١٠٣

(٣) رواه البخارى ، ٤٥١٥

وأسماءها كثيرة منها ، الصلاة كما قال تعالى (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) (١) ومنها السجود قال تعالى (آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا) أى صلوا (٢) ومنها القيام قال تعالى (وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) (٣) ، ومنها العهدية قال (لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا) (٤) ومنها الأيمان قال تعالى (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ) أى صلاتكم ، (٥) ومنها الذكر قال الله تعالى (فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) (٦) ،

وملحقاتها السجود التلاوة والشكر ذكر المصنف فى بابها فقال باب فى سجود التلاوة والشكر وأقسامها أربعة إما أحادية وإما ثلاثية وإما ثنائية وإما رباعية ، وسننها تنقسم إلى قسمين ماهو خارج الصلاة وهى الأذان والإقامة وإلى ماهو داخل الصلاة وهى كالهيات والأبعاض ومحرماتها بأن بقى من الوقت زمتا لايسع الصلاة. وأوقاتها وقت فضيلة ووقت الإختيار ووقت العذر ووقت الجواز. ومكروهاتها تنقسم إلى قسمين مكروهات فى الوقت كأوقات الكراهة ومكروهات فيها كتخفيفها جدا. وأحكامها تنقسم إلى قسمين فرض كفاية وفرض عين وفرض الكفاية كصلاة الجنائز وفرض العين كصلوات الخمس والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية سورة البقرة ٤٣ ،

(٢) الآية سورة سورة الحج ٧٧

(٣) الآية سورة البقرة ١٤٣

(٤) الآية سورة مريم ، ٨٧

(٥) الآية سورة البقرة ١٤٣

(٦) الآية سورة الجمعة ٩

الظُّهْرُ وَأَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ سِوَى ظِلِّ
اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ. وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبُ بِالْغُرُوبِ،

وقوله (الظهر وأول وقته زوال الشمس) له سبع اوقات وقت فضيلة وهو أول الوقت إلى أن يصير كل شيء مثل ربه والثاني وقت الاختيار وهو إلى أن يصير كل الشيء مثل نصفه والثالث وقت الجواز بلا كراهة وهو إلى آخر الظهر والرابع وقت العذر وهو وقت العصر لمن يجمع بينهما والخامس وقت الضرورة وهو آخر الوقت إذا زالت الموانع وبقي من الوقت قدر تكبيرة والسادس وقت التحريم وهو آخر الوقت بحيث لا يسعها والسابع وقت الأداء بان أدرك ركعة في الوقت (١). قوله (وأول وقت العصر) له سبع اوقات وقت فضيلة ووقت إختيار ووقت العذر وهو وقت الظهر لمن يجمع بينهما ووقت الضرورة ووقت الجواز بلا كراهة وهو إلى غروب الشمس ووقت الجواز مع كراهة فيبقى إلى غروب الشمس بحيث بقي ما يسع الصلاة ووقت الحرمة وهو تأخيرها إلى ان يبقى من الوقت مالا يسعها (٢) قوله (والمغرب بالغروب) له ثمانية اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت الجواز بلا كراهة وهو بمقدار الإشتغال للصلاة وما يطلب معها. والثالثة يدخل وقتها معا ويخرج معا ووقت الجواز مع الكراهة إلى أن يبقى من الوقت مالا يسع إلا فرضها فإذا بقي مالا يسع الفروض دخل وقت الحرمة ووقت الضرورة ووقت العذر وهو وقت العشاء لمن يجمع بينهما جمع تأخير ووقت الأداء وهو أن يبقى من الوقت ما يسع قدر ركعة فقط (٣)

(١) غاية المني بشرح سفينة النجا ٣٤٠

(٢) مغنى المحتاج ١/١٢٢

(٣) نهاية الزين ٤٩٠

وَالْعِشَاءُ بِمَغِيبِ الشَّفَقِ ، وَيَبْقَى إِلَى الْفَجْرِ ، وَالصُّبْحُ بِالْفَجْرِ الصَّادِقِ .

قوله (والعشاء بمغيب الشفق ويبقى إلى الفجر) له سبع اوقات وقت فضيلة ووقت الإختيار ووقت الجواز بلا كراهة وهو إلى طلوع الفجر الكاذب ووقت الجواز مع الكراهة وهو مابعد الفجر الأول ووقت التحريم. ووقت الضرورة ووقت العذر وهو وقت المغرب لمن يجمع بينهما جمع تقديم ووقت الحرمة وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها لمغرب (١) قوله (والصبح بالفجر الصادق) له ست اوقات وقت فضيلة وهو أول الوقت والإختيار فيتم إلى الاضاءة ووقت الجواز بلا كراهة فيتم إلى ظهور الحمرة ووقت الجواز مع الكراهة وهو عند الحمرة. ووقت الضرورة وهو إذا زالت الموانع آخر الوقت بحيث لا يسع تكبيرة الإحرام ووقت التحريم وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها وليس لها عذر يجمع تقديمًا ولا تأخيرًا ، (٢)

والحاصل أنّ الأوقات منها ما هو مشترك بين الصلوات الخمس وهو الفضيلة والإختيار والجواز بلا كراهة والحرمة والضرورة ، وأما وقت الكراهة فخاص بماعدا الظهر والمغرب ، ووقت العذر خاص بماعدا الصبح، والمعتمد أنّ وقت الفضيلة والإختيار والجواز في جميع الصلوات تدخل بأول الوقت وتخرج متعاقبة إلا في المغرب فإنها متحدة فيه دخولا وخروجًا وإلا في الظهر ، فإن وقت الجواز والإختيار يتحدان خروجًا أيضًا وجملة أوقات الصلوات إثنان وثلاثون وقتًا أو ثلاثة وثلاثون وقتًا إذا اعتبرنا مفهوم وقت الفضيلة والإختيار في المغرب ، (٣)

(١) مجرمي على للنهج ١٥٢/١

(٢) بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم ٥٦

(٣) حاشية الجمل ٢٧٣/١ .

وَمَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ اجْتَهِدَ بِوَزْدٍ وَنَحْوِهِ "وَتَكَرَّهُ الصَّلَاةُ عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وقوله (ومن جهل الوقت اجتهد بوزد ونحوه) له ست مراتب إحداها إمكان معرفة يقين الوقت ، وثانيها وجود من يخبر عن علم ، وثالثها رتبة دون الإخبار عن علم وفوق الإجتهد وهي الساعات المجربة والمؤذن الثقة في الغيم.

ورابعها إمكان الإجتهد من البصير ، وخامسها إمكانه من الأعمى ، وسادسها عدم إمكان الإجتهد من الأعمى والبصير ، (١)

قوله (وتكره الصلاة عند الإستواء إلا يوم الجمعة) أشار المصنف إلى أوقات الكراهة وهي تنقسم إلى قسمين قسم يتعلق بالزمان وقسم يتعلق بالفعل والقسم الذى يتعلق بالزمان ثلاث وهي عند الإستواء والثاني عند الإسفرار حتى تطلع الشمس.

والثالث عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح والقسم الذى يتعلق بالفعل اثنان بعد صلاة العصر إلى الإصفرار وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس (٢)

(١)فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١٧٤/٢ — ١٧٥

(٢)غاية المنى بشرح سفينة النجا ، ٣٤٥ — ٣٤٨.

[فصل]: إِنَّمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ طَاهِرٍ. [فصل]

(فصل) في شروط وجوب الصلاة قوله (إنما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر) له شروط خمسة الأول أن يكون مسلماً والثاني أن يكون مكلفاً والثالث أن تكون طاهراً من نحو حيض والرابع أن يكون سليم الحواس والخامس أن يكون بلغت دعوة النبي ﷺ (١)

(فصل) في الآذان والإقامة^(٢): وله لغة واصطلاح وآيات وأحاديث وشروط ومكروهات وسنن. ولغته الإعلام وشرعه قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة المفروضة. ومن آياته قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (٣): ومن أحاديثها قوله ﷺ (إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أحدكم) (٤).

ومن مكروهاته أن يؤذن لغير المكتوبة. ومن مستنواته قول المصنف: ويسن إدراجها. ولهما شروط أحدها الإسلام وثانيها التمييز وثالثها الترتيب ورابعها عدم البناء على آذانه لغيره وإقامته وخامسها الولاء وسادسها أن يكون الآذان جهراً إن أذن لجماعة وسابعها دخول الوقت (٥)

والحاصل أن الصلاة أقسام قسم يؤذن لها ويقام وهي الصلوات الخمس والجمعة وقسم لا يؤذن لها ولا يقام وهي المنذورة والنوافل والجنائز وقسم يقام لها ولا يؤذن وهي الفوائت المجتمعة غير الأولى والأولى على قول وجمع التأخير إذا قدم الأولى على قول وقسم لا يؤذن لها ولا يقام لكن ينادى الصلاة جامعة كالكسوفين والإستسقاء والعيدين، (٦)

(١) غاية المني بشرح سفينة النجا، ٢٥٧

(٢) والآذان في إصلاح الفقهاء، عرفه الحنفية بأنه إعلام بوقت الصلاة بوجه مخصوص، وعند الشافعية بأنه كلمات مخصوصة شرعت للإعلام، بدخول وقت المكتوبة، وعند المالكية بأنه الإعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مشروعة، وعرفه الحنابلة بالإعلام بدخول وقت الصلاة، وأقره، بذكر مخصوص أنظر درر الحكام ٥٤/١ وشرح المذهب ٨١/٣ وسبل العلام ١٦٥/١ وحاشية الدسوقي ١٩١/١ والبدع ٣٠٩/١

(٣) الآية سورة الجمعة، ٩

(٤) رواه البخاري (٦٠٢)

(٥) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٩٥/٢

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥١٠ دار التوفيقية للتراث، وفتح العلام بشرح مرشد الأنام ١٠٥/٢

وَيُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ وَلِلْجُنُبِ أَشَدُّ وَالْإِقَامَةُ أَغْلَظُ. [فَصْلٌ] اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ شَرْطٌ
لِصَلَاةِ الْقَادِرِ " فَلِلْمُسَافِرِ التَّنْفُلُ رَاكِبًا وَمَاشِيًا

قوله (ويكره للمحدث وللجنب أشد) فيه أربع صور الأولى بأن يؤذن محدث وأقام والإقامة أشد الثاني أن يؤذن جنب وأقام والإقامة أغلظ الثالث أن يؤذن محدث وأقام جنب والإقامة أغلظ الرابع أن يؤذن جنب وأقام محدث والإقامة أغلظ، (١) (فصل): وقوله (استقبال القبلة شرط لصلاة القادر) وللقبلة أربع مراتب وهى العلم بالنفس وإخبار ثقة عن علم والإجتهد وتقليد المجتهد

(٢) والحاصل أن معتبر القبلة خمسة العرش والكرسى وبيت المقدس وبيت المعمور والكعبة والعرش قبله حملة العرش والكرسى قبله الكرييين وبيت المعمور قبله أهل السموات وبيت المقدس قبله اليهود والكعبة قبله المسلمين. (٣)

قوله (فللمسافر التنفل راكبا و ماشيا) له شروط تسعة أحدها أن يوجد السفر ثانيها أن تكون الصلاة نفلا ثالثها أن يكون السفر مباحا رابعها أن يكون التنفل صوب مقصده خامسها ترك أفعال كثيرة سادسها ترك تعمد وطء نجس سابعها قصد موضع معين ثامنها دوام سفره إلى فراغ الصلاة تاسعها أن يكون لغرض صحيح (٤)

(١) وفهم هذه الصور في متن المنهاج ٢٣ ، وأنظر أيضا البجيرمي على الخطيب ٤٤/٢

(٢) حاشية البيجورى ١٤٢/١

(٣) كما نقلنا عن مشائخ ثقات

(٤) نهاية الزين بشرح قرّة العين ٥٤

فَإِنْ أَمَكَّنَ اسْتِقْبَالَ الرَّكَبِ فِي مَرَقْدٍ وَإِتْمَامُ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ لَزِمَهُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَاشِيَ يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ ، وَيُسْتَقْبَلُ فِيهِمَا وَفِي إِحْرَامِهِ وَلَا يَمْشِي إِلَّا فِي قِيَامِهِ وَتَشْهَدِهِ " وَمَنْ صَلَّى بِالْإِجْتِهَادِ فَتَيَقَّنَ الْخَطَأَ قَضَى فِي الْأَظْهَرِ

قوله (فَإِنْ أَمَكَّنَ اسْتِقْبَالَ الرَّكَبِ فِي مَرَقْدٍ وَإِتْمَامُ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ لَزِمَهُ) فيه صور تبلغ إثني عشر وهي إما أن يمكن الاستقبال في جميع صلاته اوفى التحرم فقط اوفى غير التحرم اولم يمكن أصلا فهذه أربعة صور. وإما أن يمكن إتمام الركوع والسجود معا أو أمكن أحدهما فقط اولم يمكن شيء فهذه ثلاثة تضرب في الأربعة السابقة تبلغ اثني عشر (١)

قوله (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَاشِيَ يَتِمُّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ وَيُسْتَقْبَلُ فِيهِمَا وَفِي إِحْرَامِهِ وَلَا يَمْشِي إِلَّا فِي قِيَامِهِ وَتَشْهَدِهِ) فيه أركان ثمانية أربعة يمشى ولا يستقبل القبلة وأربعة لا يمشى ويستقبل القبلة. والأربعة التي يمشى فيها هي القيام والإعتدال والتشهد والسلام والأربعة التي لا يمشى فيها هي تكبيرة الإحرام والركوع والسجود والجلوس بين سجدتين ، (٢)

قال البرماوى فى قول المصنف (ومن صلى بالاجتهاد فتيقن الخطأ قضى فى الأظهر) والذي يتحصل من كلام المصنف منطوقا ومفهوما ست وثلاثون صورة لأن الخطأ إما أن يكون معينا اوغير معين وكل منهما إما فى الجهة أو التيامن أو التياسر فهذه ست صور وفى كل منهما إما أن يكون قلدا غيره أولا فهذه اثنا عشر صورة وفى كل منها إما فى الصلاة أو بعدها أو قبلها فهذه ست وثلاثون صورة، (٣)

(١) بمجموعى على النهج ١/١٧٨

(٢) حاشية البيجورى ١/١٤٤

(٣) بمجموعى على النهج ١/١٨٤

باب صفة الصلاة

فأركان الصلاة تنقسم الى خمسة أقسام الأول أركان قلبية وهى النية والثانى أركان قولية وهى خمسة تكبيرة الإحرام وقرأة الفاتحة والتشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والسلام. والثالث أركان فعلية وهى القيام والركوع والإعتدال والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس الأخير والرابع أركان اعتبارية وهى الطمأنينة فى محالها والخامس أركان معنوية وهى الترتيب، (١)

وبعضهم عدّها أربعة عشر فجعل الطمأنينات الأربع ركنا واحدا. وبعضهم عدّها خمسة عشر فزاد على ذلك قرن النية بالتكبير. وبعضهم عدّها سبعة عشر فجعل الطمأنينات فى محالها الأربع أركانا وأسقط قرن النية بالتكبير. وبعضهم عدّها ثمانية عشر فزاد على ذلك نية الخروج. وبعضهم عدّها كذلك لكن بإبدال نية الخروج بالموالاة. وبعضهم عدّها تسعة عشر فزاد على ذلك الخشوع. وبعضهم عدّها عشرين فزاد على ذلك المصلى. وبعضهم عدّها عشرين فزاد على ذلك الزمان والمكان. والراجح ماجرى عليه الأكثر وهو ثلاثة عشر كما قال النووى فى متن المنهاج (٢).

والحاصل أن مراتب الصلوات ثلاثة المرتبة الأولى الفرض بأقسامه فيعتبر فيه ثلاثة أشياء القصد والتعيين ونية الفرضية، المرتبة الثانية النفل الموقت أو ذو سبب فيعتبر فيه أمران القصد والتعيين ولا حاجة لنية النافلة، المرتبة الثالثة النفل المطلق ويعتبر فيه أمر واحد وهو قصد فعله ولا حاجة لتعيين ولا لنية النافلة، (٣)

(١) غاية المني بشرح سفينة النجاة ٢٤٢

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١٧٧/٢

(٣) نهاية الزين بشرح قرة العين ٥٥.

الأول النية " الثاني تكبيرة الإحرام " والنية بالقلب ويندب النطق قبيل التكبير

قوله (الأول النية) لها شروط ثلاثة القصد والتعيين ونية الفرضية كما قال الشاعر.

ياسائل عن شروط النية : القصد والتعيين والفرضية. (١)

قوله (الثاني تكبيرة الإحرام) له شروط تبلغ عشرين كما قال الشاعر:

شروط لتكبير سماعك ان تقم*	وبالعري تقديمك الله أولا
ونطق بأكبر لا تمد لهزمة*	كباء بلا تشديدها وكذا الولاء
على الألفات السبع في الله لا تزدد*	كواو ولا تبدل لحرف تأصلا
دخول لوقت واقتران بنية*	وفي قدوة آخر وللقبلة اجعلا
وصارفا اعدم واقطعن همز اكبر*	لقد كملت عشرون تعدادها انجلا

(٢)

وقوله (والنية بالقلب ويندب النطق قبيل التكبير) وقد استثنى أهل العلم سبع مسائل قالو فيها بوجوب التلفظ بالنية وأنه إذانواها من غير تلفظ لاتعتبر. الأولى منها الطلاق فلونواه ولم يتلفظ به لا يقع الطلاق، الثانية النذر فلونواه بقلبه ولم يتلفظ به لم ينعقد الثالثة أن يشتري شاة بنية أضحية فلا تقع أضحية إلا إذا تلفظ بها الرابعة أن يشتري شاة بنية الهدى فلا تقع هديا إلا إذا تلفظ بذلك

الخامسة إذا باع سلعة بألف مثلا وفي البلد نقود يتعامل بها لا غالب فيها فقبل ونويا نوعا لم يصح في الأصح حتى يتبيناه لفظا السادسة من هم بقول معصية ولم يتلفظ بها لم يأثم مالم يقل فإن قال بعد الهم بها أثم بها السابعة إذانوى عند التلفظ بالطلاق مشيئة بأن قال أنت طالق ونوى إن شئت أو شاء فلان فإن الطلاق يقع مباشرة ولا تعتبر نية المشيئة له إلا إن تلفظ بها ، (٣)

(١) حاشية البيجورى ١٤٥/١

(٢) إعانة الطالبين بشرح فتح المعين ٢٢٦/١ دار الحديث

(٣) فتح العلام بشرح مرشد الأنام

وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ حَذْوُ مَنْكَبَيْهِ وَالْأَصْحُ رَفْعُهُ مَعَ ابْتِدَائِهِ " الرَّابِعُ الْقِرَاءَةُ. وَيُسَنُّ
بَعْدَ التَّحْرِيمِ دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ ثُمَّ التَّعَوُّذُ

وقوله (ويسن رفع يديه في تكبيره حذو منكبيه والأصح رفعه مع ابتدائه) له كيفيات إحداها
يرفع غير مكبر ثم يتدئ التكبير مع ارسال اليدين وينهيه مع انتهائه. وثانيها يرفع غير مكبر ثم
يكبر ويده قارنان ثم يرسلها ، وثالثها يتدئ الرفع مع ابتداء التكبير وينهيهما معا ، رابعها يتدئ
بها معا وينهى التكبير مع انتهاء الإرسال. وخامسها وهو الأصح يتدئ الرفع مع ابتداء التكبير
ولا استحباب في الإنتهاء ، فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أوبالعكس تمم الباقي ، وإن فرغ
منها حط يديه ولم يستدم الرفع (١)

وقوله (الرابع القراءة) فيه شروط تبلغ إثني عشر الأول سماع النفس والثاني مراعات الحروف
والثالث مراعات التشديد والرابع عدم اللحن والخامس أن لايسكت سكتة طويلة ولاقصيرة
يقصد بها قطع القراءة والسادس عدم الصارف بأن تكون قرأته للفاحة الواجبة . فلو صرفها لغيره
بأن قصد ثواب قرأتها لفلان وجب إعادتها السابع الترتيب الثامن الموالاة التاسع أن تكون في
القيام إن قدر العاشر أن تكون عربية الحادى عشر مراعات سبع آيات الثاني عشر أن لايتخللها
ذكر أجنبي ، (٢) وزاد بعضهم شرطا وهو: وعدم قراءة بالشاذ المغير للمعنى (٣)

وقوله (ويسن بعد التحريم دعاء الإفتتاح) له شروط خمسة أحدها أن تكون في غير صلاة الجنازة
ثانيها أن لا يخاف فوت وقت الأداء وهو ما يسع ركعة ثالثها أن لا يخاف المأموم فوت بعض
الفاحة رابعها أن لا يدرك الإمام في غير القيام خامسها أن لا يشرع في التعوذ والقرءة ولوسهوا ولم
يقدر (٤)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الانام ٢٨٣/٢

(٢) غاية المنى بشرح سفينة النجاة ٣١٩ — ٣٢٤

(٣) حاشية الشرقاوى ١٨٩/١

(٤) حاشية الشرقاوى ١٨٩/١

ثم التعوذ ، قُلْتُ فَإِنْ سُبِقَ بِهِمَا قَرَأَ فِيهِمَا عَلَى النَّصِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وقوله (ثم التعوذ) له شروط تقدمت في دعاء الافتتاح لكن يفارقه في أنه يسن في صلاة الجنازة (١)

فائدة: يجهر المأموم خلف الإمام في خمسة مواضع أربعة مواضع تأمين يؤمن مع تأمين الإمام وفي دعائه في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في النصف الثاني من رمضان وفي قنوت النازلة في صلوات الخمس وإذ افتتح على الإمام (٢)

قوله (قلت فإن سبق بهما قرأ فيهما على النص والله اعلم) فيه صور تبلغ ثمانية الأول فإن سبق بهما أى الثالثة والرابعة من صلاة المأموم قرأ فيهما أى الثالثة والرابعة من صلاة الإمام. الثاني فإن سبق بهما أى الثالثة والرابعة من صلاة المأموم قرأ فيهما أى الأولين من صلاة المأموم. الثالث فإن سبق بهما أى الأولين من صلاة الإمام قرأ فيهما أى الأولين من صلاة المأموم. الرابع فإن سبق بهما أى الأولين من صلاة الإمام قرأ فيهما أى الثالثة والرابعة من صلاة الإمام وهذه الصور يسمى صور التمكّن. والصور التي يسمى عدم التمكّن فإن سبق بهما أى الثالثة والرابعة من صلاة الإمام قرأ فيهما أى الثالثة والرابعة من صلاة المأموم. فإن سبق بهما أى الأولين من صلاة المأموم قرأ فيهما أى الثالثة والرابعة من صلاة المأموم فإن سبق بهما أى الثالثة والرابعة من صلاة المأموم قرأ فيهما أى الثالثة والرابعة من صلاة المأموم. فإن سبق بهما أى الأولين من صلاتهما قرأ فيهما أى الثالثة والرابعة من صلاتهما وهذه الصورة خالية عن صور التمكّن وعدم التمكّن (٣)،

(١) حاشية الشرقاوى ٢٠١/١

(٢) نهاية الزين بشرح قرة العين ، ٦٤

(٣) يؤخذ هذه الصور من حاشية تحفة المحتاج فتأمل وأنهم ، ٥٢/٢ — ٥٤.

وَتَفْرِقَةُ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ " وَيُسَنُّ الْقُنُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ " وَأَنْ تَرْتَفِعَ
أَسَافِلُهُ عَلَى أَعَالِيهِ فِي الْأَصَحِّ "

واعلم أن قوله (وتفرقة أصابعه) فيه ست حالات أحدها حالة الرفع في تحريم ركوع
واعتدال وقيام من التشهد الأول فيندب تفريقها الثانية حالة قيام واعتدال فلا تفرق
الثالثة حالة ركوع فيندب تفريقها على ركبتين

الرابعة حالة سجود فتضم وتوجه للقبلة الخامسة حالة قعود بين سجدتين فالأصح
كالسجود السادس حالة التشهد فاليمنى مضمومة الأصابع إلا المسبحة واليسرى
مبسوطة والأصح فيها الضم (١)

وقوله (ويسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح) له دليل وهو قول انس رضي الله عنه
- مازال رسول الله ﷺ يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا رواه الحاكم وصححه
البيهقي وأحمد والدارقطني وجماعة من الحفاظ وعمل الخلفاء الأربعة ، (٢)

وقوله (وأن ترتفع أسافله على أعاليه) فيه ثلاث صور إحداها أن تكون الأسافل
أعلى من الأعالي فهذه هيئة التنكيس وهي المطلوبة كما في المتن.

وثانيها أن تكون أعاليه أعلى من أسافله بأن يضع رأسه على ارتفاع فيصير رأسه
أعلى من حقوه فلا يجزئه لعدم إسم السجود. وثالثها أن تساوى أعاليه وأسافله
لارتفاع موضع الجبهة وعدم رفعه الأسافل فالأصح أنها لا تجزئ ، (٣)

(١) نهاية الزين ٥٨

(٢) أنظر غاية المنى بشرح سفينة النجاء ٣٦٦

(٣) روضة الطالبين ٢٥٧/١

التَّاسِعُ التَّشَهُدُ. العَاشِرُ الْجُلُوسُ "

قوله (التاسع التشهد) له شروط تسعة الأول أن يسمع نفسه الثاني الموالاة الثالث أن يكون بالعربية الرابع عدم الصارف الخامس مراعات الحروف السادس مراعات الكلمات السابع مراعات تشديدات الثامن أن يأتى بالقعود التاسع الترتيب (١) أعلم أنّ التشهد أربع جمل الأولى التحيات لله ، والثانية سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته الثالثة ، السلام علينا وعلى عبادالله الصالحين ، الرابعة أشهد أن لاإله إلا الله واشهد أن محمد رسول الله (٢)

قوله (العاشر الجلوس) إنّ الجلوس في الصلاة أربعة أقسام إثنان واجبان وهما الجلوس بين السجدين وجلوس التشهد الأخير وإثنان مندوبان وهما جلوس الإستراحة وجلوس التشهد الأول، (٣)

والحاصل أن جلسات الصلاة سبع يفترش في ست منها وهى الجلوس بين السجدين وجلوس الإستراحة. وجلوس المسبوق وجلوس التشهد الأول وجلوس المصلى قاعدا للقرأة وجلوس التشهد الأخير لمن أراد سجود السهو ويتورك في واحدة وهى الجلوس للتشهد الأخير إذالم يطلب منه سجود السهو أوأراد تركه ومثله الجلوس للسلام بعد سجدة التلاوة أوالشكر ، (٤)

(١) نهاية الزين بشرح قرة العين ٧١ ، وكاشفة السجا بشرح سفينة النجاة ٥٣

(٢) كاشفة السجا بشرح سفينة النجاة ٥٣

(٣) أنظر في متن المنهاج ، وبجزمى على الخطيب ٦٥/٢

(٤) نهاية الزين بشرح قرة العين

وَالْأَظْهَرُ ضَمُّ الْإِبْهَامِ إِلَيْهَا كَعَقْدِ ثَلَاثَةٍ وَخَمْسِينَ " وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَضٌ فِي
التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ. الثَّانِي عَشَرَ السَّلَامُ "

وقوله (والأظهر ضم الإبهام إليها كعقيد ثلاثة وخمسين) له كفتيتان لأهل الحساب. الأولى جعلوا ثلاث عقد للمسبحة كل عقدة بعشرة فهذه ثلاثون وعقدتان في الإبهام بعشرين تمام الخمسين والثلاث الأصابع المقبوضة بثلاثة تمام الثلاثة والخمسين. الكيفية الثانية جعلوا الأصابع المقبوضة تسعا نظرا لعقدها ، ولوأرسل الإبهام والسبابة أوضع الإبهام على الوسطى ، أو حلق بين رأسيهما. أو وضع أنملة الوسطى بين عقدتي الإبهام أتى بالسنة لورود هذه الكيفيات جميعها وإنما الخلاف في أفضلية واحدة منها ، (١)

وقوله (والصلاة على النبي ﷺ فرض في التشهد الأخير) فيه أقوال في وقت وجوب الصلاة على النبي ﷺ ، أحدها كل صلاة واختاره الشافعي في التشهد الأخير منها ، والثاني في العمر مرة ، والثالث كلما ذكر واختاره الحلبي من الشافعية ، والرابع في كل مجلس ، والخامس في أول كل دعاء. (٢)

قوله (الثاني عشر السلام) له شروط عشرة الأولى التعريف الثاني أن يذكر كاف الخطاب الثالث وصل إحدى كلمتيه بالأخرى الرابع أن يأتي ميم الجمع الخامس الموالاة السادس أن لا يقصد به خبر السابع أن يأتي بالجلوس الثامن أن يسمع نفسه التاسع أن تكون بالعربية العاشر عدم الصارف كما قال الشاعر

شروط تسليم تحليل الصلاة إذ	أردتها تسعة صحت بغير مرا
عرف وخاطب وصل واجمع ووال وكن	مستقبلا ثم لا تقصد به الخبرا
واجلس وأسمع به نفسا فإن كملت	تلك الشروط وتمت كان معتبرا. (٣)

(١) غاية المني بشرح سفينة النجاة ٢٩٩

(٢) نهاية الزين ٧٠

(٣) غاية المني ، ٣٠١ — ٣٠٢ وأنظر أيضا نهاية الزين ٧٣..

وَأَنْ عَلِمَ فِي آخِرِ الرَّبَاعِيَةِ تَرَكَ سَجْدَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَ جَهْلٍ مَوْضِعَهَا وَجَبَ رَكْعَتَانِ

وقوله (وإن علم في آخر الرباعية ترك سجدين) فيه تقديرات الأول يسمى مثال تقدير بالأسوء بأن ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثالثة وجب ركعتان فتنجبر الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة ويلغوا باقيهما (١)

والثاني التقدير بالأحسن ، مثاله كأن ترك سجدين من الأخيرة فسجدتان الآن ثم التشهد ، والثالث التقدير بالتوسط مثاله كأن ترك سجدة من الأولى وسجدة من الأخيرة وجب عليه سجدة ثم ركعة (٢)

قوله (أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان) مثال التقدير بالأسوء بأن ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثالثة وسجدة من الرابعة فتنجبر الركعة الأولى بسجدة من الثانية ويلغوا باقيها ، وتنجر الركعة الثالثة بسجدة من الرابعة ويلغوا باقيها ، (٣)

ومثال التقدير بالأحسن بأن ترك سجدين من الأولى وسجدة من الأخيرة فسجدتان الآن ثم ركعة ، ومثال التقدير بالتوسط بأن ترك سجدة من الأولى وسجدين من الأخيرة فسجدتان الآن ثم ركعة. (٤)

(١) تحفة المحتاج ٩٨/٢

(٢) كما نقلنا عن مشايخ ثقات

(٣) مغنى المحتاج ١٨٠/١

(٤) كما نقلنا عن مشايخ

أَوْزَيْعَ فَسْجَدَةٍ ثُمَّ رُكْعَتَانِ" أَوْخَمْسٍ. أَوْسِتِ فثَلَاثٌ، أَوْسَبِعَ فَسْجَدَةٌ ثُمَّ ثَلَاثٌ"

وقوله (أَوْزَيْعَ فَسْجَدَةٍ ثُمَّ رُكْعَتَانِ) مثال التقدير بالأسوء بأن ترك سجدة من الأولى وسجديتين من الثالثة وسجدة من الأخيرة فسجدة الآن ثم ركعتان (١) ومثال التقدير بالأحسن كأن ترك سجديتين من الأولى وسجديتين من الثالثة جب ركعتان ومثال التقدير بالتوسط كأن ترك سجديتين من الأولى وسجديتين من الأخيرة فسجديتان الآن ثم ركعة، (٢)

وقوله (أَوْخَمْسٍ فثَلَاثٌ) مثال التقدير بالاسوء بأن ترك سجدة من الأولى وسجديتين من الثانية وسجديتين من الثالثة فثلاث ركعات (٣) ومثال التقدير بالأحسن كأن ترك سجديتين من الأولى وسجديتين من الثالثة وسجدة من الرابعة فسجدة الآن ثم ركعتان. ومثال التقدير بالتوسط كأن ترك سجدة من الأولى وسجديتين من الثالثة وسجديتين من الرابعة فسجديتان الآن ثم ركعتان ، (٤)

وقوله (أَوْسِتِ) بأن ترك سجديتين من الأولى وسجديتين من الثانية وسجديتين من الثالثة فثلاث ركعات (٥)

وقوله (أَوْسَبِعَ) بأن ترك سجديتين من الأولى وسجديتين من الثانية وسجديتين من الثالثة وسجدة من الرابعة فسجدة الآن ثم ثلاث ركعات (٦)

(١) مغنى المحتاج ١/ ١٨٠

(٢) كما نقلنا عن مشائخ

(٣) مغنى المحتاج ١/ ١٨٠

(٤) كما نقلنا عن مشائخ ثقات بهم

(٥) تحفة المحتاج ٢/ ٩٩

(٦) إعانة الطالب النوى بشرح ارشاد الغاوى ٢/ ٩٤

وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلنَّفْلِ مِنْ مَوْضِعِ فَرْضِهِ.

قوله (وان ينتقل للنفل من موضع فرضه) فيه أربع صور الأول إنتقاله من موضع فرضه إلى موضع فرض الثاني إنتقاله من موضع فرض إلى موضع سنة. الثالث إنتقاله من موضع سنة إلى موضع فرض الرابع إنتقاله من موضع سنة إلى موضع سنة ،(١)

وهنا نذكر أدلة الدعاء التي وردت بعد الصلاة. وعن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال كان النبي صلى الله وسلم إذا سلم من الصلاة قال : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت (٢)

وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال قيل لرسول الله ﷺ : أى الدعاء أسمع ؟ قال * جوف الليل الآخر ودبر الصلوات المكتوبات (٣)

(١) نهاية المحتاج ٥٥١/١ وحاشية القليوبي ١/

(٢) رواه ابوداود (رقم ١٥٠٩ ، وابن حبان (رقم ٢٠٢٥)

(٣) رواه الترمذى أنظر رياض الصالحين : ٥١١.

باب شروط الصلاة

(باب شروط الصلاة)

،والشرط ينقسم إلى أربعة أقسام لغوى وشرعى وعادى وعقلى والعقلى وهو العلم للحياة والشرعى وهو الطهارة للصلاة والعادى وهو نصب السلم لصعود السطح واللغوى أكرم بنى تميم إذا جاءوك ، (١) والشرط تعليق أمر بأمر كل منهما فى المستقبل ويعبر عنه بالتزام الشئ والتزامه (٢)

وإصطلاحا مايلزم من عدمه العدم ولايلزم من وجوده الوجود ولاعدم لذاته كالزوال فإن عدم الزوال يلزمه عدم الصلاة ولايلزم من وجود الزوال وجود الصلاة ولاعدم لذاتها. وخرج بقوله من عدمه العدم المانع وهو لغة الحائل وإصطلاحا مايلزم من وجوده العدم ولايلزم من عدمه وجود ولاعدم لذاته كالكلام فى الصلاة عمدا فإنه من وجود الكلام عمدا فى الصلاة يلزم عدم الصلاة ولايلزم من عدم الكلام وجود الصلاة ولاعدم لذاتها.

وخرج بقوله ولايلزم من وجوده وجود مايلزم من وجوده وجود ويلزم من عدمه العدم كالسبب فإنه من وجود السبب يلزم وجود المسبب كالإرث فإنه من وجود الموت يلزم وجود الإرث ومن عدم الموت يلزم عدم الإرث.. وخرج بقوله ولاعدم لذاته إقتران الشرط وهو مضى الحول بالسبب وهو ملك النصاب فإنه من اقترانهما لايلزم عدم ذات الزكاة. (٣)

(١) حاشية الجمل ٤٠٦/١

(٢) يجزئ على المنهج ٢٣١/١

(٣) نهاية المحتاج ٣/٢ وأنظر أيضا يجزئ على المنهج ٢٣٢/١

وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ. وَكَذَا الْأَمَةُ فِي الْأَصَحِّ " وَالْحُرَّةُ مَا سِوَى الْوَجْهِ
وَالْكَفَّيْنِ "

وقوله (وعورة الرجل ما بين سرتيه وركبته) له ثلاث حالات ما بين سرتيه وركبته وهي عورته في الصلاة ولوفي الخلوة وعند الذكور وعند النساء المحارم. ثانيها السوأتان أي القبل والدبر وهي عورته في الخلوة ، وثالثها جميع بدنه وشعره حتى قلامة ظفريه وهي عورته عند النساء الأجانب فيحرم على المرأة الأجنبية النظر إلى شيء من ذلك، (١)

وقوله (وكذا الأمة في الأصح) له ثلاث حالات إحداها ما بين سرتها وركبتها وهي عورتها في الخلوة وعند الرجال المحارم وعند النساء المؤمنات. ثانيها جميع بدنها إلا ما يظهر عند المهنة أي خدمة بيتها وهي عند النساء الكافرات. ثالثها جميع بدنها حتى قلامة ظفريها وهي عند الرجال الأجانب ، (٢)

وقوله (والحرّة ماسوى الوجه والكفين) له أربع حالات إحداها جميع بدنها إلا وجهها وكفيها ظهرا وبطنا وهو عورتها في الصلاة فيجب عليها ستر ذلك في الصلاة حتى الذراعين والشعر وباطن القدمين. ثانيها ما بين سرتها وركبتها وهي عورتها في الخلوة وعند الرجال المحارم وعند النساء المؤمنات ، ثالثها جميع البدن إلا ما يظهر عند المهنة وهي عورتها عند النساء الكافرات. رابعها جميع بدنها حتى قلامة ظفريها وهي عورتها عند الرجال الأجانب فيحرم على الرجل الأجنبي النظر إلى شيء من ذلك ، (٣)

(١) نهاية الزين بشرح قرة العين ٤٧

(٢) نهاية الزين بشرح قرة العين ٤٧

(٣) نهاية الزين بشرح قرة العين ٤٧

وَيُعْفَى. قُلْتُ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ الْعَفْوُ مُطْلَقًا " وَعَنْ قَلِيلٍ دَمِ الْبِرَاغِيثِ " .

قوله (ويعفى) له أربعة أقسام قسم يعفى عنه في الماء وغيره وهو ما لا يدركه الطرف أى . النظر المعتدل وقسم يعفى عنه في غير الماء من الثوب والبدن كالدم القليل وأثر الإستنجاء بالحجر وقسم يعفى عنه في الماء ومثله المائع دون غيره من الثوب والبدن كالهيئة التى لادم لها سائل وما على منفذ الحيوان غير الآدمى فإن الحيوان إذا وقع في الماء لا ينجسه إلا بالتغير وإذا حملة المصلى بطلت صلاته. وقسم يعفى عنه في المكان فقط وهو ذرق الطير لكن بقيود وهى ثلاثة الأول أن يشق الإحتراز عنه بحيث لو كلف العدول لغيره لشق عليه ذلك وإن لم يعم المحل على المعتمد والثانى أن لا يعتمد الوقوف عليه وكذا المشى إذا كان في الطواف والثالث عدم رطوبة أحد من الجانبين بحيث لا تكون رجله رطبة أو الذرق رطبا، (١)

قوله (قلت الأصح عند المحققين العفو مطلقا) اختلف في أسمائهم. فقال بعضهم هم خمسة الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملى والجرجاني والعمرائى وقال بعضهم هم أربعة أبوبكر الحداد وأبوبكر القفال وأبوبكر الزيد وأبوبكر الشاشى (٢) وقوله (وعن قليل دم البراغيث) له شروط ثلاثة إحداها أن لا يختلط بأجنبي غير ضرورى وثانيها أن لا يكون بفعله ، وثالثها أن لا يكون في ملبوس يحتاجه ولو للتجمل، (٣)

(١) نهاية الزين ٤٤ وحاشية الشرقاوى ١/١٣٢

(٢) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر المحقق المصح

(٣٩) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١/٣٥٦.

وَلَوْ نَطَقَ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ "وَلَا تُبْطَلُ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ. وَتُصَفَّقُ الْمَرْأَةُ بِضَرْبِ الْيَمِينِ عَلَى ظَهْرِ الْيَسَارِ"

قوله (ولونطق بنظم القرآن بقصد التفهيم) فيه أربع صور الأولى بأن قصد القراءة وحدها الثانية بأن قصد القراءة والإعلام فهاتان الصورتان لا تبطل الصلاة والثالثة بأن قصد الإعلام فقط والرابعة بأن لا يقصد شيئا فهاتان الأخيرتان تبطل الصلاة، (١)
قوله (ولا تبطل بالذكر والدعاء) له شروط خمسة الأول أن يكون بالعربية إن أحسنها وثانيها أن لا تكون محرمة فخرج اللهم أهلك فلانا. وثالثها عدم الخطاب لغير الله ورسوله ورابعها أن تكون منجزة وخرج التعليق نحو إن شاء الله ، (٢)
والخامس أن لا يكون مستحيلا فخرج كقوله اللهم اغفر لأمة محمد جميع ذنوبها (٣)
قوله (وتصفق المرأة بضرب اليمين على ظهر اليسار) فيه ثمانى صور الأولى أن تضرب بطن اليمين على ظهر الشمال والثانى أن تضرب بطن الشمال على ظهر اليمين والثالث أن تضرب ظهر اليمين على بطن الشمال والرابع أن تضرب ظهر الشمال على بطن اليمين والخامس أن تضرب ظهر اليمين على ظهر الشمال. والسادس أن تضرب ظهر الشمال على ظهر اليمين والسابع أن تضرب بطن اليمين على بطن الشمال والثامن أن تضرب بطن الشمال على بطن اليمين فالصورتان الأخيرتان يحزمان (٤)

(١) مغنى المحتاج ١/١٩٦

(٢) بشرى الكريم ١/٩٨

(٣) بيجرمى على المنهج ١/٢٤٥

(٤) حاشية البيجورى ١/١٧٥.

وَالَا فَتَبْطُلُ بِكَثِيرِهِ لَاقِلِيلِهِ. لَا الْحَرَكَاتِ الْخَفِيفَةِ الْمُتَوَالِيَةِ. كَتَّخْرِيكَ أَصَابِعِهِ فِي سُبْحَةٍ.

قوله (والافتبطل الصلاة بكثيره) أى العمل له شروط أحدها أن يكون العمل كثيرا لاقليله وثانيها أن تكون الكثرة متيقنة فلو شك في كثرته فلا تبطل وثالثها أن يكون العمل متواليا ورابعها أن يكون العمل ثقيلًا الذي لم تدع اليه الحاجة ، (١) وقوله. (لا الحركات الخفية المتوالية كتتحريك أصابعه في سبحة) :يعلم أنّ السبحة لها أصل وليست ببدعة قال الإمام السيوطي في كتابه الحاوي للفتاوى فقد طال السؤال عن السبحة هل لها أصل في السنة؟ فجمعت فيها الجزء الثاني متتبعا فيه ماورد فيها من الأحاديث والآثار والله المستعان.أخرجه ابن أبي شيبة وأبوداود ، والترمذى والنسائي. والحاكم وصححه "عن ابن عمر قال: رأيت النبي ﷺ يعقد التسبيح بيده. وأخرجه ابن أبي شيبة ، وأبوداود ، والترمذى ، والحاكم عن بسيرة وكان من المهاجرات . قالت : قال رسول الله ﷺ (عليكنّ بالتسبيح والتهليل والتقديس ولا تغفلن فتنسين التوحيد واعقدن بالأنامل فإنهنّ مسؤولات ومستنطقات).

وعن صفية قالت : دخل علىّ رسول الله ﷺ وبين يديّ أربعة آلاف نواة أسبح بهنّ فقال: ما هذا يا بنت حبي ؟ فقلت أسبح بهنّ قال : قد سبحت منذ قمت على رأسك أكثر من هذا، قلت : علمنى يا رسول الله قال : قولى سبحان الله عدد ماخلق من شىء : صحيح أيضا. (٢)

(١)البجيرمى على الخطيب ٧٥/١ ومغنى المحتاج ٢٠٠/١ وتحفة المحتاج مع حاشيته ٤٤٧/٢

(٢)أخرجه الترمذى في سننه ج ٤/٢٧٤ والحاكم في المستدرک ٥٤٧/١ والطبرانى

عن سعد بن أبي وقاص " أنه دخل مع النبي ﷺ على امرأة وبين يديها نوى - أوحصى تسبح فقال : أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا وأفضل "قولي سبحان الله عدد ما خلق في الأرض سبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق . الله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ، ولا إله إلا الله مثل ذلك ، ولا قوة إلا بالله مثل ذلك (١)

وعن أبي بن كعب عن جده بقية ، عن أبي صفية مولى النبي ﷺ أنه كان يوضع له نطع ويحاء بزنبيل فيه حصى فيسبح به إلى نصف النهار ، ثم يرفع فإذا صلى الأولى أتى به ، فيسبح به حتى يمسي . وأخرجه الإمام أحمد في الزهد ثنا عفان ، عبد واحد بن زياد عن يونس بن عبيد عن أمه قالت . رأيت أباصفية - رجل من أصحاب النبي ﷺ وكان جارنا قالت فكان يسبح بالحصى . وأخرج ابن سعد عن حكيم بن الديلي أن سعد بن أبي وقاص كان يسبح بالحصى . وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن مولاة لسعد ، أن سعدا كان يسبح بالحصى أو النوى ، وقال ابن سعد في الطبقات : أنا عبيد الله بن موسى ، أنا إسرائيل عن جابر عن امرأة حدثته عن فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب أنها كانت تسبح بخيط معقود فيها. (٢)

(١) أخرجه ابوداود ٨٠/١ والترمذي وحسنه ٥/٥٦٢ والنساء وابن ماجه وابن حبان ٣/١١٨ والحاكم

وصححه ٧٣٢

(٢) أنظر الحاوى للفتاوى للسيوطي ٢/٢

وأخرج عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد الزهد من طريق نعيم بن محرز بن أبي هريرة عن جده أبي هريرة أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة فلا ينأى حتى يسبح به. وأخرج أحمد في الزهد ، عن قاسم بن عبد الرحمن قال : كان لأبي الدرداء نوى من نوى العجوة في كيس فكان إذا صلى الغداة أخرجهنّ واحدة واحدة يسبح بهنّ حتى ينفدن. وأخرج بن سعد عن أبي هريرة أنه كان يسبح بالنوى المجزع.

وقال الديلي في مسند الفردوس : أنا عبدوس بن عبد الله ، أنا أبو عبد الله الحسين بن فتحويه الثقفي ثنا علي بن محمد بن نصرويه ثنا بن محمد بن هارون بن عيسى بن المنصور الهاشمي حدثني محمد بن علي بن حمزة العلوي، حدثني عبد الصمد بن موسى ، حدثني زينب بنت سليمان بن علي ، حدثني أم الحسن بنت جعفر بن الحسين ، عن أبيها عن جدها عن علي مرفوعا : نعم المذكر السبحة

وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي سعيد الخدري أنه كان يسبح بالحصي. وأخرج من طريق أبي نضرة عن رجل من الطفاوة ، قال نزلت على إبراهيم ومعه كيس فيه حصي أونوى فيسبح به حتى ينفد ، وأخرج عن زاذان : قال أخذت من أم يعفور تسابيح لها فلما أتيت عليا قال أردد على أم يعفور تسابيحها. ثم رأيت كتاب تحفة العباد ومصنفه متأخر عاصر الجلال البلقيني فصلا حسنا في السبحة قال وفيه مانصه. (١)

قال العلماء عقد التسبيح بالأنامل أفضل من السبحة لحديث ابن عمرو ، ولكن يقال أنّ المسبح إن أمن من الغلط كان عقده بالأنامل أفضل

(١) أنظر الحاوي للفتاوى للسيوطي ج الثاني ٥

وَيُسَنُّ لِلْمُصَلِّي إِلَى جِدَارٍ أَوْ سَارِيَةٍ أَوْ عَصَا مَغْرُورَةً أَوْ بَسْطَ مُصَلَّى أَوْ خَطَّ قِبَالَتِهِ
دَفْعَ الْمَارِ

والا فالسبحة أولى. وقد اتخذ السبحة سادات يشار اليهم ويؤخذ عنهم ويعتمد عليهم كأبي هريرة رضى الله عنه كان له خيط فيه الفا عقدة فكان لا ينام حتى يسبح به ثنتي عشرة ألف تسبيحة قاله عكرمة

وذكر القاضى أبو العباس أحمد بن خلكان فى وفيات الأعيان أنه رأى فى يد أبى القاسم الجنيد بن محمد رحمه الله تعالى يوما سبحة فقيل أنه له : أنت مع شرفك تأخذ بيدك السبحة قال طريق وصلت به إلى ربى لأفارقة ، قال وقدرويت فى ذلك حديثا مرسلا (١)

قوله (ويسن للمصلى إلى جدار دفع المار) له شروط الأول أن يكون الساتر نحو ثلثي ذراع الثانى أن لا يتباعد أكثر من ثلاثة أذرع الثالث أن لا يكون المكان مغصوبا الرابع أن لا يتعد فى الموقف الخامس أن تكون الصلاة صحيحة فى اعتقاده السادس ان يكون المار مكلفا السابع ان يقابل فى واحد مما ذكر الثامن الترتيب من الثلاثة الأخيرة ، (٢)

فائدة: العبادات بالنسبة لقطع النية أربعة أقسام قسم يطل بمجرد قطع نية اتفاقا وهو الإسلام والصلاة وقسم لا يطل بذلك اتفاقا وهو الحج والعمرة وقسم لا يطل بذلك على لأصح وهو الصوم والإعتكاف وقسم لا يطل مامضى منه ولكن يحتاج الباقي الى تحديد نيته وهو الوضوء والغسل، (٣)

(١) الحاوى للفتاوى للإمام السيوطى الجزء الثانى ٧ وهى مهمة للطلاب لأنهم مشتغلون بالورد

(٢) منفى المحتاج ١/٢٠٠

(٣) نهاية الزين ٨٩

باب سجود السهو

(باب سجود السهو) (١)

قاعدة:

مأبطل عمده الصلاة إقتضى سهوه السجود ومالا فلا. ويستثنى من الأول من انحرفت دابته عن مقصده في نفل السفر وعاد عن قرب فإن عمده يبطل والأصح في شرح المذهب والتحقيق أنه لا يسجد لسهوه.

ويستثنى من الثاني تكرير الركن القولي ونقله والقنوت قبل الركوع والعمل القليل والقنوت في وتر غير نصف رمضان الأخير اذالم يندب فيه وتفريقهم في الخوف أربع فرق فإنه لا يبطل عمده ويسجد للسهو في الكل، (٢)

أسبابه خمسة الأول ترك بعض من أبعاض الصلاة الثاني الشك في ترك بعض من أبعاض الصلاة الثالث فعل منهي عنه الرابع الشك في فعل منهي عنه مع احتمال الزيادة الخامس نقل مطلوب قولي إلى غير محله، (٣)

(١) السهو لغة نسيان الشيء والفلة ، وسجود السهو عند الفقهاء : هو ما يكون في آخر الصلاة أو بعدها للجبر الخلل بترك بعض مأمور به أو فعل بعض منهي عنه دون تعمد أنظر لسان العرب

ذهب الحنفية والحنابلة في المعتمد عندهم إلى وجوب سجود السهو، ومذهب المالكية : أن سجود السهو سواء كان قبلها أم بعدها وهو المشهور المذهب ، ومذهب الشافعية وهو رواية عند الحنابلة إلى أنه سنة ، لقوله ﷺ : كانت الركعة نافلة والسجدتان أنظر الفتاوى الهندية ١٢٥/١ وحاشية الدسوقي ٢٧٣/١ ونهاية المحتاج ٦٢/٢ ، والمغنى ٣٦/٢ وكشاف القناع ٤٠٨/١

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥١٣ دار التوفيقية للتراث

(٣) أنظر في متن المنهاج ، وحاشية البيجوري ١/

أَوْ بَعْضًا، وَالثَّانِي إِنْ لَمْ يَبْطُلْ عَمْدُهُ كَالْإِلْتِفَاتِ وَالْخُطُوتَيْنِ لَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوِهِ وَإِلَّا سَجَدَ إِنْ لَمْ يَبْطُلْ بِسَهْوِهِ كَكَلَامِ كَثِيرٍ.

قوله (اوبعضا) أشار فيه أبعاض الصلاة وهي عشرون الأول القنوت والثاني قيامه والثالث الصلاة على النبي فيه والرابع قيامها والخامس السلام على النبي فيه والسادس قيام السلام والسابع الصلاة على الآل فيه. والثامن قيامها والتاسع السلام على الآل والعاشر قيامها الحادي عشر الصلاة على الأصحاب الثاني عشر قيامها الثالث عشر السلام على الأصحاب فيه

الرابع عشر قيامها الخامس عشر التشهد الأول السابع عشر الصلاة على النبي فيه. الثامن عشر قعود الصلاة على النبي التاسع عشر الصلاة على الآل فيه والعشرون قعود الصلاة على الآل، (١)

قوله (والثاني إن لم يبطل عمدته كالإلتفات والخطوتين لم يسجد لسهوه والا سجد إن لم يبطل سهوه ككلام كثير) له أربعة أقسام قسم يبطل عمدته وسهوه وجهله كالكلام الكثير وهذا لا سجود له لبطلان الصلاة به.

وقسم يبطل عمدته وجهله دون سهوه كزيادة ركن فعلى وهذا يسجد للسهوه وقسم يبطل عمدته دون سهوه وجهله كالتنحج ونحوه من المبطل الخفى وهذا يسجد للسهوه به أيضا وقسم لا يبطل مطلقا كالحركتين وهذا لا سجود له، (٢)

(١) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٣٧ وكاشفة السجاء ٧١ — ٧٢

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢/٢٦٧، وغاية المني بشرح سفينة النجاة ٣٥٩

مَا لَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ لِاسْجُودَ لِسَهْوِهِ، وَلَوْ شَكَ فِي تَرْكِ بَعْضِ سَجْدَةٍ.

وقوله (ما لا يبطل عمدته لاسجود لسهوه) يستثنى مسائل إحداها إذا قنت قبل الركوع فإن عمدته لا يبطل مع أن سهوه يقتضى السجود. ثانيها إذا فرقه أربع فرق في صلاة الخوف فإنه جائز ويسجد للسهو للمخالفة بالانتظار في غير موضعه. ثالثها إذا ترك التشهد الأول ناسيا فذكره بعد انتصابه لم يعد له فإن عاد عالما بتحريم العود بطلت أوناسيا فلا تبطل ويسجد للسهو أوجاهلا بالتحريم فكذا في أصح الوجهين تنزيلا للجهل منزلة النسيان ووجه الإستثناء أنه لو تعمد ترك التشهد الأول لم تبطل صلاته (١).

قوله (ولو شك في ترك بعض سجد) فيه صور ثمانية سجد لأربع ولا يسجد لأربع والأربعة التي يسجد لها ولوسها وشك هل سجد سجد والثاني لو علم وشك في أنه بالأول أو بالثاني سجد. والثالث لو علمه وشك في أنه القنوت أو التشهد سجد والرابع لو شك في ترك بعض معين سجد. والأربعة التي لا يسجد لها لو شك في ترك بعض مبهم لم يسجد والثاني لو شك في أنه سها أم لا لم يسجد والثالث لو علم ترك مسنون واحتمل كونه بعضا لم يسجد. والرابع لو شك في ارتكاب منهي عنه لم يسجد ، (٢)

قاعدة: لا يتكرر سجود السهو إلا في مسائل المسبوق يسجد مع إمامه في آخر صلاته ومثله المستخلف المسبوق إذا سها يسجد موضع سجود إمامه ثم آخر صلاته ومن سجد لظن سهو فبان عدمه يسجد في الأصح ولو سجدوا في الجمعة وخرج الوقت أتموا ظهرا وسجدوا ومثله المسافر إذا سجد ثم عرض موجب إتمام قبل السلام ومن سجد للسهو ثم سها ثانيا على وجهه، (٣)

(١) الديباج للزركشى ١٨٣/١

(٢) حاشية القليوبي ٢٢٩/١ وأنظر أيضا حاشية الجمل لكن الصور عشر فتأمل وافهم

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥١٣ - ٥١٤ دار التوفيقية للتراث.

{باب في سجود التلاوة والشكر} تُسَنُّ سَجَدَاتُ التِّلَاوَةِ "فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ
فَتَخَلَّفَ أَوْ اِنْعَكَسَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ. وَتُسَنُّ لَهُ جُومٌ نِعْمَةٌ أَوْ اِنْدِفَاعٌ نِعْمَةٌ.

وقوله (تسن سجديات التلاوة) له شروط عشرة أن تكون القراءة مشروعة وأن يكون القارئ واحدا وأن يكون المكان واحدا وأن تكون في غير صلاة الجنازة وأن لا يكون مأموما لم يسجد إمامه وأن لا يطول الفصل إلى أن تتم القراءة أى الآية وأن لا يقصد القراءة للسجود وأن يسمع كل الآية إن كان مستمعا وأن تكون القراءة بالعربية، (١)
قوله (فإن سجد إمامه فتخلف أو انعكس بطلت صلاته) فيه أربع صور الأولى لا تجب على المأموم متابعة الإمام تركا وفعلا وهو القنوت الثانية يجب على المأموم متابعة الإمام تركا وفعلا وهو سجود التلاوة الثالثة يجب متابعة الإمام تركا لافعلا وهو التشهد الأول الرابعة تجب متابعة الإمام فعلا لا تركا وهو سجود السهو، (٢)
قوله (وتسن لهجوم نعمة) له شرطان أحدها ظاهرة فخرج القليلة كفقير يجد درهما ثانيهما من حيث لا يحتسب فخرج بحيث يحتسب، (٣)
قوله (أو اندفاع نعمة) له شرطان أحدها ظاهرة ثانيهما من حيث لا يحتسب، (٤)

(١) بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم ١١٠/١

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٤٠٦/٢ وغاية المنى بشرح سفينة النجاة ٣٥٦

(٣) مجرمي على المنهج ٢٦٩/١

(٤) مجرمي على المنهج ٢٦٩/١

[باب في صلاة النفل]. وَتَحْصُلُ بِفَرْضِ أَوْ نَفْلِ آخَرَ

(باب في صلاة النفل) وهو لغة الزيادة واصطلاحاً ما عدا الفرائض من الصلاة وغيرها وهو ما طلبه الشارع طلباً غير جازم ويعبر عنه بالسنة والمندوب والحسن والمرغب فيه والمستحب والتطوع والإحسان والأولى بفعله من تركه. وثواب الفرض يفضل به سبعين درجة وهو أربعة أنواع مؤقت وذو سبب متقدم وذو سبب متأخر ومطلق وهو الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب.

ضابط: التحية مندوبة إلا في مواضع: الأول الخطيب إذا خرج للخطبة ، الثاني إذا دخل الإمام في المكتوبة. الثالث إذا دخل والإمام داخل الخطبة أو قرب إقامة الصلاة بحيث يفوته أولها. الرابع إذا دخل المسجد الحرام ، (١) وقوله (وتحصل بفرض أو نفل آخر) أي التحية المسجد له ثلاثة أحوال إحداها أنه إن نواها حصل الثواب إتفاقاً وثانيها أنه إن نفاها فاته الثواب اتفاقاً وثالثها إن أطلق حصل الثواب على المعتمد وفي الجميع يسقط الطلب. والحاصل أن التحية تقوت بالجلوس الطويل وبالوقوف كذلك مطلقاً فيهما وبالجلوس القصير عمداً ولا تقوت بسجود التلاوة والشكر ولا بصلاة الجنازة ولو جلس وترك التحية يسن له أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، (٢)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥١٤

(٢) نهاية الزين بشرح قرة العين ١٠٤

[كتاب صلاة الجماعة]. فَتَجِبُ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشَّعَارُ فِي الْقَرْيَةِ

(كتاب صلاة الجماعة) ولها شرط وجوب ووجوب عين وسنن ومباح ومكروه وأقل وحرمة وفرض كفاية. وشرط وجوبها حرية وذكرورة وعقل وإقامة ولوبيادية وعدم عذر ، ووجوب عينها وهي تجب على الرجلين لم يوجد غيرها في الحضر ، وسننها كما في العيد والكسوف والإستسقاء ونحوها، ومباحاتها كما في مندورة ولعراة، ومكروهاتها كما في مقضيتين مختلفتين نوعا وصفة كمغرب خلف عصر وأقلها إمام ومأموم وكفاية في أولى مكتوبة غيرها، وحرمتها كأن صلى فرادى تصح مع الحرمة وأول ركعة من الجمعة ، (١) قوله (فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية) بأن كان حيث لا يستحي أحد صغيرهم وكبيرهم وهذا مثال يظهر والشعار بأن فتح أبواب المساجد في القرية بأن تقام موضع قريب فخرج البعيد، (٢)

وقد تكون الجماعة واجبة كما إذا نذر وقد تكون حراما كما إذا اقتدا الإمام بحيث لا يدرك الوقت وقد تكون مندوبة كما إذا كانوا عمياء او عراة لكن في ظلمة وقد تكون مكروهة كما إذا كان الإمام فاسقا او مبتدعا وقد تكون مباحا كما إذا كانوا عراة بصراء في نهارة (٣)

تنبيه: الفرض والواجب والمحتم واللازم والركن بمعنى واحد ثم إنه ينقسم إلى فرض عين وإلى فرض كفاية فأما فرض العين فهو اللازم على كل مكلف بعينه وإذا قام به البعض لا يسقط عن الباقي كالصلاة والصيام وأما فرض الكفاية فهو الذي إذا قام به البعض، سقط عن الباقي كرد السلام ، وصلاة الجنازة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والسنة والمندوب والنفل والمرغب فيه والمستحب بمعنى واحد كما سبق في باب صلاة النفل ، (٤)

(١) إعانة المبتدين ببعض فروع الدين ١٠٦ دار المنهاج

(٢) حاشية الجمل ٥٠٢/١ وبشرى الكريم ١١٩/١

(٣) حاشية الشرقاوى ٣٢٤/١

(٤) إعانة المبتدين ببعض فروع الدين ٢٢

وَمَا كَثُرَ جَمْعُهُ أَفْضَلُ إِلَّا لِبِدْعَةِ إِمَامِهِ

وقوله (وما كثر جمعه أفضل إلا لبدعة إمامه) تعريف البدعة: وهى لغة :جاء فى لسان العرب البدعة فى اللغة العربية : إسم من الإبتداع يقال : أبتدع الشئ يبدعه بدعا وابتدعه : أنشأه وبداه والمبتدع والبديع : الشئ الذى يكون أولا. وفى التنزيل ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ (١) أى ما كنت أول من أرسل بل أرسل قبلى رسل كثيرون. البدعة اصطلاحا : هناك تعريفات كثيرة للبدعة عند العلماء منها. جاء فى مناقب الإمام الشافعى رضى الله عنه أنه قال *المحدثات من الأمور ضربان أحدها : ما أحدث يخالف كتابا أو سنة أو أثرا أو إجماعا فهذه البدعة الضلالة ، والثانية ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا وهذه محدثة غير مذمومة. وجاء فى قواعد الأحكام عن الإمام العز بن عبد سلام أنه قال البدعة فعل مالم يعهد فى عصر رسول الله ﷺ

وهى منقسمة - باعتبار أصول الفقه إلى بدعة واجبة وبدعة محرمة وبدعة مندوبة وبدعة مكروهة وبدعة مباحة والطريق فى معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة فإن دخلت فى قواعد الإيجاب فهى واجبة :: كضبط المصاحف ، وإن دخلت فى قواعد التحريم فهى محرمة كشتيم الصحب الكرام. وإن دخلت فى قواعد المكروهة فهى مكروهة - كزخرفة المساجد - وإن دخلت فى قواعد المندوبة فهى مندوبة كصلاة التراويح جماعة والإحتفال بمولد النبى ﷺ ونحن سنذكر فى باب الوليمة نتبرك إن شاء الله. وإن دخلت فى قواعد المباح فهى مباحة - كالتوسع فى المباحات من الطعام والشراب واللباس

قال حجة الإسلام الغزالي رحمه الله تعالى في الإحياء * البدعة قسمان بدعة مذمومة ، وهى ماتصادم السنة القديمة ويكاد يفضى إلى تغييرها وبدعة حسنة وهى ما أحدث على مثال سابق. وقال ابن الأثير فى النهاية فى غريب الأثر * البدعة بدعتان بدعة الهدى وبدعة الضلالة : فما كان فى خلاف ما أمر الله به ورسوله فهو فى حيز الذم والإنكار وما كان واقعا تحت عموم مانذب الله إليه وخص عليه أو رسوله فهو فى حيز المدح

وقال الإمام النووى رحمه الله تعالى فى تهذيب الأسماء واللغات بدع البدعة بكسر الباء فى الشرع هى إحداث ما لم يكن فى عهد رسول الله ﷺ وهى منقسمة إلى حسنة وقبيحة . وجاء فى إتحاف السادة المتقين عن الإمام السبكي رحمه الله تعالى أنه قال : البدعة فى الشرع إنما يراد بها الأمر الحادث الذى لأصل له فى الشرع وقد يطلق مقيدا، فيقال : بدعة هدى وبدعة ضلالة

مثبتو البدعة الحسنة وأدلتهم: فى القرآن الكريم: قال الله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ (١)

لقد ذهب عامة المفسرين إلى أن الله سبحانه وتعالى قد رضى منهم هذه البدعة وأمرهم بالدوام عليها وعدم تركها وجعلها فى حقهم كالنذر الذى من ألزم نفسه فعليه القيام به وعدم تركه والتهاون فيه

قال العلامة الألوسي : يعلم منه أيضا سبب إبتداع الرهبانية، وليس في الآية ما يدل على ذم البدعة مطلقا ، والذي تدل عليه ظاهرا ذم عدم الرعاية ما التزموا. فغاية ماتفيده الآية أن الرهبانية إنما هي محض بدعة من عند أنفسهم لم يكتبها الله عليهم دون تلميح من قريب أو بعيد إلى الله قد ذمهم على هذا الإبتداع بل على العكس من ذلك قد يلمح من سياق الآية ما يدل على أمداحهم على هذه البدعة وذلك من وجهين: الوجه الأول : من قوله تعالى * إلا ابتغاء رضوان الله * الحديد. حيث نص على صحة قصدهم من هذه البدعة وإخلاصهم فيها.

الوجه الثاني : من قوله تعالى ﴿فَاتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ (١)

فهذا نص من الله سبحانه تعالى على أنه قد أثاب الذين رعوها حق رعايتها وأثابهم أجرهم، وهذا دليل قبول منهم ورضا بفعلهم

من السنة الشريفة: عن جرير رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ (من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده غير أن ينقص من أجورهم شيئا ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان وزرها ووزر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء) (٢)

قال السندی فی حاشيته على سنن ابن ماجه : قوله : سنة : أى طريقة مرضية يقتدى بها ، والتمييز بين الحسنة والسيئة بموافقة أصول الشرع وعدمها

(١) الآية الحديد ٢٧

(٢) رواه المسلم ١٠١٧/٢ وأنظر شرح المسلم للنووي ١٠٤/٧

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ * من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد * متفق عليه فالنبي ﷺ الأمور المحدثّة الموافقة للشرع مقبولة والمخالفة للشرع مردودة والدليل واضح كالشمس. وعن سيدنا عمر رضى الله عنه قال في إجتماع الناس على صلاة التراويح : نعم البدعة هذه (البخارى). ونعم كلمة مدح والمقام مقام شرع لا مقام لغة، ولذلك احتج الإمام المجتهد اللغوى الحجة محمد بن ادريس الشافعى رضى الله عنه بهذا الحديث على تقسيم البدعة إلى بدعة محمودة وبدعة مذمومة

وعن التابعى سعيد بن المسيب رضى الله عنه (أن بلالا رضى الله عنه يؤذنه بصلاة الفجر ، فقبل له هو نائم ، فقال الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم (ابن ماجه فى سننه بإسناده رجاله ثقات). فأقرت فى تأذين الفجر فثبت الأمر على ذلك

وعن رفاعه بن رافع الزرقى رضى الله عنه قال : (كنا نصلى يوما وراء النبی صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من البركة قال : سمع الله لمن حمده فقال رجل وراءه ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، فلما انصرف قال : من المتكلم ، قال أنا ، قال : رأيت بضعة وثلاثين ملكا يتدرونها أيهم يكتبها أول (البخارى). قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى فى الفتح : واستدل به على جواز إحداث ذكر فى الصلاة غير مأثور إذا كان لا يخالف المأثور. وفى صحيح البخارى قصة قتل خبيب ، وصلاته ركعتين قبل قتله قال وهو أول من سن صلاة ركعتين عند القتل

الكلام على حديث كل بدعة ضلالة: روى أحمد وأبوداود والترمذى وقال حديث حسن صحيح وابن ماجه أن النبي ﷺ قال : فإن كل بدعة ضلالة: قال الإمام النووى رحمه الله تعالى : هذا عام مخصوص " والمراد به المحدثات التى ليس فى الشريعة ما يشهد لها بالصحة فهو المراد بالبدع. وقال ابن رجب رحمه الله تعالى : المراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له فى الشريعة يدل عليه وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعا وإن كان بدعة لغة. فهذا الحديث عام مخصوص وأمثلة ذلك كثيرة فى الكتاب والسنة من قول الله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَنْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ (١) واسم الموصول يفيد العموم ولكن مما لاشك فيه أن سيدنا عيسى عليه السلام وأمه والملائكة عبدوا من دون الله لكنهم غير مقصودين فى الآية

ضوابط وشروط البدعة الحسنة: ١ - أن تكون البدعة فى أمر من أمور الدين التعبدية لا فى العادات والأمور المعاشية التى لا يتعبد بها ٢- أن تكون مندرجة تحت أصل من أصول الشريعة أوداخلة تحت شىء من مقاصدها ، وأمر عام من أوامرها ، وهذا الشرط مما تكاد تجمع كلمة كل عالم أثبت البدعة الحسنة على اشتراطه. ٣- الأتصادم البدعة نصا من نصوص الشريعة ، ولا يكون فى عملها إلغاء لسنة من سنن الدين. ٤- كما يشترط فى البدعة الحسنة أن يراها المسلمون أمرا حسنا ، بعد أن لا يكون فيها مخالفة للكتاب أو السنة أو الإجماع.

(١) الآية سورة الأنبياء، ٩٨)

علاقة السنة التقريرية بالبدعة الحسنة: إن بين سنة الإقرار ومفهوم البدعة علاقة وثقى ورابطة محكمة ومع ذلك فإنها مما لم تتبين لكثير من العلماء ، ولم يتفطن لها كثير من الفضلاء . جاء في كتاب البدعة الحسنة أصل من أصول التشريع . حيث إن سنة الإقرار في أصلها بدعة أحدثها الصحابي ثم بلغت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقرّ فاعلها وجوّز فعلها،

ولو أن كل بدعة ضلالة في الدين لا يجوز فعلها لأنكر رسول الله ﷺ كل فعل للصحابة لم يكن لهم به سند من كتاب أو سنة ، ولكن الناظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم أنه يقررهم على كثير من الأفعال والأقوال التي ابتدئوها من أنفسهم إن كانت داخلية في عموم دليل شرعي أو راجعة إلى قاعدة شرعية والحاصل أن كل ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس فهو بدعة محمودة ، وما خرج عن ذلك فهو بدعة مذمومة (١)

(١) القول السديد بشرح جوهرة التوحيد ١٦٩ - ١٧٥ والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَإِدْرَاكَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَضِيلَةٌ " إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِتَطْوِيلِهِ مَخْصُورُونَ ، قُلْتُ اسْتِحْبَابُ انْتِظَارِهِ،
وَيُسْنُ لِلْمُصَلِّي وَحْدَهُ وَكَذَا جَمَاعَةً فِي الْأَصَحِّ إِعَادَتُهَا مَعَ جَمَاعَةٍ يَدْرِكُهَا،

قوله (وإدراك تكبيرة الإحرام فضيلة) له أربعة أحوال الأول إدراك تكبيرة الإحرام تحصل باتباع وشهود الثاني إدراك الجماعة تحصل مالم يسلم الإمام الثالث إدراك الجمعة تحصل بركعة تامة الرابع إدراك الركعة تحصل بركوع محسوب، (١)

وقوله (إلا أن يرضى بتطويله محصورون) له شروط خمسة الأول أن يكونوا قوما محصورين الثاني أن يرضوا بالتطويل الثالث أن يكون المسجد غير مطروق الرابع أن يكونوا غير مستأجرين إجارة عين على عمل معين الخامس إذا كان فيهم نساء شرط كونهن غير متزوجات ، (٢)

قوله (قلت إستحباب انتظاره) له شروط تسعة الأول أن يظن الإمام أن الداخل يريد الإقتداء به والثاني أن يسع الوقت والثالث أن لا يبالغ في الإنتظار الرابع أن لا ينتظر في غير الركوع والتشهد الأخير الخامس أن لا يفرق بين الداخلين السادس أن ينتظر لأجل الله السابع أن لا يكون الداخل موسوسا الثامن أن لا يكون معتادا للتؤخر التاسع أن يكون الإنتظار بعد الدخول، (٣)
قوله (ويسن للمصلي وحده وكذا جماعة في الأصح إعادتها مع الجماعة يدركها) له شروط تبلغ اثني عشر الأول أن تكون مكتوبة

والثاني أن تكون مؤداة والثالث أن تكون الأولى صحيحة. والرابع أن تكون إعادتها مرة واحدة الخامس أن تكون فرضا يقينا السادس أن تكون جماعة عند الرمل السابع أن تكون في الوقت ولو بركعة الثامن أن ينوى الإمامة التاسع أن يعاد مع من يرى جواز الإعادة العاشر القيام فيها الحادى عشر أن لا تكون إعادتها خروجاً من الخلاف الثاني عشر أن تكون في غير صلاة الخوف، (٤)

(١) بجيرمى على الخطيب ١٠٩/٢

(٢) حاشية الجمل ٢٥٧/٢

(٣) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٣٩٠/٢ و بجيرمى على الخطيب ٢٩٤/١

(٤) بجيرمى على المنهج ٢٩٦/١

أَوَافَتَصَدَ فَالْأَصَحُّ الصِّحَّةُ فِي الْفَصْدِ دُونَ الْمَسِّ اعْتِبَاراً بِبَيِّنَةِ الْمُقْتَدَى

الأعداء المرخصة: في ترك الجماعة نحو أربعين المطر مطلقا والثلج إن بل الثوب والريح العاصف بالليل وإن لم يظلم والوحل الشديد والزلزلة والسوم وشدة الحر في الظهر وشدة البرد ليلا اونهارا وشدة الظلمة ذكرها المحب الطبري، (١)

هذه عامة والباقية خاصة: المرض والخوف على النفس اومال ومنه أن يكون خبزه في التنور اوقدره على النار ولا متعهد والخوف من ملازمة غريمه وهو معسروالخوف من عقوبة تقبل العفو يرجو تركها إن غاب أياما ومدافعةالريح أوأحد الأخشين والجوع والعطش الظاهران وحضور طعام يتوق اليه والتوق الى شىء ولم يحضر وفقد لباس يليق اليه والتأهب لسفر مع رفقة ترحل وأكل ذى ريح كربه ولم تمكن إزالته بعلاج والبخروالسنان ذكرهما الأسنوى وزاد الأذرعى صاحب الصنعة القذرة كالسماك والبرص والجذام. وصرح الأسنوى بأن الأخيرين ليسا بعذر والتمريض وحضور قريب محتضر اومريض يأنس به ونشد الضالة ووجود من غصب ماله وأراد رده وغلبة النوم والسمن المفرط نقله في المهمات عن ابن حبان وكونه متهما أو في طريقه من يؤذيه بلاحق ولوبشتم ولم يمكن دفعه نقله الأذرعى (٢)

وقوله (أوافتصد فالأصح الصحة في الفصد) فيه صور وهى أن الإمام والمأموم إمامان يكونا عالمين بالفصد أوجاهلين به أوالإمام عالما والمأموم جاهلا اوبالعكس فلا يصح الإقتداء في الأولى ويصح في الثلاثة الأخيرة (٣)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ٥١٥ دارالتوفيقية للتراث

(٢) الأشباه والنظائر المذكور قريبا ٥١٦

(٣) البجيرمى على الخطيب ١٤٢/٢

وَتُكْرَهُ بِالتَّمَتُّامِ وَالْفَاقَاءِ وَاللَّاحِنِ

وقوله (واللاحن) فإن غير معنى كأنعمت بضم أو كسر أبطل صلاة من أمكنه التعلم: فيه صور تبلغ أربعة عشر وذلك أن لحنه إما أن لا يحيل المعنى أو يحيله ، فإن كان لا يحيل المعنى صح الإقتداء به مع الكراهة مطلقا سواء في الفاتحة أو السورة فهاتان صورتان. وإن كان يحيله فتارة يكون مع إمكان التعلم أو عدمه أومع عدمه بالصواب مع التعمد والعلم بالصلاة والحرمة أومع نسيانه أو جهله أو سبق لسانه ولم يعد للصواب فهذه ست صورتارة تقع في الفاتحة وتارة في السورة فإن وقعت في الفاتحة فحكمها أنّ في الصورة الأولى لا يصح الإقتداء به مطلقا مع صلاة اللاحن.

وفي الثانية يصح بمثله وفي الأربعة الأخيرة يصح للجاهل بحاله مع بطلان صلاة اللاحن أيضا وإن وقعت في السورة فحكمها صحة الإقتداء مطلقا مع الكراهة في صورة عدم إمكان التعلم وكذا في صور العلم بالصواب مع النسيان أو الجهل أو سبق اللسان ، وصحتها مع الجهل بحاله في صورة إمكان التعلم وكذا في صورة العلم بالصواب مع التعمد والعلم بالصلاة والحرمة وصلاة اللاحن باطلة في هاتين الصورتين،

والحاصل أن اللحن الذي لا يغير المعنى لا يضر مطلقا والذي يغيره إن كان في الفاتحة لم تصح إمامة اللاحن مطلقا إن أمكنه التعلم ، وإن لم يمكنه صحت لمثله وإن كان في السورة صحت إمامته مطلقا مع الكراهة إن لم يمكنه التعلم ومع الجهل بحاله إن أمكنه هذا كله إذالم يعرف الصواب بأن كان أميا عاجزا عن الصواب.

فإن عرفه وتعمد اللحن صحت إمامته مع الجهل بحاله سواء في الفاتحة أو السورة وإن سبق لسانه إليه ولم يعد القراءة على الصواب أونسى أنه في الصلاة أو كان جاهلا معذورا ففي الفاتحة مع الجهل بحاله وفي السورة تصح مطلقا مع الكراهة، (١)

وَالْعَدْلُ أَوَّلَى مِنَ الْفَاسِقِ" [فصل] لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَوْقِفِ فَإِنْ تَقَدَّمَ
بَطَلَتْ فِي الْجَدِيدِ

وقوله (والعدل أولى من الفاسق) أنّ الصفات اربعة عشر الأفقه ثم الأقرأ ثم الأزهد
ثم الأورع ثم الأقدم هجرة ثم الأسن ثم الأنسب ثم الأحسن ذكرا ثم الانظف ثوبا
فوجها فبدنا فصنعة ثم الاحسن صوتا فصورة وزاد بعضهم فملتزوج فالأحسن زوجة
(١) ،

قوله (لا يتقدم على إمامه في الموقف فإن تقدم بطلت في الجديد) له شروط خمسة
أولها أن يكون التقدم يقينا وثانيها أن يكون التقدم بالعقب وثالثها أن يكون في غير
صلاة الخوف (٢)

ورابعها أن لا يكون حول الكعبة وخامسها أن لا يكون داخل الكعبة، أنظر في متن
المنهاج. شروط القدوة إثنا عشر خمسة للإمام وسبعة للمأموم فالخمس التي للإمام
صحة صلاته في اعتقاد المأموم وعدم وجوب الإعادة عليه وعدم كونه مقتديا وعدم
كونه أميا إذا كان المأموم قارئا وعدم كونه أنقص من المأموم من نحو أنوثة.
والسبعة التي للمأموم عدم تقدمه على إمامه وعلمه بانتقالات إمامه واتحاد مكانهما
ونية القدوة وموافقة نظم صلاتهما وعدم المخالفة في سنة فاحشة والتبعية، (٣)

(١) يجزمى على الخطيب ١٢٤/١

(٢) حاشية الجمل ٢٧٢/١

(٣) يجزمى على الخطيب ١١٤/٢ — ١١٥

ضابط: الناس في الإمامة ثمانية أنواع: أحدها من لاتصح إمامته بحال وهو الكافر والمجنون والسكران والصبي غير المميز والمأموم والمشكوك في مأموميته والأُمى ومن لحنه يغير المعنى في الفاتحة إن امكنها التعلم ومن عليه نجاسة ظاهرة. وثانيها من لاتصح إمامته مع العلم بحاله وهو المحدث ومن عليه نجاسة خفية غيرالمعفو عنها ومن يغير المعنى وكان عالما بالصواب وتعمد اللحن مطلقا أى . في الفاتحة وغيرها أوسبق لسانه إليه ولم يعد القراءة على الصواب في الفاتحة أوامكنه التعلم ولم يتعلم وعلم التحريم ؛ وتعمد اللحن في غير الفاتحة. وثالثها من لاتصح إمامته إلالدونه وهو الخنثى فتصح إمامته لأنثى للرجل والخنثى. ورابعها من لاتصح إمامته إلامثله وهو الأنثى والأُمى إن لم يمكنه التعلم ومن لحنه يغير المعنى في الفاتحة وعجز عن التعلم فتصح إمامة كل منهم لمثله. وخامسها من لاتصح إمامته في صلاة وتصح في أخرى وهو المسافر ومن فيه رق والصبي والمحدث ومن عليه نجاسة خفية غير معفو عنها وجهل حالها فهؤلا لاتصح إمامتهم في الجمعة إن تم العدد بهم ؛ وتصح في غيرها وكذا فيها إن تم العدد بغيرهم

وسادسها من تكره إمامته مع صحتها وهو الفاسق والمبتدع إن لم يكفر ببدعته والافأء والوأواء ومن تغلب على الإمامة ولايستحقها ومن لحنه لا يغير المعنى مطلقا أو يغيره في غير الفاتحة إذا لم يمكنه التعلم أوكان جاهلا أونسيانا. وسابعها من إمامته خلاف الأولى وهو ولد الزنا وولد الملاعنة ومن لايعرف له أب ومن فيه رق. وثامنها من نختار إمامته وهو من سلم مماذكر من الأمور السابقة،(١)

(١)الأشباه والنظائر ٥١٦ دار التوفيق والتراث

وَكَذَا لَوُوقَفًا فِي الْكَعْبَةِ وَاخْتَلَفَتْ جِهَتَاهُمَا " وَيُكْرَهُ وَقُوفُ الْمَأْمُومِ قَرْدًا ، بَلْ يَدْخُلُ الصَّفَّ إِنْ وَجَدَ سَعَةً وَإِلَّا فَلْيَجُرَّ شَخْصًا بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَلْيُسَاعِدْهُ الْمَجْرُورُ " وَإِذَا جَمَعَهُمَا مَسْجِدٌ صَحَّ الْإِقْتِدَاءُ " فَإِنْ تَلَاَحَقَ شَخْصَانِ أَوْصَفَانِ اغْتَبِرَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَ الْأَخِيرِ وَالْأَوَّلِ .

وقوله (وكذا لووقفًا في الكعبة واختلفت جهتها) له خمسة أحوال أحدها أن يكون وجه المأموم إلى وجه الإمام والثاني أن يكون ظهره إلى ظهره والثالث أن يكون وجه المأموم إلى ظهر الإمام والرابع أن يكون بجانبه سواء والخامس أن يكون ظهر المأموم إلى وجه الإمام فتصح الصلاة في الأربعة الأولى ولا تصح في الخامسة على الأصح (١)

وقوله (فليجر شخصًا) له شروط أولها أن يكون المجرور حراً ثانيها أن يكون قياماً ثالثها أن يكون بعد الإحرام رابعها أن يكون الصف الأول فوق اثنين خامسها أن لا يكونا جنسين سادسها أن لا يكون في محل المجرور نجاسة سابعها أن يظن موافقته ثامنها أن لا يجد فرجة في الصف الأول، (٢)

وقوله (وإذا جمعهما مسجد صح الإقتداء) فيه أربعة أحوال إحداها أن يكونا بمسجد وثانيها أن يكونا في فضاء وثالثها أن يكونا في بناء ورابعها أن يكون أحدهما بمسجد والآخر بغيره، (٣)

(١) الديباج للزركشي ٢١٢/١

(٢) من المنهاج مع مغنى المحتاج ٢٤٧/١

(٣) مغنى المحتاج ٢٤٨/١

وَسَوَاءُ الْفَضَاءِ الْمَمْلُوكِ وَالْوَقْفِ وَالْمُبْعُضِ. فَلَوْتَرَكَ هَذِهِ النِّيَّةَ وَتَابَعَهُ فِي الْأَفْعَالِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ "فَإِنْ قَارَنَهُ لَمْ يَضُرْ"

قوله (وسواء الفضاء المملوك والوقف والمبعض) فيه ست صوروهى بأن اجتمع الإمام والمأموم الفضاء المملوك أو الفضاء الموقوف أو الفضاء المبعض أو أحدهما الفضاء المملوك والآخر الفضاء الموقوف أو أحدهما الفضاء المملوك والآخر الفضاء المبعض أو أحدهما الفضاء الموقوف والآخر الفضاء المبعض فهذه ست صور (١)

قوله (فلوترك هذه النية وتابعه) له شروط الأول يشترط ترك النية أما إذا أتى فلا تبطل صلاته الثانى أن يتابعه بعد الإنتظار فى الأفعال الثالث أن يقصد، (٢) ويحد الإنتظار الكثير عرفاً أن يصلى منفرداً ويركع فتقام جماعة بعدها فانتظر إلى أن يركعوا فإذا رفعوا تابع فى الأفعال أو فى فعل كالإعتدال بطلت صلاته..

قوله (فإن قارنه لم يضر) فالمقارنة كائنة على خمسة أقسام حرام مبطللة أى مانعة من انعقاد الصلاة وهى المقارنة فى تكبيرة الإحرام ومندوبة وهى المقارنة فى التامين ومكروهة مفوتة لفضيلة الجماعة وهى المقارنة فى الأفعال ومباحة فيما عدا ذلك وواجبة فيما إذا لم يقرأ الفاتحة مع الإمام لم يدركها، (٣)

(١) مغنى المحتاج ١/٢٤٩

(٢) متن المنهاج مع تحفة المحتاج ٢/٣٢٦

(٣) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢/٤١٢ ، وبحيرى على الخطيب ٢/١٣٨

فَإِنْ اِخْتَلَفَ فِعْلُهُمَا كَمَكْتُوبَةٍ وَكُسُوفٍ أَوْ جَنَازَةٍ لَمْ تَصِحَّ عَلَى الصَّحِيحِ قُلْتُ بِشَرْطٍ أَنْ يَطْمَئِنَّ قَبْلَ ارْتِفَاعِ عَنِ أَقْلِ الرُّكُوعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله (فإن اختلف فعلهما كمكتوبة وكسوف أو جنازة) له صور لاتصح فيها الإقتداء تبلغ ستة وعشرين وهى مكتوبة ونافلة خلف جنازة وكسوف وتلاوة وشكر وبالعكس أى الأربعة خلفهما فهذه ستة عشر والجنازة خلف سجدة التلاوة والشكر وبالعكس فهذه ستة والكسوف خلف سجدة التلاوة والشكر وبالعكس فهذه أربعة ، (١)

تنبيه: متى سبق واحد إلى الصف الأول لم يجز لغيره تأخيره إلا فى مسائل الأولى أن يكون ممن يتأذى به القوم لرائحة كريهة كصنان ونحوه ، الثانية إذا حضر العبد بإذن السيد إلى الصف الأول فللسيد تأخيره

الثالثة إذا تقدم إلى الصف الاول من ليس من أهله لكن لوحضر الصبيان أولاً ثم حضر الرجال لم يؤخروا من مكانهم بخلاف من عداهم. الرابعة إذا تقدم خلف الإمام من لا يصلح للإستخلاف فينبغى أن يؤخر ويتقدم خلف الإمام من يصلح للإمامة. (٢)

قوله (قلت بشرط أن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع والله أعلم) له شروط أحدها أن يوجد الطمانينة ثانيها يقينا ثالثها أن لا يكون الإمام محدثا رابعها أن يطمئن بالفعل فخرج بالإمكان ، (٣)

(١) بحرمى على الخطيب ١٣٤/٢

(٢) الدياج للزركشى ١/

(٣) تحفة المحتاج ٣٦٣/٢ — ٣٦٤

وَيُكَبِّرُ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ لِلرُّكُوعِ فَإِنْ نَوَاهُمَا بِتَكْبِيرَةٍ لَمْ تَنْعَقِدْ

قوله (ويكبر للإحرام ثم للركوع فإن نواههما بتكبيرة لم تنعقد) فيه ثمانى صور الأولى أن يأتى بتكبيرتين واحدة للإحرام والأخرى للانتقال والثانية أن يكبر واحدة وينوى بها التحرم فيصيح في هاتين الصورتين

الثالث أن يقتصر على تكبيرة وينوى بها الإحرام والركوع والرابع بان لم ينوى شيئا الخامس بان ينوى بها الركوع فقط السادس بأن ينوى أحدهما مبهما السابع بأن شك أنوى بها التحرم وحده أولا

الثامن بأن يتم تكبيرة الإحرام وهو إلى الركوع أقرب منه إلى القيام فلا تنعقد في جميع ذلك، (١)

وأعلم أنه قد يتصور في صلاة المغرب أربع تشهدات بأن يكون مسبوقا أدرك الإمام بعد الركوع الثانية وتابعه فيفتش فيما عدا الرابع ويتورك في الرابع وتكون صلاته حينئذ خالية عن جلوس الإستراحة لانه لم يقم بعد سجدة الثان ، (٢)

تنبيه ، يكره أن يكون موقف الإمام أعلى من موقف المأموم ، وكذا عكسه ، فإن احتاج الأمام إلى الاستعلاء ليعلمهم صفة الصلاة ، أو المأموم ليلغ القوم تكبير الإمام أستحب ، وأفضل صفوف الرجال أولها ، ثم ما قرب منه ، وكذلك النساء الخالص ، فإن كان النساء مع الرجال فأفضل صفوفهن آخرها ، (٣)

(١) بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم ١٣٢/١ وأيضا بجيرمى على المنهج ١٤٠/٢ .

(٢) حاشية الشرقاوى ١/

(٣) روضة الطالبين ٣٧٩/١

{باب صلاة المسافر} وَلَوْ قَضِيَ فَائِتَةُ السَّفَرِ فَلَا ظَهْرَ قَصْرُهُ فِي السَّفَرِ دُونَ الْحَضَرِ

إعلم أن الصلوات الخمس بالنسبة للقصر والجمع ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه الأمان وهو الرباعيات الثلاث ، وقسم يجوز فيه الجمع دون القصر وهو المغرب ، وقسم لايجوز فيه هذا ولا هذا وهو الصبح ، (١).

قوله (إنما تقصر الرباعية) له شروط تبلغ إحدى عشر إحداها أن تكون الصلاة المقصورة رباعية وثانيها أن تكون مؤداة وثالثها أن يكون السفر طويلا ورابعها أن يكون مباحا وخامسها أن يقصد موضعا معيناً وسادسها أن لا يقتدى بتم وسابعها أن ينوى نية القصر وثامنها أن يحترز منافيتها وتاسعها العلم بجواز القصر وعاشرها دوام السفر إلى تمام الصلاة وحادي عشرها أن تكون لغرض صحيح ، (٢)

وقوله (ولوقضى فائتة السفر فالأظهر قصره في السفر دون الحضر) فيه أقوال والراجح ما في المتن ، والثاني يقصر فيهما لأنه إنما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الأداء الثالث يتم فيهما لأنها صلاة ردت إلى ركعتين فإذا فاتت أتى بالأربع كالجمعة ، والرابع أن قضاها في ذلك السفر قصر وإلا فلا ، (٣)

(١) نهاية الزين لمحمد النووي الجاوي ١٣٣

(٢) حاشية الشرقاوى ١/ ٢٥٠ - ٢٥١. وأنظر أيضا سفينة النجا، ٨٥ — ٨٨

(٣) مغنى المحتاج ، أنظر في باب المسافر ٣/

قُلْتُ وَهُوَ مَرَحَلَتَانِ بِسِيرِ الْأَثْقَالِ

وقوله (قلت وهو مرحلتان بسير الأثقال) أى مقدار المرحلتين بالمساحة أربعة برد. والبريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل ألف باع، والباع أربع خطوات، والخطوة ذراع ونصف، والذراع قدامان، والقدم إثنا عشر أصبعاً، والأصبع ست شعيرات والشعيرة ست شعرات من شعر البغل، فتكون المسافة بالفراسخ ستة عشر، وبالأميال ثمانية وأربعين، وبالباع ثمانية وأربعين ألفاً. وبالخطوات مائة ألف واثنين وتسعين ألفاً، وبالأذرع مائتي ألف وثمانية وثمانين ألفاً. وبالأقدام خمسمائة ألف وستة وسبعين ألفاً. وبالأصابع ستة آلاف وتسعمائة ألف واثنى عشر ألفاً. وبالشعيرات أحد وأربعين ألف ألف وأربعمائة ألف واثنين وسبعين ألفاً. وبالشعرات مائتي ألف ألف وثمانية وأربعين ألف ألف وثمانمائة ألف واثنين وثلاثين ألفاً، (١)

والحاصل أن المسافر العاصى على ثلاثة أقسام أحدها عاص بالسفر كأن سافر لقطع الطريق فلا يقصر قبل التوبة وثانيها عاص فى السفر كأن زنى فى السفر وهو قاصداً إلى الحج أو شرب خمر فإنه يقصر مطلقاً. وثالثها عاص بالسفر فى السفر كأن أنشأه طاعة ثم قلبه معصية كأن جعله لقطع الطريق فإنه لا يقصر قبل التوبة فإن تاب قصر، (٢).

فرع: إذا فارق المسافر بنيان البلدة، ثم رجع إليها لحاجة فله أحوال أحدها أن لا يكون له بتلك البلدة إقامة أصلاً، فلا يصير مقيماً بالرجوع ولا بالحصول فيها. الثانى أن تكون وطنه، فليس له الترخص فى رجوعه وإنما يترخص إذا فارقها ثانياً، الثالث أن لا تكون وطنه لكن أقام بها مدة فهل له الترخص فى رجوعه وجهان نعم صحح إمام الحرمين والغزالي وقطع به فى التتمة، (٣)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١١٤/٣

(٢) بجمرمى على الخطيب ١٤٥/٢ — ١٤٦

(٣) روضة الطالبين ٣٨٢/١

[فصل] يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا وَ تَأْخِيرًا، وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَقْدِيمًا

(فصل) في جمع الصلاة قوله (يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا) فيه شروط سبعة الأولى البدء بالأولى الثانية نية الجمع الثالث الموالاة. الرابع بقاء السفر إلى عقد الثانية الخامس عدم دخول وقتها السادس تيقن صحة الأولى السابع تيقن نية الجمع، (١). قوله (وتأخيرا) له شروط ثلاثة الأولى كون التأخير بنية الجمع الثاني بقاء العذر إلى تمام الثانية الثالث كون نية التأخير بنية الجمع، (٢)

قوله (ويجوز الجمع بالمطر تقديمًا) له شروط سبعة الأول أن يوجد المطر عند التحرم بهما وعند تحلله من الأولى والثاني أن يصلى جماعة. والثالث أن تكون الصلاة بمصلى بعيد عرفا والرابع أن يتأذى بالمطر في طريقه الخامس الترتيب السادس الموالاة السابع أن تكون نية الجمع، (٣)

فائدة: الرخص ثلاثة أقسام: أحدها ما يجب فعله وهو إساعة اللقمة بالخمر إذا لم يجد غيرها وأكل الميتة عند خوف الهلاك على الصحيح. والثاني ما تركه أفضل وهو المسح على الخف والجمع بين الصلاتين والتيمم لمن لم يجد الماء إلا بأكثر من قيمته وهو قادر عليه وترك الجماعة والجمعة مع العذر والفطر في السفر لمن لم يتضرر بالصوم. والثالث رخصة فعلها أفضل كالإبراد في الظهر في الحر والقصر والإتمام على ما تقرّر فيه من خلاف والتفصيل .

(١) كاشفة السجاء ٧٥

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ١/١٩٠

(٣) الأنوار المذكور قريبا ١/١٩١

(٤) النجم الوهاج؛ للدميرى، ٢/٤٣١..

[باب صلاة الجمعة]. وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ

(باب صلاة الجمعة) ولها شروط الوجوب وشروط الصحة وشروط الإنعقاد وفرائض وسنن. وشروط وجوبها سبعة الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والإقامة بمحل الجمعة أربعة أيام فاكثر، (١) شروط صحة الجمعة ثمانية الأول أن تكون في وقت الظهر الثاني أن تقام في خطة البلد الثالث أن لا تسبق جمعة أخرى في محلها الرابع أن لا تقارنها جمعة أخرى الخامس أن تكون في جماعة السادس أن يكونوا بأربعين السابع أن تكون بعد الخطبتين الثامن أن تكون في بلدة اوقرية (٢) وشروط انعقادها ستة الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والإستيطان بمحل إقامتها، (٣)

وفرائضها ثلاثة أحدها خطبتان يقوم فيهما وثانيها أن تصلى جماعة وثالثها أن تقع في جماعة ، (٤) وسنن الجمعة كثيرة منها الغسل والتبكير لغير الإمام والتنظيف ولبس الثياب البيض والتطيب والمشى بسكينة والقراءة أو الذكر في الطريق أو في المسجد والإنصات في المسجد، (٥)

وقوله (ويحرم على من لزمته السفر بعد الزوال) له شروط الأول أن يكون السفر مباحا دون ما إذا كان واجبا كالحج ، أو مندوبا ، كزيارة النبي ﷺ والوالدين . الثاني أن لا يلحقه ضرر بالتخلف عن الرفقة، الثالث أن لا تمكنه الجمعة في الطريق أو المقصد وإذا أحرم فلا يترخص مالم تفت الجمعة وإذا جاز لأماكنها في الطريق ، فعليه الحضور حيث أمكن ، (٦)

(١) إعانة المبتدين ببعض فروع الدين ١١٠

(٢) إعانة المبتدين ببعض فروع الدين ١١١

(٣) إعانة المبتدين المذكور قريبا ١١١

(٤) حاشية البيجورى ٢١٦/١

(٥) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٥٣

(٦) الأنوار لأعمال الأبرار ١٩٣/١.

وَتَصِحُّ خَلْفَ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُسَافِرِ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِ. وَأَرْكَانُهُمَا خَمْسَةٌ
حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا
وَالْخَامِسُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ دُعَاءٍ لِلْمُؤْمِنِينَ. وَالْأَظْهَرُ اشْتِرَاؤُ الْمَوَالَةِ

فائدة: أن المصر والبلد والقرية تصح فيها الجمعة مع شرط الأبنية وقربها والمصر مافيه حاكم
شرعى وحاكم شرطى وسوق للبيع والشراء ويسمى مدينة والبلد مافيه بعض ذلك والقرية
ماخلت عن الجميع، (١)

وقوله (وتصح خلف العبد والصبي والمساfer إن تم العدد بغيره) له أحوال أحدها أن يكون
الإمام عبدا أو صبيا أو مسافرا فإن تم به العدد لم تصح به الجمعة وإن تم بغيره فإن كان زائدا
على الأربعين صحت الثانى لوبان الإمام بعد الصلاة جنبا أو محدثا فإن تم به العدد لم تصح
وإن تم دونه فالأظهر والنصوص فى الصحة وحدث الإمام لا يمنع صحة الجماعة وثبوت
حكمها فى حق المأموم الجاهل بحاله. الثالث لو أدركه فى ركوعه ثانية الجمعة فبان الإمام محدثا
فوجهان أصحهما لا يدرك الجمعة لأنها غير محسوبة للإمام، (٢)

وقوله (وأركانها خمسة حمد لله تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ والوصية بتقوى والرابع قراءة
آية فى إحداهما والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين فى الثانية) وهذا بالإختصار
وبالسط ثمانية الثلاثة الأولى تعد من الخطبتين فتحصل منها ستة وتضم إليها الركنان الباقيان
وهما القراءة والدعاء، (٣)

قوله (والأظهر اشتراط الموالاة) له ثلاثة أقسام الأول موالاة بين الخطبتين الثانى موالاة بين
أركانها الثالث موالاة بينهما وبين الصلاة، (٤)

(١) غابة المنى بشرح سفينة النجاة ٤٤٥

(٢) الديباج للزركشى ٢٣٨/١ — ٢٣٩

(٣) مغنى المحتاج ٢٨٥/١

(٤) مغنى المحتاج ٢٨٨/١

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا عَرَبِيَّةً مُرْتَبَةً الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَبَعْدَ الزَّوَالِ وَالْقِيَامِ فِيهِمَا إِنْ قَدَرَ وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا

وقوله (ويشترط كونها عربية مرتبة الأركان الثلاثة الأولى وبعد الزوال والقيام فيهما إن قدر والجلوس) أشار المصنف إلى شروط الخطبتين وهي تسعة الأول كونها عربية الثاني كونها بعد الزوال الثالث القيام فيهما. الرابع الجلوس بينهما الخامس إسماع أربعين كاملين. السادس الموالاة السابع الطهارة عن حدث الثامن الطهارة عن النجس التاسع الستر، إه الديباج للزركشى (١) والجمعة لها ستة صور باعتبار الوجوب والإنعقاد والصحة أحدها من تجب عليه وتنعقد به وتصح منه وهو الجامع للشروط والثاني من لا تجب عليه ولا تنعقد منه ولا تصح منه وهو المجنون. والثالث من لا تجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه كالمراة والرابع من لا تجب عليه وتنعقد به وتصح منه وهو المريض ونحوه والخامس من تجب عليه وتصح منه ولا تنعقد به وهو المقيم غير المستوطن بأن كان على عزم العود والسادس من تجب عليه وتنعقد به ولا تصح منه وهو المرتد ، (٢)

وسننهما عشر الأول أن يخطب على منبر الثاني أن يسلم على من عند المنبر إذا وصل. الثالث أن يجلس بعد السلام على المستراح الرابع أن يؤذن بعد جلوسه الخامس أن تكون بليغة السادس يقبل على الناس بوجهه ولا يلتفت يمينا وشمالا. السابع أن يعتمد على سيف أو عصا أو قوس ونحوه الثامن أن يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة الإخلاص التاسع ختم الخطبة الأولى —

(١) الديباج للزركشى ٢٤٠/١ — ٢٤١

(٢) غاية المنى بشرح سفينة النجا ٤٤٨ — ٤٤٩ والأنوار السنية على الدرر البهية ١٠٨

وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْغَيْرِهَا بِحَدَثٍ أَوْغَيْرِهِ جَازَ الْإِسْتِخْلَافُ (١) فِي الْأَظْهَرِ

(استغفر الله العظيم لى ولكم) العاشر إبتداء النزول إذا فرغ مع شروع المؤذن فى الإقامة. وكذا يندب فى الركعة الأولى أن يقرأ بعد الفاتحة بسورة الجمعة وفى الثانية بسورة المنافقين، (١)

قوله (جاز الإستخلاف فيه صور تبلغ ستة عشروهى أن الإستخلاف إما أن يكون فى الجمعة اوغيرها والخليفة إما أن يكون مقتديا قبل بطلانها أم لا وعلى كل إما أن يستخلف عن قرب أم لا. فهذه ثمانية حاصلة من ضرب اثنين فى أربعة وعلى كل إما أن يوافق الإمام فى نظم صلاته أم لا فالمجموع ستة عشر. وغير الجمعة جاز الإستخلاف مطلقا ويجوز فى الجمعة فى إثنين وهما إذا كان مقتديا قبل حدثه والإستخلاف عن قرب سواء وافق نظمه أم لا فهذه العشرة يجوز الإستخلاف فيها دون غيرها ، (٣) لكن للإستخلاف شروط أحدها أن يستخلف من الاقتدى بالإمام قبل حدثه فى الجمعة فلواستخلف غيره لم يصل الجمعة ، إذلا ابتداء جمعة بعد جمعة. الثانى أن يكون صالحا لإمامتهم بخلاف المرأة والمشكل للرجال ، الثالث أن يكون على قرب بحيث لايمضى ركن فإن مضى إمتنع ذكره الإمام ، (٤)

(١) الإستخلاف لغة ، مصدر استخلف فلان فلانا إذا جعله خليفة ويقال : خلف فلان فلانا على أهله وماله صار خليفة وخلفته جئت بعده ، فخليفة يكون بمعنى الفاعل وبمعنى مفعول ، وفى الإصطلاح استنابة الإنسان غيره لإتمام عمله ، ومنه استخلاف الإمام غيره من المأمومين لتكميل الصلاة بهم لعذر قام به ، ومنه أيضا إقامة إمام المسلمين من يخلفه فى الإمامة بعد موته ، ومنه الإستخلاف فى القضاء أنظر الأنوار لأعمال الأبرار ١/٢٤٧ — ٢٤٢

(٢) الديباج للزركشى ٢٤١ — ٢٤٢

(٣) بجمرمى على للنهج ١/٤٠٥

(٤) الديباج للزركشى ١/٢٤٧ — ٢٤٨

وَمَنْ زُوِّجَ عَنِ السُّجُودِ فَأَمَكَّنَهُ عَلَى إِنْسَانٍ فَعَلَ وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْتَظِرُ وَلَا يُؤْمَى بِهِ.

قوله (ومن زوجه عن السجود فأمكنه على إنسان فعل وإلا فالصحيح أنه ينتظر ولا يؤمى به) وقيل يؤمى وقيل يؤمى بالسجود أقصى ما عليه كالمريض وقيل يتخير بينهما وعلى الأصح فله حالان:

أحدهما أن يتمكن من السجود قبل ركوع إمامه في الثانية فيسجد فإذا فرغ من سجوده فللإمام أربعة أحوال أحدها أن يكون بعد القيام فيفتتح القراءة ويسعى خلفه. ويسن للإمام تطويل القيام ليتمها فإن ركع الإمام وهو في الفاتحة فالأصح أنه كمسبوق.

والثاني أن يكون في الركوع فالأصح أنه يدع القراءة ويركع معه لأنه لم يدرك محلها فسقطت كالمسبوق عنه كالمسبوق عنه. الثالث أن يكون بين الركوع والسلام فيوافقه فيما هو فيه ثم يصلى ركعة بعد قراعه. الرابع أن يكون الإمام قد سلم فلا يكون مدركا للجمعة لأنه لا يتم له ركعة بعد سلام الإمام.

الحال الثاني للمأموم أن لا يتمكن من السجود حتى يركع الإمام ففي قول صحيحه الروياني يراعى ترتيب نفسه والأصح أن ركعته ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية،

(١)

{باب صلاة الخوف} هِيَ أَنْوَاعُ الْأَوَّلُ يَكُونُ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ ، فَيُرْتَّبُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ صَفَيْنِ وَيُصَلِّي بِهِمْ فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ صَفٌّ سَجَدَتْهُ وَحَرَسَ صَفٌّ

وقوله (يكون العدو في القبلة فيرتب الإمام القوم صفين ويصلي بهم فإذا سجد سجد معه صف سجدته وحرس صف) له شروط ثلاثة ان يكون العدو في القبلة ، وأن يكون على جبل أو مستوى من الأرض لا يسترهم شيء على أبصار المسلمين . وأن يكون في المسلمين كثرة لتسجد طائفة وتحرس أخرى ، (١)

قوله (وسهو كل فرقة محمول في أولاهم) له عشر صور وسهو كل فرقة محمول في أولاهم في الصبح لا ثانية الأولى وكذا ثانية الثانية محمول في الأصح وفي المغرب. وسهو كل فرقة محمول في أولاهم من المغرب وكذا ثانية الأولى لا ثالثة الأولى. وسهو كل فرقة محمول في أولاهم من المغرب وكذا ثانية الثانية وكذا ثالثة الثالثة محمول في الأصح وفي الرباعية. وسهو كل فرقة محمول في أولاهم من الرباعية وكذا ثانية الأولى لا ثالثة الأولى ولا رابعة الأولى. وسهو كل فرقة محمول في أولاهم من الرباعية وكذا ثانية الثانية وكذا ثالثة الثانية وكذا رابعة الثانية محمول في الأصح. وفي صور الأخرى

وسهو كل فرقة محمول في أولاهم من الرباعية لوفرق أربع فرق لا ثانية الأولى ولا ثالثة الأولى ولا رابعة الأولى. وسهو كل فرقة محمول في أولاهم من الرباعية لا ثانية الثانية لا ثالثة الثالثة ولا رابعة الثانية. وسهو كل فرقة محمول في أولاهم من الرباعية لا ثانية ثالثة ولا ثالث الثالثة ولا رابعة الثالثة وسهو كل فرقة محمول في أولاهم من الرباعية وكذا ثانية الرابعة وكذا ثالثة الرابعة وكذا رابعة الرابعة، (٢)

(١) متن المنهاج مع الغمراوي ٩٢

(٢) مغنى المحتاج ٣٠٣/١ - ٣٠٤.

وَيُسَنُّ حَمْلُ السِّلَاحِ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ بِفَرَشٍ

وقوله (ويسن حمل السلاح في هذه الأنواع) له شروط الأول أن يكون طاهرا وإلا فتبطل الصلاة والثاني أن لا يمنع من أركان الصلاة كالبيضة المانعة من وضع الجبهة وإلا فكذلك الثالث أن لا يكون في الترك خطر وإلا فيجب.

الثالث أن لا يتأذى به أحد ، كالرمح والترس في وسط الناس وإلا فيكره ، (١)
 قوله: (ويحرم على الرجل استعمال الحرير بفرش) له شروط الأول أن يكون اللابس رجلا
 الثاني أن يكون مكلفا الثالث أن يكون في حال الاختيار : (٢)
 وقوله (ويحرم على الرجل) يستثنى صور إحداها الضرورة ، كحر وبرد مهلكين أو فجأة حرب ولم يجد
 غيره الثانية الحاجة بأن كان به جرب أو حكة الثالثة يباح في القتال الديباج إذا لم يقم غيره مقامه ،
 (٣)

(١) الأنوار لأعمال الأبرار ٢٠١/١

(٢) أنظر في متن للنهاج ٩٤

(٣) الديباج للزركشي ٢٥٥/١

(باب العيدين)(١)

(باب صلاة العيدين)

لمافرع المصنف من الكلام على الفرائض مقدما على الصلوات الخمس لوجوبها في كل يوم وليلة شرع في الكلام على النوافل مقدما منها العيدين لأنهما أكثر وقوعا من غيرها وهما من خصوصيات هذه الأمة، (٢)

والحاصل أن العلماء يختلفون في التكبير هل يختص بالمكتوبات أو يعيم النوافل أو يختص بالمؤدات أو يعيم المقضية أو يختص بالرجال أو يعيم النساء أو يختص بالجماعة أو يعيم المنفرد أو يختص بالمقيم أو يعيم المسافر أو يختص لساكن المصر أو يعيم أهل القرى فمجموع ذلك إثنا عشر قولاً:

وهل يتدء من صبح عرفة أو ظهره أو صبح النحر أو ظهره فهذه أربعة أقوال وهل انتهاؤه إلى ظهر النحر أو ظهر ثانيه أو صبح آخر التشريق أو ظهره أو عصره.

فهذه خمسة مضروبة في أربعة الإبتداء تبلغ عشرين يسقط منها كون ظهر النحر مبتدأ ومنتهى كليهما معا يبقى تسعة عشر تضربها في إثني عشر السابقة تبلغ مائتين وثمانية وعشرين، (٣)

(١) صلاة العيدين واجبة على القول الصحيح للفقى به عند الحنفية ، والمراد من الواجب عند الحنفية : أنه منزلة بين الفرض والسنة ، ودليل ذلك مواطبة النبي ﷺ عليها من دون تركها ولومرة ، وأنه لا يصلى التطوع بجماعة - ما خلا قيام رمضان وكسوف الشمس وصلاة العيدين ، فإنها تؤدي بجماعة فلو كانت سنة ولم تكن واجبة لاستثنائها الشارع كما استثنى التراويح وصلاة الخسوف ،

وأما الشافعية والمالكية فقلدذهبوا إلى القول بأنها سنة مؤكدة ودليهم قوله ﷺ في الحديث الصحيح للأعرابي وكان قد ذكر له الرسول ﷺ الصلوات الخمس فقال له هل على غيرهنّ ، قال لا ، إلا أن تطوع ، قالوا ولأنها صلاة ذات ركوع وسجود لم يشرع لها آذان فلم تجب بالشرع ، كصلاة الضحى ، وذهب الحنابلة إلى القول أنها فرض الكفاية : لقوله تعالى { فصل لربك وانحر } الكوثر (٢) ولمداومة الرسول ﷺ على فعلها ، أنظر المجموع النووي ٣/٥ وجواهر الإكليل شرح مختصر الجليل ١٠١/١

(٢) حاشية البيجورى ١/

(٣) حاشية الشرقاوى ٢٨٥/١ — ٢٨٦

(فصل) يُنْدَبُ التَّكْبِيرُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ "

فائدة: جملة الخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة وخطبة عيد الفطر وخطبة العيد الأضحى وخطبة الكسوف للشمس وخطبة الخسوف للقمر وخطبة الإستسقاء في يوم التاسع المسمى يوم عرفة

ثالثها بمنى في اليوم العاشر المسمى يوم النحر رابعها بمنى في ثاني عشر المسمى يوم النفر الأول وكلها بعد الصلاة إلا خطبتي الجمعة وعرفة فقبلها وماعدى خطبة الإستسقاء فتجوز قبل الصلاة وبعدها وكلها ثنتان إلا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى ، (١)

وقوله (يندب التكبير بغروب الشمس) أى أنّ التكبير ينقسم إلى ثلاثة أقسام أوله مقيد وهو من صبح عرفة إلى مغرب النحر مقيدة عقب الصلوات الثاني اوسطه مقيد ومرسل وهو من مغرب النحر إلى أن يدخل الإمام صلاة العيد الثالث آخره مقيد وهو من صلاة العيد إلى آخر أيام التشريق، (٢)

(١) نهاية الزين ١١١ ، وحاشية الشرقاوى ٢٨٤/١

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١٤/٢ .

{باب صلاة الإستسقاء} (١)

وله لغة وشرع وأقسام ولغته طلب السقيا وشرعه طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم إليها. وأقسامه أربعة أحدها يكون بدعاء مطلق عن الصلاة وعن الخطبة فرادى أو مجتمعين ويسمى هذا الأدنى

وثانيها يكون بدعاء خلف صلاة غير صلاة الإستسقاء فرضها ونفلها ويسمى هذا الوسطى. وثالثها يكون بدعاء في خطبة الجمعة ويسمى هذا إكمالا ورابعها أن يكون بصلاة الإستسقاء والخطبة وأن يأمر الإمام بالبر ورد المظالم وصوم ثلاثة ويسمى هذا الأكمل، (٢)

قال العلماء ويسن لكل من دعا لرفع بلاء أن يجعل ظهر كفه إلى السماء وإذا سأل شيئا عكس ذلك ، والحكمة أن القصد رفع البلاء ، بخلاف القاصد حصول شيء فيجعل بطن كفه إلى السماء (٣)

(١) الاستسقاء : استفعال من السقيا، قال القاضي عياض ، الاستسقاء : الدعاء بطلب السقيا ، فكأنه يقول باب الصلاة لأجل طلب السقيا : والأصل في ذلك قبل اجماع الاتباع ، روى الشيخان وغيرهما من حديث عبد الله بن زيد، قال خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى يستسقى فاستقبل القبلة ، وحول رداءه ، وصلى ركعتين ، ويستأنس لذلك بقوله تعالى { وإذا استسقى موسى لقومه } البقرة ٦٠ (

(٢) بجمري على المنهج ٤٣٧/١ وأنظر أيضا حاشية البيجوري ٢٣١/١ ،

(٣) مغني المحتاج إلى حل معاني ألفاظ المنهاج ١/

كتاب الجنائز (١)

ولها مقدمات ومقاصد فمقدماتها ليكثر ذكر الموت إلى وغسله، ومقاصدها غسله (٢) وتكفينه والصلاة عليه ودفنه ولكل منها جعل المصنف فصلا أنظر متن المنهاج والله سبحانه أعلم.

أى فى ذكر مايتعلق بالميت وهو من مفارقتة الحياة بسبب خروج روحه من بدنه. واختلف فى حقيقة الروح: فقال أكثر أهل السنة والجماعة الأولى أن نمسك المقال عنها، ونكف عن البحث فيها كما قال ابن الرسلان فى زنده. (والروح مأخبر عنها المجتبى * فتمسك المقال عنها أدبا)

وقال جمهور المتكلمين هي جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر وهو باق لايفنى كذا ذكره ابوبكر. الأرواح خمسة أقسام أرواح الأنبياء وأرواح الشهداء وأرواح المطيعين وأرواح العصاة من المؤمنين وأرواح الكفار.

(١) الجنائز جمع جنازة قال صاحب المشارق فيها : الجنائز بفتح الجيم وكسرهما اسم للميت والسرير ويقال للميت بالفتح ولسرير بالكسر وإذا لم يكن للميت على السرير فلا يقال له جنازة ولا نعش ، وإنما يقال له سرير ، نص على ذلك الجوهري ، إله الأنوار لأعمال الأبرار ٢١٠/١

(٢) التفصيل فى اللغة مصدر غسل بمعنى إزالة الوسخ عن الشيء ، بإجراء الماء عليه والميت بالتخفيف والتشديد ضد الحى وأما الحى بالتشديد لاغير بمعنى من سيموت ،

وفى الاصطلاح تعميم بدن الميت بالماء بطريقة مسنونة . وذهب جمهور الفقهاء إلى تغسيل الميت للسلم واجب الكفاية بحيث إذا قام به البعض سقط عن الباقيين الحصول للمقصود ببعض

انظر حاشية عابدين ١١٢/١ — ١١٣ وبنائع الصنائع ٢٩٩/١ — ٣٠٠ والاختيار لتعليل المختار ٩١/١ ومواهب الجليل ٢٠٧/٢ والشرح الصغير ٥٢٣/١ وروضة الطالبين ٩٨/٢ وحاشية الجمل ١٤٣/٢ ونيل المآرب ٢٢٠/١

(٢) كما نقلنا عن مشايخ ثقات

فأما أرواح الأنبياء فتخرج من أجسادها وتصير على صورتها مثل المسك والكافور وتكون في الجنة تأكل وتنعم ، وتأوى بالليل إلى قناويل معلقة تحت العرش. وأما أرواح الشهداء إذا خرجت من أجسادها فإن الله يجعلها في أجواف طيور أخضر تدور بها في أنهار الجنة وتأكل من ثمارها وتشرب من مائها وتأوى إلى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش. وأما أرواح المطيعين من المؤمنين فهي في رياض الجنة لا تأكل ولا تنعم لكن تنظر في الجنة فقط.

وأما أرواح العصاة من المؤمنين فبين السماء والأرض في الهواء. وأما أرواح الكفار فهي في أجواف طيور سود في سجين وسجين تحت الأرض السابعة وهي معلقة في أجسادها فتعذب أرواحها فيتألم بذلك الجسد كالشمس في السماء الرابعة ونورها في الأرض كما أن أرواح المؤمنين في عليين متنعمة ونورها متصل بالجسد ، (١)

ضابط الموتى أقسام: الأول من لا يغسل ولا يصلى عليه وهو الشهيد في المعركة الثاني من يغسل ولا يصلى عليه كالكافر والسقط إذا لم يستهل ولم يتحرك. الثالث من يصلى عليه ولا يغسل وهو من تعذر غسله للخوف من تفتته فيتمم وكذا من مات وليس هناك الأجنبية أو عكسه. الرابع من يغسل ويصلى عليه وهو من عدا هؤلاء ، (٢)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١٤٢/٣ وإعانة الطالبين بحاشية فتح المعين ٢/

الأشباه والنظائر للسيوطي ٥١٩.

وَيُغَسِّلُ أَمَتَهُ وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِمُ الزَّوْجُ " [فصل]، يُكْفَنُ بِمَالِهِ لُبْسُهُ حَيًّا " وَلَا يُغَسِّلُ الشَّهِيدَ وَلَا يُصَلِّيَ عَلَيْهِ

قوله (ويغسل أمته) له شروط سبعة الأول أن لا تكون مزوجة والثاني أن لا تكون معتدة والثالث أن لا تكون مستبرأة والرابع أن لا تكون مبعضة والخامس أن لا تكون مشتركة والسادس أن لا تكون مجوسية والسابع أن لا تكون وثنية، (١)

قوله (ويقدم عليهم الزوج) لأنه ينظر إليها في حال الحياة ما لا ينظرون له شروط الأول الحرية والثاني أن يكونا مسلمين أو كافرين والثالث عدم القتل المانع للإرث والرابع عدم العداوة والخامس عدم الصبا والسادس عدم الفسق، (٢)

قوله (يكفن بماله لبسه حيا) له أربع صور الستر بالكفن إما أن يكون حق الله وهو ستر العورة الثاني إما حق الميت مختلطاً بحق الله وهو ستر جميع البدن الثالث إما حق الغرماء وهو ما كثر على ثوب واحد الرابع إما حق الوارث وهو ما عدا بثلاثة أثواب، (٣)

فائدة: مؤنة تجهيز الميت في ماله الا الزوجة وخادمها المملوك والمستأجر بالنفقة لا بالأجرة والرجعية والزوجة البائن الحامل فعلى الزوج، (٤)

(١) مغنى المحتاج ١/٣٣٤

(٢) تحفة المحتاج ٣/١١٢

(٣) غاية المني بشرح سفينة النجا ٣٩٢ وإعانة الطالبين بحاشية فتح المعين ١٥٨/٢

(٤) تحفة المحتاج ٣/٥٢٧

وَلَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَوْ نَوَى الْإِمَامُ صَلَاةَ غَائِبٍ وَالْمَأْمُومُ صَلَاةَ حَاضِرٍ جَازٍ، وَيَحْرُمُ نَقْلُ مَيِّتٍ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ،

(ولا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه) له ثلاثة أقسام الأول شهيد في الدنيا والآخرة وهو من قاتل لتكون كلمة هي العليا والثاني شهيد في الدنيا فقط وهو من قاتل لأجل الغنمة ونحوها والثالث شهيد في الآخرة فقط وهو كثير فمنه الغريق، إله معنى المحتاج (١) فائدة: النساء أحق بالأنثى في أربعة أحوال أحدها حمل المرأة من محمل موتها إلى المغتسل وثانيها حمل المرأة من المغتسل إلى وضعها في النعش وثالثها حمل المرأة لتسليمها لمن في القبر ورابعها حل شدائدتها بعد وضعها في القبر، (٢) قوله (ولونوى الإمام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر جاز) فيه أربع صور هذه أحدها الثاني بأن نوى الإمام صلاة حاضر والمأموم صلاة غائب جاز الثالث بأن نوى صلاة حاضر فقط الرابع بأن نوى صلاة غائب فقط، (٣) قوله (ويحرم نقل ميت من بلد إلى بلد آخر) فيه أربع صور هذه أحدها الثاني نقله من بلد إلى بادية الثالث نقله من بادية إلى بلد الرابع نقله من بادية إلى بادية آخر.

(١) معنى المحتاج ٣٥٠/١ وبجزمى على الخطيب ٥٤١/٢

(٢) البجزمى على الخطيب ٥٦٣/٢

(٣) معنى المحتاج بشرح للنهجا ٣٦٢/١

(٤) معنى المحتاج ٣٦٦/١

وَيُسَنُّ أَنْ تَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ دَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةً يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْبِيثَ

وقوله (ويسن أن تقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت) أشار إلى تلقين الميت: وله دليل وهو ما رواه الطبراني عن أبي أمامة : إذا أنا مت فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله ﷺ أن نصنع بموتانا : أمرنا رسول الله ﷺ فقال إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره : ثم ليقل يا فلان بن فلانة فإنه يسمعه ،

ولا يجب ثم يقول يا فلان بن فلانة فإنه يستوى قاعدا ثم يقول يا فلان بن فلانة فإنه يقول أرشدنا يرحمك الله ولكن لا تشعرون فليقل أذكر ما خرجت عليه من الدنيا ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأنت رضىت بالله ربا وبالإسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن إماما فإن منكرا ونكيرا يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه ويقول انطلق بنا مايقعدنا عند من لقن حجة قال ، فقال رجل ، يا رسول الله فإن لم يعرف أمه قال ينسبه إلى أمه حواء يا فلان بن حواء ، وإسناده صالح ،

وقد قواه الضياء في أحكامه وأخرجه عبد العزيز ، في الشافى ، والراوى عن أبي أمامة : سعيد الأزدي بيض له ابن أبي حاتم ، ولكن له شواهد منها ما رواه سعيد بن منصور من طريق راشد بن سعد وضمرة بن حبيب وغيرهما قالوا إذا سوي على الميت قبره يا فلان قل لا إله إلا الله ثلاث مرات قل ربى الله ودينى الإسلام ونبى محمد ثم ينصرف ،

وروى الطبراني من حديث حكم بن الحارث السلمى أنه قال لهم ، إذا دفنتموني ورششتم على قبري الماء فقوموا على قبري ، واستقبلوا القبلة وادعوا لى ، وروى ابن ماجه من طريق سعيد بن المسيب ، عن ابن عمر فى حديث سيق بعضه وفيه ، فلما سوى اللبن

عليها قام إلى جانب القبر، ثم قال اللهم جاف الأرض عن جنبها وصعد روحها ولقها منك رضوانا ، وفيه أنه رفعه ، (١)

وفي حديث آخر. عن أبي عمرو - وقيل أبو عبد الله ، وقيل أبوليلي - عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال : استغفروا لأخيكم وسلوا له التثبيت فإنه الآن يسأل (٢)

وهنا نذكر أدلة ما يخرج عن الميت من الطعام عقب الدفن وهي هذه عن عاصم ابن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال خرجت مع رسول الله ﷺ في جنازة فرأيت رسول الله ﷺ وهو على القبر يوصي الحافر يقول أوسع من قبل رجله أوسع من قبل رأسه فلما رجعنا إستقبله داعي امراته فأجاب ونحن معه فجئى بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فأكلوا فنظرنا إلى رسول الله ﷺ، يلوك لقمه في فيه. ثم قال أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها فأرسلت المرأة تقول يا رسول الله إني أرسلت إلى البقيع وهو موضع يباع فيه الغنم ليشتري لي شاة فلم توجد فأرسلت إلى جارلي قد اشترى شاة أن أرسل بها بثمانها فلم يوجد فأرسلت إلى امرأته فأرسلت إليّ بها فقال رسول الله ﷺ أطعمي هذا الطعام الأسرى (٣)

(١) أنظر تلخيص الحبير ٢/ ٣١٠

(٢) رواه ابوداود أنظر الرياض الصالحين ٣٦٤

رواه أبو داود - ٣/ ٦٤٤. رواه البيهقي في سنن الكبرى - ٥/ ٣٣٥ رواه أحمد في المسند ج ٢٩٤ - ٢٩٣ / ٥. ورواه الدار قطني ج ٤/ ٦٨٥ وقال الحافظ الزيلعي صحيح. أنظر نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية. ٤/ ١٦٨. ونقل رواية الضمير في قوله داعي امرأته الشيخ العلامة المحدث محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي في كتابه مشكاة المصابيح ١٦٧١ / ٣ رقم الحديث (٥٩٤٢) كتاب الفضائل والشمال في باب المعجزات وقال رواه أبوداود والبيهقي في دلائل النبوة. قال الألباني: في تقريره بالمشكاة) فلما رجع إستقبله داعي امرأته. أي إستقبله داعي زوجة المتوفي والذي في سنن أبي داود بالتكثير وإسناده صحيح. وقال الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي: في كتابه المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأسفار (١٣١/ ٢) رواه أحمد وإسناده جيد. ٦-

عن عائشة رضي الله عنها: أنها كانت إذا مات الميت من أهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تفرقن إلا أهلها وخاصتها أمرت ببرمة من تلبينة فطبخت ثم صبت على ثريد ثم قالت كلن، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول التلبينة مجمة لفؤاد المريض تذهب بعض الحزن (١)

عن مريم بنت فروة: أن عمران بن حصين لما حضرته الوفاة قال إذا أنامت فشدوا على بطني عمامة وإذا رجعتم فانحروا واطعموا. - (٢)

عن عبيد بن عمير وطاووس بن كيسان " إن الموتى يفتنون في قبورهم سبعا فكانوا يستحبون أن يطعم عنهم تلك الأيام، وفي بعض الروايات من يوم دفن الميت " (٣)

عن أحنف ابن قيس ، كنت أسمع عمر يقول لا يدخل أحد من قريش في باب إلا دخل معه ناس فلا أدري ما تأويل قوله حتى طعن عمر فأمر صهيبا أن يصلى بالناس ثلاثا وأمر بأن يجعل للناس طعاما فلما رجعوا من الجيزة جاءوا وقد وضعت الموائد فأمسك الناس عنها للحزن الذي هم فيه فجاء العباس بن عبد المطلب فقال يا أيها الناس قد مات رسول الله ﷺ فأكلنا بعده وشربنا ومات أبو بكر فأكلنا بعده وشربنا أيها الناس كلوا من هذا الطعام فمد يده ومد الناس أيديهم فأكلوا (٤)

(١) رواه الشيخان أنظر فتح الباري (١١٤٦) وأنظر أيضا التاج الجامع للأصول (٣٠٨/٣) واستدل هذا الحديث لهذه المسئلة

مفتى اليمنية في زمانه الشيخ إسماعيل الزين أنظر قرة العين في فتاوي إسماعيل الزين ٧

(٢) رواه الطبراني في الكبير أنظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ص ٣ في باب الطعام

يصنع (الذي ذكر بعد باب التعزية والثناء على الميت

(٣) رواه الإمام أحمد في كتاب الزهد، والحافظ أبو نعيم الأصبهاني في كتاب الحلية والشيخ كمال الدين الدميري من الشافعية في

حياة الحيوان، والحافظ ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية، أنظر كل ذلك من الحاوي للفتاوي للحافظ السيوطي

(٢/١٦٨) في رسالة ٦٦ طلوع النرايا باظهار ما كان خفيا)، وأنظر أيضا الفتاوى الكبرى للإمام ابن حجر الهيثمي المكي

(٣/٣) وقال صاحب التحقيق لكتاب المطالب العالية بزوائد المساند للحافظ ابن حجر العسقلاني، الأستاذ المحدث الشيخ

حبيب الرحمن الأعظمي إسناده قوي. ٩

(٤) أنظر مطالب العالية (١٩٩ - ١/١٩٨). وقال صاحب التحقيق لكتاب المطالب العالية بزوائد المساند الثمانية للحافظ ابن

حجر العسقلاني الأستاذ المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي إسناده حسن

كتاب الزكاة^(١)

(كتاب الزكاة) ولها لغة واصطلاح وأركان وآيات وأحاديث وشروط وأقسام ، وصحة وفساد. ولغتها النماء والزيادة قال الأزهري سميت زكاة لأنها تزكى الفقراء أى تنمىهم وشرعا بأنها اسم لما يخرج عن المال . أوبدن على وجه مخصوص وأركانها ثلاثة من تجب عليه : وما تجب فيه : وقدر الواجب (٢) ومن آياتها (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً) (٣) ومن أحاديثها مارواه البخارى فى كتاب أبى بكر إلى أنس (هذه فريضة رسول الله ﷺ). شروط وجوب الزكاة من حيث المالك أربعة الإسلام والحرية والتعيين والملك التام وتيقن الوجود ، ومن جهة المال فالماشية لها أربعة الحول والنصاب وكونها سائمة وكونها غير عاملة، (٤) والنبات له أربعة شروط كونه قوتا مدخرا وكونه مقشرا مالم يكن مدخرا فى قشره وكونه ثمر عام واحد وكونه بنصاب كما سيأتى فى باب النبات (٥) والنقد له شروط أربعة النصاب والحول وأن يكون خالصا وأن لا يكون حليا مباحا، (٦) وشروط المعدن اثنان النقدية والنصاب والركاز كذلك (٧)

^١ والزكاة فى اصطلاح الفقهاء ، عرفه الحنفية بأنها اسم لفعل أداء حق يجب للمال يعتبر فى وجوبه الحول والنصاب ، وعند الشافعية بأنها اسم لما يخرج عن مال ، أوبدن على وجه مخصوص ، وعند المالكية بأنها إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقه ، وعند الحنابلة بأنها حق واجب فى مال مخصوص لطائفة مخصوصة فى وقت مخصوص أنظر شرح فتح القدير لابن همام على الهداية ١٥٣/٢ وشرح المذهب ٣٢٤/٥ ومغنى المحتاج ٣٦٨/١ والبيجرى على الإقناع ٢٧٥/٢ ونهاية المحتاج ٤٣/٣ وشرح منح الجليل على مختصر الجليل ٣٢٢/١ ومواهب الجليل ٢٥٥/٢ وشرح الخرشى ١٤٨/٢ والفواكه الدواني ٣٧٨/١ وكشاف القناع عن من الإقناع للبهوتى ١٦٦/٢

(٢) الديباج للزركشى ٣٠٤/١

(٣) الآية سورة التوبة ١٠٣

(٤) الياقوت النفيس فى مذهب ابن ادريس ٥٧ — ٥٨

(٥) حاشية البيجورى ٢٦٥/١

(٦) حاشية الشرقاوى ٣٤١/١

(٧) الياقوت النفيس فى مذهب ابن ادريس ٦٠

فَإِنْ عَدِمَ بِنْتُ الْمَخَاضِ فَابْنُ لَبُونٍ ، فَإِنْ وَجَدَ بِمَالِهِ أَحَدَهُمَا أَخَذَ ، وَإِلَّا فَلَهُ تَحْصِيلُ مَا شَاءَ ، وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ قَدْرِ التَّفَاوُتِ وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهُ دَرَاهِمَ ، وَفِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلْمَالِكِ

قوله (فإن عدم بنت المخاض فابن لبون) فيه مسائل إحداها لولزمه بنت مخاض وليست له ، أوكانت مغصوبة أو مرهونة وله ابن لبون أجزأ : الثانية لوملك بنت مخاض معيبة ، فكالعدم لمنع إخراجها : الثالثة لو أخرج حقا عن بنت مخاض فقدها ، أجزأ فإنه إذا أجزأ ابن اللبون فالحق أجوز ، وقطع به في العزيز وغيره ، (١) وقوله (فإن وجد بماله أحدهما أخذ) له صورتان وهما بأن وجد أحدهما كاملا والآخر ناقصا وأحدهما كاملا والآخر معدوما وقوله (وإلا فله تحصيل ما شاء) فيه ثلاثة صور وهي بأن كانا معدومين فله تحصيل ما شاء ومحصل فرض كواجد أو بأن كانا ناقصين فله تتميم ما شاء ومتمم فرض كواجد أو بأن كان أحدهما ناقصا والآخر معدوما فله تتميم الناقص وتحصيل المفقود ، (٢) وقوله (والأصح وجوب قدر التفاوت ويجوز إخراج دراهم) مثاله فلو كانت قيمة الحقائق أربعمائة وخمسين وقد أخذ الحقائق فالجبر بخمسين أو بخمسة اتساع بنت لبون لا بنصف حقة لأن التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون أى ونسبة الخمسين للتسعين خمسة اتساع لأن تسع التسعين عشرة ، (٣) وقوله (وفي الصعود والنزول للمالك) أن الصعود له ثلاث قيود عدم الواجب ، وأن يكون من الإبل ، وأن يكون إبله سليمة ، ويشترط في النزول القيدان الأولان ، (٤)

(١) الديباج للزركشى ٣٠٦/١

(٢) مغنى المحتاج ٣٧١/١

(٣) البجيرمي على المنهج ٦/٢

(٤) البجيرمي على المنهج المذكور قريبا ٩/٢ .

[فصل] إِنَّ اتَّخَذَ نَوْعُ الْمَاشِيَةِ أَخَذَ الْفَرَضَ مِنْهُ

تنبيه: لا مدخل للجبران في زكاة البقر لعدم النقل وفيه مسائل الأولى إذا فقد المالك واجب ماله كما إذا لزمه بنت مخاض فعدمها، فله أن يصعد درجة فيدفع بنت لبون ويأخذ شاتين أو عشرين درهماً. الثانية له صعود درجتين وأخذ جبرانين، ونزول الدرجتين وإعطاء الجبرانين فصاعداً ثم إن فقد القرى كأن وجبت بنت مخاض وفقدتها وبنت لبون، تعطى الحقة ويأخذ جبرانين أو حقة وفقدتها وبنت لبون، يعطى بنت مخاض مع جبران وإن وجدها فقليل يجوز أيضاً والأصح المنع الثالثة لا يجزئ جبر الدرجة بالنوعين، كشاة وعشرة دراهم، لأن التخيير بين الشاتين والدراهم ينفي غيره، (١)

وقوله (إن اتخذ نوع الماشية أخذ الفرض منه) له أسباب خمسة أحدها نوع الرداءة. الثاني المرض فإن تمحضت الماشية مراضاً لم يكلف صحيحة الثالث العيب المثبت للرد بالعيب، فإن تمحضت معيبة أو انقسمت فكالمرضى والمخرج الوسط الرابع الذكورة وإن كانت صفة كمال في مقام آخر لتوقع رفع المستحق بدر الإناث ونسلها، فالماشية إن تمحضت إناثاً أو انقسمت تعينت الإناث للنص فيه أو تمحض ذكوراً وهى إبل أو بقر، فكذاك لعموم النص، والأصح ونسب للأم أجزاء الذكر الخامس الصغير فإن اشتملت الماشية على سن الفرض، لم يجزئ الصغير أو فوق سن الفرض، لم يكلف بشيء، (٢)

(١) الديباج للزركشى ٣٠٧/١

(٢) الديباج للزركشى المذكور قريبا ٣٠٩/١.

وَلَوْ اشْتَرَكَ أَهْلُ الزَّكَاةِ فِي مَاشِيَةٍ زَكِّيَا كَرَجُلٍ " وَكَذَا لَوَخَلَطَا مُجَاوِرَةً " لَكِنْ
مَائِتَجٍ مِنْ نَصَابٍ يُزَكَّى بِحَوْلِهِ

قاعدة: لاتؤخذ القيمة في الزكاة إلا في أربعة مواضع أحدها زكاة التجارة والثاني
الجبران والثالث إذا وجد في مائتين من الإبل الحقاق وبنات اللبون فاعتقد الساعى
أن الأغبط الحقاق فأخذها ولم يقصر ولادللس المالك وقع الموقع وجبر التفاوت
بالنقد الرابع إذا عجل الإمام ولم يقع الموقع وأخذ القيمة فله صرفها بلاإذن جديد،
(١)

(ولو اشتركا أهل الزكاة في ماشية زكيا كرجل، وكذا لوخلطا مجاورة) له شروط أربعة
سواء خلطة الشيوع وخلطة المجاورة الأولى أن يكون الشريكان من أهل الزكاة الثاني
أن يكون المال جنسا واحدا الثالث أن يكون زكويالرابع دوام الشركة إلى تمام الحول.
وتزيد خلطة المجاورة بسبع شرائط إتحاد المراح وإتحاد المسرح وإتحاد المشرب وإتحاد
الرعى وإتحاد الفحل وإتحاد المرعى وإتحاد المحلب ، (٢)
قوله (لكن مائتج من نصاب يزكى) له شروط خمسة الأول أن يكون النتاج من
نصاب الثانى أن يكملا نصابا آخر الثالث أن يكون النتاج قبل تمام الحول الرابع أن
يتحد المالك الخامس أن يتحد سبب الملك، (٣)

(١)الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٢٠ دار التوفيقية والتراث

(٢)معن المنهاج والديباج ٣١١/١

(٣)الأنوار لأعمال الأبرار ٢٢٩/١

{ باب زكاة النبات }

(باب زكاة النبات) وله شروط الأول أن يكون قوتا بالإختيار كالحنطة والشعير والأرز والثاني أن يكون مملوكا حتى لو حمل السيل حبا زكويا من بلاد الحرب ونبت في الصحراء لاعشر فيه. الثالث أن يكون المالك آدميا معينا فلو وقف بستانا أو على جماعة غير معينين فلا عشر، الرابع أن يكون نصابا ، (١)

واعلم أن الشيخ الرافعي والشيخ النووي إتفقا في زكات النبات تسعة مسائل واختلفا في واحدة وجملة المسائل عشرة فأول التسعة أن الزكاة تجب في القوت وثانيها أن النصاب خمسة اوسق وثالثها أن الوسق ستون صاعا. ورابعها أن الصاع أربعة أمداد وخامسها أن المد رطل وثالث

وسادسها أن مجموع الصيعان ثلاثمائة وسابعها أن مجموع الأرتال الف وستمائة وثمانها أن مجموع الأمداد الف ومائتان. وتاسعها أن الرطل الدمشقي وزنه ستمائة درهم. والواحدة التي اختلفاهاى الرطل البغدادي فقال الإمام الرافعي الرطل البغدادي وزنه مائة وثلاثون درهما :وقال الإمام النووي وزنه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم ، (٢)

(١) الأنوار لأعمال الأبرار ٢٣١/١

من المنهاج مع الديباج للزركشى ٣١٥/١

وعلى طريقة الرافعى اضرب المائة والثلاثين فى الألف والستمائة التى هى مجموع الأرتال فإذا ضربت المائة والثلاثين فيها يحصل لك مائتا الف وثمانية آلاف. وإذا أرت أن تعرف كيفية الضرب فاضرب أولا المائة فى الألف فيحصل لك مائة الف واضرب المائة فى الستمائة فيحصل لك ستون الفا واضممها إلى مائة الف فالحاصل مائة وستون الفا واضرب الثلاثين فى الألف فيحصل لك ثلاثون الفا واضرب أيضا الثلاثين فى الستمائة فيحصل لك ثمانية عشر الفا واضممها إلى ثلاثين الفا فالحاصل ثمانية وأربعون الفا واضممها إلى مائة وستين الفا فيحصل لك مائتا الف وثمانية آلاف، (١)

فإذا علمت ذلك فاشرب هذا العدد الأرتال الدمشقية وكيفيته أن تأخذ من الأرتال الدمشقية مائتين فتشربهما مائتى الف فيأخذ كل رطل من المائتين ستمائة درهم فيبقى أربعمائة درهم فشرب لك مائتان من الأرتال الدمشقية وبقى لك مائتا موضع كل موضع أربعمائة فاردد إلى نصفهما فيحصل لك مائة موضع كل موضع ثمانمائة ثم خذ مائة رطل من الأرتال الدمشقية ثم اشربها العدد المذكور وهو مائة موضع كل موضع ثمانمائة فيأخذ كل رطل منها ستمائة درهم ويبقى مائتان وشرب لك من الأرتال الدمشقية مائة رطل واضمم المائة الى المائتين. وحاصل ما شرب لك ثلاثمائة وبقي لك مائة موضع كل موضع مائتا درهم ثم اردد الى نصفها فيحصل لك خمسون موضعا كل موضع أربعمائة درهم ثم اردد ثانيا الى نصفها فيحصل لك خمسة وعشرون موضعا كل موضع ثمانمائة ثم خذ خمسة وعشرين رطلا من الدمشقية ثم تشربها العدد المذكور وهو خمسة وعشرون موضعا كل موضع ثمانمائة فيأخذ كل رطل منها ستمائة درهم (١)

ويبقى مائتا درهم وشرب لك خمسة وعشرون من الدمشقية واضممها إلى ما شرب لك أولا وهو ثلاثمائة فيحصل لك ثلاثمائة وخمسة وعشرون ثم بقي لك خمسة وعشرون موضعا كل موضع مائتا درهم وإذا جمعتها صارت خمسة آلاف ثم خذ خمسة أرطال من الدمشقية وتشربها العدد المذكور وهو خمسة آلاف فيأخذ كل رطل منها ستمائة درهم ويبقى أربعمائة درهم وشرب لك خمسة رطل من الدمشقية واضممها إلى ما شرب لك أولا وهو ثلاثمائة وخمسة وعشرون فالحاصل ثلاثمائة وثلاثون وبقي لك خمسة مواضع كل موضع أربعمائة وإذا جمعتها صارت الفين ثم خذ رطلين من الدمشقية وتشربهما العدد المذكور وهو الفان فيأخذ كل رطل ستمائة درهم فيبقى أربعمائة درهم وشرب من الأبطال الدمشقية لك اثنان واضممها إلى ما شرب لك أولا وهو ثلاثمائة وثلاثون فالحاصل ثلاثمائة واثنان وثلاثون وبقي لك موضعان كل موضع أربعمائة وإذا جمعتها صارت ثمانمائة واشرب واحدا من رطل الدمشقية واضممه إلى ثلاثمائة واثنان وثلاثون فالحاصل ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون فيأخذ هذا الرطل ستمائة درهم ويبقى مائتان فانتهد مائتا ألف إلا مائتا درهم.

وبقيت لك ثمانية آلاف الخالية عن مائتي ألف ثم خذ ثمانية من الأبطال الدمشقية وتشربها إلى العدد المذكور وهو ثمانية آلاف يأخذ كل رطل ستمائة درهم ويبقى أربعمائة درهم وشرب لك ثمانية أرطال من الدمشقية واضممها إلى ثلاثمائة وثلاثين فالحاصل ثلاثمائة وإحدى وأربعون وبقي لك ثمانية مواضع كل موضع أربعمائة ثم اردد إلى نصفها فيحصل لك أربعة مواضع كل موضع ثمانمائة. ثم خذ من الأبطال الدمشقية وتشربها إلى العدد المذكور يأخذ كل رطل ستمائة درهم ويبقى مائتا درهم واضممها إلى ثلاثمائة وإحدى وأربعين فيحصل لك ثلاثمائة وخمسة وأربعون رطلا

وبقى لك أربعة مواضع كل موضع مائتان ومجموعها ثمانمائة ثم خذ رطلا من الأبطال الدمشقية وتشربه إلى العدد المذكور وهو ثمانمائة يأخذ هذا أى الرطل ستمائة درهم ويبقى مائتين واضممه إلى العدد المذكور وهو ثلاثمائة وخمسة وأربعون فيحصل لك ثلاثمائة وستة وأربعون رطلا فإذا ضمنت هذه المائتين إلى المائتين المتقدمتين صار مجموعهما ثلثي رطل واضمهما الى العدد المذكور يحصل لك ثلاثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان كما ذكره الرافعي في قوله وبدمشقى ثلاثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان.

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى قلت الأصح ثلاثمائة واثنان وأربعون رطلا وستة أسباع رطل لأن الأصح أن الرطل البغدادي مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم وعلى طريقته اضرب المائة والثمانية والعشرين في الألف والستمائة واترك أربعة الأسباع.

وكيفية الضرب أن تضرب أولا المائة في الألف فيحصل لك مائة الف وتضرب المائة في الستمائة فيحصل لك ستون الفا واضممها إلى مائة الف فالحاصل مائة وستون الفا وتضرب أيضا العشرين في الألف فيحصل لك عشرون الفا ثم تضرب العشرين في الستمائة فيحصل لك اثنا عشر الفا واضممها الي عشرين الالف فيحصل اثنان وثلاثون الفا ثم اضممها إلى المائة والستين يحصل مائة واثنان وتسعون الفا ثم تضرب الثمانية في الف والستمائة إضرب أولا ثمانية في الألف يحصل ثمانية الآف ثم اضرب الثمانية في الستمائة يحصل أربعة الآف وثمانمائة واضمم إلى الثمانية الآف يحصل اثنا عشر الفا وثمانمائة واضمم إلى المائة واثنان وتسعين يحصل لك مائتا الف وأربعة الآف وثمانمائة. ثم خذ أربعة الأسباع التي تركت أولا فاذاضربتها في الألف والستمائة فلافائدة في هذاالضرب فتأخذ أربعة أسباع الف وستمائة فلا يوجد منها أربعة

أسباع صحيحة فتقطع من الف والستمائة الف واربعمئة فلان هذا العدد له أربعة أسباع صحيحة لأنه موضعان كل موضع سبعمائة وكل سبعمائة أربعة أسباعها أربعمئة وتضم أربعمئة إلى أربعمئة فالحاصل ثمانمئة واضممها إلى مائتي الف وأربعة الآف وثمانمئة فيحصل لك مائتا الف وخمسة الآف وستمئة درهم وبقي لك من الف والستمئة مائتان وليس لهما أربعة أسباع صحيحة فتقطع من كل مئة سبعين وكل سبعين أربعة أسباعها أربعون واضمم الأربعين إلى الأربعين فالحاصل ثمانون وتضمها إلى العدد المذكور وهو مائتا الف وخمسة الآف وستمئة فيحصل مائتا الف وخمسة الآف وستمئة وثمانون وبقي من كل من المائتين ثلاثون وليس لها أربعة أسباع فتقطع من كل ثمانية وعشرين وهي أربعة مواضع كل موضع سبعة وكل سبعة أربعة أسباعها أربعة فمجموع أربعة أسباعها ستة عشر فيأتي من كل ثمانية وعشرين ستة عشر واضمم ستة عشر إلى ستة عشر فالحاصل اثنان وثلاثون واضمم هذا العدد إلى ماتقدم فيحصل مائتا الف وخمسة الاف وسبعمئة واثنان عشر. وبقي من كل ثلاثين اثنان فتقسم كل واحد إلى سبعة فيحصل لك أربعة مواضع وكل موضع سبعة أسباع وكل موضع أربعة أسباعه أربعة سبع فالمجموع ستة عشر سبعا فتقطع منها أربعة عشر فتجعل كل سبعة درهما يحصل درهمان وتضمهما إلى ما بقي لك من ستة عشر سبعا وهو سبعان واضمم هذا العدد وهو اثنان وسبعا درهم إلى ماتقدم وهو مائتا الف وخمسة الآف وسبعمئة واثنان عشر فالحاصل مائتا الف وخمسة الآف وسبعمئة وأربعة عشر وسبعان انتهى الضرب مع أسباعه، فاذا علمت ذلك فاشرب هذا العدد الأبطال الدمشقية. وكيفيته أن تأخذ من الأبطال الدمشقية مائتين فتشربهما مائتي الف فيأخذ كل رطل من المائتين ستمئة درهم ويبقي أربعمئة درهم فشرب لك مائتان من الأبطال الدمشقية وبقي لك مائتا موضع كل

موضع أربعمائة فاردد إلى نصفهما فيحصل لك مائة موضع كل موضع ثمانمائة ثم خذ مائة رطل من الأبطال الدمشقية ثم اشربها العدد المذكور وهو مائة موضع كل موضع ثمانمائة فيأخذ كل رطل منها ستمائة ويبقى مائتان فشرب لك من الأبطال الدمشقية مائة رطل واضمم المائة إلى المائتين وحاصل ما شرب لك ثلاثمائة وبقي لك مائة موضع كل موضع مائتي درهم ثم اردد إلى نصفها فيحصل لك خمسون موضعا كل موضع اربعمائة درهم ثم اردد ثانيا إلى نصفها فيحصل لك خمسة وعشرون موضعا كل موضع ثمانمائة ثم خذ خمسة وعشرين رطلا من الدمشقية ثم تشربها العدد المذكور وهو خمسة وعشرون موضعا كل موضع ثمانمائة فيأخذ كل رطل منها ستمائة درهم فيبقى مائتا درهم فشرب لك خمسة وعشرون من الدمشقية واضممها إلى ما شرب لك أولا وهو ثلاثمائة فيحصل ثلاثمائة وخمسة وعشرون ثم بقي لك خمسة وعشرون موضعا كل موضع مائتان وإذا جمعتها صارت خمسة آلاف ثم خذ خمسة أبطال من الدمشقية وتشربها العدد المذكور وهو خمسة آلاف فيأخذ كل رطل منها ستمائة درهم ويبقى أربعمائة درهم وشرب لك خمسة رطل من الدمشقية واضممها إلى ما شرب لك أولا وهو ثلاثمائة وخمسة وعشرون فالحاصل ثلاثمائة وثلاثون وبقي لك خمسة مواضع كل موضع أربعمائة وإذا جمعتها صارت الفين. ثم خذ رطلين من الدمشقية وتشربهما العدد المذكور وهو الفان فيأخذ كل رطل ستمائة درهم ويبقى اربعمائة درهم وشرب لك اثنان من الأبطال الدمشقية واضممها إلى ما شرب لك أولا وهو ثلاثمائة وثلاثون فالحاصل ثلاثمائة واثنان وثلاثون وبقي لك موضعان كل موضع أربعمائة. وإذا جمعتها صارت ثمانمائة وتشربها واحدا من الدمشقية واضممه إلى ثلاثمائة واثنين وثلاثين فالحاصل لك ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون فيأخذ هذا الرطل ستمائة درهم ويبقى مائتا درهم. فانتهد مائتا ألف إلا

مائتي درهم وبقي لك خمسة آلاف وسبعمائة وأربعة عشر درهما وسبعان الخالية عن مائتي الف ثم خذ خمسة من الأطلال الدمشقية وتشربها إلى خمسة آلاف فيأخذ كل رطل منها ستمائة درهم ويبقي أربعمائة درهم وشرب لك خمسة أرطال من الدمشقية واضممها إلى ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين فالحاصل لك ثلاثمائة وثمانية وثلاثون وبقي خمسة مواضع كل موضع أربعمائة وإذا جمعتها صارت الفين ثم خذ رطلين من الدمشقية وتشربهما العدد المذكور وهو الفان يأخذ كل رطل ستمائة درهم ويبقي أربعمائة وشرب من الأرطال الدمشقية لك اثنان واضممهما إلى ما شرب لك أولا وهو ثلاثمائة وثمانية وثلاثون فالحاصل ثلاثمائة وأربعون. وبقي لك موضعان كل موضع أربعمائة وإذا جمعتها صارت ثمانمائة درهم فتأخذ رطلا من الأرطال الدمشقية وتشربه إلى العدد المذكور وهو ثمانمائة فيأخذ هذا الرطل ستمائة درهم ويبقي مائتا درهم واترك المائتين فانتهت خمسة آلاف إلا مائتي درهم وبقي لك سبعمائة وأربعة عشر درهما وسبعان ثم خذ رطلا واحدا من الأرطال الدمشقية وتشربه إلى سبعمائة يأخذ هذا الرطل ستمائة درهم ويبقي مائة درهم وبقي لك أربعة عشر درهما وسبعان واضمم أربعة عشر درهما وسبعين إلى المائة التي بقيت من سبعمائة يحصل مائة وأربعة عشر درهما وسبعان واضمم هذا العدد إلى المائتين اللتين بقيتا من خمسة آلاف يحصل لك ثلاثمائة وأربعة عشر وسبعان واضمم هذا العدد إلى المائتين اللتين بقيتا من مائتي الف يحصل لك خمسمائة وأربعة عشر درهما وسبعان وهو ستة أسباع الرطل الدمشقية في قوله قلت الأصح ثلاثمائة واثنان وأربعون رطلا وستة أسباع الرطل (١)

واذا أردت معرفة كون هذا العدد ستة أسباع الرطل فخذ أولا رطلا كاملا وهو ستمائة درهم فتقطع من كل مائة سبعين ثم خذ من كل سبعين ستة أسباعها وهو ستون فاذا أخذت من كل سبعين ستين يحصل لك ثلاثمائة وستون درهما ثم بقي ستة مواضع كل موضع ثلاثون فمجموعها مائة وثمانون فتأخذ منها مائة وأربعين ثم خذ منها ستة أسباعها وهو مائة وعشرون ثم اضمم إلي العدد المذكور وهو ثلاثمائة وستون درهما فيحصل لك أربعمائة وثمانون. ثم بقي لك أربعون فتقطع من الأربعين خمسة وثلاثين وهي خمسة مواضع كل موضع سبعة فتقطع من كل سبعة ستة أسباعها يحصل ثلاثون درهما وتضمها إلي أربعمائة وثمانين فالحاصل خمسمائة وعشر فبقي من الأربعين خمسة دراهم وتجعل لكل واحد من الخمسة سبعة يحصل لك خمسة وثلاثون أسباعا فتقطع من كل سبعة ستة أسباعها فيحصل ثلاثون سباعا. ثم تأخذ منها ثمانية وعشرين سباعا وهي أي ثمانية وعشرون أربعة مواضع كل موضع سبعة سبع فتجعل كل سبعة درهما كاملا واضمم إلي خمسمائة وعشر فيحصل لك خمسمائة وأربعة عشر ثم بقي من ثلاثين سبع سبعان واضممهما إلي خمسمائة وأربعة عشر فالحاصل خمسمائة وأربعة عشر درهما وسبع دراهم. وهو ستة أسباع الرطل الدمشقي في قول النووى قلت الأصح ثلاثمائة واثنان وأربعون رطلا وستة أسباع الرطل ، (١)

(١) أنظر القاعدة الدمشقية التي كتب الأخ أحمد ولي العلم

يُغْتَبَرُ تَمْرًا أَوْزَيْبِيًّا إِنْ تَتَمَّرَ أَوْتَزَيْبٌ ، وَيُشْتَرَطُ التَّصْرِيحُ بِتَضْمِينِهِ وَقَبُولُ الْمَالِكِ عَلَى الْمَذْهَبِ "وَلَوْ ادَّعَى هَلَاكَ الْمَخْرُوصِ"

وقوله (ويعتبر تمرا أوزيبيا إن تتمر أوتزيب) فيه مسائل إحداها أَنَّ الأوسق يعتبر في الثمار : تمرا إن تتمرأوزيبيا إن يتزيب. الثانية في قشوره ،فمالا يأكل معه ولا يدخر فيه كالتبن ، وما يؤكل معه ويدخر فيه كالذرة ،يدخل في الحساب فإنه طعام وما يدخر فيه ولا يؤكل معه كالأرز والعلس - وهو صنف من الحنطة حبتان في كمام واحد - فلا يدخل في حساب النصاب ولكن يؤخذ الواجب فيه فإنه من صلاحه،الثالثة لا يضم الجنس إلى الجنس كالحنطة والشعير ،لأنفراد كل باسم ، الرابعة لا يضم تمر عام إلى عام آخر في إكمال النصاب الخامسة لا يضم زرع عام إلى زرع آخر كما في إكمال النصاب ،(١)

قوله (ويشترط التصريح بتضمينه وقبول المالك) له شروط وهي أن يكون الخارص عالما بذلك الخرص وأن يكون أهلا للشهادات كلها بأن يكون مسلما مكلفا ذكرا ناطقا بصيرا عدل شهادة، (٢)

قوله (ولو ادعى هلاك المخروص) فيه سبع صور وهي بأن لم يذكر سببا اوذكر سببا خفيا كسرقة اوذكر سببا ظاهرا عرف دون عمومه اوذكر سببا ظاهرا عرف مع عمومه ولكن اتهم فهذه أربعة صور يصدق المدعى بيمينه اوذكر سببا ظاهرا عرف مع عمومه ولم يتهم فهذه الصورة صدق بلايمين اوذكر سببا ظاهرا لم يعرف هو طوبل بيينة ثم يصدق بيمينه في الهلاك به اوذكر سببا ظاهرا وبأن كذبه لم يلتفت

(١)الديباج للزركشى ٣١٦/١ — ٣١٧

(٢)البجيرمي على المنهج ٢/٢٦

(٣) حاشية الشرقاوى ١٠٤/٢

[باب زكاة النقد] نَصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتًا دِرْهَمًا، وَالذَّهَبُ عِشْرُونَ مِثْقَالًا يَوْزَنُ مَكَّةَ

ولا تجتمع البينة واليمين إلا في عشرة مسائل الأولى أن يدعى هلاك المخروص بسبب ظاهر ولم يعرف والثاني أن يدعى المودع هلاك الوديعة بسبب ظاهر ولم يعرف الثالث أن يدعى المرتهن هلاك المرهون بسبب ظاهر ولم يعرف الرابع أن يدعى شخص على ميت الخامس أن يدعى شخص على صبي. السادس أن يدعى شخص على مجنون السابع أن يدعى شخص على غائب الثامن أن يدعى شخص مجنى عليه أن الشين حصل مع الموضحة التاسع أن يدعى الغاصب هلاك المغصوب العاشر أن يدعى المستعير هلاك المعار (١)

(باب زكاة النقد): وقوله (نصاب الفضة مائتا درهم والذهب عشرون مثقالا يوزن مكة) والدليل على ذلك قوله ﷺ المكيال مكيال المدينة والوزن وزن مكة ، (٢) وزكاتها ربع العشر وقدم الفضة على الذهب لأنها أى الفضة أغلب ويكون الدرهم والمثقال على وزن مكة تحديدا والمراد بالمثقال الدينار فيكون معناها واحدا وإن اختلفا في الإسم لقوله ﷺ ليس في أقل من عشرين دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار ، (٣)

والمثقال لم يتغير جاهلية ولا إسلاما وهو ثمانية دوانق وأربعة أسباع دانق فأما الدرهم فاختلف في الجاهلية وفي عصر النبي صلى الله عليه وسلم وفي الزمن الذي بعده فكان نوعين أحدهما بغلي وهو ثمانية دوانق والآخر طبري وهو أربعة دوانق فطرح نصف كل منهما وجمعا في زمن سيدنا عمر رضي الله عنه وقيل في زمن عبد الملك بن مروان فصار ستة دوانق واجمع المسلمون عليه ويسمى الدرهم الغالي ، (٤)

(١) البجيرمي على المنهج ٣٦١/٤ كما سيأتي في الشهادات

(٢) رواه النسائي ، رقم ٢٥٢٠ (أبوداود، رقم ٣٣٤٠)

(٣) رواه أبوداود ، رقم ١٥٧٣

(٤) مغنى المحتاج ٣٨٩/١ ، وحاشية الشرقاوى ٣٤١/١

وهذا شروع في [ضوابط الدوانق] الضابط الأول

وهو كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم وعكسه وهو كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل والمثقال يساوي إثنين وسبعين حبة شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها مادي وطال وهو درهم وثلاثة أسباع درهم ، فإذا علمت ذلك فاضرب سبعة مثاقيل في اثنين وسبعين يحصل أربع وخمسمائة، (١)

ومثال العكس هو كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل والدرهم ستة دوانق والدانق سدس درهم والدانق ثمانى حبات وخمسي حبة ثم اضرب ثمانى حبات وخمسي حبة في ستة دوانق يحصل لك ثمانية وأربعون حبة واثناعشر خمسا وتقطع من اثناعشر خمسا عشرة خمس وتجعل كل خمسة من الأخماس حبة يحصل لك حبتان واضممهما الى ثمانية وأربعين فالحاصل خمسون حبة

وبقى لك خمسان من اثناعشر واضممهما الى خمسين حبة فالحاصل خمسون حبة وخمسا حبة ثم اضرب خمسون حبة وخمسا حبة في عشرة دراهم يحصل لك خمسمائة حبة وعشرون خمسا وتجعل كل خمسة من الأخماس حبة كاملة يحصل من ذلك أربع حبات واضممها الى خمسمائة فالحاصل خمسمائة حبة وأربع حبات (٢)

(١) مغنى المحتاج ١/٣٨٩

(٢) حاشية الجمل ٢/٢٥٣

الضابط الثاني: هو كل عشرة مثاقيل أربع عشرة درهما وسبعان وعكسه وهو كل أربعة عشر درهما وسبعان عشرة مثاقيل الأول وهو كل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان والمثقال يساوي اثنين وسبعين حبة كما علمت واضرب عشرة مثاقيل في اثنين وسبعين يحصل لك سبعمائة وعشرون حبة، ومثال العكس هو كل أربعة عشر درهما وسبعان عشرة مثاقيل والدرهم يساوي خمسين حبة وخمسي حبة كما علمت فاضرب خمسين حبة وخمسي حبة في أربعة عشر واترك السبعين فيحصل لك سبعمائة حبة وثمانية وعشرون خمسا وتقطع من الثمانية والعشرين خمسا خمسة وعشرين وتجعل كل خمسة من الأخماس حبة كاملة يحصل لك خمس حبات واضممها الى سبعمائة يحصل لك سبعمائة وخمس حبات وبقي من ثمانية وعشرين خمسا ثلاثة أخماس فخذ السبعين المتروكين واخرج سبعي خمسين حبة وخمسي حبة فليس لها سبعان صحيحان فتقطع تسعة وأربعين وهي سبعة مواضع كل موضع سبعة حبة وتقطع من كل سبعة سبعان يحصل لك أربعة عشر حبة واضممها إلى سبعمائة وخمس حبات فالحاصل سبعمائة وتسعة عشر وبقي لك من خمسين حبة وخمسي حبة حبة وخمسا حبة وتقسم هذه الحبة خمسة أخماس واضمم الخمسين اللتين معها يحصل لك سبعة أخماس فاقطع منها سبعين واضممهما إلى ثلاثة أخماس الباقية من ثمانية وعشرين خمسا يحصل لك حبة كاملة واضممها إلى سبعمائة وتسعة عشر فيحصل سبعمائة حبة وعشرون حبة، (١)

(١) كما نقلنا عن شيخنا الشيخ أبي بكر بن علي المحقق المصحيح بكتابنا هذا

الضابط الثالث: هو متى زيد على درهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا وعكسه وهو متى نقص عن المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما والدهرم يساوى خمسين حبة وخمسي حبة فقل كم ثلاثة أسباعها فقل لا يخرج منها ثلاثة أسباع فاقطع تسعة واربعين وهى سبعة مواضع كل موضع سبعة حبة وخذ من كل سبعة ثلاثة أسباعها يحصل لك إحدى وعشرين حبة وبقي من خمسين حبة وخمسي حبة حبة وخمسا حبة ثم تقسم هذه الحبة خمسة أخماس واضمم إلى خمسي حبة اللتين معها يحصل سبعة أخماس ثم خذ ثلاثة أسباعها واضمم إلى عشرين يحصل لك إحدى وعشرون وثلاثة أخماس واضمم هذا العدد إلى خمسين حبة وخمسي حبة فالحاصل اثنان وسبعون حبة وهو عدد المثقال (١) ومثال العكس هو متى نقص عن المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما والمثقال يساوى اثنين وسبعين حبة كما علمت فقل كم ثلاثة أعشارها أى إثني وسبعين فليس لها ثلاثة أعشار صحيحة فاقطع سبعين وهى سبعة مواضع كل موضع عشر حبات فخذ من كل عشرة ثلاثة أعشارها فيحصل لك إحدى وعشرون

وبقى لك حبتان ثم تقسم كل حبة منهما خمسة يحصل عشرة أخماس وثلاثة أعشارها ثلاثة واقطع منها ثلاثة واضممها إلى إحدى وعشرين يحصل إحدى وعشرين وثلاثة أخماس واقطع من المثقال هذا العدد يبقى لك خمسون حبة وخمسا حبة وهو عدد الدرهم، (٢)

(١) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن عليّ المحقق المصحيح بكتابنا هذا ، وأنظر أيضا حاشية الجمل ٢٥٣/٢

(٢) حاشية الجمل ٢٥٣/٢ .

وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ الْمُبَالَغَةِ فِي السَّرْفِ ، وَيُضْمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ إِنْ تَتَابَعَ الْعَمَلُ

قوله (والأصح تحريم المبالغة في السرف) له ثلاثة أحوال الأولى سرف مع المبالغة كخلخال وزنه مائتادهم ومافوق ذلك :والثاني سرف بلامبالغة كعشرين دينارا ومافوق ذلك ولم يبلغ مائتادينار فيكره والثالث بلاسرف وهو مادون العشرين كثمانية عشر ومادونه فلايكره ولايحرم ، (١)

وقوله (ويضم بعضه إلى بعض إن تتابع العمل) له شروط أربعة الأول تتابع العمل والثاني اتحاد المكان والثالث اتحاد المخرج والرابع اتحاد الجنس، (٢)

ثم الأحوال ثلاث أحدها أن يوالى العمل مع إتصال النيل فيضم الأول إلى الثاني وإن زال ملكه ذكره البغوى وغيره الثانية أن يقطع العمل مع انقطاع النيل فإن قل زمان الإنقطاع لم يؤثر وإن طال فالجديد : يضم للكثرة وقوع مثله. الثالثة أن يقطع العمل مع اتصال النيل، فإن كان بعذر كإصلاح آلاته ضم إن قصر الزمان وكذا إن طال على الاصح لعكوفه عليه متى تمكن ، وإن قطعه بلاعذر لم يضم بمعنى أن الأول لا يضم الى الثاني في زكاته أما الثاني فيضم الى الأول، (٣)

ثم له شروط أحدها النصاب والثاني كونه ذهابا اوفضة فلايجب في غيرها الثالث أن يكون دفين الجاهلية ليخرج دفين الإسلام. الرابع أنه يجده في دار الإسلام بموضع لم يعمره مسلم ولامعاهد كموات. الخامس أن يكون الواجد من أهل الزكاة ليخرج الكافر إذاوجده ، (٤)

(١) كماقال شيخنا الشيخ أبيكر بن على وأنظر أيضا متن المنهاج مع الغمراوى ١١٢٤

(٢) نهاية المحتاج بشرح المنهاج ٩٧/٣

(٣) الديباج للزركشى ٣٢٥/١

(٤) الديباج للزركشى المذكور قريبا ٣٢٦/١.

وَيَضُمُّ الرِّبْحُ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْضَ " وَوَاجِبُهَا رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ.
 { فصل } شَرْطُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ الْحَوْلُ

وقوله (ويضم الربح إلى الأصل في الحول إن لم ينض) له أحوال أحدها أن يحصل الربح دون نضوض المال كما إذا اشترى عرضا بمائتي درهم فبلغت قيمته في الحول ولوتلحظ ثلاثمائة درهم ، فيضم فيه لحول الأصل كالنتاج لمشقة حفظه لكل زيادة مع اضطراب الأسعار. الثاني أن يحصل مع نضوضه فإن كان من نقد آخر فكالعرض إذ لا يقوم به، أو من نقد الأصل كأن اشترى وباع بالدرهم ، والعرض مع النصاب في الثمن أوقيمة العرض ، بأن نض في الحول وامسكه حتى تم فقولان أظهرهما إفراده بحول. الثالث ولد العرض كالولد من الجوارى أو من الخيل ، ونحوها مال التجارة لأنه جزء من الأم فله حكمها ، (١) وقوله (وواجبها ربع عشر القيمة) له أحوال إحداها أن يملك بأحد النقدين نصابا قوم به في آخر الحول لبنائه على حوله الثانية أن يملك بعرض قنية وفي معناه عرض البضع بناء على الأصح أنه مال التجارة الثالث أن يملك بالنقد والعرض فمقابل النقد يقوم به والآخر يقوم بالنقد الغالب، (٢). قوله (شرط زكاة التجارة الحول) له شروط سبعة إحداها كون المال مملوكا بمعاوضة ثانيها وجود نية التجارة حال المعاوضة ثالثها أن لا يقصد المال القنية رابعها مضى حول من وقت الملك. خامسها أن لا يرد جميع مال التجارة في أثناء الحول الى نقد من جنس ما يقوم به وهو دون النصاب سادسها أن تبلغ القيمة آخر الحول نصابا، وسابعها كونها عروضاً، (٣)

(١) الديباج للزركشى ٣٢٨/١

(٢) الديباج للزركشى ٣٢٨/١ — ٣٣٠

(٣) الباقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٥٩

[باب زكاة الفطرة] وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَهُ فِطْرَةٌ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ ،

قاعدة: لا تجتمع زكاتان في مال إلا في ثلاث مسائل الأولى عبد التجارة فيه زكاتها.

والفطرة. الثانية نخل التجارة تخرج زكاة الثمرة وزكاة الجذع ونحوه بالقيمة،

الثالثة من اقترض نصابا فأقام عنده حولا عليه زكاته وعلى مالكة، ومثله اللقطة إذا

تملكها حولا، (١)

(باب زكاة الفطر): ولها خمس أوقات وقت الوجوب وهو غروب الشمس ووقت

الفضيلة وهو قبل الصلاة ووقت الكراهة وهو بعد الصلاة ووقت الحرمة وهو بعد يوم

العید ووقت الجواز وهو جميع رمضان، (٢)

ضابط: لا يخرج في الفطرة دون صاع إلا في مسائل الأولى من نصفه مكاتب ونصفه

الآخر حر أو عبدا ، الثانية عبد بين الشريكين أحدهما معسر الثالثة المبعوض إذا كان

معسرا الرابعة إذا لم يوجد إلا بعض صاع، (٣)

قوله (ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من تلزمه نفقته) الخ استثنى منه أربع عشرة صورة كأن

كانت زوجته كافرة أو عبده كافرا أو قريبه كافرا ولا تلزم للعبد فطرة زوجته ولا تلزم الابن

فطرة زوجة أبيه ولا تلزم فطرة قن ببيت المال

ولا تلزم فطرة قن مسجد ولا فطرة قن موقوف ولا فطرة معسر على المسلمين ولا فطرة

مستأجر للحج بالنفقة ولا على مستأجر عبده بالنفقة ولا على عامل قراض أو مساقات

شرط نفقته على المالك ولا على موص له بمنفعة عبد مطلقا، (٤)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٢٠

(٢) حاشية البيجوري ٢٧٨/١

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٢١

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٢٠.

وَهِيَ صَاعٌ وَهُوَ سِتْمَائَةٌ دِرْهَمٍ وَثَلَاثَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَثُلُثُ دِرْهَمٍ قُلْتُ الْأَصْحُ
 سِتْمَائَةٌ دِرْهَمٍ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ لِمَا سَبَقَ فِي بَابِ زَكَاةِ النَّبَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قوله (وهى صاع وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلث درهم قلت الأصح ستمائة درهم وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم لما سبق فى باب زكاة النبات والله اعلم) فيه طريقان طريقة للرافعى وطريقة للنووى ، (١)

وأما طريقة الرافعى وهى أن الصاع يسع أربعة أمداد والمد يزن رطلا وثلثا فحينئذ حصل أن الصاع أربعة أرتال وأربعة ثلث ثم اضم ثلاثة اثلث فتكون رطلا كاملا وبقي لك ثلث فحصل من ذلك أن الصاع خمسة أرتال وثلث فيسع كل رطل عند الرافعى مائة وثلثين واثرك الثلث ثم اضرب خمسة أرتال فى المائة والثلثين فيحصل ستمائة وخمسون ثم تأخذ الثلث المتروك ثم اخرج ثلث المائة وثلثون فليس لها ثلث صحيح ثم اقطع منها مائة وعشرون فثلثها أربعون واضممها الى الستمائة والخمسين والحاصل ستمائة وتسعون وبقي من المائة والثلثين، عشر فليس لها ثلث صحيح فاقطع منها تسعة وثلثها ثلاثة واضممها الى الستمائة والتسعين فيحصل ستمائة وثلثة وتسعون وبقي من المائة والثلثين واحد وتقسمه الى ثلاثة واضمم ثلثها الى ستمائة وثلثة وتسعين فالحاصل كما ذكر الرافعى بقوله وهو ستمائة وثلثة وتسعون درهما وثلث درهم، (٢)

(١) من المنهاج ١٢٩

(٢) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن على المحقق المصحيح بكتابنا هذا

وعلى طريقة النووى فهى أن الصاع يسع أربعة أمداد والمد يزن رطلا وثلثا فحينئذ حصل أن الصاع أربعة أرتال وأربعة ثلث ثم اضمم ثلاثة اثلاث فتجعل رطلا كاملا، وبقي لك ثلث فحصل من ذلك أن الصاع خمسة أرتال وثلث فيسع كل رطل عند النووى مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم واترك الثلث، ثم اضرب خمسة أرتال فى مائة وثمانية وعشرين وأربعة أسباع درهم يحصل لك ستمائة درهم وأربعون درهما وعشرون سبعا ثم اخرج ثلث مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع فليس لها ثلث صحيح فاقطع منها مائة وعشرون وثلثها أربعون واضممها الى ستمائة واربعين. فيحصل لك ستمائة وثمانون درهما وبقي لك ثمانية وأربعة أسباع فتقول ليس لها ثلث صحيح فتقطع من الثمانية ستة واترك الأسباع وثلث الستة إثنان واضممهما إلى العدد المذكور وهو ستمائة درهم وثمانون درهما فيحصل لك ستمائة درهما وإثنان وثمانون درهما فتأخذ الاثنين الباقيين من الثمانية. وتقسم كلا من الاثنين سبعة فيحصل لك أربعة عشر سبعا وبقي لك أربعة أسباع المتروك واضممها إلى أربعة عشر سبعا يحصل ثمانية عشر سبعا فتقطع ثلثها وهو ستة سبعا واضمم هذه الستة إلى عشرين التى حصلت من ضرب خمسة أرتال فى أربعة أسباع فيحصل ستة وعشرون سبعا، فتقطع منها إحدى وعشرين فتجعل كل سبعة درهما كاملا فيحصل من إحدى وعشرين ثلاثة دراهم واضمم هذه الثلاثة إلى ستمائة واثنين وثمانين فيحصل ستمائة درهم وخمسة وثمانون درهما، وبقي من ستة وعشرين خمسة أسباع واضممها إلى ستمائة وخمسة وثمانين فيحصل ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم كما ذكر النووى بقوله: قلت الأصح ستمائة درهم وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم. (١)

(١) البجيرمى على المنهج ٤٩/٢.

{ فصل { تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْفُورِ إِذَا تَمَكَّنَ " وَشَرَطُ إِجْزَاءِ الْمُعَجَّلِ بَقَاءُ الْمَالِكِ أَهْلًا لِلْوُجُوبِ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ " وَأَنَّهُ لَا يَسْتَرِدُّ زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً

وقوله (تجب الزكاة على الفور إذا تمكن) له شروط وهي حضور المال وحضور المستحق وتمام الحول يقينا وتمام النصاب يقينا وفراغ المالك من مهم ديني اودنيوي، (١) وقوله (وشروط إجزاء المعجل بقاء المالك أهلا للوجوب إلى آخر الحول) له شروط هذه أحدها وثانيها كون القابض مستحقا في آخر الحول وثالثها كونه بعد تمام النصاب ورابعها كونه لعام واحد، (٢)

قاعدة: ماضن كله ضمن جزؤه بالأرث ويستثنى من هذه القاعدة خمسة مسائل أحدها إذا أصدقها الزوج امرأته عينا وقبضت وطلقها قبل وطء وعابت لأرث له إن شاء أخذه معييا وإن شاء أخذه قيمة سليمة الثاني المعجلة إذالم يجب وعابت استرد المالك معيبة ولاأرث له وإن مات ضمن الثالث رأس مال السلم إذا قبض وردالمسلم أخذه ناقصا وإن مات ضمن الرابع الهبة للفرع إذا رجع الوالد ووجدتها ناقصة أخذها بلاأرث الخامس المبيع إذا أفلس المشتري وحجر عليه قبل إخراج الثمن إن وجد البائع ناقصا في المبيع أخذه بلاأرث وإن مات ضمن، (٣)

قوله (وأنه لا يسترد زيادة منفصلة) تبلغ إحدى عشر سبعة جمعها الشاعر في قوله:

إذا رجعت أصولها لأربابها زوائدها المفصول ليس بعائد
زكاة مبيع مع صداق ولقطة وقرض وإفلاس وهبة والد ، (٤)

(١) تحفة المحتاج ٣/٣٤٤

(٢) حاشية الشرقاوى ١/٣٨٣

(٣) لأشباه والنظائر للسيوطي ٤٤١

(٤) كما قال شيخنا الشيخ أيكر بن علي المحقق المصحح بكتابنا هذا

كتاب الصيام^(١)

(كتاب الصيام) وله لغة واصطلاح وآيات وأحاديث وأركان وشروط الوجوب وشروط الصحة ومبطلات وسنن ومحرمات ومكروهات كما نقلنا عن كتب متفرقات وعن أفواه مشايخ ، ومن آياته قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (٢) ومن أحاديثه قوله (إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فافطروا، فإن غم عليكم فاقدروا له) (٣). وأركانه ثلاثة النية والإمساك والصائم ، شروط النية خمسة أحدها أن تكون بالقلب ولا يشترط بالنطق بل يستحب وثانيها التعيين وثالثها التبييت ورابعها أن يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته الخامس أن تكون جازمة فلنوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم القدر إن كان من رمضان بطل، (٤) شروط الصائم أربعة أن يكون مسلما وأن يكون طاهرا وأن يكون عاقلا وأن يكون الزمن قابلا للصوم (٥) شروط الإمساك أربعة إمساك عن الجماع وإمساك عن الأكل والشرب وإمساك عن الاستمنااء وإمساك عن الاستيقاء، (٦) شروط الوجوب الإسلام والبلوغ والعقل والإطاعة وصحة وإقامة، ومن مبطلاته الأكل والجماع ونحوها عمدا ، ومن سننه تعجيل الفطر وتأخير السحور. ومن مكروهاته ذوق الطعام والحجامة والقبلة والعلك ، ومن محرماته الوصال (٧)

^١ والصوم في اصطلاح الفقهاء ، فقال الحنفية بأنه عبارة عن إمساك مخصوص ، وهو الإمساك عن المفطرات الثلاثة بصفة مخصوصة. وعند الشافعية بأنه إمساك عن مفطر بنية مخصوصة جميع نهار قابل للصوم . وعند المالكية بأنه إمساك عن شهوتي البطن والفرج من جميع النهار بنية. وعند الحنابلة بأنه إمساك عن أشياء مخصوصة. - أنظر الصحاح ١٩٧٠/٥ وترتيب القاموس ٨٧١/٢ والمصباح المنير ٤٨٢/٢ والصنائع ١١٤/٣ ومعنى المحتاج ٤٢٠/١ والمجموع ٢٤٧/٦ والشرح الكبير بحاشية الدسوقي ٥٠٩/١ والكا في ٣٥٢/١ وكشف القناع ٢٢٩/٢

(٢) الآية سورة البقرة ١٨٣

(٣) رواه البخارى ١٩٠٠ (

(٤) الأنوار لأعمال الأبرار ٢٥٤/١

(٥) الديباج للزركشى ٣٥٣/١

(٦) أنظر في متن المنهاج ١٣٧ — ١٣٩

(٧) أنظر أيضا في متن المنهاج ١٤٠ — ١٤١

وَالْبَعِيدُ مَسَافَةُ الْقَصْرِ، وَإِذَا لَمْ تُوجِبْ عَلَى الْبَلَدِ الْآخِرِ فَسَافَرَ إِلَيْهِ مِنْ بَلَدِ
الرُّؤْيَةِ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُوَافِقُهُمْ فِي الصَّوْمِ آخِرَ

وقوله (والبعيد مسافة القصر) فيه أوجه أحدها إختلاف المطالع ، قطع به العراقيون
وثانيها مسافة القصر قطع به البغوى ، وثالثها بالإختلاف الأقاليم ، ورابعها أنه يلزم
أهل كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلاعارض دون غيرهم، وخامسها مثل قول ابن
الماجشون المتقدم ، وسادسها أنه لا يلزم إذا اختلفت الجهتان ارتفاعا وانحدارا كأن
يكون أحدهما سهلا والآخر جبلا ، (١)

وقوله (وإذالم نوجب على البلد الآخر فسافر إليه من بلدة الرؤية فالأصح أنه
يوافقهم في الصوم آخر) فيه أحوال أحدها أن يوافقهم في الصوم أول الشهر وذلك
بأن سافر آخر يوم من شعبان من بلده وهو مفطر لعدم الرؤية ووصل إلى بلد
يقصده ووجد أهله صائمين لكونهم رأوا الهلال فعليه أن يمسك معهم وعليه قضاء
ذلك اليوم إن عيّد معهم فإن رجع إلى بلده وافق أهلها في الصيام آخر الشهر
ولا قضاء عليه لذلك اليوم.

ثانيها أن يوافقهم في الفطر أول الشهر وذلك أن يرى الهلال في بلده فيصبح صائما
ثم يسافر من بلده إلى بلد آخر يقصده فيجد أهلها مفطرين لعدم رؤيتهم للهلال
فيفطر معهم عند الرملى ولا يقضى هذا اليوم إذا صام معهم تسعة وعشرين يوما
أما إذا رجع إلى بلده وعيد معهم قضى ذلك اليوم الذى أفطره ولا يفطر عند ابن
حجر .

ثالثها أن يوافقهم في الصوم آخر الشهر ، وذلك بأن يسافر من بلاده يوم الثلاثين من رمضان ليلا ، إنه قد صام مع أهل البلد ثلاثين يوما ووصل إلى بلد يقصد وهم قد صاموا تسعة وعشرين يوما ولم يروا هلال شوال فإنهم سيصبحون صائمين فعليه أن يوافقهم في الصوم. رابعها أن يوافقهم في الفطر آخر الشهر، وذلك بأن يسافر من بلده إلى بلد يقصده يوم التاسع والعشرين من رمضان أو يوم الثلاثين منه فيصل إليه فيجد أهله مفطرين لكونه يوم عيدهم فيلزمه أن يفطر معهم ويجب عليه قضاء يوم في اليوم الأولى دون الثانية ، (١) قاعدة: أن ماسبق لجوفه من غير مأمور به يفطر به أو من مأمور به ولومندوبا لم يفطر. ويستفاد من هذه القاعدة ثلاثة أقسام الأول يفطر بالمضمضة والإستنشاق بالغ أولا وهذا فيما إذا سبق الماء إلى جوفه في غير مطلوب كزيادة رابعة في مضمضة أو استنشاق يقينا وكانغماس في الماء لكراهته للصائم وكغسل تبرد وتنظف والثاني يفطر إن بالغ وهذا فيما إذا سبقه الماء في نحو مضمضة المطلوبة في نحو الوضوء الثالث لا يفطر مطلقا وإن بالغ وهذا عند تنجس الفم لوجود المبالغة في غسل النجاسة على الصائم وغيره لينغسل كل مافي حد الظاهر وهذه الأقسام ذكره الكردي ، (٢) الصيام ستة أنواع: أحدها ما يجب التتابع فيه وفي قضاؤه وهو صوم الشهرين في كفارة الظهار والقتل والجماع الثاني ما يجب التتابع فيه إلا لعذر المرض والسفر ولا تجب في قضاؤه وهو شهر رمضان الثالث ما يجب فيه التفريق وفي قضاؤه وهو صوم التمتع. الرابع ما يستحب فيه التتابع وهو صوم كفارة اليمين الخامس النذر وهو على قدر ما يشرط الناذر من تتابع أو تفريق وقضاؤه مثله السادس ماعدا ذلك فلا يؤمر فيه بتتابع ولا تفريق ، (٣)

(١) غاية المنى بسرح سفينة النجا ٥٦٥

(٢) غاية المنى بشرح سفينة النجا ٥٨٥

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٢١ دار التوفيقية والتراث

وَشَرَطُ الْوَاصِلِ كَوْنُهُ مِنْ مَنْفَعِدٍ مَفْتُوحٍ

وقوله (وشرط الواصل كونه من منفذ مفتوح) له شروط وهي أن يكون الموصول فيه خوفاً ، وأن يكون من منفذ مفتوح ، وأن يكون بقصد ، وأن يكون عينا ، وأن يكون ذاكرة للصوم ، (١)

ضابط: المعذورون في الإفطار من المسلمين البالغين أربعة أقسام: الأول عليهم القضاء دون الفدية وهم الحائض والنفساء والمريض والمسافر والمغمى عليه الثاني عكسه وهو الشيخ الكبير الذي لا يطيق

الثالث عليهم القضاء والفدية وهم الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على الولد الرابع لا قضاء ولا فدية وهو المجنون، (٢)

والحاصل أن للمريض ثلاثة أحوال فإن توهم ضرراً يبيح له التيمم كره له الصوم وجاز له الفطر ، فإن تحقق الضرر المذكور ولو لغلبة الظن وانتهى به العذر به إلى الهلاك أو ذهاب منفعة عضو حرم عليه الصوم ووجب عليه الفطر ، فإذا استمر صائماً حتى مات، مات عاصياً ، فإن كان المرض خفيفاً كصداع ووجع أذن وسن لم يجز الفطر إلا أن يخاف زيادة بالصوم ، (٣)

(١) الأنوار لأعمال الأبرار ٢٥٥/١ — ٢٥٧

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٢٢ دار التوفيقية للتراث

(٣) غاية المنى بشرح سفينة النجاة ٥٨٨

وَتُكْرَهُ الْقِبْلَةُ لِمَنْ حَرَكَتْ شَهْوَتُهُ " وَلَا يَحِلُّ التَّطَوُّعُ صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ إِلَّا سَبَبٍ
وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَحَدَّثَ النَّاسُ بِرُؤْيَيْهِ. فَلَوْ أَقَامَ وَشَفَى حَرَمَ
الْفِطْرِ عَلَى الصَّحِيحِ.

قوله (وتكره القبلة) له أقسام خمسة الأول قبلة مودة نحو قبلة الأصل لفرعه في
الخد والثاني قبلة رحمة وهي قبلة الفرع للأصل على الرأس. والثالث قبلة الشفقة
كقبلة الأخت للأخ على الجبهة الرابع قبلة تحية وهي قبلة المؤمنين فيما بينهم على
اليدين والخامس قبلة شهوة كقبلة الزوجة على الفم، (١)

وقوله (وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته) له أقسام ثلاثة الأول
التحدث بلاثعين وهو يوم الشك ، والثاني التحدث بلاثعين وهو من رمضان ،
والثالث عدم التحدث أحد بالرؤية فليس اليوم يوم الشك بل هو من شعبان وإن
أطبق الغيم، (٢)

وقوله (فلو أقام المسافر وشفى المريض) له أحوال أحدها أن يكون ذلك بعد الإفطار
فلا يجب الإمساك إذ زواله بعد الترخص كالإقامة في الوقت بعد القصر ولكن
يستحب حرمة الوقت الثانية إن أصبح صائمين واستصحباه إلى زوال العذري فيجب
الإتمام ، الثالثة أن يصبحا ممسكين ولم ينويا ليلا ويزول العذري قبل الأكل فإن قلنا في
الحال الثاني يجوز الأكل فهنا أولى والا ففى لزوم الإمساك وجهان الأصح لا يلزم
(٣)،

(١) البجيرمي على الخطيب ٢/٣٣١

(٢) مغنى المحتاج ١/٤٣٣

(٣) الديباج للزركشى ١/٣٥٩.

[فصل] مَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ فَمَاتَ قَبْلَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ فَلَا تَدَارَكَ لَهُ وَلَا إِثْمٌ لَهُ [فصل]
تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِإِفْسَادِ صَوْمِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ

قوله (من فاته شيء من رمضان) له أربع صور وهو إما أن يفوته الصيام بعذر أو بغير عذر وعلى كل إما أن يتمكن القضاء أولا فيجب تدارك في ثلاثة منها وهي إذا فاته بغير عذر سواء تمكن من قضاائه أولا ومافاته بعذر وتمكن من القضاء ولم يقض ولا يجب تدارك في صورة واحدة وهي ما إذا فاته بعذر ولم يتمكن من القضاء، (١)

(فصل شروط وجوب الكفارة). وقوله (تجب الكفارة بإفساد صوم يوم من رمضان) له شروط تبلغ خمسة عشر الأول الواطئ فخرج الموطوءة الثاني وطء مفسد الثالث إفساد صوم فخرج بهافساد نحو الصلاة والإعتكاف الرابع أن يكون إفساد صوم نفسه فخرج به غيره ولورمضان كأن وطئ مسافرا ونحوه بإمرأة فسد صومها

الخامس صوم رمضان إن انفرد بالرؤية أو أخبر من يثق به أو اعتقد صدقه السادس بجماع ولولاه وإتيان البهائم أو ميت وإن لم ينزل قاله الزيادي. السابع أن يكون آثما بجماعه فخرج به مالموكان صبيا وكذا لوكان مسافرا أو مريضا أو جامع بنية الترخص فإنه لا إثم عليه الثامن أن يكون إثمه من أجل الصوم فقط

التاسع أن يفسد صوم يوم ويعتبر عنه باستمراره أهلا للصوم بقية اليوم فخرج مالمووطئ بلاعذر ثم جن أو مات في اليوم أنه لم يفسد بصوم يوم. العاشر عدم الشبهة وخرج مالموظن بقاء الليل أو ظن دخوله أو شك في أحدهما نهارا أو أكل ناسيا وظن أنه أفطر ثم وطئ عمدا الحادى عشر كون الوطء يقينا في رمضان فخرج مالمو اشتبه الحال وصام باجتهاده ووطئ ولم يتبين الحال فلا كفارة (٢)

(١) حاشية البيجورى ٢٩٨/١

(٢) كاشفة السجاء، ١١٢.

وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ

الثاني عشر كون الإفساد وحده ليخرج مالمؤفسده بجماع وغيره كاكل معا فلا كفارة كما في خوف الحامل على نفسها مع الحمل الثالث عشر إشتراط كونه بجماع تام فخرج غير تام الرابع عشر بذكر أصلى الخامس عشر إشتراط كون الفرج أصليا (١) قوله (وهى أى الكفارة عتق رقبة) له شروط ستة الأول أن يوجد عتق كامل فخرج ما إذا اعتق بعض عبد الثاني أن لا يعتق بعوض الثالث أن تكون الرقبة سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب الرابع أن تكون الرقبة مؤمنة الخامس عدم إستحقاق العتق السادس عدم إستحقاق الحرية فى المعتق ، (٢)

تنبيه: الأمور التى تسقط بها الكفارة ثلاثة أحدها طرؤالموت أثناء النهار وثانيها طرؤ الجنون وإن تعدى بسببه كأن القى نفسه من شاهق فجنى بسببه وثالثها إنتقاله إلى بلد رآهم فيه معيدين مطلعهم مخالف لمطلع بلده الذى وجبت عليه فيه الكفارة (٣) قال الإمام الغزالى فى الأحياء أعلم أن الصوم ثلاث درجات صوم العموم وصوم الخصوص وصوم خصوص الخصوص ، أماصوم العموم فهو كف البطن والفرج عن قضاء الشهوة أما صوم الخصوص فهو كف السمع والبصر واللسان واليد والرجل وسائر الجوارح عن الآثام ، وأما صوم خصوص الخصوص فصوم القلب عن الهمم الدنية والأفكار الدنيوية وكفه عما سوى الله تعالى،(٤)

(١) حاشية القليوبى ١٧٥/٢

(٢) البجيرمى على الخطيب ١٤/٤

(٣) البجيرمى على الخطيب ٣٤٠/٢

(٤) إحياء علوم الدين ،

{ باب صوم التطوع }

(باب صوم التطوع) وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام مايتكرر بتكرر الأسبوع كيوم اثنين ويوم الخميس ومايتكرر بتكرر الشهور كأيام البيض وأيام السوداء ومايتكرر بتكرر السنين كيوم عرفة وكيوم عاشورا وكيوم تاسوعا وستة من شوال، (١)

مايسن للصائم ،

- ١ — سن للصائم أن يعجل الفطر بعد تحقق الغروب وقبل الصلاة ، ولوآخر إلى السحور لم يكره ٢ — وأن يكون على تمر ، فإن لم يجد فعلى حلاوة ، فإن لم يجد فعلى ماء ٣ — وأن يتسحر ، وأن يؤخره ما لم يقع في الشك ٤ — وأن يكثر التلاوة والمدارسة والجود والإفضال ٥ — وأن يعتكف ، لاسيما في العشر الأخير لطلب ليلة القدر ٦ — وأن يصون لسانه عن الكذب ، والغيبة ، والنميمة ، والشتم ونحوها ، وسائر الجوارح عن الجرائم أكثر وأشد مما في غير رمضان ، لأن الثواب يطل بها ،
- ٧ — وأن يقول مع نفسه : أناصائم ، إن شتمه غيره فلا يشتمه ٨ — وأن يكف النفس عن الشهوات ٩ — وأن يترك السواك بعد الزوال في الفرض والنقل ، ١٠ — وأن يقدم الغسل على الصبح فإن أخر لم يفسد ولم يأثم ١١ — وأن يقول عند الإفطار ، اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ١٢ — وأن يفطر الصائم معه ، فإن عجز فأن يعطيه تمرة أو شربة يفطر بهما ١٣ — وأن يتحرز عن الفصد ، والحجامة ، والعلك ، وذوق الطعام ، ومضغه للطفل ، (٢)

(١) الدياج للزركشي ٣٦٤/١ وإعانة الطالبين ٢٦٤/٢

(٢) الانوار لأعمال الأبرار ٢٥٧/١ — ٢٥٨

كتاب الإعتكاف^(١): وَإِذَا أَطْلَقَ كَفَّتُهُ وَإِنْ طَالَ مُكَّتُهُ.

(كتاب الإعتكاف): وله لغة واصطلاح وآيات وأحاديث وأركان وشروط ومبطلات كما نقلنا عن كتب متفرقات وعن أفواه مشائخ ثقات. ولغته الملازمة على الشيء خيرا أو شرا واصطلاحه اللبث في المسجد من شخص بنية مخصوصة وأركانه أربعة معتكف ومعتكف فيه واللبث والنية، (٢).

ومن آياته قوله تعالى ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ﴾ (٣) وشروطه سبعة الإسلام والعقل والنقاء عن الحيض والنفاس وأن لا يكون جنبا وأن ينوى الإعتكاف وأن يكون المعتكف فيه مسجدا وأن يكون اللبث فوق طمانينة الصلاة، (٤)

ومبطلاته سبعة الجنون والإغماء والسكر والحيض والردة والجنابة التي تقطع الصوم والخروج عن المسجد بغير عذر، (٥) والحاصل أن الطارئ على الإعتكاف المتتابع إما أن يقطع تتابعه أولا فالذي لا يقطع تتابعه إما أن يحسب من المدة ولا يقضى أولا (٦) واعلم أنه لا تصح ثلاثة في غير المسجد أحدها الإعتكاف وثانيها الطواف وثالثها تحية المسجد، (٧) قوله (وإذا أطلق كفته وإن طال مكته) له مراتب وهي إيمان يطلق أويقيد بمدة غير متتابعة أو يقيد بمدة متتابعة وكل منها إمامندور أولا فاضرب هذين بالثلاثة يحصل ستة صور ، (٨)

^١ والاصطلاح مختلف فيه عرفه الحنفية بأنه عبارة عن المقام في مكان مخصوص وهو المسجد بأوصاف مخصوصة من النية والصوم وغيرها وعرفه الشافعية بأنه اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية وعرفه المالكية : بأنه لزوم مسلم مميز ، مسجدا مباحا بصوم ، كافا عن الجماع ، ومقدماته يوما وليلة فأكثر للعبادة وعرفه الحنابلة ، بأنه لزوم المسجد لطاعة الله على صفة مخصوصة من مسلم عاقل ولوميز طاهر مما يوجب غسلا أنظر الاختيار ١٧٣ ومغنى المحتاج ٤٤٩/١ وأنظر الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٥٤١/١ وكشاف الإقناع ٣٤٧/٢ ونهاية المحتاج ٢١٣/٣ وأسهل المدارك ٤٣٣/١ وكشاف القناع ٣٤٧/٢

(٢) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٦٧

(٣) الآية سورة البقرة ١٢٥)

(٤) المقدمة الحضرمية أنظر بشرى الكريم ٨٣/٢

(٥) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٦٧

(٦) نهاية الزين لمحمد نوى الجاوى ١٩٩

(٧) متن التحرير ٤٥٠/١

(٨) البجيرمي على المنهج ٩٣/٢

[كتاب الحج]

(كتاب الحج)^(١) وله لغة واصطلاح وأركان وشروط وآيات وأحاديث وأصل ومقدمات ومقاصد وملحقات ومبطلات ومفسدت وحكم وخصائص وموانع كما نقلنا عن كتب متفرقات وعن أفواه مشائخ. ولغته القصد واصطلاحه بأنه قصد الكعبة للنسك. وأركانه خمسة كما سيأتي في قول للمصنف وأركان الحج خمسة ومن آياته ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(٢) ومن أحاديثه قوله ﷺ (أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا). (٣) ومن مقدماته الشروط وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام شرط الوجوب هو الذي وجب عليه وشرط الصحة وهي اثنان الإسلام ودخول الوقت وشرط مباشرة وهي ما في المتن. ومقاصده الإستطاعة وهي نوعان أنظر إلى المتن، وموانعه المحرمات، ومن مبطلاته الردة، ومن مفسداته الوطء. وحكمه وجوب الإصالة وقد يجب بإحرام. وخصائصه الوجوب في العمر مرة واحدة بخلاف الصلاة والصوم والزكاة والطهارة، وأصله ما في الكتاب والسنة، وملحقاته الدعاء وبدلها. بنى بيت رب العرش عشرة كما قال الشاعر

بنى بيت رب العرش عشرة فخذهم	ملائكة الله الكرام وأدم
وشيث وإبراهيم ثم عمالق قصي	قريش قبل هذين جرهم
وعبد الإله ابن الزبير بنى كذا	بناء لحجاج وهذا متمم

(٤)

^١ والحج في اصطلاح الفقهاء، عرفه الحنفية بأنه قصد موضع مخصوص، وهو البيت بصفة مخصوصة، من وقت مخصوص بشرائط مخصوصة. وعرفه الشافعية بأنه قصد الكعبة للنسك. وعرفه المالكية بأنه هو وقوف بعرفة ليلة عاشر ذي الحجة، وطاف بالبيت سبعا وسعى بين الصفا والمروة كذلك على وجه مخصوص بإحرام. وعرفه الحنابلة بأنه قصد مكة للنسك في زمن مخصوص. أنظر الاختيار ١٧٧ ومغنى المحتاج ٤٦٠/١ ونهاية المحتاج ٢٣٣/٣ والمبدع ٢٨٣/٣ وكشاف القناع ٣٧٥/٢ وأسهل المدارك ٤٤١/١ والفواكه الدواني ٤٠٧/١ ومجمع الأنهر ٢٥٩/١

(٢) الآية سورة آل عمران ٩٧

(٣) رواه

(٤) إعانة الطالبين بحاشية فتح المعين ٢٧٦/٢

وَشَرَطَ وَجُوبِهِ الْإِسْلَامُ وَالتَّكْلِيفُ وَالْحُرِيَّةُ وَالْإِسْتِطَاعَةُ ، وَهِيَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا
 اسْتِطَاعَةُ مُبَاشَرَةٍ وَلَهَا شُرُوطٌ " وَاشْتَرَطَ شَرِيكَكَ يَجْلِسُ فِي الشَّقِ الْآخِرِ "
 وَلَوْ بَدَلَ الْوَلَدِ الطَّاعَةَ وَجَبَ قَبُولُهُ ، وَكَذَا الْأَجْنَبِيُّ فِي الْأَصَحِّ

للحج إعتبارات خمسة صحة مطلقة وصحة المباشرة وقوع عن حجة الإسلام وقوع عن
 نذر ووجوب وصحة المطلق شرطها الإسلام. وصحة المباشرة شرطها التمييز وقوع عن
 حجة الإسلام شرطها الحرية وقوع عن نذر شرطها التكليف والوجوب شرطه الإستطاعة
 (١) ،

ولها أى وللاستطاعة شروط سبعة أحدها وجود الزاد وثانيها وجود الراحلة
 وثالثها كون الزاد ونحوه موجود فمحلله المعتاد ورابعها أمن الطريق وخامسها إمكان
 الثبوت على الراحلة بلامشقة وسادسها إمكان السير فى الوقت وسابعها وجود
 المحمل ، (٢)

قوله (واشترط شريك يجلس فى الشق الآخر) له شروط وهى أن لا يكون الشريك
 فاسقا ولا مشهورا بنحو جنون ولا شديد العداوة له وأن لا يكون به نحو برص وأن
 يوافقه على الركوب بين المحملين إذا نزل لقضاء حاجته ، (٣)

قوله (وكذا أجنبي) له شروط أربعة الأول أن يكون الأجنبي موثوقا به الثانى أن
 لا يكون عليه حجة الاسلام الثالث أن يكون ممن يصح عنه حجة الاسلام الرابع أن
 لا يكون معضوبا ، (٤)

(١) تحفة المحتاج ٤/١٢

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ١/٢٦٨ — ٢٧٠

(٣) تحفة المحتاج ٤/١٧

(٤) منى المحتاج ١/٤٦٩

[باب المواقيت]. وَالْمِيقَاتُ الْمَكَانِي لِلْحَجِّ فِي حَقِّ مَنْ بِمَكَّةَ نَفْسُ مَكَّةَ" وَلَهُ أَنْ يَحْرُمَ كإِحْرَامِ زَيْدٍ. [فصل] لِلطَّوَافِ بِأَنْوَاعِهِ وَاجِبَاتٍ وَسُنَنِ، وَإِنْ بَلَغَهُ مُرِيداً لَمْ يَجْزُ مُجَاوَزَتُهُ بِغَيْرِ الْإِحْرَامِ "

(باب المواقيت): وقوله (والمیقات المکانی للحج فی حق من بمكة نفس مكة) فیہ أحوال الأولى أن يكون مکيا فمیقاته للحج نفس مكة ، الثانية أن يكون آفاقيا وفي طريقه أحد المواقيت حين سلكه وحكمه حينئذ أنه يحرم قبل مجاوزته، الثالثة أن يكون مسكنه بين مكة والمیقات فمیقاته مسكنه ، (١)

قوله (وله أن يحرم كإِحْرَامِ زَيْدٍ) فیہ سبع صور كونه حاجا أو كونه معتمرا أو كونه محرما كليهما أو كونه مطلقا أو كونه معلقا أو كونه لم يحرم أو جهل إحرامه، (٢) وقوله (لِلطَّوَافِ) له شروط ثمانية الطهر والستر وجعل البيت عن يساره وأن يكون خارج البيت وأن يكون في المسجد وأن يكون سبعا ونيته إن استقل وعدم الصارف ، (٣)

وقوله (وإن بلغه مریدا لم یجز مجاوزته بغير الإحرام) له شروط أربعة الأولى أن تكون المجاوزة إلى جهة الحرم، والثاني أن يكون قاصدا بسفره دخول مكة أو الحرم لأجل النسك ، الثالث أن لا ينوي العود إلى المیقات أو إلى مثل مسافته ، الرابع أن يكون مكلفا لم يتوقف جواز إحرامه على إذن غيره : كالرقیق ومع الحرمة يلزمه دم إن أحرم بعد المجاوزة بعمره مطلقا ، (٤)

(١) نهاية الزین بشرح قرّة العین ٢١٠

(٢) تحفة المحتاج ٧٠٢/٤ وكنز الراغبين ٢٤٤/٢

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ٢٧٦/١ — ٢٧٧ وحاشية البيجوري ١ / وحاشية القليوبي ٢٦١/٢

(٤) فتح العلام بشرح مرشد الأنعام ٢٥٤/٤ — ٢٥٤

ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصِّفَا لِلْسَّغْيِ، وَأَنْ يَرْمُلَ فِي الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى "

وقوله (ثم يخرج من باب الصفا للسغي) له شروط سبعة الأول أن يقع بعد طواف صحيح والثاني قطع جميع المسافة بين الصفا والمروة الثالث أن يكون سبعا الرابع كونه من بطن الوادي الخامس عدم الصارف عنه كما يفعله جهلة العوام من المسابقة السادس أن لا يكون منكوسا ولا معترضا السابع الترتيب بان يبدأ بالصفا في الأوتار وبالمروة في الأشفاع، (١)

واعلم أنه يتحصل من المقام ست وخمسون صورة حاصلة من ضرب أربعة وهي جعل البيت عن يمينه أو يساره أو أمامه أو خلفه في اثنين وهما الذهاب إلى جهة الباب أو اليماني وهذه الثمانية في سبعة وهي كونه معتدلا ، أو منحنيا ، أو زاحفا ، أو حايا أو مستلقيا ، أو منكبا أو منكسا وكلها باطلة

الا إن جعل البيت عن يساره وذهب تلقاء وجهه إلى جهة الباب ، فيصح إذا كان معتدلا ، وكذا إذا كان منحنيا أو زاحفا أو حايا أو مستلقيا أو منكبا أو منكسا ولولغيرعذر على المعتمد ، (٢)

وقوله (وأن يرمل في الأشواط الثلاثة الأولى) له شروط الأول كونه لذكر وكونه في الثلاثة الأولى ، وكونه في طواف بعده سعى. (٣)

(١) البجيرمي على الخطيب ٣٧٥/٢ وحاشية الشرقاوى ٤٥٢/١ ، وإعانة الطالبين بحاشية فتح المعين ٢٨٩/٢

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢١٥/٤

(٣) فتح العلام المذكور قريبا ، ٤ /

وَلَوْ حَمَلَ الْحَلَالُ مُحْرِمًا وَطَافَ بِهِ حُسْبٌ لِلْمَحْمُولِ ، وَلَوْ وَقَفُوا الْيَوْمَ الْعَاشِرَ
غَلَطًا أَجْزَأُ لَهُمْ

قوله (ولو حمل الحلال محرماً وطاف به حسب للمحمول) فيه صور تبلغ ستة عشر
وهي أن الحامل له أربعة أحوال إما حلال أو محرم طاف عن نفسه أو لم يطف عن
نفسه ولم يدخل وقت طوافه والمحمول له حالة واحدة وهي أنه محرم لم يطف عن
نفسه ودخل وقت طوافه وعلى كل حال من الأحوال الأربعة ألتى للحامل
إما أن ينوى للمحمول أو يطلق أو ينوى لأنفسهما أولنفسه وهذه أيضاً أربعة أحوال
في نية الحامل تضرب في أحواله الأربعة تبلغ ستة عشر. ثم يقال إن نوى الحامل
للمحمول أو أطلق وقع الطواف للمحمول فهذه صورتان تضربان في أحوال الحامل
فتبلغ ثمانية

ويستثنى من هذه الثمانية ما إذا أطلق الحامل النية وكان الحامل كالمحمول لكونه محرماً
لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وأما إذا نوى لنفسه أولهما وقع الطواف
للمحمل وهاتان صورتان إذا ضربتا في أحوال الحامل كانت ثمانية ، (١)
قوله (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً أجزأهم) فيه أحوال وهي أن الغلط إن كان في
المكان وجب القضاء إن قلوا أو كثروا أو في الزمان فإن وقفوا في الحادي عشر وجب
القضاء أو في العاشر وكانوا قليلاً فكذا ذلك وإلا أجزأهم الوقوف فيه وإن كان في الثامن
وعلموا الغلط والوقت باق وتمكنوا من الوقوف فيه لزمهم وإلا وجب عليهم
القضاء، (٢)

(١) حاشية تحفة المحتاج ٤/٦٧٩ — ٦٨٠

(٢) البجيرمي على الخطيب ٢/٣٨٢.

[فصل] إِذَا عَادَ إِلَى مَنَى بَاتَ بِهَا لَيْلَتَى التَّشْرِيقِ ، وَتَرْتِيبُ الْجَمَرَاتِ "

فائدة: ذكر العلامة القواقجي في رسالته أن المطلوب في يوم النحر أربعة أشياء: ١ - الرمي ، ٢ - الذبح ، ٣ - الحلح - والطواف ، قال : وهذا الترتيب واجب عند أحمد ، مستحب عند الشافعي. وقال أبوحنيفة الترتيب بين الرمي ، والذبح ، والحلق واجب يجب دم بتركه ، وأما الطواف ، فلا يجب ترتيبه على شيء. وقال مالك لوطاف للإفاضة قبل الرمي ، أو حلق قبله ، لزمه دم بخلاف تأخير الذبح عن الرمي ، أو تأخير الحلق عن الذبح فإنه مندوب. ثم قال والذبح الواجب هنا دم التمتع والقران والهدى المساق ، (١)

(فصل) في المبيت بمنى، وقوله (إذا عاد إلى منى باب بها ليلتي التشريق) له أحكام أربعة الأول أن الواجب في المبيت بمزدلفة لحظة وهو المعتمد. الثاني من ترك المبيت لعذر كان انتهى إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن المبيت أو أفاض من عرفة إلى مكة ، وطاف للركن ففاته المبيت لم يلزمه المبيت. الثالث يسن أخذ حصي رمي يوم النحر ، من المزدلفة ، الرابع يسن للنساء والضعفة أن يجعلوا السير إلى منى بعد نصف الليل قبل الزحمة ، (٢)

وقوله (وترتيب الجمرات) له ثلاثة أقسام الأول ترتيب في المكان ، الثاني ترتيب في الزمان ، الثالث ترتيب في الأبدان ومعنى الأول أنه لا يرمى الجمرة الثانية إلا إذا رمى الأولى ، ولا يرمى الثالثة إلا إذا رمى الثانية. ومعنى الثاني أنه لا يرمى عن يومه إلا إذا رمى عن أمسه. ومعنى الثالث أنه لا يرمى عن غيره إلا إذا رمى عن نفسه فإن خالف ، وقع عن أمسه ، وعن نفسه ، (٣)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢٥٨/٤

(٢) فتح العلام المذكور قريبا ٢٥٦/٤ — ٢٥٧

(٣) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢٧٠/٤.

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمْيِ اسْتَنَابَ. فَيُرْمَى كُلُّ شَخْصٍ حِينَئِذٍ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ إِلَى
جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ

قوله (ومن عجز عن الرمي استناب) له شروط أربعة الأول أن يكون المنيب قام به
عذر يسقط عنه القيام في فرض الصلاة والثاني أن يستناب في الوقت والمراد به دخول
وقت الرمي أى بعد الزوال مع قيام العلة التى أباحت له الإستنابة.

والثالث بقاء العلة التى أباحت له الإستنابة إلى آخر أيام التشريق أمالورجا زوالها قبل
آخر أيام التشريق فلا تصح الإنابة الرابع كون النائب ممن تصح إنابته وهو كل
مكلف، (١)

فائدة: أَنَّ الْمُنَى اخْتَصَتْ بِخَمْسَةِ فُضَائِلٍ الْأُولَى رَفْعُ مَا يَقْبَلُ مِنَ الْأَحْجَارِ الَّتِي
يُرْمَى بِهَا وَقَدْ شَاهَدَ ذَلِكَ بَعْضُ الصَّالِحِينَ، الثَّانِيَةُ كَفُّ الْحَدَاةِ عَنِ اللَّحْمِ الْمَنْشُورِ
عَلَى الْجِبَالِ وَغَيْرِهَا، فَتَرَاهَا تَحُومُ حَوْلَهُ وَلَا تَسْتَطِيعُ أَخْذَ شَيْءٍ مِنْهُ.

الثَّالِثَةُ كَفُّ الذَّبَابِ عَنِ الْحُلُوِّ، فَلَا يَقَعُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ،
الرَّابِعَةُ قِلَّةُ الْبَعُوضِ فِيهَا مَعَ كَثْرَتِهِ فِي غَيْرِ تِلْكَ الْأَيَّامِ. الْخَامِسَةُ اتِّسَاعُهَا لِلْحَاجِ
كَاتِّسَاعِ الْفَرَجِ لِلْوَلَدِ حَالِ خُرُوجِهِ مِنْهُ، (٢)

وقوله (فيرمى كل شخص حينئذ سبع حصيات إلى جمرة العقبة) له شروط أحدها
كونه في الوقت وترتيب الجمرات وترتيب الرمي وكونه سبعا وكونه واحدا فواحدا
وكونه حجرا وكونه ما يسمى رميا وكونه بيد وقصد المرمى ووقوعه في المرمى (٣)

(١) غاية المنى بشرح سفينة النجاة ٦٢

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٤/٢٦٢ — ٢٦٣

(٣) غاية المنى بشرح سفينة النجاة ٦٢٦ — ٦٢٨

تنبيه: الأول علم مما تقرر أن لرمى جمرة العقبة ثلاثة أوقات ، الأولى وقت فضيلة وهو من ارتفاع الشمس إلى الزوال ، الثاني وقت الإختيار : إلى غروب الشمس والثالث وقت جواز : إلى آخر أيام التشريق. ولرمى أيام التشريق ثلاثة أوقات أيضا الأول وقت فضيلة وهو بعد الزوال ، وقبل صلاة الظهر.

الثاني وقت إختيار : إلى غروب شمس كل يوم ، وقيل يبقى في غير الثالث إلى الفجر. الثالث وقت جواز : إلى آخر أيام التشريق، (١)

ويحصل التحلل الأول بست صور ، الأول أن يرمى ويزيل الشعر والثاني أن يرمى ثم يطوف للإفاضة متبوعا بالسعي إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم

والثالث أن يزيل الشعر ثم يرمى والرابع أن يزيل الشعر ثم يطوف والخامس أن يطوف ثم يرمى والسادس أن يطوف ثم يزيل الشعر فبأى صورة من هذه الستة يحصل التحلل الأول، (٢)

تنبيه: فللحج له ثلاث تحللات: الأولى : وهو الحلق ، أو سقوطه ، فيحل به إزالة جميع شعور البدن وظفره ، وثان : يحل به ما عدا ما يتعلق بالنساء : من عقد ووطء ومقدماته. وثالث يحل به ما بقى. (٣)

(١)فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢٦٥/٤

(٢)غاية المنى بشرح سفينة النجاة ٦٩٣ وفتح العلام بشرح مرشد الأنام ٤٢٩٥

(٣)فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٤/

فَإِذَا رَمَى الْيَوْمَ الثَّانِي وَأَرَادَ النَّفْرَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ جَازَ " وَعَلَى الْمُتَمَتِّعِ دَمٌ.

قوله (فإذا رمى اليوم الثاني وأراد النفر قبل غروب الشمس جاز) له شروط ستة الأول أن يخرج من منى بعد الزوال وقبل الغروب فلو خرج منها قبل الزوال أوبعد الغروب لم يصح نفره وعليه مبيت الليلة الثالثة ورمى الجمار في يومها. الثاني أن يكون قد بات الليلتين قبله الثالث أن لا يعزم على العود للمبيت الرابع أن يكون النفر بعد تمام الرمي.

الخامس أن ينوى النفر فلورمي وخرج من منى ولم ينو النفر فمابقي في مكانه الذي خرج اليه عن له النفر فلا يصح ولزمه العود للمبيت والرمي ليوم. السادس أن تكون النية مقارنة للنفر قبل انفصاله من منى ولو بجزء يسير، (١)

قوله (وعلى المتمتع دم) له أربعة شروط الأول أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام والثاني أن لا يعود الى الميقات الذي منه بالعمرة أو إلى مثل مسافته أو ميقات آخر ولو كان أقرب منه. والثالث أن يكون الإحرام بالعمرة في أشهر الحج ، فإن أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج وأتى بها ثم بقى في مكة فلا دم عليه.

والرابع أن يكون الإحرام بالعمرة ، ثم الإحرام بالحج في سنة واحدة فلو أتى بالعمرة في سنة والحج في أخرى فلا يجب عليه الدم ، (٢)

(١) غاية المني بشرح سفينة النجا ٦٣٠ — ٦٣١

(٢) غاية المني المذكورة قريبا ٦٥١ — ٦٥٢

[باب محرمات الإحرام] الثَّانِي اسْتِعْمَالُ الطِّيبِ فِي ثَوْبِهِ " وَدُهْنِ شَعْرِ الرَّأْسِ أَوِ اللَّحْيَةِ

(باب محرمات الإحرام) قوله (الثاني استعمال الطيب في ثوبه) أن التطيب ينقسم على أربعة أقسام أحدها ما اعتيد التطيب به بالتبخير كالعود فيحرم ذلك.

وثانيها ما اعتيد التطيب به باستهلاك عينه إمابصبه على البدن أو اللباس، أو بغمسهما فيه فالتعبير بالصب جرى على الغالب وذلك كماء الورد فهذا لا يحرم حمله ولا شمه حيث لم يصب بدنه أو ثوبه شيء منه.

ثالثها ما اعتيد التطيب به بوضع أنفه عليه أو بوضعه على أنفه وذلك كالورد وسائر الرياحين فهذا لا يحرم حمله في ثوبه وبدنه، ورابعها ما اعتيد التطيب به بحمله وذلك كالمسك ونحوه فيحرم حمله في ثوبه أو بدنه، (١)

وقوله (ودهن شعر الرأس أو اللحية) له أحوال أن يكون الشعر من الرأس واللحية فقط وثانيها إلحاق جميع شعور الوجه بهما وأعتمده في شرح المنهج والروض والبهجة. وثالثها جميع شعور الوجه إلا شعر جبهة وخذ وأعتمده في التحفة وشرحي الإرشاد ، رابعها إخراج ما لم يتصل باللحية كحاجب وهدب وما على الجبهة وعليه الولي العراقي والخطيب ، خامسها إخراج شعر خد وجبهة وأنف ، (٢)

(١) بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم ١١٢/٢

(٢) بشرى الكريم ١١٣

الرَّابِعُ الْجَمَاعُ

قوله (الرابع الجماع) أن الجماع في الإحرام ينقسم على ستة أقسام أحدها ما لا يلزم به شيء لاعلى الواطئ ولا على الموطوءة وذلك ما إذا جامعا وهما جاهلان أو مكرهان أو ناسيان للإحرام. وثانيها ما تجب فيه البدنة على الرجل الواطئ فقط وذلك فيما إذا استجمع الشروط مع كونه بالغاً عاقلاً عالماً متعمداً مختاراً

ثالثها ما تجب به البدنة على المرأة فقط وذلك فيما إذا كانت هي المحرمة فقط وكانت مستجمة للشروط السابقة. رابعها ما تجب به البدنة على غير الواطئ والموطوءة وذلك الصبي المميز إذا كان مستجمعا للشروط فالبدنة على وليه.

خامسها ما تجب به البدنة على كل من الواطئ والموطوءة وذلك فيما إذا زنى المحرم بمحرمة. سادسها ما تجب فيه فدية مخيرة بين شاة أو اطعام أو صوم مقدرة للطعام ثلاثة أصع لستة مساكين كل مسكين نصف صاع. أو صوم ثلاثة أيام ولا فساد هنا ، وذلك إذا جامع مستجمعا للشروط الفدية السابقة بعد الجماع المفسد، (١)

والحاصل أن المحرمات على أربعة أقسام الأول ما يباح للحاجة ولا حرمة فيه ولا فدية وهو لبس السراويل لفقد الإزار ونحوها،

وثانيها ما فيه الإثم ولا فدية فيه كعقد نكاح ومباشرة بشهوة بجائل ، وثالثها ما فيه الفدية ولا إثم وذلك فيما إذا احتاج الرجل إلى اللبس أو المرأة لستر وجهها، ورابعها ما فيه الإثم والفدية وهو باقى المحرمات ، (٢)

(١) بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم ١١٢/٢

(٢) بشرى الكريم ١١٤/٢.

وأَسباب الحَصْرستة: أحدها منع عدو من الوصول الى مكة ثانيها الحبس ظلما كان حبس بدين وهو معسر اوله وكيل في قضاء الدين ثالثها الرق فالرقيق إذا أحرِم بغير إذن سيده فله أن يتحلل بالحلُق مع النية رابعها الزوجية فللزوجة ولو محرما تحليل زوجته ولو من فرض الإسلام خامسها الإصالة لولد أحرِم بغير إذن أصله وإن علا فله تحليله من التطوع سادسها الدين الحال منع غريمه الموسر من الخروج ليوفيه حقه ، (١) وإن ترك الحاج رمية يجب مد أورميتين فمدان أو ثلاثة قدم فإن ترك رمية وعجز عن المد صام أربعة أيام واحدة في الحج وثلاثة إذارجع إلى أهله لأن الرمية ثلث الثلاثة التي توجب الدم وصوم العشرة ثلاثة في الحج وسبعة إذارجع فثلاثة أعشارها وهي الثلاثة في الحج وسبعة أعشارها وهي السبعة الباقية إذارجع فحق الرمية ثلث العشرة وهي ثلاثة وثلث فتجعل الثلاثة أثلاثا فتكون مع الثلث عشرة أثلاث فثلاثة أعشارها في الحج وهو يوم وسبعة أعشارها إذارجع وهو ثلاثة أيام بتكميل، (٢) ولايسن حلق الرأس إلا في ثلاثة مواضع في النسك وفي المولود وفي الكافر إذا أسلم وقد حلق النبي رأسه أربع مرات في النسك الأولى في عمرة الحديبية الثاني في عمرة القضاء الثالثة الجعرانة الرابعة في حجة الوداع. (٣)

وتنقسم دماء الحج إلى ثلاثة أقسام إِماتلف محض أو ترفه محض أو شائبة من كل فالأول إثنان قتل الصيد وقطع الأشجار الثاني أربعة ستر بعض الرأس ولبس المخيط والتطيب والتدهن الثالث أربعة الحلُق والقلم ملحقان بالتلف المحض والجماع ومقدماته ملحقان بالترفه المحض، وكلها على المتن،

(١) حاشية البيجورى ٣٣٣/١

(٢) تحفة المحتاج ١٣٨/٤ — ١٣٩

(٣) غاية المنى بشرح سفينة النجا

وَيَقْطَعُ أَشْجَارَهُ فَفِي الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ بَقْرَةٌ. هذه [افتراقات العبادة]

وقوله (ويقطع أشجاره ففي الشجرة الكبيرة بقرة) فيه أربع مراتب إحداها ما لا يضمن مطلقا وهو ما استثنى من الإذخر، وثانيها ما يضمن إن لم يخلف في سنته وهو غصن الشجر وثالثها ما لا يضمن إذا أخلف مطلقا وهو الحشيش الأخضر المقطوع، ورابعها ما يضمن مطلقا وإن أخلف من حينه وهو الشجر الأخضر غير الإذخر والمؤذى، (١)

الدماء أربعة دم ترتيب وتقدير دم ترتيب وتعديل دم تخيير وتعديل دم تخيير وتقدير الأولى وهو دم ترتيب وتقدير منحصر في ثمانية وهي دم الفوات ودم التمتع ودم القران ودم ترك الميقات ودم ترك المبيت بمزدلفة ودم ترك المبيت بمنى ودم ترك الرمي ودم ترك الوداع.

ودم تخيير وتقدير منحصر في ثمانية وهي دم لبس المخيط ودم الستر ودم الدهن ودم الترفه ودم الطيب ودم القلم ودم الحلق ودم الجماع غير المفسد. ودم ترتيب وتعديل دم الجماع المفسد ودم الاحصار ودم تخيير وتعديل إثنان وهما دم قتل الصيد ودم قطع أشجاره، (٢)

(١) بشرى الكريم في مسائل التعليم ١١٨/٢

(٢) غاية المني ٦٩٩ — ٦٧٠ وأنظر أيضا الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٢٣ دار التوفيقية للتراث.

(هذه افتراقات العبادة) ما افترق فيه المس واللمس إفتراقاً في أمور ثمانية الأولى المس ينقض فيه وضوء الماس دون اللمس فإن وضوءهما ينقض وثانيها أنه لا يشترط في المس إختلاف النوع ذكورة وأنوثة بخلاف اللمس فإنه يشترط ذلك ثالثها أن المس قد يكون في شخص واحد بخلاف اللمس فإنه لا يكون إلا في اثنين. ورابعها أن المس لا يكون إلا بباطن الكف والأصابع بخلاف اللمس فإنه في أى جزء وقع منه اللمس ينقض وضوءهما وخامسها أن المس يكون في محرم وغيره بخلاف اللمس فإنه لا يكون إلا في أجنبي. وسادسها أن مس الفرج المبان ينقض وأن مس العضو المبان لا ينقض وسابعها المس يختص بالفرج بخلاف اللمس فإنه لا يختص بالفرج وثامنها أن المس لا يتقيد ببلوغ حد الشهوة بخلاف اللمس فإنه يتقيد به

ما افترق فيه الوضوء والتيمم قال البلقيني ينقص التيمم عن الوضوء إحدى عشر صورة الأول كونه في الوجه واليدين فقط والثاني لا يجب إيصال التراب منبت الشعر الثالث لا يجمع به بين فرضين الرابع لا يجوز قبل الوقت. الخامس لا يجوز إلا لعذر السادس لا بد من تقديم الإستنجاء السابع لا بد من تقديم إزالة نجاسة على المرجح الثامن لا بد من تقديم الإجتهد التاسع لا يرفع الحدث العاشر لا يمسخ به الخف. الحادى عشر لا يباح به الفرض حتى ينويه قلت ويزداد عليها انه يبطل بالردة ولا يسقط به الفرض ولا يسن تجديده ولا تثليثه ويسن فيه النفض ولا يصح بنية الفرضية ويستوى فيه الحدث الأكبر والأصغر ولا يكفى النية فيه عند الوجه بل تجب عند النقل وتجب نزع الخاتم فكملت العشرون.

إعلم أن الوضوء والغسل يفترقان في أمور الأول يصح الوضوء بنية من غير نية الفرض بخلاف الغسل الثانى يصح الوضوء بنية الرفع الحدث الأكبر غلطاً بل يرفع الحدث عن أعضاء الوضوء، الثالث يسن تجديد الوضوء بخلاف الغسل الرابع

يُسمح فيه الخف بخلاف الغسل الخامس يجب فيه الترتيب بخلاف الغسل السادس يستحب فيه التسمية بالاتفاق وفي الغسل وجه أنها لا يستحب للجنب السابع يسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد والغسل عن صاع الثامن يسن فيه التلث بالاتفاق وفي الغسل وجه

ما اُفترق فيه غسل الرجل ومسح الخف الأول أن لا يتاقت الغسل بمدة بخلاف المسح الثاني أن الغسل يرفع الحدث بلا خلاف وفي المسح وجه أنه لا يرفعه الثالث يجوز غسل الرجل المغصوبة بخلاف المغصوب وفيه قول وصور البلقيني الرجل المغصوبة بأن وجب عليها قصاص فلم يمكن. الرابع غسل الرجل ثلاث بخلاف الخف الخامس يجب تعميم الرجل بخلاف الخف ولا تنقضه الجنابة بخلاف الخف السادس أنه أفضل من المسح

ما اُفترق فيه الغرة والتحجيل إفترقا في أمر واحد وهو إذا تعذر غسل اليدين والرجلين بقطع استحب مسح موضع التحجيل بخلاف ما إذا تعذر غسل الوجه فلا يسن غسل موضع الغرة إكتفاء بمسح الرأس والاذنين.

ما اُفترق فيه مسح الرأس والخف إفترقا في ثلاثة أمور الأول لا يكره غسل الرأس بخلاف غسل الخف الثاني يسن تثليث الرأس ويكره تثليث الخف الثالث يسن إستيعاب الرأس ويكره إستيعاب الخف.

ما اُفترق فيه مسح الجبيرة والخف إفترقا في أمور عشرة الأول يجب غسل عضو الجبيرة بخلاف عضو الخف وفيها قول قياس على الخف الثاني يجب تعميمها بالمسح ويكفى في الخف أقل جزء وفيها وجه قياسا عليه. الثالث يجب مسحها بالتراب في وجه ويستحب على الأصح كما في شرح المهذب خروجها من الخلاف ولا يجب ذلك في الخف بحال الرابع لا تقدر الجبيرة بمدة بخلافه. الخامس شرط الخف أن يلبس

على طهر تام ويكفى في الجبيرة طهر محلها في وجه قال في الخادم أنه الأشبه وصرح الإمام وصاحب الإستقصاء باشتراط الطهر التام فيها أيضا السادس لايجب نزع الجبيرة للجنابة بخلاف الخف والفرق في نزعها مشقة ذكره في شرح المذهب. السابع ذكره الروياني في البحر ظاهر المذهب أنه يجوز شد الجبائر بعضها على بعض والمسح عليها ولايجوز المسح على جرموقين الثامن أن مسح الجبيرة لايسقط الفرض ما لم يوضع على طهر بخلاف الخف فإنه يسقط الفرض بحال. التاسع أن شرط الطهارة في وضع الجبيرة لأجل عدم الإعادة لايجوز المسح العاشر قال في الشرح لوكان على العضو جبيرتان فرفع أحدهما دون الآخر لايطل المسح بخلاف الخف فإنه لوزع أحد الخفين يطل المسح.

مافترق فيه المني والحيض إفتقا في أمور الأول أنه لاينقض المني الوضوء على الصحيح ويتنقض الحيض على الصحيح الثاني أن المني لايحرم مرور المسجد والحيض يحرمه الثالث والرابع المني لايحرم الصوم ولايطله إذاوقع فيه بلا إختيار والحيض يحرمه ويطله الخامس أن المني طاهر والحيض نجس.

مافترق فيه الحيض والنفاس إفتقا في أمور أحدها أن أقل الحيض محدود ولاحد لأقل النفاس وغالب الحيض ست اوسبع وغالب النفاس أربعون وأكثر الحيض خمسة عشر يوما وأكثر النفاس ستون والحيض يفيد بلوغا وعدة وإستبراء بخلاف النفاس والحيض لايقطع صوم الكفارة ومدة الإيلاء وفي النفاس وجهان.

مافترق فيه الآذان والإقامة إفتقا في أمور الآذان يجوز قبل الوقت في بعض الصلوات ولايجوز الإقامة قبله بحال من الأحوال والثاني يجوز الآذان أول الوقت وإن أخر الصلاة إلى آخره بخلاف الإقامة فإنها لايجوز إلا عند إرادة الصلاة فإن أخر وطال الفصل بطلت الثالث تسن الإقامة للثانية من صلاتي الجمع وغير الأولى من

الفوائت ولايسن الآذان لهما إلا الأولى على القديم. الرابع أنه مثنى وهى فرادى الخامس الآذان للصبح مرتين والإقامة مرة السادس يسن له الترجيع دونها والسابع تكراه للمرأة أن تؤذن وتسبب لها أن تقيم لأن فى الآذان رفع صوت دونها الثامن تسن الإقامة للمنفرد ولايسن الآذان على الجديد التاسع إقامة المحدث أشد كراهة من آذانه. العاشر يسن فى الآذان الإلتفات بخلاف الإقامة الحادى عشر يسن فيه الترتيل بخلاف الإقامة الثانى عشر لا استحباب على الآذان بخلاف الإقامة وحدها.

مافترق فيه سجود السهو وسجود التلاوة إفترقا فى أمور الأول سجود السهو سجدتان بخلاف سجود التلاوة الثانى سجود السهو فى آخر الصلاة بخلاف سجود التلاوة الثالث سجود السهو قد يتكرر عند اتحاد السبب بخلافها الرابع يسجد للسهو وإن لم يسجد إمامه بخلاف سجود التلاوة الخامس أن الذكرالمشروع فى سجود التلاوة لا يشرع فى سجود السهو.

مافترق فيه سجود التلاوة وسجود الشكر إفترقا فى أمرين أحدهما أن سجود الشكر لا تدخل الصلاة بخلاف سجود التلاوة فإنها تدخله الثانى أن فى جواز سجود الشكر على الراحلة وجهين وسجود التلاوة فى الصلاة تجوز عليها قطعاً.

مافترق فيه الإمام والمأموم إفترقا فى أمور الأول أن نية الإقتداء تجب على المأموم ولا تجب على الإمام إلا الجمعة أو تحصيل الفضيلة الثانى أن صلاة الإمام لا تبطل بطلان صلاة المأموم بخلاف العكس الثالث إذا عين المأموم إمامه واخطأ بطلت صلاته وإذا عين الإمام مأمومه واخطأ لم تبطل.

مافترق فيه القصر والجمع إفترقا فى أمور الأول يختص القصر بالسفر الطويل قطعاً وفى الجمع قولان الثانى القصر فعله أفضل والجمع تركه أفضل خروجاً من خلاف أبى حنيفة لأنه يوجب القصر ويمنع الجمع ولأن الجمع فيه إخلاء وقت العبادة عنها

بخلاف القصر الثالث لا يجوز خلف متم ويجوز الجمع خلف من لا يجمع الرابع يشترط نية القصر أول الصلاة ويجوز نية الجمع في اثنائها الخامس لا يجوز القصر في غير السفر ويجوز الجمع في الإقامة بالمطر والمرض.

ما افترق فيه الجمعة والعيد إفتراقاً في أمور الجمعة واجبة وجوب عين ووقتها وقت الظهر ولا تقضى وشرطها العدد الأربعون كاملون ودار الإقامة ولا تتعدد والخطبة قبلها وشرطها القيام والطهارة والستر والعربية والجلوس بين الخطبتين ويندب كونها قصيرة ولا يجزئ قبل الفجر ويقرأ فيها الجمعة والمنافقون والعيد تخالف الجمعة في كل ذلك.

ما افترق فيه العيد والإستسقاء إفتراقاً في أمور الأول تختص العيد بوقت وهو ما بين ارتفاع الشمس وزوالها ولا يختص الإستسقاء به الثاني أن العيد لها تكبيرات بخلاف الإستسقاء الثالث يقرأ في العيد اقتربت وفي الإستسقاء قيل يقرأ إنا أرسلنا نوحاً. والرابع صلاة العيد المسجد أفضل وفي الإستسقاء بالصحراء أفضل الخامس خطبة العيد تفتتح بتكبيرة وخطبة الإستسقاء بالإستغفار السادس أن في الخطبة الإستسقاء إستدبار الناس وتحويل الرءاء ولا يكون ذلك في العيد.

ما افترق فيه غسل الميت وغسل الحيض إفتراقاً في عدم وجوب النية واستحباب التنشيف ووقع في المنهاج وأقله تعميم بدنه بعد إزالة النجاسة مع تصحيحه في غسل الحي عدم وجوب إزالة النجاسة ومنهم من قال أحاله على تقدم فلم يستدرك على الرافعي ومن فرق بأن هذا آخر أحواله فناسب أن يكون على أكمل أحوال فعلى هذا يفترقان.

ما افترق فيه زكاة الفطر وغيرها إفتراقاً في أمور أحدها وقتها محدود وثانيها أن الدين يمنع وجوبها وثالثها أن تأخيرها عن أول الوقت إلى آخر يوم العيد أفضل

والأفضل في سائر الزكاة المبادرة بها أول ما يجب ورابعها أنه يجوز صرفها لواحد في وجه ولا يجزأ ذلك في غيرها باتفاق.

ما افترق فيه زكاة المعدن وزكاة الركاز إفتراقاً في أمور أحدها أن في الركاز الخمس وزكاة المعدن ربع العشر ثانيها تصرف زكاة المعدن مصرف الزكاة وفي الركاز قولان. ما افترق فيه التمتع والقران إفتراقاً في أمر واحد وهو أن في اشتراط نية التمتع وجهين ولا خلاف في نية القران.

ما افترق فيه حرم مكة وحرم المدينة إفتراقاً في أمور أحدها أن على قاصد حرم مكة الإحرام بحج اوعمرة ندبا اووجوبا وليس ذلك في حرم المدينة. ثانيها أن في صيده وشجره الجزاء وليس ذلك في حرم المدينة الثالث لا تكره الصلاة في حرم مكة في الأوقات المكروهة بخلاف المدينة. الرابع أن حرم مكة يتعين في نذر الإعتكاف بلا خلاف وفي مسجد المدينة قولان الخامس لونذر إتيان المسجد الحرام لزم إتيانه بحج اوعمرة بخلاف المدينة.

السادس أن الصلاة تضاعف في المسجد الحرام زيادة على مضاعفتها في مسجد المدينة السابع أن التضعيف في مكة لا يختص بالمسجد بل يعم جميع الحرم وفي المدينة لا يعم حرمها بل ولا في المسجد كله وإنما يختص بالمسجد الذي كان في عهده صلى الله عليه وسلم.

الثامن صلاة التراويح لأهل المدينة ست وثلاثون ركعة وليس ذلك لأهل مكة ولا لغيرهم. التاسع تكره المجاورة لمكة ولا تكره المجاورة بالمدينة بل تستحب، (١)

(١) إنتهت هذه الإفتراقات في الأشباه والنظائر للسيوطي . ٥٩٨ - ٦٠٦ .

[كتاب البيع^(١)]

(كتاب البيع) وله لغة واصطلاح وأركان وشروط وآيات وأحاديث وأقسام وأحكام وصحيح وفاسد وحرام وواجب وسنن ومباحات ومكروهات وملحقات كما نقلنا عن كتب متفرقات وعن أفواه مشائخ ثقات بهم " ولما أنهى ربع العبادات المقصود بها التحصيل الأخرى وهى أهم ما خلق له الإنسان أعقبه بربع المعاملات لشدة الحاجة إليها لتعلقها بالأكل والشرب ليكون سببا للأخروي وآخر عنهما ربع النكاح لأن شهوته متأخرة عن شهوة البطن وآخر ربع الجنائيات والمخاصمات لأن ذلك غالبا إنما يكون بعد شهوتى البطن والفرج (٢) وأخروا القضاء والشهادات والدعاوى والبيانات لتعلقها بالمعاملات والمناكحات والجنائيات (٣) وختم كتاب العتق تفاؤلا من إعتاقه من النار وختم أيضا كتاب أمهات الأولاد كما هو أكثر العلماء تفاؤلا ، (٤) افرد المصنف لفظ البيع تأسيا لقوله تعالى (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) (٥) ولغته مقابلة الشئ بشئ زاد بعضهم على وجه المعاوضة ليخرج مثل ابتداء السلام وعبادة المريض فإنه مقابلة شئ بشئ لاعلى وجه المعاوضة كما قال الشاعر:

ما بعتكم مهجتي إلا بوصلكم ولا أسلمها تسليما تاما إلا يدا بيد
فان وفيتم وفيت أنا فان غدرتم فإن الرهن تحت يدي

(٦)

^(١) والبيع في اصطلاح الفقهاء : عرفه الحنفية بأنه مبادلة المال بالمال بالتراضي . عرفه الشافعية بأنه عقد يتضمن مقابلة مال بمال بشرطه لاستفادة ملك عين ، أو منفعة مؤبدة ، عرفه المالكية بأنه دفع عوض في معوض ، وتعريف آخر : هو عقد معاوضة على غير منافع ولا منفعة لذة، عرفه الحنابلة بأنه ، مبادلة المال بالمال تملكيا وتملكا . أنظر كشف القناع ١٤٦/٣ وفتح القدير ٢٤٦/٦ ونهاية المحتاج ٣٣٧٢ ومغنى المحتاج ٢/٢ ومواهب الجليل ٢٢٢/٤ وشرح الخرشي ٤/٥ وحاشية الدسوقي على الكبير ٢/٣

(٢) البجيرمي على الخطيب ٢/٣

(٣) البجيرمي على الخطيب ٥٦/١

(٤) مغنى المحتاج ٢/٢

(٥) الآية سورة البقرة، ٢٧٥)

(٦) حاشية الشرقاوى ٢/٢

واصطلاحه معاوضة مالية يفيد ملك العين او منفعة على التأيد لاعلى وجه القرية وخرج بالعقد المعاطات وبالمعاوضة نحو النكاح وبالتأيد ملك عين الإجارة وخرج لاعلى وجه القرية القراض والمراد بالمنفعة بيع نحو المهر والتقييد بالتأيد فيه الإخراج للإجارة وإخراج الشيء الواحد بقيد غير معينين وهذا التفريق أولى من التفريق بأنه مقابلة مال بمال على الوجه المخصوص، (١)

ومن آياته قوله تعالى (وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) كما تقدمت وكقوله تعالى (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) (٢) وأحاديثه كقوله ﷺ (إنما البيع عن تراض) وخبر سئل رسول الله ﷺ (أى كسب أطيب قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور) (٣)

والحاصل أن البيع يطلق على ستة أشياء الاول على قسيم الشراء والثاني على الإنعقادات الثالث على الملك الناشئ عن العقد الرابع على العقد المركب من إيجاب وقبول والخامس مقابلة مال بمال السادس على التمليك، (٤)

وأقسامه ثلاثة الأول بيع الأعيان والثاني بيع الصفات والثالث بيع المنافع وبيع الأعيان من كتاب البيع إلى كتاب السلم وبيع الصفات من كتاب السلم إلى كتاب الإجارة وبيع المنافع من كتاب الإجارة إلى كتاب أحياء الموات ومن كتاب أحياء الموات إلى آخر البيع توابع، (٥) ثم إن بيع الأعيان منحصر في خمسة أطراف الأول في صحته وفساده وهو من كتاب البيع إلى باب الخيار والثاني في جوازه ولزومه وهو من باب الخيار إلى باب المبيع والثالث في حكمه قبل القبض وبعده وهو من باب المبيع إلى باب التولية والرابع في الألفاظ المطلقة وهى من باب التولية إلى باب اختلاف المتبايعين والخامس في التحالف ومعاملة العبيد وهو من باب اختلاف المتبايعين إلى كتاب السلم، (٦)

(١) حاشية القليوبي ١٩/٢

(٢) الآية سورة النساء ، ٢٩ (

(٣) رواه الطبراني في الكبير (٤٤١١) والحاكم ١٠/٢

(٤) البجزمى على الخطيب ١٦٥/٢/٢

(٥) حاشية الشرقاوى مع التحرير ١/٢

(٦) البجزمى على الخطيب ٢/٣ وحاشية القليوبي ١٩١/٢.

وأركانها ثلاثة بالإختصار وباليسر ستة الأول عاقد والثاني معقود عليه والثالث صيغة وباليسر فيأتى فى العاقد اثنان بائع ومشتري ومن المعقود عليه اثنان ثمن ومثمن والصيغة يأتى اثنان إيجاب وقبول، (١)

وأحكامه سيأتى فى قول المصنف ، المبيع قبل القبض من ضمان البائع. والصيغة تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول إيجاب مع قبول كقول البائع بعثك والمشتري قبلت والثاني إستيجاب مع إيجاب كقول المشتري بعنى وقال البائع بعثك والثالث استقبال مع قبول كقول البائع إشتري منى وقال المشتري إشتريت (٢)

فاما البيع الصحيح فسبعة أنواع بيوع الأعيان وبيوع الصفات والصرف والمرايحة وشراء مايباع وبيع الخيار وبيع الحيوان بالحيوان ، وأما البيع الفاسد فعشرون نوعا ، واما البيع المكروه فتسعة أنواع ، (٣)

وأما البيع الواجب وهو بيع مال المفلس المحجور عليه ، ويندب فى نحو زمن الغلاء وفى المحاباة للعالم بها ، وأما الحرام بأن اشترى فى سوق اختلط فيه الحرام بغيره وممن أكثر ماله حرام والحرام فى نحو بيع العنب ممن يتخذ خمرا ، والمباح وهو البيع الذى وقع الآن بين الناس ، (٤)

وملحقاته الرهن والتفليس والصلح والحوالة والضمان والكفالة والإقرار والمساقات والجعالة ونحوها ، والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) مغنى المحتاج ٣/٢ ، ويجزى على المنهج ١٦٧/٢

(٢) مغنى المحتاج ٣/٢ — ٥

(٣) جواهر العقود ٤٩/١

(٤) البجيرى على المنهج ٢٢٥/٢

والحاصل أن العقود إثنان مايعتبر من شخص واحد كالنذر والصوم والصلاة ومايعتبر من شخصين فهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام لازم من الطرفين وجائز من الطرفين لازم من طرف وجائز من طرف والأول منحصر في خمسة عشر وهو البيع والسلم بعد انقضاء الخيار والصلح والحوالة والاجارة والمساقات والهبة بعد القبض إلا في حق الفرع والوصية بعد القبول والنكاح والصداق والخلع والإعتاق بعوض والمسابقة بعوض منهما ودخل بينهما محلل والقرض إن كان المال خارجا عن ملك المقرض أى لم يكن تالفا والعارية للرهن والدفن إذا فعل.

والثاني وهو جائز الطرفين منحصر في اثني عشر فهو الشركة والوكالة والعارية بغير الرهن والدفن لأحدهما ولم يفعل أى لم يرهن المستعير ولم يقبض أولم يوضع الميت في القبر المعار والقراض والوديعة والجعالة والقضاء لم يتعين القاضى والوصية والوصاية والرهن قبل القبض والهبة قبل القبض والقرض إن كان المال في ملك المقرض أى باقيا بعينه وإن خرج عن ملكه. والثالث وهو منحصر في ثمانية وهو جائز من أحدهما ولازم من الآخر وهو الرهن بعد القبض بالإذن والضمان فإنه جائز من جهة المضمون له ولازم من جهة الضامن والجزية فإنها جائزة من جهة الكافر لازمة من جهة الإمام والهدنة والأمان فإنهما جائزان من جهة الكافر لازمان من جهتنا والإمامة العظمى فإنها جائزة من جهته مالم يتعين، لازمة من جهة أهل الحل والعقد أى حل الأمور وعقدها وهم رؤساء المحل والأكابر من العلماء والأمراء والكتابة فإنها جائزة من جهة المكاتب لازمة من جهة السيد وهبة الأصل لفرعه بعد القبض بالإذن فإنها جائزة من جهة الأصل لازمة من جهة الفرع ، (١)

واتفق الأئمة على أن البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف وعلى أنه لا يصح بيع المجنون، واختلفوا في بيع الصبي فقال مالك والشافعي لا يصح وقال أبو حنيفة وأحمد يصح إذا كان مميزا لكن قال أبو حنيفة يشترط في انعقاده إذا سابقا من الولي إذن إجازة لاحقة واحد يشترط في انعقاده إذن الولي ، (٢)

(١) الباقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٧٧ ، ومقن التحرير ٤/٢

(٢) جواهر العقود ٤٩/١ .

وَشَرَطُ الْعَاقِدِ الرُّشْدُ " وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَطُولَ الْفَصْلُ بَيْنَ لَفْظَيْهِمَا وَعَدَمُ التَّعْلِيلِ

وقوله (وشرط العاقد الرشد) له أربعة شروط اثنان للعاقد بائعا كان او مشتريا وهما إطلاق التصرف فلا يصح عقد صبي ومجنون ومحجور عليه بسفه وعدم الإكراه بغير حق في ماله فلا يصح عقد مكره في ماله بغير حق والإثنان الآخرا وهما إسلام من يشتري له نحو مصحف كالحديث وآثار السلف وعدم حرابة من يشتري له عدة حرب خاصان بالمشتري، (١) شروط الصيغة أربعة عشر الأول أن يذكر كاف الخطاب الثاني أن يسند جملة المخاطب الثالث أن يذكر البادى بالثمن والمثمن الرابع أن يقصد كل منهما اللفظ الخامس أن لا يطول الفصل بين لفظيهما. السادس أن يقبل على وفق الإيجاب السابع أن يكون القبول ممن صدر معه الخطاب

الثامن أن يصير البادى على ما يأتى به من الإيجاب إلى القبول التاسع أن يبقى أهليتهما العاشر أن يتلفظ كل منهما من حيث يستمع من بقره. الحادى عشر أن لا يكون مؤقتا الثانى عشر أن لا يكون معلقا الثالث عشر أن لا يتخلل كلام أجنبى الرابع عشر أن لا يتأخر القبول عن تمام الإيجاب ، (٢)

وقوله (ويشترط أن لا يطول الفصل بين لفظيهما) ومثله بين إشارتيهما وبين كتابتيهما ، وبين لفظ أحدهما وكتابة آخر بين لفظ أحدهما وإشارة الآخر وبين كتابة أحدهما وإشارة آخر (٣)

وقوله (وعدم التعليق) يستثنى منه خمسة مسائل مسألة إن شئت ومسألة الضمن وهى إعتق عبدك عني بالف ومسألة الجارية ومسألة إن كان فى ملكى ومسألة إن صدق مخبرى (٤)

(١) الياقوت النفيس فى مذهب ابن ادريس ٧٤ — ٧٥

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ١١/٢ — ١٣

(٣) حاشية الجمل ١٤/٣

(٤) مغنى المحتاج ٦/٢

وإِشَارَةُ الْآخَرِ بِالْعَقْدِ كَالنُّطْقِ " وَلِلْمَبِيعِ شُرُوطٌ " الثَّانِي النَّفْعُ

وقوله (وإشارة الآخر بالعقد كالنطق) استثنى ثلاث مسائل إشارته في الصلاة وإشارته بالشهادة وإشارته بالحلف كما قال الشاعر:

إشارة الآخر مثل نطقه فيما عدا ثلاثة لصدقه
في الحنث والصلاة والشهادة تلك ثلاثة بلا زيادة

(١)

وقد فهم من قوله وإشارة الآخر بالعقد كالنطق وإشارة الناطق كالعدم ويستثنى منه ثلاثة مسائل الإفتاء ودخول الدار وأمان الكفار، كما قال الشاعر

إشارة لناطق تعتبر في الإذن والإفتاء أمان ذكروا. (٢)

وقوله (وللمبيع شروط) خمسة في غير الربوي أحدها طهارة عينه حسا وشرعا فيجرى فيه أربع صور أن يكون طاهرا حسا وشرعا وهي التي استوفت الشروط الخمسة الثاني أن يكون طاهرا حسا دون الشرع وهو الثوب المتنجس الثالث أن يكون نجسا حسا وشرعا كالخمر والكلب الرابع أن يكون طاهرا شرعا دون الحس كثوب الجزار والثوب الصبي. (٣)

وقوله (الثاني النفع) أي الإنتفاع فيجرى فيه أربع صور الأول وهو المبيع الذي ينفع حسا وشرعا وهو الذي استوفى الشروط الخمسة الثاني وهو المبيع الذي لا ينفع حسا وشرعا كزمانة الحمار الثالث وهو المبيع الذي ينفع حسا دون الشرع كآلة اللهو الرابع هو المبيع الذي ينفع شرعا دون الحس كزمانة الرقيق. (٤)

(١) البجيرمي على الخطيب ٢٨٣/٤

(٢) البجيرمي على المنهج ٨/٤ وحاشية تحفة المحتاج ٣٥٤/٩

(٣) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن علي المحقق المصحيح بكتابنا هذا ، ومغنى المحتاج مع متن المنهاج ١١/٢

(٤) متن المنهاج مع مغنى المحتاج ١١/٢ - ١٢.

الثالثُ إمكأنُ تسليمه " ولا المرهون بغير إذن مرتتهنه " والجاني المتعلق برقبته مال في الأظهر،

والحاصل أن المبيع أربعة أحوال ما يصح بيعه قطعاً وهو الذي استوفى الشروط الخمسة الثاني ما لا يصح بيعه قطعاً ككلب وخنزير وخنزير والثالث ما يصح بيعه على الراجح كبيع الماء على شط النهر والتراب بالصحراء ممن جارهما والرابع ما لا يصح بيعه على الراجح كبيع آلة اللهو، (١)

وقوله (الثالث إمكأن تسليمه) فيجربى فيه أربع صور الأول ما يمكن تسليمه حساً وشرعاً كغليظ الكرباس الثاني ما لا يمكن تسليمه حساً وشرعاً كالمرهون بعد القبض الثالث ما يمكن حساً دون الشرع كنصف معين من إناء وسيف ونحوهما الرابع ما يمكن شرعاً دون الحس كالمغصوب والآبق والضال لغير قادر على انتزاعه، (٢)

وقوله (ولا المرهون بغير إذن مرتتهنه) له شروط ثلاثة الأول أن يكون بغير إذن المرتتهن الثاني أن يكون بعد القبض الثالث أن لا يباع من المرتتهن، (٣)

وقوله (ولا الجاني المتعلق برقبته مال) له شروط أربعة الأول أن يتعلق برقبته مال والثاني أن يكون بغير إذن المجنى عليه والثالث أن يكون قبل اختيار السيد الفداء والرابع أن يبيع غير مجنى عليه، (٤)

(١) متن المنهاج مع مغنى المحتاج ١١/٢ - ١٢

(٢) مغنى المحتاج مع متن المنهاج ١٣/٢ - ١٤

(٣) متن المنهاج مع الغمراوى ١٧٢

(٤) مغنى المحتاج ١٤/٢ .

{باب الربا} (١)

(باب الربا) وله لغة واصطلاح وآيات وأحاديث وأقسام وشروط وحكم، كما نقلنا عن كتب متفرقات ، ولغتها الزيادة وشرعها عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد (٢) وآياته قوله تعالى (وَحَرَّمَ الرِّبَا) (٣) واحاديثه (لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده). (٤)

وأقسامها أربعة ربا الفضل وربا اليد وربا النساء وربا القرض وربا الفضل مصور بأن يزيد أحد العوضين كمائة درهم بمائتين ومنه ربا القرض بأن يشترط مافيه نفع للمقرض غير نحو الرهن وربا اليد بأن يتفرقا قبل القبض.

وربا النسيئة بأن يشترط أجل في أحد العوضين ، وربا القرض وهو كل قرض جر نفعاً للمقرض غير نحو رهن لكن لا يحرم عندنا إلا إذا شرط في عقده ، (٥)

والربا اصطلاح الفقهاء ، عرفه الحنفية بأنه : فضل خال على عوض بمعيار الشرعى مشروط لاحد للتعاقدين في المعاوضة ، وعرفه الشافعية بأنه عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أومع التأخير في البدلين أو أحدهما، وعرفه الحنابلة بأنه تفضل في أشياء مختص بأشياء ورد الشرع بتحريمها أى تحريم الربا فيها نصاً في البعض وقياساً في الباقي ، وعرفه لللكية ، كل نوع من انواع الربا على حدة ، أنظر مغنى المحتاج ٢١/٢ وكشف القناع ٢٥١/٣ ومطالب أولى النهى ١٥٧/٣

(٢) اليقوت النفيس في مناهج ابن ادريس ٧٩

(٣) الآية سورة البقرة : (٢٧٥)

(٤) رواه مسلم : رقم (١٥٨٨)

(٥) حاشية البيجورى ٣٤٣/١.

إِذَا بَيَعَ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ إِنْ كَانَا جَنْسًا ،

وقوله (إذا بيع الطعام بالطعام إن كانا جنسا) يشترط فيهما ثلاثة شروط الحلول والتقابض قبل التفرق والمماثلة واتفقا في علة الربا يشترط اثنان الحلول والتقابض قبل التفرق ، (١)

وحكمه: هو من أكبر الكبائر في الإسلام ولم يحل في شريعة قط ولم يؤذن الله تعالى في كتابه العزيز عاصيا بالحرب سوى آكله ، ولذا قيل إن آكله علامة على سوء الخاتمة ، كإيذاء أولياء الله تعالى ، (٢)

قوله (إذا بيع الطعام بالطعام) بأن كانا جنسا واحدا بأن جمعهما إسم خاص من أول دخولهما في الربا واشتركا فيه اشتراكا معنويا كتمر برني ومعقلى فهو ربا وخرج بالخاص العام كحب

وخرج من أول دخولهما الأدقة فإنها دخلت في الربا قبل طرؤ هذا الإسم فكانت أجناسا كأصولها وخرج بقوله إشتراكا معنويا البطيخ الهندي والأصفر فإنهما جنسان والجوز الهندي مع التمر ، (٣)

(١) كما يؤخذ في متن المنهاج ١٧٤ ، وتحفة المحتاج ٢٧٤/٥ ومغنى المحتاج ٢١/٢

(٢) فتح الأنام بشرح مرشد الأنام ١٤/٥

(٣) تحفة المحتاج ٢٧٤/٥

وفى حُبُوبِ الدَّهْنِ حَبًا

وحاصل الطعام إما أن يكون موضوعاً أى الطعام خاصاً او غالباً بابن آدم او خاصاً او غالباً بالبهيمة او استويا فتضرب هذه الخمسة بكون التناول خاصاً او غالباً بالبهيمة او خاصاً او غالباً بابن آدم او استويا فالحاصل خمسة وعشرون ثم تسعة عشر ربويًا وهى بضرب كون وضعه خاصاً او غالباً لابن آدم بخمسة التناول فتبلغ عشرة ثم تضرب بكون وضعه خاصاً او غالباً بالبهيمة او استواء الأمرين فيه بثلاثة وهى إما أن يكون تناوله خاصاً او غالباً بالآدمى او يستوى الأمران فتحصل تسعة وهى والعشرة الأولى ربوية وستة غير ربوي وهى إما أن يكون وضعه خاصاً او غالباً بالبهيمة او يستوى الأمران فتضرب إما أن يكون تناوله خاصاً او غالباً لبهيمة ، (١) والحاصل أن الذهب والفضة يحرم فيهما الربا عند الشافعى بعله واحدة لازمة وهى أنها من جنس الأثمان وقال أبوحنيفة العلة فيهما موزون جنس فيحرم الربا فى سائر الموزونات وقال مالك العلة القوت وما يصلح القوت فى جنس ، وأحمد روايتان إحداهما كقول الشافعى والثانية كقول أبى حنيفة ، (٢)

وقوله (وفى حبوب الدهن كالسمسم حبا) فيه صور وهى أن السمسم والشيرنج والكسب الخالص يباع كل منهما بمثله وكذلك الشيرنج بالكسب الخالص من الدهن ولومع التفاضل فى الأخيرة يمتنع بيع السمسم بالشيرنج وبالكسب وبطحينة لأن الشئ لا يباع بما اتخذ منه ولا يصح الطحينة بمثلها ولا بكسب وإن لم تكن دهينة فيه ولا بالشيرنج لاشتغالها عليهما فصوره عشرة أربعة صحيحة وستة باطلة ، (٣)

(١) البجيرمى على المنهج ١٩٢/٢

(٢) جواهر العقود ٥٥/١

(٣) البجيرمى على الخطيب ٢٤/٣ وبجيرمى على المنهج ١٩٨/٢ .

وَإِذَا جُمِعَتِ الصَّفَقَةُ رِبَوِيًّا مِنْ الْجَانِبَيْنِ وَاخْتَلَفَ الْجِنْسُ مِنْهُمَا

وقوله (وإذا جمعت الصفقة ربوياً من الجانبين واختلف الجنس منهما) هنا قاعدة معروفة بقاعدة مد عجوة وصورها سبع وعشرون فإنه إما أن يكون إختلاف الجنس وذلك كبيع مد عجوة ودرهم بمد ودرهم أو بمدين أو درهمين فهذه ثلاثة صور يضرب بكون المد أكثر قيمة من الدرهم الذى معه أو نقص منه أو استوى له فيحصل تسعة صور. أو إختلاف النوع وذلك كمد برنى ومد صيحاني بهما أو برنيين أو بصحانيين فتضرب هذه الثلاثة بكون البرنى أعلى من الصيحاني أو استوى له أو نقص منه فيحصل تسعة صور. أو للوصف كصحاح ومكسر بهما أو بصحاحين أو بمكسرين فتحصل تسعة صور وكلها باطلة إلا الثلاثة وهى بيع الصحاح والمكسر بهما أو بصحاحين أو بمكسرين وقيمة المكسر والصحاح سواء ، (١)

ووجه بطلان الباقي إذا المد مع الدرهم أكثر قيمة من الدرهم بأن يعدل درهمين يقابل المد الذى من المبيع بثلثي درهم وثلثي درهم من الثمن لأنه ثلثا المبيع فيقابل نصف المد ثلث المد ونصفه الآخر ثلثا الدرهم وهى مفاضلة بين ربويين ويقابل الدرهم ثلث الثمن وهو ثلث الدرهم وثلث المد لأن الدرهم ثلث المبيع فيقابل نصفه الدرهم وهى مفاضلة حقيقة بين ربويين ويقابل نصفه الآخر ثلث مد. وإن كان المد أقل قيمة كانت قيمته نصف درهم ، يقابل المد الذى من المبيع ثلث الثمن وهو ثلث المد وثلث الدرهم فيقابل نصف المد من المبيع ثلث مد، وهى مفاضلة ونصف الآخر ثلث الدرهم ويقابل الدرهم ثلثا الثمن وهى ثلثا المد وثلث الدرهم ، فيقابل نصف الدرهم من المبيع ثلثا درهم وهى مفاضلة

(١) البجيرمى على المنهج ٢/٢٠١ ، وإعانة الطالبين بحاشية فتح المعين ٣/١٨ ، وحاشية الجمل ٣/٦٢

ونصفه الآخر ثلثا مد فإن استويا قيمة فحقيقته سواء لكن يطل البيع للجهل بالمماثلة لان الجهل بالمماثلة عند العقد كحقيقة المفاضلة ، (١)

وقوله (أو الأجل) له شروط أربعة وهي أن يكون معينا ، وأن يكون الثمن في الذمة ، وأن يكون الجنس غير الربوى ، وأن لا يتقيد ببقاء الدنيا ، (٢)

شروط مد العجوة سبعة الأول أن يكون العقد واحدا فخرج تعدد كأن قال بعثك هذا بهذا وهذا بهذا الثانى أن يكون الجنس ربويا وخرج به مالوكان فى أحدهما غير ربوى فى الجانبين كثوب وسيف بثوب وخرج به مالوكان فى إحداهما فقط كثوب ودرهم بثوب الثالث أن يكون ذلك الجنس ربويا الرابع أن يكون الجنس الربوى الكائن فيهما واحدا وخرج به مالولم يكن واحد كصاع بر وصاع شعير بصاعى تمر.

الخامس ان يكون الربوى مقصودا بالعقد وخرج به مالوكان تابعا للعقد كبيع دار فيها بئر مائه عذب بمثلها السادس أن لا يتعدد المبيع وخرج به مالوتعدد كبيع دينار بمد وبدينار السابع أن يكون الربوى بارزا فى الجانبين كمثال المصنف كمدعجوة ودرهم وفى أحدهما كسمسم بشيرنج كالبارز فيهما اوفى أحدهما كالشاتين واللبن فيهما وكشاة فيها لبن بلبن من جنسها فإنه غير صحيح لأن اللبن فيها مقصود وقدها للخروج فخرج بيع الضمن من الجانبين كسمسم بسمسم فصحيح ، (٣)

(١) حاشية عميرة ٤٣٨/٢ — ٤٣٩

(٢) مغنى المحتاج ٣٢/٢

(٢) مغنى المحتاج ٢٩/٢ ، وإعانة الطالبين بحاشية فتح المعين ١٨/٣

أَوَالرَّهْنِ ، وَلَوْ قَالَ بَعْتُكَهَا وَحَمَلَهَا بَطَلَ فِي الْأَصَحِّ

وقوله (أوالرهن) له شروط ثلاثة وهى أن يكون المرهون معيناً، وأن يكون الثمن فى الذمة وأن يكون المرهون غير المبيع (١)

والشرط الذى يقع فى البيع قسمان إما أن يقع خارج العقد وحينئذ وجوده كعدمه وإما أن يقع طلب العقد وهو المشتري وهو خمسة أحوال إما لصحته كشرط قطع الثمر او من مقتضاه كالقبض والردبعيب او من مصالحته كالكتابة والخياطة او مالاغرض فيه ومخالف لمقتضاه كعدم القبض فهذه الأخيرة مفسدة للعقد دون ما قبلها، (٢)

وقوله (ولو قال بعتكها وحملها بطل فى الأصح) فيه أربع صور هذه أحدها ، والثانى بأن قال بعتك الحمل وحده والثالث بأن قال بعتك الحامل دونه والرابع بأن قال بعتك هذه الدابة مطلقا ، (٣)

فصل: فى تفريق الصفقة وتعددتها ولها شروط خمسة أحدها أن تكون الحرام معلوما وإلا أى بأن لم يكن معلوما كبعتك هذا الخل بخمر بطل العقد فيهما الثانى أن تكون الحرام مقصودا وإلا كدم بطل البيع. الثالث أن يقدم الخل وإلا بأن قدم الخمر عن الخل بطل العقد والرابع أن يكون أحد الشئيين أولى بالصحة من الآخر وإلا بأن استويا كالجمع بين أختين بطل العقد فيهما الخامس دوام ولايته وإلا بأن آخر الراهن مدة تزيد على حلول الدين فإنه لا يصح العقد فى الجميع لخروج العاقد بذلك عن الولاية، (٤)

(١) متن المنهاج مع الغمراوى ١٧٨

(٢) البجيرمى على المنهج ٢١٤/٢

(٣) وكلها على المتن ١٧٨

(٤) مغنى المحتاج ٤١/٢.

وَلَوْ جَمَعَ فِي صَفْقَةٍ مُخْتَلَفَى الْحُكْمِ

وتفريق الصفقة ثلاثة أقسام إما في الإبتداء وإما في الدوام وإما في اختلاف الحكم وضابط تفريق الصفقة في الإبتداء بأن جمع الشخص ما يصح بيعه وما لا يصح بيعه كخمر وخل وضابطه في الدوام بأن تلف بعض من المبيع قبل القبض يقبل الإفراد وضابطه في اختلاف الحكم بأن جمع بين عقدين لازمين أوجائزين واختلف العقدان من جهة اشتمال كل منهما على ما لا يشمل عليه الآخر من الأحكام، (١)

وقوله (ولو جمع في صفقة مختلفى الحكم) مثاله كإجارة وبيع أو سلم صحا فالإجارة تخالف البيع في ثلاثة أحكام أحدها الإنعقاد لأن الإجارة تنعقد على التوقيت بخلاف البيع الثاني الفسخ لأن الإجارة لا يكون عليها خيار المجلس والشرط بخلاف البيع الثالث الإنفساخ لأن الإجارة تنفسخ بتلف العين المستأجرة بعد القبض بخلاف البيع وكذا الإجارة والسلم. فالإجارة تخالف السلم في ثلاثة أمور أحدها الإنعقاد لأن الإجارة العين لا يشترط فيها تسليم الأجرة في المجلس بخلاف السلم فإنه يشترط تسليم رأس مال السلم في المجلس الثاني الفسخ لأن الإجارة لا يدخل عليها الخيار بخلاف السلم فإنه يدخل خيار المجلس الثالث الإنفساخ لأن الإجارة تنفسخ بتلف العين المستأجرة في المدة بخلاف السلم فإنه لا ينفسخ بانقطاع المسلم فيه، (٢)

قاعدة: إذا اجتمع الفسخ والإجارة بطلت الإجارة إلا في صورتين الأولى إذا اشترى عبداً بجمارية واعتقها فالإجارة مقدمة في الأصح ، الثانية إذا فسخ أحد الوارثين وأجاز الآخر أجيب ، (٣)

(١) البجوري على المنهج ٢/٢٢٥

(٢) مغنى المحتاج بشرح للنهجا ٢/٤٢

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٣٠

{ باب الخيار }

(باب الخيار) وله أنواع وأحكام وأدلة كما سيأتى. وهو طلب خير الأمرين من إمضاء العقد أوفسخه والأصل فى البيع اللزوم إلا أن الشارع أثبت فيه الخيار رفقا بالمتعاقدين وهو نوعان خيار التشبه وخيار نقيصة، (١) وخيار المجلس يثبت فى كل عقد معاوضة محضة واردة على العين لازمة من الجانبين ليس فيها تملك قهرى ولا جرت مجرى الرخص ولا عقد عتاقة وقوله واردة على العين خرج به عقد الإجارة والمراد بالمحضة وهى التى تفسد بفساد العوض كالبيع فإنه لو باع شيئاً بدم أو بملك غيره فسد عقد البيع بخلاف النكاح والخلع فإنه لو نكح امرأة بدم أو خالع بدم لم يطل عقد النكاح ولا عقد الخلع ويرجع إلى مهر المثل وخرج بالمحضة النكاح والخلع وخرج لازمة من الجانبين الوكالة والشركة وقوله ليس فيها تملك قهرى خرج مابه تملك قهرى كالشفعة وخرج ولا جرت مجرى الرخص الحوالة، (٢)

وأنواعه ستة عشر نوعاً الأول خيار المجلس، الثانى خيار الشرط، الثالث خيار عيب عند الإطلاع عليه، الرابع خيار تلقى الركبان، الخامس خيار تفريق الصفقة فى الدوام، السادس خيار فقد الوصف المشروط فى العقد، السابع الخيار لجهل الغصب مع القدرة على انتزاع الثامن الخيار لطريان العجز مع إنتزاع العلم به، التاسع الخيار لجهل كون المبيع مكترى أو مزروعاً، العاشر الخيار من الوفاء بالشرط الصحيح كشرط رهن. الحادى عشر الخيار للتحالف، الثانى عشر الخيار للبائع لظهور زيادة الثمن فى المراجعة. الثالث عشر الخيار للمشتري لإختلاط الثمرة المباعة بالمتجدة قبل التخلية إن لم يهبه البائع ما تجدد والا سقط خياره لزوال المحذور، الرابع عشر الخيار للمعجز عن الثمن بأن عجز عنه المشتري الخامس عشر الخيار لتغيير صفة ما رآه قبل العقد وإن لم يكن عيباً، السادس عشر الخيار لتعيب الثمرة بترك البائع السقى، (٣)

(١) حاشية الغمراوى ١٨١

(٢) البجيرمى على المنهج ٢/٢٣٢ وحاشية القليوبى ٢/٤٧٧ وحاشية البيجورى ١/

(٣) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١٨/٥ — ٢٠

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَّائِعِ فَمِلْكُ الْمَبِيعِ لَهُ وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَلَهُ وَإِنْ كَانَ لَهُمَا فَمَوْقُوفٌ " وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ لَا تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَوُطْءُ الْبَائِعِ فَنَسْخٌ، وَكُلُّ مَا تَنْقُصُ الْعَيْنُ أَوِ الْقِيَمَةُ.

وقوله (والأظهر أنه إن كان الخيار للبائع فملك المبيع له وإن كان للمشتري فله وإن كان لهما فموقوف) له صور وهي إما أن يكون لهما أول البائع أو للمشتري أو موقع اثره وإما أن يكون كل منهما أو البائع أو المشتري أو الأجنبي فهذه أربعة تضرب في الثلاثة الأول فتبلغ اثنا عشر صورة كما قاله محمد بن أحمد وإن زيد على الأجنبي في الأول كانت المضروبة أربعة في أربعة فتبلغ ستة عشر، (١) وقوله (إنما يجوز في مدة معلومة لا تزيد على ثلاثة أيام) له شروط خمسة الأول في مدة فخرج مطلق الخيار الثاني معلومة فخرج مدة مجهولة كقدوم زيد الثالث لا تزيد على ثلاثة أيام فخرج بأربعة أيام الرابع متصلة بالعقد فخرج ما إذا انفصلت الخامس متوالية فخرج غيره، (٢) قوله (ووطء البائع فسخ) له شروط خمسة وهي أن يكون الواطئ ذكرا يقينا وأن تكون الموطوءة انثى يقينا وأن لا تكون حراما عليه كأخته وأن يعلم أنها المبيعة وأن لا يقصد زنا، (٣) وقوله (وكل ما ينقص العين أو القيمة) مثال نقص العين كخصاء الرقيق ومثال القيمة كزمانة وسرقة وخرج ما لا ينقصهما بأن اشترى عبدا صوته كالمرأة وأمة صوته كرجل لا يثبت الخيار

(١) البجيرمي على المنهج ٢/٢٣٨

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ١/٣٢٩ والبجيرمي على الخطيب ٣/

(٣) تحفة المحتاج ٥/٤١٤

نَقْصًا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ سِوَاءَ قَارَنَ الْعَقْدَ أَمْ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَلَوْ حَدَثَ بَعْدَهُ
فَلَا خِيَارَ إِلَّا أَنْ يَسْتَنْدَ إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ "

قوله (نقصا يفوت به غرض صحيح) خرج عن عين مقطوع قدر الأتملة في الفخذ
وعن قيمة الأمة بقيت عدتها ساعتين وخرج اذاغلب جنس المبيع عدمه أى العيب
ما اذاغلب وجوده كعبد مقطوع الأسنان وسنه ستون أو استوى الأمران كأمة ثيب
وسنها أربعون وخرج عن القيمة ما اذاغلب وجوده كأمة ثيب وسنها تسعة أو استواء
الأمران كأمة ثيب وسنها سبعة لا يثبت الخيار للجميع، (١)

واعلم أن العيوب ستة الأول عيب المبيع وهو ما ذكر الثاني عيب الأضحية والهدى
والعقيقة وهو ما ينقص اللحم الثالث عيب الإجارة وهو ما أثر في المنفعة تأثيرا يظهر
به تفاوت في الأجرة الرابع عيب النكاح وهو ما ينفرد عن الوطاء ويكسر الشهوة
الخامس عيب الصداق وهو ما يفوت به غرض صحيح سواء غلب في جنسه عدمه
أم لا السادس عيب الكفارة وهو ما أضر بالعمل إضرارا بينا، (٢)

قوله (سواء قارن العقد أم حدث قبل القبض ، ولو حدث بعده فلا خيار إلا أن
يستند إلى سبب متقدم) فيه صور تبلغ أربعة وعشرين وهى أن العيب تارة يوجد
قبل القبض أو معه أو بعده أو استند إلى سبب متقدم وفى كل منها إما أن يعلمه أولا
فهذه ثمانية صور وفى كل إما أن يكون الخيار للمشتري أو للبائع أو لهما فهذه أربعة
وعشرون، (٣)

(١) متن المنهاج مع الغمراوى ١٨٣ ————— والبجيرى على المنهج ٢/٢٤٧ ————— ٢٤٨

(٢) حاشية البيجورى ١/٣٤٩

(٣) البجيرى على الخطيب ٣/٣٣.

وَلَوْ بَاعَ بِشَرْطِ بَرَّتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ " فَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ بِالْبَلَدِ رَدُّهُ عَلَيْهِ وَافْتِضَاظُ الْبَكْرِ بَعْدَ الْقَبْضِ نَقْصٌ حَدَثَ وَقَبْلَهُ جَنَائِيَّةٌ عَلَى الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ "

وقوله (ولوباع بشرط برتته من العيب) فيه صور تبلغ ستة عشر لأنه إما أن يكون في الحيوان اوفى غيره فيضرب إما أن يكون ظاهرا اوباطنا ثم تضرب إما أن يكون البائع عالما اوجاهلا ثم تضرب إما أن يكون العيب موجودا حال العقد اولا فالحاصل كما ذكرنا فيبرء عن كل عيب باطن في الحيوان لم يعلمه وإن كان موجودا حال العقد ، (١)

وقوله (فإن كان البائع بالبلد رده عليه) فيه صور تبلغ ستة وخمسين وهي إما أن يرده المشتري اوكيله اوموكله اووارثه اوولييه اوسيده اوصيه فهذه سبعة صور يرد على ثمانية على البائع اوكيله اوموكله اووارثه اوولييه اوسيده اوصيه اوالحاكم فهذه ثمانية تضرب في السبعة الاولى تبلغ ستة وخمسين (٢)

وقوله (وافتضاظ البكر بعد القبض نقص حدث وقبله جنائية على المبيع قبل القبض) له صور وهي بأن تلف المبيع بأفة سماوية أوأتلف المشتري أوأتلف البائع أو أتلف أجنبي، أوالاجنبي أوالزوج أوآفة سماوية فهذه خمسة صور في زوالها وعلى كل سواء كان الزوال قبل القبض اوبعده واستند إلى سبب متقدم علمه المشتري اوجله فهذه أربعة تضرب في الخمسة الأول فتكون عشرين صورة ، (٣)

(١) البجرمى على المنهج ٢/٢٥٠ وحاشية الجمل ٢/٢٥٠

(٢) البجرمى على الخطيب ٣/٣٦

(٣) البجرمى على المنهج ٢/٢٦٥ وحاشية الجمل ٢/١٥٣

[باب]: فَإِنْ تَلَفَ انْفُسَخَ الْبَيْعُ وَسَقَطَ الثَّمَنُ " وَلَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَرَضِيَّةُ أَخْذِهِ بِكُلِّ الثَّمَنِ. وَقَبْضُ الْعَقَارِ تَخْلِيَّتُهُ لِلْمُشْتَرَى وَتَمَكُّينُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ ، وَقَبْضُ الْمَنْقُولِ تَحْوِيلُهُ،

(باب) في حكم المبيع قبل قبضه اوبعده: وقوله (فإن تلف انفسخ البيع وسقط الثمن) فيه أربع صور وهي بأن تلف المبيع بأفة سماوية أوأتلف المشتري أوأتلف البائع أوأتلف أجنبي ، (١)

وقوله (ولوتعيب) فيه أربع صور وهي بأن تعيب المبيع بأفة سماوية أويعيب البائع أويعيب المشتري أويعيب الأجنبي، (٢)

وقوله (وقبض العقار تخليته للمشتري وتمكينه من التصرف ، وقبض المنقول تحويله) فيه صورتبلغ ثلاثين وهي إما أن يكون عقارا اومنقولا وعلى كل إما أن يكون غائبا اوحاضرا حال العقد وعلى كل إما أن يكون في يد المشتري اوفى يد البائع اوفى يد الأجنبي فتضرب الثلاثة في الأربعة الأول فتبلغ إثني عشر.

ثم تضرب إمامشغولا اوغيره فيحصل أربعة وعشرين والمشغول ستة أحوال مشغول بأمتعة البائع اوبأمتعة المشتري اوبأمتعة الأجنبي اوبأمتعة الأجنبي والبائع اوبأمتعة المشتري والأجنبي اوبأمتعة الثلاثة فتضم هذه الستة إلى الأربعة والعشرين فيحصل ثلاثون صورة، (٣)

(١)أنظر في متن المنهاج ١٨٨

(٢)أنظر في متن المنهاج ١٨٩

(٣) البجيرمي على المنهج ٢٧٥/٢.

قَالَ الْبَائِعُ لَا أَسْلِمُ الْمَبِيعَ حَتَّى أَقْبِضَ ثَمَنَهُ وَقَالَ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ مِثْلُهُ أَجْبِرَ الْبَائِعَ.
فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا سَقَطَ الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ وَأَجْبِرَا فِي الْأَظْهَرِ.

وقوله (قال البائع لا اسلم المبيع حتى أقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله) ففي البداية أقوال أظهرها بالبائع لتقرر ملك الثمن يأمن هلاكه. والثاني وهو مخرج بالمشتري لتعين حقه في المبيع والثالث لإجبار بل من بدا أجبر صاحبه والرابع يجبران ويؤمر كل بالإحضار ثم يبدأ الحاكم بمن شاء، (١) وقوله (أجبر البائع) له شروط ستة الأول أن يكون المبيع مال نفسه والثاني أن يكون معينا الثالث أن يكون في الذمة. والرابع أن يكون حالا والخامس أن يكون التنازع بعد لزوم العقد السادس أن يخاف البائع فوت الثمن، (٢)

وقوله (فإن كان الثمن معينا سقط القولان الأولان وأجبرا في الأظهر) فيه خلاف بين ابن الحجر والرملي فقال ابن حجر القولان أجبر البائع وفي قول المشتري ومقابله وفي قول لا إجبار وقال الرملي أن القولان وفي قول المشتري وفي قول لا إجبار ومقابله يجبران، (٣) أعلم أن الحجر الغريب يفارق حجر المفلس بأمور وهي أن حجر الغريب لا يعتبر ضيق المال ولا يتسلط البائع على رجوع العيب ماله ولا يفتقر بسؤال الغرماء. ولا يتوقف على فك الحاكم بل ينفك بمجرد التسليم كما جزم به الإمام وتبعه البلقيني وإن خالف الأسنوي وجعله كحجر المفلس. وينفق نفقة الموسر ولا يتعدى بكسب الحادث ولا يباع فيه مسكنه وخادمه ولا يحل له دين مؤجلا، (٤)

(١) الديباج للزركشي ٤٥٩/١

(٢) تحفة المحتاج مع حاشيته ٤٢٠/٤

(٣) تحفة المحتاج ٤٢١/٤ ونهاية المحتاج ١٠٣/٤

(٤) مغنى المحتاج ٧٥/٢ وبجزمى على النهج ٢٨١/٢ وتحفة المحتاج ٥٥١/٥ - ٥٥٢.

[باب التولية والإشراك والمراجعة]'. وَلَوْحُطَ عَنِ الْمُؤَلَّى بَعْضُ الثَّمَنِ انْحَطَّ عَنِ الْمُؤَلَّى.

التولية لغة تقليد العمل للغير وشرعا نقل المبيع بضمن المثل بلفظ التولية والإشراك لغة جعل الغير شريكا في المبيع. وشرعا نقل بعض المبيع بضمن المثل مع زيادة عليه والمحاطة لغة النقص وشرعا نقل المبيع للغير بضمن ناقص. (٢)

وقوله (ولوخط عن المولى بعض الثمن انخط عن المولى) فيه سبع صور خمسة صحيحة واثنان باطلان ولوخط بعض الثمن بعد التولية فيه صورتان وهى إما قبل لزوم التولية أو بعد لزوم التولية اوحط قبل التولية فيه صورتان

. وهى إما أن يكون الخط قبل لزوم العقد أو بعد لزوم العقد أو الجميع بعد التولية وبعد لزومها وهؤلاء الخمسة صحيحة. .

والإثنان اللتان تبطل التولية وهى للجميع قبل التولية أو بعد التولية وقبل لزومها، (٣)

^١ ذهب جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والذُّرِّيُّ من المالكية إلى عدم جواز التولية في بيع المنقول الذى لم يقبض وجعلوه كالبيع المستقل. وقال المالكية تجوز التولية في الطعام قبل قبضه : لما روى عن النبی ﷺ أنه قال : من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ويستوفيه إلا أن يشرك فيه أو يوليه أو يقيله : وشرطها قبل قبضه استواء العقدین في قدر الثمن وأجله أو حلوه وكون الثمن عينا. أما عند الحنابلة فتجوز التولية في المبيع المعين قبل القبض فيماعدًا المكبل والموزون ونحوهما مما يحتاج في قبضه إلى كيل أو وزن : أنظر مغنى المحتاج ٧٦/٢ وفتح القدير ٢٥٣/٥ وتبيين الحقائق ٧٣/٤ والبنایة ٤٨٦/٦ والدسوقي ١٥٨/٣ وجواهر الإكليل ٥٥/٢ والشرح الصغير ٢١١/٣ وأسنى المطالب ٩١/٢ ونهاية المحتاج ١٠٤/٤ وكشاف القناع ٢٢٩/٣

(٢) حاشية الجمل ١٧٧/٣ وتحفة المحتاج ٤٢٣/٤

(٣) مغنى المحتاج ٧٦/٢

[باب الأصول والثمار]. فصل يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ بَعْدَ بُدُو صِلَاحِهِ مُطْلَقاً
أَوْبَشَرَطِ قَطْعِهِ أَوْبَشَرَطِ إِبْقَائِهِ. وَيَحْرُمُ بَيْعُ الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا بَشَرَطِ
قَطْعِهِ.

(باب الأصول والثمار): قوله (فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقاً أو
بشرط قطعه أو بشرط إبقائه) ففيه صور تبلغ ستة وثلاثين وهى أن الثمر إما أن
يبدو صلاحه أولاً فهذان الصورتان تضربان فى اثنين وهما إما أن يغلب إختلاط
حادثه بموجوده أولاً يحصل أربع صور. ثم تضرب إما أن يبيعه مطلقاً أو بشرط قطع
أوتبقية يحصل إثنا عشر صورة ثم تضرب إما أن يبيع مع أصله او منفرداً للمالك الأصل
اولغيره يحصل ست وثلاثون صورة، (١)

قوله (ويحرم بيع الزرع الأخضر فى الأرض إلا بشرط قطعه) فيه صور تبلغ ثمانية
وأربعين. وهى أن الزرع إما أن يبدو صلاحه أم لا ثم تضربان فى اثنين وهما إما أن
يغلب إختلاط حادثه بموجوده أم لا يحصل أربع صور ثم تضرب إما أن يبيعه مطلقاً
أو بشرط قلع أو بشرط قطع أو بشرط تبقية يحصل ستة عشر صورة ثم تضرب امامع
أصله او منفرداً للمالك الأصل اولغيره يحصل ثمانية وأربعون صورة، (٢) وبدو الصلاح
ينقسم إلى ثمانية أقسام أحدهما اللون كصفر المشمش وثانيها الطعم كحلاوة قصب
السكر وثالثها النضج فى التين والبطيخ ورابعها القوة وإشتداد كالقمح والشعير
وخامسها الطول كالعلف والبقول وسادسها الكبر كالقثاء وسابعها بانشقاق كمامه
كالقطن وثامنها بإفتاحه كالورد (٣)

(١) حاشية الشرقاوى ٥٩/٢

(٢) حاشية الشرقاوى المذكور قريباً ٦٠/٢

(٣) معنى المحتاج ٩١/٢ وبجيرمى على المنهج ٣٠٦/٢.

وَيُرْخَصُ فِي الْعَرَايَا " . [باب اختلاف المتبايعين] إِذَا اتَّفَقَا عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ ثُمَّ اِخْتَلَفَا فِي كَيْفِيَّتِهِ.

وقوله (ويرخص في العرايا) له تسعة شروط الأول أن يكون المبيع عنبا اورطبا الثانى أن يكون ماعلى الأرض مكيلا والآخر مخروصا والثالث أن يكون ماعلى الأرض يابسا والآخر رطبا والرابع أن يكون الرطب على رءوس الاشجار واليابس على الأرض الخامس أن يكون دون خمسة اوسق. السادس أن يتقابضا قبل التفرق السابع أن يكون مابدأ صلاحه الثامن أن لايتعلق به زكاة التاسع أن لا يكون مع أحدهما شيء من غير جنسه، (١)

(باب إختلاف المتبايعين): وقوله (إذا اتَّفقا على صحة البيع ثم اختلفا فى كيقيته) فيه صور لأنهما إما مالكان اووليان اووكيلان اووارثان اوعبدان مأذونان فهذه الخمسة تضرب فى نفسها يحصل خمسة وعشرون، وعلى كل إيمان يكون الإختلاف فى العقد أوالجنس أوالصفة أوالأجل اوقدره فهذه خمسة تضرب فى خمس وعشرين يحصل مائة وخمسة وعشرون. وعلى كل إيمان يفقد البينة لكل منهما اولكل بينة واطلقتا واطلقت احدها وأرخت الأخرى أوأرختا بتأريخ واحد فتضرب هذه الأربعة فى مائة وخمسة وعشرين فتبلغ خمسمائة صور (٢)

تنبيه: إذا حصل الإختلاف بين المتبايعين فى قدر الثمن ولابينة تحالفا بالاتفاق والأصح من مذهب الشافعى أنه يبدء يمين البائع ، وقال أبوحنيفة يبدء يمين المشتري، (٣)

(١) البجيرمى على المنهج ٣١٢/٢ والبجيرمى على الخطيب ٤٤/٣ وحاشية الجمل ٢١٠/٣

(٢) البجيرمى على المنهج ٣٢١/٢

(٣) جواهر العقود ٦٢/١.

[كتاب السلم] (١) الثالث المذهب أنه إذا أسلم بموضع لا يصلح لتسليم أو يصلح وحمله مؤنة اشترط بيان محل التسليم، وإلا فلا

(كتاب السلم) وله لغة واصطلاح وآيات وأحاديث وأركان وشروط وأحكام. ولغته السلف وزنا وشرعه بأنه بيع موصوف في الذمة وأركانه خمسة مسلم ومسلم إليه ومسلم فيه ورأس المال وصيغة ومن آياته قوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ﴾ (٢) ومن أحاديثه قوله (قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة) (٣) وشروطه مافي المتن.

وقوله (إذا أسلم بموضع) إلخ فيه ثمانى صور يجب بيان محل التسليم في خمسة دون ثلاثة وهى إيمان يكون محل العقد صالحا للتسليم أولا فتضرب إيمان يكون مسلم فيه حالا او مؤجلا. ثم تضرب في هذه الأربعة إيمان يكون لحمله مؤنة أم لا فإن كان محل العقد غير صالح للتسليم يشترط البيان سواء كان مسلم فيه حالا او مؤجلا تعلقت لحمله مؤنة ام لا او صالحا للتسليم فإن كان مؤجلا ولحمله مؤنة يشترط أيضا، وإن صلح وكان مؤجلا ولم يكن حمله مؤنة او كان حالا ولحمله مؤنة أولا فلا يشترط، (٤)

(١) والسلم في اصطلاح الفقهاء : عرفه الحنفية بأنه عبارة عن نوع بيع معجل فيه الثمن هو أخذ عاجل بأجل ، وعرفه الشافعية بأنه بيع موصوف في الذمة ، وعرفه المالكية بأنه بيع موقوف في الذمة بغير جنسه مؤجلا : عرفه الحنابلة بأنه عقد على موصوف بذمة مؤجل بثمن مقبوض ، بمجلس عقد ، أنظر شرح فتح القدير ٦٩/١ ومغنى المحتاج ١٠٢/٢ ومواهب الجليل ٥١٤/٤ ومطالب أولى النهى ٢٠٧/٣ وحاشية ابن عابدين ٢٠٣/٤ وأسهل المدارك ٢١١/٢ وكشاف القناعة ٢٨٨/٣

(٢) الآية سورة البقرة ، ٢٨٢)

(٣) رواه البخارى ، ٢١٢٥ (مسلم ، ١٦٠٤)

(٤) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢٢/٥ - ٢٣ وبجزمى على المنهج ٣٢٨/٢ وبجزمى على الخطيب ٥٤/٣ ،

وحاشية البيجورى ٣٥٨

وَيَجُوزُ أَرْدَا مِنْ الْمَشْرُوطِ وَلَا يَجِبُ ، وَيَجُوزُ أَجْوَدُ ، وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ

والمسلم فيه إما جنس أو أجناس فإن كان جنسا واحدا كعبد وفرس صح السلم فيه وإن كان أجناسا مختلطة فإما أن يكون عزيز الوجود أم لا فإن كان عزيز الوجود فلا وإلا فإما أن يكون خلقيا أو صناعيا فإن كان صناعيا فإما أن يقصد أجزاءه كلها أو بعضها فإن قصد بعضها فإما أن يكون غير المقصود مصلحة كجبن واقط أو بلا مصلحة كمخيض به ماء أو قواما كخل تمر أو اقوام فلاتصح في الأخيرة فإن قصد الأركان كلها فإما أن يكون منضبطا أو غير منضبط فإن كان منضبطا كعتابي وخز صح وإن كان غير منضبط كهريسة لم تصح ، (١) ، قال الرافعي المختلطات أربعة أحدها ما قصد أركانه ولا ينضبط كالهريسة والثاني ما قصد أركانه وينضبط كالعتابي والثالث ما كان المقصود واحدا وغيره من مصالحه كالجبن والرابع الخلقى كالشهد ، (٢) وقوله (ويجوز أَرْدَا مِنْ الْمَشْرُوطِ وَلَا يَجِبُ ، وَيَجُوزُ أَجْوَدُ وَيَجِبُ قَبُولُهُ فِي الْأَصَحِّ) له صور وهي أن يؤديه وإلى ما فوقه وهو رديء وجيد وأجود فهذه أربعة صور يجب قبوله وأن شرط رديء فله أن يؤديه وما فوقه من جيد وأجود فهذه ثلاثة صور يجب قبوله، وإن شرط جيد فله أن يؤديه وما فوقه وهو الأجود فهذه صورتان يجب قبول المؤدى وإن شرط أجود فله أن يؤديه فهذه صورة واحدة فجملة الصور التي يجب قبولها عشرة ، وإن شرط أجود فلا يجب قبول مادونه وهو الجيد والردئ والأردأ فهذه ثلاثة صور لا يجب قبولها، وإن شرط الجيد فلا يجب قبول مادون الجيد من الردئ والأردأ فهذه صورتان، وإن شرط رديء فلا يجب مابعده من الأردأ فهذه صورة واحدة

(١) كما يؤخذ في متن المنهاج ٢٠٤ ، والبحر في الخطيب ٣٦/٣ وحاشية الجمل ٢٣٩/٣

(٢) حاشية الجمل ٢٣٩/٣

فجملة الصور التي لا يجب قبوله ستة وتضم هذه الستة الى العشرة فالحاصل ستة عشر صورة . (١)

(فصل في القرض) (٢) قاعدة: ما جاز السلم فيه جاز قرضه ومالا فلا ويستثنى من الأول الجارية التي تحل للمقترض كما ذكره الشيخان والدرهم المغشوشة كما ذكره الرويانى في البحر. ويستثنى من الثاني الخبز كما صححه في الشرح الصغير وشقص الدار كما نقله في المطلب عن الأ أصحاب ومنافع الأعيان فيما ذكره المتولى (٣). الشروط الواقعة في القرض ثلاثة أقسام شرط جر نفعاً للمقترض فهو فاسد غير مفسد كأن اقضيه عشرة صحيحة ليردها مكسرة وشرط جر نفعاً للمقترض فهو فاسد مفسد كأن اقضيه عشرة مكسرة ليردها صحيحة وشرط يفيد الوثوق فهو شرط لازم ملزم كشرط الرهن (٤)

واعلم أن محل الفساد إذا وقع الشرط في صلب العقد أما لو توافقا على ذلك ولم يشترط في العقد صح، (٥)

(١) البجيرمى على المنهج ٣٣٧/٢٢

(٢) القرض بفتح القاف وقد تكسر أصله في اللغة القطع فسمى المال الذى يعطيه الشخص لغيره ثم يتقاضاه منه قرضاً ، وشرعاً دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله وهذا تعريف الحنابلة أنظر الديباج لمحمد بن بهار بن عبد الله بدر الدين الزركشى نسبة إلى زركش لأنه تعلم الصنعة الزركش في صفه ، وذهب بعض أصحاب التراجم إلى أنه محمد بن عبد الله بن بهار : مولوده وفاته في مصر (ت ٧٩٤ هـ) كان الإمام الزركشى فقيهاً أصولياً محدثاً محمراً ، وكان أدبياً فاضلاً ، وكان منقطعاً إلى الإشتغال بالعلوم لا يشتغل عنه شئ ،

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٣٣ دار التوفيقية والتراث

(٤) أنظر في متن المنهاج ٢٠٨ والبجيرمى على المنهج ٣٥٥/٢

(٥) بجيرمى على المنهج ٣٥٥/٢.

{كتاب الرهن} (١)

(كتاب الرهن) وله لغة واصطلاح وآيات وأحاديث وأركان وشروط وحكمة وصور وقواعد. ولغته الثبوت واصطلاحه بأنه جعل عين مال متمولة وثيقة بدين ليستوفي منها عند تعذر وفائه ، وأركانه خمسة رهن ومرتهن ومرهون به ودين وصيغة (٢) ومن آياته قوله تعالى (قَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ) (٣) وأحاديثه: (أنه ﷺ رهن ذرعه عند يهودى يقال له أبو الشحم على ثلاثين صاعا من شعير لأهله) (٤) وحكمة الرهن حفظ الحقوق، والتوثق للديون لبيع الرهن ، ويستوفي منه عند الإستحقاق. (٥) وشرط لكل ركن شروط ، قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن علي : مامن أركان إلا ولها شروط.

-
- (١) اختلف في الإصطلاح، وعرفه الحنفية بأنه جعل الشيء محبوسا بحق يمكن استيفاءه من الرهن كديون ، وعرفه الشافعية بأنه جعل عين مال متمولة وثيقة بدين ليستوفي منها عند تعذر وفائه ، وعرفه المالكية بأنه مال قبضه توثقا به في دين ، وعرفه الحنابلة بأنه : المال الذى يجعل وثيقة بالدين ليستوفى من ثمنه الحنابلة بأنه : المال الذى يجعل وثيقة بالدين ليستوفى من ثمنه إن تعذر استيفاءه من ذمة الغريم ، أنظر تكملة فتح القدير ١٣٥/١ ، ومجمع الأنهر ٥٨٤/٣ وحاشية الشرقاوى على شرح التحرير ١٠٩/٢ ومغنى المحتاج ١٢١/٢ وحاشية الدسوقي ١٣١/٣ وأسهل المدارك ٣٦٦/٢ والإقناع في فقه الحنابلة ١٥٠/٢ والمغنى لابن قدامة ٣٦١/٤ وأسنى المطالب ١٤٤/٢ وابن عابدين ٣٠٧/٥ ونهاية المحتاج ٢٣٣/٤
- (٢) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٨٢
- (٣) الآية سورة البقرة : ٢٨٣ (
- (٤) رواه البخارى ، ١٩٦٢ (ومسلم ١٦٠٣ (
- (٥) فتح العلام بشرح مرشد الانام ٥/٥

واعلم أن الشرط في الرهن لما يوافق مقتضاه كتقديم مرتتهن بالمرهون عند تراحم الغرماء مؤكدا للرهن والشرط فيه بمافيه مصلحة وهو مالمس بلازم مستحبا كان أو مباحا كالإشهاد بالعقد لازم.

والشرط فيه بكون العبد المرهون لا يأكل إلا كذا لغو إلا إذا أضر العبد بأكل غير ما شرط بأن نقصت به الوثيقة فلا يكون ذلك الشرط لغوا لوجود الغرض والشرط بما يضر أحد العاقلين مفسد للرهن، (١)

قاعدة: ما جاز بيعه جاز رهنه ومالا فلا. ويستثنى من الأول المنافع يجوز بيعها بالإجارة دون رهنها لعدم تصور قبضها فيها والدين يباع ممن عليه ولا يرهن عنده والمدبر يجوز بيعه لارهنه وكذا المعلق عتقه بصفة يمكن سبقها حلول الدين والمرهون يصح بيعه من المرتتهن. ولا يصح رهنه عنده بدين آخر على الجديد.

ويستثنى من الثاني رهن المصحف والعبد المسلم من الكافر والسلاح من الحرى والأم دون ولدها وعكسه والمبيع قبل القبض ، (٢)

(١) نهاية الزين بشرح قرّة العين ٢٤٣

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٣٣.

وَلَا يَرْتَهِنُ لَهُمَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ " وَرَهْنُ الْمُدَبِّرِ وَالْمُعَلَّقِ عِتْقُهُ بِصِفَةِ يُمَكِّنُ سَبْقَهَا حُلُولَ الدَّيْنِ بَاطِلٌ عَلَى الْمَذْهَبِ. فَإِنْ أُمِكنَ تَجْفِيفُهُ كَرُطْبٍ فَعَلَّ"

وقوله (ولا يرتهن لهما إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة) أى إذا باع الولي مال الصبي نسيئة له شروط سبعة الأول يشترط الإشهاد الثاني يشترط وجود الغبطة الثالث الارتهان الرابع كون الرهن وافيا الخامس يسار المشتري السادس ثقته السابع قصر الأجل (١) وقوله (ورهن المدبر والمعلق عتقه بصفة يمكن سبقها حلول الدين باطل على المذهب) فيه صور وهى بأن لم يعلم حلوله قبلها وعلم حلوله بعدها او معها او قبلها لزمن لا يسع البيع على العادة أو احتمال الأمران أى القبلية والبعدية والقبلية والمعينة او البعدية والمعينة أو الثلاثة فهذه سبعة صور كلها باطلة على المذهب. ولو تيقن وجودهما قبل الحلول يطل جزئيا ما لم يشترط بيعه قبلها فى جميع الصور لزوال الضرر حينئذ وافهم قول المتن صحة الرهن أى المطلق إذا علم الحلول قبلها وكذا إن كان الدين حالا ، (٢) وقوله (فإن امكن تجفيفه كَرُطْبٍ فعل) فيه ثمانى صور يصح الرهن فى خمسة وهى إما أن يكون الدين حالا او مؤجلا يحل قبل الفساد او مع الفساد او بعد الفساد او يحتمل قبل الفساد ومعه. وتصح فى ثلاث صور وهى بأن شرط بيعه ويحتمل قبل الفساد وبعده او بعد الفساد ومعه أو الكل لكن شرط بيعه فى هذه الصور عند إشرافه على الفساد وجعل الثمن رهنا مكانه صح الرهن فى الصور الثمانية ويكون ثمنه فى الستة الأخيرة رهنا غير إنشاء عقد. عملا بالشرط ويجعل ثمنه رهنا فى الأولين بإنشاء عقد، (٣)

(١) البجيرمى على المنهج ٣٦٠/٢

(٢) البجيرمى على المنهج ٣٦٦/٢

(٣) مغنى المحتاج ١٢٤/٢ وحاشية الشرقاوى ١٣٨/٢

وَيَدُ الْمُزْتَهِنِ يَدُ أَمَانَةٍ " وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ الْمُقْبِضِ تَصَرُّفٌ يُزِيلُ الْمَلِكَ.

قوله (ويد المرتهن يد أمانة) يستثنى ثمانية مسائل يكون الضمان فيها. الأولى مغضوب تحول رهنا عند غاصبه الثانية مرهون تحول غصباً عند مرتته الثالثة مرهون تحول عارية عند مرتته الرابعة عارية تحولت رهنا عند مستعيرها الخامسة مقبوض سوما تحول رهنا عند سائمه.

السادسة مقبوض ببيع فاسد تحول رهنا عند قابضه السابعة أن يقبله في بيع شيء ثم يرهنه منه قبل قبضه الثامنة أن يخالعه على شيء ثم يرهنه منها قبل القبض وإنما ضمن في هذه المسائل لوجود مقتضيه، (١)

وقوله (وليس للراهن المقبض تصرف) وحاصل القول أن التصرفات في المرهون ثلاثة مايزيل الملك كالبيع وما يقل الرغبة كالتزويج والوطء وما يؤدي إلى مزاحمة كالرهن ونفذ كل من التصرفات الممتنعة على الرهن بإذن مرتهن لأن المنع كان لحقه وقد زال بإذنه.

ويبطل الرهن بالإذن وإن رده الراهن كما أن الإباحة لا ترتد بالرد بخلاف الوكالة لأنها عقد فترتفع بالرد والأوجه أن الإذن في الوطاء لا يتناول إلامرة مالم تحبل منها (٢)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٢٩/٥ والأشباه والنظائر للسيوطي ٥٣٤ دار التوفيقية والتراث

(٢) نهاية الزين بشرح قرة العين ٢٤٦.

فَلَوْرَهْنٌ حَامِلًا وَحَلَّ الْأَجَلَ وَهِيَ حَامِلَةٌ بِنَعْتِ

قوله (فلورهن حاملًا وحل الأجل وهي حامل بيعت) له أربعة أحوال الأول حاملًا عندهما أى عند الرهن والبيع والثاني حائلا عندهما. والثالث حاملًا عند البيع دون الرهن والرابع حائلا عند الرهن دون البيع ، (١)

قاعدتان ، كل عقد يقتضى صحيحه الضمان ففاسده كذلك فإنه أولى بالضمان ومالا يقتضى صحيحه الضمان لا يقتضيه فاسده أيضا فإن أصاب اليد أبتها عن إذن ولم يلتزم بالعقد ضمانا واستثنى القاضى حسين مسألتين إحداها من طردها وهى المسابقة فصحيحها يقتضى الضمان بالملتزم وفاسدها بخلافه على وجه والاصح خلافه

والثانية من عكسها وهى الشركة ففسادها يقتضى الضمان بأجرة مثل ما عمل للآخر وصحيحه بخلافه جزم به الرافعى فيها ، (٢)

والرهن الشرعى يخالف الرهن الجعلى فى أربعة مسائل وهو فى أنه أى المرهون وهو التركة فى يد الراهن وهوالورثة. وفى أنه لاينفك بفسخ المرتهن وهو صاحب الدين وفى أنه لوكانت التركة أقل من الدين.لايجب على الوارث أداءه بكماله. وفى أنه لايصح تصرف الوارث فى تركة وإن أذن صاحب الدين ، (٣)

(١) متن المنهاج مع الغمراوى ٢١٦

(٢) الديباج للزركشى ٤٩٦/١

(٣) حاشية الجمل ٣٠٥/٣ — ٣٠٦

[كتاب التفليس]

(كتاب التفليس)^(١) وله لغة واصطلاح وضوابط وحكم وصور ولغته النداء على الشخص بصفة الإفلاس واصطلاح وهي إيقاع وصف الإفلاس من الحاكم على الشخص بمنعه من التصرف في ماله ، (٢)

وله حكمان الأول ثبوت الرجوع لمن يجد ماله بعينه عنده. الثاني تعلق الديون بالمال بعد أن كانت في الذمة حتى لا ينفذ تصرفه فيه على ما استعرفه قريبا الثالث منع المفلس من كل تصرف مالى الرابع بيع ماله وقسمته ، (٣)

وضابطه: ما لا يصح منه كل تصرف مالى بالعين مفوتا على الغرماء إنشاء في الحياة ابتداء فخرج بالمالى نحو الطلاق والبيع الذمة كالسلم وبالفوات ملكه من يعتق عليه بهبة أو إرث أو صداق لها أو وصية وبالإشياء الإقرار وسيأتى وبالحياة التدبير والوصية ونحوهما وبالإبتداء رده بالعين، (٤)

التفليس هو مصدر فليس الرجل ، إذ انبثت إلى الإفلاس ، واصطلاحا جعل الحاكم المدين مفلسا بمنعه من التصرف في ماله ، وهذا ما صرح به الحنفية والشافعية عند ما عرفوا التفليس بالمعنى الأخص والعلاقة بين التفليس والإفلاس : أن الإفلاس أثر التفليس الجملة : وجرى المالكية على أن التفليس يطلق على ما قبل الحجر بعد قيام الغرماء على المدين :

قالوا ويقال حينئذ : أنه تفليس بالمعنى الأعم ، ويطلق على ما بعد الحجر عليه بحكم حاكم ، ويكون حينئذ تفليس بالمعنى

الأخص : أنظر الجمل على المنهج ٣/٣٠٩ ونهاية المحتاج ٤/٣٠٠ ورد المختار ٥/٩٦

(٢) الفمراوى بشرح المنهاج ٢١٩

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ١/٣٩٨

(٤) حاشية القليوبي ٢/٣٥٧

فَلَوْ قَسَمَ فَظَهَرَ غَرِيمٌ شَارَكَ بِالْحِصَّةِ

والحاصل أن المفلس إيمان يكون عليه دين الله تعالى اولآدمى والأول إيمان يكون فوريا أولا والثاني إيمان يكون لازما أولا وعلى كل منهما فهو إباحال اومؤجلا. فهذه ستة أحوال للدين، والمدين إيمان لا يكون له مال أصلا أويكون له ذلك والثاني إيمان يتعلق بماله حق لازم أولا. والثاني إيمان يكون عينا اودينا اومنفعة وعلى كل من هذه الأربعة إيمان يتيسر الأداء منه أولا فهذه ثمانية أحوال وعلى كل منها فالدين إمازائد على ماله أوناقص عنه أومساو له فهذه أربعة وعشرين تضم لها صورة وهى ما إذا لم يكن له مال أصلا فالجملة خمسة وعشرين تضرب فى صور الدين الستة يحصل مائة وخمسون صورة: وفى كل منها إيمان يثبت الدين باقراره أولا فالحاصل ثلاثمائة صورة لا يخفى حكمها ، (١) وقوله (فلو قسم فظهر غريم شارك بالحصصة) مثاله بأن كان المال خمسة عشر على غريمين لأحدهما عشرون وللآخر عشرة ، فأخذ الأول عشرة والآخر خمسة ثم ظهر غريم له ثلاثون رجع على كل منهما بنصف مأخذه ، فإن أتلف أحدهما مأخذه وكان معسرا جعل ما أخذه كالمعدوم وشارك من ظهر الآخر وكان مأخذه كأنه كل المال ، فلو كان المتلف آخذًا الخمسة استرد الحاكم من آخذ العشرة ثلاثة أخماسها لمن ظهر ثم إذا أيسر المتلف أخذ منه الآخران نصف مأخذه وقسماه بينهما بنسبة دينهما، (٢)

(١) حاشية الشرقاوى ١٦٨/٢

(٢) مغنى المحتاج ٢/

[فصل:] مَنْ بَاعَ وَلَمْ يَقْبِضِ الثَّمَنَ حَتَّى حُجِرَ عَلَى الْمُشْتَرَى بِالْفَلَسِ فَلَهُ فسخُ الْبَيْعِ وَاسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ "فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الرَّجُوعِ دُونَ الْبَيْعِ أَوْعَكْسَهُ فَلَا صَحْخُ تَعْدِي الرَّجُوعِ إِلَى الْوَلَدِ. وَاسْتِتَارُ الثَّمَرِ بِكَمَامِهِ وَظُهُورُهُ بِالتَّأْيِيرِ قَرِيبٌ مِنْ اسْتِتَارِ الْجَنِينِ وَانْفِصَالِهِ وَأَوَّلَى بِتَعْدِي الرَّجُوعِ.

قوله (من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري فله فسخ البيع واسترداد المبيع) له شروط تسعة أولها كونه معاوضة محضة وثانيها رجوعه فورا عقب علمه بالحجر وثالثها كون رجوعه بلفظ ورابعها كون عوضه غير مقبوض فلو قبض بعضه ثبت الرجوع بما يقابل الباقي وخامسها تعذر إستيفاء العوض بسبب الإفلاس وسادسها كون العوض دينا فلو كان عينا قدم على الغرماء وسابعها حلول الدين وثامنها بقاءه في ملك المفلس وتاسعها عدم تعلق حق لازم ، (١) وقوله (فإن كانت حاملا عند الرجوع دون البيع) فيه أربع صور هذه أحدها والثانية عكس المسئلة أى حاملا عند البيع دون الرجوع الثالثة حاملا عند البيع والرجوع رجع فيهما الرابعة حائلا عند الرجوع والبيع ، (٢) (واستتار الثمر بكمامه) عند البيع وظهوره بالتأخير عند الرجوع قريب من استتار الجنين عند البيع وإنفصاله أى الجنين عند الرجوع وأولى بتعدى الرجوع إليه ، واستتار الثمر بكمامه عند الرجوع دون البيع قريب من استتار الجنين عند الرجوع دون البيع وأولى بتعدى الرجوع إليه قطعاً وظهور الثمر بالتأخير عند الرجوع قريب من انفصال الجنين عند الرجوع فيفوز المشتري، (٣)

(١) منى المحتاج ١٦٠/٢

(٢) من للنهـاج مع الغمراوى ٢٢٤

(٣) تحفة المحتاج ١/٦

{ باب الحجر }

(باب الحجر)^(١) وله لغة واصطلاح وآيات وأحاديث وأقسام وأنواع وضوابط وحكمة كمانقلنا عن كتب متفرقات. ولغته المنع واصطلاحه المنع من التصرفات المالية (٢) ومن آياته قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ (٣)

وأنواعه ذكر منها في الروضة ثمانية حجر الصبي والمجنون والسفيه والراهن للمرتهن والمريض للورثة والمفلس لحق الغرماء والعبد لسيدته والمترد للمسلمين وزاد في الكفاية الحجر على السيد في المكاتب وفي الجاني وعلى الورثة في التركة وزاد في المطلب الحجر الغريب لأعلى المشتري في جميع ماله حتى يوفي الثمن وعلى الأب إذا عقه إنه تجارية حتى لا يبيعها قاله القاضي الحسين والمتولى. وزاد السبكي الحجر على الممتنع من وفاء دينه وماله زائد إذا التمس الغرماء في الأصح. وزاد الأسنوي إذا رد بعيب فله حبس السلعة ويحجر على البائع في بيعها حتى يؤدي الثمن قاله المتولى، (٤) ضابط: قال المحاملي في المجموع الحجر أربعة أقسام. الأول يثبت بلا حاكم وينفك بدونه وهو حجر المجنون والمغمى عليه الثاني لا يثبت إلا بحاكم ولا يرتفع إلا به وهو حجر السفيه

^١ والحجر في اصطلاح الفقهاء ، عرفه الحنفية بأنه : منع نفاذ تصرف قولى. وعرفه الشافعية بأنه المنع من التصرفات المالية . وعرفه المالكية بأنه : صفة حكمية توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه ، فيما زاد على قوته كما توجب منعه من نفوذ تصرفه ، في تبرعه بزائد على ثلث ماله. وعرفه الحنابلة بأنه منع الإنسان من التصرف في ماله : أنظر ، حاشية ابن عابدين ٨٩/٥ وجمع الأنهر ٤٣٧/٢ والمهذب للشيرازي ٣٢٨/١ ونهاية المحتاج ٣٥٣/٤ وحاشية الدسوقي على شرح الكبير ٢٩٢/٣ وأسهل المدارك ٣ وكشاف القناع ٤١٦/٣ - ٤١٧ والإقناع ٢٦/٢

(٢) الغمراوي بشرح المنهاج ٢٢٦

(٣) الآية سورة النساء ٥

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٣٤ — ٥٣٥ دار التوفيقية والتراث

وَالْمَرِيضُ لِلْوَرَّةِ

الثالث لا يثبت إلا بحاكم وفي انفكاكه بدونه وجهان وهو حجر المفلس الرابع

ما يثبت بدونه وفي انفكاكه وجهان وهو حجر الصبي إذا بلغ رشيدا، (١)

والحاصل أن التصرفات السفية تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول ما يصح تصرفه مطلقا سواء بإذن أو بلا إذن وهو العباداة. والثاني ما لا يصح تصرفه مطلقا سواء بإذن أو بلا إذن كالتصرفات في البيع والشراء والإعتاق والهبة ونحو ذلك والثالث ما يصح

تصرفه بإذن أو بلا إذن وهو النكاح، (٢)

وقوله (والمرضى للورثة) فيه تفصيل وهي المرض الخفيف لا حجر فيه ، ولا أثر ، فالتصرف معه صحيح ونافذ قطعا. المرض المخوف إذا لم يتصل بالموت بل شفى فالتصرف معه صحيح. المرض المخوف إذا اتصل بالموت له أن يبيع أو يفيء دينه ويتصرف من غير محابات. المرض المخوف واتصل بالموت له أن يتبرع بالثلث فمادونه. المرض المخوف واتصل بالموت وعليه دين مستغرق فيحجر عليه كالمفلس. المرض المخوف واتصل بالموت وليس عليه دين مستغرق يحجر عليه التبرعات فيما زاد على الثلث كهبة وصدقة ووقف إلا بإذن الورثة بعد الموت. ومثل المرض ما ألحق به من كل حالة ويعتبر فيها التصرف من الثلث كالتقديم للقتل وكون الزمن زمن طاعون واضطراب الرياح في سفينة وغيرها، (٣)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٣٧

(٢) البجيرمي على المنهج ٤٤٠/٢

(٣) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٥

{ باب الصلح } (١)

(باب الصلح) وله لغة واصطلاح وآيات وأحاديث وأقسام وأنواع وشروط وفوائد. ولغته قطع النزاع واصطلاحه عقد يحصل به ذلك ، ومن آياته ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ (٢) ومن أحاديثه قوله ﷺ (الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما ، أو حرم حلالا) (٣)

وأقسامه عشرة أحدها أن يكون بيعا بأن يصالح من العين المدعاة على عين أخرى ثانيها أن يكون إجارة بأن يصالح منها على سكنى داره أو شيء من منافعها سنة ثالثها أن يكون عارية بأن يصالح منها على سكنائها فإن عين مدة كانت عارية مؤقتة وإلا فمطلقة

رابعها أن يكون هبة بأن يصالح من العين على بعضها. خامسها أن يكون إبراء بأن يصالح من الدين على بعضه ذكر هذه الخمسة الرافعي سادسها أن يكون فسخا بأن يصالح من المسلم فيه على رأس المال قبل القبض قاله ابن جرير الطبري سابعها أن يكون سلما بأن يجعل العين المدعاة رأس مال سلم نقله الأسنوي عن ابن جرير

ثامنها أن يكون جعالة كقوله صالحتك من كذا على رد عدي. تاسعها أن يكون خلعا كقولها صالحتك من كذا على أن تطلقني طلقه عاشرها أن يكون معاوضة عن دم العمد كقوله صالحتك من كذا على ما استحقه عليك من قصاص بنفس أو طرف حادي عشرها أن يكون فداء كقوله للحرى صالحتك من كذا على إطلاق هذا الأسير (٤)

(١) اختلف الفقهاء في الإصطلاح عرفه الحنفية بأنه عقد وضع لرفع المناصب ، وعرفه الشافعية : بأنه عقد يحصل به قطع النزاع ، وعرفه المالكية بأنه انتقال عن حق ، ودعوى بعوض لرفع نزاع ، أو خوف وقوعه ، عرفه الحنابلة بأنه : معاقلة يتوصل بها إلى موافقة بين مختلفين، أنظر شرح فتح القدير ٢٣/٨ وحاشية ابن عابدين ٤٧٢/٤ أسنى المطالب ٢١٤/٢ مغنى المحتاج ١٧٧/٢ شرح منح الجليل ٢٠٠/٣ مواهب الجليل ٨١/٥ الشرح الصغير ٥٣٠/٤ كشف القناع ٢٩/٣ المغنى ٥٢٧/٤

(١) الآية سورة النساء : ١٢٨

(٢) رواه الترمذى ، ١٣٥٢ (

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٣٧ — ٥٣٨ .

الطَّرِيقُ النَّافِذُ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِمَا يَضُرُّ الْمَارَّةَ

وأَنواعه إثنان الأول صلح الخطيطة وهو الخط من العين أو الدين لجزء منها ، الثاني صلح المعاوضة وهو أن يعتاض عن حقه بغيره ، ومن شروطه أن تسبقه خصومة لأن لفظه يشعر بسبق الخصومة ومنها أن يكون بعد إقرار المدعى عليه أو البينة ، (١)

فائدة: لفظ الإبراء وحده ، لا يقتضى قبولا ولا سبق خصومة ، لفظ الهبة وحدها يقتضى قبولا لا سبق خصومة ، لفظ الصلح وحده ، يقتضى قبولا وإقرارا ، وسبق خصومة . وقد يصح الصلح مع عدم الإقرار في مسائل ، منها إصطلاح الورثة فيما وقف بينهم كما إدامات عن ابن وولد خنثى فمسئلة الذكور من اثنين ومسألة الأنوثة من ثلاثة والجامعة ستة فيعطى الابن ثلاثة والخنثى اثنين ويوقف واحد إلى اتضاح ، أو الصلح كان يصطلحا على أن يكون لكل منهما نصف القيراط ، ومنها لو أسلم الزوج عن أكثر من أربع ومات قبل الاختيار فيوقف الميراث بينهما حتى يصطلحن . ومنها إذا طلق إحدى زوجتيه ، ومات قبل البيان ' فيما إذا كانت معينة بنيته أو قبل التعيين فيما إذا كانت مبهمة عنده ، ومنها لو تداعيا وديعة عند آخر فقال لأعلم لأيكما هي فيصطلحان على أنها بينهما على تفاضل أو تساو ، (٢)

وقوله (الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة) له شروط ثلاثة الأول أن يكون الجناح عاليا لا يضر المارة ، الثاني أن يكون المشرع مسلما ، الثالث أن لا يظلم الموضع بالساباط مثلا إظلاما كثيرا لا يحتمل عادة هذا كله في الطريق النافذ فإن كان غير النافذ اشترط أيضا إذن ارباب الحق في المرور ، (٣)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٣٨/٥

(٢) فتح العلام المذكور قريبا /

(٣) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٤٧/٥

{ باب الحوالة }

(باب الحوالة) ولها لغة واصطلاح وأركان وشروط وأحاديث وأحكام وفوائد ولغتها التَّحَوُّلُ والانتقال واصطلاحه عقد يقتضى انتقال دين من ذمة إلى أخرى، وأركانها سبعة محيل ومحتال ومحال عليه ودين للمحتال على المحيل ودين للمحيل على المحال عليه وإيجاب وقبول

يشترط في المحيل والمحتال ما يشترط في البائع والمشتري وفي الإيجاب والقبول ما يشترط في صيغة البيع، شروط الدينين أربعة ثبوتهما وصحة الاعتياض عنهما وعلم العاقلين بهما قدرا وجنسا وصفة وحلولا وتأجيلا وتساويهما فيها (١) ١

تفق الأئمة على أنه إذا كان لإنسان على آخر حق فأحاله على من له عليه حق لم يجب على المحتال قبول الحوالة، (٢) ومن أحاديثها قوله ﷺ (مطل الغنى ظلم، وإذا اتبع أحدكم على ملء فليتبّع) (٣) ومن أحكامها لا تجوز الحوالة إلا على دين يجوز بيعه.

فانذتها ثلاثة الأولى: تبرء بها ذمة المحيل من دين المحال، وثانيها تبرء بها ذمة المحال عليه من دين المحيل. وثالثها يتحول حق المحال من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، (٤)

(١) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٩٠ — ٩١ والأنوار لأعمال الأبرار ١/٤٢٢ — ٤٢٣

(٢) جواهر العقود ١/١٤٤

(٣) رواه البخارى (٢١٦٦) ومسلم (١٥٦٤)

(٤) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٣٣/٥.

[باب الضمان]^(١) وَلِلضَّامِنِ الرُّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ وُجِدَ إِذْنُهُ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءُ

(باب الضمان) وله لغة واصطلاح وأركان وشروط ودليل وأحكام. ولغته الإلتزام واصطلاحه التزم حق ثابت في ذمة الغير ، وأركانه خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه ومضمون به وصيغة ، (١)

وأحاديثه كقوله ﷺ (العارية مؤداة ، والزعيم غارم) (٢)

شروط الضامن أربعة أن يكون فيه أهلية التبرع وأن يكون مختاراً وأن يأذن له المضمون أو وليه في ضمان البدن وأن يكون قادراً على انتزاع العين في ضمان ردها أو يأذن له المضمون عنه ، (٣)

شرط المضمون له أن يعرفه الضامن بعينه شرط المضمون عنه كونه مديناً شروط المضمون ثلاثة ثبوته ولزومه وعلم الضامن به جنساً وقدرًا وصفة وعيناً.

شروط صيغة الضمان ثلاثة أن تكون بلفظ يشعر بالتزام وعدم التعليق وعدم التأقيت (٤)

^١ والضمان في اصطلاح الفقهاء فقال الحنفية بأنه الكفالة وهي ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة. وعرفه الشافعية بأنه التزم مافي ذمة الغير من المال : وعرفه المالكية بأنه : شغل ذمة أخرى بالحق ،

وعرفه الحنابلة بأنه : التزم من يصح تبرعه. أنظر شرح فتح القدير ١٦٣/٧ والمحلّى على المنهاج ٣٢٣/٢ ومواهب الجليل

٩٦/٥ والإقناع ٣٧/٢ وكشاف القناع ٣٦٢/٣ وأسهاال المدارك ١٩/٣

(٢)الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٩١ والأنوار لأعمال الأبرار ٤٢٧/١

(٣)رواه الترمذى : (١٢٦٥)

(٤)الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٩٣ ، والأنوار لأعمال الأبرار ٤٢٧/١

ومن أحكامه يصح ضمان الدين عن الميث ، ويصح الضمان من كل جائز
التصرف في ماله ، ومن حجر عليه للفلس يصح ضمانه ، (١)
قوله (وللضامن الرجوع) فيه أربع صور الأولى أن يأذن له في الضمان والقضاء
والثاني أن ينفي الأمران والثالث أن يأذن له في الضمان فقط والرابع أن يأذن له في
الأداء ففي الصورة الأولى والثالثة يرجع وفي الثانية والرابعة لا يرجع ، (٢)
واختلف الأئمة في رجوع المحتال على المحيل إذالم يصل إلى حقه من جهة المحال
عليه فمذهب مالك أنه إن غره المحيل بفلس يعلمه من المحال عليه أوعدم فإن المحال
يرجع على المحيل ولا يرجع في غير ذلك.
ومذهب الشافعي وأحمد أنه لا يرجع بوجه من الوجوه سواء غره بفلس أو تجدد الفلس
أو أنكر المحال عليه أو جحد لتقصيره بعدم البحث والتفتيش وصار كأنه قبض العوض
وقال أبو حنيفة : إنه يرجع عند الإنكار ، (٣)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٤٣/٥

(٢) أنظر في معن المنهاج ٢٤٠

(٣) جواهر العقود ١٤٥/١ .

[فصل في الكفالة].

(فصل في الكفالة) ولها لغة وشرع وأركان وشروط وأحكام. ولغتها الإلتزام وشرعها الإلتزام ببدن من في ذمته حق للغير. وأركانها أربعة كفيل ومكفول ومكفول له وصيغة.

وشرائطها ثلاثة الأولى تعيين المكفول ، فلا يصح تكفلت أحد هذين الرجلين الثاني رضا المكفول وإذنه لأنه إن لم يأذن لم يلزمه تسليم نفسه وقت الطلب. الثالث معرفة الكفيل للمكفول له صاحب الحق كما في ضمان المال لإختلاف الناس تشديدا وتيسيرا ولا يشترط رضاه كضمان المال.

وأحكامها إن تكفل ببدن رجل ومات المكفول به برئ الكفيل ، ويلزمه ماعلى المكفول به من الدين لأنه وثيقة بإذامات من عليه الدين وجب أن يستوفى الدين منها كالرهن ، (١)

(١)فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٣٩/٥.

{باب الشركة} (١)

(باب الشركة) ولها لغة واصطلاح وأركان وشروط ودليل وأنواع وأقسام وأحكام ومكروهات وأسباب. ولغتها الإختلاط على الشيوع واصطلاحها ثبوت الحق في الشيء الواحد لإثنين فأكثر على وجه الشيوع.

وأركان الشركة خمسة عاقدان ومالان وصيغة شروط عاقدى الشركة أهلية التوكيل والتوكل إن تصرفا وإلا فالتوكل في المتصرف والتوكيل فقط في غيره

شروط مالى الشركة أربعة اتفاقهما جنسا وصفة واختلاطهما والإذن في التصرف فيهما لمن يتصرف وكون الربح والخسران على قدرهما شروط صيغة الشركة أن تشعر بالإذن في التصرف لمن يتصرف (٢)

ودليلها كقوله ﷺ (أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما) (٣)

(١) والشركة في اصطلاح الفقهاء : عرفه الحنفية بأنها : عبارة عن اختلاط النصيبين فصاعدا بحيث لا يعرف أحد النصيبين من الآخر ، وعرفها الشافعية بأنها : هى ثبوت الحق في شيء لاثنين فأكثر ، على جهة الشيوع : وعرفها المالكية بأنها إذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في التصرف في ماله أو بدنه لها عرفها الحنابلة بأنها نوعان اجتماع في استحقاق أو في تصرف والنوع الأول شركة في المال والنوع الثانى شركة عقود، أنظر تبين الحقائق ٣/٣١٣ وشرح فتح القدير ٦/١٥٢ وحاشية ابن عابدين ٣/٣٣٢ والمبسوط ١١/١٥١ ومغنى المحتاج ٢/٢١١ ومواهب الجليل ٥/١١٧ والكافي ٢/٧٨٠ وكشاف القناع ٣/٤٩٦

(٢) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٩٥ والأنوار لأعمال الأبرار ١/٤٣٤

(٣) رواه أبوداود (٣٣٨٣)

والشركة تنقسم إلى ستة أقسام شركة في الأعيان والمنافع وشركة في الأعيان دون المنافع وشركة في المنافع دون الأعيان وشركة في المنافع المباحة وشركة في حق الأبدان وشركة في حقوق الأموال. فأما الأول فهو أن يكون بين الرجلين أوبين الجماعة أرض أوعبيد أوبهائم ملكوها بالبيع أوبالإرث أوبالهبه مشاعا وأما الثاني فمثل أن يوصى رجل لرجل بمنفعة عبده أوداره فيموت ويحلف جماعة ورثته ، فإن ربة العبد والدار تكون مورثة للورثة دون المنفعة. وأما الثالث فمثل أن يوصى بمنفعة عبده لجماعة أويستأجر جماعة عبدا فينتفعون به على وجه الإشتراك في المنفعة وأما الرابع فمثل أن يموت رجل وله ورثة جماعة ويحلف كلب صيد أوزرع أوماشية فإن المنفعة مشتركة بينهم ، وأما الخامس فهو أن يرث جماعة قصاصا أوحد قذف وأما السادس فهو أن يرث جماعة الشفعة أوالرد بالعيب أوخيار الشرط أوحقوق الرهن ومرافق الطريق ،(١) ضابط: إذا انفرد أحد الشريكين بقبض شيء فهل يشاركه فيه الآخر. هو أقسام الأول: ما يشاركه فيه قطعا كبيع الوقف على جماعة لأنه مشاع الثاني لا قطعا كما لو ادعى على ورثة أن مورثكم أوصى لي ولزيد بكذا وأقام شاهدا وحلف معه فأخذ نصيبه لا يشارك فيه الآخر قطع به الرافي الثالث ما يشاركه فيه على الأصح كما لو قبض أحد الورثة من الدين قدر حصته فلآخر مشاركته في الأصح أو أحد الشريكين بإذن صاحبه من دين في الذمة على أن يختص به فالأصح لا يختص. الرابع لا على الأصح كما لو ادعى الورثة دينا لمورثهم وأقاموا شاهدا وحلف بعضهم فإن الحالف يأخذ نصيبه ولا يشاركه فيه غيره على الصحيح المنصوص لأن اليمين لا يجري فيها النيابة، (٢)

(١) جواهر العقود ١/١٥١

(٢) الأشباه والنظائر ٥٤٠ - ٥٤١ دار التوفيقية والتراث.

فَإِنْ شَرْطًا خِلَافَهُ فَسَدَ فَيَرْجِعُ كُلٌّ عَلَى الْآخَرِ بِأَجْرَةِ عَمَلِهِ فِي مَالِهِ.

قوله (فإن شرطًا خلافه فسد فيرجع كل علي الآخر بأجرة عمله في ماله) مثاله فلو تساويا في المال كالف والف وشرط أحدهما ثلثا الربح وهو الطامع فإن كان أجرة عمل الطامع مائتين وغيره مائة فيرجع الطامع خمسين ولوكثر عمل غير الطامع لا يرجع شيئا، (١)

تتمة: الشركة نوعان أحدهما في الشيء المملوك بدون عقد سواء كان الملك على جهة القهر أو الاختيارات كإرث وشراء على جهة الشيوخ ولا فرق في المملوك بين أن يكون أعيانا أو منافع وقد تكون الشركة في مجرد الحقوق إما على العموم كالشوارع وإما على الخصوص كحق التحجر، (٢)

تنبيه: يكره للمسلم أن يشارك الكافر سواء كان المسلم هو المتصرف أو الكافر أوهما ، وقال الحسن إن كان المسلم هو المتصرف لم يكره ، وإن كان الكافر هو المتصرف أوهما كره ، (٣) فائدة: الشركة لها سببان السبب الأول: الملك من غير عقد شركة، بأن يملك اثنان مالا موروثا أو مالا مشترى أو موهوبا ، والثاني العقد أى أن يعقد اثنان الاشتراك بينهما على مال أو غيره. وحكمها: ولكل من الشريكين أن يعزل نفسه عن التصرف إذا شاء لأنه وكيل. وله أن يعزل شريكه عن التصرف في نصيبه لأنه وكيله فيملك عزله ، (٤)

(١) حاشية الشرقاوى ١٢٣/٢ ومغنى المحتاج ٢١٥/٢

(٢) نهاية الزين بشرح قرة العين ٢٥٦

(٣) جواهر العقود ١٥١/١

(٤) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٦٧/٥

{ كتاب الوكالة (١) }

(كتاب الوكالة) ولها لغة واصطلاح وأركان وشروط ودليل وأحكام وحكمة كما نقلنا عن كتب متفرقات ،

الركن الأول الموكل وشرطه التمكن من مباشرة مايوكل فيه بالملك أو الولاية فلا يصح توكيل الولي والمجنون والمغصى عليه بمرض أو غيره ولا توكيل المرأة في التزويج ولا توكيل الفاسق في الأنكاح. الثاني الوكيل وشرطه التمكن من مباشرته لنفسه فلا يصح توكيل المرأة في النكاح ولا توكيل المحرم فيه ليعقد في الإحرام

الثالث الموكل فيه وشرطه أن يكون مملوكا للموكل فلو وكله بطلاق من سينكحها أبيع عبد سيملكه أو عتاقه أو قضاء دين سيلزمه أو تزويج ابنته المعتدة إذا انقضت عدتها بطلت الوكالة. وإن يكون قابلا للنياحة فلا يصح في الصلاة والصوم والجهاد والشهادة.

وإن يكون معلوما من بعض الوجوه بحيث يقل الغرر فلو قال وكلتك بكل قليل وكثير أوفى كل أموري أو تصرف في مالي كيف شئت بطل الرابع الصيغة وهي كل لفظ يدل على الرضا كقوله وكلتك في كذا أو فوضت إليك أو انبئتك فيه ونحوها كجعلتك وكيلي (٢)

ودليلها ما روى عن عروة البارقي قال (أعطاني رسول الله ﷺ دينارا فاشتريت له شاتين فبعت إحداها بدينار، وأتيته بشاة ودينار فدعاني بالبركة فكان لو اشتري ترابا لربح فيه) (٣)

(١) واصطلاحاً عرفها الحنفية بأنها : تفويض التصرف والحفظ إلى الوكيل ، وعرفها الشافعية بأنها : تفويض شخصي ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته ، وعرفها المالكية بأنها نيابة في حق غير مشروطة بموته ، ولا إمارة ، وعرفها الحنابلة بأنها استنابة جائر التصرف مثله ، فيما تدخله النيابة ،

أنظر بدائع الصنائع ٣٤٤٥/٧ تبين الحقائق ٢٥٤/٤ حاشية ابن عابدين ٥٠٩/٥ مغنى المحتاج ٢١٧/٢ الشرح الصغير للدردير ٢٢٩/٤ شرح منتهى الإرادات ٢٩٩/٢ — ٣٠٠

(٢) الديباج للزركشى ٥٣٧/١ — ٥٣٩

(٣) رواه الترمذى ، ١٢٥٨

والموكل فيه إماعة اوغيرها. والعبادة ثلاثة إما أن تكون بدنية كالصلاة والصوم ولا يصح التوكيل فيها وإما أن تكون مالية محضة كتفريق الزكاة فيجوز التوكيل فيها مطلقا وإما أن يكون التوكيل في عبادة مترددة بين البدنية والمالية كالحج والعمرة فيجوز التوكيل بشرط أن يكون الموكل معضوبا اوميتا ، (١)

ضابط: كل من صحت مباشرته بملك اوولاية صح توكيله ومالا فلا ويستثنى من الأول صور أحدها ولي غير مجبر وثانيها ظافر بحقه في كسر باب ، وثالثها توكيل وكيل لم يؤذن له في الوكالة ورابعها توكيل في الإقرار وخامسها توكيل سفيه أذن له في النكاح وسادسها توكيل عبد أذن له في النكاح ،

وسابعها توكيل في تعيين اوتبيين مبهم وثامنها توكيل في اختيار أربع زوجات من عدد أكثر من الحرائر وتاسعها توكيل مسلم كافرا في استيفاء قود مسلم. ومن الثاني صور: منها الأعمى يوكل في العقود وإن لم يقدر عليها ومنها المحرم يوكل في النكاح من يعقد له بعد التحلل

ومنها المعلق الطلاق في الدورية لا يقدر على إيقاعه بنفسه ويقع من وكيله ومنها الإمام الأعظم إذا كان فاسقا لا يزوج الأيامي ولا يقضى ولا يشهد ولكنه ينصب القضاة حتى يزوجوا ومنها من له قصاص طرف وحد قذف يوكل فيه ولا يباشره بنفسه خوف الخيف .

ومنها المرأة يوكلها الولي لتوكل رجلا عنه في تزويج إبنته فإنه يصح على النص ومنها المرأة توكل في الطلاق في الأصح ولا تبشره بنفسها ومنها توكيل الكافر في شراء المسلم يصح في الأصح مع امتناع شرائه لنفسه ،

ومنها توكيله في طلاق مسلمة يصح في الأصح ومنها توكيل معسر موسرا في نكاح أمة يجوز كما في الفتاوى البغوى ومنها توكيل شخص في قبول نكاح أخته ونحوها، (٢)

(١) البجيرمي الخطيب ٢/٣٦٢

(٢) لأشباه والنظائر للسيوطي ٥٤١ - ٥٤٢ .

[فصل] الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا لَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ، وَإِذَا وُكِّلَ فِي شِرَاءٍ لَا يَشْتَرِي مَعِينًا ، فَإِذَا عَزَلَهُ الْمُوَكَّلُ فِي حُضُورِهِ

وقوله (الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البلد) عند إمامنا الشافعي ومالك وأحمد ، وأما عند أبوحنيفة يجوز أن يبيع كيف شاء نقدا أو نسيئا وبدون ثمن المثل وبملا يتغابن الناس بمثله وبنقد البلد وغير نقده ، (١)

وقوله (وإذا وُكِّلَ في شراء لا يشتري معينا) فيه صور ثمانية وهي بأن يشتري الوكيل بذمته أو بعين مال الموكل فتضرب إما أن يساوي المعيب بما اشتراه أولا فيحصل أربع صور ثم تضرب إما أن يعلم الوكيل أولا فيحصل ثمان صور. فالذي يقع للموكل أربعة وهي إن يشتري في الذمة ويساوي مع العيب بما اشتراه أو ينقص ولم يعلم الوكيل العيب وفي هذين لهما الخيار أو يشتري بالعين ويساوي مع العيب بما اشتراه ولم يعلم الوكيل العيب فللموكل الخيار دون الوكيل. واثنان للوكيل وهما بأن يشتري في الذمة أو استوى مع العيب بما اشتراه أولا وهو عالم بالعيب واثنان باطلان وهما أن يشتري بعين مال الموكل وهو يساوي بما اشتراه أولا وهو عالم بالعيب ، (٢)

وقوله (فإذا عزل الموكل) فيه صور إحداها أن يعزله في حضوره بلفظ العزل الثانية أن يعزل نفسه أو يردها الثالثة أن يخرج أحدهما عن أهلية التصرف بالموت أو الجنون وكذا الإغماء في الأصح الرابعة أن يخرج محل التصرف عن ملك الموكل ، (٣) أحكامها " الوكالة تجوز في سائر عقود المعاملات كالرهن والحوالة والضمان والكفالة والشركة والإعارة والمضاربة والجعالة والإجارة وغير ذلك. وحكمتها، لأن الحاجة قد تدعو إلى الوكالة في البيع لأنه قد يكون له مال ولا يحسن التجارة فيه وقد يحسن التجارة ولا يتفرغ إليها لكثرة اشتغاله فجاز أن يوكل فيه غيره ، (٤)

(١) جواهر العقود ١/١٥٨

(٢) متن المهاج ٢٤٦ وحاشية القليوبي ٢/٤٣٢

(٣) الدياج للزركشي ١/٥٤٣

(٤) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٥٥/٥

وَلَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً بِعِشْرِينَ وَزَعَمَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ أَمَرَهُ فَقَالَ بَلْ بِعِشْرَةٍ وَحَلَفَ ، فَإِنْ اشْتَرَى بِعَيْنِ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَسَمَّاهُ فِي الْعَقْدِ أَوْ قَالَ بَعْدَهُ اشْتَرَيْتُهُ لِفُلَانٍ وَالْمَالُ لَهُ وَصَدَقَهُ الْبَائِعُ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ

قوله (ولو اشترى جارية بعشرين إلى قوله وصدقه البائع فالبيع باطل) فيه ست صور وهي أن يذكر الوكيل الموكل بعد العقد أو في العقد أو ينوي وفي كل إما أن يضيف المال أم لا فالبيع باطل. وقوله (وإن كذبه حلف علي نفي العلم بالوكالة ووقع الشراء للوكيل) فيه اثنا عشر صورة وهي أن يذكر في العقد أو أن يذكر بعد العقد أو ينوي وفي كل إما أن يضيف المال أم لا فالحاصل ستة ثم اضرب هذه الستة أو البائع ساكتا أو منكرا فالحاصل اثنا عشر.

وقوله (وكذا إن اشترى في الذمة إلى قوله في الأصح) فيه اثنا عشر صورة وهي أن يذكر في العقد أو بعده أو ينوي ثم تضرب هذه الثلاثة إما أن يضيف المال أم لا فالحاصل ستة ثم اضرب هذه أو البائع ساكتا أو منكرا فالحاصل اثنا عشر. وقوله (وإن صدقه بطل الشراء) فيه ست صور وهي أن يذكر في العقد أو بعده أو ينوي فتضرب هذه إما أن يضيف المال أم لا فالحاصل ستة بطل الشراء فجملة الصور ستة وثلاثون (١)

فائدة: قال الشيخ تقي الدين السبكي لوجاء رجل وقال أنا وكيل فلان صدق بلبينة ، ولو قال عبده أنا عبد مأذون لم يصدق والفرق بينهما أن الوكيل مستقل بالعقود بنفسه وإن لم يكن وكيلا وليس العبد كذلك ، (٢)

(١) حاشية القليوبي ٤٣٤/٢

(٢) جواهر العقود ١٥٩/١.

{ كتاب الإقرار }

(كتاب الإقرار) وله لغة واصطلاح وأركان وآيات وأحاديث وشروط وضابط وقواعد وأحكام وصور. ولغته الإثبات واصطلاحه إخبار الشخص بحق عليه ، ومن آياته قوله { كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ } (١) فُسرَت شهادة المرء على نفسه بالإقرار ، ومن أحاديثه قوله صلى الله عليه وسلم (أغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) (٢) وأركانه أربعة مقر ومقر له ومقر به وصيغة شروط المقر إثنان إطلاق التصرف والاختيار شروط المقر له ثلاثة أن يكون معينا نوع التعيين وأهليته لإستحقاق المقر به وأن لا يكذب المقر ، شروط المقر به إثنان أن لا يكون ملكا للمقر حين يقر وأن يكون بيد المقر ولومآلا شروط صيغة الإقرار لفظ يشعر بالتزام بحق، (٣) والعقود التي تصح بالجهول أربعة وهى الإقرار والشركة والنذر والوصية وزاد بعضهم الجعالة. كما قال شيخنا الشيخ حسين عط

إقرار الشركة ثم الوصية كذاك النذر يصح بالجهل (٤)

ضابط: الإقرار أربعة أقسام أحدها ما لا يقبل بحال وهو إقرار المجنون والثاني ما لا يقبل في حال ويقبل في ثاني حال وهو إقرار المفلس الثالث لا يصح في شيء ويصح في غيره وهو إقرار الصبي في الوصية والتدبير والعبد والسفيه في الحدود والقصاص والطلاق الرابع الصحيح مطلقا وهو ما عدا ذلك، (٥)

(١) الآية سورة النساء ، ١٣٥

(٢) رواه البخارى ، ٢٥٧٥

(٣) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١٠٠ — ١٠١ والأنوار لأعمال الأبرار ١/٤٥٢

(٤) نقلت بديوان شيخى الشيخ أبي بكر بن على المحقق المصحيح في كتابنا هذا

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٤٢ دار التوفيقية والتراث

وَلَوْ بَيَّنَّ وَكَذَّبَهُ الْمُقَرُّ لَهُ فَلْيَبَيِّنْ وَلْيَدَّعِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُقَرِّ فِي نَفْيِهِ

قاعدة: من ملك الإنشاء ملك الإقرار ومن لا فلا ، ويستثنى من الأول الوكيل في البيع وقبض الثمن إذا أقر بذلك وكذبه الموكل لا يقبل قول الوكيل مع قدرته على الإنشاء وولى السفية يملك تزويجه لا الإقرار به والراهن الموسر يملك إنشاء العتق لا الإقرار به ويستثنى من الثاني المرأة يقبل إقرارها بالنكاح ولا تقدر على إنشاء العتق والمريض يقبل إقراره بهبة وإقباض اللوارث في الصحة فيما اختاره الرافعي والإنسان يقبل إقراره بالرق ولا يقدر على أن يرق نفسه بالإنشاء ذكره الإمام ، والقاضى إذا عزل فأقر أمين أنه تسلم منه المال الذى فى يده وأنه لفلان فقال القاضى بل هو لفلان قبل من القاضى ولم يقبل من الأمين والأعمى يقر بالبيع ولا ينشيه والمفلس كذلك، (١)

قاعدة: الإقرار لا يقوم مقام الإنشاء لأنه خبر محض يدخله الصدق والكذب ، نعم يؤاخذ ظاهرا بما أقربه ولا يقبل منه دعوى الكذب فى ذلك ، (٢)
قوله (ولو بين وكذبه المقر له فليبين وليدع والقول المقبول قول المقر فى نفيه) أى لإدعائه المقر له ثم إنَّ الدعي بزائد على المبين من جنسه كانبين بمائة ودعي مائتين فإن صدقه على إرادة المائة ثبت وحلف المقر على نفي الزيادة.

وإن قال أردت المائتين حلف أنه لم يردّها وأنه لا يلزمه إلا مائة فإن نكل حلف المقر له أنه يستحقهما بأنه أرادهما أو غير جنسه كانبين بمائة درهم فادعي بمائة دينار فإن صدقه على إرادة الدراهم أو كذبه فى إرادتها وقال إنما أردت الدينار فإن وافقه على أن الدراهم عليه ثبت لإتفقهما عليه وإلا بطل الإقرار بها وكان مدعيا لدنانير فيحلف المقر على نفيها وكذا على نفي إرادتها فى صورة التكذيب ، (٣)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٤٣ دار التوفيقية والتراث

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٤٤

(٣) تحفة المحتاج ٦/٦٤٢ — ٦٤٤

وَلَوْ قَالَ كَذَا دِرْهَمًا أَوْ رَفَعَ الدِّرْهَمَ أَوْ جَرَهُ لَزِمَهُ دِرْهَمٌ " وَيَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ إِنْ اتَّصَلَ
وَلَمْ يَسْتَغْرِقْ. [فصل]

(ولو قال كذا درهما أرفع الدرهم أوجره لزمه درهم) فيه صور تبلغ اثني عشر لأن
كذا إما أن يؤتي بها مفردة او مركبة او معطوفة والدرهم إما أن يرفع او ينصب او يسكن
او يخفض فاضرب ثلاثة في أربعة يحصل اثنا عشر والواجب في جميعها درهم إلا
عطف ونصب يميزا، (١)

الأئمة فيما إذا قال كان له على ألف وقبضها فقال أبو حنيفة ومالك يسقط أصله
ويلزمه ما أقر به. وقال أحمد القول قوله في الكل ولا يلزمه شيء محتجا في ذلك
مذهب ابن مسعود. وعن الشافعي قولان كالمذهبين أظهرهما عند أصحابه موافقة
أبي حنيفة ومالك، (٢)

قوله (ويصح الإستثناء إن اتصل ولم يستغرق) له شروط خمسة الأول أن يتصل
الإستثناء بالمستثنى منه والثاني أن لا يستغرق المستثنى المستثنى منه والثالث أن ينوي
قبل فراغ الإقرار الرابع أن يتلفظ به الخامس أن يسمع نفسه ولو بالقوة، (٣)

(فصل) في الإقرار بالنسب وهو قسمان القسم الاول أن يلحقه بنفسه وله شروط
الأول أن يكون الملحق رجلا مكلفا فلا يصح إقرار المرأة والصبي والمجنون الثاني أن
يكذبه المحس فلو كان في سن لا يتصور أن يكون ولدا للملحق لم يلحق وإن صدقه
المقر له

(١) حاشية الجمل ٤٣٨/٣

(٢) جواهر العقود ٢٤/١

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ٤٦٤/١ — ٤٦٥

الثالث أن لا يكذبه الحال فإن جاءت امرأة من بلدة بعيدة ومعها طفل فالحقه رجل ماسفر قط إلى بلدها ولا هي إلى بلده لم يلحقه الرابع أن لا يكذبه الشرع فإن كان المقر له مشهور النسب من غيره لم يلحق صدقه أو كذبه. الخامس أن لا يكذبه المقر له إن كان بالغاً فإن كذبه أوسكت لم يثبت نسبه إلا بيينة السادس أن لا يزاحمه غيره فإن ادعى آخر نسبه أيضاً لم يلحقه به إلا بتصديقه وتكذيب الآخر إن كان بالغاً أوبيينة مع عجز الآخر عنها. **القسم الثاني** أن يلحقه بغيره كهذا أخى أو عمى ويشترط فيه وراء ماتقدم من الشروط شرطان الأول أن يكون ملحقاً به ميتاً فمادام حياً لم يكن لغيره الإلحاق وإن كان مجنوناً الثاني أن يصدر الإقرار من الوارث الحائز للتركة فلا يثبت إقرار الأجانب، (١)

واعلم علمك الله العلم وزينك بالتقوى والحلم أن الإقرار لا يخلو إما أن يكون من ذكر مفرد أو من ذكرين مثنيين أو جماعة أو مؤنث أو خنثى أو آخرس أصم أو غير أصم أو منحبس اللسان عن النطق لضعف حصل له أو أعجمى لا يحسن العربية أو عبداً مأذون له في التجارة أوفى غيرها أو مكاتب أو عبد خال عن إذن سيده أو مراهق أو مجنون مطبق أو معتوه يفيق في وقت ويجن في وقت أو سكران مقر بنسب أو غيره وحاصل الصور أربعة عشر، (٢)

فائدة ، الإقرار : هو إخبار الشخص بحق لغيره عليها الدعوى : هي إخبار الشخص بحق له على الغير الشهادة : هي إخبار الشخص بحق الغير على الغير ، (٣)

(١) الدياج للزركشى ٥٥٢/١ — ٥٥٣

(٢) جواهر العقود ٢٥/١

(٣) فتح العلام بشرح مرشد الأنام. ٧٤/٥

{ كتاب العارية }^(١)

(كتاب العارية) ولها لغة واصطلاح وآيات وأحاديث وأركان وشروط وأحكام وأقسام وصور كما نقلنا عن كتب متفرقات. ولغتها اسم لما يعار واصطلاحها إباحة الإنتفاع بما يحل الإنتفاع به مع بقاء عينه بصيغة ، (٢) ومن آياتها قوله تعالى (وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ) (٣) ومن أحاديثها : ماروى عن أنس رضى الله عنه (استعار من أبى طلحة فرسا فركبه) (٤)

وأركانها أربعة معير ومستعير ومعار وصيغة شروط المعير ثلاثة الإختيار وصحة التبرع وملكه المنفعة شروط المستعير إثنان التعيين وإطلاق التصرف ، شروط المعار أربعة أن يستفيد المستعير منفعته وأن تكون مباحة وأن تكون مقصودة وأن يكون الإنتفاع به مع بقاءه شروط صيغة العارية لفظ يشعر بالإذن فى الإنتفاع اوبطلبه مع لفظ الآخر اوفعله (٥)

وأحكامها مافى المتن منها الضمان وهى مضمونة ومنها تسلطه على الإنتفاع وهو بحسب الإذن ومنها الجواز من الطرفين ونحوها، (٧)

^١ واصطلاحا عرفها الحنفية بأنها تمليك المنافع بغير عوض ، أوهى إباحة الإنتفاع بملك الغير. عرفها الشافعية بأنها اسم لإباحة منفعة عين مع بقائها ، بشروط مخصوصة ، عرفها المالكية بأنها تمليك منفعة مؤقتة لابعوض. نرفها الحنابلة بأنها ، العين المعارة من مالكةا ، أومالك منفعتها ، أوأذونها فى الإنتفاع بها مطلقا ، أوزمنا معلوما بلاعوض. أنظر تبين الحقائق ٨٣/٥ والمحلّى على المنهاج ١٧/٣ ومواهب الجليل ٢٦٨/٥ وكشاف القناع ٦٢/٤ وأسهل المدارك ٢٩/٣ ومجمع الأنهر ٣٤٥/٢ - ٣٤٦.

(٢) الياقوت النفيس فى مذهب ابن ادريس ١٠٢ والأنوار لأعمال الأبرار ١/٤٥٢ ٤٥٤

(٣) الآية سورة الماعون ، (٧)

(٤) رواه البخارى ، ٢٤٧٤ (٤)

(٥) الياقوت النفيس فى مذهب ابن ادريس ١٠٢ — ١٠٣ والأنوار لأعمال الأبرار ١/٤٦٩ — ٤٧١

(٦) أنظر فى من المنهاج ٢٥٩

وأقسامها ، تنقسم العارية إلى قسمين مطلقة ومقيدة ، الإعارة المقيدة بشهر مثلاً يجوز فيها تكرار الإنتفاع فيضمن في هذه المدة ، والمطلقة لا ينتفع فيها إلا مرة واحدة ما لم يأذن المعير بتجدد الإذن ، (١)

قاعدة: العارية لا تلزم إلا في صور إحداها أن يعير لدفن ويدفن فلا يرجع حتى يندرس الثانية إذا كفه أجنبي فإنه باق على ملكه كما صححه النووي وهو عارية لازمة كما قاله الغزالي الثالثة قال أعيروا دارى بعد موتى لزيد شهراً ليس للوارث الرجوع قاله الرافعي الرابعة إعارة سفينة فوضع فيها مال لم يكن له الرجوع مادامت في البحر الخامسة إعارة لوضع الجذوع لم يرجع على رأى والأصح أن له الرجوع بمعنى أنه يتخير بين التبقية بأجرة والقلع مع ضمان النقص ، (٢)

وإذا استعار شيئاً فهل له أن يعيره لغيره قال أبو حنيفة ومالك له ذلك وإن لم يأذن له المالك إذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل. وقال أحمد لا يجوز إلا بإذن المالك ، وليس للشافعي فيها نص ولأصحابه وجهان أصحهما عدم الجواز ، (٣)

قاعدة: العارية مضمونة في يد المستعير إلا في ثلاث صور إذا أحرم وفي يده صيد وقتلنا بزوال ملكه عنه فأعاره لم يضمن مستعيره ذكرها الرويانى في الفروق وإذا إستعار شيئاً ليرهنه بدين فتلّف في يد المرتهن فلا ضمان وإذا استعار من المستأجر أو الموصى له بالمنفعة فلا ضمان على الأصح لأن المستأجر لا يضمن وهو نائب عنه ، (٤)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٦١/١

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٤٧ دار التوفيقية والتراث

(٣) جواهر العقود ١٧١/١

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٤٧ دار التوفيقية والتراث.

وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً وَقَالَ لِمَالِكِهَا أَعَرْتَنِيهَا فَقَالَ بَلْ أَجَرْتُكَهَا أَوْ اخْتَلَفَ مَالِكُ الْأَرْضِ
وَزَارِعُهَا كَذَلِكَ فَالْمُصَدِّقُ الْمَالِكُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَكَذَا لَوْ قَالَ أَعَرْتَنِي وَقَالَ بَلْ
غَضَبْتُ مِنِّي

وقوله (ولوركب دابة وقال لما لكها أعرتني فقال بل أجرتكها) فيه صور وهي اما
العين باقية او تالفة وإما أن تمضي مدة لها أجره أم لا فان كانت العين باقية ولم تمض
مدة لها أجره حلف المالك نفيا واسترد عينه او مضت مدة مقابلة بأجره حلف
المالك نفيا وكذا إثباتا إن ادعى الأجره وسقط المسمى واسترد العين مع أجره المثل
وإن كانت العين تالفة ولم تمض مدة مقابلة بأجره حلف المالك نفيا ولا شيء على
المتصرف لأنه أقر أن عليه قيمة العين ونفى المالك ذلك او مضت مدة مقابلة بأجره
فانظر فإن إستوى القيمة والأجره أخذ الأجره بلايمين فإن زادت القيمة أخذ مايساوى
الأجره بلايمين والزيادة ترك في يد المتصرف او زادت الأجره أخذ مايساوى القيمة
بلايمين فمازاد باليمين

فان ادعى المتصرف إجارة والمالك عارية فيه أربع صور وهي إما أن العين باقية
او تالفة وإما أن تمضي مدة لها أجره أم لا فإن كانت العين باقية ولم تمض مدة لها
أجره حلف المالك نفيا واسترد العين او مضت مدة لها أجره حلف المالك نفيا
واسترد العين ولا أجره له لأنه يدعى عارية ولا أجره لها والأجره ترك في يد المقر لأن
المتصرف يدعى أن عليه أجره وينفى المالك أو العين تالفة ولم تمض مدة لها أجره
حلف المالك نفيا وأخذ القيمة يوم التلف او مضت مدة لها أجره فانظر فإن استوى
القيمة والأجره أخذ القيمة بلايمين فإن زادت القيمة أخذ مايساوى الأجره بلايمين
ومازاد عليها أخذ باليمين وإن زادت الأجره أخذ مايساوى القيمة بلايمين وترك
الزيادة في يد المقر

أو ادعى المتصرف إجارة والمالك غصباً فإن كانت العين باقية ولم يمض مدة لها أجرة حلف المالك نفياً واسترد العين أو مضت مدة لها أجرة حلف المالك نفياً واسترد العين وكذا إثباتاً إن ادعى الأجرة ويسقط المسمى وإن كانت العين تالفة ولم تمض مدة لها أجرة حلف المالك نفياً وأخذ أقصى القيمة لإدعائه الغصب أو مضت مدة لها أجرة حلف المالك نفياً لما زاد على الأجرة من أقصى القيم وكذا إثباتاً إن ادعى الأجرة ويسقط المسمى ولا تتصور زيادة أجرة المثل على أقصى القيم وأجرة المثل أو ادعى المتصرف عارية والمالك غصباً فإن كانت العين باقية ولم تمض مدة لها أجرة حلف المالك نفياً واسترد العين أو مضت مدة لها أجرة حلف المالك نفياً واسترد العين وكذا إثباتاً إن ادعى الأجرة والعين تالفة ولم تمض مدة لها أجرة حلف المالك نفياً لما زاد على قيمة يوم التلف من أقصى القيم أو مضت مدة لها أجرة حلف المالك نفياً وكذا إثباتاً إن ادعى الأجرة لما زاد على قيمة يوم التلف من أقصى القيم وأجرة المثل، (١)

والحاصل أن المتلفات ثلاثة أقسام ما يضمن بالمثل مطلقاً وهو القرض وما يضمن بالقيمة وهو ما ذكره المصنف هاهنا من العارية وما يضمن بالمثل إن كان مثلياً وأقصى القيم إن كان متقوماً وهو المغصوب والمقبوض بالشراء الفاسد، (٢)

(١) الأنوار لأعمال الأنوار ٤٧٥/١ وحاشية الجمل ٤٦٧/٣

(٢) حاشية الجمل ٤٦٨/٣.

{ كتاب الغصب }^(١):

(كتاب الغصب) وله لغة واصطلاح وأركان وشروط وآيات وأحاديث وأنواع وحكم وأسباب وأصناف وأقسام. كما نقلنا عن كتب متفرقات ولغته أخذ شيء ظلما وشرعه بأنه أخذ مال الغير على وجه التعدى : وأركانه ثلاثة غاصب ومغصوب به ومغصوب منه. ومن آياته قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ (٢) ومن أحاديثه قوله ﷺ (إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا) (٣) حكمه من الكبائر وإن لم يبلغ المضروب نصاب السرقة.

وأنواعه وأصنافه، إن أخذه مكابرة يسمى محاربة ، وإن أخذه اختلاسا أى خفية يسمى سرقة ، وإن أخذه استيلاء يسمى غصبا ، وإن أخذه مما كان مؤتمنا عليه يسمى خيانة ، (٤) وأقسامه ثلاثة وهى إما أن يكون فيه إثم وضمان كما إذا استولى على اختصاص غيره علما به أو على ماله الذى لا يتمول كحبنى حنطة ونحوه ، أو فيه الضمان دون الإثم كما إذا استولى على مال غيره المتمول يظنه ماله ، أو انتفى فيه الإثم والضمان كان أخذ اختصاص غيره يظنه اختصاصه ، (٥) عبارة البجيرمى يشترط فى المغصوب خمسة شروط الأول أن يكون له قيمة فى محل المطالبة الثانى أن لا يكون لنقله من المطالبة إلى محل القبض مؤنة. الثالث أن لا يتراضيا على القيمة الرابع أن لا يصير متقوما أو مثليا آخر أكثر قيمة منه الخامس وجود المثلى ، (٦)

^١ واصطلاحا : عرفه أبو حنيفة وأبو يوسف بأنه : إزالة يد المالك عن ماله المتقوم ، على سبيل المجاهرة ، والمغالبة بفعل فى المال . وقال محمد : الفعل فى المال ليس بشرط لكونه غصباً. عرفه الشافعية بأنه : أخذ مال الغير على وجه التعدى ، وعرفه المالكية بأنه أخذ مال غير منفعة ظلما قهرا لا يخوف قتال ،

عرفه الحنابلة بأنه الاستيلاء على مال الغير بغير حق. أنظر بدائع الصنائع ٤٤٠٣/٩ وتبيين الحقائق للزيلعى ٢٢٢/٥ ومعنى المحتاح ٢٧٥/٢ ومواهب الجليل ٢٧٤/٥ وحاشية الدسوقي ٤٤٢/٣ وشرح منتهى الإرادات ٣٩٩/٢.

(٢) الآية سورة البقرة ١٨٨

(٣) رواه البخارى ٦٧ (مسلم ، ١٢١٨)

(٤) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٩٦/٥

(٥) حاشية الشرقاوى ١٤٩ ، وحاشية الجمل

(٦) البجيرمى على المنهج ١١٦/٣

وَلَوْ غَصَبَ زَيْتاً وَنَحْوَهُ وَأَغْلَاهُ فَنَقَصَتْ عَيْنُهُ دُونَ قِيَمَتِهِ رَدَّهُ وَلَزِمَهُ مِثْلُ الذَّاهِبِ
فِي الْأَصَحِّ.

تنبيه: ومن غصب جارية على صفة فزادت عنده زيادة كسمن أو تعلم صنعة حتى علت قيمتها ثم نقصت القيمة بهزال أو نسيان للصنعة كان لسيدها أخذها بلا إرش ولا زيادة. وهذا قول مالك وأبو حنيفة. وقال الشافعي وأحمد له أخذها وإرش نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب، (١)

وقوله (ولو غصب زيتاً ونحوه وأغلاه فنقصت عينه دون قيمته رده ولزمه مثل الذاهب في الأصح) فيه صورتهى إما أن تنقص العين وإما أن تنقص القيمة وإما أن تنقص العين والقيمة معا وإن نقصت العين فقط غرم الذاهب وإن نقصت القيمة فقط غرم الأرش.

وإن نقصتا معا فانظر فيما أن تكثر نقص القيمة أو يكثر نقص العين أو يستويان فإن كثر نقص القيمة بان ينقص نصفها وربع العين وجب ربع العين ونصف القيمة أو ينقص نصف العين وربع القيمة وجب نصف العين وربع القيمة.

أو ينقص نصف العين ونصف القيمة وجب نصف القيمة ونصف العين، (٢)

(١) جواهر العقود ١/ ١٨٨

(٢) تحفة المحتاج ٨/ ٨٤ والديباج للزركشى ١/ ٥٦٩.

وَلَوْصَبَغَ الثَّوْبَ بِصَبْغِهِ أُجْبِرَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَرْجَعُ بِغُرْمٍ مَنْفَعَةٍ اسْتَوْفَاهَا

وقوله (ولوصبغ الثوب بصبغه أجبر عليه في الأصح) فيه صور تبلغ ثمانية عشر
وهي أن الصبغ إما للغاصب اوللمالك اولأجنبي. وعلى كل منها إما أن يمكن
الفصل أولا فهذه ستة وإما أن ينقص قيمة الثوب او يزيد اولاينقص اولايزيد ثم
اضرب هذه الثلاثة في الستة فتبلغ ثمانية عشر، (١)

وقوله (ولا يرجع بغرم منفعة استوفاهما) فيه صور أحدها إذا أتلّف المغصوب فغرمه
الثاني إذا تعيب عنده فغرم الأرض على الأصح والثالث إذا استوفى ما يقابله
كما إذا ركب المشتري ولبس وسكن ووطئ، (٢)

تنبيه كل من غصب شيئا وعمل فيه عملا كان له إبطال عمله إلا في خمس
مسائل. إحداها إذا غصب غزلا فنسجه. ثوبا الثانية إذا غصب نقرة فضربها دراهم ،
الثالثة إذا غصب طينا وضربه لبنا.

الرابعة إذا غصب جوهر زجاج فاتخذة آنية ، الخامسة إذا غصب ذهبا وفضة واتخذ
ذلك حليا. والمعاني التي يجب فيها الضمان سبعة الغصب والعارية والتعدى والإتلاف
ومنافع الإجارة على أحد القولين بعد انقضاء الأجل والشئ المقبوض على البيع
الفاسد والشئ المقبوض على السوم

والمضمونات على خمسة أقسام أحدها ما يضمن بمثله ، والثاني ما يضمن بقيمته
والثالث ما يضمن بغيره ، والرابع ما يضمن بأقل الأمرين. والخامس باكثر الأمرين
فأما ما يضمن بمثله فثلاثة أنواع المكيل والموزون والفضة.

(١) متن المنهاج مع حاشية البجيرمي على المنهج ١٢٩/٣

(٢) الدياج للزركشي ٥٧٤/١

وأما مايضمن بقيمته فأربعة أنواع الدور والحيوانات والسلع ومنافع الإجارة ،
وأما مايضمن بغيره فأربعة أنواع المبيع في يد البائع ولبن المصبرات والمهر في يد الزوج
وجنين الأمة

وأما مايضمن بأقل الأمرين فأربعة أنواع الضامن إذا باع شيئاً من المضمون له
بالمضمون به صح في وجه والسيد إذا أتلّف العبد الجاني والراهن إذا أتلّف الرهن
والرابع مهر المرأة إذا هربت من دار الحرب إلى دار الإسلام في وقت الهدنة
وأما مايضمن بأكثر الأمرين فنوعان أحدهما الملتقط يبع لقطة بعد مضي الحول
ومجيء صاحبها فإنه يضمن بأكثر الأمرين، والثاني أن يأخذ سلعة ليبيعها فيتعدى
عليها ثم يبيعها فإنه يضمن أكثر الأمرين في ثمنه وقيمته، (١)

قال القاضي الحسين في فتاوى ، ولو أن عبداً هرب من مولاه ودخل دار الآخر
بدون إذن مالكها وأقام ليلاً وخرج بلا إذنه وهرب، وعلم صاحب سيده ولم يجبره :
ضمن ، وهو ضعيف مخالف لما أورده الأصحاب من وجوه

الأول أنه لا يزيد على حل قيد العبد، بل لا يساويه ، وقدمضى ، الثاني أنهم فرقوا
بين الحيوان وغيره إذا وقع في دار غيره حيث حكم بوجوب الحفظ ، والرد إلى المالك
في الثوب ، وفي الطير والبقر فلا

والثالث جواز الإخراج عن ملكه ، كيف ولم يخرج، والرابع قال القفال في الفتاوى :
ولو ادعى على آخر أنك غصبت على امرأتى لم تسمع ، كما لو ادعى على آخر أن
عبدى هرب منى ودخل دارك الخامس ، عدم وجوب إجبار المالك وإعلامه، (٢)

(١) جواهر العقود ١/ ١٨٠

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ١/ ٤٨١

{ كِتَابُ الشُّفْعَةِ }^(١)

(كتاب الشفعة) ولها لغة واصطلاح وأركان وشروط ومبطلات وحقوق وأحكام ودليل وحكمة. ومسقطات ، ولغتها بالضم شفعت الشيء ضمته إلى غيره واصطلاحها بأنها حق تملك قهرى يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بعوض

وأركانها ثلاثة شفيع ومشفوع ومشفوع منه شروط الشفيع كونه شريكا شروط المشفوع ثلاثة أن يكون مما يقبل القسمة وأن يكون مما لا ينقل من الأرض وأن يملك بعوض شروط المشفوع منه تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الشفيع (٢) وحققها على الفور في أظهر الأقوال والثاني إلى ثلاثة أيام والثالث إلى مدة تسع التأمل في مثل ذلك والرابع تأبده كحق القصاص إلى أن يصرح بإبطاله، (٣) ودليلها قوله ﷺ (الشفعة كحل العقال) (٤) وأما حكمتها فشرعت لدفع الضرر أى ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق في الحصة السائرة إليه لو قسم، (٥)

^١ واصطلاحاً عرفه الحنفية : بأنها ضم ملك البائع إلى ملك الشفيع وتثبت للشفيع بالثمن الذى يبيع به رضى المتبايعان أو شرطاً ، وعرفها الشافعية بأنها حق تملك قهرى يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بعوض ، وعرفها المالكية بأنها استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه ، وعرفها الحنابلة بأنها استحقاق انتزاع الإنسان حصة شريكه من مشتريها بمثل ثمنها. أنظر الاختيار ٥٦/٢ وحاشية ابن عابدين ١٣٧/٥ وفتح القدير ٣٦٨/٩ والمبسوط ٩٠/١٤ وحاشية البجيرمى ١٤٥/٣ ومغنى المحتاج ٢٩٦/٢ ومنح الجليل ٥٨٢/٣ والإنصاف ٢٥٠/٣ والكافي ٤١٦/٢

(٢) الباقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ، ١٠٥ — ١٠٦ ، والأنوار لأعمال الأبرار ٤٩٨/١ — ٥٠٠

(٣) الديباج للزركشى ٥٨٤/١

(٤) رواه الترمذى ٢٥٠٠

(٥) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١٠٤/٥

ولا تبطل في صور منها أن يخبره من لا يقبل خبره الثانية الكذب في الثمن بالزيادة
الثالثة إذ ألقى المشتري فسلم عليه بقي حقه (١)

وأحكامها على ثلاثة أضرب ضرب ثبت فيه الشفعة سواء بيع مفردا أو مع غيره
وضرب لا تثبت فيه الشفعة بحال وضرب ثبت فيه الشفعة تبعا لغيره ولا تثبت فيه
الشفعة إذا بيع منفردا (٢)

ولا بد في الشفعة مع اللفظ من أحد أمور ثلاثة ، الأول حضور مجلس القاضي ،
وإثبات الشفعة واختيارها ، وحكم القاضي له بها :

الثاني رضا المشتري بكون العوض في ذمته إلا أن يبيع دارا عليها صفائح ذهب
بالفضة ، أو بالعكس فيجب التقابض

الثالث تسليم العوض إلى المشتري ، فإذا سلم أو أبى وألزمه القاضي ، أو تسلم عنه
ملك الشفيع (٣)

مسقطات الشفعة ثلاثة الأول اللفظ ، فلو قال : عفوت عن الشفعة أو أسقطت
حقي منها أو نزلت عنها أو تركته أو أبطلته أو ردته : بطلت

الثاني التأخير والتقصير في الطلب بعد العلم بالبيع ، فإن حق الشفعة على الفور
إلا إذا غاب شفيع أو بيع مؤجلا ،

الثالث زوال شركته ، فإن باع ملكه أو وهبه عالما بثبوت الشفعة أوجاهلا بطلت :
ولو باع بعضه فكذلك ، وقيل لا في البعض ، (٤)

(١) الدياج للزركشى ٥٨٤/١ — ٥٨٥

(٢) جواهر العقود ١٨٦/١

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ٥٠١/١

(٤) والأنوار المذكور قريبا ٥٠٤ — ٥٠٥

{ كِتَابُ الْقِرَاضِ }

(كتاب القراض) وله لغة واصطلاح وأركان وشروط ودليل وحكمة وأحكام. ولغته مشتق من القرض وهو القطع واصطلاحه بأن يدفع إليه مالا يتجر به والربح بينهما. وأركانه ستة مالك وعامل ومال وعمل وربح وصيغة شرط مالك القراض صحة مباشرته ماقارض فيه. شروط عامل القراض ثلاثة صحة مباشرة التصرف المأذون فيه لنفسه وتعيينه وأن يستقل بالعمل ، شروط مال القراض ثلاثة أن يكون نقدا وأن يكون خالصا وأن يكون معلوما جنسا وقدرا وصفة وأن يكون معينا بيد العامل شروط عمل القراض اثنان كونه تجارة وأن لا يضيقه على العامل شروط ربح القراض اثنان كونه لهما وأن يشترط للعامل منه جزءا معلوما منه بالجزئية شرط صيغة القراض شرط صيغة البيع (١) ودليله: لما روى زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب وابنه رضى الله عنها خرجا في جيش إلى العراق فلما قفلا مرا على عامل لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فرحب بهما وسهل ، (٢) وأحكامه مافي المتن، وحكمته: قديكون الغنى لا يحسن التصرف في ماله أولا يتسع له وقته ، (٣)

(١) والقراض في اصطلاح الفقهاء : عرفه الحنفية بأنه هو المضاربة عندهم : عقد الشركة من الربح بمال من جانب وعمل من جانب ، وعرفه الشافعية بأنه أن يدفع إليه مالا يتجر به والربح مشترك ، عرفه المالكية بأنه توكيل على تجر في نقد مضروب مسلم بجزء من ربحه ، عرفه الحنابلة بأنه دفع مال معلوم أو مافى معناه لمن يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه ، أنظر حاشية الدسوقي ٥١٧/٣ شرح فتح القدير ٤٤٥/٨ ومغنى المحتاج ٣٠٩/٢ — ٣١٠ مطالب أولى النهى ٥١٣/٣

مجمع الأنهر ٣٢١/٢ كشف القناع ٥٠٧/٣ الفواكه الدواني ١٧٤/٢ — ١٧٥

(٢) لأنوار لأعمال الأبرار ٥٠٧/١ — ٥١٠ والياقوت النفيس ١٠٧ — ١٠٨

(٣) أنظر الموطأ كتاب القراض ٦٨٧/٢

(٤) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١٠٠/٥ — ١٠٣.

وَلَوْ قَارَضَ الْعَامِلُ آخَرَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ لِيُشَارِكُهُ فِي الْعَمَلِ وَالرَّيْحِ لَمْ يَجُزْ فِي الْأَصَحِّ ،
وَالنَّقْصُ الْحَاصِلُ بِالرُّخْصِ مَحْسُوبٌ مِنَ الرَّيْحِ مَا أَمَكَّنَ " وَمَجْبُورٌ بِهِ ،

قوله (ولو قارض العامل آخر بإذن المالك ليشركه في العمل والربح) فيه صور تبلغ ستة عشر الأول أن يشترط بالعمل والربح والثاني أن يشترط بالربح فقط الثالث أن يشترط بالعمل فقط الرابع بأن قصد الإنسلاخ وعلى كل إما أن يكون بإذن أو بغير إذن يحصل ثمانى صور ثم تضرب إما أن يكون الشراء بعين مال القراض أوفى الذمة يحصل ستة عشر صوراً، (١)

وقوله (والنقص الحاصل بالرخص محسوب من الربح ما أمكن) مثاله بأن دفع المالك العامل مائتين ديناراً واشترى العامل أربع ناقة وقيمة كل ناقة خمسون وارتفع السعر بأن تبلغ قيمة كل واحدة مائة دينار ثم رخص السعر بأن تبلغ قيمة كل واحدة خمسين قبل الفسخ وقبل القسمة والنقص حينئذ محسوب من الربح. (٢)

وقوله (ومجبور به ما أمكن) مثاله بأن دفع المالك العامل مائتين واشترى أربع ناقة وقيمة كل واحدة خمسون وارتفع السعر بأن تبلغ قيمة كل واحدة مائة وبيع اثنان ويقسمان ويبقى اثنان وقيمتهم مائتان. ويرخص السعر بعد القسمة وقبل الفسخ بأن تبلغ قيمة كل واحدة خمسين وهو نصف ما أخذه قوله محسوب هو بالربح ما أمكن وهو قبل الفسخ والقسمة. وقوله مجبور به ما أمكن وهو قبل الفسخ وبعد القسمة (٣)

(١) كما يؤخذ في متن المنهاج ٣١٤/٢

(٢) نقلت بديوان شيخى الشيخ أبي بكر بن على

(٣) كما مثل شيخنا الشيخ أبي بكر بن على حفظه الله تعالى.

وَإِنْ اسْتَرَدَّ بَعْدَ الرِّبْحِ فَالْمُسْتَرَدُّ شَائِعٌ رِبْحاً وَرَأْسَ مَالٍ، مِثَالُهُ رَأْسُ الْمَالِ مِائَةٌ
وَالرِّبْحُ عِشْرُونَ وَاسْتَرَدَّ عِشْرِينَ فَالرِّبْحُ سُدُسُ الْمَالِ فَيَكُونُ الْمُسْتَرَدُّ سُدُسَهُ
مِنَ الرِّبْحِ فَيَسْتَقِرُّ لِلْعَامِلِ الْمَشْرُوطُ مِنْهُ وَبَاقِيهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ،

(وإن استرد بعد الربح فالمسترد شائع ربحاً ورأس مال ، مثاله رأس المال مائة والربح
عشرون واسترد عشرين فالربح سدس المال فيكون المسترد سدسه من الربح فيستقر
للعامل المشروط منه وباقيه من رأس المال) . فتقول المال مائة والربح عشرون
كما علمت وتقطع من الربح سدس المسترد وهو ثلاثة درهم وثلاث وبقي من الربح
سنة عشر درهما وثلثان .

وتقطع أيضاً من رأس المال ستة عشر درهما وثلثان واضمم إلى ثلاثة دراهم وثلاث
التي تقطع من الربح يحصل عشرون وهو الذي أخذ المالك ، ويبقى من رأس المال
ثلاثة وثمانين درهما وثلاث درهم ثم تقطع من ثمانين درهما وثلاثة دراهم وثلاث نصيب
العامل من الربح وهو الذي أخذ المالك وهو درهم وثلثان، فيعود رأس المال إلى
اثنين وثمانين درهما، ثم تجبر القدر الذي بقي من الربح إلى رأس المال بأن تضم
سنة عشر درهما، وثلثان إلى اثنين وثمانين درهما فيحصل ثمانية وتسعون درهما وثلثان
ونقص من المائة التي هي رأس المال درهم وثلاث وهو الذي أخذ العامل ، كيفية
الجبر من جهة شيخى لكن قال لى وهى ضعيفة. (١)

(١) نقلت هذه الكيفية من شيخى الشيخ أبيكرين على المحقق المصحح بكتابنا هذا ،

وَإِنْ اسْتَرَدَّ بَعْدَ الْخُسْرَانِ فَالْخُسْرَانُ مُوزَعٌ عَلَى الْمُسْتَرَدِّ وَالْبَاقِي فَلَا يَلْزَمُ جَبْرُ حِصَّةِ الْمُسْتَرَدِّ ، لَوْرِيحَ بَعْدَ ذَلِكَ ، مِثَالُهُ الْمَالُ مِائَةٌ وَالْخُسْرَانُ عِشْرُونَ ثُمَّ اسْتَرَدَّ عِشْرِينَ فَرُبُعُ الْعِشْرِينَ حِصَّةُ الْمُسْتَرَدِّ ، وَيَعُودُ رَأْسُ الْمَالِ إِلَى خَمْسَةِ وَسَبْعِينَ

(وان استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لوربح بعد ذلك ، مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشرين فربع العشرين حصة المسترد ، ويعود رأس المال إلى خمسة وسبعين) وتقول رأس المال مائة ثم لخسر عشرون فبقى من رأس المال ثمانين ثم استرد المالك بعد ذلك عشرين فبقى منه ستون ثم ربح عشرون ثم تأخذ خمسة عشر من الربح وتجر إلى الستين فيعود رأس المال إلى خمسة وسبعين والخمسة التي بقيت هي ربع العشرين الذي استرد المالك فلا يلزم جبر حصته. (١) وقوله (ويصدق العامل بيمينه في قوله لم أربح) إلى آخر الفصل سبع مسائل يسمى مسائل الاختلاف هذه أحدها ، والثانية لو ادعى الرد، صدق بيمينه على الأصح ، الثالثة : قال ماربحتُ أو ماربحت إلا ألفا ، فقال المالك ألفين صدق العامل بيمينه ، الرابعة : قال أشتريت هذا للقراض ، فقال المالك لنفسك فالقول قول العامل على المشهور ، الخامسة قال المالك ، كنت نهيتك عن شراء هذا فقال لم تنهني صدق العامل السادسة : قال ، شرطت لي نصف الربح ، فقال بل ثلثه ، تحالفا كالمبتاعين فإذا حلفا ، فسخ العقد ، واختص الربح والخسران بالمالك ، وللعامل أجرة مثل عمله ، السابعة اختلفا في قدر رأس المال ، فالقول قول العامل إن لم يكن في المال ربح ، (٢)

(١) يفهم هذه الصور في متن المنهاج ٢٧٨

(٢) روضة الطالبين ١٤٦/٥

{كتاب المساقات} والأظهر صحة المساقات بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح

(كتاب المساقات) (١) ولها لغة واصطلاح وأركان وشروط ودليل وصور وحكمة. وهي لغة مأخوذة من السقى واصطلاحا بأنها دفع الشخص نخلا أو شجر عنب لمن يتعهده بسقى وتربية على أن له قدرا معلوم من الثمرة، وأركانها ستة مالك وعامل وعمل وثمره وصيغة ومورد للعمل شرط المالك والعامل في المساقات شرطهما في القراض شرط عمل المساقات إثبات أن لا يشترط على العاقد ماليس عليه وأن لا يقدر بزمان معلوم يثمر فيه الشجر غالبا شروط الثمرة إثبات كونهما للعاقدين وكونها معلومة بالجزئي شرط صيغة المساقات شرط صيغة البيع إلا عدم التأقيت شروط مورد المساقات ستة أن يكون نخلا أو عنباً وأن يكون مغروساً وأن يكون معيناً وأن يكون مرثياً وأن يكون بيد العامل وأن لا يبدو صلاح ثمره، (٢)

قوله (والأظهر صحة المساقات بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح) فيه ثلاث صور هذه أحدها والثاني أن تكون المساقات قبل ظهور الثمر وقبل بدو الصلاح فهذه تصح مطلقا الثالث أن تكون المساقات بعد ظهور الثمر وبعد بدو الصلاح فهذه لا تصح، (٣)

(١) واصطلاحاً عرفها الشافعية بأنها: دفع الشخص نخلا أو شجر عنب لمن يتعهده بسقى، وتربية على أن له قدراً معلوماً من ثمره، وعرفها المالكية بأنها عقد على عمل مؤنة النبات بقدر لامن غير غلته، لا بلفظ بيع أو إجارة أو جعل، عرفها الحنفية بأنها دفع الشخص إلى من يصلحه بجزء من ثمره، وعرفها الحنابلة بأنها دفع الرجل شجرة إلى آخر ليقوم بسقيه، وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٥١٨ — ٥٢٠ والياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١٠٧ — ١٠٨

(٣) متن المنهاج مع تحفة المحتاج ٢١٤/٨

فَلَوْكَانَ بَيْنَ النَّخْلِ بَيَاضٌ صَحَّتِ الْمُزَارَعَةُ عَلَيْهِ مَعَ الْمَسَاقَاتِ عَلَى النَّخْلِ

ودليلها عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أوزرع ، وفي رواية لمسلم : دفع إلى يهود خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم ، وأن لرسول الله ﷺ شطرها فثبت ذلك في النخل بالنص ، وقيس عليه شجر العنب ، (١) وحكمتها مالك الأشجار قد لا يحسن تعهدها أولاً يتفرغ له (٢) وقوله (فلوكان بين النخل بياض صحت المزارعة عليه مع المساقات على النخل) له شروط : الأول اتحاد العامل ، فلا يجوز أن يساقى واحداً ويزارع آخر ، الثاني تعذر إفراد النخيل والكروم بالشقى والبياض بالعمارة ، فإن أمكن الإفراد بطلت المزارعة ، الثالث اتحاد الصفقة وعاملتك يشملها ، فلو قال عاملتك على هذه النخيل والبياض بالنصف كفى لهما ، ولفظ المساقات لا يغني عن المزارعة ، ولا بالعكس بل يساقى على النخيل ويزارع على البياض ، فيقول ساقيتك على النخيل والكروم وزرعتك على الأرض ، فلو قال ساقيتك على النخل والأرض على كذا : بطل في الأرض وصح في النخيل الرابع تقدم المساقات ، فإن تقدمت المزارعة : فسدت ، ولو تقدمت المساقات وأتى بالمزارعة على الاتصال فقد اتحدت الصفقة وتحقق الشرط ، وإن فصل بينهما بطلت المزارعة ، (٣)

(١) رواه البخارى ، ٢٢٠٣ (ومسلم ، ١٥٥١)

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٨٦/٥

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ١/٢٢٣ — ٥٢٤

{ كتاب الاجارة }^(١)

ولها لغة واصطلاح وأركان وشروط وآيات وأحاديث وحكمة وصور وقواعد وأقسام. وهي لغة إسم للأجرة واصطلاحاً بأنها تمليك بعوض بشروط معلومة واركانها أربعة صيغة وشرطها كشرط صيغة البيع لإلعدم التأقيت الركن الثاني العاقدان وشرطهما كشرط بايع ومشتري إلا اسلام المستأجر لمسلم : الركن الثالث الأجرة وشرطها الرؤية إن كانت معينة وكونها معلومة جنساً وقدرًا وصفة وكونها حالة مسلمة في المجلس في إجارة الذمة ، (٢)

الركن الرابع المنفعة وشروطها سبعة منها أن تكون متقومة ومقدورة ، (٣) ومن آياتها قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ الآية سورة الطلاق (٤) ومن أحاديثها عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ، احتجم النبي ﷺ واعطى الحجام أجره وحكمتها في الإجارة غرر لأنها عقد على غير معلوم ، (٥)

^١ والإجارة في اصطلاح الفقهاء : عرفها الحنفية بأنها عقد على المنافع بعوض ، وعرفها الشافعية بأنها : تمليك بعوض بشروط معلومة ، وعرفها المالكية بأنه عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شيئاً فشيئاً مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة ، أو عمل معلوم ، بعوض معلوم أنظر فتح القدير ٥/٧ والمبسوط للسرخسي ٧٤/١٥ ومجمع الأنهر ٣٦٨/٢ ومغنى المحتاج ٣٣٢/٢ والإقناع ٧٠/٢ ومواهب الجليل ٣٨٩/٥ وشرح الخرشى ٢/٧ وأسهل المدارج ٣٢/٢ وكشاف القناع ٥٤٦/٣ والإنصاف ٣/٦

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٥٢٥/١ — ٥٢٧ والياقوت النفيس في منهب ابن ادريس ١١٣

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ٥٢٧/١ — ٥٢٩ ، ومن المنهاج ٢٨٣

(٤) الآية سورة الطلاق ، ٦

(٥) رواه البخارى ، ٢١٥٩ (ومسلم ١٢٠٢)

قاعدة: لا يجوز أخذ الأجرة على الواجب إلا في صور منها الإرضاع ومنها بذل الطعام للمضطر ومنها تعليم القرآن ومنها الرزق على القضاء وهو محتاج حيث تعين ومنها الحرف حيث تعينت ، ومنها من ادعى إلى تحمل شهادة تعينت عليه بخلاف ما إذا جاء المتحمل وبخلاف الأداء فإنه فرض توجه عليه وهو أيضا كلام يسير لأجرة مثله. نعم له أخذ الأجرة على الركوب، (١)

والحاصل أن الإجارة إما إجارة عين أو إجارة ذمة وعلى كل منهما إما أن تكون معينة أو في ذمة فهذه أربعة. وعلى كل إما أن يصرح بحلها أو بأجلها أو يطلق فالجملة اثنا عشر بضرب ثلاثة في أربعة فإن صرح بحلها أو أطلق صح في إجارة الذمة وكانت حالة. وإن صرح بتأجيلها فسدت الإجارة ولا فرق في ذلك بين أن تكون الأجرة معينة أو في الذمة لأنها كمراس مال السلم.

وإن صرح بحلها أو أطلق في إجارة العين والأجرة في الذمة وكانت حالة وإن صرح بتأجيلها صح وكانت مؤجلة كالثمن في الذمة. وإن صرح بحلها أو أطلق في إجارة العين والأجرة معينة وهي حالة وإن صرح بتأجيلها فسد العقد والأجرة في إجارة الذمة لأنها لا تقبل التأجيل مطلقة سواء كانت الأجرة معينة. أو في الذمة والأجرة في إجارة العين إن كانت معينة كذلك أي تقبل التأجيل وإن كانت في الذمة قبلته، (٢)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٤٨ دار التوقيفية والتراث

(٢) البجيرمي على الخطيب ٥٦٧/٣.

وَلِحَضَانَةٍ وَإِرْضَاعٍ مَعًا وَلَا أَحَدَهُمَا فَقَطْ " وَغَضَبُ الدَّابَّةِ وَإِبَاقِ الْعَبْدِ يَثْبُتُ الْخِيَارُ

وقوله (ولحضانة وارضاع معا ولأحدهما فقط) فيه صور تبلغ تسعة فأجرة الحضانة والرضاع إمامتساويان وأجرة الحضانة أكثر أو أقل. فهذه ثلاثة والأجرة في الزمن الماضي والمستقبل إمامتساوية وأجرة الماضي أكثر أو أقل فهذه ثلاثة أيضا فاضرب ثلاثة في ثلاثة فجملة الصور تسعة. مثاله إذا كانت الحضانة عشرين وأجرة الرضاع ثلاثين فاستأجر لها سنة بمائة فانقطع اللبن نصف السنة فاعتبر أجرة الرضاع في الزمن الماضي والمستقبل فإن كانت في الماضي عشرين والمستقبل عشرة سقط خمس المسمى فوجب أربعة أخماس المسمى وهو ثمانون في هذا المثال وعكسه إذا كانت أجرة الرضاع في الزمن الماضي عشرة والمستقبل عشرين سقط خمسا المسمى فوجب ثلاثة أخماس المسمى وهو ستون في هذا المثال، وأما إذا كانت متساوية في الزمن الماضي والمستقبل في هذا المثال فالواجب سبعة أعشار المسمى وهو سبعون وسقط ثلثه فقس الباقي. (١) قاعدة: المنفعة المستحقة بالعقد لها مستوف ومستوف منه ومستوف به أما المستوفى وهو المستحق فله استيفائها بنفسه وبغيره. أما المستوفى منه كالدار والدابة فإن كانت معينة فلا يجوز الإبدال. وأما المستوفى به كالثوب المعين للخياطة والصبي المعين للإرتضاع أو التعليم فرأى أن أحدهما لا يجوز إبداله كالمستوفى منه. والأمح في المهر والصغير وفاقا للغزالي والإمام الصفة (٢) قوله (وغضب الدابة وإباق العبد يثبت الخيار) له شروط ستة الأول أن تكون الأجرة عينا الثانى أن تكون مقدرة بمدة. الثالث أن لا يوجد تفريط من المكثرى الرابع أن يكون الغصب عند المالك، السادس أن لا يستغرق الغصب جميع مدة الإجارة، (٣)

(١) نقلت بديوان شيخى الشيخ أبي بكر بن على

(٢) الدياج للزركشى ٦١٠/١

(٣) نغمة المحتاج بشرح المنهاج ٣٦٤/٧

[كتاب احياء الموات]^(١): وَالْمَخْفُورَةُ لِلتَّمْلِكِ أَوْ فِي مِلْكٍ يُمْلِكُ مَاؤُهَا فِي الْأَصْحِ سَوَاءً
مَلِكُهُ أَمْ لَا لَا يَلْزَمُهُ بَذْلُ مَا فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ لِزَرْعٍ ، وَيَجِبُ لِمَاشِيَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ

(كتاب احياء الموات) وله لغة واصطلاح ودليل وحكمة وأحكام وأقسام. ولغته الأرض الخراب الدارسة واصطلاحه، بأنه أرض لامالك لها ، ولا ينتفع بها أحد. ودليله قوله ﷺ (من أعمار أرضا ليست لأحد فهو أحق) (٢) حكمته الأرض التي لم تعمر قط شبهت بإحياء الموتى.

وأقسامه إثنان إما بدار الاسلام وإما بدار الكفار والدار الكفار أربعة أحوال إماله أمان أولا وعلى كل منهما إما خراب او معمور والدار الاسلام أربعة أحوال إما إسلامية أى عمارتها اوجاهلية وعلى كل منهما إما مشغولة او خراب فالصور ثمانية ،

(٣) وبقاء الأرض إما مملوكة ببيع او هبة او نحوه وإما محبوسة على الحقوق العامة كالشوارع والأوقاف العامة كالمساجد والرباط التي ليست لجماعة مخصوصة او على الحقوق الخاصة كحريم المعمور والرباط التي وقفت على طائفة مخصوصة وإما منفكة عنهما وهو الموات ،(٤)

^١ والإحياء في اصطلاح الفقهاء : عرفه الحنفية بأنه أرض لم تملك في الإسلام أو ملكت ، ولم يعرف مالكيها وتعذر زرعها بانقطاع الماء أو غلبته أو نحوها. وعرفه الشافعية بأنه أرض لامالك لها ، ولا ينتفع بها أحد ، عرفها المالكية بأنه الأرض الخالية عن الاختصاص.

عرفه الحنابلة : بأنه الأرض الخراب الدارسة. أنظر حاشية البيجورى ٣٨/٢ وحاشية الدسوقي ٦٦/٤ والدرر ٤٣٠٦/١ والملغى لابن قدامة ١٤٧/٦

(٢) رواه البخارى ، ٢٢١٠

(٣) حاشية الشرقاوى ١٧٩/٢

(٤) البيجورى على المنهج ١٨٨/٣

فروع: الأول الإحياء يفيد الملك ، والتحجير لا يفيد على الأصح ، إذ ليس بإحياء تام وإنما يفيد الأخيفة من غيره للمشروع وله نقله إلى غيره. الثاني للإمام أن يقطع الموات ففى الصحيحين أنه أقطع الزبير أرضا بشرطين أحدهما أن يقدر على الإحياء والثاني أن يقطع قدرا يقدر عليه، وهذا الشرط يعتبر فى المتحجر. الثالث للإمام أن يحمى بقعة من الموات لمواش بعينها ومنع سائر الناس من الرعى فيها (١)،

وقوله (لا يلزمه بذل مافضل عن حاجته لزرع ويجب لماشية على الصحيح) له ستة شروط الأول أن يفضل عن حاجته والثاني أن يحتاج إليه غيره والثالث أن يكون الماء مما يستخلف والرابع أن يكون بقرب الماء كالأ مباح ترعاه الماشية والخامس أن لا يجد مالك الماشية عند الكلاً ماء مباحا كالعيون ، والسادس أن لا يكون على صاحب الماء ضرر بورود الماشية فى زرعه أو ماشيته وإلا منعت ، (٢)

تنبيه: الحشيش إذا نبت فى أرض مملوكة فهل يملكه صاحبها بملكها ، قال أبو حنيفة لا يملكه وكل من أخذه صار له ، وقال الشافعى يملكه بملك الأرض. وعن أحمد روايتان: أظهرهما كمذهب أبى حنيفة وقال مالك إن كانت الأرض محوطة ملكه صاحبها ، وإن كانت غير محوطة لم يملك ، (٣)

(١) الدياج للزركشى ٦١٩/٢

(٢) حاشية البيجورى ٤٠/٢

(٣) جواهر العقود ٢٤٤/١.

{ كتاب الوقف }^(١)

(كتاب الوقف) وله لغة واصطلاح وأركان وآيات وأحاديث وحكمة وشروط وأحكام وأقسام كما نقلنا عن كتب متفرقات، ولغته الحبس واصطلاحه بأنه حبس مال يمكن الإنتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود. وأركانه أربعة واقف وموقوف عليه وموقوف وصيغة. (٢)

ومن آياته قوله تعالى { لَنْ تَنَالُ الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ } (٣) فهو قرينة من أعظم القرب. ومن أحاديثه قوله ﷺ (إذامات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوا له) (٤)

شروط الواقف إثنان الإختيار وأهلية التبرع في الحياة شروط الموقوف عليه إثنان أن لا يكون معصية وإمكان تملكه إن كان معيناً، شروط الموقوف ثمانية كونه عينا وكونها معينة وكونها مملوكة وكونها قابلة للنقل وكونها نافعة وكون نفعها لا يذهب عينها ، وكونه مباحا وكونه مقصودا. شروط صيغة الوقف خمسة لفظ يشعر بالمراد والتأيد والتنجيز وبيان المصرف والإلتزام، (٥)

^١ والوقف في اصطلاح الفقهاء : عرفه الحنفية بأنه حبس العين على حكم ملك الله تعالى والتصدق بالمنفعة. عرفه الشافعية بأنه حبس مال يمكن الإنتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود. عرفه المالكية بأنه جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته للمستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس.

عرفه الحنابلة بأنه تحبیس مالک مطلق التصرف ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته يصرف ربه إلى جهة بر ، وتيسيل للنفعة تقربا إلى الله تعالى. أنظر الهداية ١٣/٣ ومجمع الأنهر ٧٣١/١ ومغنى المحتاج ٣٧٦/٢ والشرح الصغير ٣٧٣/٥ وكشاف القناع ٢٤٠/٤ والإقناع ٨١/٢ ونهاية المحتاج ٣٥٨/٥

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٥٧٠/١ والياقوت النفيس ١١٦

(٣) الآية سورة آل عمران ٩٢

(٤) رواه مسلم ، ١٦٣١

(٥) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادریس ١١٦ - ١١٧ والأنوار لأعمال الأبرار ٥٧٣ — ٥٧٥

وحكمته إن الوقف مشروع نفلا ومحجوب عقلا بل هو قرينة عظيمة من أفضل القرب يثاب عليها المؤمن في العقبي ويثنى عليه الناس في الدنيا أطيب ثناء (١) والحاصل أن الوقف ينقسم إلى ثلاثة أقسام الأول إمام أن يكون منقطع الأول كوقفت على من سيولد لى

والثاني إمام أن يكون منقطع الآخر كقوله على أولادى.

وإمام أن يكون منقطع الأوسط كقوله على أولادى ثم رجل ثم الفقراء فيصح فيما عدا منقطع الأول ويصرف فى منقطع الآخر لأقرب الناس إلى الواقف وفى منقطع الأوسط للفقراء، (٢) وأحكامه كثيرة أنظر الى المتن.

فائدة: قسم الشافعى - رحمه الله - تعالى "العطايا فقال تبرع الإنسان بماله على غيره ينقسم إلى معلق بالموت وهو الوصية وإلى منجز فى الحياة وهو ضربان أحدهما الوقف وثانيهما التملك المحض وهو ثلاثة أنواع الهبة والهدية وصدقة التطوع. (٣)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١٠٩/٥

(٢) أنظر متن المنهاج ٢٩٨ ، وإعانة الطالبين بحاشية فتح المعين ١٦٧/٣

(٣)

[كتاب الهبة^(١)]

(كتاب الهبة) ولها لغة واصطلاح وأركان وشروط وحكمة وآيات وحكم وأحاديث وأحكام وأسماء. (٢)

ولغتها مأخوذة من هب بمعنى مر واصطلاحها بأنها التملك بلاعوض ، وأركانها أربعة واهب وموهوب له وموهوب وصيغة شروط الواهب اثنان الملك حقيقة اوحكما وإطلاق التصرف في ماله شرط الموهوب له أهلية ملك مايوهب له ، شروط الموهوب خمسة أن يكون معلوما وأن يكون طاهرا وأن يكون منتفعا به وأن يكون مقدورا على تسلمه وأن يكون مملوكا للواهب شرط صيغة الهبة شرط صيغة البيع، (٣). ومن آياته قوله تعالى ﴿ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴾ (٤) ومن أحاديثها: أنه ﷺ أهدي للنجاشي مسكا فمات قبل أن يصل إليه فقسمه النبي ﷺ (٥) وحكمتها أول لبنة وضعها الإسلام من أول نشأته لبنة الحب والتعاون والإيثار، وحكمها الندب والإستحباب ولكن إذا تم عقد الهبة بتوفر الشروط في الواهب والموهوب له والصيغة والموهوب وتم القبض للعين الموهوبة ترتب على ذلك حكم الهبة (٦)

^١ واصطلاحا : عرفها الأحناف بأنها : تملك بلاعوض. وعرفها الشافعية : بأنها : التملك بلاعوض.

وعرفها المالكية بأنها : تملك متمول بغير عوض.

وعرفها الحنابلة بأنها : تملك جائز التصرف مالا معلوما أو مجهولا تعذر علمه. أنظر فتح القدير ١٩/٩ وحاشية ابن عابدين

٥٠٨/٤ والإقناع ٨٥/٢ ومغنى المحتاج ٣٩٦/٢ والهللى على المحتاج ١١٠/٣ ومواهب الجليل ٤٩/٦ وشرح منتهى الإرادات

٥١٧/٢

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١١٢/٥

(٣) الباقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١١٩ — ١٢٠

(٤) الآية سورة الشورى ، ٣٩ (

(٥) رواه الحاكم ١٨٨/٢

(٦) فتح العلام بشرح مرشد العلام/٥

واسمائها ثلاثة هبة وصدقة وهدية فإن أعطى محتاجا شيئا بلاعوض ولولم يقصد ثواب الآخرة أوغنيا لأجل ثواب الآخرة فصدقة وهي أفضل الثلاثة ثم الهدية لورود الآثار في الحظ عليها لاسيما بالنسبة للمسافر

وهي مانقله المملك بلاعوض إلى مكان الموهوب له للإكرام والتودد فكل من الصدقة والهدية هبة ولاعكس لإنفراد الهبة في ذات الأركان ' (١)

قاعدة: ما جاز بيعه جاز هبته ومالا فلا. ويستثنى من الأول ثلاث صور المنافع تباع ولا توهب وما في الذمة يجوز بيعه سلما لاهية كوهبتك الف درهم في ذمتي ثم يعينه في المجلس صرح به القاضي حسين والإمام وغيرهما. ويستثنى من الثاني صور منها ما لا يصح بيعه لقلته كحبة حنطة ونحوها قال النووي يصح هبته بلاخلاف ومنها لوجعل شاته أضحية لم يجز بيع نمائها من الصوف واللبن وتصح هبته قاله في البحر.

ومنها جلد الميتة قبل الدباغ تجوز هبته على الأصح في الروضة في باب الآنية لأنها أخف من البيع ومنها لا يصح بيع المتحجر ماتحجره في الأصح لأن حق الملك لا يباع ويجوز هبته صرح به الدارمي.

ومنها الدهن النجس يجوز هبته كما قاله في الروضة تفقها وصرح به في البحر. ومنها الكلب يصح هبته نص عليه الشافعي. ومنها يصح هبة إحدى الضرتين نوبتها للأخرى قطعا ولا يصح بيع ذلك ولا مقابلته بعوض ومنها الطعام إذا غنم في دار الحرب تصح هبة المسلمين له بعضهم من بعض ليأكلوا في دار الحرب لا تبايعهم إياه، (٢)

(١) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١١٣/٥

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٤٩.

[فصل]

(فصل) في أحكام اللقطة^(١)، ولها لغة واصطلاح وأركان وشروط وأحكام وأقسام ولغتها اسم لما يلتقط واصطلاحها بأنه مال أو اختصاص محترم ضاع بنحو غفلة بمحل غير مملوك لم يحرز ولا عرف الواحد مستحقه ولا امتنع بقوته ، (٢)

وأركانها ثلاثة التقاط وملتقط ولقطة وشروطها ثلاثة الأول أن يكون ضائعا بسقوط أو غفلة فأما إذا القت الريح ثوبا في حجره فهو مال ضائع يحفظ ولا يتملك. الثاني أن يكون في موات أو شارع أو مسجد فأما إذا وجد في أرض مملوكة لم يؤخذ للتعريف والتملك بل هو لصاحب اليد في الأرض الثالث أن يكون في دار الإسلام أو دار الحرب وفيها مسلمون أما إذا لم يكن فيها مسلم فهو غنيمة خمسها لأهل الخمس والباقي لواجده ، (٣)

وأحكامها أربعة الأول الأمانة والضمان فإن أخذه للحفظ أبدا فهو أمانة ولا يجب التعريف الثاني المعرفة والتعريف أما المعرفة فيعرف وعاء اللقطة ووكاءها وجنسها ونوعها وقدرها ثم يعرف الثالث التملك بعد التعريف ولو تملك وتصدق به ثم ظهر المالك غرم له. الرابع بدلها رد عينها أو بدلها إذا ظهر مالها ، (٤)

^١ واللقطة في اصطلاح الفقهاء ، عرفها الحنفية بأنها : أمانة إذا أشهد الملتقط أنه يأخذها ليحفظها ويردها على صاحبها ، وهي الشيء الذي يجده ملقى ليأخذه أمانة ، واللقطة مال معصوم عرض للضياع. عرفها الشافعية بأنه : مال أو اختصاص محترم ، ضاع بنحو غفلة ، بمحل غير مملوك لم يحرز ولا عرف واحد مستحقه ولا امتنع بقوته .

عرفها المالكية بأنه : مال معصوم عرض للضياع ، وإن كان كلبا أو فرسا. عرفها الحنابلة بأنها : المال الضائع من ربه ، وملتقطه غيره. أنظر شرح فتح القدير ١١٨/٦ وحاشية ابن عابدين ٣٤٨/٣ وتبيين الحقائق ٣٠١/٣ ونهاية المحتاج ٤٢٦/٥ ومغني المحتاج ٤٠٦/٢ والشرقاوى على التحرير ١٣٥/٢ وجواهر الإكليل ٢١٨/٢ وحاشية الدسوقي ١١٧/٤ والشرح الصغير ٣٥٠/٣ والمغني لابن قدامة ٦٦٣/٥ وكشاف القناع ٢٠٨/٤ — ٢٠٩.

(٢) الباقوت النفيس في منهب ابن ادريس ١٢١

(٣) والأنوار لأعمال الأبرار ٥٩٣/١

(٤) والأنوار المذكور قريبا ٥٩٥

ثُمَّ يَعْرِفُهَا فِي الْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَنَحْوَهَا سَنَةً عَلَى الْعَادَةِ.

وحاصل اللقطة: إما أن تكون مالا أو اختصاصات كالسرجين والمال إما أن يكون حيوانا أو جمادات كالنقود والحيوان إما آدمى أو غيره والغير إما ممتنع من صفات السباع أولا وغير الممتنع إما مأكول أو غيره وكلها يوجد في المتن، (١)

وقوله (ثم يعرفها في الأسواق وأبواب المساجد ونحوها سنة على العادة) له أربعة أمثال وهي أن يعرف كل يوم طرفي النهار أسبوعا ثم يعرف كل أسبوع مرة أو مرتين إلى أن يتم سبعة أسابيع فجملتها تسعة وأربعون فحصل شهر وتسعة عشر فدخل الباقي في الشهر ثم تبقى عشرة أشهر يعرف كل شهر مرة، (٢) الثاني يعرف أولا كل يوم أسبوعا طرفي النهار ثم يعرف كل يوم مرة أسبوعا ثم في كل أسبوع مرة أو مرتين يكون ثلاثة وستين يوما وهي ثلاثة أشهر لأنه دخل باقي الشهر في هذه الثلاثة ثم تبقى تسعة أشهر يعرف كل شهر مرة، (٣)

ومثال الثالث أن يعرف كل يوم طرفي النهار ثلاثة أشهر ثم يعرف كل يوم مرة ثلاثة أشهر ثم يعرف كل أسبوع مرة أو مرتين ثلاثة أشهر ثم يعرف في كل شهر مرة ثلاثة أشهر، (٤) ومثال الرابع أن يعرف أولا كل شهر طرفي النهار اثنا عشر شهرا ثم يعرف كل شهر مرة اثنا عشر ثم يعرف كل شهر مرة أو مرتين أربعة أشهر، (٥)

(١) وكلها يؤخذ في المتن، والبيجورمي على المنهج ٢٢٥/٣

(٢) يفهم هذه الصور بحاشية البيجوري ٥٥/٢

(٣) كما يؤخذ بعبارة أسنى المطالب بشرح روض الطالب ٤٩٢/٢

(٤) أسنى المطالب بشرح روض الطالب ٤٩٢/٢

(٥) نقلت بديوان شيخى الشيخ أبي بكر بن على حفظه الله تعالى،

{ كتاب اللقيط } (١) وَإِذَا وَجَدَ بَلَدِيَّ لَقِيطًا بِلَدٍ فَلَيْسَ لَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَادِيَةٍ

(كتاب اللقيط) وله لغة واصطلاح وarkan وشروط وأحكام ولغته مايلقط أى يرفع من الأرض وقدغلب على الصبي المنبوذ وفي الصحاح الصبي المنبوذ الذى تلقىه أمه فى الطريق واصطلاحه بأنه طفل نبذ بنحو شارع لايعرف له مدع وطفل بإعتبار الغالب وإلا فقد يكون صغيرا مميزا،(٢).

واركانه ثلاثة لقط ولاقط وملقوط ،شروط لاقط خمسة التكليف والحرية والإسلام والعدالة والرشد، وأحكامه أربعة الأول إسلامه والإسلام يحصل استقلالاً بمباشرة البالغ ولايحصل بمباشرة الصبي وإن كان مميزا ، الحكم الثانى جناية اللقيط فارشه على بيت المال من غير توقف ، الحكم نسب اللقيط الحكم الرابع رقه وحرية ،(٣)

قوله (وإذا وجد بلدى لقيطاً ببلد فليس له نقله إلى بادية) فيه تسع صور وهى نقله من بادية إلى بادية والثانية نقله من بلد إلى بلد والثالثة نقله من قرية إلى قرية والرابعة نقله من بادية إلى قرية والخامسة نقله من بادية إلى بلد والسادسة نقله من قرية إلى بلد فهذه ستة صور يجوز النقل فيها ، والسابعة نقله من بلد إلى قرية والثامنة نقله من بلد إلى بادية والتاسعة نقله من قرية إلى بادية فهذه الثلاثة لايجوز فيها النقل ،(٤)

(١) واصطلاحاً عرفه الخنفية بأنه اسم لحي مولود طرحه أهله خوفاً من العيلة أو فراراً من تهمة الزنا ، عرفه الشافعية بأنه طفل نبذ بنحو شارع لايعرف له مدع ، عرفه المالكية بأنه صغير آدمى ، لم يعرف أبوه ولأرقه ، عرفه الحنابلة بأنه طفل لايعرف نسبه ، ولأرقه نبذ أو ضل عن الطريق ما بين ولادته إلى سن التمييز ،

أنظر شرح فتح القدير ١٠٩/٦ — ١١٠ ومغنى المحتاج ٤١٨/٢ ونهاية المحتاج ٤٤٢/٥ وكشاف القناع ٢٢٦/٤

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٢٩٨/١

(٣) الديباج للزركشى ٦٥٣/٢

(٤) تفهم هذه الصور فى متن المنهاج ٣٠٨

وَأَحْكَامُهُ الْمُسْتَقْبَلَةُ لِالْمَاضِيَةِ الْمُضِرَّةِ بِغَيْرِهِ

قوله (وأحكامه المستقبلية لالماضية المضرة بغيره) فيه ست صور وهي أن التصرف إماماً أو مستقبلاً وعلى كل إمام أن يضر بغيره أو به أو لا يضر بأحد، (١) واختلف أصحاب المال في إسلام الصبي المميز غير البالغ على ثلاثة أقوال أحدها إن إسلامه يصح وهو قول أبي حنيفة وأحمد، والثاني أنه لا يصح والثالث أنه موقوف، وعن الشافعي الأقوال الثلاثة، والراجح من مذهبه: أن إسلام الصبي استقلالاً لا يصح، (٢) وأما التبعية فلها الجهات الأولى، إسلام الأبوين أو أحدهما، فإن كانا أو أحدهما مسلماً يوم العلوق فيحكم بإسلام الولد، فإن كانا كافرين يوم العلوق ثم أسلما أو أحدهما، حكم بإسلام الولد في الحال، الثانية تبعية السابى، فإذا سبى المسلم طفلاً منفرداً عن أبويه: حكم بإسلامه، الثالثة تبعية الدار، فإذا وجد لقيط في دار الإسلام، فهو مسلم وإن كان فيها أهل الذمة (٣)

فائدة: إذا أنفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه فلا بد من إذن الحاكم فإن أنفق عليه بغير إذن الحاكم ضمن، فإن عجز عن إذن الحاكم فيشهد فإن لم يكن له مال فمن بيت المال فإن ظهر أنه رقيق رجع على سيده بالذى أنفق عليه الملتقط من ماله، وإن ظهر حر وله كسب أو مال فالرجوع في كسبه أو ماله والإفيمضى الحاكم ذلك من سهم الفقراء والمساكين والغارمين، وأرش جنائته في بيت المال كما أن يرثه لبيت المال، (٣)

(١) حاشية الجمل ٦١٩/٣

(٢) جواهر العقود ٣٢٦/١

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ٦٠٠/١ — ٦٠١

(٤) جواهر العقود ٣٢٧/١

{كتاب الجعالة} (١)

(كتاب الجعالة) ولها لغة وشرع وأركان وشروط وصور وحكمة وأحكام ودليل. وأما لغتها إسم لما يجعل للإنسان على شيء وشرعها إلزام عوض معلوم على عمل معين.

وأركانها أربعة عمل وجعل وصيغة وعاقدة شروط عمل الجعالة ثلاثة أن يكون مكلفا وأن لا يتعين وأن لا يؤقت شرط جعل الجعالة شرط ثمن البيع شرط صيغة الجعالة لفظ من طرف الملتزم يدل على إذنه في العمل ، شروط عاقدة الجعالة أربعة إطلاق تصرف الملتزم واختياره وعلم العامل بالالتزام وأهلية العامل المعين للعمل ، (٢)

حكمتها قد تدعوا الحاجة إلى الجعالة والإجارة لا تغني عنهما فقد لا تهتدى الجاعل إلى تعيين الراغب فيطلق العقد: من رد ضالتي فله كذا ، ودليلها ، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال إنطلق نفر من أصحاب رسول الله ﷺ في سفر سافروها حتى نزلوا على حي من أحياء العرب فاستضافوهم فأبو أن يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شيء لا ينفع (٣)

فاوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه أحكام الجعالة يجوز عقد الجعالة وهو أن يبذل الجعل لمن يعمل عملا : من رد ضالة ورد آبق وبناء حائط وخياطة ثوب وكل من يستأجر عليه من الأعمال (٤)

(١) الجعالة : بفتح الجيم وكسرها وضمها ، ما يجعل على العمل ، ويقال جعلت له جعلا واجعلت أوجبت ، قال ابن فارس في المجمل ، الجعل والجعالة والجعيلة ، ما يعطاه الإنسان على الأمر يفعله أنظر المطلع على أبواب المقنع ٢٨١ عرفها الشافعية بأنها التزام مطلق التصرف عوضا معلوما على عمل معين ، أو مجهول لمعين أو غيره ، عرفها المالكية بأنها عقد معاوضة على عمل آدمي بعوض غير ناشئ على محله به لا يجب لإبتمامه ، أنظر حاشية الباجوري على ابن القاسم ٣٤/٢ والخرشي ٥٩/٧

(٢) الباقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١٢٤ والأنوار لأعمال الأبرار ٥٥٤/١ — ٥٥٥

(٣) رواه البخاري ، ٢١٥٦ (

(٤) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ٨١/٥

وَلَوْ التَّزَمَ جُعْلًا لِمُعَيَّنٍ فَشَارَكَهُ غَيْرُهُ فِي الْعَمَلِ إِنْ قَصَدَ إِعَانَتَهُ فَلَهُ كُلُّ الْجُعْلِ ،
وَإِنْ قَصَدَ الْعَمَلَ لِلْمَالِكِ فَلِلْأَوَّلِ قِسْطُهُ وَلَا شَيْءَ بِحَالٍ مِنَ الْأَخْوَالِ

وقوله (ولولتزم جعلاً لمعين فشاركه غيره في العمل إن قصد إعانته فله كل الجعل) فيه صور هذه أحدها والباقي بأن قصد لنفسه أو الملتزم أو لم يقصد شيئاً أو لهما فله نصف الجعل في هذه الأربعة أول نفسه والعامل أو للعامل وللملتزم فله ثلاثة أرباع الجعل في هاتين الصورتين أو الجميع فله ثلثا الجعل أي قصد لنفسه أو للمالك والعامل وجملة الصور ثمانية ، إهـ بجيرمى على المنهج ٢/٣ .

اتفق الأئمة على أن من رد الأبق يستحق الجعل برده إذا شرطه واختلفوا في استحقاقه له إذا لم يشرطه ، فقال : مالك إذا كان معروفاً برد الأبقين استحق على حسب بعد الموضع وقربه ، وإن لم يكن ذلك شأنه فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه وقال أبو حنيفة وأحمد يستحق الجعل على الإطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه ، إلا أن يكون معروفاً برد الأبقين أم لا

وقال الشافعي لا يستحق الجعل إلا بالشرط ، واختلفوا هل هو مقدر فقال أبو حنيفة : إن رده مسيرة ثلاثة أيام استحق أربعين درهماً وإن رده من دون ذلك يرضخ له الحاكم ، وقال مالك له أجرة المثل وعن أحمد روايتان ، إحداها دينار أو اثني عشر درهماً ، والثانية إن جاء به من المصر ف عشرة دراهم أو من خارج المصر فأربعون درهماً ، وعند الشافعي لا يستحق شيئاً إلا بالشرط والتقدير ، (٢)

(١) البجيرمى على المنهج ٢/٣

(٢) جواهر العقود ١/٣٢٩

{كتاب الفرائض (١)}

(كتاب الفرائض) ولها لغة وشرع وأركان وشروط وآيات وحديث وأقوال الصحابة وعلم الفتوى وعلم النسب وعلم الحساب وفوائد وموانع وأسباب وموجبات التوقف وأحكام ، (٢) أخره عن العبادات والمعاملات لإضطرار الإنسان إليهما من حين ولادته دائما أو غالبا إلى موته ولأنهما متعلقان بإدامة الحياة السابقة على الموت ولأنه نصف العلم فناسب ذكره في نصف الكتاب ، (٣) والمراد بالفرائض أى مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة من الفرض أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة غلبت الفرائض على غيرها لفضلها بتقدير الشارع لها ولورود النص عليها ولكثرتها ولعدم سقوطها بخلاف العصة ولهم أى أهل الفرض نصيب مقدر بخلاف العصة ، (٤)

واصطلاحاً ، عرفه الحنفية بأنه الأنصاء المقدرة المسماة لأصحابها : وعرفه الشافعية بأنه نصيب مقدر شرعاً للوارث ، وعرفه المالكية : بأنه علم يعرف به من يرث ، ومن لا يرث ، ومقدار مال كل وارث ،

وعرفه الحنابلة بأنه علم قسمة الموارث ، وهى جمع ميراث ، وهو المال المخلف عن الميت ، أنظر المعجم الوسيط ٧٠٨/٢ ولسان العرب ٣٣٨٧/٥ ومعنى المحتاج ٢/٣ وفتح الوهاب ٢/٢ ، وحاشية الدسوق ٤٥٦/٤ وأنيس الفقهاء ص ٣٠٠ — ٣٠١ المبدع ١١٣/١

(٢) رحمة المالك القابض ١

(٣) حاشية الجمل ٢/٤

(٤) نهاية المحتاج ٣/٧ ، ورحمة المالك القابض ١

والفرض لغة يأتي على سبعة معان الأول بمعنى التقدير قال تعالى ﴿فَنَصِفُ مَا قَرَضْتُمْ﴾ أى قدرتم (١) والثانى بمعنى القطع قال تعالى ﴿نَصِيْبًا مَّفْرُوضًا﴾ أى مقطوعا (٢) والثالث بمعنى الإنزال قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ أى أنزله (٣) والرابع بمعنى التبيين قال تعالى ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ أى بين (٤). والخامس بمعنى الإحلال قال تعالى ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ﴾ أى أحل له (٥) والسادس بمعنى الإلزام قال تعالى ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ أى الزم (٦) والسابع بمعنى العطاء تقول العرب لأصبت منه فرضا ولاقرضا، (٧) وشرعا هنا نصيب مقدر شرعا للوارث وخرج بمقدر مأتاخذه العصبية وشرعا الوصية وبالوارث الزكاة، (٨)

(١) سورة البقرة الآية ، ٢٣٧ (

(٢) الآية سورة النساء ، ٧)

(٣) الآية سورة القصص ، ٨٥)

(٤) الآية سورة التحريم ، ٢)

(٥) الآية سورة الأحزاب ، ٣٨)

(٦) الآية سورة البقرة ، ١٩٧)

(٧) معنى المحتاج بشرح للنهاج ٢/٣

(٨) رحمة المالك القابض في علم الفرائض ١

وأركانها ثلاثة وارث وموروث ومورث به. وشروطها أربعة أولها تحقق موت المورث ومألحق به كالمفقود وثانيها تحقق حياة الوارث بعد موت المورث ولو بلحظة ومألحق به كالحمل وثالثها معرفة إدلائه للميت بقراءة أونكاح أوولا ورابعها العلم بالجهة المقتضية للإرث تفصيلا فلا يقبل قول الشاهد هذا أخو هذا حتى يقول هو أخوه لأبويه ولأبيه ولألمه ولا قوله هو ابن عمه حتى يتبين الدرجة التي اجتمعا فيها وهذان الشرطان مختصان بالقاضي أو المفتي ، (١) وآياتها ثلاثة الأولى ﴿يُؤْصِيكُمْ اللَّهُ﴾ (٢) ذكر فيها إرث الأصول والفروع والثانية ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ (٣) ذكر فيها إرث الزوجين والإخوة والأخوات من الأم والثالثة ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾ (٤) الآية ذكر فيها إرث الإخوة والأخوات لأبوين ولأب. وأحاديثها تسعة الأول الحقو الفرائض بأهلها فمابقي فلأولى رجل ذكر (٥) فإن قيل مافائدة ذكر ذكر بعد رجل أجيب بأنه للتأكيد اولئلا يتوهم أنه مقابل للصبي بل المراد أنه مقابل الأنثى فإن قيل لو اختصر على ذكر كفى فمافائدة ذكر رجل معه أجيب بأنه لدفع التوهم إرادة بعض أفراد الذكر وهو الرجل البالغ، (٦)

(١) الباقوت النفوس ٣ مذهب ابن ادريس ١٣٠ ورحمة المالك ١ - ٢ وبغية المحتاج ٤٧

(٢) الآية سورة النساء ١١

(٣) الآية سورة النساء، ١٢

(٤) الآية سورة النساء ١٧٦

(٥) رواه البخاري ، ٦٣٥١ (١٦١٥) ومسلم ١٦١٥

(٦) مغنى المحتاج ٢/٣. وبغية المحتاج ٤٢

والثاني إن الله أعطى كل ذي حق حقه والثالث تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإن
 امرؤ يقبض روحه والعلم سيقبض مع صاحبه وتظهر الفتنة حتى يختلف اثنان في
 فريضة فلا يجدان من يقضى بينهما، (١) والرابع من علم فريضة كمن أعتق عشر
 رقاب ومن قطع ميراثا قطعه الله ميراثه من الجنة (٢) والخامس تعلموا الفرائض فإنها
 نصف العلم، (٣)

واختلف في تأويل قوله عليه الصلاة والسلام النصف وأجيب بجوابين أحدهما المراد
 بالنصف باعتبار الحال لأن الإنسان له حالان وهما حياة وممات والعلم يتعلق بالحياة
 والفرائض يتعلق بالموت والجواب الثاني المراد بالنصف بمعنى النصف كما قال الشاعر
 وهو الشيخ الشافعي .

إذا مت كان الناس نصفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع
 فإن مراده بالنصف الصنفان وإن كان أحدهما أكثر أفرادا من الآخر وقد ورد
 هذا البيت على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال كلها والسادس تعلموا الفرائض
 فإنها من دينكم (٤) والسابع تعلموا الفرائض فإنها أول علم ينزع من أمتي. (٥)

(١) رواه ابوداود، (٢٨٧٠) والنساء، (٤٦٤١) وابن ماجه (٢٧١٣) والترمذي (٢١٢٠)

(٢) رواه احمد والترمذي

(٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان، رقم (٧٥٩٤)

(٤) رواه البيهقي في سنن الكبرى،

(٥) رواه الحاكم في المستدرک، رقم (٧٩٤٨)

الثامن تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن (١) والتاسع تعلموا الفرائض فإنها أول علم ينسى ، وأقوال الأصحاب ثلاثة والمراد بهم سيدنا عمر إذا تحدثتم فتحدثوا في الفرائض وإذا لهوتم فالهو في الفرائض وإذا رميتم فارمو في الفرائض ، (٢) وعلم الفتوى وهو بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة وعلم النسب وهو بأن يعلم الوارث للميت وكيفية انتسابه وعلم الحساب وهو بأن يعلم بأى حساب تخرج المسئلة منه وماتصح منه ، (٣)

وفوائدها سبعة الأول لاتقوم الساعة مادام من يعرف الفرائض والثاني من تعلم الفرائض لايقبض روحه عزرائيل بل يقبض رضوان خازن الجنان. والثالث من تعلم الفرائض لايموت حتى يرى مقعده من الجنة او يرى له والرابع من تعلم الفرائض فكأنما أدى سنة النبي ﷺ كلها

والخامس من تعلم الفرائض أظله الله يوم لا ظل له إلا ظل عرش الرحمن سبعين تاجا والسادس من تعلم الفرائض تيسر له علم الحساب والسابع من تعلم الفرائض فله عشر ما أورث به بلامنة فيه أى فى هذا الحديث ما فيه ، (٤) ، وأما أسبابه فسيأتى الكلام عليها فى قوله وأسباب الإرث أربعة

(١) رواه الدار القطنى ٦٧/٤

(٢) رواه البيهقى ٢٠٩/٦ والحاكم ٣٣٣/٤

(٣) رحمه المالك ٢ ومغنى المحتاج ٣/٣

(٤) رحمه المالك القابض فى علم الفرائض ٢

يُبْدَأُ مِنْ تَرْكَةِ الْمَيِّتِ بِمُؤْنَةِ تَجْهِيزِهِ ، ثُمَّ تُقْضَى ذِيُونُهُ

وأما موانعه فسبعة الأول أن يكون أحدهما كافرا أصليا الثاني أن يكون أحدهما مرتدا الثالث أن يكون أحدهما عبدا الرابع أن يكون الوارث قاتلا الخامس أن يكونا ماتا معا السادس أن يكون الميت نبيا السابع أن يكون الوارث ولدا لدور الحكمى، (١) قوله: (يبدأ من تركة الميت بمؤنة تجهيزه) والتركة ما خلف الميت من حق كخيار وحد قذف او من اختصاصات كالسرجين والخمر المحترمة والكلاب المعلمة او من مال كخمر تخللت بعد موته والدية أخذت من قاتله والصيد الذى وقع بعد موته بشبكة نصبها فى حياته وتعبير المصنف بالتركة أعم من تعبير المحرر، (٢) ومؤنة تجهيزه وهى ما يحتاج اليه الميت من نحو كفن وأجرة غسل وحمل وطم وحفر فإن لم يخلف تركة فتجهيزه على من عليه نفقته فى حياته فإن فقد ففى بيت المال فإن فقد فعلى أغنياء المسلمين ويستثنى من قول المصنف التركة الزوجة غير الناشزة وخادمها والرجعية والبائنة الحاملة فإن مؤنتهن على الزوج، (٣) (ثم تقضى ديونه) المتعلقة بذمته ويقدم دين الله على دين الآدمى لخبر الصحيح فدين الله أحق بالقضاء. والحاصل أن الحقوق المتعلقة بالميت إثنان الأول ماوجب قبل الموت والثانى ماوجب بعد الموت والذى وجب قبل الموت ينقسم إلى قسمين الأول مايتعلق بالذمة. والثانى مايتعلق بالعين وسيأتى إن شاء الله تعالى فى قول المصنف قلت فإن تعلق بعين التركة حق ، والحقوق الواجبة بعد الموت ثلاثة الأول ماوجب للميت بسبب الموت وواجب الشارع وهو مؤنة تجهيزه. (٣)

(١) رحمه المالك القابض ٢

(٢) مغنى المحتاج بشرح للنهاج ٣/٣

(٣) رحمه المالك ٣. ومغنى المحتاج ٣/٣

ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلُثِ الْبَاقِي ، ثُمَّ يُقْسَمُ الْبَاقِي بَيْنَ الْوَرَثَةِ ، قُلْتُ فَإِنْ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ حَقَّ كَالزَّكَاةِ وَالْجَانِي وَالْمَرْهُونِ وَالْمَبِيعِ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرَى مُفْلِسًا قَدِمَ عَلَى مُؤَنَةِ تَجْهِيزِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والثاني ماوجب للغير بسبب الموت وأوجب الشارع وهو الإرث والثالث ماوجب للغير بسبب الموت وأوجب الميت وهو الوصية (١) (ثم وصاياه من ثلث الباقي) بعد إخراج دينه فإن قيل ما الحكمة في تقديم الوصية في الآية على الدين مع أنه مقدم أجب بأن الوصية لما أشبهت الميراث في كونها بلاعوض كان في إخراجها مشقة على الوارث فقدمت بالذكر حثا على إخراجها ولأن الوصية تكون غالبا لضعاف فقوى جانبها بالتقديم في الذكر لتلاطمع فيها ويتساهل بخلاف الدين فإن فيه من القوة ما يغنيه عن التقوية بذلك فإن قيل الوصية في الآية مطلقة فماذا اعتبرت من الثلث أجب بأنها قيدت في السنة في قوله ﴿ثَلَاثٌ﴾ الثلث والثلث كثير، (٢) (ثم يقسم الباقي بين الوثة) على ما يأتي بيانه والترتيب التي فهمت من ثم واجبة إن كان في التركة ضيق وإلا فسنة، (٣) (قلت فإن تعلق بعين التركة حق كالزكاة والجاني والمرهون والمبيع إذامات المشتري مفلسا قدم ذلك على مؤنة تجهيزه والله أعلم) فلا يباع واحد من المذكورين في مؤنة تجهيزه والمستثنيات لاتنحصر فيما ذكر فمنها النذر والقرض والقراض والكتابة والمسكن ورد بعيب كما قال الشاعر:

يقدم في الميراث نذر ومسكن زكاة ومرهون مبيع لمفلس
وجان قراض ثم قرض كتابة ورد بعيب فاحفظ العلم ترأس (٤)

(١) راحة المالك القابض في علم الفرائض ٢

(٢) مغنى المحتاج ٣/٣

(٣) راحة المالك القابض ٢

(٤) حاشية القليوبي ١٣٧/٣

وَأَسْبَابُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ قَرَابَةٌ وَنِكَاحٌ وَوَلَاءٌ ، وَالرَّابِعُ الْإِسْلَامُ

(وأسباب الإرث أربعة قرابة) ويكون الإرث من الجانبين غالبا وقد يختص الإرث بها بجانب واحد كأن مات شخص عن عمته وهي لا ترث مع قرابتها بخلاف إذا ماتت هي لأنه ابن أخيها وكإبن بنت مع جدته فترثه لأنها أم أمه ولا يرثها (١)، (ونكاح) صحيح ولو قبل الدخول فيرث به كل من الزوجين الآخر في فرض فقط وقد لا توارث بينهما كأن نكح أمة بشروطه اونكح كتابية لأنه وجد مانع أو اعتق أمته تخرج من ثلثه في مرض موته. وكذا لولم تخرج وأجازت الورثة عتقها وتزوج بها فلا ترثه للدور الحكمي إذ لو ورثت لكان عتقها وصية لوارث فيتوقف على إجازة الورثة وهي منهم وإجازتها تتوقف على سبق حريتها وهي متوقفة على سبق إجازتها فأدى إرثها إلى عدم إرثها (٢) (وولاء) فيرث المعتق العتيق ولا عكس . إلا ما شذ به ابن زياد وهو قد صور العكس بأن اعتق واحد من أهل الذمة عبده ولحق المعتق بدار الحرب وغاز المسلمون والعتيق فيهم وأسرو الكفار ثم إختار الإمام رقهم ثم رضى العتيق بالمعتق ثم أسلما وقال ابن زياد إدامات أحدهما يرث عتيقه وهو مردود لأنه أى الإرث من كونه معتقا لا عتيقا (٣) (والرابع الإسلام) أى جهته وهي بيت المال لأن كل مسلم يرث كل مسلم وقوله والرابع الإسلام فيه تنبيه ليسئل لأن الشافعية والمالكية قالا يورث بالإسلام خلافا للحنفية والحنابلة ثم إن قيل إرثا يرث من كمل بالشروط عند الموت وإن قيل بالمصلحة يرث كل مسلم ، (٤)

(١) رحمة المالك ٣

(٢) بغية المحتاج ٤٦ ورحمة المالك القابض ٣

(٣) رحمة المالك ٣

(٤) رحمة المالك المار قريبا ٣

وَالْمُجْمَعُ عَلَى إِرْثِهِمْ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ: الابْنُ وَابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ وَالْأَبُ وَأَبُوهُ
وَإِنْ عَلَا، وَالْأَخُ وَابْنُهُ إِلَّا مِنَ الْأُمِّ وَالْعَمِّ إِلَّا لِلْأُمِّ وَكَذَا ابْنُهُ وَالزَّوْجُ وَالْمُعْتَقُ،

وقد تجتمع الأسباب الأربعة في شخص واحد وهو الإمام الأعظم بأن ملك بنت
عمه ثم يعتقها ثم يتزوجها ثم تموت فيرث بجهتين وهما النكاح والقربة فقط، (١)
(والجمع على إرثهم من الرجال عشرة) بطريق الاختصار وبالبسط خمسة عشر إثنان
من أسفل النسب وهما الابن وابنه وإن سفل . أى بمحض الذكور فخرج ابن البنت
وإثنان من أعلاه وهما . الأب وأبوه وإن علا . وخرج به أبوالأم وأربعة من الحواشي
وهم . الأخ وابنه إلامن الأم والعم إلالأم وكذا ابنه . وإثنان من غير النسب وهما
الزوج والمعتق . هذا على طريق الاختصار. وبالبسط خمسة عشر كما ذكرنا بزيادة
خمس من الحواشي فيقدر الأخ وابنه المذكوران بالشقيق وابنه فيزاد أخ لأب وابنه
وأخ لأم ويقدر العم وابنه المذكوران بالعم لأبوين وابنه ويزاد عم لأب وابنه، (٢)
وتنقسم الورثة إلى قسمين قرابة وغير قرابة والقربة تنقسم إلى ثلاثة أقسام أصول
وفروع وحواش وتنقسم ثانيا إلى أعلى النسب وأوسط النسب وأسفل النسب
:والورثة كلهم قرابة إلا الزوج والمعتق وهما غير قرابة (٣)
وبدأ المصنف بالأولاد تأسيا لقوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي آوْلَادِكُمْ﴾ (٤)

(١) بغية المحتاج ٣٧ ورحمة المالك القابض في علم الفرائض ٣

(٢) متن المنهاج مغ المغنى ٥/٣

(٣) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن علي المحقق المصالح في كتابنا هذا ،

(٤) الآية سورة النساء ، ١١)

وَمِنَ النِّسَاءِ سَبْعُ الْبَنَاتِ وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَالْأُخْتُ
وَالزَّوْجَةُ وَالْمُعْتَقَةُ. فَلَوْ اجْتَمَعَ كُلُّ الرِّجَالِ وَرِثَ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَالزَّوْجُ فَقَطْ، أَوْ كُلُّ
النِّسَاءِ فَالْبِنْتُ وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَالْأُمُّ وَالْأُخْتُ لِلْأَبَوَيْنِ وَالزَّوْجَةِ

(وَمِنَ النِّسَاءِ) أى المجتمع على إرثهن من النساء سبع بالإختصار وبالبسط عشرة
إثنان من أسفل النسب وهما . البنت وبنت الإبن وإن سفل . أى الإبن وهذا التعبير
أولى من تعبير المحرر وإن سفلت لما فيه من التوهم وإثنان من أعلاه وهما . الأم
والجددة . وواحدة من الحواشى وهى الأخت وإثنان من غير النسب وهما الزوجة
والمعتقة هذا بالإختصار. وبالبسط عشرة فتقدر الجدة المذكورة بالجددة من جهة الأم
فيزداد جدة من جهة الأب وتقدر الأخت المذكورة أخت لأبوين فتزداد أخت لأب
ولأم ، (١)

(فلو اجتمع كل الرجال). ولا يكون إلا والميت أنثى ورث منهم ثلاثة . الأب والإبن
والزوج. وماعداهم فمحبوبون لأن الأصول تحجب بالأب والفروع بالأصل
واختلف فى الحواشى والأصح بهما والزوج لا يحجب ولا يحجب أصلها من اثني عشر
وتصح منه ، (٢)

أواجتمع كل النساء ورث منهن خمسة البنت وبنت الإبن والأم والأخت لأبوين
والزوجة وماعداهن فمحبوب فالجددة بالأم والأخت للأم بالبنت وكل من الأخت
لأب والمعتقة بأخت لأبوين لكونها مع البنت ابنت الإبن عصبه تأخذ الفاضل
عن الفروض أصلها من أربعة وعشرين وتصح منه ، (٣)

(١) رحمة المالك القابض فى علم الفرائض ٤

(٢) مغنى المحتاج ٣/٣

(٣) رحمة المالك القابض فى علم الفرائض ٤

أَوَالَّذِينَ يُمَكِّنُ اجْتِمَاعُهُمْ مِنَ الصِّنْفَيْنِ فَابْوَانِ وَالْإِبْنُ وَالْبِنْتُ وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ،

(أو الذين) أواجتمع الذين يمكن اجتماعهم من الصنفين فالأبوان والإبن والزوج والبننت وأحد الزوجين مثاله ماتت امرأة عن أبوين وبننت وابن وزوج أصلها من اثني عشر وتبلغ ستا وثلاثين بضرب ثلاثة في اثني عشر وتصح منه. وإذا مات الزوج عن المذكورين أصلها من أربعة وعشرين تبلغ اثني وسبعين وتصح منه وقال المصنف الإبن والبننت ولم يقل الإبنان كالأبوين لأنه يتوهم الإبنان أم ابن وبننت بخلاف الأبوين، (١)

وخرج بالذين يمكن اجتماعهم الذين لا يمكن اجتماعهم وهما الزوجان لا يمكن اجتماعهما في ميت واحد ولكن صور بعض العلماء بميت ملفوف وذلك فيما إذا أقام رجل بينة على ميت مكفن أنه امرأته وهؤلاء أولاده منها وأقامت امرأة بينة على أنه زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشف عورته فإذا هو خنثى له آلة الرجال وآلة النساء وهذه المسئلة تسمى مسئلة الملفوف.

وقيل محال وقيل رجحت بينة الزوج أصلها من أربعة وتصح منه وقيل رجحت بينة الزوجة أصلها من ثمانية ويصح من أربعة وعشرين وقيل يستعملان فتورثهما تارة بالإستقلال أصلها من ثمانية وتبلغ ثمانية وأربعين ومنها تصح. (٢)

(١) مغنى المحتاج ٦/٣

(٢) مغنى المحتاج ٦/٣ وديوان الفقهاء

وَلَوْ فَقَدُوا كُلَّهُمْ فَأَصْلُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَرِثُ ذَوُو الْأَرْحَامِ وَلَا يُرَدُّ عَلَى أَهْلِ
الْفَرَضِ بَلِ الْمَالُ لِبَيْتِ الْمَالِ وَأَفْتَى الْمُتَأَخِّرُونَ إِذَا لَمْ يَنْتَظَمْ أَمْرُ بَيْتِ الْمَالِ
بِالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْفَرَضِ غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ مَا فَضَّلَ عَنْ فُرُوضِهِمْ بِالنِّسْبَةِ

وتارة بالكمال أصلها من ستة عشر للزوج أربعة وللزوجة إثنان وتبقى عشرة
ولا تنقسم للأولاد فتضرب ثلاثة في ستة عشر تبلغ ثمانية وأربعين. وتارة بالنقصان
أصلها من ستة عشر للزوج اثنان وللزوجة واحدة وتبقى ثلاثة عشر ولا تنقسم
للأولاد فتضرب ستة في ستة عشر تبلغ ستة وتسعين. (١)

ولو فقدوا كلهم فأصل المذهب أنه لا يورث ذوو الأرحام ولا يرد على أهل الفرض بل
المال لبیت المال إنتظم أمره أم لا وأفتى المتأخرون إذا لم ينتظم أمر بيت المال بالرد على
أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم بالنسبة. وأحوال الإرث هنا أربعة
الأول يسمى صنف واحد بأن مات شخص عن بنت فأصل المسئلة من اثنين
واحد للبنت ويبقى واحد واختلف فيها فقال المتقدمون يجعل في بيت المال إنتظم
أمره أم لا وأفتى المتأخرون إذا لم ينتظم أمر بيت المال بالرد على أهل الفرض غير
الزوجين. والثاني يسمى صنفًا متعددًا بأن مات شخص عن بنتين أصلها من ثلاثة
لهما الثلثان ويبقى واحد ويرد عليهما وتنكسر وتضرب رأسيهما في أصل المسئلة
تبلغ ستة وتصح منه. والثالث يسمى صنفين بأن مات شخص عن بنت وأم
أصلها من ستة ثلاثة للبنت وواحد للأم ويبقى إثنان ويرد عليهما ولا تنقسم فتأخذ
مخرج النصف فتضرب في ستة تبلغ اثني عشر ستة للبنت واثنان للأم ويبقى أربعة ثم
ترد ثلاثة للبنت وواحدة للأم، (٢)

(١) معنى المحتاج ٧/٣

(٢) ورحة المالك ٤

والرابع يسمى فأكثر بأن ماتت امرأة عن زوج وأم وبنت أصلها من اثني عشر ستة للبننت وثلاثة للزوج واثنان للأم ويبقى واحد فينشأ منه ثلاثة أحوال رد قصير وبلارد ورد طويل.

مثال القصير بأن يؤتى مخرج الربع فتضرب في الواحدة فيرد عليهما ربع وثلاثة أرباع. مثال بلارد أن يؤتى مخرج الربع فيضرب في مخرج الربع فيحصل ستة عشر أربعة للزوج وثلاثة للأم وتسعة للبننت.

مثال رد طويل بأن يؤتى مخرج الربع فيضرب في أصل المسئلة تبلغ ثمانية وأربعين ومنها تصح.

واذا مات الزوج عن المذكورين أصلها من أربعة وعشرين للبننت النصف وللأم السدس وللزوجة الثمن ويبقى خمسة فينشأ فيها ثلاثة أحوال رد قصير هو أن يضرب مخرج الربع في الخمسة فتبلغ عشرين للبننت خمسة عشر وللأم خمسة.

وبلارد فهو أن يضرب مخرج الربع في مخرج الثمن وتبلغ اثني وثلاثين وتصح منه للزوجة الثمن وهو أربع وللأم سبعة وللبنت أحد وعشرون ورد طويل وهو أن يضرب مخرج الربع في أربعة وعشرين فتبلغ ستة وتسعين ومنها تصح، (١)

{فَصْلُ} الْفُرُوضِ الْمُقَدَّرَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةَ ، النِّصْفِ فَرَضُ خَمْسَةِ إِنْخ

(فصل ، الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة) لا يزيد ولا ينقص وقد ضبط ذلك الجعبرى في ضمن بيت فقال : ضبط ذوى الفروض من بحر الرجز : خذه مرتبا فقل هبادبز لأصحاب النصف خمسة والربع إثنان والثلث واحد والثلثان أربعة والثلث إثنان والسادس سبعة ويعبر عنها بعبارات أوضحها النصف والربع والثلثان والثلث والسادس. ويعبر عنها بعبارات مختصرة فيها ثلاثة طرائق الأولى طريقة التدلى وهى أن تذكر الكسر الأعلى ثم تنزل إلى ما تحته فتقول النصف والثلثان ونصف كل منهما ونصف نصفه والثانية طريقة الترقى وهى أن تذكر الكسر الأسفل ثم تترقى لما فوقه فتقول الثمن والسادس وضعف كل ونصف كل. والثالثة طريقة التوسط وهى أن تذكر أولا الكسر الوسطى ثم تصعد تارة وتنزل تارة فتقول الربع والثلث وضعف كل ونصف كل. وهذه الأخيرة أولى من غيرها لأن خير الأمور التوسط فجملة العبارات أربعة والمقصود منها واحد وهو تفنن في التعبير، (النصف فرض خمسة زوج لم تخلف زوجته ولدا ولا ولد ابن ذكرا كان اوانثى، وبنت ابنت ابن وأخت لأبوين أولأب مفردات). وقوله مفردات راجع إلى الأربع وكل من أهل النصف يستحق بشروط فالزوج يستحق بشرط واحد وهو أن لا تكون لزوجته فرع وارث وبنت الصلب تستحقه بشرطين وهما أن لا يكون معها معصب ولا مماثل وبنت الابن تستحقه بثلاثة شروط. (١)

وَالرُّبْعُ فَرَضُ زَوْجٍ لِرَوْجَتِهِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ ابْنٍ وَزَوْجَةٍ لَيْسَ لِرَوْجَتِهَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا،
وَالثَّمْنُ فَرَضُهَا مَعَ أَحَدِهِمَا " وَالثَّلَاثَانِ فَرَضُ بَنَتَيْنِ فَصَاعِدًا وَبَنَتَى ابْنٍ فَأَكْثَرُ ،
وَأَخْتَيْنِ فَأَكْثَرُ لِأَبَوَيْنِ أَوْلَآبٍ. وَالثَّلَاثُ فَرَضُ أُمِّ، الخ " وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ
إِخ

وهي أن لا يكون ولد الصلب ولا معصب ولا مماثل والأخت لأبوين تستحقه بأربعة
شروط أن لا يكون ولد الصلب ولا ولد الإبن ولا معصب ولا مماثل. والأخت للأب
تستحقه بخمسة شروط أن لا يكون ولد الصلب ولا ولد الإبن ولا أحد من أشقاء
ولا معصب ولا مماثل، (١) (والربع فرض زوج لزوجته ولدا أو ولد ابن وزوجة ليس
لزوجها واحد منهما) وإنما جعل للزوج في حالتيه ضعف ما للزوجة في حالتيها لأن
فيه ذكورة وهي تقتضى تضعيفا فكان بنسبة إليها كالابن مع البنت، (٢) (والثمن
فرضها مع أحدهما والثلاثان فرض بنتين فصاعدا وبنتى الابن فصاعدا وأختين فأكثر
لأبوين أولآب. والثلاث فرض أم ليس لميتها ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الإخوة
والأخوات وفرض اثنين فأكثر من ولد الأم وقديفرض للجد مع الإخوة، (٣)
والسدس فرض سبعة أب وجد لميتهما ولد أو ولد ابن وأم لميتها ولد أو ولد ابن
أو اثنان من الإخوة والأخوات وجدة عند عدم الأم ولبنت الإبن مع بنت الصلب
ولأخت أو أخوات لأب مع أخت لأبوين ولو واحد من ولد الأم، (٤)

(١) بغية المحتاج ٥٥

(٢) مغنى المحتاج ٩/٣

(٣) أنظر متن المنهاج ٣١٥

(٤) متن المنهاج ٣١٥ والياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس

[فصل]

(فصل): في الحجب وهو لغة المنع واصطلاحاً مانع من قام به سبب الإرث منه بالكلية أو من أوفر حظيه وهو قسمان حجب نقصان وحجب حرمان.

والأول يدخل على جميع الورثة وهو سبعة أنواع الأول إنتقال من فرض إلى فرض أقل منه كانتقال الزوج من النصف مع الولد إلى الربع

الثاني إنتقال من تعصيب إلى تعصيب أقل منه كانتقال الأخت من النصف بالتعصيب إذا كانت مع البنت إلى الثلث بالتعصيب إذا كانت مع أخيها.

الثالث إنتقال من فرض إلى تعصيب أقل منه كانتقال بنت من النصف فرضاً إلى الثلث بالتعصيب مع ابن

الرابع إنتقال من تعصيب إلى فرض أقل منه كانتقال الأب والجد مع الإبن من ارث جميع المال تعصياً إلى السدس فرضاً الخامس مزاحمة في الفرض كما في البنات فإن بعضهن يزاحم بعضاً في الثلثين

السادس مزاحمة في التعصيب كما في البنين فإن بعضهم يزاحم بعضاً في التعصيب السابع مزاحمة بالعول كما في أم وزوج وأخت بغير أم ، (١)

(١) نهاية الزين. بشرح قرّة العين ٢٨٦ ، وبغية المحتاج : ٥٧

[فصل]: الابنُ يَسْتَغْرِقُ الْمَالَ وَكَذَا الْبُنُونَ وَلِلْبَنَتِ النِّصْفُ وَلِلْبَنَتَيْنِ فَصَاعِدًا
الْثَّلَاثَانِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ بُنُونَ وَبَنَاتٌ فَلِمَالٍ لَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ
[فصل]: الإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ إِنْ انْفَرَدُوا وَرِثُوا كَأَوْلَادِ الصُّلْبِ وَكَذَا إِنْ
كَانُوا لِأَبٍ إِلَّا فِي الْمُشْرَكَةِ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَوَلَدًا أُمٌّ وَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ

(فصل) وقوله (الابن يستغرق المال وكذا البنون وللبنت النصف وللبنتين فصاعدا
الثلثان ولو اجتمع بنون وبنات فمالهم للذكر مثل حظ الانثيين) الخ فيه صور تبلغ
خمسة عشر صورة لأنهم إما ذكور فقط أو إناث فقط أو ذكور وإناث. ومثلها في
أولاد الابن فهذه ست صور عند الإنفراد وعند الاجتماع تضرب الثلاثة الأول في
الثلاثة الأخيرة فهذه تسع صور مع الستة السابقة وكلها على المتن (١)

(فصل): (الإخوة والأخوات لأبوين إِنْ انْفَرَدُوا وَرِثُوا كَأَوْلَادِ الصُّلْبِ وَكَذَا إِنْ كَانُوا
لأَبٍ إِلَّا فِي الْمُشْرَكَةِ أَيْ الْمَشْرَكَةِ فِيهَا بَيْنَ الشَّقِيقِ وَوَلَدَى الْأُمِّ. وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَوَلَدًا
أُمٌّ وَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ فَيُشَارِكُ الْأَخُ وَلَدَى الْأُمِّ فِي الثَّلَاثِ لِإِشْرَاكَهُمْ فِي وَلَادَةِ الْأُمِّ).

وكان مقتضى الحكم السابق في الحجب أن يسقط الشقيق للإستغراق وذلك هو
الذى قضى به عمر بن الخطاب رضى الله عنه أولاً. ثم وقعت في العام الثانى
فأراد أن يقضى بذلك أيضاً وصاح الأخ وقال هب إنَّ أبانا كان حجراً ألقى في
البحر ألسنا من أم واحد وورث السيد في العام الثانى. فقبل له أسقطت أولاد
الأبوين في العام الماضى فقال ذاك على ما قضينا وهذا على مانقضى (٢)

(١) البجيرمى على المنهج ٢٥٣/٣ ، وحاشية الجمل ١٦/٤ وبغية المحتاج

(٢) مغنى المحتاج ١٨ ورحمة مالك ٦.

وأصل المشتركة ستة للزوج النصف وللأم السدس ولولدى الأم الثلث فيشارك الأخ ولا تنقسم فتضرب رءوسهم الثلاثة في أصل المسئلة تبلغ ثمانية عشر ويختلف تصحيحها باختلاف عدد الإخوة من الصنفين.

فلو كان فيها أخ وأخت من الأم وأخ وأخت لأبوين كان الثلث وهو اثنان بين الأربعة بالسوية واثنان على أربعة لا تنقسم وتوافق بالنصف فتضرب نصف الأربعة في ستة تبلغ اثني عشر. فللزوج ثلاثة في اثنين بستة وللأم واحد في اثنين باثنين وللإخوة اثنان في اثنين بأربعة لكل واحد منهم سهم وتسمى هذه المسئلة مشتركة وحمارية وحجرية ويمنية ومنبرية وعمرية (١)

ولو كان بدل الأخ أخت لأبوين فتعال لها نصف أو أختان لأبوين لهما الثلثان وثلاثة وأربعة كذلك ولو كان بدل الأخ أخ لأب سقط أومعه أخت لأب سقط هو وأسقطها وأختان فأكثر سقط هو وأسقطهن.

ولذلك سمي هذا الأخ المشثوم ولو كان بدل الأخ خنثى مشكل ثم إن بان ذكرا فمسئلته تصح من ثمانية عشر. وإن بان أنثى فتصح مسئلتها من تسعة ثم اعتبر بينهما أى بين مسألة الذكورة ومسئلة الأنوثة متوافقان بالثلث ثم يقسم في ستة ويعتبر في تسعة ويبنى في ثمانية عشر هذا بافواه ويقسم تارة بجزء السهم، (٢)

(١) رحمة المالك القابض في علم الفرائض ٦

(٢) رحمة المالك القابض ٦

[فصل]: إِذَا اجْتَمَعَ جَدٌّ وَإِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذَوْفَرَضٍ فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ وَمَقَاسَمَتِهِمْ كَأَخٍ ، وَإِنْ كَانَ فَلَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ سُدُسِ التَّرَكَةِ وَثُلْثُ الْبَاقِي وَالْمُقَاسِمَةُ

(فصل) في ميراث الجد والإخوة والأخوات لأبوين أو لأب أو لها والحاصل أن صور الجد تنقسم أولاً إلى قسمين مشهور وغير مشهور والمشهور يبلغ ثلاثين وغير المشهور يبلغ مائة وخمسة وثلاثين. والمشهور ينقسم إلى قسمين مساوات وغير مساوات والمساوات يبلغ خمسة عشر لأن في قوله (فإن لم يكن معهم ذوفرض) فيه صورة واحدة وهي كون ثلث جميع التركة والمقاسمة سواء. وقوله (وإن كان فله الأكثر من سدس التركة وثلث الباقي والمقاسمة) يوجد فيه أربع صور وهي إما سدس جميع التركة وثلث الباقي بعد الفرض سواء.

وإما سدس جميع التركة والمقاسمة بعد الفرض سواء وإما ثلث الباقي بعد الفرض والمقاسمة بعد الفرض سواء أو الثلاثة سواء واضرب هذه الخمسة في أحوال الإخوة الثلاثة يحصل لك خمسة عشر حالاً. وغير المساوات تبلغ خمسة عشر لأن في قوله إذا لم يكن معهم ذوفرض صورتين وهما إما ثلث جميع التركة خير له وإما المقاسمة خير له.

وقوله وإن كان فله الأكثر من سدس التركة وثلث الباقي والمقاسمة يوجد فيه ثلاث صور وهي إما سدس جميع التركة خير له وإما ثلث الباقي بعد الفرض خيراً له وإما المقاسمة بعد الفرض خير له واضرب هذه الخمسة في أحوال الإخوة يحصل لك خمسة عشر حالاً، (١)

(١) رحمة المالك القابض. ٧

وغير المشهور يبلغ مائة وخمسة وثلاثين كما ذكرنا لأن في قوله وإن لم يكن معهم ذوفرض تسع صور وهى إما ثلث جميع التركة خير له وإما المقاسمة خير له وإما ثلث جميع التركة والمقاسمة سواء واضرب هذه الثلاثة في أحوال الإخوة يحصل لك تسع صور. وقوله وإن كان معهم ذوفرض يوجد فيه سبع صور وهى إما سدس جميع التركة خير له وإما ثلث الباقي بعد الفرض خير له وإما المقاسمة بعد الفرض خير له وإما سدس جميع التركة والثلث الباقي بعد الفرض سواء وإما سدس جميع التركة والمقاسمة بعد الفرض سواء وإما ثلث الباقي بعد الفرض والمقاسمة بعد الفرض سواء أو الثلاثة سواء. واضرب هذه السبعة في أحوال الإخوة يحصل إحدى وعشرون ثم تضرب عدد أصحاب الفروض الممكن إجتماعهم مع الجد وهم ستة بنت الصلب وبنت الإبن والأم والجدة والزوجان يحصل لك مائة وستة وعشرون ثم تضم التسعة المتقدمة إلى المائة والستة والعشرين يكون المجموع مائة وخمسة وثلاثين، (١)

والمقاسمة خير له من ثلث المال فيما إذا كانوا دون مثليه وذلك في خمس صور وهى أن يكون مع الجد أخ أو أخت أو أختان أو ثلاث أخوات أو أخ وأخت (٢) ويسوى له الثلث والمقاسمة في ثلاث صور جد وأخوان أو جد وأخ وأختان أو جد وأربع أخوات وأن كانوا فوق ضعفه فالثلث خير له وهى لا حصر لها ولكن نمثل في خمس صور جد وثلاث إخوة جد وأربع إخوة جد وخمسة أخوات جد وأخت وأخوان جد وأخ وثلاثة أخوات ، (٣)

(١) أنظر رحمة المالك القابض في علم الفرائض ٧

(٢) مغنى المحتاج ٢٢/٣

(٣) مغنى المحتاج ٢٢/٣.

وَقَدْ لَا يَبْقَى شَيْءٌ كَبْنَتَيْنِ وَأُمٌّ وَزَوْجٌ فَيُفَرِّضُ لَهُ سُدُسٌ وَيُزَادُ فِي الْعَوْلِ ، وَقَدْ يَبْقَى
دُونِ سُدُسٍ كَبْنَتَيْنِ وَزَوْجٌ فَيُفَرِّضُ لَهُ وَتُعَالُ،

مثال سدس جميع التركة وهي ثلاث صور جد وزوجة وبنتان وأخ أصلها من أربعة وعشرين وتصح منه مثال آخر جد وبنت وأم وزوجة وأخ أصلها من أربعة وعشرين وتصح منه مثال آخر جد وأم وبنت وأخوان أصلها من ستة وتبلغ اثني عشر (١) ومثال ثلث الباقي بعد الفرض وهي ثلاث صور جد وجدة وخمسة إخوة أصلها من ستة وتبلغ ثمانية عشر مثال آخر جد وجدة وزوجة وسبع إخوة أصلها من اثني عشر وتبلغ ستة وثلاثين بضرب مخرج الثلث في المسئلة وتصح منه. مثال آخر جد وزوجة وثلاث إخوة أصلها من أربعة وتبلغ اثني عشر وتصح منه. ومثال المقاسمة بعد الفرض ثلاثة صور جد وجدة وأخ أصلها من ستة وتبلغ اثني عشر وتصح منه مثال آخر جد وزوجة وأخ أصلها من أربعة وتبلغ ثمانية وتصح منه مثال آخر جد وأم وأخ وأخت أصلها من ستة وتصح منه، (٢)

(وقد لا يبقى شيء للجد بعد الفرض كبنتين وأم وزوج وجد) أصلها من اثني عشر وتعول إلى خمسة عشر وتصح منه. (وقديقي دون سدس كبنتين وزوج فيفرض له سدس ويزاد في العول) أصلها من اثني عشر وتعول إلى ثلاثة عشر وتصح منه. (٣)

(١) رحمة المالك القابض في علم الفرائض ٧

(٢) رحمة المالك ٧

(٣) متن المنهاج مع الغمراوي ٣٢١

وَقَدِيبَقَى سُدُسٌ كَبِيتَيْنِ وَأُمٌ فَيَفُوزُ بِهِ الْجَدُّ. فَإِذَا أَخَذَ حِصَّتَهُ فَإِنْ كَانَ فِي أَوْلَادِ
الْأَبَوَيْنِ ذَكَرٌ فَالْبَاقِي لَهُمْ ، وَسَقَطَ أَوْلَادُ الْأَبِ ،

(وقديبقى سدس كبتين وأم فيفوز به الجد) أصلها من ستة وتصح منه ، (١) ويعد
أولاد الأبوين عليه أولاد الأب في القسمة فإذا أخذ الجد حصته نظرت فإن كان في
أولاد الأبوين ذكر فالباقي لهم للذكر مثل حظ الأنثيين. وشرع هنا في المعادات وتبلغ
ثمانية وستين ونحن نمثل طرفا. ولها شرط وهو إن كان أولاد الأبوين دون ضعفه أن
يدخل في القسمة أولاد الأب سواء أولاد الأب فوق ضعفه أو دونه أو متساويين. فإن
كانوا أى أولاد الأبوين متساويين لا بأس أن يدخلهم في القسمة، (٢)

وقوله (فإذا أخذ حصته فإن كان في أولاد الأبوين ذكر فالباقي لهم) حاصل القول أن
الباقيات أربعة فالباقي له جد وأخ لأبوين وأخ لأب أصلها من ثلاثة وتصح منه
فالباقي لهما جد وأخ لأبوين وأخ لأب وأخت لأبوين أصلها من ثلاثة وتبلغ خمسة
وأربعين. ومنها تصح فالباقي لها جد وبنت وأخ لأب وأخت لأبوين أصلها من اثنين
وتبلغ عشرة وتصح منه.

فالباقي لهم ثلاث صور الأولى جد وأخ لأبوين وأخ لأب وأختان لأبوين أصلها من
ثلاثة وتبلغ ثمانية عشر وتصح منه والثانية جد وأخوان لأبوين وأخ لأب وأخت لأبوين
أصلها من ثلاثة وتبلغ مائة وخمسة وتصح منه، والثالثة جد وأخوان لأبوين وأخ لأب
وأختان لأبوين أصلها من ثلاثة وتبلغ ستة وثلاثين. (٣)

(١) من المنهاج مع الغمراوى ٣٢٠

(٢) رحمة المالك القابض ٨

(٣) رحمة المالك القابض في علم الفرائض ٨

وَالَا فَتَأْخُذُ الْوَاحِدَةَ إِلَى التَّصْنِيفِ وَالثَّانِيَانِ فَصَاعِدًا إِلَى الثَّلَاثِينَ

وقوله (والا فتأخذ الواحدة إلى النصف) مثاله جد وأخ لأب وأخت لأبوين أصلها من خمسة وتبلغ عشرة وتصح منه وتسمى هذه المسئلة بعشرية زيد وتارة دونه مثالها زوجة وجد وأخ لأب وأخت لأبوين أصلها من أربعة وتبلغ عشرين وتصح منه.

وقوله (والثنتان فصاعدا إلى الثلاثين) مثاله جد وأخ لأب وأختان لأبوين أصلها من ستة وتصح منه وتارة دونه مثالها جد وأخت لأب وأختان لأبوين أصلها من خمسة وتبلغ عشرة وتصح منه، (١)

وقوله (فصاعدا إلى الثلاثين) مثالها جد وثلاث أخوات لأبوين وأخت لأب أصلها من ستة وتبلغ ثمانية عشر وتصح منه. وتارة دونه مثاله جد وثلاث أخوات لأبوين وأخت لأب وزوجة أصلها من أربعة وتبلغ أربعة وعشرين وتصح منه كما مر في عشرية زيد ومثلها عشرينية زيد وهي جد وأخت لأبوين وأختان لأب أصلها من خمسة وتبلغ عشرين وتصح منه (٢)،

ومثلها مختصرية زيد وهي جد وأم وأخت لأبوين وأخ وأخت لأب أصلها من ستة للأم السلس وتبقى خمسة وللجد ثلث الباقي ولا يخرج من الخمسة ثلث الباقي وتضرب مخرج الثلث في ستة تبلغ ثمانية عشر سدسها للأم وثلث الباقي للجد وهو خمسة ونصفها للأخت لأبوين وتبقى واحدة للأخت والأخ للأب ولا تنقسم فتضرب رءوسهم في ثمانية عشر تبلغ أربعة وخمسين ومنها تصح. ومثلها تسعينية زيد وهي جد وأم وأخت لأبوين وأخوان وأخت لأب أصلها من ستة وتبلغ تسعين وتصح منه، (٣)

(١) رحمة المالك القابض ٨

(٢) بغية المحتاج ٧٠

(٣) بغية المحتاج ٧٠.

وَالْجَدُّمَعَ أَخَوَاتٍ كَأَخٍ فَلَا يُفَرِّضُ لَهُنَّ مَعَهُ إِلَّا فِي الْأُكْدَرِيَّةِ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَجَدَّةٌ
وَأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ فَلِلزَّوْجِ نِصْفٌ وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ وَلِلْجَدِّ سُدُسٌ وَلِلْأُخْتِ نِصْفُ
فَتَعُولُ ثُمَّ يَقْتَسِمُ الْجَدُّ وَالْأُخْتُ نَصِيبَيْهِمَا أَثْلَاثًا لَهُ الثَّلَاثَانِ

وهي زوج وأم وجد وأخت لأبوين أو لأب فمستلثهم من ستة فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف إذ لامسقط لها ولا معصب، لأن الجد لو عصبها نقص حقه وهو السدس فتعول المسئلة بنصيبها إلى تسعة ثم تقسم الجد والأخت نصيبيهما أثلاثاً له الثلاثان ولها الثلث فانكسرت على مخرج الثلث، وتضرب ثلاثة في تسعة يبلغ سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة. وهذه الأخت انتقلت من العصبية إلى الفرض ولم ترض فيه بل ورثت بالعصبية.

ويلغز بهذه المسئلة فيقال هلك هالك وخلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم ثلث المال والآخر ثلث الباقي والآخر ثلث الباقي الباقي والآخر الباقي فالأول الزوج والثاني الأم والثالث الأخت والرابع الجد،

ويقال أيضاً هلك هالك وخلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزءاً من المال وهو الجد والثاني نصف ذلك الجزء وهو الأخت والثالث نصف الجزءين وهو الأم والرابع نصف الأجزاء الثلاثة وهو الزوج، (١)

(١) مغنى المحتاج ٢٤/٣ ورحمة المالك القابض ٩ (وبغية المحتاج ٧١ — ٧٢

وَلَوْمَاتٍ مَّنْ يَرِثُهُ الْمَفْقُودُ وَقَفْنَا حِصَّتَهُ وَعَمِلْنَا فِي الْحَاضِرِينَ بِالْأَسْوَأِ

ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو أختان فللزوج النصف وللأم السدس وللجد السدس والباقي للأختين ولا عول ولم تكن أكدرية.

ولو كان بدل الأخت خنثى نظرت ثم إن بان أثنى فتبلغ مسئلتها من سبعة وعشرين. ثم يعتبر مسئلتها أى مسألة الذكورة والأنوثة وهما متوافقان بالثلث وتضرب ثلث أحدهما فى الآخر تبلغ أربعاً وخمسين وتصح منه ثم يقسم تارة بافواه وتارة بجزء السهم، (١).

(ولو مات من يرثه المفقود وقفنا كل التركة) إن لم يكن وارث غيره وإلا وقفنا حصته فقط وعملنا فى الحاضرين بالأسوء.

وقوله (وَعَمِلْنَا فِي الْحَاضِرِينَ بِالْأَسْوَأِ) وللعمل فيهم بالأسوء خمسة أحوال أحدها السقوط بحياة المفقود ثانيها النقص بها ثالثها السقوط لموته رابعها النقص به خامسها عدم السقوط والنقص بهما فمن يسقط بحياته أو موته قدر ذلك فى حقه فيعطى أقل النصيبين ومن لا يختلف نصيبه بهما أعطيه، (٢)

فصوره خمسة زوج مفقود وأختان لأبوين أو لأب وعم حاضرون ثم إن قدر حياته فمسئلته من سبعة أربعة للأختين وثلاثة للزوج ولا شئ للعم

ثم إن قدر موته فهى من ثلاثة لهما إثنان والباقى للعم ثم تضرب إحداهما أى مسألة الحياة والممات فى الأخرى فتبلغ إحدى وعشرين ومنها تصح. (٣)

(١) بغية المحتاج ٧٤

مغنى المحتاج ٣/

(٣) رحمة المالك ٩

والثانية أخ لأب مفقود وأخ لأبوين وجد حاضران مسألة الحياة من ثلاثة ومسألة الممات من اثنين وبينهما تباين فتضرب أحدهما في كامل الأخرى يحصل ستة وتصح منه.

والثالثة أخ لأبوين مفقود وأختان لأبوين وزوج حاضرون مسألة الحياة من اثنين نصفها للزوج والباقي وهو واحد للأخ والأختين وينكسر عليهم ويباينهم فتضرب رءوسهم في أصل المسئلة تبلغ ثمانية وتصح منه

ومسئلة الممات من ستة وتعول إلى سبعة للزوج ثلاثة وللأختين أربعة وبين المسئلتين تباين وتضرب إحداها في كامل الأخرى يحصل ستة وخمسون ومنها تصح. والرابعة أخ لأب مفقود وأختان لأبوين وأخت لأب حاضرون أصلها من ثلاثة وتبلغ تسعة وتصح منه،

والخامسة زوج وبنت حاضران وابن مفقود للزوج الربع بكل حال (١)

وَالْخُنْثَى الْمُسْكِلُ إِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ إِرْثُهُ كَوَلَدِ أُمٍّ وَمُعْتَقٍ فَذَاكَ، وَإِلَّا فَيُعْمَلُ
بِالْيَقِينِ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ وَيُوقَفُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ

(والخنثى المشكل) عندنا لا عند الله أى المتلبس أمره إن لم يختلف إرثه بذكورة وأنوثة
كولد أم ومعتق فذاك ظاهر فيدفع إليه نصيبه وإلا بأن اختلف إرثه بهما فيعمل
باليقين فى حقه وحق غيره أى خنثى ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين حاله ،
(١) وللورثة خمسة أحوال أحدها من يسقط بذكورته ثانيها من ينقص بها ثالثها
من يسقط بأنوثته رابعها من ينقص بها. خامسها من لا يسقط ولا ينقص فمن كان
يسقط بتقدير ذكورته أو أنوثته لم يدفع له شيء حتى يتبين حاله ومن كان ينقص
بأحد التقديرين قدر فى حقه مانقص به فيعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي إلى
اتضاحه ومن كان لا يختلف نصيبه بهما يعطاه (٢) فصوره خمسة ولد خنثى وأخ
وأصل مسئلتهم من اثنين وتصح منه والثانية خنثى وبنت وعم أصلها من ثلاثة
وتصح منها. والثالثة زوج وأب وولد خنثى فمسئلتهم من اثني عشر وتصح منه
والرابعة خنثى وابن وبنت فمسئلة الذكورة من خمسة ومسئلة الأنوثة من أربعة
وبينهما تباين واضرب إحداها فى الأخرى تبلغ عشرين وتصح منه. والخامسة
خنثيان وبنت ثم إن بانا ذكرين فتصح مسئلتهم من خمسة وإن بانا ذكرا وانثى
فتصح مسئلتهم من أربعة وإن بانا اثنيين فتصح مسئلتهم من تسعة ثم تضرب مسئلة
الذكورة فى مسئلة الاختلاف يحصل عشرون ثم تضرب فى مسئلة الأنوثة تبلغ مائة
وثمانين ومنها تصح، (٣)

(١) رحمة المالك ٩

(٢) بغية الله المحتاج ٩ — ١٠

(٣) رحمة المالك القابض ٩ - ١٠ والله سبحانه وتعالى أعلم.

[فرع]:

(فرع) في تصحيح المسائل فإن تصحيحها متوقف على معرفة الأحوال الأربعة وإنما ترجم بالفرع لأنه مرتب عما قبله والمراد بتصحيحها بيان كيفية العمل في القسمة بين المستحقين من أقل عدد بحيث يسلم الحاصل لكل منهم من الكسر ولذلك سمي بالتصحيح. (١)

والحاصل أن مسائل هذا الفرع مائة واثنان مسألة باعتبار العول و عدمه ففي انقسام السهام على الورثة في أصل المسئلة صورة.

وإن انكسرت على صنف واحد ففيه صورتان توافق الصنف وسهامه أو تباين الصنف وسهامه

وإن انكسرت على صنفين ففيه ثلاث صور توافق الصنفين وسهامهما أو تباين الصنفين وسهامهما أو توافق واحد وسهامه وتباين الآخر وسهامه وإذا اعتبرت بين رءوس الصنفين ينشأ فيها أربع مسائل وهي بأن يتمائلا أو يتداخلا أو يتوافقا أو يتباينا في العدد فتضرب الأربعة في الثلاثة فيحصل حينئذ اثنا عشر صورة.

وإن انكسرت على ثلاثة أصناف ففيه أربع صور توافق كل صنف وسهامه أو تباين كل صنف وسهامه أو توافق الصنفين وسهامهما وتباين الآخر وسهامه أو تباين الصنفين وسهامهما وتوافق الآخر وسهامه. (٢)

(١) مغنى المحتاج ٣/٣٤

(٢) بغية المحتاج ٨٢

وإذا اعتبرت بين عدد الرءوس الأصناف الثلاثة ينشأ فيها أربع مسائل وهي بأن يتماثلا أو يتداخلا أو يتوافقا أو يتباينا في العدد وتضرب الأربعة في الأربعة فيحصل حينئذ ستة عشر صورة.

وإن انكسرت على أربعة أصناف ففيه خمس صور توافق كل صنف وسهامه أوتباين كل صنف وسهامه أو توافق ثلاثة وسهامها وتباين الآخر وسهامه أو تباين الثلاثة وسهامها وتوافق الآخر وسهامه. أو توافق الصنفين وسهامهما وتباين الآخرين وسهامهما

وإذا اعتبرت بين رءوس الأصناف الأربعة ينشأ فيها أربع مسائل وهي بأن يتماثلا أو يتداخلا أو يتوافقا أو يتباينا في العدد وتضرب الأربعة في الخمسة فيحصل حينئذ عشرون صورة

ومجموع ما تقدم مائة مسألة باعتبار العول و عدمه، وتضم هذه مسئلتان يأتى فى قول المصنف : إذا عرفت أصلها وانقسمت السهام عليهم فذاك (١)

(١) بغية المحتاج ، ٨٣.

إِذَا عَرَفْتَ أَصْلَهَا وَانْقَسَمَتِ السِّهَامُ عَلَيْهِمْ فَذَاكَ " وَإِنْ انْكَسَرَتْ عَلَى صِنْفٍ قُبِلَتْ بِعَدْدِهِ فَإِنْ تَبَايَنَّا ضَرْبَ عَدْدِهِ فِي الْمَسْئَلَةِ بِعَوْلِهَا إِنْ عَالَتْ ، وَإِنْ تَوَافَقَا ضَرْبَ وَفَقُ عَدْدِهِ فِيهَا فَمَابْلَغُ الضَّرْبِ صَحَّتْ مِنْهُ

(إذا عرفت أصلها وانقسمت السهام عليهم فذاك) ظاهر غنى عن الضرب.

وفي ذلك صورتان باعتبار العول وعدمه مثاله بالعول زوج وأختان لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة وتصح منه ومثاله بلا عول زوجة وثلاثة بنين وبنت أصلها من ثمانية وتصح منه ، (١) (وإن انكسرت على صنف قوبلت بعدده ، فإن تباينا ضرب عدده في المسئلة بعولها إن عالت)

مثاله بالعول زوج وخمس أخوات لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة وتصح بضرب خمسة في سبعة تبلغ خمسة وثلاثين ومثاله بلا عول زوجة وأخوان أصلها من أربعة وتصح بضرب الإثنين في أربعة تبلغ ثمانية، (٢)

(وإن توافقا ضرب وفق عدده فيها فمابلغ صحت منه) مثاله بالعول زوج وأبوان وست بنات أصلها من إثني عشر و تعول إلى خمسة عشر وتصح خمسة وأربعين مثاله بلا عول أم وأربعة أعمام أصلها من ثلاثة وتصح من ستة، (٣)

(١) بغية المحتاج للشيخ على مومن ٨٢

(٢) مغنى المحتاج بشرح المنهاج ٣٤/٣

(٣) مغنى المحتاج ٣٥/٣

وإن انكسرت على صنفين قُوبِلَتْ سِهَامُ كُلِّ صِنْفٍ بَعْدَهُ ، فَإِنْ تَوَافَقَا رُدَّ
الصِّنْفُ إِلَى وَفْقِهِ وَإِلَّا تَرَكَ ثُمَّ إِنْ تَمَاثَلَ عَدَدُ الرَّؤُوسِ ضُرِبَ أَحَدُهُمَا فِي أَصْلِ
الْمَسْئَلَةِ بِعَوْلِهَا وَإِنْ تَدَاخَلَا ضُرِبَ أَكْثَرُهُمَا ، وَإِنْ تَوَافَقَا ضُرِبَ وَفْقُ أَحَدُهُمَا فِي
الْآخِرِ ثُمَّ الْحَاصِلُ فِي الْمَسْئَلَةِ ، وَإِنْ تَبَايَنَّا ضُرِبَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ ثُمَّ
الْحَاصِلُ فِي الْمَسْئَلَةِ فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ

وإن انكسرت أي تلك السهام على صنفين قوبلت سهام كل صنف بعده أي
الصنف فإن توافقا أي السهام والعدد في الصنفين أو في أحدهما ردالصنف المتوافق
إلى وفقه وإلا بآن تباين السهام والعدد في الصنفين أو في أحدهما ترك الصنف المتباين
بحاله ثم بعد ذلك إن تماثل عدد الرؤوس في تلك الأحوال الثلاثة ضرب أحدهما أي
العددان المتماثلين في أصل المسئلة إن لم تعل وبعولها إن عالت وإن تداخلا أي
العددان ضرب أكثرهما في أصلها إن لم تعل وبعولها إن عالت. وإن توافقا ضرب وفق
أحدهما في الآخر ثم الحاصل في أصل المسئلة إن لم تعل وبعولها إن عالت وإن تباينا
ضرب أحدهما في الآخر، ثم الحاصل من الضرب في أصل المسئلة إن لم تعل وبعولها
إن عالت فما بلغ الضرب في كل مما ذكر صحت المسئلة منه، (١)

وحاصل ذلك أربع وعشرون صورة باعتبار العول وعدمه ثمان صور لتوافق سهام
الصنفين وعددهما وبين رؤوسهما أحد الأحوال الأربعة وثمان صور لتباين سهام
الصنفين وعددهما وبين رؤوسهما أحد الأحوال الأربعة وثمان صور لتوافق سهام
الصنف وعدده وتباين سهام الآخر وعدده وبين وفق المتوافق وعدد الآخر
أحداً لأحوال الأربعة. (٢)

(١) بغية المحتاج للشيخ على مومن ٧٤

(٢) بغية المحتاج ٧٤

ومثال توافق سهام الصنفين وعددهما مع تماثل عدد رءوسهما بالعول أم وستة إخوة لأم وثنتا عشرة أختا لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة للأم السدس وللإخوة للأم الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالنصف فيردون إلى نصفهم وهو ثلاثة وللأخوات الثلثان و ينكسر عليهن ويوافقهن بالربع فيردن إلى ربعهن وهو ثلاثة فتضرب إحدى الثلاثة في أصل المسئلة بعولها تبلغ أحد وعشرين .

ومثاله بلاعول أم وثمانية إخوة لأم وثمانية أخوات لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتبلغ ثمانية وعشرين ومنها تصح . (١)

ومثال توافق سهام الصنفين وعددهما مع تداخل رءوسهما بالعول أم واثناعشر أخا لأم وست عشرة أختا لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة للأم السدس وهو واحد وللأخوات الثلثان وهو أربعة وينكسر عليهن ويوافقهن بالربع وهو أربعة وللإخوة للأم الثلث وهو اثنان وينكسر عليهم ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهم وهو ستة وتضرب نصف أحدهما في الآخر يبلغ اثني عشر ثم تضرب في سبعة تبلغ أربعة وثمانين ،

ومثاله بلا عول أم واثناعشر إخوة لأم وتسعة أخوة لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتبلغ ستة وثلاثين ومنها تصح . (٢)

(١) مغنى المحتاج ٣/٣٥

(٢) رحمة المالك القابض ١٠ ومغنى المحتاج ٣/٣٢

ومثال توافق سهام الصنفين وعددهما مع توافق رءوسهما بالعول أم واثنى عشر إخوة
لأم وثمان أخوات لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة للأم السدس
ولالإخوة لأم الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالنصف فيردون إلى نصفهم وللأخوات
الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالربع فيردن إلى ربعهن وهما متوافقان بالنصف
فيضرب نصف أحدهما في الآخر ثم الحاصل وهو ستة في أصل المسئلة بعولها تبلغ
اثنين وأربعين ومنها تصح

ومثاله بلا عول أم واثنى عشر أخا لأم واثنى عشر أختا لأب ولأبوين أصلها من ستة
وتبلغ اثنين وسبعين ومنها تصح. (١)

ومثال توافق سهام الصنفين وعددهما مع تباين رءوسهما بالعول أم وستة إخوة لأم
وثمان أخوات لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة للأم السدس
ولالإخوة لأم الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالنصف فيردون إلى نصفهم وللأخوات
الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالربع فيردن إلى ربعهن وهما متباينان فيضرب
أحدهما في الآخر ثم الحاصل وهو ستة في أصل المسئلة بعولها تبلغ اثنين وأربعين
ومنها تصح،

ومثاله بلا عول جدة وثمانية إخوة لأم وتسعة إخوة لأب ولأبوين أصلها من ستة
وتبلغ اثنين وسبعين، (٢)

(١) بغية المحتاج ٨٥ وديوان الفقهاء

(٢) مغنى المحتاج بشرح المنهاج ٣٥/٣

ومثال تباين سهام الصنفين وعددهما مع تماثل رءوسهما بالعول أم وثلاثة إخوة لأم وثلاث أخوات لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة للأم السدس وللإخوة لأم الثلث وينكسر عليهم ويباينهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويباينهن وبينهما تماثل فيكتفى بأحدهما فيضرب في أصل المسئلة بعولها تبلغ أحد وعشرين ومثاله بلا عول ثلاث بنات وثلاث إخوة لأب أو لأبوين أصلها من ثلاثة وتبلغ تسعة ومنها تصح. (١)

ومثال تباين سهام الصنفين وعددهما مع تداخل عدد رءوسهما بالعول أم وتسعة إخوة لأم وثلاث أخوات لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة للأم السدس وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويباينهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويباينهن وبين رءوسهما تداخل فيكتفى بأكثرهما فيضرب في أصل المسئلة بعولها تبلغ ثلاثا وستين ومنها تصح. ومثاله بلا عول ثلاث بنات وستة إخوة لأب أو لأبوين أصلها من ثلاثة وتبلغ ثمانية عشر ومنها تصح ، (٢)

ومثال تباين سهام الصنفين وعددهما مع توافق رءوسهما بالعول أم وخمسة عشر إخوة لأم وتسع أخوات لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة للأم السدس وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويباينهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويباينهن وبين رءوس الصنفين توافق بالثلث فيضرب ثلث أحدهما في الآخر يحصل خمسة وأربعون ثم يضرب الحاصل في أصل المسئلة تبلغ ثلاثمائة وخمسة عشر ومنها تصح .

(١) بغية المحتاج ٨٦ — ٨٧

(٢) رحمة المالك القابض في علم الفرائض ١٠

ومثاله بلاعول تسع بنات وستة إخوة لأب أو لأبوين أصلها من ثلاثة للبنات
الثلاث وينكسر عليهم وبيابنهن وللإخوة الباقي وينكسر عليهم وبيابنهم وبين رءوس
الصنفين توافق بالثلث فيضرب ثلث أحدهما في الآخر يحصل ثمانية عشر ثم تضرب
في أصل المسئلة تبلغ أربعة وخمسين ومنها تصح ، (١)

ومثال تباين سهام الصنفين وعددهما مع تباين رءوسهما بالاعول أم وثلاثة إخوة
لأم وخمسة أخوات لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة للأم السدس
وللإخوة الثلث وينكسر عليهم وبيابنهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن وبيابنهن
وبين رءوس الصنفين تباين فيضرب أحدهما في الآخر يحصل خمسة عشر ثم تضرب
في أصل المسئلة بعولها تبلغ مائة وخمسة . ومثاله بلا عول أربع زوجات وخمسة بنين
أصلها من ثمانية وتبلغ مائة وستين . (٢)

ومثال توافق سهام أحد الصنفين وعدده وتباين سهام الآخر وعدده مع تماثل
وفق المتوافق وعدد الآخر بالاعول أم وثلاثة إخوة لأم وست أخوات لأب أو
لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة للأم السدس وهو واحد وللإخوة الثلث
وهو اثنان وينكسر عليهم وبيابنهم وللأخوات الثلثان وهو أربع وينكسر عليهن
ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وبين وفقهن وعدد الإخوة تماثل فيضرب
أحدهما في أصل المسئلة بعولها تبلغ إحدى وعشرين ومنها تصح . ومثاله بلا عول
ست بنات وثلاثة إخوة لأب أو لأبوين أصلها من ثلاثة وتبلغ تسعة ومنها
تصح . (٣)

(١) مغنى المحتاج ٣٥/٣

(٢) بغية المحتاج ٨٧

(٣) بغية المحتاج ٨٧ — ٩٨

ومثال توافق سهام أحد الصنفين وعدده وتباين سهام الآخر وعدده مع تداخل وفق المتوافق وعدد الآخر بالعول أم واثنا عشر إخوة لأم وثلاث أخوات لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة للأم السدس وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالنصف فيردون إلى نصفهم وللإخوات الثلثان وينكسر عليهن ويباينهن وبين عددهن ووفق الإخوة تداخل فيضرب أحدهما في أصل المسئلة بعولها تبلغ إثنين وأربعين ومنها تصح . ومثاله بلاعول أربع بنات وأربعة إخوة لأب أو لأبوين أصلها من ثلاثة وتبلغ اثنا عشر ومنها تصح ،

ومثال توافق سهام أحد الصنفين وعدده وتباين سهام الآخر وعدده مع توافق وفق المتوافق وعدد الآخر بالعول أم وستة إخوة لأم وتسع أخوات لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة للأم السدس وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالنصف فيردون إلى نصفهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويباينهن وبين عددهن ووفق الإخوة توافق بالثلث فيضرب ثلث أحدهما في الآخر يحصل تسعة ثم تضرب في أصل المسئلة بعولها تبلغ ثلاثة وستين ومنها تصح . ومثاله بلاعول ثمان بنات وستة إخوة لأب أو لأبوين أصلها من ثلاثة وتبلغ ستة وثلاثين ومنها تصح . (١)

(١) بغية المحتاج ، ٨٧ — ٨٩ وديوان الفقهاء والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومثال توافق سهام أحد الصنفين وعدده وتباين سهام الآخر وعدده مع تباين
 وفق المتوافق وعدد الآخر بالعول أم وثلاثة إخوة لأم وعشر أخوات لأب أو
 لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة للأم السدس وللإخوة الثلث وينكسر عليهم
 ويباينهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن
 وبين وفقهن وعدد الإخوة تباين فيضرب أحدهما في الآخر يحصل خمسة عشر ثم
 تضرب في أصل المسئلة بعولها تبلغ مائة وخمسة . ومثاله بلاعول أربع بنات وثلاثة
 إخوة لأب أو لأبوين أصلها من ثلاثة وتبلغ ثمانية عشر ومنها تصح . إه (١)
 ويقاس على هذا المذكور في انكسار السهام على الصنفين الإنكسار فيها على ثلاثة
 أصناف وحاصل ذلك اثنان وثلاثون صورة باعتبار العول وعدمه ثمان صور
 لتوافق سهام الأصناف الثلاثة وعددهم وبين أوافق رءوسهم أحد أحوال الأربعة
 وثمان صور لتباين سهام الأصناف الثلاثة وعددهم وبين رءوسهم أحد الأحوال
 الأربعة وثمان صور لتوافق سهام الصنفين وعددهما وتباين سهام الآخر وعدده وبين
 وفق كلا المتوافقين وعدد الآخر أحد الأحوال الأربعة وثمان صور لتباين سهام
 الصنفين وعددهما وتوافق سهام الآخر وعدده وبين وفق المتوافق وعدد كل من
 الآخرين أحد الأحوال الأربعة . (٢)

 (١) بغية المحتاج ٨٩

(٢) بغية المحتاج ٨٩ وديوان الفقهاء

مثال توافق سهام الأصناف الثلاثة وعددهم مع تماثل أوفاقهم بالاعول زوجة وأربع جدات وثمان إخوة لأم وست عشرة أختا لأب أو لأبوين أصلها من اثنا عشر وتعول إلى سبعة عشر وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللإخوة للأم الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالربع فيردون إلى ربعهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالثلث فيردن إلى ثمنهن وبين الأوفاق الثلاثة تماثل فيضرب أحدهما في أصل المسئلة بعولها تبلغ أربعة وثلثين ومنها تصح. ومثاله بلاعول زوجة وثمان جدات وستة عشر إخوة لأم واثنا عشر عما أصلها من اثني عشر وتبلغ ثمانية وأربعين ومنها تصح .

ومثال توافق سهام الأصناف الثلاثة وعددهم مع تداخل أوفاقهم بالاعول زوجة وأربع جدات وستة عشر إخوة لأم وأربع وستون أختا لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر للجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللإخوة للأم الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالربع فيردون إلى ربعهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالثلث فيردن إلى ثمنهن وبين الأوفاق الأصناف تداخل فيضرب أكثرهم وهو ثمانية في أصل المسئلة بعولها تبلغ مائة وستة وثلثين ومنها تصح. ومثاله بلاعول زوجة وأربع جدات وثمانية إخوة لأم وأربعة وعشرون عما أصلها من اثني عشر وتبلغ ستة وتسعين ومنها تصح . (١).

ومثال توافق سهام الأصناف وعددهم مع توافق أو فاقهم بالاعول زوجة وثنتا عشر جدة واثنان وثلاثون إخوة لأم وثمانون أختا لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر للزوجة الربع وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وهوسنة وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالربع فيردن إلى ربعهم وهو ثمانية وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالثلث فيردن إلى ثمنهن وهو عشرة وبين أوفاق الأصناف توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في أحد الآخرين يحصل أربعون ثم تضرب في نصف الثالث يحصل مائة وعشرون ثم تضرب في أصل المسئلة بعولها تبلغ ألفين وأربعين ومنها تصح . ومثاله بلاعول زوجة وثمان جدات وأربع وعشرون أختا لأم وثلاثون أخا لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتبلغ سبعمائة وعشرين .

ومثال توافق سهام كل صنف وعدده مع تباين أوفاق رءوسهم بالاعول زوجة وست جدات وعشر إخوة لأم وأربع عشرة أختا لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر للزوجة الربع وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالنصف فيردون إلى نصفهم وبين أوفاق الأصناف تباين فيضرب أحدهما في أحد الآخر يحصل خمسة عشر ثم تضرب في الثالث يحصل مائة وخمسة ثم تضرب في أصل المسئلة بعولها تبلغ ألفا وسبعمائة وخمسة وثمانين ومنها تصح . ومثاله بلاعول زوجة وعشر جدات وست عشرة أختا لأم وأحد وعشرون أخا لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتبلغ ألفا وستمائة وثمانين ومنها تصح ، (١)

ومثال تباين سهام كل صنف وعده مع تماثل رءوسهم بالعول زوجة وثلاث جدات وثلاثة إخوة لأم وثلاث أخوات لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر وتبلغ أحدا وخمسين ومنها تصح . ومثاله بلاعول خمس جدات وخمسة إخوة لأم وخمسة أعمام أصلها من ستة وتبلغ ثلاثين ومنها تصح .

ومثال تباين سهام الأصناف وعددهم مع تداخل رءوسهم بالعول زوجة وثلاث جدات وتسعة إخوة لأم وسبع وعشرون أختا لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر للزوجة الربع وللجدات السدس وينكسر عليهن ويباينهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويباينهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويباينهن وبين رءوس الثلاثة تداخل فيضرب أكثرها فهو سبع وعشرون في أصل المسئلة يعولها تبلغ أربعمئة وتسعة وخمسين ومنها تصح . ومثاله بلاعول خمس أخوات لأم وخمس جدات وعشرون أختا لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتبلغ مائة وعشرين ومنها تصح . ومثال تباين سهام كل صنف وعدده مع توافق رءوسهم بالعول زوجة وتسع جدات وخمسة عشر إخوة لأم وإحدى وعشرون أختا لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر للزوجة الربع وللجدات السدس وينكسر عليهن ويباينهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويباينهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويباينهن وبين رءوس الأصناف توافق بالثلث فيضرب أحدها في ثلث الأخرين يحصل خمسة وأربعون ثم تضرب في ثلث الثالث يحصل ثلاثمئة وخمسة عشر ثم تضرب في أصل المسئلة يعولها تبلغ خمسة آلاف وثلاثمئة وخمسة وخمسين ومنها تصح . (١).

(١) بنية المحتاج ٩٣ وديوان الفقهاء

ومثاله بلاعول عشر جدات وخمسة عشر إخوة لأم وخمسة وعشرون عما أصلها من ستة للجدات السدس وينكسر عليهن ويباينهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويباينهم وللأعمام الباقي وينكسر عليهم ويباينهم وبين رءوس الأصناف توافق بالخمسة فيضرب خمس أحدها في أحد الآخرين يحصل ثلاثون ثم تضرب في خمس الثالث يحصل مائة وخمسون ثم تضرب في أصل المسئلة تبلغ تسعمائة ومنها تصح .

ومثال تباين سهام كل صنف وعدده مع تباين رءوسهم بالاعول زوجتان وثلاث جدات وخمسة أخوات لأب أو لأبوين أصلها من إثني عشر وتعول إلى ثلاثة عشر للزوجتين الربع وينكسر عليهما ويباينهما وللجدات السدس وينكسر عليهن ويباينهن وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويباينهن وبين رءوس الأصناف تباين فيضرب أحدها في أحد الآخرين يحصل ستة ثم تضرب في الثالث يحصل ثلاثون ثم تضرب في أصل المسئلة بعولها تبلغ ثلاثمائة وتسعين ومنها تصح . ومثاله بلاعول جدتان وثلاثة إخوة لأم وخمسة أعمام أصلها من ستة وتبلغ مائة وثمانين .

ومثال توافق سهام الصنفين وعددهما وتباين الآخر وسهامه مع تماثل وفق كلا المتوافقين وعدد الآخر بالاعول زوجتان وأربع جدات وست عشرة أختا لأب أو لأبوين أصلها من إثني عشر وتعول إلى ثلاثة عشر للزوجتين الربع وينكسر عليهما ويباينهما وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالثمن فيردن إلى ثمنهن وهو إثنان وبين وفق كلا المتوافقين والمتباين تماثل ويضرب أحدهما في أصل المسئلة بعولها تبلغ ستة وعشرين . ومثال بلاعول جدتان وأربعة إخوة لأم وستة أعمام أصلها من ستة وتبلغ إثني عشر ومنها تصح . (١)

ومثال توافق الصنفين وسهامهما وتباين الآخر وسهامه مع تداخل وفق كلا المتوافقين وعدد الآخر بالعول زوجتان وثمان جدات وأربعة وستون أختا لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى ثلاثة عشر للزوجتين الربع وينكسر عليهما ويباينهما وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالثمن فيردن إلى ثمنهن وهو ثمانية وبين وفق كلا المتوافقين وعدد الآخر تداخل فيضرب أكثرها وهو ثمانية في أصل المسئلة بعولها تبلغ مائة وأربعة ومنها تصح . ومثاله بلا عول جدتان وثمانية إخوة لأم وأربعة وعشرون عما أصلها من ستة وتبلغ ثمانية وأربعين ومنها تصح.

ومثال توافق سهام الصنفين وعددهما وتباين الآخر وسهامه مع توافق وفق كلا المتوافقين وعدد الآخر بالعول أربع زوجات وعشرون جدات وثمان وأربعون أختا لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى ثلاثة عشر للزوجات الربع وينكسر عليهن ويباينهن وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالثمن فيردن إلى ثمنهن وهو خمسة وبين وفق كلا المتوافقين وعدد الآخر توافق بالنصف فيضرب أحدها في نصف أحد الآخرين يحصل عشرون ثم تضرب في نصف الثالث يحصل ستون ثم تضرب في أصل المسئلة بعولها تبلغ سبعمائة وثمانين. ومثاله بلا عول أربع جدات واثنا عشر إخوة لأم وثلاثون عما أصلها من ستة وتبلغ، ثلاثمائة وستين، ومنها تصح (١).

(١) بغية المحتاج للشيخ على بن مومن الصوفي رحمه الله تعالى ٩٥

ومثال توافق الصنفين وسهامهما وتباين الآخر وسهامه مع تباين وفق كلا المتوافقين وعدد الآخر بالاعول زوجتان وست جدات وعشر أخوات لأب وأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى ثلاثة عشر للزوجتين الربع وينكسر عليهما ويباينهما وللجدات السدس وينكسر عليهن ويباينهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وهو خمسة وبين وفق كلا المتوافقين وعدد الآخر تباين فيضرب أحدها في أحد الآخر يحصل خمسة عشر ثم في الثالث يحصل ثلاثون ثم تضرب في أصل المسئلة تبلغ ثلاثمائة وتسعين ومنها تصح . ومثاله بلاعول جدتان وستة إخوة لأم وخمسة عشر عما أصلها من ستة وتبلغ مائة وثمانين ومنها تصح .

ومثال توافق سهام صنف وعدده وتباين الآخرين وسهامهما مع تماثل وفق المتوافق وعدد كل من الآخرين مع العول زوجة وثلاثة جدات وثلاثة إخوة لأم وست أخوات لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر للزوجة الربع وللجدات السدس وينكسر عليهن ويباينهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويباينهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وبين وفق المتوافق وعدد كل من الآخرين تماثل فيضرب أحدها في أصل المسئلة تبلغ أحدا وخمسين ومنها تصح . ومثاله بلاعول ثلاث جدات وثلاث إخوة لأم وتسعة أعمام أصلها من ستة وتبلغ ثمانية عشر ومنها تصح . (١)

ومثال توافق صنف وسهامه وتباين الآخرين وسهامهما مع تداخل وفق المتوافق وعدد كل من الآخرين بالاعول عشر جدات وخمسة إخوة لأم وثمانون أختا لأب أو لأبوين أصلها من ستة وتعول إلى سبعة وللجدات السدس وينكسر عليهن ويباينهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويباينهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالربع فيردن إلى ربعهن وبين وفقهن وعدد كل من الآخرين تداخل فيضرب أكثرهم وهو عشرون في أصل المسئلة بعولها تبلغ مائة وأربعين ومنها تصح . ومثاله بلاعول ثلاث جدات وتسعة إخوة لأم وأربعة وخمسون عما أصلها من ستة وتبلغ مائة وثمانية ومنها تصح .

ومثال توافق صنف وسهامه وتباين الآخرين وسهامهما مع توافق وفق المتوافق وعدد كل من الآخرين بالاعول زوجة وثنثا عشر جدة وخمسة عشر إخوة لأم وتسع أخوات لأب أو لأبوين أصلها من إثني عشر وتعول إلى سبعة عشر للزوجة الربع وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويباينهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويباينهن وبين وفق المتوافق وعدد الآخرين توافق بالثلث فيضرب أحدها في ثلث أحد الآخرين يحصل خمسة وأربعون ثم تضرب في ثلث الثالث يحصل تسعون ثم تضرب في أصل المسئلة بعولها تبلغ ألفا وخمسمائة وثلثين ومنها تصح . ومثاله بلاعول ست جدات وثمانية إخوة لأم وعشرة أعمام أصلها من ستة وتبلغ ثلاثمائة وستين ومنها تصح .

ومثال توافق صنف وسهامه وتباين الآخرين وسهامهما مع وفق المتوافق وعدد كلا الآخرين بالاعول أربع زوجات وثلاث جدات وعشر أخوات لأب أو لأبوين أصلها من إثني عشر وتعول إلى ثلاثة عشر للزوجات الربع وينكسر عليهن ويباينهن وللجدات السدس وينكسر عليهن ويباينهن وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وبين وفق المتوافق وعدد كل من الآخرين تباين فيضرب أحد الثلاثة في أحد الآخرين يحصل خمسة عشر ثم تضرب في الثالث يحصل ستون ثم تضرب في أصل المسئلة بعولها تبلغ سبعمائة وثمانين ومنها تصح . ومثاله بلاعول جدتان وثلاثة إخوة لأم وخمسة عشر عما أصلها من ستة وتبلغ مائة وثمانين ومنها تصح. إه بغية المحتاج (١)

ويقاس أيضا الإنكسار فيها على أصناف أربعة وحاصل ذلك أربعون صورة باعتبار العول وعدمه ثمان صور لتوافق الأصناف الأربعة وسهامهم وبين أوافق رءوسهم أحد الأحوال الأربعة وثمان صور لتباين الأحوال الأربعة وسهامهم وبين رءوسهم أحد الأحوال الأربعة وثمان صور لتوافق الصنفين وسهامهما وتباين الآخرين وسهامهما وبين وفق كلا المتوافقين وعدد كلا الآخرين أحد الأحوال الأربعة وثمان صور لتوافق الثلاثة وسهامهم وتباين الآخر وسهامه وبين أوافق كل من الثلاثة وعدد الآخر أحد الأحوال الأربعة وثمان صور لتباين ثلاثة وسهامهم وتوافق الآخر وسهامه وبين وفقه وعدد الثلاثة أحد الأحوال الأربعة. (٢)

(١) بغية المحتاج ٩٧

(٢) بغية المحتاج ٩٨

وتفصيل ذلك مما يطول ونحن نذكر طرفا مثاله أربع زوجات وثمان جدات وستة عشر إخوة لأم وأربعة أعمام أصلها من اثني عشر للزوجات الربع وينكسر عليهن ويباينهن وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالربع فيردون إلى ربعهم وللأعمام الباقي وينكسر عليهم ويباينهم وبين وفق كلا المتوافقين وعدد كلا الآخرين تماثل فيضرب أحدها في أصل المسئلة تبلغ ثمانية وأربعين ومنها تصح .

ومثله زوجتان وثمان جدات وأربعة وستون إخوة لأم وأربعة وعشرون عما أصلها من اثني عشر للزوجتين الربع وينكسر عليهما ويباينهما وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالربع فيردون إلى ربعهم وللأعمام الباقي وينكسر عليهم ويوافقهم بالثلث فيردون إلى ثلثهم وبين أوافق كل من المتوافقين وعدد الآخر تداخل فيضرب أكثرهم وهو ستة عشر في أصل المسئلة تبلغ مائة واثنين وتسعين ومنها تصح .

ومثله أربع زوجات وأربع جدات واثنان وثلاثون إخوة لأم وستة عشر أختا لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر للزوجات الربع وينكسر عليهن ويباينهن وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالربع فيردون إلى ربعهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالثلث فيردن إلى ثمنهن فيضرب وفق الإخوة وهو ثمانية في أصل المسئلة بعولها تبلغ مائة وستة وثلاثين ومنها تصح . (١)

ومثله أربع زوجات وثمان جدات وستة عشر إخوة لأم واثنان عشر عما أصلها من اثني عشر للزوجات الربع وينكسر عليهن ويباينهن وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالربع فيردون إلى ربعهم وللأعمام الباقي وينكسر عليهم ويوافقهم بالثلث فيردون إلى ثلثهم وبين كل من الأوفاق وعدد الآخر تماثل فيضرب أحد الأربعة في أصل المسئلة تبلغ ثمانية وأربعين ومنها تصح .

ومثله زوجتان وأربع جدات وثمانية إخوة لأم وست عشرة أختا لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر للزوجتين الربع وينكسر عليهما ويباينهما وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالربع فيردون إلى ربعهم وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالثلث فيردون إلى ثلثهن وبين وفق كل من الثلاثة وعدد الآخر تماثل فيضرب أحد الأربعة في أصل المسئلة بعولها تبلغ أربعة وثلاثين ومنها تصح .

ومثله زوجتان وست جدات وعشرة إخوة لأم وسبعة أعمام أصلها من اثني عشر للزوجتين الربع وينكسر عليهما ويباينهما وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردون إلى نصفهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالنصف فيردون إلى نصفهم وللأعمام الباقي وينكسر عليهم ويباينهم وبين وفق كلا المتوافقين وعدد كلا الآخرين تباين فيضرب أحدهم في أحد الثلاثة يحصل ستة ثم تضرب في أحد الآخرين يحصل ثلاثون ثم تضرب في الرابع يحصل مائتان وعشرة ثم تضرب في أصل المسئلة تبلغ ألفين وخمسمائة وعشرين ومنها تصح، (١)

ومثله أربع زوجات وثنتا عشر جدة وأربعون إخوة لأم ومائة وأربع وأربعون أختا لأب أو لأبوين أصلها من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر للزوجات الربع وينكسر عليهن ويباينهن وللجدات السدس وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن وللإخوة الثلث وينكسر عليهم ويوافقهم بالربع فيردون إلى ربعهم وهو عشرة وللأخوات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالثلث فيردن إلى ثمنهن وهو ثمانية عشر فتضرب نصف وفق الإخوة في وفق الأخوات يحصل تسعون ثم تضرب في نصف عدد الزوجات يحصل مائة وثمانون ثم تضرب في أصل المسئلة تبلغ ثلاثة آلاف وستين ومنها تصح .

ومثله زوجتان وثلاث بنات وخمس جدات وسبعة إخوة لأب أو لأبوين أصلها من أربعة وعشرين للزوجتين الثمن وينكسر عليهما ويباينهما وللبنات الثلثان وينكسر عليهن ويباينهن وللجدات السدس وينكسر عليهن ويباينهن وللإخوة الباقي وينكسر عليهم ويباينهم وبين رءوس كل الأصناف تباين فيضرب رءوس الزوجات في رءوس البنات يحصل ستة ثم تضرب في رءوس الجدات يحصل ثلاثون ثم تضرب في رءوس الأخوة يحصل مائتان وعشرة ثم تضرب في أصل المسئلة تبلغ خمسة آلاف وأربعين ومنها تصح . (١)

ومثله أربع زوجات وخمس جدات وست بنات وسبعة إخوة لأب أو لأبوين أصلها من أربعة وعشرين للزوجات الثمن وينكسر عليهن ويباينهن وللجدات السدس وينكسر عليهن ويباينهن وللبنات الثلثان وينكسر عليهن ويوافقهن بالنصف فيردن إلى نصفهن

وللإخوة الباقي وينكسر عليهم ويباينهم وبين وفق المتوافق وعدد كل من المتباينين
تباين فتضرب رءوس الزوجات في خمس جدات يحصل عشرة
ثم تضرب في وفق البنات يحصل ستون ثم تضرب في رءوس الإخوة يحصل أربعمائة
وعشرون ثم تضرب في أصل المسئلة تبلغ عشرة الاف وثمانون ومنها تصح.
ومثله أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة أعمام أصلها من أربعة
وعشرين للزوجات الثمن وينكسر عليهن ويباينهن وللجدات السدس وينكسر
عليهن ويباينهن وللبنات الثلثان وينكسر عليهن ويباينهن وللأعمام الباقي وينكسر
عليهم ويباينهم وبين رءوس كل الأصناف تباين فيضرب رءوس الزوجات في رءوس
الجدات يحصل عشرون ثم تضرب في رءوس البنات يحصل مائة وأربعون ثم تضرب
في رءوس الأعمام يحصل الفا ومائتان وستون ثم تضرب في أصل المسئلة تبلغ ثلاثين
ألفا ومائتين وأربعين.

وقس على هذه الأمثلة نظرائها من انكسار على أربع صنف ولا يزيد الإنكسار
على ذلك في غير الولاء والوصية بالإستقراء لأن الورثة في الفريضة الواحدة
عند اجتماع كل الأصناف لا يمكن زيادتهم على خمسة كما علم ممامر في أول الباب
ومنهم الأب والأم والزوج ولا تعدد فيهم فإذا أردت بعد فراغك من تصحيح
المسئلة معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فاضرب نصيبه أي الصنف من
أصل المسئلة بعولها إن كان فيما ضربته فيها فما بلغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد
الصنف قدم معناه مرارا فلا يحتاج إلى مثال. (١)

[فرع]: مَاتَ عَنْ وَرَثَةٍ فَمَاتَ أَحَدُهُمْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَإِنْ لَمْ يَرِثِ الثَّانِي غَيْرُ الْبَاقِينَ وَكَأَنَّ إِرْثَهُمْ مِنْهُ كَارِثِهِمْ مِنَ الْأَوَّلِ جُعِلَ كَأَنَّ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ وَقُسِمَ بَيْنَ الْبَاقِينَ كِاخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ أَوْ بَنِينَ وَبَنَاتٍ مَاتَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْبَاقِينَ

[فرع]: في المناسخات وهي من جملة تصحيح المسائل فلذا حسنت ترجمتها بفرع كالذي قبلها وهي لغة مفاعلة من النسخ وهو لغة الإزالة والنقل وشرعا رفع حكم شرعي باثبات آخر أي في اصطلاح الأصوليين وفي اصطلاح الفرضيين وهو المراد هنا أن يموت أحد الورثة قبل القسمة والمعنى اللغوي موجود فيه إذ المسئلة الأولى ذهبت وصار الحكم للثانية وأيضا فلما لم قد تناسخته الأيدى وهي من عويص علم الفرائض. (١)

والحاصل أن عدد مسائل هذا الفرع سبعة بالإختصار الأولى إنحصار مع اتحاد قدر الإستحقاق ومع الإنقسام والثانية عدم الإنحصار مع اختلاف قدر الإستحقاق ومع الإنقسام والثالثة عدم الإنحصار مع اختلاف قدر الإستحقاق وبلا انقسام وبينهما توافق والرابعة عدم الإنحصار مع اختلاف قدر الإستحقاق وبلا انقسام وبينهما تباين والخامسة إنحصار مع اختلاف قدر الإستحقاق ومع الإنقسام والسادسة إنحصار مع اختلاف قدر الإستحقاق وبلا انقسام وبينهما توافق والسابعة إنحصار مع اختلاف قدر الإستحقاق وبلا انقسام وبينهما تباين، (٢)

(١) بغية المحتاج ١٠١

(٢) بغية المحتاج ١٠١

إذا مات شخص عن ورثة وخلف تركة فمات أحدهم أو اثنان فأكثر منهم قبل القسمة للتركة نظرت فإن لم يرث الميت الثاني غير الباقيين من ورثة الأول وكان إرثهم منه أي الميت الثاني فمن بعده كإرثهم من الأول جعل الحال بالنظر إلى الحساب كأن الثاني لم يكن من ورثة الأول وقسم المتروك بين الباقيين كإخوة وأخوات لأب أو لأبوين أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين وقدم الإخوة لإتحاد إرثهم من الأول والثاني إذهو بالأخوة بخلاف البنين فإنه في الأول بالبنوة وفي الثاني بالأخوة ، (١)

فلو مات عن أربعة بنين وأربع بنات ثم مات منهم ابن فالمسئلة الأولى من اثني عشر لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم فإن مات ابن منهم صارت المسئلة على عشرة فإن ماتت بنت عمن بقي صارت على تسعة
فإن مات ابن عمن بقي صارت على سبعة فإن ماتت بنت عمن بقي صارت على ستة فإن مات ابن عمن بقي صارت على أربعة فإن ماتت بنت عمن بقي صارت على ثلاثة وكأن الميت لم يخلف غير ابن وبنت فله سهمان ولها سهم واحد ، (٢)
وتسمى هذه المسئلة : إنحصار مع اتحاد قدر الإستحقاق ومع الإنقسام.

(١) رحمة المالك القابض في علم الفرائض ١٣

(٢) مغنى المحتاج ٣/٣٧ وبغية المحتاج ١٠٢

وَأِنْ لَمْ يَنْحَصِرْ إِرْثُهُ فِي الْبَاقِينَ أَوْ انْحَصَرَ وَاخْتَلَفَ قَدْرُ الْإِسْتِحْقَاقِ فَصَحَّحَ
مَسْئَلَةَ الْأَوَّلِ ثُمَّ مَسْئَلَةَ الثَّانِي ثُمَّ إِنْ انْقَسَمَ نَصِيبُ الثَّانِي مِنْ مَسْئَلَةِ الْأَوَّلِ
عَلَى مَسْئَلَتِهِ فَذَاكَ

(وإن لم ينحصر إرثه في الباقيين أو انحصر واختلف قدر الإستحقاق فصحح مسألة
الأول ثم مسألة الثاني ثم إن انقسم نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئلته
فذاك)

مثاله زوج وأختان لأب أو لأبوين ماتت إحداهما عن الأخرى وعن بنت فالمسئلة
الأولى من ستة وتعول إلى سبعة والمسئلة الثاني من اثنين ونصيب الميت الثاني من
الأولى اثنان وهي تنقسم على مسئلته

مثال آخر زوج وأختان لأم ثم مات الزوج عن ابن وبنت فالمسئلة الأولى من ستة
والثانية من ثلاثة ونصيب الميت الثاني من الأولى ثلاثة وهي تنقسم على
مسئلته، (١)

وتسمى هذه المسئلة :عدم الإنحصار مع إختلاف قدر الإستحقاق ومع
الإنقسام.

وَالَا فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ ضُرِبَ وَفُقُ مَسْئَلَتِهِ فِي مَسْئَلَةِ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا كُلُّهَا فِيهَا فَمَا بَلَغَ صَحْتًا مِنْهُ ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِيمَا ضُرِبَ فِيهَا ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي نَصِيبِ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلَى أَوْ فِي وَفْقِهِ إِنْ كَانَ بَيْنَ مَسْئَلَتِهِ وَنَصِيبِهِ وَفُقُ

(وَالْإِفَان كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ ضُرِبَ وَفُقُ مَسْئَلَتُهُ فِي مَسْئَلَةِ الْأَوَّلِ) مثاله جدتان وثلاث أخوات متفرقات ثم ماتت الأخت لأم عن أخت لأم وهي الشقيقة في الأولي وعن أختين لأب وعن أم أم هي إحدى الجدتين في الأولى المسئلة الأولى من ستة وتبلغ اثنا عشر ومنها تصح والثانية من ستة ونصيب الميت الثاني من الأولى إثنان متوافقان بالنصف فيضرب نصف مسألة الثاني في الأولى تبلغ ستة وثلاثين.

ثم قل من له شيء من مسألة الأولى أخذه مضروباً فيما ضرب فيها فللجدتين من مسألة الأولى سهمان يضربان في ثلاثة بستة فللأخت لأب من الأولى سهمان يضربان في ثلاثة بستة فللأخت لأبوين من الأولى ستة تضرب في ثلاثة بثمانية عشر

ثم قل من له شيء من الثانية أخذه مضروباً في وفقه إن كان بين مسئلته ونصيبه وفق فللجدة الباقية من الثانية سهم يضرب بواحد وللأختين لأب من الثانية أربعة تضرب في واحدة بأربعة وللأخت لأم من الثانية سهم يضرب في واحد بواحد (١)

وتسمى هذه المسئلة : عدم الإنحصار مع إختلاف قدر الإستحقاق وبلا انقسام وبينهما توافق. (والاضرب كلها فيها فما بلغ الضرب صحتا منه) مثاله زوجة وثلاثة أعمام مات أحدهم عن زوجة وعن أختين لأبوين وأخ لأب وكفر العم الثالث المسئلة الأولى من أربعة والثانية من اثني عشر ونصيب الميت الثاني من الأولى واحد ولا موافقة بين مسئلته ونصيبه وحينئذ تضرب مسئلته في الأولى تبلغ ثمانية وأربعين.

ثم قل من له شيء من الأولى أخذه مضروبا فيما ضرب فيها وهو جميع المسئلة الثانية فللزوجة في الأولى واحد تضرب في اثني عشر باثني عشر وللعلم الكافر في الأولى واحد تضرب في اثني عشر باثني عشر والعم الباقي في الأولى واحد تضرب في اثني عشر باثني عشر ثم قل من له شيء من الثانية أخذه مضروبا في نصيب الثاني من الأولى فللزوجة ثلاثة مضروبا في واحد بثلاثة وللأختين ثمانية مضروبة في واحد وللأخ لأب واحد مضروبا بواحد ، (١)

وهذه المسئلة تسمى: عدم الإنحصار مع إختلاف قدر الإستحقاق وبلا انقسام وبينهما تباين. أو انحصر واختلف قدر الإستحقاق فصحح مسئلة الأول ثم مسئلة الثاني ثم إن انقسم نصيب الثاني من مسئلة الأول على مسئلته فذاك مثاله أم وأختان لأبوين وابن أخ لأب ثم ماتت إحدى الأختين لأبوين وخلفت أختا وابن أخ لأب وكفرت الأم المسئلة الأولى من ستة والثانية من اثنين ونصيب الميت الثاني من الأولى إثنان وهما تنقسم على مسئلته

مثال آخر زوجة وأخت لأبوين وأم وأخ لأب ثم ماتت الأخت لأبوين وخلفت أمها وأخا لأب الموجودين في الأولى المسئلة الأولى من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب الميت الثاني من الأولى ستة وهي تنقسم على مسئلته (١) وتسمى هذه المسئلة : إنحصار مع إختلاف قدر استحقاق ومع الإنقسام. وإلا أي وإن لم ينقسم نصيب الميت الثاني من مسئلة الأولى على مسئلته نظرت فإن كان بينهما موافقة ضرب وفق مسئلته في مسئلة الأول مثاله أم وأختان لأبوين وعم لغير أم ثم ماتت إحدى الأختين عن أم وعم وأخت لأبوين وهم الباقيون في الأولى المسئلة الأولى من ستة والثاني كذلك ونصيب الميت الثاني من الأولى اثنان متوافقان بالنصف فيضرب نصف مسئلة الثاني في الأولى تبلغ ثمانية عشر. ثم قل من له شيء من الأولى أخذه مضروبا فيما ضرب فيها وللأم من الأولى واحد يضرب في ثلاثة بثلاثة وللأخت الباقية من الأولى اثنان تضرب في ثلاثة بستة وللعلم من الأولى واحد يضرب في ثلاثة بثلاثة ثم قل من له شيء من الثانية أخذه مضروبا في وفقه إن كان بين مسئلته ونصيبه وفق فللأم من الثانية اثنان تضرب في واحد باثنين وللأخت الباقية من الثانية ثلاثة تضرب في واحد بثلاثة وللعلم من الثانية واحد يضرب في واحد بواحد (٢)

(١) رحمة المالك القابض في علم الفرائض ١٥

(٢) رحمة المالك ١٥.

وتسمى هذه المسئلة: إحصار مع اختلاف قدر الإستحقاق وبلاإنقسام وبينهما توافق. والأى وإن لم يكن بينهما موافقة بل مباينة فقط ولا يأتيا التماثل والتداخل ضرب كلها أى الثانية فيها أى فى الأولى فما بلغ الضرب صحته منه .
مثاله زوجة وثلاثة بنين وبنات ثم ماتت البنات عن أم وثلاثة إخوة وهم الباقون من الأولى المسئلة الأولى من ثمانية والثانية من ستة وتبلغ ثمانية عشر ونصيب الميت الثانى من الأولى واحد وفى مسئلته ونصيبه تباين فتضرب الثانية فى الأولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين

ثم قل من له شيء من الأولى أخذه مضروباً فيما ضرب فيها فللزوجة من الأولى واحد يضرب فى ثمانية عشر وللبنين من الأولى ستة تضرب فى ثمانية عشر بمائة وثمانية فى كل واحد منهم ستة وثلاثون

ثم قل من له شيء من الثانية أخذه مضروباً فى نصيب الثانى للأُم من الثانية ثلاثة تضرب فى واحد بثلاثة وللإخوة من الثانية خمسة عشر تضرب فى واحد بخمسة عشر لكل واحد منهم خمسة، (١)

وتسمى هذه المسئلة : إحصار مع اختلاف قدر الإستحقاق وبلاإنقسام وبينهما تباين.

فإذا مات ثالث عمل فى مسئلته ما عمل فى مسئلة الثانى وهكذا والله أعلم.

[كتاب الوصايا]^(١): وَإِذَا اجْتَمَعَ تَبَرُّعَاتٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَوْتِ وَعَجَزَ الثَّلَاثُ فَإِنْ تَمَحَّضَ الْعَتَقُ أَقْرَعٌ،

(كتاب الوصايا) ولها لغة واصطلاح واركان وشروط وآيات وأحاديث ولغتها الإيصال واصطلاحها بانها تبرع بحق مضاف ولوتقديرا لما بعد الموت ومن آياته { مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ } (٢) ومن أحاديثه (ماحق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده (٣) وأركانها أربعة موص وموصى له وموصى به وصيغة ، شروط الموصى ثلاثة التكليف والإختيار والحرية شروط الموصى له ثلاثة عدم المعصية إن كان جهة وكونه معلوما وكونه أهلا للملك إن كان معينا شروط الموصى به ثلاثة كونه مقصودا وكونه قابلا للنقل اختيارا وكونه مباحا شرط صيغة الوصية لفظ يشعر بها، (٤)

قوله (وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلاث فإن تمحض العتق أقرع) له صور تبلغ أربعة وخمسين وهى إما أن يختص العتق اوغيره اوهما فهذه ثلاثة وإما أن يكون التبرع مطلقا اومنجزا اوهما فهذه ثلاثة فاضرب ثلاثة فى ثلاثة يحصل تسعة ثم إما أن يكون مرتبا او معا اوهما فهذه ثلاثة يضرب فى تسعة يحصل سبعة. وعشرون ثم إما أن يكون موسعا للثلاث أولا اضرب فى سبعة وعشرين يحصل أربعة وخمسون ، (٥)

^١ والوصية فى اصطلاح الفقهاء ، عرفها الحنفية بأنها تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع ، وعرفها الشافعية بأنها: تبرع بحق مضاف ، ولوتقديرا لما بعد الموت ، وعرفها المالكية بأنها عقد يوجب حقا فى ثلث عاقده يلزم بموته ، أونبأة عنه بعده ، عرفها الحنابلة : بأنها الأمر بالتصرف بعد الموت أنظر شرح فتح القدير ٤١٦/٨ ومغنى المحتاج ٣٩/٣ وشرح فتح الجليل ٦٤٢/٤ وكشاف القناع ٣٣٥/٤

(٢) الآية سورة النساء ١٢)

(٣) رواه البخارى، رقم ٢٥٨٧) ومسلم ١٦٢٧ (

(٤) لأنوار لأعمال الأبرار ٦٢٧/١ — ٦٣١ والياقوت النفيس فى مذهب ابن ادريس ١٣٦ — ١٣٨

(٥) البجيرمى على الخطيب ٥٢/٤

إِذَا ظَنَّنَا الْمَرَضَ مَخَوْفًا لَمْ يَنْفُذْ تَبَرُّعٌ زَادَ عَلَى الثَّلْثِ. وَلَوْ قَالَ أُعْطُوا مِنْ غَنَمِي وَلَا غَنَمَ لَهُ لَغَتْ. وَتَنْفَعُ الْمَيِّتُ صَدَقَةٌ وَدُعَاءٌ مِنْ وَارِثٍ وَأَجْنَبِيٍّ.

قوله (إذا ظننا المرض مخوفاً لم ينفذ تبرع زاد على الثلث) له ثلاثة أقسام قسم مخوف ابتداء ودواما كالقولنج ، وقسم مخوف دواما لا ابتداء كالسعال والرعاف، وقسم مخوف ابتداء لادواما كالفالج، (١)

وقوله (ولو قال اعطوا من غنمي ولا غنم له لغت) فيه أربع صور الأولى أن يكون له غنم عند الوصية وعند الموت صحت الثاني أن يكون له غنم عند الموت لا عند الوصية صحت الثالث أن لا يكون له غنم عند الوصية وعند الموت لغت الرابع أن لا يكون له غنم عند الموت وله غنم عند الوصية لغت، (٢)

وقوله (وتنفع الميت صدقة ودعاء من وارث وأجنبي) أن الدعاء لها أركان وشروط وأسباب وآداب وأجنحة ومواقيت ، فأركانها حضور القلب والرقعة والإستكانة والخضوع وتعلق القلب بالله.

فمن شروطه أكل الحلال وأن يدعو وهو موقن بالإجابة وأن لا يكون قلبه غافلاً وأن لا يدعو بما فيه إثم أو قطيعة رحم أو إضاعة حقوق المسلمين وأن لا يدعو بمحال ولوعادة ، وأسبابه الصلاة على النبي ﷺ. ومن آدابه أن يختار الأوقات الفاضلة كأن يدعو في السحر وعند الأذان والإقامة.

ومنها تقديم الوضوء والصلاة واستقبال القبلة ورفع الأيدي جهة السماء وتقديم التوبة. واجنحته الصدق، ومواقيته الأسحار، (٣)

(١) البجيرمي على المنهج ٢٧٦/٣ وحاشية الجمل ٥٣/٤

(٢) مغنى المحتاج ٥٥/٣

(٣) نهاية الزين ٢٨٢.

[كتاب الوديعة]^(١): وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفْهِ كَصِيٍّ. وَقَدْ تَصَيَّرَ مَضْمُونَةٌ

بِعَوَارِضَ

(كتاب الوديعة) ولها لغة واصطلاح واركان وشروط وصور ولغتها ماوضع عند غير مالكة لحفظه. وأركانها أربعة وديعة وصيغة ومودع ووديع شرط الوديعة كونها محترمة شرط صيغة الوديعة اللفظ من أحد الجانبين وعدم الرد من الآخر شرط المودع والوديع إطلاق التصرف، (٢)

قوله (والمحجور عليه بسفه كصبي) فيه صور وهي أن كلا من المودع والوديع إما كامل أو صبي أو مجنون أو محجور عليه بسفه أو مغمى عليه أو مكره أو عبد ثم تضرب سبعة في سبعة يحصل تسعة وأربعون. وعلى كل إيمان تلف الوديعة بنفسها أو يتلفها الوديع أو المودع والحاصل من ضرب ثلاثة في تسعة وأربعين بمائة وسبعة وأربعون، (٣)

وقوله (وقد تصير مضمونة بعوارض) تبلغ عشر كما قال الشاعر

عوارض التضمن عشر ودعها	وسفر ونقلها وجحدها
وترك إيصاء ودفع مهلك	ومنع ردها وتضييع حكي
والإنتفاع وكذا المخالفة	في حفظها إن لم يزد من خالفه (٤)

^١ والوديعة في اصطلاح الفقهاء ، عرفها الحنفية بأنها : توكيل لحفظ مال غيره تبرعا بغير تصرف ، وعرفها الشافعية بأنها : العقد المقتضى للإستحفاظ أو العين المستحقة به حقيقة فيها ، وتعريف آخر توكيل من حفظ مملوك ، أو محترم مختص على وجه مخصوص ، عرفها المالكية بأنها : مال وكل على مجرد حفظه ، عرفها الحنابلة : بأنها اسم للمال المودع المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض. أنظر الإنصاف ٣١٦/٦ والشرقاوى على التحرير ٩٦/٢ ومغنى المحتاج ٧٩/٣ ، وحاشية الدسوقي ٤١٩/٣ وكشاف القناع ١٦٦/٤ ومجمع الأنهر ٣٣٧/٢ ، والفواكه الداني ٢٣٧/٢

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٦٤٧/١ — ٦٤٨ والياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١٢٧

(٣) البجيرمي على المنهج ٢٩١/٣ — ٢٩٢

(٤) حاشية البيجورى ٢/

هذه بعض افتراقات البيع: ما افترق فيه السلم والقرض إفترقا في أمور الأول أن السلم يصح حالا ومؤجلا والقرض لا يصح تأجيله والثاني يجوز الاستبدال عن القرض ولا يجوز عن مسلم فيه والثالث يجوز السلم في الجارية التي تحل للمسلم ولا يجوز قرضها. والرابع للمسلم فيه لا يكون إلا في الذمة والمقرض لا يكون إلا معينا والخامس يجوز السلم في المنافع وفي قرضها وجهان السادس لا يجوز السلم في العقار وفي قرضه وجهان،

ما افترق فيه حجر المفلس وحجر السفية إفترقا في أمور الأول المفلس يجوز شراؤه في الذمة بخلاف السفية الثاني المفلس يصح نكاحه بلا إذن بخلاف السفية والثالث المفلس يصح قبضه عوض الخلع بخلاف السفية

ما افترق فيه الصلح والبيع إفترقا في أمور الأول إذا صلح صلح الحطيطة بلفظ الصلح صح على الأصح ولو كان بلفظ البيع لم يصح قطعاً الثاني لوقال من غير سبق خصومة بعنى دارك بكذا فباع صح. ولوقال والحالة هذه صالحني عن دارك بكذا لم يصح على الأصح لأن لفظ الصلح لا يطلق إلا إذا سبقت خصومة الثالث لو صلح على الماضي صح ولا مدخل للفظ البيع. الرابع لو صلحنا أهل الحرب من أموالهم على شيء فآخذهم منهم جاز ولا يقوم مقامه البيع الخامس قال صاحب التلخيص لو صلح من أرش الموضحة على شيء معلوم جاز إذا علم قدر أرشها ولو باع لم يجز

ما افترق فيه الهبة والإبراء إفترقا في أمور الأول شرط الهبة القبول ولا يشترط في الإبراء على الأصح الثاني له الرجوع فيما وهبه لفرعه ولو أبرأه فلا رجوع له وإن قلنا الإبراء تملك كما ذكره النووي. (١)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٦٠٦

مافترق فيه المساقات والإجارة إفترقا في أمر واحد وهو أن المساقات لا يجوز على غير الثمر من دراهم ونحوها بخلاف الإجارة كما ذكره النووي

مافترق فيه القراض والمساقات إفترقا في أمور ثلاثة الأول أن المساقات لازمة بخلاف القراض الثاني أن المساقات موقفة بخلاف القراض والثالث لو شرط في القراض أن تكون الأجرة من يعمل معه من الربح جاز بخلاف المساقات

مافترق فيه الإجارة والجمالة إفترقا في أمرين أحدهما تعيين العامل يعتبر في الإجارة دون الجمالة والثاني العلم بقدر العمل معتبر في الإجارة دون الجمالة.

مافترق فيه البيع والإجارة قال بعضهم الإجارة كالبيع إلا في وجوب التأقيت والإنفساخ بعد القبض بتلف العين وأن العقد يرد على المنفعة وفي البيع على العين وأن العوض يملك في البيع بالقبض ملكا مستقرا وفيها ملكا مراعى لا يستقر إلا بمضى المدة ولا خيار فيها على الأصح، (١)

مافترق فيه البيع والنكاح افترقا في أمور خمسة أحدها أن البيع يصح بالكناية ولا يصح النكاح بالكناية وثانيها لا يشترط في البيع الشهود ويشترط في النكاح الشهود عندنا أي معاشر الشافعية وثالثها يملك في البيع نفس المبيع ولا يملك في النكاح نفس المرأة إلا بضعها فله الإنتفاع ورابعها إذا فسد الثمن بأن كان خمرًا فسد البيع بخلاف النكاح فإنه إذا فسد المهر يصح النكاح ووجب مهر المثل وخامسها يثبت الخيار في البيع بخلاف النكاح فلا يثبت فيه الخيار انتهت هذه الإفتراقات، (٢)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٦٠٦ — ٦٠٨

(٢) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن علي حفظه الله تعالى

{ كتاب النكاح } (١)

وله لغة وشرع وآيات وأحاديث وأركان وشروط وصحة وفساد وأسباب وفوائد وأسماء وأقسام وملحقات ومكروهات ومسنونات ومقاصد وموانع وتمهيد ومقدمات ومقدمات المقدمات ، ووسائل ووسائل الوسائل وأول وأوسط وآخر وضر خالص ونفع خالص وضر مع نفع وابتداء ودوام ، وأمالغته فهي الضم والجمع ، وشرعه عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ النكاح أو التزويج أو الترجمة ، ومن آياته قوله تعالى {فانكحوا ما طاب لكم من النساء} (٢) ومن أحاديثه (يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحسن للفرج ومن لم يستطع فإنه وجاء له) (٣) ومقاصده ثلاثة حفظ النسل وإخراج الماء الذي يضر احتباسه ونيل اللذات (٤) ومن موانعه من باب ما يحرم من النكاح إلى آخر الباب وأركانه خمسة زوج وزوجة وولى وشاهدان وصيغة (٥) وشرط لكل شروط تأتي وصحته حيث وجدت الشروط وفساده حيث عدمت الشروط وأسبابه الإحتياج إما للخدمة أو لوطء ومن فوائده الأولاد وأسمائه تبلغ ألفا منها النكاح والتزويج والعقد.

(١) وفي الإصلاح اختلف الفقهاء في تعريف النكاح : فقال الحنفية : النكاح عقد يفيد ملك المتعة بالأنثى قصدا ، أى يفيد حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعى أنظر الدرر المختار ورد المختار ٢٥٨/٢ — ٢٥٩ دار التراث العربى ، وفتح القدير ٩٩/٣ دار إحياء التراث العربى ، وقال المالكية : النكاح عقد لحل تمتع بأنثى غير محرم ومجوسة وأمة كتابية بصيغة انظر الشرح الصغير وحاشية الصاوى ٣٣٤/٢ دار المعارف القاهرة ، وقال الشافعية النكاح عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته ، انظر مغنى المحتاج ١٢٣/٣ دار الفكر ، وحاشية الرملى على شرح روض الطالب ٩٨/٣ ونهاية المحتاج ١٧٤/٦ والقلوبى ٢٠٦/٣ وقال الحنابلة النكاح عقد التزويج أى عقديعتبر فيه لفظ نكاح أو تزويج أو ترجمته انظر كشاف القناع على من الإقناع ٥/٥

(٢) الآية سورة النساء ٣

(٣) رواه البخارى ، رقم ٤٧٧٩ (ومسلم ، ١٤٠٠)

(٤) تحفة المحتاج ٤٦٩/٨ وحاشية القليوبى ٥٠٩/٣

(٥) مغنى المحتاج بشرح المنهاج ١٣٩/٣

وأقسامه ثلاثة متفق بصحته وهو حيث وجدت الشروط ومتفق بفساده وهو حيث عدمت الشروط ومختلف فيه وهو النكاح الواقع بلاولى أو بلاشهود وملحقاته الملك اليمين، ومسنوناته كثيرة منها أن لا تكون قرابة قريبة وأن تكون دينة ومكروهاته كثيرة أن لا تكون هزيلة طويلة وأن لا تكون حنانة، وابتدائه من لدن أبينا آدم ودوامه وهو يدوم حتى فى الجنة. وتمهيده من كتاب النكاح إلى قوله وإذا قصد نكاحها ومن قوله وإذا قصد نكاحها إلى قوله ويحل خطبة خلية مقدمات المقدمات

ومن قوله ويحل خطبة خلية إلى آخر الفصل مقدمات ووسائله وهى الصيغة من قوله إنما يصح النكاح بإيجاب إلى آخر الفصل ووسائل الوسائل وهى الولى من قوله لولاية لرقيق وصبى إلى آخر الفصل ونفعه الخالص من كتاب النكاح إلى كتاب الخلع. وضره مع نفع من كتاب الخلع إلى كتاب الطلاق ومن كتاب الطلاق إلى آخره ضر خالص وأوله من كتاب النكاح إلى كتاب القسم وأوسطه من كتاب القسم إلى كتاب الطلاق وآخره من كتاب الطلاق إلى ومالاروح له كفناة لا يجب عمارتها وهو من التوابع ، (١)

وقد يكون النكاح واجبا كأن يخشى فاحشة إن لم ينكح وقد يكون حراما كأن يخشى إنقطاع واجب من واجباته وقد يكون سنة فيما إذا كان محتاجا ووجد الأهبة وقد يكون مكروها فيما إذا لم يجد الأهبة ولم يحتج إلى النكاح ، (٢)

(١) كما نقلنا عن كتب متفرقات وأفواه مشائخ ثقات منهم الشيخ محمد غود الفقيه العلامة ، والشيخ أحمد كيلي

(٢) البجيرمى على الخطيب ٣٠٢/٣

وَيُسْتَحَبُّ دَيْنَةٌ يَكْرَهُ نَسِيبَةٌ

ومن جهة المرأة قديكون سنة وهو فيما إذا كانت محتاجة إلى النكاح اونفقة أوخافت من إفتحام الفجور وقدرت أن تقوم بحقوقه. وقد يكون واجبا فيما إذا نذرت في هذه الحالة وقديكون مكروها وهو إذا لم تحتج بنكاح ونفقة ولم تخف الفجور وقديكون مباحا فيما إذا كانت غير محتاجة بنكاح ولم تخف الفجور وهي تثق أن تقوم بحقوق الزوج وقد يكون حراما وهو إذا كانت غير محتاجة بنكاح اونفقة وهي لاتقوم شيئا من حقوق الزوج، (١)

وقوله (نسيبة) كره النبي ﷺ نكاح خمسة الشهيرة وهي الزرقاء البذية الثاني اللهيرة وهي الطويلة الهزيلة الثالث النهرة وهي القصيرة الذميمة. الرابع الهندرة وهي العجوز المدبرة الخامس لغوت وهي ذات ولد من غيرك، (٢)

وتكره العرب نكاح ستة حنانة وهي تحن لزوجها الأول الثاني منانة وهي التي تمن على زوجها الثالث أنانة وهي التي تكثر الأنين الرابع حداقة وهي التي تدق كل متاع لتؤذى على زوجها شراء متاع. الخامس براقه وهي التي تغتسل كل وقت بصابون السادس شذاقة وهي التي تريد أن تأكل وحدها، (٣)

(١) مغنى المحتاج بشرح المنهاج ١٢٥/٣

(٢) البجيرمى على الخطيب ٣٠٥/٣

(٣) والبجيرمى على الخطيب ٣٠٦/٣.

وَإِذَا قَصَدَ نِكَاحَهَا سُنَّ نَظَرُهُ إِلَيْهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، وَيَحْرُمُ نَظَرُ فَحْلِ بَالِغٍ إِلَى عَوْرَةِ
حُرَّةٍ كَبِيرَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ

وقوله (وإذا قصد نكاحها سن نظره إليها قبل الخطبة) له شروط خمسة الأول أن يتحقق خلوها عن نكاح وعدة الثاني أن يرجى إجابتها الثالث أن يكون قبل الخطبة الرابع أن يكون النظر إليها الخامس أن يوجد قصد النكاح وخرج بتحقيق خلوها عن نكاح وعدة مالم يعلم خلوها عن ذلك وبرجاء إجابتها مالم يرج إجابتها وبكونه قبل الخطبة كونه بعد الخطبة وبقوله إليها بنظره إلى غيرها كأختها وأمها وخرج بالنظر للمس فلا يجوز في هذه المسائل النظر واللمس في أختها وأمها، (١)

قوله (ويحرم نظر فحل بالغ إلى عورة حرة كبيرة أجنبية) له خمسة قيود أحدها كون الناظر فحلا فخرج الممسوح وثانيها كونه كبيرا فخرج طفل وثالثها اختلاف الجنس فخرج قوله ورجل لرجل وامرأة لإمرأة ورابعها كون المنظرة كبيرة وخامسها كونها أجنبية، (٢) والنظر له أربعة أحوال نظر رجل إلى رجل ونظر امرأة إلى امرأة ونظر رجل إلى امرأة ونظر امرأة إلى رجل. (٣)

وينقسم ثانيا إلى سبعة أفراد الأول نظر يحرم فيه كل البدن كنظر الأجنبية والثاني نظر يجوز فيه كل البدن كنظر زوجته والثالث نظر جوز فيه إلامابين السرة والركبة كنظر محرمته والرابع نظر جوز فيه بقدر الحاجة كنظر الطبيب للمداوة. والخامس نظر جوز فيه إلا الفرج كنظر صغيرة والسادس نظر جوازه خاص في الوجه والكفين كنظره رغبة في المرأة والسابع نظر يختص جوازه في الوجه كنظر المعاملات والتعليم ،

(١) البجيرمي على المنهج ٣/٣٢٧

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٦/٢

(٣) الديباج للزركشى ٢/٧١٥

(٤) متن ابن القاسم ٢/٩٧.

تبيهاً: الأول حيث حرم النظر إلى شيء حرم مسه بطريق الأولى ، وحيث جاز النظر جاز المس إلا في شيئين أحدهما : منع مس وجه الأجنبية حيث يجوز نظره : الثاني مس ما جاز نظره في المحارم والإماء.

والثاني هذا كله في النظر والمس لغير حاجة ، وعند الحاجة يباح كالقصد والحجامة والعلاج بشرطين أن يكون بحضرة محرم ، وأن يتعين أحدهما معالجا للآخر فإن وجدت المرأة لعلاج المرأة والرجل لعلاج الرجل فلا قاله في الصغير وصححه في الروضة . قال المصنف : ويباح النظر في صور منها المعاملة لتعرف ، ومنها الشهادة ليعرف فيجوز حملها ويحل النظر إلى السوأيتين لتحمل شهادة الزنا ، وإلى فرجها للشهادة على الولادة ، وإلى ثديها للشهادة على الرضاع للحاجة .

ومنها تعليم ما يجب تعليمه كقراءة الفاتحة بشرط أن لا يمكن من وراء حجاب . الثالث أن للزوج النظر إلى جميع بدن إمرأته حتى الفرج على الأصح ويستثنى مسئلتان : حلقة الدبر قاله الدارمي .

الثانية : ما لو كانت زوجته معتدة عن شبهة ، فلا ينظر إلا ما سوى السرة والركبة . الثالث في الخطبة قال الغزالي هي مستحبة والأكثر على الجواز ، (١)

وَتَحْرُمُ خِطْبَةُ عَلَى خِطْبَةٍ مَنْ صُرِحَ بِإِجَابَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ

وقوله (وتحرّم خطبة على خطبة من صرح بإجابته إلا بإذنه) له شروط الأول أن يعلم الخطبة السابقة والثاني أن يعلم إجابة الخطبة السابقة الثالث أن يعلم تحريم الخطبة على خطبة الرابع إجابة الأول. الخامس أن تكون الإجابة صريحة والسادس أن لا يأذن الأول والسابع أن لا يعرض الأول والثامن أن تحل خطبة الأول التاسع أن لا ترجع المجيبة من الإجابة العاشر أن لا يعلم رضاه، (١)

وخطب النكاح أربعة واحدة قبل الخطبة وواحدة قبل الإجابة وواحدة قبل الإيجاب وواحدة قبل القبول والثلاثة الأول متفق عليها والرابعة الأخيرة مختلف فيها ، (٢)

وشروط الصيغة أربعة عشر الأول أن يذكر كاف الخطاب والثاني أن لا يطول الفصل والثالث أن لا يتخلل كلام أجنبي والرابع أن يسمع من بقربه والخامس عدم التعليق والسادس عدم التوقيت والسابع أن يبقى أهليتهما إلى تمام العقد والثامن أن لا يرجع المبدء عن قوله والتاسع أن يكون القبول ممن صدر معه الخطاب. والعاشر أن يتم المبدء كلامه حتى ذكر المهر وصفاته والحادي عشر أن يترك كاف الخطاب في نكاح الوكيل والثاني عشر أن يبقى أهلية المرأة المشروطة إذنها إلى انقضاء العدة والثالث عشر أن يذكر المفعول من الجانبين والرابع عشر أن يضيف المتعاقدان الإنكاح والنكاح إلى الزوج، (٣)

(١) مغنى المحتاج ١٣٦/٣

(٢) مغنى المحتاج بشرح المنهاج ١٣٨/٣

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ١١/٢ - ١٣.

وأما شروط الزوج فثمانية كونه حلالا وكونه مختارا وكونه معينا وكونه عالما باسم المرأة أو نسبها أو عينها وحلها له وكونه ذكرا يقينا وأن لا يكون بينهما محرمية وكونه مسلما وكونه خاليا عن موانع النكاح، (١)

وأما شروط الزوجة فثمانية كونها أنثى يقينا وكونها حلالا وكونها معينة وكونها خالية عن نكاح وعدة غير خاطب وأن لا تكون ملاحنة وأن لا تكون خامسة إذا كان الزوج حرا وأن لا تكون ثالثة إذا كان الزوج عبدا وأن يكون النكاح بإذنها إذا كان الولي غير مجبر وأن لا تكون محرما، (٢)

وأما شروط الشاهدين فتلاثة عشر كونهما مسلمين وكونهما بالغين وكونهما عاقلين وكونهما حرين وكونهما ذكرين وكونهما عدلين وكونهما حافظين لمروءة مثلهما وكونهما سميعين وكونهما بصيرين وكونهما ناطقين وكونهما عارفين بلغته المتعاقدين وكونهما غير مغفلين وعدم تعيينهما للولاية، (٣)

وأما شروط الولي فإحدى عشر كونه ذكرا وكونه مسلما وكونه مختارا وكونه حرا وكونه بالغا وكونه عاقلا وكونه عادلا وكونه رشيدا وأن لا يكون مختل النظر بهرم أو خبل وأن لا يكون محرما بحج أو عمرة وأن لا يكون أخرس ليس له إشارة مفهومة ،

(١) مجموع ثلاث الرسائل للشيخ أبي بكر يوسف هراب ، والأنوار لأعمال الأبرار ١٧/٢

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ١٨/٢ ومجموع ثلاث الرسائل ٥

(٣) مجموع ثلاث الرسائل ٥ والأنوار لأعمال الأبرار ١٩/٢ — ٢٠

(٤) مجموع ثلاث رسائل ٥ والأنوار ١٦/٢ .

وَيَصِحُّ النِّكَاحُ بِالْعَجْمِيَّةِ فِي الْأَصَحِّ " وَالْأَصَحُّ انْعِقَادُهُ بِابْنَى الزَّوْجَيْنِ وَعَدَوْنِيهِمَا". وَلَا وَلَايَةَ لِفَاسِقٍ عَلَى الْمَذْهَبِ

وقوله (ويصح النكاح بالعجمية) له شروط ثلاثة الأول أن يكون صريحا بلفظهم الثاني أن يفهم كل من المتعاقدين كلام نفسه وكلام آخر الثالث أن يفهم الشاهدان كلام المتعاقدين، (١)

قوله (والأصح انعقاده بابني الزوجين) له أربع صور وهي كون ابنين منهما أوكونهما من الزوج أو من الزوجة فقط أو واحد من الزوج وواحد من الزوجة وتجري هذه الصور في قوله وعدويهما، (٢)

شروط الإيجاب أربعة الأول أن يكون الزوج كفؤا لها ثانيها أن يكون الزوج قادرا على المهر ثالثها أن لا يوجد عداوة ظاهرة بينهما أى الولي والزوجة رابعها أن لا يوجد عداوة بينها وبين الزوج مطلقة كانت أم لا، (٣)

وشروط الأقدام ثلاثة الأول أن يعقد الولي بمهر المثل الثاني أن يكون حالا الثالث أن يكون بنقد البلد فإن خالف الولي في الثلاثة الأخيرة أثم وصح النكاح بمهر المثل وإن خالف الأربعة الأولى لم يصح النكاح، (٤)

قوله (لأولايه لفاسق) له شروط ثلاثة الأول أن يكون غير الإمام الأعظم والثاني أن لا يعم الفسق الأرض والثالث أن يتفق الأئمة في فسقه كشرب خمر أما المختلف في فسقه كالنبيذ فلا بأس،

(١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٥٤٣/٨

(٢) مغنى المحتاج ١٤٤/٣

(٣) مغنى المحتاج بشرح المنهاج ١٤٩/٣

(٤) مغنى المحتاج ١٤٩/٣

(٥) حاشية القليوبي ٥٦١/٣

إعلم أن مسألة التحكيم والتولية فيهما تناقض واضطراب نشأ من خلط أحدهما بالآخرى وإعتقاد إتحادهما والتحقيق أنهما مسئلتان لكل منهما شروط تختصهما فمن شروط التحكيم صدوره من الزوجين وأهلية المحكم للقضاء في الواقعة ولا يكفي مجرد كونه عدلا خلافا لما في شرح الروضة في باب القضاء من الإكتفاء بالعدالة ومن نبه على ذلك الولي ابوزرعة في تحريره وفقد الولي الخاص بموته ونحوه لا بغيبته ولوفوق مسافة القصر ووقع بعض المتأخرين جوازه بغيبته وهو ممنوع إذالكلام في التحكيم مع وجود القاضى ولاينوب المحكم عن الغائب بخلاف القاضى فهذه مسألة التحكيم.

وأمامسئلة التولية وهى تولية المرأة وحدها عدلا في تزويجها فيشترط فيها فقد الولي الخاص والعام فيجوز للمرأة إذا كانت في سفر او حضر وبعدت القضاة عن البادية التى هى فيها ولم يكن هناك من يصلح للتحكيم أن تولى أمرها عدلا كما عليه الشافعى رضى الله عنه وأجاب ذلك بقوله إذا ضاق الأمر اتسع ويقول تعالى {وما جعل عليكم في الدين من حرج (١) ولو منعنا من الأولى من النكاح مطلقا حتى تنتقل إلى بلد الحاكم لأدى ذلك إلى حرج شديد. (٢)}

(١) الآية سورة الحج ، ٧٨ (

(٢) تحفة المحتاج

والحاصل أن أدلة مسألة التحكيم والتولية كثيرة منها:

عن ابن عباس رضي الله عنهما تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم فجعلت أمرها إلى العباس فأنكحها إياه (١)

وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه قال لأم حكيم بنت قارط أتجعلين أمرك أليّ؟ قالت نعم، فقال زوجتك، (٢)

وعن مغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنه خطب امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلا فزوجه، (٣)

-
- (١) أخرجه الحاكم في المستدرک ج ٤، ص ٣٢ وأحمد في المسند ٤٦٣/٧ — ٤٧٣ وابن سعد في الطبقات ١٣٢/٨ — ١٤٠ وابن عبد البر في الاستيعاب ١٩١٤/٤ والعسقلان في تهذيب التهذيب ٤٨٠/١٢ رقم الحديث ٢٨٩٨، وفي الإصابة في تمييز الصحابة ١٢٦/٨ رقم المترجم ٢٧، والقسطلاني في مواهب اللدنية ٨٩/٢ — ٩٠ قال الحافظ العسقلاني: أي عقد عليها بعد أن قلد الهدى وإن لم يكن تلبس بالإحرام. (فتح الباري ١٦٦/٩. باب نكاح المحرم).
- (٢) رواه البخاري (أنظر فتح الباري ١٨٨/٩). فكان عبد الرحمن وليا لها بتحكيمها إياه وليس بينهما قرابة، ولا يضر تولية طرفي العقد من رجل واحد كما في هذا الأثر وذهب إليه بعض العلماء وإن لم يكن ذلك جائزا في مذهب الشافعية لأن محل الاستدلال هنا صحة عقد النكاح بالتحكيم في زمن الصحابة وهذا ثابت في الأثر.
- (٣) رواه البخاري (أنظر فتح الباري ١٨٨/٩)، هذا الأثر والذي قبله رواه البخاري في (باب إذا كان الولي هو الخاطب) إشارة إلى أن الولي تارة يكون بالتحكيم وتارة يكون بالعصبة، وأن النكاح في كلا الحالتين صحيح.

عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة زوج النبي ﷺ أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام، فلما قدم عبد الرحمن قال ومثلي يصنع هذا ومثلي يفتات عليه، فكلمت عائشة المنذر بن الزبير، فقال المنذر: فإن ذلك بيد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن ماكنت لأردّ أمراً قضيت، فقرت حفصة عند المنذر ولم يكن ذلك طلاقاً، (١) وقد صرح عنها، أنها أنكحت رجلاً من بني أخيها فضربت بينهم بستر ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلاً فأنكح ثم قالت ليس إلى النساء نكاح (٢)

وعن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال لرجل أترضى أن أزوج فلانة قال نعم وقال للمرأة أترضين أن أزوجك فلانا فزوج أحدهما صاحبه (٣)
وعن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ جاءته امرأة فقالت يا رسول الله إني قدوهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً فقال رجل يا رسول الله زوجنيها إن لم تكن لك بها حاجة - إلى أن قال زوجتك بمامعك من القرآن (٤)

(١) رواه إمام مالك في الموطأ في باب الطلاق أنظر: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ٨٢/٢، وراه الإمام الشافعي في الأم ١٩/٥ طبعة دار الفكر بيروت، ورواه الإمام البيهقي في سنن الكبرى ١١٢/٧، وأخرجه الإمام القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن ٧٥/٣ عند قوله تعالى: { وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِرُوا وَلَئِنَّهُ مُلَوَّمَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ } الآية ٢٢١ من سورة البقرة).

قال الإمام الحافظ أبوبكر البيهقي: إنما أريد به أنها مهدت تزويجها ثم تولى عقد النكاح غيرها فأصيف التزويج لها لإذنها في ذلك وتمهيداً لأسبابه والله أعلم (السنن الكبرى ١١٢/٧). قال الحافظ المسقلاني:

(٢) أخرجه عبد الرزاق، (فتح الباري ١٨٦/٩).

(٣) رواه أبو داود، (أنظر: بذل المجهود ١٤٥/١٠).

(٤) رواه الشيخان والنسائي، فتح الباري ١٩٠/٩. باب السطآن ولي لقول النبي ﷺ زوجناكها بما معك من القرآن، وأنظر شرح مسلم للنووي ٢١١/٩. ٢١٤ (باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم من حديد، وأنظر شرح النسائي للشيخ محمد حياة السندي ١٢٢/١٠).

عن عروة بن زبير عن أم حبيبة أنها كانت عند عبد الله بن جحش فهلك عنها وكانت فيمن هاجر إلى أرض الحبشة فزوجها النجاشي رسول الله ﷺ وهو عندهم، (١)

وصح عن ابن سيرين في امرأة لولي لها فولت رجلا أمرها فزوجها، قال ابن سيرين لا بأس "المؤمنون بعضهم أولياء بعض" (٢)

وقال أبو ثور لا يجوز أن تزوج المرأة نفسها ولا أن تزوجها امرأة أخرى ولكن إن زوجها رجل مسلم جاز، المؤمنون إخوة بعضهم أولياء بعض. (٣)

أقوال الشافعية بالتحكيم في النكاح: قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي صاحب المذهب: فيما روي عنه يونس بن عبد الأعلى والمزني "إذا كانت في الرفقة امرأة لا ولي لها فولت أمرها رجلا فزوجها جاز.

قال ابن مأمون: وكان مشهوراً من جملة أصحاب الشافعي سمعت المزني يقول سمعت الشافعي يقول إذا كانت المرأة في جوار قوم ليس لها زوج ولا هي في عدة ولا لها ولي حاضر فولت أمرها رجلا من صالح جيرانها فزوجها تزويجا صحيحا فالنكاح جائز، قال المزني: فإننا نحفظ عنك في كتبك أن النكاح باطل، وقال الشافعي إن الأمر إذا ضاق اتسع. (٤)

(١) رواه أبوداود بذل المجهود ٨٦/١

(٢) المحلى بالآثار، ج ١١ ص ١٧

(٣) المحلى بالآثار، ج ١١ ص ١٨

(٤) أنظر فتاوى الكبرى الفقهية للإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي ٨٨ / ٤ طبعة دار الفكر، وأنظر أيضا كفاية الأخيار شرح مختصر أبي شجاع للإمام تقي الدين أبوبكر الحصني ٣٠ / ٢ عند قول المتن، ولا يصح عقد النكاح إلا بولي).

وقال الإمام النووي في كتابه المنهاج: ولو غاب الأقرب إلى مرحلتين زوج السلطان ودونها لا يزوج إلا بإذنه في الأصح. (١) ومعلوم أن السلطنة ليست محصورة بالسلطنة العامة فقط، بل منها الخاصة كسلطنة المحكم لأن المحكم كالحاكم فله سلطته خاصة لعقد ذلك النكاح أو نحوه فقط مما يصح فيه التحكيم كما سيأتي بيانه. وقال النووي في المنهاج أيضا في كتاب القضاء (ولو حكم خصمان رجلا في غير حد الله تعالى جاز مطلقا بشرط أهلية القضاء) (٢)

وقال الشيخ سراج الدين ابن الملقن لأنه أي التحكيم وقع بجمع من الصحابة ولم ينكره أحد وخرج بقوله (في غير حد الله تعالى) حد الله تعالى فإنه لا تحكيم فيه إذ ليس له طالب معين، وقوله: مطلقا سواء كان هناك قاض أم لا، وسواء المحكم فيه قصاصا أو غيره مما سيأتي إلى أن قال: (وقيل يختص بمال) لأنه أخف (دون قصاص ونكاح ونحوهما) أي كلعان وحد قذف لأنها أمور خطيرة فتناط بنظر القاضي ومنصبه والأصح عدم الاختصاص لأن من صح حكمه في المال صح في غيره كالمولى من جهة الإمام، (٣)

قال ابن الملقن أيضا (فرع) لو لم يكن لها ولي وكانت في موضع لا حاكم فيه فالمختار أنها ترد أمرها إلى عدل وإن لم يكن مجتهدا أو تحكم فقيها بناء على الأصح في جوازه في النكاح كما استعمله في القضاء ولا بد من تحكيم الزوج أيضا وسيأتي هناك أيضا لأن التحكيم جائز فيه مع وجود الحاكم على الأصح فعلى هذا لا يختص بما إذا كانت بموضع لاحاكم فيه. (٤)

(١) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ١٥٧/٣ وأنظر أيضا نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٣٤١/٧

(٢) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ٣٧٨/٤

(٣) عجلة المحتاج إلى توجيه المنهاج ١٨٠٠/٤

(٤) عجلة المحتاج إلى توجيه المنهاج ١٢٠٣/٣ (عند قول المتن فصل: لا تزوج امرأة نفسها بإذن ولا غيرها بوكالة - إلخ).

قال الشيخ تقي الدين أبوبكر محمد الحسني الحصني الدمشقي (١)(فرع) روي يونس بن عبد الأعلى أن الشافعي رحمه الله قال: إذا كان في الرفقة امرأة لا ولي لها فولت أمرها رجلا حتى زوجها جاز لأن هذا من قبيل التحكيم، والمحكم يقوم مقام الحاكم، قال النووي ذكر الماوردي فيما إذا كانت امرأة في موضع ليس لها ولي ولا حاكم فيه ثلاثة أوجه أحدها لا تزوج، والثاني: تزوج نفسها للضرورة، والثالث: تولى أمرها رجلا يزوجه، وحكي الشاشي أن صاحب المذهب كان يقول في هذا تحكم فقيها مجتهدا، وهذا الذي ذكره في التحكيم صحيح بناء على الأظهر في جوازه في النكاح، لكن شرط المحكم أن يكون صالحا للقضاء، وهذا يعسر مثل هذه الحال، والذي نختاره صحة النكاح إذا ولت أمرها عدلا وإن لم يكن مجتهدا وظاهر نصه الذي نقله يونس وهو ثقة ، (٢)

ويونس بن عبد الأعلى ثقة، قال الحافظ صفى الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي في كتابه خلاصة تهذيب الكمال (يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة بن حفص الصدي أبو موسى المصري أحد الأعلام عن ابن عيينة والشافعي وابن وهب وطائفة، قال يحيى بن حسان: ركن من أركان الإسلام، وقال حفيذه عبد الرحمن بن أحمد صاحب التاريخ توفي سنة أربع وستين ومائتين.(٣)

(١) المتوفى سنة ٨٢٩ هـ)

(٢) كفاية الأخيار شرح مختصر أبي شجاع ٢/٣٠ (عند قول المتن ولا يصح عقد النكاح إلا بولي

(٣) خلاصة تهذيب التهذيب ٣/ ١٩٣، رقم المترجم له ٨٣٢١)

وقال الإمام يوسف الأرذبيلي في الأنوار: ويجوز أن يحكم الخصمان رجلا غير القاضي ليحكم بينهما في الأموال والنكاح والطلاق واللعان والفسخ بالعيوب والإعسار وفي القصاص وحد القذف وغيرها، ولا يجوز في حدود الله تعالى إذ ليس لها طالب معين ولا فرق بين أن يكون في البلد قاض أم لا بل له أن يحكم بخلاف رأي القاضي، (١)

قال القاضي شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: (وإذا عدم الولي والحاكم أي عندما معا كما صرح في الروضة فقلت مع خاطبها أمرها رجلا مجتهدا جاز لأنه محكم والمحكم كالحاكم، وكذا لو ولت معه عدلا جاز على المختار وإن لم يكن مجتهدا لشدة الحاجة إلى ذلك. وقال أيضا: فسيأتي في قضاء جواز التحكيم في النكاح مع وجود الحاكم وهو المعتمد. (٢)

وقال أيضا (فصل يجوز التحكيم) من اثنين لرجل غير قاض لما رواه البيهقي أن عمر وأبي بن كعب تحاكما إلى زيد بن ثابت وأن عثمان وطلحة تحاكما إلى جبير بن مطعم ولم يخالفهم أحد حتى (بتزويج فاقدة ولي) لها خاص من نسب أو معتق (لا في حدود الله) إذ ليس لها مطالب معين ولأن نياط المحكم هنا رضا مستحقه وهو مفقود فيه (٣)

(١) الأنوار لأعمال الأبرار ٢/٤٧٧ — ٤٧٨

(٢) أسنى المطالب شرح روض الطالب لابن المقرئ ٩/٣٠٨

(٣) أسنى المطالب شرح روض الطالب لابن المقرئ ٩/١٢١

وفال الإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي: واختاره أي التحكيم في النكاح الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله، ثم قال الهيتمي: وذكر الرافعي والنووي في أدب القضاة إننا إذا جوزنا التحكيم في غير الأموال فخطب امرأة وحكما في التزويج رجلا كان له أن يزوج، قال الروياني في الحلية يجوز التحكيم والتزويج في أحد الوجهين وهو إختيار أبي طاهر الزيادي وأبي إسحاق الإسفيري ومشاخ العراق وخراسان والفتوى على هذا خاصة في هذا الزمان، وإنما يجوز التحكيم إذا لم يكن هناك ولي حاضر من نسب أو معتق كذا قال الإمام الأذرعي في الدعاوي في شرح المنهاج له (١)

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي أيضا: في كتابه تحفة المحتاج إلى شرح المنهاج، لو لم يكن لها ولي قال بعضهم أصلا وهو الظاهر وقال بعضهم يمكن الرجوع إليه أي يسهل عادة كما هو ظاهر جاز لها أن تفوض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد عدل يزوجه ولو مع وجود الحاكم المجتهد، أو إلى عدل غير مجتهد، ولو مع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها، لا مع وجود حاكم ولو غير أهل، نعم إن كان الحاكم لا يزوج إلا بدارهم لها وقع كما حدث الآن فيتجه أن لها أن تولي عدلا مع وجوده، (٢)

قال شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي: لو لم يكن لها ولي، قال بعضهم أصلا وقال بعضهم يمكن التوجه له، جاز لها أن تفوض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد عدل فيزوجها منه لأنه محكم وهو كالحاكم، وكذا لوولت معه عدلا صح على المختار وإن لم يكن مجتهدا لشدة الحاجة إلى ذلك كما جرى عليه ابن المقرئ تبعا لأصله،

(١) أنظر فتاوى الكبرى الفقهية للإمام ابن حجر الهيتمي المكي ٨٨/٤ طبعة دار الفكر

(٢) تحفة المحتاج إلى شرح المنهاج ٨/٢٧٣

قال في المهمات: ولا يختص لذلك لفقد الحاكم بل يجوز مع وجوده سفرا أو حضرا بناء على الصحيح في جواز التحكيم كما ذكره في كتاب القضاء، قال العراقي: ومراد الأسنوي ما إذا كان المحكم صالحا للقضاء، وأما الذي اختاره النووي أنه يكفي العدالة ولا يشترط كونه صالحا للقضاء. (١)

وقال الرملي أيضا عند قول المتن (ولو حكم خصمان رجلا في غير حد الله تعالى جاز مطلقا) أي مع وجود قاض أفضل وعدمه (بشرط أهلية القضاء) وأما غير الأهل فلا يجوز تحكمه مع وجود الأهل وإلا جاز ولو في النكاح، نعم لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاضي ضرورة. (٢)

قال الشيخ محمد الخطيب الشربيني: نعم لو عدم الولي والحاكم فقلت مع خاطبها أمرها رجلا مجتهدا لزوجها منه صح لأنه محكم والمحكم كالحاكم وكذا لو ولت معه عدلا صح على المختار وإن لم يكن مجتهدا لشدة الحاجة إلى ذلك. (٣)

وقال الخطيب أيضا: في كتاب القضاء عند قول المتن، (ولو حكم خصمان رجلا في غير حد الله تعالى جاز مطلقا بشرط أهلية القضاء)، ولا يشترط عدم القاضي لأنه وقع لجمع من كبار الصحابة ولم ينكره أحد، قال الماوردي: فكان إجماعا.

تنبيه: قوله خصمان يوهم اعتبار الخصومة وليس مرادا فإن التحكيم يجري في النكاح فلو قال اثنان كان أولى - إلى أن قال - ويشترط فيه صفة القاضي، (٤)

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٢١٩/٧ — أنظر فصل فيمن يعقد النكاح وما يتبعه — أو عند قول المتن : لا تزوج امرأة نفسها الخ

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٢٣٠/٨

(٣) مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ١٤٧/٣

(٤) (٤) مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ٢٧٨/٤ — ٢٧٩

نعم يستثنى التحكيم في عقد النكاح فإنه يجوز فيه تحكيم من لم يكن مجتهدا كما مر ذلك في بابه، ثم قال والصحيح عدم الإختصاص أي التحكيم بمال لأن من صح حكمه في المال صح في غيره كالمولى من جهة الإمام (١)

قال الإمام الغمراوي عند قول المتن (ولو حكم خصمان رجلا في غير حد الله تعالى جاز مطلقا) ولو حكم خصمان رجلا غير قاض في غير حد الله تعالى جاز مطلقا مع وجود قاض بشرط أهلية القضاء، وأما إذا كان غير أهل له فلا ينفذ حكمه إلا في عقد النكاح، فإنه يجوز تحكيم من ليس أهلا للقضاء (٢)

قال الشيخ العلامة أبي بكر بن السيد محمد شطا البكري الدمياطي: جاز لها أن تفوض مع خاطبها أمرها إلى مجتهد عدل فيزوجها ولو مع وجود الحاكم المجتهد لأنه محكم والمحكم كالحاكم، أو إلى غير مجتهد ولو مع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها العدل غير المجتهد لا مع وجود حاكم ولو غير أهل. (٣)

قال الشيخ سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجميل: في حاشية على شرح المنهج، (وجاز تحكيم اثنين أهلا للقضاء في غير عقوبة الله تعالى ولو مع وجود قاض) أي إذا كان المحكم مجتهدا، أما إذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولو مع وجود قاضي ضرورة، ومحل الإمتناع عند وجود قاضي الضرورة إذا سهل الوصول إليه ولم يأخذ دراهم لها وقع وإلا جاز التحكيم مع وجوده. (٤)

(١) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج ٢٧٨/٤ — ٣٧٩

(٢) أنظر السراج الوهاج إلى شرح المنهاج ٥٦٦

(٣) أنظر حاشية البكري على فتح المعين بشرح قرة العين ٣٥٣/٣

(٤) أنظر البجيرمي على المنهج ٣/

وقال الجمل أيضا: يجوز التحكيم لعذر مع وجوده كما لو لم يكن قضاءه إلا بمال يدفعه محكوم له بشرط أن يشق عليه عادة ولا يحتمله مثله في جيب ذلك، ومعلوم أنه ليس المراد الفقد من الدنيا أنظر ما ضابطه ومال (مر) يعني مُجَدِّ الرملي بحثا إلى أن ضابطه أن يشق قصده مشقة لا تحتمل عادة. (١)

وقال الإمام عبد الرحمن ابن زياد مفتي الديار اليمنية: أخذ رجل امرأة على أهلها قهرا وبعدها عن وليها إلى مسافة القصروكذا دونه إن تعذرت مراجعته لنحو خوف صح نكاحها بإذنها إن زوجها الحاكم بكفؤ إذ لم يفرق الأصحاب بين غيبة الولي وغيبته، ولا في غيبته بين أن تكون مكرهة على السفر أو مختارة (٢)

قال الإمام الشرقاوي: (فصل في بيان الأولياء) فإن فقد الحاكم جاز للزوجين أن يوليا أمرهما حرا عدلا ليعقد لهما وإن لم يكن مجتهدا ولو مع وجود مجتهد بخلاف ما إذا وجد الحاكم ولو حاكم ضرورة فإنه لا يجوز لهما أن يوليا إلا مجتهدا ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر لو كان القاضي يأخذ دراهم لها وقع لا تحتمل عادة بنسبة للزوجين كما في كثير من البلاد في زماننا هذا جاز لهما تولية أمرهما حرا عدلا مع وجود القاضي. (٣)

(١) حاشية الجمل ٣٣٩/٥

(٢) غاية تخلص المراد من فتاوى ابن زياد المطبوع على هامش بغية المسترشدين

(٣) الشرقاوي على تحرير زكريا الأنصاري ٢٢٧/٢

قال الإمام البجيرمي: قال الخطيب بعد ذكر شروط القاضي (فإن تعذر في شخص جميع هذه الشروط السابقة فولى سلطان له شوكة فاسبقا مسلما أو مقلدا نفذ قضائه للضرورة ثم قال البجيرمي في الحاشية قوله للضرورة قال البلقيني يستفاد من ذلك أنه لو زالت شوكة من ولاء بموت أو نحوه انعزل لزوال الضرورة. (١)

قال الشيخ العلامة إبراهيم البيجوري: ولا فرق في الولي الخاص والعام سواء كان بنفسه أو مأذونه كوكيله أو القائم مقامه وهو الحاكم عند فقد الولي أو غيبته فوق مسافة القصر أو عضله دون ثلاث مرات أو إحرامه. (٢)

وقال البيجوري أيضا: قوله ثم الحاكم عاما كان أو خاصا كالقاضي والمتولي لعقود الأنكحة أو لهذا العقد بخصوصه فإن فقد الحاكم أو كان يأخذ دراهم جاز للزوجين أن يحكما حرا عدلا ليعقد لهما وإن لم يكن مجتهدا ولو مع وجود المجتهد، ثم قال: وصيغة التحكيم أن يقولوا حكمناك لتعقد لنا النكاح ورضينا بحكمك. (٣)

شبهات المعترضين: ونسرد هنا ما يستدلونه من شبهاتهم كي يعلم كل منهم ما يمنعون به مشروعية هذا النكاح الصحيح في شريعة الإسلام، ثم نجيب عنها إن شاء الله.

الشبهة الأولى: هذا النكاح وقع بلا ولي وهذه الشبهة أشد شبهاتهم وأعظمها ونحن نذكر كل ما ورد في اشتراط الولي من الأدلة

(١) البجيرمي على الخطيب ٣٢١/٤

(٢) حاشية البيجوري ١٠٩/٢

(٣) حاشية الباجوري ١٠٩/٢

ومنها: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَآئِمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ (١) ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامِي مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ (٢)
 عن عروة أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء
 فنكاح منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم
 ينكحها - إلى أن قالت - فلما بعث محمد ﷺ بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا
 نكاح الناس اليوم - (٣)

عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال لا نكاح إلا بولي والسلطان ولي من لا ولي لها.
 عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: أيما امرأة نكحت بغير إذن
 وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل ، (٤)
 الشبهة الثانية أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه جلد رجلا وامرأة تزوجا في رفقة
 من سفر وجلد المنكح أي العاقد لهما.

الشبهة الثالثة: يشترط للمحكم أهلية القضاء وهو أن يكون مجتهدا.
 الشبهة الرابعة: التحكيم يجري في الأموال ونحوها لا في النكاح
 الشبهة الخامسة: لا يجوز التحكيم إن كان هناك قاض ولو قاضي ضرورة، وقضاة
 الضرورة موجودون الآن ولا ينزلون بانعزال الإمام والدولة. (٥)

(١) الآية سورة البقرة ٢٢١

(٢) الآية سورة النور ٣٢

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في باب من قال لا نكاح إلا بولي فتح الباري ١٨٢/٩ — ١٨٣ وأنظر أيضا عمدة

القارئ ١٢١/٢ — ١٢٢

(٤) المرجع سيأتي إن شاء الله تعالى

(٥) المرجع سيأتي إن شاء الله تعالى

الشبهة السادسة: فقد الولي يحصل بموته أو بفقد كلي كانقطاع خبره لا غيبته في السفر

الشبهة السابعة: ليس هناك غيبة الولي بل هم غيبوا المرأة.

الشبهة الثامنة: إذن المرأة في النكاح ليس معتبرا، إذ لا تزوج نفسها ولا غيرها بإذن ولا بوكالة. الشبهة التاسعة: سفر المرأة بغير محرم حرام. الشبهة العاشرة: أن المرأة سرقت من وليها والسرقة حرام.

إجابة هذه الشبهات: إجابة الشبهة الأولى: كل هذه الأدلة واردة في اشتراط الولي، ونحن أيضا نقول باشتراطه لكن الولي ليس ولي العصبه فقط كما فهموه، وليس ما نحن فيه الآن نكاحا بغير ولي، بل المحكم هنا هو الولي الشرعي عند فقد الولي الخاص والعام، وهذا الاستدلال كما ترى في غير محله وهو خارج عن الموضوع ولم يقل النبي ﷺ لا نكاح إلا بولي قريب بل قال لا نكاح إلا بولي ولم يقيد النبي ﷺ بالولي القريب وإن كان من أهم الأولياء بدليل فعله وقوله ما تقدم في الأدلة الواردة في ذلك، وقد أجاز العلماء الذين يشترطون الولي على أن التحكيم يجري في النكاح حتى الشافعية والحنابلة وهو أشد من اشتراط الولي، ومع ذلك اعتبروا أن المحكم يكون وليا بالتحكيم، ولم ينكر التحكيم فيما علم عند أهل العلم إلا الخوارج المبتدعة الضالة، كما سيأتي بيان ذلك.

إجابة الشبهة الثانية: أولا هذا الأثر المنسوب إلى عمر ضعيف وفي سنده ابن جريج وهو مدلس ولم يصرح بالسماع ولا بالتحديث، قال الحافظ العسقلاني عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، (١)

وثانياً على فرض ثبوته كان ذلك على وجه التعزير، لا تحريم أصل التحكيم، لأن التحكيم في مثل هذه الحالة غير جائز، لإحتمال اتخاذهم التحكيم عند وليها القريب أو العام وهو أمير المؤمنين عمر، إذ ليس في الأثر ما يفيد المسافة التي بينها وبين وليها الخاص أو العام، والقاعدة الأصولية المشهورة نقول "إذا دخل الإحتمال سقط الاستدلال" وشرط التحكيم كما هو معلوم فقد الولي الخاص والعام .

فقال الشيخ محمد نجيب المطيعي في تكملة المجموع لشرح المذهب: فأما جلد عمر فكان على جهة التعزير لا على جهة الحد لدليل أنه جلد المنكح - أي العاقد وهو بالإجماع لا حد عليه (١)

وثالثاً: لمذهب الإمام الشافعي رحمه الله روايتان القديم والجديد، وقد ثبت أن الشافعي: رجع عن قوله هذا وصرح في جديده أن التحكيم في النكاح صحيح كما سبق وهذا ما روي عنه يونس بن عبد العلى والمزني، "إذا كان في الرقة امرأة لا ولي لها حاضر فولت مع أمرها رجلاً فزوجها جاز، لأن هذا من قبيل التحكيم والمحكم يقوم مقام الحاكم، قال المزني: فإننا نحفظ عنك في كتبك أن النكاح باطل، فقال الشافعي إن الأمر إذا ضاق اتسع (٢)

(١) تكملة المجموع ١٥٣/١٦

(٢) أنظر فتاوي الكبرى الفقهية للإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي ٨٨/٤ طبعة دار الفكر، وأنظر أيضاً كفاية الأخيار شرح مختصر أبي شجاع للإمام تقي الدين أبوبكر الحصني، عند قول المتن: ولا يصح عقد النكاح إلا بولي).

إجابة الشبهة الثالثة: نعم إن وجد من له أهلية القضاء فلا يجوز العدول عنه إلا لأسباب منها تعسر وصوله أو كأخذه دراهم لها وقع، فإن كان كذلك فكمالمعدوم وإن كان موجودا، فللمرأة في مثل هذه الحالة أن تولي مع خاطبها أمرها رجلا عدلا - ولو غير مجتهد لأنه محكم والمحكم كالحاكم.

واعلم - أن المجتهد - هنا ينقسم إلى قسمين: مجتهد قاض ومجتهد غير قاض، فأما المجتهد القاضي فلا يجوز العدول عنه مع وجوده إلا للمجتهد آخر ولو غير قاض وأما المجتهد غير القاضي يجوز العدول عنه مع وجوده إلى عدل غير مجتهد، راجع في بحثنا هذا كلام التقي الحصني وزكريا الأنصاري والهيتمي والرملي والخطيب والبكري والغمراوي والشرقاوي والبيجوري وغيرهم.

إجابة الشبهة الرابعة: أن التحكيم يجري أيضا في النكاح وهو الأصح المعتمد، فارجع أقوال العلماء في ذلك وعلى رأسهم صاحب المذهب الإمام الشافعي والبيهقي، ونص الإمامان الرافعي والنووي ذلك في أدب القضاة، ونقل الرويان في الحلية عن كثير من مشاهير العلماء لجواز التحكيم في النكاح وأن ذلك هو المعتمد وجرت عليه الفتوي في زمانهم، أنظر كل ذلك من كلام الهيتمي في فتاويه الكبرى، وانظر أيضا كلام ابن الملقن وزكريا الأنصاري والرملي والغمراوي وغيرهم رحمة الله عليهم أجمعين.

إجابة الشبهة الخامسة: محل المنع هو - سواء كان - قاضي ضرورة أو قاض مستوفي بشروطه إذا سهل وصوله ولم يأخذ دراهم لها وقع أي لا تحتل عادة وإلا جاز التحكيم مع وجوده، ومدة قاضي الضرورة عند وجود من ولاه، أما إذا زالت شوكة من ولاه بموت أو بغيره إنعزل لزوال الضرورة، (١)

(١) كل ذلك في بحثنا هذا راجع كلام الهيتمي والجمل والبيجوري والشرقاوي.

إجابة الشبهة السادسة: فقد الولي ليس بموته أو بانقطاع خبره فقط بل إن لم يكن وليها القريب حاضرا هناك حال العقد أو تعسر التوجه والرجوع إليه لنحو خوف وغيره جاز التحكيم وكلام الإمام الشافعي واضح في ذلك ونقل الرؤياني ذلك أيضا عن الأذري في كتابه الدعاوي في شرح المنهاج، أنظر كل ذلك من كلام الهيثمي في فتاويه الكبرى وفي كتابه التحفة، وأنظر أيضا كلام الرملي والجمل في هذا البحث واعلم أن المرأة لا تكون فاقدة الولي ولا يتصور ذلك إلا التي لانسب ولا معتق لها، أو بغية وليها القريب حال العقد لا بموت لأن الذي يليه في الولاية يقوم مقامه، وهكذا هلم جرا كلما مات واحد فالذي يليه في الولاية يقوم مقامه. إجابة الشبهة السابعة: لا فرق بين غيبة الولي وتغيّب المرأة إذ لم يفرق أصحاب الشافعية بين ذلك، حتى لو غيبت في البداية قهرا فرضيت بعد ذلك واحتكما إلى المحكم فزوج صح النكاح، راجع كلام الإمام ابن زياد مفتي الديار اليمنية في زمانه من كتابه فتاوى ابن زياد.

إجابة الشبهة الثامنة: إذن المرأة في النكاح غير معتبر وهو كذلك، لكن ذلك لإستقلال أمرها كأن تقول زوجت نفسي أو أنكحت نفسي إليك، لا التحكيم لأنها لم تستقل بنفسها بل تحكمت على المحكم فزوجها بعد أن كان وليا بالتحكيم، قال أبو ثور من السلف لا يجوز أن تزوج المرأة نفسها ولا أن تزوجها امرأة ولكن إن زوجها رجل مسلم جاز، المؤمنون إخوة بعضهم أولياء بعض. (١)

(١) أنظر (المحلى بالآثار ٩ / ٣٢ - ٣٧).

وأنظر أيضا كلام الإمام النووي في متن المنهاج وشراحه (لا تزوج امرأة نفسها بإذن ولا غيرها بوكالة) قال الخطيب في المغني: أي لا تملككم باشرة ذلك بحال - إلى أن قال - نعم لو عدم الولي والحاكم فقلت مع خاطبها أمرها رجلا مجتهدا ليزوجها منه صح لأنه محكم والمحكم كالحاكم، وكذا لو ولت معه عدلا صح على المختار وإن لم يكن مجتهدا لشدة الحاجة إلى ذلك. (١)

إجابة الشبهة التاسعة: نعم سفر المرأة بغير محرم حرام، لكن ذلك لا يضر في عقد النكاح إذ الحرمة ليست في صلب العقد، بل حتى لو وقعها في فاحشة قبيل العقد فالعقد بعدها صحيح لأنه ليس من شروط النكاح سلامة الزوجين من الحرام قبل العقد، وليس معنى ذلك أننا نشجع ذلك بل نحرم وننهى كل سفر بلا محرم كما حرمه الشارع ونهاه، ولكن لا بد أن نبين هنا أنه لو حصل ذلك لا تسري تلك الحرمة ولا تتعدى إلى عقد النكاح لأنها منفصلة وخارجة عنه ولا تنتقل إليه أصلا.

إجابة الشبهة العاشرة: هذا دليل لقلة فقههم في الدين وغباوة عقولهم لأن السرقة في الأموال لا في الأحرار إذ الحر لا يدخل تحت يد مهما كانت صورة ذلك مشابهة للسرقة، وجدير بالذكر أن المرأة مختارة غير مجبرة بالسفر وهذا أيضا مما ينفي إدعاء السرقة، ولكن نسأل لفضيلة هؤلاء دكاترة العصر وعباقرته هل يقطع يد شخص أخرج طفلا صغيرا من حرز مثله كحجرة النوم مثلا خفية لأجل السرقة أم لا أفيدونا بفضيلتكم

(١) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج ١٤٧/٣

إشتراط الولي في النكاح ليس إجماعاً بين أهل العلم: اختلف العلماء في إشتراط الولي في النكاح فقال مالك والشافعي وأحمد على إشتراطه وهو قول الجمهور، وقال غير الجمهور كإمام الأعظم أبي حنيفة وغيره لا يشترط الولي في النكاح لظاهر الآيات القرآنية التي تصرح إلى إسناد النكاح إلى النساء، كقوله تعالى: (فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن) وقوله تعالى (حتى تنكح زوجاً غيره) وحملوا حديث (لا نكاح إلا بولي) إن فرض بصحته على أن ذلك لنفي الكمال لا تنقي صحة النكاح كقوله ﷺ: " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لآخيه ما يحب لنفسه " أي إيماناً كاملاً، وكحديث لا صلاة لرجل المسجد إلا في المسجد - أي لا صلاة كاملة -، وأما حديث (أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل) فهو حديث ضعيف لا تثبت به الحجة كما صرح بذلك غير واحد من العلماء منهم الإمام أحمد والبخاري ويحيى بن معين وغيرهم، وقالوا لا يثبت في هذا الباب حديث أي في اشتراط الولي. إجابة غير الجمهور عن النصوص التي استدلتها الجمهور في اشتراط الولي استدلت الجمهور بقوله تعالى ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ (١) وهي أقوى دليل عند من إشتراط الولي ، كما قالوا هي أصرح دليل في اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله معنى. فأجاب غير الجمهور بجوابين الأول ان الخطاب في الآية للمطلقين لا للأولياء ، لأنه يجب أن يرجع جواب الشرط إلى من خوطب بالشرط وهم المطلقون ولم يجر للأولياء هنا ذكر فيلزم من صرف ذلك إليهم محذوران أحدهما إخلاء الشرط عن الجزاء وثانيها عدم إلتزام بعود الضمير إلى غير المذكورين

(١) الآية سورة البقرة ، ٢٣٢)

وأما كيفية عضل الأزواج فيحصل بأن يجلسوا في المشاهد والمجامع فيصفوها بالوقاحة وقلة الحياء وسوء المعاشرة وقلة الدين ونحو ذلك مما يزهد الناس فيها، والثاني حتى لو سلم أن خطاب الآية للأولياء فلا يستفاد في نهيمهم عن العضل اشتراط إذنه في صحة العقد لاحقية ولا مجازا بل غاية ما يفهم منه ، أنه يلزم على أولياء الإخلاء بين النساء وبين من أردن من الأزواج ومعنى الآية عنهم

(وإذا طلقتم النساء أيها الأزواج فلا تعضلوهن) (١) عن نكاح غيركم من الأزواج بتشويهمكم لسمعتها في المحافل ، وليس هذا الخطاب للأولياء أصلا إذ لم يسبق لهم ذكر فكيف يرجع ضمير الخطاب إلى غير مذكور، تخريج الحديثين: (لا نكاح إلا بولي، وأيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل) قال الحافظ العسقلاني في الفتح: في تخريج حديث (لا نكاح إلا بولي) وفي إسناده حجاج بن أرطاة وهو ضعيف ومداره عليه (٢) وقال في حديث عائشة: (أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر لما استحل من فرجها فإن اشتجرو فالسلطان ولي من لا ولي له) (٣)

(١) الآية سورة البقرة ، ٢٣٢)

(٢) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ١٥٣/٣ ، رقم الحديث ١٥٠)

(٣) رواه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأبو عوانة وابن حبان والحاكم من طريق ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة ، قال الترمذي: حديث حسن، وقد تكلم بعضهم من جهة أن ابن جريج قال: ثم لقيت الزهري فسألته عنه فأنكر، قال: فضعف الحديث من أجل هذا ،

تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ١٥٦/٣ رقم الحديث ١٥٠٤)

انتهت هذه الأدلة من الورقات لعبد القادر الشيخ محمد متان علوا ، والله سبحانه وتعالى أعلم ،

وَعَيَّرُ الْمُجْبَرِ إِنْ قَالَتْ لَهُ وَكَلَّ وَكَلَّ

واعلم أن أسباب الولاية للنكاح أربعة أحدها الأبوة ثانيها العصوبة المجرة عن الأبوة
ثالثها الإعتاق رابعها السلطنة ، إه الديباج للزركشى ٧٢٣/٢ — ٧٢٤
ويزوج السلطان في صوراً أحدها عند عدم الولي بالقربة أو الولاء فإن علم السلطان أن
لاولى لها وأنها خلية عن النكاح والعدة زوجها فإن لم يعلم طالبها بشاهدين
خبيرين ندبا أو وجوبا فيه وجهان أصحهما الأول
الثانية عند إحرام الولي بالنسب أو الولاء الثالثة عند غيبة الولي ، فإذا لم يكن الأقرب
حاضرا فإن كان مفقودا لا يعرف مكانه وموته وحياته زوجها السلطان الرابعة عند
عضل الولي بقربة أو ولواء واحدا كان أو جماعة ، (٢)
(وغير المجبر إن قالت له وكل وكل) له ثلاث صور الأولى قالت له زوج ووكل فله
الأمران جزما ، الثانية قالت له وكل وسكتت عن التزويج فله التوكيل جزما وظاهره
أنه لا يزوج بنفسه وليس مرادا الثالثة أذنت له في التوكيل ونهته عن التزويج بنفسه ،
ظاهره صحة الإذن . وليس مرادا بل الإذن باطل ، لأنها منعت الولي ورددت
التزويج إلى الوكيل الأجنبي فأشبه التفويض إليه ابتداء ، (٣)

(١) الديباج للزركشى ٧٢٣/٢ — ٧٢٤

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٢٢/٢ — ٢٣

(٣) معنى المحتاج إلى شرح المنهاج ٣/

فَإِنْ أَدَّعَى كُلُّ زَوْجٍ عِلْمَهَا بِسَبْقِهِ سُمِعَتْ دَعْوَاهُمَا بِنَاءً عَلَى الْجَدِيدِ وَخِصَالُ
الْكَفَاءَةِ سَلَامَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُثْبِتَةِ لِلْخِيَارِ " وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِسَفْهِ لَا يَسْتَقِلُّ
بِنِكَاحِ بَلٍ يَنْكِحُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ.

قوله (فإن ادعى كل زوج علمها) فيه ثمانى صور خمسة منها يبقى الإشكال أحدها
أن تقر لهما والثانى ان أنكرت لهما وحلفت الثالث ان أنكرت لهما ونكلت وحلفا
الرابع أن أنكرت لهما ونكلوا كلهم عن اليمين وخامسها أن أنكرت لهما وحلفت
لأحدهما ونكلت عن الآخر ونكل هو وثلاثة ثبت النكاح الأول أن تقر لواحد الثانى
أن أنكرت لهما وحلفت لواحد وحلف الآخر الثالث أن أنكرت لهما ونكلت هى
وحلف أحدهما ونكل الآخر ، (١)

وقوله (وخصال الكفاءة) أى المعتبرة خمسة أحدها سلامة من العيوب المثبتة
للخيار ، وثانيها حرية وثالثها نسب، ورابعها عفة وخامسها حرفة، (٢)
وقوله (ومن حجر عليه بسفه (٣) لا يستقل بنكاح بل ينكح بإذن وليه) له أحوال
أحدها أن لا يقدر المهر ويعين المرأة : الثانى أن يقدر المهر بالف مثلا ، ولا يعين
المرأة. الثالث أن يطلق الإذن فقليل يلغوا ، كيلا ينكح شريفة يستغرق مهر مثلها
ماله، والأصح أنه يكفى كإذن السيد ،(٤)

(١) الأنوار لأعمال الأبرار ٣٠/٢ — ٣١

(٢) وكلها على المتن ٣٦٠

(٣) الديباج للزركشى ٧٣٦/٢ — ٧٣٧.

(٤) اتفق الفقهاء على صحة نكاح السفه المحجور عليه للسفه ، ولكنهم اختلفوا فى اشتراط إذن الولي لصحة نكاحه

{ باب ما يحرم من النكاح } وَكَذًا الْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةِ فِي حَقِّهِ

(باب ما يحرم من النكاح) والتحريم قسمان مؤبد وغير مؤبد والمؤبد قسمان إختلاف الجنس هو نكاح إنسى وجنى وغير الإختلاف هو ثلاثة قرابة ورضاع ومصاهرة وغير المؤبد قسمان إما تحريم بالعدد وهو ثلاثة إما بالجمع وإما بإستيفاء عدد الطلاق وإما بإستيفاء عدد الشرع وأما غير العدد فهو قسمان إما تحريم بالرق وإما بالكفر، (١) وقوله (وكذا الموطوءة بالشبهة في حقه) فالشبهة إن كانت من جهة الزوجة توجب المهر فقط دون النسب والعدة والمصاهرة واسقاط الحد وإن كانت من جهة الزوج توجب ما عدا المهر من نسب وعدة ومصاهرة واسقاط حد إذ لا مهر لبغى. وإن كانت من جهتهما توجب الجميع من نسب وعدة ومصاهرة ومهر مثل واسقاط حد ولا يثبت بها محرمية مطلقا لاللواطئ ولالأبيه وابنه، (٢)

(١) مغنى المحتاج ١٧٤/٣ وحاشية القليوبي ٢٧٢/٣

(٢) مغنى المحتاج ١٧٨/٣ وحاشية الجمل ١٨/٤.

وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مَحْرَمٌ بِنِسْوَةِ قَرْيَةٍ كَبِيرَةٍ نَكَحَ مِنْهُنَّ لَا بِمَحْصُورَاتٍ ، وَإِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ . وَلَا الْحُرُّ أُمَّةً غَيْرَهُ إِلَّا بِشُرُوطٍ .

وقوله (ولو اختلطت محرم بنسوة قرية كبيرة نكح منهن غير محصورات لا بمحصورات) أما غير المحصور كالف أوسبعمائة فمافوق والمحصور كمأتان فمادون ، وأما الثلثمائة والأربعمائة والخمسمائة والستمائة فيستفتى في القلب ، (١)

وقوله (وإذا طلق الحر ثلاثا لم تحل له حتى تنكح) فيه شروط تبلغ إحدى عشر الأول النكاح الثاني تغيب الحشفة الثالث في قبلها الرابع أن يطلقها ثلاثا الخامس انقضاء عدتها

السادس إنتشار ذكر الثاني. السابع أن يزيل بكارتها ولو غوراء الثامن صحة نكاح الثاني التاسع عدم اختلاف العلماء في نكاح الثاني العاشر كونه ممن يمكن جماعه لاطفلا الحادى عشر إنقطاع عدة الأول، (٢)

وقوله (ولا الحر أمة غيره إلا بشروط) وهى أن لا يكون تحته حرة تصلح للإستمتاع وأن يعجز عن مهر حرة تصلح للإستمتاع وأن يخاف زنا وأن تكون مسلمة وأن لا تكون موقوفة عليه وأن لا يكون موصى له بخدمتها وأن لا تكون مملوكة لمكاتبه وأن لا تكون مملوكة لولده (٣)

(١) حاشية الجمل ١٨٢/٤ وحاشية الشرقاوى ٢٤٢/٢

(٢) ممن للنهاج مع معنى المحتاج ١٨٢/٣

(٣) معنى المحتاج مع معنى للنهاج ١٨٣/٣ - ١٨٦ .

فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْكِتَابِيَّةُ إِسْرَائِيلِيَّةً فَلَاظْهَرُ حِلِّهَا إِنْ عَلِمَ دُخُولُ قَوْمِهَا فِي ذَلِكَ الدِّينِ
قَبْلَ نَسْخِهِ وَتَحْرِيفِهِ

وقوله (فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْكِتَابِيَّةُ إِسْرَائِيلِيَّةً فَلَاظْهَرُ حِلِّهَا) فيه ثمانى صور وهى بأن كان
دخولهم قبل التحريف وقبل النسخ او بعد التحريف وقبل النسخ ولكنهم إجتنبوا المحرف
فتحل فى هذين الصورتين

بخلاف ما إذا جهل حالهم أو علم دخولهم بعدهما او بعد التحريف وقبل النسخ ولم يجتنبوا
المحرف او بعد النسخ وقبل التحريف يقينا أو بعد النسخ وشك التحريف أو بعد التحريف
وشك النسخ فتحرم فى هذه الستة، (١)

وقوله (فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْكِتَابِيَّةُ إِسْرَائِيلِيَّةً) خرج ما إذا كانت الكتابية إسرائيلية ففيها ثمانية
صور وهى بأن جهل حالهم أو علم قبل النسخ وتحريف أو قبل النسخ وبعد التحريف سواء
إجتنبوا المحرف أم لا أو قبل النسخ وشك التحريف فهذه خمسة صور يحل التناكح فيها
بخلاف ما إذا كان دخولهم بعدهما أى بعد التحريف والنسخ أو بعد النسخ وقبل التحريف
أو بعد النسخ وشك التحريف. فتحرم فى هذه الصور الثلاثة، (٢)

(١) الأنوار لأعمال الأبرار ٣٧/٢ ونهاية الزين ٣٠٥ ، وتحفة المحتاج ٧٣٩/٨ وحاشية القليوبى ١٦٠ / ٣ — ١٦١

(٢) تحفة المحتاج ٧٣٩/٨ ، والقليوبى ١٦٠ / ٣ — ١٦١

وَنِكَاحُ الْكُفَّارِ (١) صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ. وَمَنْ اِنْدَفَعَتْ بِإِسْلَامٍ بَعْدَ دُخُولِ فَلَهَا الْمُسَمَّى
الصَّحِيحُ إِنْ صَحَّ نِكَاحُهُمْ "وَلَوْ أَسْلَمْتُ وَعَتَّقْتُ ثُمَّ أَسْلَمْتُ فِي الْعِدَّةِ فَكَحَرَّائِرٌ فَيَخْتَارُ أَرْبَعًا.

وقوله (ونكاح الكفار صحيح على الصحيح) له شروط ثلاثة وهي أن يكونا
أصليين ثانيها أن لا يجتمع شروطنا ثالثها أن تحل له الآن، (٣)

قوله (ومن اندفعت باسلام بعد دخول فلها المسمى الصحيح إن صحح نكاحهم)
فيه ثمانى صور وهي إما أن يكون الإندفاع قبل دخول أو بعد دخول فهذان الصورتان
تضربان في اثنين وهما إما أن يكون المسمى صحيحا أو فاسدا يحصل أربعة صور ثم
تضرب إما أن يكون الإندفاع من جهتها أو من جهته فيحصل ثمانية صور، (٣)
وقوله (فكحرائر فيختار أربعة) فيه أحوال منها ما لو أسلمت حرة معه وعتقت أى
إماء قبل اجتماع إسلامه وإسلامهن ثم أسلمت في العدة فكحرائر أصليات فيختار
أربعة وكذا لو أسلمت ثم اعتقن ثم أسلم الزوج فكحرائر أصليات. أو اعتقن ثم أسلمت
ثم أسلم الزوج فحرائر أصليات أو اعتقن ثم أسلم الزوج ثم أسلمت فكحرائر أصليات
(٤) وضابطه أن يعتقن قبل اجتماع إسلامه وإسلامهن.

(١) اختلف الفقهاء في حكم نكاح الكفار غير المرتدين فذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والشافعية على الصحيح
والحنابلة وقول عند المالكية - إلى أن نكاح الكفار غير المرتدين بعضهم لبعض صحيح

(٢) تحفة المحتاج ٧٥٧/٨

(٣) كما يؤخذ في متن المنهاج ٣٧٠

(٤) مغنى المحتاج ١٩٨/٣

{ باب الخيار }

(باب الخيار) له أسباب خمسة الأول عيب النكاح والثاني خلف الشرط والثالث إعساره بالنفقة والرابع عتقها تحت رقيق والخامس خلف الظن وصورته بأن يظن حراً أو سليماً فبان عبداً أو مبيعاً وهي حرة على المعتمد، (١)

والحاصل أن الخيار ينقسم إلى أربعة أقسام وهي خيار عيب وخيار خلف وخيار عتق وخيار إعسار وخيار العيب ينقسم إلى مشترك وغيره فالمشترك ثلاثة جنون وجذام وبرص ويلحق بهم الإغماء المأبوس من إفاقته وغير المشترك الخاص بالزوج اثنان الجب والعنة ويلحق بهما كبر آلهما والخاص بالزوجة اثنان وهما القرن والرتق ويلحق بهما ضيق المنفذ فالجملة عشرة، (٢)

وخيار الخلف ينقسم إلى ثلاثة أقسام خلف الشرط وخلف العيب وخلف الظن. وخيار الإعسار ينقسم إلى قسمين الإعسار بالنفقة والإعسار بالمهر فتتفسخ المرأة بشروط تأتي في النفقات عند قول المتن والفسخ قبل الدخول بعينه أو بيعها سواء كان العيب مقارناً أو حادثاً سقط مهرها، (٣)

(١) البجيرمي على المنهج ٣/٣٨٦ وحاشية الجمل ٤/٢١٢

(٢) البجيرمي على الخطيب ٣/٣٦٢

(٣) أنظر في متن المنهاج ٣٧٢ — ٣٧٤

وَالْفَسْخُ قَبْلَ دُخُولِ يُسْقِطُ الْمَهْرَ " وَمَنْ عَتَقَتْ تَحْتَ رَقِيقٍ أَوْ مَنْ فِيهِ رِقٌّ تَخَيَّرَتْ لِ
فَسْخِ النِّكَاحِ .

وقوله (والفسخ قبل دخول يسقط المهر) فيه صور والفسخ قبل الدخول بعينه للمقارن يجب بسببه مهر مثل والفسخ بعده بعينه أو بعينها الحادث بين العقد والوطء يجب به مهر مثل والفسخ معه أى مع دخول بعينه أو بعينها المقارن يجب به مهر مثل والفسخ معه أى مع دخول بعينه أو بعينها الحادث بين العقد والوطء جهله الواطئ يجب به مهر مثل.

والفسخ معه أى مع دخول بعينه أو بعينها الحادث معه جهله الواطئ يجب به مهر المثل ويجب المسمى بعده بعينه أو بعينها الحادث بعد وطء وحاصل هذه الصور ثمانية عشر أربعة يسقط المهر فيها واثناعشر يجب فيها مهر المثل واثنان يجب المسمى فيها ، (١)

وقوله (ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رق تخيرت في فسخ النكاح) له قيود ثلاثة الأول عتقت والثاني تحت رقيق والثالث كلها ، (٢)

فوائد الفسخ: أربعة منها أنه لا ينقص العدد ومنها أنه إذا علم العيب قبل دخوله وفسخ النكاح لا يلزمه شيء من المهر ومنها أنه إذا وطأها وتبين بها عيب وفسخ النكاح سقط المسمى ويجب مهر المثل ويرجع عليها بالزائد إذا دفعه وإذا أراد رجوعها إحتيج إلى عقد جديد ولو في العدة ولا يحتاج إلى محلل ومنها أنه إذا فسخ بمقارن للعقد فلا نفقة لها إن كانت ، (٣)

(١) تحفة المحتاج مع متن المنهاج ١٤/٩

(٢) متن المنهاج مع الغمراوي ٢١٠

(٣) حاشية البيجورى ١١/٢. والبيجورى على الخطيب ٣

{ فصل { يَلْزَمُ الْوَلَدَ إِعْقَافُ الْآبِ وَالْأَجْدَادِ عَلَى الْمَشْهُورِ } وَلَوْ بَاعَ مُزَوَّجَةً فَالْمَهْرُ لِلْبَائِعِ.

فصل في الإعفاف له أسباب خمسة ومن يجب عليه ومن يجب له وما يحصل ووقت الوجوب ونفس الإعفاف، (١)

وقوله (يلزم الولد إعفاف الوالد) فيه شروط أن يكون الولد حرا وأن يكون موسرا وأن يكون الوالد حرا وأن يكون معصوما وأن يكون معسرا، (٢)

وقوله (ولو باع أمة مزوجة فالْمَهْرُ لِلْبَائِعِ) فيه صور وهي لو باع مزوجة قبل الدخول فالْمَهْرُ لِلْبَائِعِ أو باع مزوجة بعد دخول فالْمَهْرُ لِلْبَائِعِ ولو عتقت مزوجة بعد دخول والمهر للمعتق هذا إن كان التزويج صحيحا وهي غير مفوضة

ولو كان التزويج فاسدا أو كان البيع فاسدا فالْمَهْرُ لِمَنْ وَطِئَ عِنْدَهُ سَوَاءٌ كَانَ بَائِعًا أَوْ

مُشْتَرِيًا وَلَوْ عَتَقَ مُزَوَّجَةً تَزْوِيجًا فَاسِدًا فَالْمَهْرُ لِلْمَعْتَقِ إِنْ وَطِئَ عِنْدَهُ

أَوَّلِلْعَتِيقَةِ إِنْ وَطِئَ بَعْدَ عَتَقِهَا وَلَوْ بَاعَ مُزَوَّجَةً تَزْوِيجًا صَحِيحًا وَهِيَ مَفُوضَةٌ فَالْمَهْرُ لِلْبَائِعِ إِنْ وَطِئَ عِنْدَهُ،

أَوَّلِلْمُشْتَرِيِ إِنْ وَطِئَ عِنْدَهُ أَوَّلِلْعَتِيقَةِ إِنْ وَطِئَ بَعْدَ عَتَقِهَا أَوْ مَاتَتْ عِنْدَ الْبَائِعِ فَالْمَهْرُ لَهُ

أَوْ مَاتَتْ بَعْدَ عَتَقِهَا فَالْمَهْرُ لَوَارِثِهَا، (٣)

(١) الديباج للزركشي ٧٦٦/٢

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٥١/٢

(٣) البجيرمي على المنهج ٤٠٣/٣ ومغنى المحتاج ٢١٩/٣

{ كتاب الصداق }

(كتاب الصداق) وله لغة واصطلاح وشروط وأحكام وأسماء ولغته ماوجب بنكاح واصطلاحه بأنه ماوجب بنكاح اووطء او تفويت بضع قهرا.

وأحكامه تسعة أحدها القبض وثانيها التسليم وثالثها التقرير ورابعها التعدد وخامسها التشطير وسادسها التشطير وسابعها بيان المهر المثل وثامنها المتعة وتاسعها الاختلاف، (١) وأسماءه ثلاثة عشر مهر وصداق وطول خرس أجر عطية حباء علائق نحلة فريضة نكاح صدقة عقر. (٢)

وشروطه وهي أن الصداق إما عين أو دين من قبيل النقد أو دين من الجنس أو منفعة محضة فإن كان عينا فشروطها شروط المبيع ، وإن كان دينا من قبيل النقد. فشروطه أن يكون معلوم القدر والنوع إن غلب النقدان فصاعدا أو الأجل إن كان مؤجلا وإن كان من قبيل الجنس فشروطه شروط المسلم فيه ، (٣)

ويشترط شروط آخر الأول أن يكون النكاح صحيحا فإن كان فاسدا فيلزمه مهر المثل بالوطء الثاني أن يخلو عن الشرط يخالف موجب النكاح فلو شرط أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى فسد الصداق، الثالث أن يخلو عن التفريط فلو تزوج ابنته الصغيرة أو المجنونة بدون مهر المثل فسد الصداق ولزم مهر المثل، الرابع أن لا يتضمن إثباته رفعه فلو أذن عبده في نكاح حرة على رقبته ففعل فسد الصداق ، (٤)

(١) واصطلاحا : عرفه الحنفية بأنه : هو المال الواجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة منافع البضع إما بالتسمية أو بالعقد، عرفه الشافعية بأنه ماوجب بنكاح، أو وطء ، أو تفويت بضع قهرا ، عرفه المالكية بأنه: ما يعطى للزوجة في مقابلة الاستمتاع بها ، عرفه الحنابلة بأنه : العوض في النكاح سواء سمي في العقد أو فرض بعده بتراضيهما ، أو الحاكم ونحوه كوطء شبهة : أنظر شرح الحلى ٢٧٥/٣ ، وحاشية الدسوقي ٢٩٣/٢ وكشاف القناع ١٢٨/٢ وحاشية ابن العابد ٣٢٩/٢

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٥٩/٢ — ٦٦

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ٥٧

(٤) الأنوار المذكور قريبا ٥٨

(٥) الأنوار ٥٨/٢ - ٥٩.

وَإِذَا أَصْدَقَهَا عَيْنًا فَتَلَفَتْ فِي يَدِهِ ضَمِنَهَا ضَمَانٌ عَقْدٍ ، وَلَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهِ
تَخَيَّرَتْ عَلَى الْمَذْهَبِ " وَلَهَا حَبْسُ نَفْسِهَا لِتَقْبِضَ الْمَهْرَ الْمُعَيَّنَ وَالْحَالَ لَا
الْمُؤَجَّلَ،

وقوله (وإذا أصدقها عينا فتلفت في يده ضمنها ضمان عقد) فيه صور والتلف إما
بآفة سماوية أو باتلاف الزوج أو اجنبي أو الزوجة فإن تلف بآفة سماوية أو باتلاف
الزوج فسخ الصداق ووجب مهر مثل في الصورتين. وإن كان من أجنبي تخيرت وإن
كان التلف من جهتها فهي قابضة بحققها، (١)
وقوله (ولو تعيب قبل قبضه تخيرت على المذهب) فيه صور وهي إما أن يكون العيب
بآفة أو الزوج أو اجنبي تخيرت أو كان التعيب بفعلها فلا خيار (٢)
وقوله (ولها حبس نفسها لتقبض الحال لا المؤجل) له شروط خمسة أحدها أن
تكون مالكة لأمرها ثانيها قبل وطء. ثالثها كون مهرها معيناً رابعها كونه حالاً
خامسها أن تملك من جهة النكاح وأن تملك الصداق، (٣)
(فصل في الصداق الفاسد): أن الصداق يفسد بستة أشياء الأول عدم المالية
والثاني تفريق الصفقة والثالث تفريط الولي والرابع الشرط الفاسد والخامس التحالف،
السادس الدور الحكمي كما في جعل أم الزوج صداقاً لزوجته، (٤)

(١) أنظر في متن المنهاج ٣٧٨

(٢) البجيرمي على المنهج ٤٠٥/٣

(٣) نهاية الزين بشرح قرّة العين ٣١٤ ونهاية المحتاج

(٤) البجيرمي على المنهج ٤٠٩/٣.

فَلَوْ زَادَ الصِّدَاقُ بَعْدَهُ فَلَهُ

وقوله (فلو زاد الصداق بعده فله) فيه صور تبلغ أربعة وستين المهر فيه أربعة أحوال إما أن يزيد او ينقص او يموت

وإما أن ينقص من وجه ويزيد من وجه فالزيادة إما أن تكون منفصلة او متصلة وعلى كل منهما إما أن تكون قبل الفراق او بعده.

وإما أن يكون قبل القبض او بعد القبض فاضرب هذين في الأربعة يحصل ثمانية فالنقص إما أن يكون من جهة الزوج او من جهة الزوجة او من جهة الأجنبي او من الآفة سماوية وعلى كل إما أن يكون قبل الفراق او بعده

وعلى كل إما أن يكون قبل القبض او بعده فاضرب أربعة في أربعة فيحصل ستة عشر والإتلاف إما أن يكون من جهة الزوج او من الزوجة او من الأجنبي او من آفة سماوية

وعلى كل منهما إما أن يكون قبل الفراق او بعده وعلى كل إما أن يكون قبل القبض او بعده فاضرب أربعة في أربعة تبلغ ستة عشر. والزيادة من وجه فيها ثمانى صور أما النقص من وجه فيه ستة عشر صورة، (١).

وَلَوْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ قُرْآنٍ وَطَلَّقَ قَبْلَهُ فَالْأَصَحُّ تَعَذُّرُ تَعْلِيمِهِ

وقوله (ولوأصدقها بتعليم قراءان وطلق قبله فالأصح تعذر تعليمه) له شروط ستة أحدها أن تعلم نفسها ثانيها أن يعلم نفسه ثالثها أن لا يكون محرما برضاع رابعها أن لا تكون صغيرة لاتشتهي خامسها أن لا ينكح ثانيا سادسها أن يكون ذلك له وقع بأن يتعذر تعليمه بمجلس أو مجالس ، (١)

فرع: لو قالت امرأة لوليها أذنت في ولايتي او أعطيت ولايتي باطل لأنه لا ولاية لامرأة عبارة المغنى وليس لولى عفو عن صداق في الجديد وفي القديم له ذلك وشروط للقديم شروط خمسة أن يكون الولي أبا او جدا وأن يكون قبل الدخول وأن يكون بعد الطلاق وأن تكون بكرة صغيرة وأن يكون الصداق بياق في ذمة الزوج ، (٢)

فرع: لودفع الخاطب بنفسه أو وكيله أو وليه شيئا من مأكول أو مشروب أو نقدا وملبوسا لمخطوبة أو وليها ثم حصل الإعراض من الجانبين أو من أحدهما أو بسبب موت لهما أو أحدهما رجع الدافع أو وارثه بجميع مادفعه إن كان قبل العقد مطلقا وكذا بعده إن طلق قبل الدخول مطلقا ، (٣)

فرع: إذا خطب امرأة وارسل أو دفع إليها مالا بلا لفظ قبل العقد ولم يقصد تبرعا ثم وقع الإعراض منها أو منه رجع ما وصلها منه كما أفاده البغوى واعتمده الأذرعى ونقله الزركشى وغيره عن الرافعى ، (٤)

(١) البجرمى على الخطيب ٣/٣٧٩

(٢) مغنى المحتاج ٣/٢٤٠ — ٢٤١

(٣) تحفة المحتاج مع حاشيته ٧/٤٢٢

(٤) تحفة المحتاج ٧/٤٢١ — ٤٢٢ وحاشية القليوبى ٣/٢٩١ — ٢٩٢

ومثله ما يأتى فى آخر الصداق مبسوطا إن دفع المخطوبة او وكيلها طعاما او غيره ليتزوجها فردا قبل العقد رجع على من اقبضه وحيث دلت القرينة أن ما يعطاه إنما هو للحياء حرم الأخذ ولم تملكه، (١)

فائدة: لا تبلغ خمسة إلى خمسة أولها متعة بمهر، ثانيها حكومة بأرش (٢) ثالثها رضخ بسهم (٣) رابعها تعزيز بحد (٤) خامسها إيتاء بنجم ، (٥)
فائدة أخرى: النساء أربعة من تجب لها متعة ومهر وهى المطلقة بعد الدخول ومن لا يجب لها شئ من ذلك وهى المزوجة بعبد لسيدها ومن تجب لها متعة فقط وهى التى لم يجب لها شطر مهر ومن يجب لها شطر مهر فقط وهى المطلقة قبل الدخول ، (٦)

(١) نقلت بديوان شيخى الشيخ أبي بكر بن على

(٢) مغنى المحتاج ٢٤٢/٣

(٣) أنظر فى متن المنهاج ، فى قول الإمام النووى ، فلهم الرضخ وهو دون سهم ،

(٤) مغنى المحتاج ٢٤٢/٣

(٥) كما نقلنا عن شيخنا الشيخ أبي بكر بن على ، ويفهم أيضا فى المتن فى قوله (أن يحط عنه جزءا من المال)

(٦) حاشية القليوبى ٢٩١/٣ — ٢٩٢

[فصل] اِخْتَلَفًا فِي قَدْرِ مَهْرٍ أَوْصِفَتْهُ تَحَالَفًا [فصل] وَلَيْمَةُ الْعُرْسِ سُنَّةٌ

(فصل في التحالف عند التنازع في المهر): قوله (اختلفا في قدر المهر اوصفته تحالفا) له صور وهي أن الاختلاف إما أن يكون من جهة الزوج اووارثه اوولييه اووكيله مع الزوجة اومع وارثها اووليها اووكيلها واضرب أربعة الأخيرة في أربعة الأول فيحصل ستة عشر صورة. وعلى كل إما أن يكون الاختلاف في قدر المسمى اوفى جنسه اوصفته اوحلولة اوأجيلة اوقدر الأجل اوتسميته فهذه ستة تضرب في ستة عشر يحصل ستة وتسعون وعلى كل إما أن لاينة لواحد منهما أو لكل منهما بينة وتعارضتا فهذان صورتان تضرب في ستة وتسعين فيحصل مائة واثنان وتسعون.

إذا اعتبرت في الصور أن الاختلاف إما قبل الدخول اوبعده اوبعد الفراق اوقبله فهذه ثلاثة تضرب في مائة واثنين وتسعين فتبلغ خمسمائة وستة وسبعين، (١)

(فصل في وليمة العرس) شروط وجوب إجابة وليمة العرس أن لا يخص بدعوة وأن يكون الداعي مسلما وأن لا يكون في مال الداعي شبهة وأن لاتدعو امرأة أجنبية وأن لا يعذر بمرخص في ترك الجماعة وأن لا يكون وأن يكون الداعي مطلق التصرف وأن يكون حرا. وأن لا يتعذر المدعو ويقبل الداعي إعتذاره وأن لا يخص الأغنياء لكونهم أغنياء وأن لا يتعين على المدعوق كآداء الشهادة وصلاة الجنازة

وأن يدعو في اليوم الأول كما في الحديث والوليمة في اليوم الأول واجبة وفي اليوم الثاني معروف وفي اليوم الثالث رياء وسمعة وأن لا يكون المدعو قاضيا في محل ولايته وأن لا يحضره لخوف منه بل التقرب والتودد وأن لا يكون ثم من يتأذى به وأن لا يكون بمحل حضوره منكرا، (٢)

(١) البجيرمي على المنهج ٣/٢٧٤

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٢/٦٨ - ٦٩ ومغنى المحتاج مع من المنهاج ٣/٢٤٦ وحاشية القليوبي ٣/٧٢٨

وتسن إجابة سائر الولايم كما فعل للختان والولادة وسلامة المرأة الطلق وقدم
المسافر وختم القرآن وهي مستحبة في كلها (١)

فائدة: في فتاوى الحافظ السيوطى في باب الوليمة (سئل) عن عمل المولود النبوى
في شهر ربيع الأول ما حكمه من حيث الشرع ؟ وهل هو مذموم أو محمود ؟ وهل
يثاب على فاعله أولا قال والجواب : عندى أن أصل عمل المولود الذى هو اجتماع
الناس وقراءة ما يتيسر من القرآن ورواية الأخبار الواردة في مبدء أمر النبى صلى الله
عليه وسلم وما وقع في مولوده من الأيام ثم يمد لهم سماء يأكلونه وينصرفون من غير
زيادة على ذلك من البدع الحسنة التى يثاب عليها صاحبها لمافيه من تعظيم قدر
النبى ﷺ وإظهار الفرح والإستبشار بمولده الشريف. وقد بسط الكلام على ذلك
شيخ الإسلام بيلد الله الحرام مولانا واستاذنا العارف بربه سيدنا أحمد بن زنى
الدحلان في سيرته النبوية ، ولأبأس بإيراده هنا فأقول قال رضى الله عنه ومتعنا
والمسلمين بحياته

فائدة أخرى: جرت العادة أن الناس إذا سمعوا ذكرا وضعه ﷺ يقومون تعظيما له
صلى الله وسلم وهذا القيام مستحسن لمافيه من تعظيم النبى ﷺ وقد فعل ذلك كثيرا
من العلماء الامة الذين يقتدى بهم وقال الحلبي في السيرة فقد حكى بعضهم أن
الإمام السبكي اجتمع عنده كثير من علماء عصره فأنشد منشده قول الصرصرى في
مدحه ﷺ

قليل لمدح المصطفى الخط بالذهب	على ورق من خط أحسن من كتب
وأن تنهض الأشراف عند سماعه	قياما صفوفوا أوجثيا على الراكب

(١) إعانة الطالبين حاشية فتح المعين ١٣/٣

فعند ذلك قام الإمام السبكي وجميع من في المجلس فحصل أنس كبير في ذلك المجلس وعمل المولود : واجتمع الناس له كذلك مستحسن : قال الإمام أبوشامة شيخ النووى : ومن أحسن ما ابتدع في زماننا ما يفعل كل عام في اليوم الموافق ليوم مولده ﷺ من الصدقات والمعروف وإظهار الزينة والسرور ، فإن ذلك مع ما فيه من الإحسان للفقراء مشعر بمحبة النبي صلى الله عليه وسلم وتعظيمه في قلب فاعل ذلك وشكر الله تعالى على ما من به من إيجاد رسول الله ﷺ الذى أرسله رحمة للعالمين : قال السخاوى : إن عمل المولود حدث بعد القرون الثلاثة ثم لازال أهل الإسلام من سائر الأقطار والمدن الكبار يعملون المولود ، ويتصدقون في لياليه بأنواع الصدقات. ويعتنون بقراءة مولده الكريم ، ويظهر عليهم من بركاته كل فضل عظيم : قال ابن الجوزى : من خواصه أنه أمان في ذلك العام وبشرى عاجلة بنيل البغية والمرام وأول من أحدثه من الملوك الملك المظفر أبوسعيد صاحب أربل ، وألف له ابن دحية تأليفا له سماه التنوير في مولد البشير النذير. فأجازه الملك المظفر بألف دينار وصنع الملك المظفر المولد ، وكان يعمل في ربيع الأول ويحتفل به إحتفالا هائلا ، وكان شهما شجاعا ، بطلا عاقلا عالما عادلا ، وطالت مدته في الملك إلى أن مات وهو محاصر الفرنج بمدينة عكا سنة ثلاثين وستمائة ، محمود السيرة والسريرة : قال بسط ابن الجوزى في مرآة الزمان.

حكى لى بعض من حضر سماط المظفر في بعض المواليد فذكر أنه عد فيه خمسة آلاف رأس غنم شواء وعشرة آلاف دجاجة ، ومائة ألف زبدية وثلاثين ألف صحن نلوى . وكان يحضر عنده في المواليد أعيان العلماء والصوفية . فيخلع عليهم ، يطلق لهم البخور ، وكان يصرف على المواليد ثلثمائة الف دينار

واستنبط الحافظ ابن حجر تخرج عمل المولد على أصل ثابت في السنة : وهو ما في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشراء فسألهم فقالوا يوما أغرق الله فيه فرعون ، ونجى موسى ، ونحن نصومه شكرا : وقال نحن أولى بموسى منكم ، (١)

فيستفاد منه فعل شكر الله على ما منّ به في يوم معين من إساءة ، نعمة أودفع نعمة ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة ، والشكر لله يحصل بأنواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة ، وأى النعمة أعظم من النعمة بمرور هذا النبي ﷺ نبي الرحمة في ذلك اليوم ؟ وعلى هذا فينبغي أن يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى عليه السلام في يوم عاشراء ، ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالي بعمل المولد في أى يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه إلى يوم من سنة وفيه مافيه ، فهذا ما يتعلق بأصل عمله إله كلام الحافظ

وقال ابن حجر رحمه الله تعالى : أصل عمل المولد بدعة معناه البدعة اللغوية ، أى مستحدث غير خارج عن قواعد الشريعة ، بدليل قوله بعده : كان بدعة حسنة والا فلا : فإن تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة عند المحققين

(١) وهذا الخبر رواه البخارى في الصحيح في كتاب النكاح معلقا ونقله الحافظ ابن حجر في الفتح ورواه الإمام عبد الرزاق الصنعاني في المصنف (٤٧٨/٧) والحافظ البيهقي في الدلائل وابن كثير في سيرة النبوة من البداية ٢٢٤/١ وابن الدّيع الشيباني في حقائق الأنوار (١٣٤) والحافظ البغوي في شرح ٧٦/٩ وابن هشام في السيرة والتهليل في الروض الأنف (١٩٢/٥) والعامري في بهجة المحافل (٤١/١)

وأما البدعة الشرعية ، فلا تقسيم فيها ، ولا تكون إلا سيئة واقتران عمل المولد بما يخالف الشرع الشريف ، يصيِّره منهيًا عنه لغيره لالذاته ، بدليل كلام ابن حجر رحمه الله تعالى

وقد جوزى أبولهب بتخفيف العذاب عنه يوم الإثنين بسبب إعتاقه ثوبية لما بشرته بولادته ﷺ وأنه يخرج له من بين أصابعه ماء يشربه كما أخبر بذلك العباس في منام رأى فيه أبالهب . ورحم الله القائل وهو حافظ الشام شمس الدين محمد بن ناصر حيث قال

إذا كان هذا كافرا جاء ذمه	تبيت يده في الجحيم مخلدا
أتى أنه في يوم الإثنين دائما	يخفف عنه للسرور بأحمد
فما الظن بالعبد الذي طول عمره	بأحمد مسرورا ومات موحدا

وهذه الرواية وإن كانت مرسلة إلا أنها مقبولة لأجل نقل البخارى لها واعتماد العلماء من الحفاظ لذلك ولكونها في المناقب والخصائص ، لافى الحلال والحرام وطالاب العلم يعرفون الفرق في الاستدلال بالحديث بين المناقب والأحكام

وأما انتفاع الكفار بأعمالهم، ففيه كلام بين العلماء ليس هذا محل بسطه والأصل فيه ما جاء في الصحيح من التخفيف عن أبي طالب بطلب رسول الله ﷺ

الثاني أنه صلى الله عليه وسلم كان يعظم يوم مولده ، ويشكر الله تعالى فيه على نعمته الكبرى عليه، وتفضله عليه بالجود لهذا الوجود إذ سعد به كل موجود ، وكان يعبر عن ذلك التعظيم بالصيام كما جاء في الحديث أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم الإثنين ؟ فقال (فيه ولدت وفيه أنزل عليّ) (١)

(١) رواه مسلم في صحيحه ، رقم الحديث ٢٨٠٨

وهذا في معنى الإحتفال به إلا أنَّ الصورة مختلفة ولكن المعنى موجود سواء كان ذلك بصيام ، أو إطعام طعام ، أو اجتماع على ذكر أو صلاة على النبي أو سماع شماله الشريفة الثالث أنَّ الفرح به ﷺ مطلوب بأمر القرآن من قوله تعالى ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ (١) يونس فالله تعالى أمرنا أن نفرح بالرحمة والنبي صلى الله عليه وسلم أعظم رحمة ، قال الله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (٢)

ويؤيد هذا تفسير حبر الأمة وترجمان القرآن الإمام ابن عباس رضى الله عنه في الآية قال : فضل الله العلم ورحمته محمد صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ فالفرح به ﷺ مطلوب في كل وقت وفي كل نعمة وعند كل فضل ولكنه يتأكده في كل يوم اثنين ، وفي كل عام في شهر ربيع الأول لقوة المناسبة وملاحظة الوقت. : ومعلوم أنه لا يغفل عن المناسبة ويعرض عنها في وقتها إلا مغفل أحق الرابع أنَّ النبي ﷺ كان يلاحظ ارتباط الزمان بالحوادث الدينية العظمى التي مضت وانقضت، فإذا جاء الزمان الذي وقعت فيه كان فرصة لتذكرها وتعظيم يومها لأجلها، ولأنه ظرف لها وقد أصَّل ﷺ هذه القاعدة بنفسه كما صرح في الحديث الصحيح أنه ﷺ لما وصل إلى المدينة ورأى اليهود يصومون يوم عاشوراء، سأل عن ذلك ف قيل له: إنهم يصومون لأنَّ الله نجى نبيهم وأغرق عدوهم فهم يصومون شكرا لله على هذه النعمة فقال ﷺ >نحن أحق بموسى منكم< فصامه وأمر بصيامه الخامس : أنَّ المولد الشريف يبعث على الصلاة والسلام المطلوبين بقوله تعالى

(١) الآية سورة يونس ٥٨

(٢) الآية سورة الحج ١٠٧

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (١) وما كان يبعث على المطلوب شرعا فهو مطلوب شرعا: وقال الله تعالى (وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُنْثِيهِ بِهِ فُؤَادَكَ) (٢)

فهذا يظهر منه أن الحكمة في قص أنباء الرسل عليهم الصلاة والسلام تثبيت فؤاده الشريف بذلك، ولا شك أننا اليوم نحتاج إلى تثبيت أفئدتنا بأنبائه وأخباره ، أشد من إحتياجه هو ﷺ.

رأى الشيخ ابن تيمية في المولود يقول ابن تيمية : قد يثاب بعض الناس على فعل المولد، وكذلك ما يحدثه بعض الناس إمامضاها للنصارى في ميلاد عيسى عليه السلام، وإمامجة للنبي ﷺ وتعظيما له والله قد يثيبهم على هذه المحبة والإجتهاد لاعلى البدع(٣)

ثم قال واعلم أن من الأعمال مايكون فيه خيرا ، لإشتماله على أنواع من المشروع ، وفيه أيضا شر من بدعة وغيرها فيكون ذلك العمل شرا بالنسبة الى الإعراض عن الدين بالكلية كحال المنافقين والفاسقين وهذا قد ابتلى به أكثر الأمة في الأزمان المتأخرة فعليك هنا بأدبين

(١) الآية سورة الأحزاب ٥٦)

(٢) الآية سورة هود ١٢٠)

(٣) اقتضا الصراط المستقيم لابن تيمية ٩٧

أحدهما أن يكون حرسك على التمسك بالسنة ظاهرا وباطنا في خاصتك وخاصة من يطيعك واعرف المعروف وانكر المنكر ، والثاني أن تدعو الناس إلى السنة بحسب الإمكان ، فإذا رأيت من يعمل هذا ولا يتركه إلا إلى شر منه ، فلا تدع إلى من ترك منكرا بفعل ماهو أنكر منه أو بترك واجب أو مندوب ، تركه أضر من فعل ذلك المكروه ، ولكن إذا كان في البدعة نوع من الخير ، فعوض عنه من الخير المشروع بحسب الإمكان إذ النفوس لا تترك شيئا إلا بشيء ، ولا ينبغي لأحد أن يترك خيرا إلا إلى مثله أو إلى خير منه

ثم قال : فتعظيم المولد واتخاذة موسما ، قد يفعله بعض الناس ويكون له فيه أجر عظيم لحسن قصده وتعظيمه لرسول الله ﷺ . (١)

قال الحسن البصري ، قدس الله سره : وددت لو كان لي مثل جبل أحد ذهباً لأنفقت على قراءة مولد الرسول : قال الجنيد البغدادي رحمه الله : من حضر مولد الرسول وعظم قدره فقد فاز بالإيمان : قال معروف الكرخي قدس الله سره : من هيا لقراءة مولد الرسول طعاما ، وجمع إخوانا وأوقد سراجا ولبس جديدا وتعطر وتجمل تعظيما لمولده حشره الله تعالى يوم القيامة مع الفرقة الأولى من النبيين : وكان في أعلى عليين (٢)

(١) أنظر منهج السلف في فهم النصوص لمحمد بن علوي ٣٢٢ ————— ٣٣٣

(٢) إعانة الطالبين حاشية فتح المعين ٤١٣/٣

ومن قرأ مولد الرسول ﷺ على دراهم مسكوكة فضة كانت أذهبها وخلط تلك
لدراهم مع دراهم آخر وقعت فيها البركة ولا يفتقر صاحبها ولا يفرغ يده ببركة مولد
الرسول ﷺ.

وقال الإمام الياقعي اليمنى: من جمع لمولد النبي ﷺ إخوانا وهياً طعاما وأخلى مكانا
وعمل إحسانا وصار سببا لقراءة مولد الرسول بعثه الله يوم القيامة مع الصديقين
والشهداء والصالحين ويكون في جنات النعيم.

وقال السرى السقطى: من قصد موضعا يقرء فيه مولد النبي صلى الله عليه وسلم
فقد قصد روضة من رياض الجنة لأنه ما قصد ذلك الموضع إلا لمحبة الرسول .
وقد قال عليه الصلاة والسلام (من أحبني كان معي في الجنة)

قال سلطان العارفين جلال الدين السيوطى فى كتابه الوسائل فى شرح شمائل :
مامن بيت أومسجد أومحلة قرئ فيه مولد النبي ﷺ إلا حفت الملائكة بأهل ذلك
المكان وعمهم الله برحمة المطوقون بالنور يعنى جبريل وميكائيل واسرافيل والكريون
فإنهم يصلون على ماكان سببا لقراءة مولد النبي ﷺ

قال: "ومامن مسلم قرئ فى بيته مولد النبي ﷺ إلا رفع الله تعالى القحط والوبا
والحرق والآفات والبليات والبغض والحسد وعين السوء واللصوص على أهل ذلك
البيت فإذا مات هوّن الله تعالى عليه جواب منكر ونكير وكان فى مقعد صدق عند
ملك مقتد.

[كتاب القسم والنشوز]. وَيُسَنُّ تَخْيِيرُهَا بَيْنَ ثَلَاثِ بِلَاقِضَاءٍ وَسَبْعٍ مَعَ قَضَاءٍ.

(كتاب القسم والنشوز) القسم هو العدل بين الزوجات وحكمه الوجوب ، والنشوز له لغة وشرع وحكم ولغته الإرتفاع وشرعه خروج الزوجة عن طاعة الزوج بالإرتفاع عن أداء الحق الواجب له عليها من طاعته وحكمه التحريم ، (١)

وإنما ذكر القسم بعد الوليمة نظراً لكون الأفضل فعلها بعد الدخول فيحتاج للقسم حينئذ وذكر بعده النشوز لأنه يترتب غالباً على ترك القسم ولقوة المناسبة بينهما جمعها في ترجمة واحدة، (٢)

(ويسن تخييرها بين ثلاث بلاقضاء وسبع مع قضاء) فإن اختارت السبع مع القضاء يبيت عندها سبع ليال ويقضى لكل واحدة من الباقيات سبعا مع أدائها وصفة القضاء بأن تزوج ثيباً وعنده ثلاث زوجات يبدأ النوبة من مكانها فإذا انتهت إلى الجديدة تركها لأن ليلتها هي المقضية ويقرّع بينهما ويبيت عند من خرجت قرعتها ليلة القضاء وليلة النوبة ثم يتم النوبة للأخريين

وإذا وصل الدور إلى الجديدة تركها ويقرّع بين من سوى التي أخذت ليلة القضاء ثم يبيت عند من خرجت قرعتها ليلة القضاء ثم يبدأ النوبة من مكانها أى التي بدأ بها نوبة الأولى ويستوعب الثلاثة بالنوبة ووصل الدور إلى الجديدة ثالثة أى المرة الثالثة،

(١)الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١٤٨ — ١٥٠

(٢)حاشية البيجورى ١٢٩/٢

وَمَنْ سَافَرَتْ وَخَدَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَنَاشِزَةٌ ، وَيَاذْنُهُ لِفَرْضِهِ يَقْضِي لَهَا ،

واعلم أنه لاقرعة لأن ليلة القضاء تعينت للباقية ثم كرر الدور إلى أن تأخذ كل واحدة سبع ليال قضاء مع نوبتها فمجموع الليالي أربعة وثمانون ليلة لكل واحدة ثمانى وعشرون ليلة سبعة منها للقضاء وإحدى وعشرون للنوبة، (١)

وقوله (ومن سافرت وحدها بغير إذنه فناشزة) فيه صور تبلغ اثنين وسبعين وهى إيمان سافرت مع نهيه اوسكوته وهما صورتان تضرب بهما إيمان سافرت وحدها اومع أجنبي يبلغ الضرب أربعة تضرب فيها صور الغرض الثمانية فتبلغ اثنين وثلاثين لاقسم لها فى هذه الصور المذكورة

وقوله (وياذنه لغرضه يقضى لها) فيه صور وهى إما أن سافرت وحدها او مع أجنبى وهما صورتان تضرب بهما صور الغرض وهى إيمان سافرت لغرضه اولغرضه والأجنبى اولغرضه ولغرضها اولغرض الثلاثة تبلغ ثمانية ولها قسم فى هذه الصور الثمانية، (٢)

(١) نهاية الزين بشرح قرة العين ٣١٦ وحاشية الجمل ٤/٢٨٥ والبجيرمى على الخطيب ٣/

(٢) البجيرمى على المنهج ٣/٤٢٩

وَلْغَرَضُهَا لَا فِي الْجَدِيدِ

وقوله (ولغرضها لا في الجديد) فيه صور ثمانية وهي إيمان سافرت وحدها اومع أجنبي وهما صورتان تضرب صور الغرض الباقية وهي إيمان سافر لغرضها اولغرض الأجنبي اوبلاغرض اولغرضها والأجنبي تبلغ ثمانية لاقسم لها في هذه الصور تضم إلى اثنين وثلاثين تبلغ أربعين لاقسم لها في هذه الصور ويقي مالوسافرت معه فيها صورتان وهي أن يكون بإذنه اوبغير إذنه تضرب بهما صور الغرض الثمانية تبلغ ستة عشر فإنها تستحق القسم حيث لانهى فتضم ستة عشر إلى الثمانية التى تستحق القسم تبلغ أربعة وعشرين وخرج بقوله حيث لانهى ما إذا خرجت بإذنه هي صورة واحدة تضرب فيها صور الغرض الثمانية تبلغ ثمانية ولاتستحق القسم فيها ثم تضم إلى أربعين تبلغ ثمانية وأربعين وهي جملة الصور التى لاتستحق القسم وجملة الصور التى تستحق القسم أربعة وعشرون وجملة الصور كلها اثنان وسبعون ، إه بجيرمى على المنهج أعلم أن صور الغرض ثمانية وهي إما لغرضه أولغرضها أولغرض أجنبي أولغرضها والزوج اولغرضها والأجنبي اوبلاغرض اولغرض الزوج والأجنبي اولغرض الثلاثة فهذه ثمانى صور،(١)

(١)البجيرمى على المنهج ٤٢٩/٣ وحاشية الجمل ٢٥٨/٤

وَلَا يَقْضَى مَدَّةُ سَفَرِهِ { فِصْل } فَإِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَاتُ نُشُوزِهَا وَعَظَمَتْهَا بِالْأَهْجَرِ

وقوله (ولا يقضى مدة سفره) له شروط الاول أن يقرع في الإبتداء وإلا فيعصى ويقضى من الخروج الى الرجوع كان السفر طويلا أو قصيرا :الثانى أن لا يكون سفر نقلة ، وفى سفر النقلة لا يجوز استصحاب بعضهن لبقرة ولا بغيرها بل يجب أن ينقلهن أو يطلقهن الثالث أن لا يعزم على الإقامة فإن عزم قضى الرابع أن لا يكون معصية وإلا فيعصى ويقضى،(١)

وقوله (فإن ظهرت أمارات نشوزها وعظمتها بلاهجر) والوعظ أن يقول الزوج اتق الله فى الحق الواجب عليك لى واحذرى العقوبة.

والحق الواجب للزوج على الزوجة طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسها إليه وملازمة المسكن والحق الواجب للزوجة على الزوج أربعة أيضا معاشرته بالمعروف ومؤنتها والمهر والقسم،(٢)

والحاصل أن النشوز ينقسم إلى ثلاثة اقسام نشوز من جهة الزوجة وهو قول المصنف :ظهرت أمارات نشوزها. ونشوز من جهة الزوج وهو قول المصنف : فلومنعها حقا كقسم ونفقة : ونشوز من جهتهما وهو قول المصنف :وإن قال كل إن صاحبه متعدد تعرف القاضى،(٣)

(١) الأنوار لأعمال الأبرار ٧٥/٢

(٢) البجيرمى على المنهج ٤٤٢/٣ وحاشية الجمل ٢٨٩/٤

(٣) أنظر متن المنهاج ٣٩٠. ومغنى المحتاج ٣/

{ كتاب الخلع } (١)

(كتاب الخلع) وله لغة واصطلاح وأركان وآيات واحاديث وشروط وأقسام وأحوال وحكم. ولغته النزع واصطلاحه بأنه فرقة بين الزوجين بعوض بلفظ الطلاق أوخلع. وأركانه خمسة ملتزمة للعوض وبضع وعوض وزوج وصيغة ، شرط الملتزم اطلاق التصرف المالى شرط البضع ملك الزوج له ، شروط العوض أربعة كونه مقصودا وكونه معلوما وكونه مقدورا على تسليمه وكونه راجعا لجهة الزوج وشرط فى الصيغة مامر فى البيع شرط الزوج كونه ممن يصح طلاقه ،(١)

ومن آياته قوله تعالى (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيَمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ) (٢) ومن أحاديثه ، عن ابن عباس رضى الله عنهما : أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبى ﷺ ، فقالت ما أعتب عليه فى خلق ولادين ولكنى أكره الكفر فى الإسلام فقال النبى صلى الله عليه وسلم ، أتردين عليه حديقة وطلقها تطليقة. (٣)

(١) واصطلاحا ، عرفه الأحناف بأنه عبارة عن أخذ المال بإزاء ملك النكاح بلفظ الخلع ، وعرفه الشافعية بأنه فرقة بين الزوجين بعوض بلفظ طلاق أوخلع ، وعرفه المالكية بأنه الطلاق بعوض ، وعرفه الحنابلة بأنه فراق الزوج امرأته ، بعوض يأخذه الزوج بالفاظ مخصوصة ،

أنظر تبين الحقائق ٢٦٢/٢ وشرح فتح القدير ٢١٠/٤ وحاشية ابن عابدين ٤٢٢/٣ ومغنى المحتاج ٢٦٢/٣ والشرح الصغير للردري ٣١٩/٣ وبداية المجتهد ٩٨/٢ والكافي ٥٩٧/٢ وكشف القناع ٢١٢/٥ والمغنى ٥٣٦/٧

(٢) الباقوت النفيس فى مذهب ابن ادريس ١٥١ — ١٥٢ والأنوار لأعمال الأبرار ٢/

(٢) الآية سورة البقرة (٢٢٩)

(٣) رواه البخارى ، رقم ٤٩٧١

وَلَوْ تَخَالَعًا بِالْفِ وَنَوِيًا نَّوعًا لَزِمَ

والخلع ينقسم إلى ثلاثة أقسام قسمان مباحان وقسم محظور فأحد المباحين إذا كرهت المرأة خلق الزوج أو خلقه أو دينه وخافت أن لا تؤدي حقه فبدلت له عوضا ليطلقها جاز ذلك وحل له أخذه بلا خلاف القسم الثاني من المباح أن تكون الحالة مستقيمة بين الزوجين ولا يكره أحدهما الآخر فيتراضيا على الخلع فيصح فيحل للزوج ما بدلت له القسم الثالث وهو أن يضربها أو يخوفها بالقتل أو يمنعها نفقتها أو كسوتها ليخالعها فهذا المحظور، (١)

والحاصل أن أول كتاب الخلع إلى آخره على أربعة أحوال أحدها إن كانت الصيغة والعوض صحيحين وقع الطلاق بائنا ووجب المسمى ثانيها إن كانت الصيغة صحيحة بخلاف العوض وقع الطلاق بائنا ووجب مهر المثل ثالثها إن كان العوض صحيحا بخلاف الصيغة وقع الطلاق رجعيا ولا مال رابعها إن كانت الصيغة والعوض فاسدين لم يقع الطلاق ولا مال له ، (٢)

وقوله (ولو تخالعا بالف ونويا نوعا لزم) له أربعة أحوال أحدها أن ينويا نوعا فيلزم ما نوياه لإتفاقهما الثانية أن يخالف كل منهما في نية الآخر ويدعى توافق البيتين كما لو قال الزوج أردنا ألف دنانير فقالت أردنا دراهم أو فلوسا فالأصح التحالف فإنه نزاع في جنس العوض وقد تعلم النية بالقرائن.

(١) جواهر العقود ٢/٨٩

(٢) البجرمي على المنهج ٣/٤١١ ومغنى المحتاج ٣/٢٧٨

ثالثة أن لا يدعى توافقا كما لو قال الزوج أردت النقرة ولم يتعرض لمرادها وقال أردت
الفلوس ولم يتعرض لمرادها فالفرقة حاصلة ثم قيل يتحالفان وقال في البسيط الوجه
وجوب المهر المثل دونه إذا لم يدع عليها شيئا معينا حتى يخالف.

الرابعة أن يختلفا في مراد أحدهما فإن كان المختلف فيه نية الزوجة كما لو اتفقا على
إرادتها الفلوس وقال الزوج أردت النقرة فلا فرق لإختلاف الخطاب وقال بل أردت
الدرهم فتبين ظاهر التوافق اللفظي والنية لا يطلع عليها ثم قيل للزوج مهر المثل للتسوية
ظاهرا والذي ارتضاه الغزالي أنه لا شيء لإنكاره الفرقة، (١)

والخلع تارة يكون مع الزوجين وتارة يكون من وكيلهما وتارة يكون من وكيل أحدهما
مع الآخر وتارة يكون مع الأجنبي وتارة يكون مع الزوجة والزوج سفيه. وتارة يكون مع
والد الزوجة أو جدّها إذا كانت تحت حجرهما، وتارة يكون بعد الدخول ، وتارة يكون
قبل الدخول، (٢)

(١) الديباج للزركشى ٨٠٥/٢

(٢) جواهر العقود ٩٣/٢

[كتاب الطلاق]^(١)

(كتاب الطلاق) وله لغة واصطلاح وأركان وشروط وآيات وأحاديث ومكروهات ومباحات ومندوبات وحرام واقسام وقواعد ، كما نقلنا عن كتب متفرقات ، ولغته حل القيد سواء كان ذلك القيد حسيا او معنويا فالحسي كعقال البهيمة والمعنوي كعصمة الزوجة ، ومنه قول الشاعر وهو الإمام مالك:

العلم صيد والكتابة قيد قيد صيودك بالحبال الوثيقة
فمن الحماقة ان تصيد غزالة وتفكها بين الخلائق طالقة

(٢)

واصطلاحه بأنه حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه ، وأركانه خمسة مطلق ومحل وصيغة وولاية عليه وقصد شرط المطلق اثنان التكليف والإختيار شروط صيغة الطلاق ما يدل على الفراق صريحا او كناية شرط محل الطلاق كونه زوجة شرط الولاية على محل الطلاق كونه ملكا للمطلق شرط القصد للطلاق أن يقصد لفظ الطلاق لمعناه، (٣)

ومن آياته قوله تعالى ﴿الطلاق مرتان﴾ (٤) ومن أحاديثه قوله ﷺ > أبغض الحلال إلى الله الطلاق < (٥)

^١ واصطلاحا ، عرفه الحنفية بأنه إزالة الذي هو قيد معنى ، عرفه الشافعية بأنه حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه أو هو تصرف مملوك للزوج يحدّثه بلاسبب فيقطع النكاح ، عرفه المالكية بأنه إزالة القيد ، وإزالة العصمة ، لأن الزوجة تزول عن الزوج ، وعرفه الحنابلة بأنه حل قيد النكاح أو بعضه. أنظر الاختيار لتعليل المختار ص ٦٢ والتبيين ١٨٨/٢ والدرر ٣٥٨/١ والبدائع ١٧٦٥/٤ ومغنى المحتاج ٢٧٩/٣ والخرشى على مختصر سيدى خليل ١١/٣ والكافي ٥٧١/٢ وكشاف القناع ٢٣٢/٥

(٢) حاشية البيجورى ١٣٩/٢

(٣) الياقوت النفيس ١٥٤ والأنوار لأعمال الأبرار ٢/

(٤) الآية سورة البقرة ، ٢٢٩)

(٥) رواه أبوداود ، رقم ٢١٧٨) والبيهقى فى سنن الكبرى ٧/٣٢٢ وابن أبى شيبة فى المصنف ٥/٢٥٣

وَإِشَارَةُ نَاطِقٍ بِطَلَاقٍ لَفْوً ، وَلَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُكْرَهُ ، وَمَنْ أَثِمَ بِمُزِيلِ عَقْلِهِ مِنْ شَرَابٍ أَوْ دَوَاءٍ
نَفَذَ طَلَّاقَهُ وَتَصَرَّفَهُ لَهُ وَعَلَيْهِ قَوْلًا وَفِعْلًا عَلَى الْمَذْهَبِ

وأحكامه خمسة وهى إما واجب كطلاق مول لم يرد الواطئ وإما مندوب كأن يعجز
عن القيام بحقوقها ولولعدم الميل إليها أو تكون غيره عفيفة ، أو إما حرام كالبدعى
أو إما مكروه كأن تكون مستقيمة الحال أو مباح بأن يسلم الحال عن ذلك كله وصور
الإمام إذ لم يشتها أى شهوة كاملة ، (١)

وقوله (وإشارة ناطق بطلاق لغو) يستثنى ثلاث مسائل دخول الدار وأمان الكفار
والإفتاء، (٢)

وقوله (ولا يقع طلاق مكروه) له شروط تسعة أحدها أن لا يوجد قرينة اختيار ثانيها
قدرة المكروه على تحقيق ما هدده ثالثها عجز المكروه عن دفعه رابعها ظنه أنه إن امتنع
حققه خامسها أن يوجد ما يحصل به الإكراه من ضرب أو غيره. سادسها أن يكون
عاجلاً سابعها أن يكون ظلماً ثامنها أن لا ينوى المكروه الطلاق تاسعها أن تكون
زوجته، (٣)

وقوله (ومن أثم بمزيل عقله من شراب أو دواء نفذ طلاقه وتصرفه له وعليه قولاً
وفِعْلاً على المذهب) أى لنفعه قولاً ككلمة الإسلام وعليه أى على ضره قولاً
ككلمة الكفر والإقرار له أى لنفعه فعلاً كالإصطياد والإحبال وعليه أى على ضره
كالقتل والجناية، (٤)

(١) الأنوار لأعمال الأبرار ٨٩/٢

(٢) البجزمى على المنهج ٨/٤

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ٩٤/٢ — ٩٥ وحاشية البيجورى ٢٩٠/٢

(٤) معن المنهاج مع الغمراوى ٣٠٢.

وَلَوْ قَالَ رُبْعُكَ أَوْ بَعْضُكَ أَوْ جُزْؤُكَ أَوْ كَبْدُكَ أَوْ شَعْرُكَ أَوْ ظَفْرُكَ طَالِقٌ وَقَعٌ

وقوله (ولو قال ربعك أو بعضك أو جزؤك أو كبذك أو شعرك أو ظفرك طالق وقع):
ويقسم هذا القول إلى قسمين مشاع ومعين والمشاع كربعك أو بعضك أو جزؤك.
والمعين ينقسم إلى قسمين باطن وظاهر والباطن ككبدك والظاهر كيدك وشعرك
وظفرك، (١)

قواعد: الأولى قال القاضى حسين رحمه الله تعالى فى ضبط مايقبل ويدين : إن لما
يدعيه الشخص مع إطلاق اللفظ مراتب: إحداها أن يدعى مايرفع ماصرح به بأن
قال أنت طالق ثم قال : أردت طلاقا لا يقع عليك ، أو لم أرد الطلاق لم يقبل ظاهرا
ولم يدين باطنا الثانية أن يدعى مايقيد الملفوظ بأن قال: أنت طالق ، ثم قال أردت
عند دخول الدار أو مشيئة زيد ، فلا يقبل ظاهرا ويدين. الثالثة أن يدعى تخصيص
عام ، فيقبل ظاهرا بقرينة ، ولا يقبل بدونها ويدين. الرابعة أن يحتمل الملفوظ
الطلاق وغيره ولم يشع كالكنايات فيقبل ظاهرا وباطنا

الثانية الخاص لايعم بالسبب والنية ، والعام يخص فلومنّ عليه رجل بمأنا له منه فقال والله
لاأشرب لك ماء من عطش انعقدت اليمين خاصة على الماء من عطش فلايحنت بطعامه
وثيابه وإن نوى أنه لاينتفع بشيء منه واقتضته المنازعة أيضا ، وإنما تؤثر النية إذا احتمل
اللفظ مانوى بجهة يتجاوز بها ' لأن الاعتبار باللفظ يراعى عمومه وإن كان السبب خاصا
وخصوصه وإن كان السبب عاما

(١) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر على ويؤخذ أيضا فى من المنهاج ٤٠٢

الثالثة يعتبر اللفظ بحقيقته ، ويصرف إلى المجاز بالنية كما لو قال : لأدخل دار زيد ، وقال : أردت مسكنه دون ملكه فيقبل في الحلف بالله دون الطلاق والإعتاق ، ويدين فيهما الرابعة قال ابن الصباغ في الشامل والماوردي : ولو حلف حالف ونوى ما يراد باللفظ مجازا تعلقت اليمين بذلك باطنا وأما في الظاهر فإن كان في الطلاق أو الإعتاق لم يقبل وفي يمين أونذر قبل ، (١)

شروط تعليق الطلاق ثلاثة الأول أن يعزم قبل التلفظ بالطلاق أن يصل الشرط بالطلاق ، فإن عزم له في الوسط أو الآخر فالطلاق واقع بينه وبين الله الثاني أن يكون الشرط متصلا بالطلاق فلو قال أنت طالق وسكت أكثر مما جرت به العادة ثم قال إن دخلت الدار فأنت طالق طلقت في الحال الثالث أن يذكر الشرط بلسانه ، فإن نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر ، وحكم بالطلاق ولا يشترط أن يسمعه غيره ، (٢)

(فصل الشك في الطلاق) وهو ثلاثة أقسام أحدها الشك في أصل الطلاق الثاني الشك في عدده الثالث الشك في التنجيز ، كما إذا طلق أم لا ، لم يطلق . قال المحاملي : بالإجماع لأن الأصل عدمه وبقاء النكاح ، (٣)

(١) الأنوار لأعمال الأبرار ٢٩٢

(٢) الأنوار المذكور قريبا ١٢١/٢

(٣) الديباج للزركشي ٨٢٤/٢

[كتاب الرجعة]^(١):

(كتاب الرجعة) ولها لغة واصطلاح وarkan وشروط وآيات وأحاديث وأحوال ولغتها المرة من الرجوع واصطلاحها بأنها رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص (٢). وأركانها ثلاثة صيغة ومحل ومرتبج شروط صيغة الرجعة ثلاثة لفظ يشعر بالمراد وتنجز وعدم التوقيت ، شروط محل الرجعة ثمانية كونها زوجة وكونها موطوءة وكونها معينة وكونها قابلة للحل وكونها مطلقة وكون طلاقها بلاعوض وكون عدد طلاقها غير مستوفى وكونها في العدة شروط المرتبج اثنان الإختيار وأهلية النكاح بنفسه، (٣) ومن آياته قوله تعالى ﴿فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا﴾ (٤) ومن أحاديثه ما رواه عمر رضى الله عنه : أن رسول الله ﷺ (طلق حفصة ثم راجعها)، (٥)

ثم المرأة لها أحوال أحدها أن تكون معتدة بالأشهر فإذا ادعت انقضاء العدة وأنكر الزوج فالقول قوله يمينه لأنه إختلاف في وقت الطلاق. الثاني أن تكون معتدة بوضع الحمل التام فيقبل قولها يمينها لأنها مؤمنة على ربحها الثالث أن تكون معتدة بالأقراء فإن طلقت في طهر حسب باقى الطهر قرء، (٦)

^١ واصطلاحا : عرفها الحنفية بأنها : إستدامة الملك القائم في العدة . برد الزوجة إلى زوجها ، وإعادتها إلى حالتها الأولى . عرفها الشافعية بأنها رد المرأة إلى النكاح ، من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص عرفها المالكية بأنها عود الزوجة المطلقة للعصمة من غير تجديد عقد عرفها الحنابلة بأنها إعادة المطلقة غير بائن ، إلى ماكانت عليه بغير عقد. أنظر الاختيار ١٠٠ واللباب ٥٦ وحاشية الدسوقي ٤١٥/٢ وكشاف القناع ٣٤١/٥.

(٢)الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١٥٦

(٣)الأنوار لأعمال الأبرار ١٥٢/٢ — ١٥٤ والياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١٥٦ — ١٥٨

(٤)الآية سورة البقرة ، ٢٣٠

(٥)رواه أبودود ، ٢٢٨٣

(٦)الديباج للزركشى ٨٤٤/٢

{ كتاب الإيلاء }

(كتاب الإيلاء) وله لغة واصطلاح (١) وأركان وشروط ودليل ولغته الحلف وشرعه بأنه هو حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطنها مطلقاً أو أربعة أشهر، (٢) وأركانه ستة حالف ومحلوف عليه ومحلوف به ومدة وصيغة وزوجة وشروط الحالف أن يكون زوجاً مكلفاً يتصور منه الجماع.

ويشترط في المحلوف به أن يكون واحداً من ثلاثة اسم من أسماء الله أوصفة من صفاته أو تعليق الطلاق أو اعتق أو الزام مالم يلزم من صلاة أو صوم أو غيرها من قرب فإن كان حلفه باسم الله تعالى أوصفة من صفاته ووطئ في المدة لزمه كفارة يمين أو كان تعليق طلاق أو اعتق وقع الطلاق بوجود الصفة.

ويشترط في المحلوف به أن يكون الوطء شرعياً ويشترط في المدة أن تكون فوق أربعة أشهر ويشترط في الصيغة لفظ يشعر بالإيلاء، (٣) ومن آياته قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ يَرْئِصُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٤) ثم إن الإيلاء المستكمل للشروط المذكورة يرتفع حكمه بواحد من أربع أحوال بالمدة والطلاق البائن أو انقضاء مدة الحلف أو بموت بعض المحلوف عليهن في قوله لأربع لأجامعكن، (٥)

(١) واصطلاحاً عرفه الحنفية هو عبارة عن اليمين على ترك وطء المنكوحة أربعة أشهر أو أكثر، وعرفه الشافعية بأنه هو حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطنها مطلقاً أو فوق أربعة أشهر، وعرفه المالكية بأنه حلف الزوج المسلم المكلف المكن وطؤه بما يدل على ترك وطء زوجته غير الموضع أكثر من أربعة أشهر أو شهرين للعبد تصريحاً أو احتمالاً قيد أو أطلق وإن تعليقاً، وعرفه الحنابلة بأنه حلف الزوج القادر على الوطء بالله تعالى أوصفة من صفاته على ترك وطء زوجته من قبلها مدة زائدة على أربعة أشهر

أنظر تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢/٢٦١ ومغنى المحتاج ٣/٣٤٣ والشرح الصغير ٢/٢٧٨ — ٢٧٩ والمطلع ٣٤٣ وتحفة المحتاج ٨/١٨٨ وشرح المهلى على المنهاج ٢٤

(٢) الباقوت النفيس في مذهب ابن ادریس ١٥٨

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ٢/١٨٢ والباقوت النفيس في مذهب ابن ادریس ١٥٨ — ١٦٠

(٤) الآية سورة البقرة، ٢٢٦

(٥) أنظر من المنهاج ٤٢٣

[كتاب الظهار]^(١): وَلَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ كَظَهَرِ أُمِّي وَلَمْ يَنْوِ أَوْ نَوَى الطَّلَاقَ أَوِ الظَّهَارَ أَوْ هُمَا مَعًا أَوِ الظَّهَارَ بِأَنْتِ طَالِقٍ وَالطَّلَاقَ بِكَظَهَرِ أُمِّي طَلَّقْتَ وَلَا ظَهَارَ أَوِ الطَّلَاقَ بِأَنْتِ طَالِقٌ وَالظَّهَارَ بِالْبَاقِي طَلَّقْتَ وَحَصَلَ الظَّهَارُ إِنْ كَانَ طَلَّاقَ رَجْعَةٍ

(كتاب الظهار) وله لغة وشرع وأركان وشروط وأحكام وآيات. وصور ولغته مأخوذة من الظهر واصطلاحه تشبيه الزوج زوجته في حرمة بمحارمه. وأركانه أربعة مظاهر ومظاهر منها ومشبه به وصيغة شرط المظاهر كونه زوجا يصح طلاقه شرط المشبه به كونه أنثى أوجزء منها محرما بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم تكن حلالا له قبل شرط صيغة الظهار لفظ يشعر به، (٢) ومن آياته قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾ الآية سورة المجادلة (٣)

قوله (أنت طالق كظهر أمي) فيه صور تبلغ مائة وأربعة وأربعين وهي إما أن يطلقه أو ينوي به الطلاق فقط أو الظهار أو غيرها كذلك أو الطلاق والظهار أو الطلاق وغيرها أو الظهار وغيرها أو الثلاثة فهذه ثمانية أحوال. وتأتي هذه الأحوال الثمانية في كظهر أمي الخالي عن تركيبه مع أنت طالق وإذا ضربت عدة أحوال أحدهما في عدة أحوال الآخر يحصل أربعة وستون

وتأتي هذه الأحوال الثمانية عند تركيبهما وجعلهما كلمة واحدة فتضمها إلى الأربعة والستين يحصل اثنان وسبعون ثم تضرب إماما أن يكون الطلاق بائنا أو رجعيا يحصل مائة وأربعة وأربعون، (٤)

^١ واصطلاحاً عرفه الحنفية بأنه تشبيه المسلم زوجته أوجزء شائعا منها ، بمحرم عليه تأييدا أوبها أوبعض منها ، وعرفه الشافعية بأنه تشبيه الزوجة غير البائن بأنثى لم تكن حلالا ، عرفه المالكية بأنه تشبيه المسلم المكلف من تحل لأوجزءها بظهر محرم أوجزئه ، وعرفه الحنابلة بأنه هو أن يشبه امرأته أو عضو منها بظهر من تحرم عليه على التأييد أوبها أوبعضانها. أنظر حاشية ابن عابدين ٥٧٤/٢ وشرح فتح القدير ٢٤٥/٤ - ٢٤٦ وجمع الأنهر ٤٤٦/١ ومغنى المحتاج ٣٥٢/٣ والمهذب ١٤٣/٢ والمهمل على المنهاج ١٤/٤ ومواهب الجليل ١١١/٤ والخرشى ١٠١/٤ وحاشية الدسوقي ٤٣٩/٢ والإنصاف ١٩٣/٩

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ١٨٦/٢ والياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١٦١

(٣) الآية سورة المجادلة ٣

[كتاب الكفارة]

(كتاب الكفارة) والكفارات أربع كفارة إيقاع رمضان وكفارة الظهار كما سبقت قريبا وكفارة القتل وهي كما مر إلا أنها لا إطعام فيها وهذه الثلاثة مرتبة ابتداء وانتهاء. وكفارة اليمين وهي مخيرة ابتداء إما أن يعتق رقبة أو أن يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد أو يكسوهم مرتبة انتهاء أى فإذا عجز عما ذكر صام ثلاثة أيام ولومتفرقة، (١). ويشترط في الرقبة شروط الاول الإسلام فلا يجزئ الكافر الثاني السلامة من كل عيب مغل بالعمل فلا يجزئ الزمن والإعمى الثالث كمال الرق ، فلا يجزئ المستولدة والمكاتب كتابة صحيحة

الرابع خلو الاعتاق عن شوب العوض ، ولو أعتقه عن كفارة على أن يرد إليه دينارا مثلا عتق مجانا ولم يجزه، (٢)

اتفق الفقهاء في وجوب الإطعام في كفارة اليمين بالله تعالى إذا حنث فيها ، على التخيير بينه وبين الكسوة وتحرير الرقبة ، فإن عجز فصيام ثلاثة أيام لقوله تعالى

.....

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٣)

(١) نهاية الزين بشرح قرعة العون ١٩١ (

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ١٩١/٢ — ١٩٢

(٣) الآية سورة المائدة ، ٨٩ (

[كتاب اللعان]

(كتاب اللعان) وله لغة وشرع وأركان وآيات وأحاديث وشروط وثمرات وسنن وموجب وتعزير وضابط وفوائد ولغته مصدر لاعن وشرعه كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطح فراشه والحق العار به أو إلى نفى ولد ، وأركانه ثلاثة متلاعنان وصيغة ، شروط اللعان أربعة سبق قذف يوجب الحد وأمر القاضي به وتلقين كلماته ومولاته.

وثمراته خمسة إحداها الفرقة سواء أكان صادقا أو كاذبا فقد صح أنه فرق بين المتلاعنين فلا يحتاج إلى طلاق وهي فرقة فسخ الثانية التحريم المؤبد لوردوه كذلك سواء أكذب نفسه أم لا خلافا لأبي حنيفة الثالث سقوط الحد عنه لظاهر القرآن ، الرابع وجوب الحد عليها إن لم تلاعن ، الخامسة انتفاء نسب الولد منه ، وسننه ستأتي قول المصنف (يسن للقاضي وعظهما فيخوفهما بالله تعالى ومنها أن يبالغ في الخامسة فإنها موجبة الهلاك ، ومنها أن يتلاعنا عن قيام ، وموجبه الحد ثمانون إن كان محصنا ،

(١) واصطلاحاً: عرفه الحنفية بأنه شهادات مؤكدة بالإيمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها، عرفه الشافعية بأنه كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطح فراشه وألحق العار به أو إلى نفى ولد، وسميت هذه الكلمات لعاناً لقوله الرجل: عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين، وإطلاقه في جانب المرأة من مجاز التغليب، واختير لفظه دون لفظ الغضب وإن كانا موجودين في اللعان لكون اللعنة مقدمة في الآية، ولأن لعانه قد ينفك عن لعانها ولا ينعكس، عرفه المالكية بأنه حلف زوج مسلم مكلف على زنا زوجته أو نفى حملها على تكذيبه أربعاً، عرفه الحنابلة بأنه شهادات مؤكدة بإيمان من الجانبين مقرونة باللعن والغضب قائمة مقام حد قذف أو تعذيب أوجد زنا في جانبها، أنظر تبين الحقائق ١٤/٣ وحاشية ابن عابدين ٥٨٥/٢ ومغنى المحتاج ٣٦٧/٣ الشرح الصغير ٢٩٩/٢ والكافي ٦٠٩/٢ كشف القناع ٣٩٠/٥ والإشراق ١٦٧/٢

وَحْدُ الْقَذْفِ يُورَثُ

والتعزير إن كان غيره للإيذاء ، ومن آياته ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (١) ومن أحاديثه : أن هلال بن أمية قذف امرأته ، ألخ (ضابط) اللعان لا يكون إلا واجبا أو حراما فالأول لنفى النسب ودفع حد القذف ، والثاني الكاذب والقذف يكون واجبا وحراما وجائزا وينفرد اللعان للنسب بكونه على الفور إلا في موضعين الحمل له التأخير إلى وضعه وأما إذا احتاج إلى قذف فإنه يؤخره عنه ، (٣) فائذة ، لاتطالب المرأة زوجها بالجماع إلا في ثلاثة مواضع الأول إذا آلى منها ومضت ، الثاني إذا أقر بالعنة ، الثالث إذا جامع زوجته في ليلة غيرها فعليه أن يجامعها في ليلة أخرى ، (٤)

وقوله (وحد القذف يورث) فيه إختلاف بين أصحابنا ، فيمن يرثه على ثلاثة أوجه ، أحدها : يرثه جميع الورثة من أهل الانتساب والأسباب بالزوجية والولاء لأنه حق موروث لآدمي فيرثه جميع الورثة كسائر الحقوق ، والثاني يرثه عصباته دون النساء لأنه موضوع لدفع العار لولاية النكاح وهو إختيار القفال ، والثالث : يرثه جميع ورثته المناسبين ولا يرثه الزوج أو الزوجة لأن الزوجية تنقطع بالموت فلا يلحقه العار ، وهذا الوجه لم يذكر كثيرا من أصحابنا بالعراق ، وليس للشافعي أصل يدل عليه ، (٥)

(١) الآية سورة النور، ٧

(٢) رواه البخارى ، ٥٠٠

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٥٨ دار التوفيقية للتراث

(٤) جواهر العقود ١٢٨/٢

(٥) أنظر بحر المذهب للرويانى أبوالمحسن عبد الواحد بن إسماعيل (المتوفى ت ٥٠٢ هـ) ج ٣٢١/١٠

[كتاب العدد]^(١).

(كتاب العدد) لغة واصطلاح وضوابط وأقسام وآيات وأحاديث وأحوال وقوائد ولغتها مأخوذة من العدد واصطلاحها مدة تترى فيها المرأة لمعرفة براءة زوجها أوللتعبد

ضابط العدة أقسام: الأول معنى محض وهى عدة الحامل والثانى تعبد محض وهى عدة المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها ومن وقع عليها الطلاق ييقن براءة الرحم وموطوءة الصبي الذى لا يولد لمثله والصغيرة التى لا تحبل قطعاً.

والثالث مافيه الأمران والمعنى أغلب وهى: عدة الموطوءة التى يمكن حبلها ممن يولد لمثله سواء كانت ذات أقرء أو أشهر فان معنى براءة الرحم أغلب من التعبد بالعدد المعتبر.

والرابع مافيه الأمران والتعبد أغلب وهى: عدة الوفاة للمدخل بها التى يمكن حملها وتمضى أقرؤها فى أثناء الأشهر فان العدد الخاص أغلب فى التعبد ، (٢) ومن آياته قوله تعالى (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) (٣) ومن أحاديثها أن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال ، فجاءت النبی صلى الله عليه وسلم فاستأذنته أن تنكح ، فأذن لها فنكحت. (٤)

^١ واصطلاحاً : قال العلامة ابن عرفة هى مدة منع النكاح ، لفسخه أو موت الزوج أو طلاقه. وعرفها الخطاب بأنها للمدة التى جعلت دليلاً على براءة الرحم لفسخ النكاح أو موت الزوج أو طلاقه. أنظر الصحاح ٥٠٥/٢ ولسان العرب ٣٤/٤ والمصباح المنير ٦٠٤/٢ وأنيس الفقهاء ص ١٦٧ والدرر ٤٠٠/١ وتبيين الحقائق ٢٦/٣ وحاشية ابن عابدين ١٧٧/٥ والكافي ٧١٩/٢.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٥٨

(٣) الآية سورة الطلاق ٤

(٤) رواه البخارى ، ٥٠١٤

وَتَنْقُضِي بِمَيِّتٍ لَاعِلَقَةً وَبِمُضْغَةٍ فِيهَا صُورَةُ آدَمِي خَفِيَّةٌ أَخْبَرَ الْقَوَائِلُ بِهَا
أَصْلُ آدَمِي

وقوله (وبمضغة فيها صورة آدمي) له أحوال أحدها أن يظهر فيها صورة آدمي لكل
أحد فينقضى بها الثاني أن تكون الصورة خفية بحيث لا يدركها إلا القوابل وشهد به
عمل به الثالث أن لا يظهر لمن أيضا : ولكن قلن إنه أصل آدمي ، لوبقى لتصوير
فالنص على انقضاء العدة به والنص أنه لا يجب فيه الغرة ، ولا يثبت به الاستيلاء
(١)،

وقوله (ولونكحت في العدة فاسدا فولدت للإمكان من الأول لحقة) فيه أحوال
أحدها أن لا يمكن من أحد وثانيها أن يمكن من الثاني دون الأول وثالثها أن يمكن
من الأول دون الثاني ورابعها أن يمكن من كل واحد، (٢)

وقوله (ويجب الإحداد على معتدة وفاة) فيه أمور أحدها الثياب إما مصبوغة فيحرم
عليها لبس المصبوغ المقصود لزيينة كالأخضر والأحمر سواء كان خشنا أم لا على
الأصح الثاني: الحلى : سواء من الذهب والفضة كثر أو قل كالحاتم الثالث الطيب
فيحرم عليها الطيب في البدن والثوب والطعام، (٣)

(١) الدياج للزركشى ٨٧٨/٢

(٢) وكلها على المتن ٤٢٨

(٣) الدياج للزركشى ٨٨٤/٢ - ٨٨٥.

وَإِذَا كَانَ الْمَسْكَنُ لَهُ وَيَلِيقُ بِهَا تَعَيَّنَ

وقوله (وإذا كان المسكن له ويليق بها تعين) فيه صور وهي أن المسكن إما أن يكون للزوج أو للزوجة أو لهما أو كان مستأجرا أو مستعيرا فهذه خمسة صور وعلى كل إما أن يكون خسيسا أو نفيسا فهذه عشرة صور وعلى كل إما أن يكون لائقا بحالها أولا فجملة الصور عشرون يفهم هذه الصور ، (١)

فائدة: معاشره الأزواج كالرجعية في ستة أحكام لحوق الطلاق لها وجوب سكنها وأنه لا يحد بوطئها وليس له تزوج من يحرم جمعها معها ولا يزوج أربع سواها ولا يصح العقد عليها حال المعاشره.

وكالبائن في تسعة أحكام منها أنه لا يصح رجعتها ولا توارث بينهما ولا يصح منها إيلاء ولاظهار ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة لها.

وإذامات لها لا تنتقل لعدة الوفاة ولا يصح الخلع منها بمعنى أنه إذا خالعه وقع الطلاق رجعيا ولا عوض له ولذا قال بعضهم ليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها إلا هذه ، (٢)

(١) يفهم هذه الصور في من المنهاج ٤٤٣

(٢) فتح العلام بشرح مرشد الأنام ١٤١/٥ — ١٤٢.

{باب الإستبراء} (١)

(باب الإستبراء) وله لغة وشرع وحكم ودليل ولغته طلب المرأة واصطلاحه تربص الأمة مدة بسبب حدوث ملك اليمين ، ودليله قوله ﷺ (لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة) (٢) وحكم الإستبراء الوجوب في أربع صور إنتقال الأمة من حرية إلى رق وانتقالها من رق إلى حرية وانتقالها من رق إلى رق وتحدد حل وطئها ، (٣)

(١) وفي الإصطلاح يطلق على معنيين : المعنى الأول الإستبراء في الطهارة ، وهو إزالة ما بالمخرجين من الأذى ، المعنى الثانى الإستبراء في النسب وهو تربص الأمة مدة بسبب ملك اليمين حدوثا أو زوالا لمعرفة براءة الرحم أوللتعبد ،

فالإستبراء يشترك مع العدة في أن كلا منهما مدة تربص فيها المرأة لتحل للإستمتاع بها ويفترقان في عدة أمور ذكرها القرافي منها ، ١

ن العدة واجبة على كل حال ، حتى ولوتيقن براءة الرحم لتغليب جانب التعبد فيها ، بخلاف الإستبراء ، وأنه يكفى القرء الواحد في الإستبراء لافى العدة، أنظر مغنى المحتاج ٤٠٨/٣

(٢) رواه أبوداود ، ٢١٥٧)

(٣) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١٦٧

[كتاب الرضاع]^(١)

وله لغة وشرع وأركان وشروط وآيات وأحاديث. ولغته اسم لمص الثدي وشرب لبنه واصطلاحه إسم لحصول لبن المرأة أو ما حصل منه في جوف طفل على وجه مخصوص من آياته ﴿وَأُمَّهَاتِكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (٢) ومن أحاديثه قوله ﷺ (لَا يُحْرَمُ مِنَ الرضاعة إلا ما فلق الأمعاء في الثدي ، وكان قبل الفطام) (٣) وأركانه ثلاثة مرضع ورضيع ولبن شروط المرضع ثلاثة كونها امرأة وكونها بلغت تسع سنين وكونها حال انفصال اللبن حياة مستقرة. شروط الرضيع أربعة كونه حيا وكونه دون الحولين وأن ترضعه خمس رضعات متفرقات وأن يصل اللبن فيهن إلى جوفه ، (٤). والحاصل أن الرضاع على أربعة أقسام الأول ما لا يحرم لاعلى الرجل ولا على المرأة وهو لبن الرجل والحنثى الميتة. والمرضع به من له الحولان. الثاني ما يحرم على المرأة دون الرجل وذلك لبن الزنا والبكر والثيب التي لم تتزوج والملاعنة والمزوجة غير المدخول بها. الثالث ما يحرم على الرجل دون المرأة وهو ما للورضع من خمس أخوات أو بنات لرجل خمس رضعات حرم عليه دونهن الرابع ما يحرم عليهما وهو واضح، (٥)

^١ واصطلاحا عرفه الحنفية بأنه مص لبن آدمية في وقت مخصوص ، وعرفه الشافعية بأنه اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه ، وعرفه المالكية بأنه وصول لبن المرأة وإن كانت ميتة أو صغيرة لم تطلق لجوف رضيع وإن كان بسعوط أو حقنة تغذى ، وعرفه الحنابلة بأنه مص لبن من له دون حولين لبنا أو شربه كالسعوط ثار من حمل من ثدى امرأة أنظر تبين الحقائق ١٨١/٢ واللباب ٣١ ومغنى المحتاج ٣١٤/٣ والشرح الصغير ٣٢٧ وكشف القناع ٤٤٢/٥

(٢) الآية سورة النساء ٢٣

(٣) رواه الترمذى (١١٥٢)

(٤) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١٦٨ والأنوار لأعمال الأبرار ٢/٢٢٣ — ٢٢٤

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطى ٥٦٠

وَلَوْ قَالَ زَوْجَانِ بَيْنَنَا رِضَاعٌ مُّحَرَّمٌ فَرِقَ بَيْنَهُمَا " وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَيْنَهُمَا
رِضَاعٌ مُّحَرَّمٌ بَلْ يَجِبُ ذِكْرُ وَقْتٍ وَعَدَدٍ

وقوله (ولو قال زوجان بيننا رضاع محرم فرق بينهما) له أحوال أحدها : أن يتفق الزوجان على أن بينهما رضاع محرم بشروطه المتقدمة وحكمه أن يفرق بينهما ويسقط المسمى لفساد العوض ويجب مهر المثل إن جرى الدخول والالم يجب شيء الثاني أن يدعيه الزوج وتنكر هي فيقبل في حقه لا في حقها فيحكم بانفساخ النكاح ويفرق بينهما ويجب المسمى ان وطىء وان لم يطأ فنصفه الثالث في الشهادة على الرضاع وتثبت بشهادة رجلين اورجل وامرئين اواربع نسوة ، (١)

وقوله (والأصح أنه لا يكفي بينهما رضاع محرم) يجب فيه أمور أحدها ذكر الوقت الذي وقع فيه الإرضاع ، وأنه في الحولين. الثاني ذكر العدد وأنها خمس رضعات الثالث أن يذكر متفرقات ، ذكره الرويانى والقاضى الحسين قاله الرافعى الرابع ذكر وصول اللبن جوفه ويعرف ذلك بمشاهدة حلب اللبن في فيه أوفى إيجاره ، (٢)

(١) الدياج للزركشى ٩٠٥/٢

(٢) الدياج للزركشى ٩٠٦/٢

[كتاب النفقات] (١)

(كتاب النفقات) ولها لغة وشرع واسباب وآيات وأحاديث وفوائد وموانع ولغتها مأخوذة من الإنفاق وهو الإخراج وشرعها طعام واجب لزوجة أو خادمها على زوج ، واسبابها ثلاثة نكاح وقربة وملك ، (٢) وفوائدها ستأتى (فى قولنا قال أصحابنا) وموانعها ستأتى فى قولنا : موانع النفقة ستة

والنظر فى أطراف ، الأول فى نفقة الزوجة ولها واجبات ، الأول الطعام ويختلف بحال الزوج يسارا وإعسارا، الثانى الأدم : وجنسه غالب أدم البلدمن الزيت ونحوها، والثالث آلات الطبخ والأكل والشرب ، الرابع الكسوة ، الخامس ماتفرشه للقعود عليه ، السادس ماتفرش للنوم ، السابع الخطب فى البلاد الباردة الثامن مؤنة طحن الحب وخبزه التاسع آلات التنظيف : كالمشط والدهن ، العاشر السكنى ، فيجب لها مسكن يليق بها عادة ، الحادى عشر الخادمة : فمن لاتخدم نفسها فى عادة البلد فعليه إخدامها بحرة أو أمة الثانى عشر مؤنة الخادمة ، من النفقة والكسوة وغيرها الطرف الثانى فى كيفية الإنفاق ، فيجب التملك فى الطعام والأدم ، الطرف الثالث فى موانع النفقة وهى ستة كما سيأتى ، والطرف الرابع فى الإعسار بالنفقة ، الطرف الخامس فى نفقة الأقارب الطرف السادس فى الحضانة الطرف السابع فى نفقة المملوك (٣)

(١) واصطلاحا عند الشافعية قال الشرقاوى فى حاشيته على شرح التحرير: النفقة طعام مقدر لزوجة وخادمة على زوج ، ولغيرها من أصل وفرع ، ورقيق وحيوان مايكفيه ، وعند الحنفية فى تنوير الأبصار مع شرح الدر المختار ، هى الطعام والكسوة والسكنى وعند المالكية فى شرح الخرشى على مختصر خليل : النفقة مطلقا مابه قوام معتاد حال الأدمى دون سرف، وعند الحنابلة فى الإقناع والتمهيد ، هى كفاية من يمونه ، خبزا وأدما وكسوة ، وسكنا وتوابعها أنظر الصحاح ٤/٥٦٠ وللغرب ٢/٣١٩ والقاموس المحيط ٣/٢٩٦ وأنيس الفقهاء ص ١٦٨ والدرر ١/٤١٢

(٢) البقوت النفيس فى منهب ادس ١٦٩ — ١٧٠

(٣) لانوار لأعمال الأبرار ٢/٢٢٩ — ٢٤٨

عَلَى مُوسِرٍ لِرَوْجَتِهِ كُلِّ يَوْمٍ مَدًّا طَعَامٍ وَمُعْسِرٍ مَدًّا وَمَتَوَسِّطٍ مَدًّا وَنِصْفُ مَدٍّ ، وَالْمَدُّ مِائَةٌ وَثَلَاثَةُ
وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثُلُثُ دِرْهَمٍ ، قُلْتُ الْأَصْحُ مِائَةٌ وَاحِدٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وقوله (يجب على الموسر لزوجه كل يوم مدا طعام ومعسر مد ومتوسط مد ونصف المد
مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلث درهم قلت الأصح مائة واحد وسبعون درهما وثلاثة
أسباع درهم والله اعلم) فيه الطريقتان السابقتان في باب زكاة الفطر طريقة للرافعي وطريقة
للنوى

وأما طريقة الرافعي فهي أن المد يوزن رطلا وثلاثا والرطل البغدادي عند الرافعي يسع مائة
وثلاثين درهما ثم تضرب هذا الرطل في مائة وثلاثين يحصل لك مائة وثلاثون لأن الواحد
لا يزيد عددا ثم تأخذ الثلث وأخرج ثلث مائة وثلاثين فليس لها ثلث صحيح. فتقطع
مائة وعشرين وثلثها أربعون واضممها إلى مائة وثلاثين يحصل لك مائة وسبعون وبقي
عشرة ثم تأخذ ثلثها فليس لها ثلث صحيح فاقطع منها تسعة وثلثها ثلاثة واضممها إلى
مائة وسبعين يحصل لك مائة وثلاثة وسبعون. وبقي لك من العشرة واحد فتقسمه إلى
ثلاثة واضمم ثلثها إلى مائة وثلاثة وسبعين فالحاصل مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلث
درهم كما ذكر الرافعي بقوله والمد مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلث درهم.

وأما طريقة النوى فهي أن المد يزن رطلا وثلاثا والرطل البغدادي عند النوى يسع مائة
وثمانية وعشرين درهما وأربعة أسباع درهم وتضرب هذا الرطل في مائة وثمانية وعشرين
وأربعة أسباع. فيحصل مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم لأن الواحد لا يزيد
عددا

ثم خذ ثلث مائة وثمانية وعشرين وأربعة أسباع درهم فليس لها ثلث صحيح فاقطع مائة وعشرين وثلثها أربعون واضممها إلى العدد المذكور وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم.

فالحاصل مائة وثمانية وستون درهما وأربعة أسباع درهم وبقي ثمانية دراهم وأربعة أسباع درهم ثم خذ ثلث الثمانية واطرك الأسباع فليس لها ثلث صحيح فاقطع منها ستة وثلثها إثنان واضممها إلى مائة وثمانية وستين درهما وأربعة أسباع درهم يحصل لك مائة وسبعون وأربعة أسباع وبقي من الثمانية اثنان وتقسمهما سبعة سبعة.

وإذا جمعتهم يحصل أربعة عشر سبعا ثم اضمم أربعة الأسباع المتروك يحصل لك ثمانية عشر سبعا فاقطع منها ثلثها وثلثها ستة سبع واضمم إلى أربعة الأسباع التي مع المائة والسبعين فيحصل لك عشرة سبع فاقطع منها سبعة فتجعلها درهما كاملا فبقي ثلاثة أسباع درهم واضمم هذا الدرهم إلى مائة وسبعين. فيحصل مائة وأحد وسبعون ثم خذ ثلاثة الأسباع التي بقيت من أسباع العشرة واضممها أي ثلاثة أسباع إلى مائة وأحد وسبعين فالحاصل مائة وأحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم والله اعلم (١)

وَالْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهِ بِإِذْنِ نُسُوزٍ

وقوله (والخروج من بيته بإذن نسوز) يستثنى ثلاث مسائل إحداها : إذا أشرف على الإتهام الثانية إذا كان المنزل لغير الزوج فأزعجت الثالثة إذا خرجت في غيبته لزيارة، (١)

قال أصحابنا في قوله ﷺ (خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف) له فوائد: أحدها وجوب نفقة الزوجة، والثانية وجوب نفقة الولد، الثالثة أن نفقة الزوجة مقدمة على نفقة الولد لأنه قدم في الحكم نفقتها على نفقة الولد. الرابعة أن نفقة الولد على الكفاية، الخامسة أن للمرأة أن تخرج من بيتها لحاجة لا بد منها لأن النبي ﷺ لم ينكر عليها الخروج، السادسة أن للمرأة أن تستفتي العلماء، السابعة أن صوت المرأة ليس بعورة، الثامنة إن تأكيد الكلام جائز لأنها قالت إن أباسفیان رجل شحيح منع حقا عليه التاسعة أنه يجوز أن يذكر الإنسان بما فيه لأنها قالت إن أباسفیان رجل شحيح. العاشرة أن الحكم على الغائب جائز لأن النبي ﷺ حكم على أبي سفيان وهو غائب وهذا قول أكثر الأصحاب الحادية عشرة أنه يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه لأن النبي ﷺ لم يسألها البينة وإنما حكم لها بعلمه. الثانية عشرة أن من له حق على غيره فمنعه جاز له أخذه من ماله. الثالثة عشرة أن له أخذه من ماله وإن كان من غير جنس حقه لأن النبي ﷺ لم يفضل، والرابعة عشر أنه إذا وجدته وكان من غير جنس حقه فله بيعه بنفسه، الخامسة عشر أنه يستحق الخادم على الزوج إن كانت ممن تخدم لأنه روى أنها قالت إلا ما يدخل عليّ، السادسة عشرة أن للمرأة أن تقبض نفقة ولدها وتتولى الإنفاق على ولدها (٢)

(١) الديباج للزركشي ٩١٤/٢

(٢) جواهر العقود ١٧٠/٢ — ١٧١

{ فصل } أَعْسَرَ بِهَا فَإِنْ صَبَرَتْ صَارَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَهَا الْفَسْخُ عَلَى الْأَظْهَرِ،

(فصل) في حكم الإعسار بمؤنة الزوجة. موانع النفقة ستة الأول النشوز لأن وجوب النفقة لكونها من جنسه فإذا نشزت سقطت والثاني الصغر الثالث العبادات فإذا أحرمت الحج بلا إذن فنشوز. الرابع العدة الخامس عدم التمكين السادس الحيلولة فإن غصبت فلا نفقة وإن كانت معذورة لفوات الإستماتع بالكلية بخلاف المريضة وحبست ظلما أوجب حق فلا نفقة (١) وقوله (وإلا فلها الفسخ) له شروط عشرة الأول الإعسار دون الإمتناع الثاني كونه بالنفقة عليها الثالث كونه بالنفقة أو الكسوة أو المهر أو المسكن الرابع الإعسار بنفقة المعسرين الخامس كون النفقة مستقبلة. السادس أن يثبت إعساره عند القاضي السابع أن تحلف المرأة باستحقاق النفقة الثامن أن تكون المرأة مكلفة التاسع ملازمتها في البيت العاشر أن لا يدعى الزوج مالا باطنا وأنها تعلمه ولم تقم البينة ، (٢) والحاصل أن المثبت للفسخ خمسة قيود الإعسار وكونه بالنفقة وكونها نفقة الزوجة وماضية وكونها نفقة معسر لكن مثل نفقة الكسوة والمسكن فلا فسخ بالإعسار عن الأواني والفراش ولولما لا بد منه للشرب والجلوس والنوم، (٣)

(١) الأنوار لأعمال الأبرار ٢/٢٣٤

(٢) مغنى المحتاج ٣/٤٤٢

(٣) نهاية الزين بشرح قرة العين ٣٣٨.

وَمَنْ اسْتَوَى فَرْعَاهُ أَنْفَقًا وَإِلَّا فَلِأَصْحَقِّ أَقْرَبُهُمَا فَإِنْ اسْتَوَى فَبِالْإِثْرِ فِي الْأَصْحَقِّ أَوْ أَجْدَادَ
وَجَدَّاتٍ إِنْ أَذْلَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَلِأَقْرَبٍ

وقوله (ومن استوى فرعاه أنفقا) فيه أربعة أحوال الأول كونه قريبا بالإرث كالأولاد
والثاني كونه قريبا بلا إرث كأولاد البنات الثالث بعد مع الإرث كأولاد أولاد البنون
الرابع بعد بلا إرث كأولاد أولاد البنات، (١)

وقوله (ولا فالأصحق أقربهما) كابن البنت وابن ابن ابن. (فإن استوى فبالإرث في
الأصحق) كإبن الإبن وابن البنت والثاني بالإرث كابن ابن الابن وابن البنت ثم
بالقرب كابن الابن وابن ابن الإبن. (٢)
(ومن له أجداد أوجدات إن أدلى بعضهم ببعض فالأقرب) أى الأقرب من الفرع
والأقرب من الأصل فالأقرب من الفرع كبنت البنت وابن ابن الإبن والأقرب من
الأصل كأب الأب وأبى أب الأب وأقرب الجدات كأم الأم وأم أم الأم. (٣)

(١) مغنى المحتاج ٤٥٠/٣ وديوان شيخى

(٢) انتهت بديوان شيخى الشيخ أيبكر بن على

(٣) نقلت بديوان شيخى والله سبحانه وتعالى أعلم

وَالْأَقْرَبُ وَقِيلَ الْإِرْثُ وَقِيلَ بِوَلَايَةِ الْمَالِ. [فصل في الحضانة].

(والا فبالقرب) كأبي الأم وأبي أب الأب وقيل الإرث كأم أم أم وأبي أب الأب. (وقيل بولاية المال) كأبي الأب وأبي الأم (ومن له محتاجون يقدم زوجته ثم الأقرب من فرع كبنت البنت وابن الإبن والأقرب من الأصل كأبي الأب وأبي أب الأب وقيل الوارث من الفرع كإبن إبن الإبن وبنت بنت. (وقيل الوارث من الأصل كأم أم أم الأم وأب أم الأب وقيل كأبي أم ألاب وأم الأم وأولاهن الأم ثم امهاتها المدليات بإنات خلص. وخرج أم أبي الأم ثم أم الأب كذلك وخرج أم أم أبي الأم ثم أم أبي الجد كذلك وخرج أم أم أبي جد الأم. (١)

(فصل في الحضانة) ولها لغة وشرع وشروط وأحوال. ولغتها الضم وشرعها حفظ من لا يستقل بأمور وتربيته بما يصلحه.

وشروطها اثني عشر الأول أن يكون الحاضن حرا وأن يكون عاقلا وأن يكون أمينا وأن يكون مسلما وأن تكون الحاضنة خالية من زوج ليس له حق في الحضانة وأن تكون الحاضنة راضعة

وأن يكون به مرض دائم كالسلّ والفالج وأن لا يكون ابرص. وأجزم وأن لا يكون أعمى وأن يكون فيه رشد ، وأن لا يكون مغفلا ، وأن لا يكون صغيرا لأنها ولاية وليس هو أهلا لها ، (٢)

(١) انتهت بديوان شيخى الشيخ أبيكر بن على

(٢) الباقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١٧٦ - ١٧٧ والأنوار لأعمال الأبرار ٢٤٥/٢

والحاصل أنَّ للحاضن له ثلاثة أحوال ، الحالة الأولى إجتماع الإناث فقط وأولاهن الأم فقط أنظر في المتن. الحالة الثانية إجتماع الذكور فقط وأولاهن الأب فقط أنظر

في المتن الحالة الثالثة إجتماع الذكور والإناث وأولاهم بها : الأم (١)

(هذه بعض إفتراقات النكاح) ماافترق فيه الزوجة والأمة إفتراقاً في أمور وهي لا قسم للأمة ولا حصر في العدد ونفقتها غير مقدرة ولا تسقط بالنشوز ولا فطرتها لأنهما للملك وهو باق مع النشوز ونفقة الزوجة وفطرتها للتمكين وهو منتف معه ،

ماافترقا فيه الصداق والمتعة إفتراقاً في أمور أحدها أن الصداق يراعى فيه حال المرأة قطعاً والمتعة يراعى فيها حال الزوج على المختار وحال كليهما على المرجح عند الشيخين الثاني أن الصداق يستحب أن لا ينقص عن عشرة دراهم والمتعة يستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهماً

الثالث أن الصداق يجب على الزوج وغيره ولا تجب المتعة إلا عليه وأوجبها القديم على شهود الطلاق المفوضة قبل الدخول إذا رجعوا وابن الحداد على مرضعة زوجته الأمة المفوضة ، ماافترق فيه النكاح والرجعة فالبلقيني الرجعة تفارق عقد النكاح في أمور وهي اشتراط كونها في العدة وتصح بلاولى ولاشهود ولارضى وبغير لفظ النكاح والتزويج، (٢)

(١) أنظر في متن المنهاج ٤٥٩

(٢) الاشباه والنظائر للسيوطي ٦٠٨ دار التوفيقية والتراث

ما افترق فيه الفسخ والطلاق إفتراقاً في أمور أربعة أحدها أنه لا ينقص عدد الطلاق ثانيها أن الفسخ قبل الدخول لاشيء عليه بخلاف الطلاق فإنه يجب عليه نصف المهر ثالثها إذا فسخ لتيقن العيب بعد الوطاء يجب عليه مهر مثل بخلاف الطلاق فإنه يجب عليه المسمى. رابعها إذا فسخ بمقارن للعقد فلانفقة لها وإن كانت حاملاً أما إذا طلقت في الحالة المذكورة تجب لها النفقة أما السكنى فيجب في كل من الطلاق والفسخ حين كان بعد الدخول

ما افترق فيه الطلاق والظهار إفتراقاً في أمر واحد وهو يصح الظهار مؤقتاً بخلاف الطلاق ،

ما افترق فيه العدة والإستبراء إفتراقاً في أمور الأول أن الإستبراء يحصل بوضع حمل زناً بخلاف العدة. الثاني أن الإستبراء تختص بالأمة بخلاف العدة الثالث أن الإستبراء يكفى بقرء بخلاف العدة الرابع أن الإستبراء قبل العتق يكفى بخلاف العدة لأن العدة قبل الطلاق لا يكفى.

ما افترق فيه نفقة الزوجة والقريب إفتراقاً في أمور أحدها نفقة الزوجة مقدرة ونفقة القريب الكفاية الثاني نفقتها لا تسقط بمضى الزمان بخلاف نفقة القريب. الثالث نفقة القريب يعتبر إعساره ويسار المنفق ولا يشترط في نفقة الزوجة. الرابع يباع في نفقة الزوجة المسكن والخادم دون نفقة القريب على ما اختاره طائفة،
(١)

[كتاب الجراح]

(كتاب الجراح) ولها لغة وشرع وآيات وأحاديث وأركان وشروط وأقسام وموجبات وأحكام كمانقلنا عن كتب متفرقات وعن أفواه مشائخ.

ولغتها الطعن وشرعها فعل يحصل به قطع أو قتل أو مافى معناها وهى ستة كما سيأتى. ومن آياته: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (١) وأحاديثه

(لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق) (٢)

وأركانها ثلاثة قاتل وقتيل وقتل وشروطه خمسة ، (٣)

وأقسامها ثلاثة عمد وخطأ وشبه عمد وموجباته فى الدنيا ثلاثة القصاص والدية والكفارة وأحكامها سيأتى فى قولنا وينقسم القتل الى الأحكام الخمسة

والحاصل أن الجناية تنقسم إلى قسمين جناية محرمة وجناية مباحة وتوابع لذلك فأما الجناية المحرمة فتتنقسم إلى ستة أقسام الأول جناية على الأبدان وهى من كتاب الجراح إلى كتاب الردة

والثانى جناية على الأديان وهى من كتاب الردة إلى آخره والثالث جناية على الأعراض وهى من كتاب القذف إلى آخره. والرابع جناية على الأنساب وهى من أول كتاب الزنا إلى آخره

الخامس جناية على الأموال وهى من أول كتاب السرقة إلى آخره السادس جناية على العقول وهى من أول كتاب الأشربة إلى آخره ، (٤)

(١) الآية سورة الإسراء ، (٣٣)

(٢) رواه الترمذى ، (١٣٩٥)

(٣) الباقوت النفيس فى مذهب ابن ادريس ١٧٨

(٤) حاشية البيجورى ١٩٩/٢

وجناية على الأبدان منحصرة على سبعة وهي إما أن توجب القصاص وإما أن توجب الدية وإما أن توجب الأرش وإما أن توجب الحكومة وإما أن توجب الغرة وإما أن توجب التعزير وإما أن توجب الكفارة.

وعلى كل إما أن تقع بالمباشرة وإما بالسبب وإما بالشرط فتضرب هذه الثلاثة بالسبعة السابقة فتبلغ إحدى وعشرين وعلى كل إما مؤثرة بالإبتداء وإما بالسراية وتضرب هذه الاثنين في إحدى وعشرين يحصل اثنان وأربعون،

القسم الثاني هو الجناية المباح وهي اثنان وهما كتاب الجهاد وكتاب الصيال فالباقي توابع وهو القسم الثالث فالتوابع تنقسم إلى ثلاثة أقسام قسم يحمل على الجناية المحرمة وهما اثنان كتاب الأقضية والشهادات وقسم يحمل على الجناية المباحة وهما اثنان الهدنة والجزية والباقي عام وليس بمحمول، (١)

وينقسم القتل إلى الأحكام الخمسة واجب قتل المرتد وحرام قتل المعصوم بغير حق ومكروه قتل الغازي قريبه إذا لم يسب الله تعالى ورسوله مثلاً ومندوب قتل الغازي المذكور إذا سمعه يسب الله أو رسوله ومباح قتل الإمام الأسير عند استواء الخصال في الأحظية فراجع، (٢)

قال ابن القيم والتحقيق أن القاتل يتعلق به ثلاثة حقوق حق لله وحق للمقتول وحق للولي فإذا سلم القاتل نفسه طوعاً واختياراً للولي نادماً على ما فعل خوفاً من الله تعالى وتوبة نصوحاً سقط حق الله بالتوبة وحق الأولياء بالاستيفاء أو الصلح أو العفو وبقي حق المقتول يعوضه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب ويصلح بينه وبينه،

(١) كما قال شيخنا الشيخ أيكر بن علي حفظه الله تعالى ،

(٢) حاشية البيجوري ٢٠١/٢ وحاشية الجمل ٢/٥

(٣) حاشية الجمل ٢/٥

فشرع القصاص حفظا للنفس فإذا علم القاتل أنه إذا قتل قتل انكف عن القتل
 وشرع حد الزنا حفظا للأنساب فإذا علم الشخص أنه إذا زنا رجم أو جلد إنكف عن
 الزنا وشرع حد الشرب حفظا للعقل فإذا علم الشخص أنه إذا شرب المسكر حد.
 انكف عن الشرب وشرع حد السرقة حفظا للمال فإذا علم السارق أنه إذا سرق
 قطعت يده انكف عن السرقة وشرع قتل الردة حفظا للدين فإذا علم أنه إذا ارتد قتل
 انكف عن الردة، (١)

واعلم أن أركان القود في نفس ثلاثة قتيل وقاتل وقتل وأن أركانه في الأطراف ثلاثة
 أيضا قاطع ومقطوع وقطع وأركانه في المعاني كذلك مزيل ومزال وإزالة، (٢)
 ضابط القتل أربعة أقسام: أحدها ما يوجب القصاص والدية والكفارة وهو القتل العمد
 العدوان المكافئ ولا مانع، الثاني ما لا يجب واحد منها، وهو قتل المرتد والزاني المحصن ونحوهما.
 الثالث ما يوجب الدية والكفارة دون القصاص وهو الخطأ وشبه العمد. الرابع ما يوجب
 القصاص والكفارة دون الدية، (٣)

(١) البجيرمي على الخطيب ٩٩/٤

(٢) البجيرمي على المنهج ١٣٦/٤ — ونهاية الزين ٣٤١

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٦٣.

وَمِنْهُ الضَّرْبُ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا ، فَلَوْ شَهِدَا بِقِصَاصٍ فَقُتِلَ ثُمَّ رَجَعَا وَقَالَا تَعَمَّدْنَا لَزِمَهُمَا الْقِصَاصُ ، وَلَوْ قَالَ أَقْتُلْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا فَلَيْسَ بِإِكْرَاهٍ

قوله (ومنه الضرب بسوط أو عصا) له شروط أحدها أن يكونا خفيفين وثانيها أن لا يوالى ضربات وثالثها أن لا يكون في مقتل ورابعها أن لا يكون المضروب صغيراً أو ضعيفاً خامسها أن لا يكون في زمن حر وبرد وسادسها أن لا يشتد الألم ويبقى إلى الموت، (١)

وقوله (فلو شهدا بقصاص فقتل ثم رجعا وقالا تعمدنا لزمهما القصاص) فيه ستة صور الأولى بأن قالوا تعمدنا لزمهما القصاص الثاني بأن قال كل واحد تعمدت ولم يزد على ذلك لزمهما القصاص.

الثالث بأن قال كل تعمدت وزاد ولا أعلم حال صاحبي لزمهما القصاص الرابع بأن قال كل واحد تعمدت واخطأ صاحبي قتل بالأول الخامس بأن قال واحد أنا تعمدت ولا أعلم حال صاحبي وقال الآخر أخطأت قتل بالأول. السادس بأن قال واحد تعمدنا وقال الآخر أخطأت قتل بالأول، (٢)

وقوله (ولو قال أقتل زيدا أو عمرا فليس بإكراه) لأن الإكراه لا يعد إلا في خمس صور الأولى كأن أكره الكلام في الصلاة فتكلم فتبطل صلاة المكروه والثاني كأن أكره في الزنا فإنه يسقط الحد ولا يسقط المهر والإثم فإنه يعد والثالث كأن أكره إتلاف مال غيره فأتلف فإنه يعد ويضمن والرابع كأن أكره امرأة أراضع ولد فارضعت فإنه يعد ويصير ولدها الخامس الكتابة، (٣)

(١) معن المنهاج مع الغمراوي ٤٦٢

(٢) تحفة المحتاج ٢٩٧/١٠ — ٢٩٨

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٧٢ دار التوفيقية والتراث

فصل وَجَدَ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعًا فِعْلَانِ مُزْهِقَانِ كَحَزٍ وَقَدْ أَوَّلَا كَقَطْعِ
عُضْوَيْنِ فَقَاتِلَانِ ، وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ أَخَوَيْنِ شَقِيقَيْنِ الْأَبَ وَالْآخَرَ الْأُمَّ مَعًا فَلِكُلِّ
قِصَاصٍ ، وَلَوْ دَاوَى جُرْحُهُ بِسُمٍ مُدْفِفٍ فَلَا قِصَاصَ عَلَى جَارِحِهِ

قوله (وجد من شخصين معا فعلان مزهقان كحز وقد أولا كقطع
عضوين فقاتلان) فيه صور ثمانية الفعلان الصادران من شخصين إمامعا او مرتبا
فالأول خمسة وهى إما مزهقان مذفقان فقاتلان ويقتلان أولا كقطع العضوين ومات
فقاتلان أو أحدهما مذفف والآخر غير مذفف فالقاتل المذفف والثاني يعزر او مشكوك
فيهما أنهما مذفقان أولا فيوقف أو أحدهما مذفف والآخر مشكوك فيهما فيقتل
المذفف ويوقف الآخر والثاني أن يكون مرتبا وأنهاء إلى آخر، (١)

قاعدة: إذا اجتمع السبب والمباشرة قدمت المباشرة لأرجحيتها ويستثنى صور منها
مسألة الشهود ، ومنها مسألة مالو أضافه بمسموم ، فإنه لو مباشر لقتل نفسه
والمضيف متسبب ومنها مسألة المكره ، (٢)

إعلم أن الفرق بين الحياة المستقرة والمستمرة وحركة المذبوح أنها أى الحياة المستقرة بأن
تبقى حركة إختيار ونطق إختيار وإبصار إختيار يقطع موته بعد يوم اويومين والحياة
المستمرة بأن تبقى حركة إختيار وإبصار إختيار ونطق إختيار ولم يمت حتى يقتل وحركة
مذبوح بأن لم يبق حركة إختيار ونطق إختيار وإبصار إختيار ويعطى حكم الأموات
ولا يقبل منه تصرف لو كان آدميا ولو كان حيوانا لا يحل ذبيحته إذا ذبح، (٣)

(١) أنظر من للنهاج مع اللغى ١٢/٤ — ١٣

(٢) الديباج للزركشى ٩٣١/٢

(٣) حاشية الجمل ١٦/٥ ومعنى النهاج ١٢/٤ — ١٣.

وقوله (ولو قتل أحداً خوين شقيقين الأب والآخر الأم معا فكل قصاص) له أربعة أحوال إما أن يقتل أحدهما الأب والآخر الأم معا او مرتباً وعلى كل إما أن يكون هناك زوجية أولاً، (١)

وقوله (ولو داوى جرحه بسم مذفف فلاقصاص على جرحه) له أحوال أحدها أن يكون السم قاتلاً فإن شربه أو وضعه على جرحه فقاتل نفسه سواء علم حاله أم لا الثاني أن يكون السم غير المذفف أو جهل المجروح حاله فالحاصل منه شبه عمد الثالث أن يكون السم يقتل غالباً فإن لم يعلم المجروح ذلك فكالثانية وإن علم حاله فكجرح نفسه. الرابعة أن لا يكون السم قاتلاً في الحال بل في باقي الحال فإن علم المداوى أنه قاتل ففى وجوب القود على الجرح قولان أصحهما الوجوب الخامسة أن يجهل حاله ولم يعلم من أى الأحوال هو فيجربى عليه حكم أخفها لأن الأصل عدم الزيادة على ذلك، (٢)

(فصل): فى التغيير بين الجرح والموت وله أحوال. إحداها طريان المضمن فإذا جرح حربياً أو مرتداً ثم أسلم المجروح فمات فلاقصاص ولادية. الثانية أن يطرأ المهدر، فإذا جرح مسلماً فارتد أو ذمياً فنقض العهد ومات فلا يجب إلاقصاص الجراحة أو أقل الأمرين من أرش الجراحة ودية إن اقتضت المال أو آلت إليه. الثالثة أن يتخلل المهدر. فإذا جرح مسلماً فارتد ثم أسلم، ثم مات فلاقصاص ويجب كمال الدية: الرابعة أن يطرأ ما يغير المقدار فلوجرح مسلم ذمياً فأسلم أو حر عبداً لغيره فعتق ثم مات فلاقصاص وتجب دية حر مسلم، (٣)

(١) أنظر متن المنهاج ٤٦٧

(٢) الديباج للزركشى ٩٣٨/٢

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ٢٦٦/٢.

[باب كيفية القصاص ومستوفيه والإختلاف فيه]

فائدة: ستة لا تختلف لكبر ولا لصغر الأولى أرش الموضحة والثاني زكاة الفطر
والثالث لبن المصبرات والرابع بياض المساقات والخامس أرش الجائفة والسادس الغرة
(١)،

والحاصل أن الشجاج ينقسم إلى ثلاثة أقسام ما يجب فيه نصف عشر الدية
وهو ثلاثة الموضحة والهاشمة والمنقلة وما يجب فيه ثلث الدية وهو اثنان المأمومة
والدامغة وما لا يجب فيه أرش مقدر وهو خمسة الحارسة والدامية والباضعة والمتلاحمة
والسمحاقة، (٢)

(باب كيفية القصاص ومستوفيه والإختلاف فيه) قال الماوردي يعتبر في استيفاء
القصاص عشرة أشياء أحدها حضور الحاكم أو نائبه ثانيها حضور الشاهدين، ثالثها
حضور الأعوان فرما يُحتاج إلى الكتف رابعها يؤمر المقتص منه بقضاء ما عليه من
الصلاة. خامسها يؤمر بالوصية فيماله وعليه،

سادسها يؤمر بالتوبة من ذنوبه ، سابعها يساق إلى موضع القصاص برفق ولا يشتم
، وثامنها تشد عورته بشداد حتى لا يظهر. وتاسعها تشد عينه بعصابة حتى لا يرى
القتل. وعاشرها يمد عنقه ويضرب بسيف صارم لا كال ولا مسموم. (٣)

(١) أنظر لكل مسئلة في بابها تجدها

(٢) البيهقي على المنهج ١٦٣/٤

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٦٥ دار التوفيقية والتراث

وَلَوْ أَوْضَحَ كُلُّ رَأْسِهِ وَرَأْسُ الشَّاجِ أَصْغَرَ اسْتَوْعَبْنَاهُ وَلَا تُتِمُّهُ مِنَ الْوَجْهِ وَالْقَفَا " أُوَيْدِيهِ وَرِجْلَيْهِ فَمَاتَ وَزَعَمَ سِرَايَةً ، وَالْوَلِيُّ إِنْ دِمَالًا مُمَكِّنًا أَوْ سَبِيًّا فَالْأَصَحُّ تَصْدِيقُ الْوَلِيِّ.

وقوله (ولو أوضح كل رأسه ورأس الشاج أصغر استوعبناه ولا تتمه من الوجه والقفا) فيه أربعة صور الأولى أن يكون رأس الشاج أصغر الثالثة أن يكون رأس المشجوج أصغر الثالثة إذا أوضح ناصيته وناصية الشاج أصغر والرابعة إذا كانت ناصية الشاج أكبر، (١)

وقوله (أويديه ورجليه فمات وزعم سراية والولى إن دمالا ممكنا أوسيبا فالأصح تصديق الولى) فيه صور تبلغ اثني عشر وهى أن الجاني إما أن يدعى السراية أو قبله أى قبل الإندمال ، فهذه صورتان .

وأن الولى إيمان يدعى إن دمالا ممكنا أوسيبا معينا سواء أمكن الإندمال أم لا، أوسيبا مبهما، والإندمال ممكن ، فهذه أربعة صور يحصل ثمانية من ضرب اثنين فى أربعة ، يصدق الولى بيمينه .

وأن الولى إيمان يدعى إن دمالا غير ممكن، أوسيبا مبهما والإندمال غير ممكن فهذه صورتان يحصل من ضربها فى صورتى الجاني وهى أربع يصدق الجاني فى كل بلاعين إلا فى واحدة يصدق بيمينه وهو أن يدعى الجاني قتله قبل الإندمال والولى ادعى سببا مبهما والإندمال غير ممكن ، (٢)

(١) البجيرمى على المنهج ١١/٤

(٢) حاشية تحفة المحتاج ٣٩٢/١٠ .

وَلَوْ قَالَ مُسْتَحِقُّ يَمِينٍ أَخْرَجَهَا فَأَخْرَجَ يَسَارَهُ وَقَصَدَ إِبَاحَتَهَا فَمُهْدِرَةٌ

وقوله (ولو قال مستحق يمين أخرجها فخرج يساره وقصد إباحتها فمهدرة) فيه صور تبلغ أربع وستين صورة وهي كونه عالما باليسار وأنها لا تجزئ اوطن الإجزاء للجهل بالحال ا ولم يعلم بالحكم بالكلية. وعلى كل إيمان يتلفظ أولا فهذه صورتان فاضربهما في الأربعة تبلغ ثمانية فهذه أحوال المخرج وأما القاطع له أحوال أيضا وهي علمه بأنها اليسار وأنها لا تجزئ اوجهل الحال اوقال ظننت الإجزاء اوقال غفلت فهذه أربعة أحوال تضرب في ثمانية أحوال المخرج تبلغ اثني وثلاثين والقاطع إيمان يعلم بالإباحة أولا فهذه صورتان فاضرب في اثني وثلاثين فالجملة أربعة وستون. وفي هذه كلها مهدرة لا قودها ولادية فيها فإن قصد المخرج جعلها عوضا عنها ظانا الإجزاء عنها اوأخرجها وقد دهش وظنها اليمين اوطن القاطع الإجزاء فتجب الدية في هذه الثلاثة فإن قال القاطع قد دهش المخرج وظننت أنه أباحها اوقال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزئ اودهشت وجب القصاص في هذه الثلاثة على القاطع هذه الأحكام ما يتعلق باليسار. وإما يد المجنى عليه فقودها باق في هذه الصور المار إلا في ظن القاطع الإجزاء فيسقط القود فيها وعليه الدية، (١)

قاعدة: من قتل بشيء قتل بمثله. يستثنى منها مسائل يتعين فيها السيف الأولى إذا أوجره خمر حتى مات الثانية إذا قتله باللواط وهو ممن يقتله غالبا الثالثة إذا قتله بسحر الرابعة إذا شهدوا بزنا محصن فرجم ثم رجعو على وجه صوبه في المهمات، (٢)

(٢) البيهقي على المنهج ٤/١٥٦

الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٦٥.

وَلَوْ قُطِعَ فَعْفًا عَنْ قَوْدِهِ وَأَرْشِهِ

(ولو قطع فعفا عن قوده وأرشه) ، فله أحوال أحدها أن يندمل ، فلا شيء له لإسقاط الحق الثابت. الثانية أن يسرى الى النفس ، فلا قود فيها لتولد السراية من عفو عنه ولتعذر استيفائها إلا بالطرف وقد عفا عنه.

الثالثة أن يسرى إلى عضو آخر كما قطع الأصبع فتأكل الكف ثم اندمل فلاقود بناء على منعه في سراية الجسم ويجب ضمان السراية على الأصح لأنه لم يكن واجبا عند العفو دون العضو المقطوع بالعفو. الرابعة في عفو العلى ،

ومن استحق قصاص النفس بقطع طرف سرى الى القتل والقطع وسيلة وقد عفا عن المستحق.

الخامسة العفو بعد مباشرة سبب الإستيفاء كما إذا قطع يده من عليه القصاص ثم عفا على النفس مجانا فإن اندمل القطع صح العفو ولا ضمان عليه والا بان أن العفو باطل.

السادس وقدمر في الوكالة جوازها في استيفاء القصاص فإذا وكل ثم عفا واستوفى الوكيل عالما بالعفو، القصاص عليه لتعمده أوجاهلا به فلا قصاص عليه، (١)

[كتاب الديات]^(١)

ولها لغة وشرع وأسباب وأنواع وأقسام وآيات ولغتها المال الواجب في النفس وشرعها المال الواجب بالجناية على الحر في نفس أوفيمادونها ، وأسبابها سيأتي وأقسامها إثنان الأول إيمان تكون في النفس والثاني إيمان تكون فيمادون النفس، (٢) ومن آياته قوله تعالى ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ﴾ (٣).

وأنواعها سبعة الأول مايجب فيه دية كاملة وذلك النفس واللسان والكلام والصوت والذوق والمضغ والعقل والسمع والبصر والشم والحشفة والجماع والإحبال والإمناء والإفضاء والبطش والمشى وسلخ الجلد الثاني مايجب فيه نصف الدية وذلك في كل عضو في البدن منه اثنان وتكمل الدية فيهما وذلك عشرة اليد والرجل والأذن والعين والشفة واللحي والحلمة والألية وأحد الأثنين والشفتين. الثالث مايجب فيه الثلث وذلك أربعة إحدى طبقات الأنف والآمة والدامغة والجائفة الرابع مايجب فيه الربع وهو الجفن خاصة. الخامس مايجب فيه العشر وهو الأصبع السادس مايجب فيه نصف العشر وهو خمسة أنملة الإبهام والسن وموضحة الرأس أوالوجه والهشم كذلك والنقل السابع مايجب فيه عشر العشر وهو كسر الضلع، (٤)

^١ واصطلاحاً عرفه الشافعية بأنها المال الواجب بالجناية على الحر في النفس أوفيمادونها. وعرفها بعض الأحناف بأنها اسم لضمان يجب بمقابلة آدمى أو طرف منه. وقيل الدية اسم للمال الذي هو بذل النفس ، والأرض اسم للواجب فيمادون النفس. وعرفها الإمام ابن عرفة من المالكية فقال الدية مال يجب بقتل آدمى حر عن دمه ، أو بجرحه مقدر شرعاً لا بإجتهاد. أنظر ددر الحكام ٢٧٠/١٠ ومغنى المحتاج ٥٣/٤ والكافي ١١٠٨/٢ والإشراق ٢٠٠/٢ وتكملة فتح القدير ٢٧٠/١٠

(٢) الياقوت النفيس ١٧٨ والدياج للزركشى ٩٦١/٢

(٣) الآية سورة البقرة ١٧٨

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٦٦ دار التوفيقية والترات

ضوابط الدية: ودية الرجل المسلم التي هي المائة تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول خمس ونصف خمس حقة فخمسة الدية عشرون ونصف الخمس عشر فالجملة ثلاثون والثاني خمس ونصف خمس جذعة فخمسة الدية عشرون ونصف الخمس عشر فالجملة أيضا ثلاثون ،

والثالث خمسان خلفه وخمسا دية الرجل المسلم أربعون فقس عن هذه الدية دية اليدين والرجلين والعينين وما شبه ذلك. ودية المرأة المسلمة التي هي الخمسون تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول خمس ونصف خمس حقة فخمسة ديتها عشر ونصف الخمس خمس فالجملة خمسة عشر ؛ والثاني خمس ونصف خمس جذعة فالخمس عشر ونصف الخمس خمسة فالجملة خمسة عشر أيضا؛ والثالث خمسان خلفه وخمسا دية المرأة عشرون فقس عن هذه الدية دية يد الرجل الواحدة والرجل الواحدة والعين وما شبه ذلك وقس أيضا عن هذه الدية دية اليدين والرجلين والعينين للمرأة وما شبه ذلك.

ودية يد المرأة المسلمة الواحدة التي هي خمسة وعشرون تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول خمس ونصف خمس حقة فالخمس خمسة نياق والنصف ناقتان ونصف ناقة فيحصل منه سبعة نياق ونصف ناقة. والثاني خمس ونصف خمس جذعة فالخمس خمسة نياق والنصف ناقتان ونصف ناقة فيحصل منه سبعة نياق ونصف ناقة فالجملة خمسة عشر والثالث خمسان خلفه وخمسا دية يد المرأة الواحدة عشر فالجملة خمسة وعشرون ، (١)

(١) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن عليّ المصحيح المحقق في كتابنا هذا

ودية اليهودى التى هى ثلث الدية المسلم تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول خمس ونصف خمس حقة فالخمس ستة نياق وثلثا ناقة والنصف ثلاثة نياق وثلث ناقة واضم هذه الثلاثة والثلث الذى معها إلى الستة والثلثين السابقين فالجملة عشر. والثانى خمس ونصف خمس جذعة فالخمس ستة نياق وثلثا ناقة والنصف ثلاثة نياق وثلث ناقة فالجملة عشرة أيضا.

والثالث خمسان خلفه وخمسا دية اليهودى ثلاثة عشر نياقا وثلث ناقة ؛ فقس عن هذه الدية دية النصرانى والمأمومة والجائفة والطرف المارن للرجل وما أشبه ذلك. ودية المجوسى التى هى ثلثا عشر دية المسلم تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول خمس ونصف خمس حقة فالخمس ناقة وثلث ناقة والنصف ثلثا ناقة واضم هذين الثلثين إلى الثلث الأولى فيحصل منه ناقة فالجملة ناقتان

والثانى خمس ونصف خمس جذعة فالخمس ناقة وثلث ناقة والنصف ثلثا ناقة فالجملة أيضا ناقتان ؛ والثالث خمسان خلفه وخمسا دية المجوسى ناقتان وثلثا ناقة فقس عن هذه الدية دية الأعملتين للرجل المسلم الحر وما أشبه ذلك

ودية الأصبع التى هى عشر دية المسلم تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول خمس ونصف خمس حقة فالخمس ناقتان والنصف ناقة فالجملة ثلاثة نياق والثانى خمس ونصف خمس جذعة فالخمس ناقتان والنصف ناقة فالجملة أيضا ثلاثة نياق والثالث خمسان خلفه وخمسا دية الأصبع أربعة نياق واضم هذه الأربعة إلى الستة الأولى فالجملة عشرون نياقا فقس عن هذه الدية دية الإبهام، (١)

(١) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن على ويفهم أيضا فى المتن

ودية السن التي هي خمس أبعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام خمس ونصف خمس حقة
فالمخمس ناقة ونصف الخمس نصف ناقة فالجملة ناقة ونصف ناقة ؛ والثاني خمس
ونصف خمس جذعة فالمخمس ناقة ونصف الخمس نصف ناقة فالجملة ناقة ونصف
ناقة واطم هذه الناقة ونصف الذي معها إلى الناقة ونصف الناقة السابقين
فيحصل منه ثلاثة نياق والثالث خمسان خلفه وخمسا دية السن ناقتان واطم هذين
الناقتين إلى الثلاثة الأولى فالالحاصل خمسة نياق فقس عن هذه الدية دية الأصبع
للرأة وما شبه ذلك كدية الجنين إذا فقدت الغرة وإبهامها وأنملة إبهام الرجل

ودية الأنملة للرجل التي هي ثلاثة نياق وثلاث ناقة توزع كل واحدة من الثلاثة ثلاثة
أجزاء يحصل تسعة أجزاء واطم الثلث الذي معها فالجملة عشرة أجزاء. وتنقسم
العشرة الأجزاء إلى ثلاثة أقسام الأول خمس ونصف خمس حقة فالمخمس ثلثا ناقة
والنصف ثلث ناقة فيحصل منه ناقة كاملة والثاني خمس ونصف خمس جذعة
فالمخمس ثلثا ناقة والنصف ثلث ناقة فيحصل منه ناقة كاملة ، والثالث خمسان خلفه
وخمسا دية الأنملة ناقة وثلاث ناقة فالجملة ثلاثة نياق وثلاث ناقة : فقس عن هذه
الدية دية الأنملتين للمرأة المسلمة الحرة ودية الأنملة للمرأة التي هي ناقة وثلثا ناقة
تنقسم إلى ثلاثة أقسام فتوزع أولا الناقة إلى ثلاثة أجزاء واطم الثلثين اللذين معها
إلى الناقة فالجملة خمسة أثلاث القسم الأول خمس ونصف خمس حقة فالمخمس
ثلث الناقة والنصف نصف الناقة والثاني خمس ونصف خمس جذعة فالمخمس ثلث
الناقة والنصف نصف ثلث الناقة ومجموع النصفين ثلث كامل واطم هذا الثلث
الكامل إلى الثلثين فيحصل منه ناقة كاملة والثالث خمسان خلفه وخمسا دية الأنملة
للرأة ثلثا ناقة واطم هذين الثلثين إلى الناقة الكاملة فالالحاصل ناقة وثلثا ناقة، (١)

(١) كما نقلنا عن شيخنا الشيخ أبي بكر بن علي : بلا واسطة

ودية طرف المارن للمرأة ألتى هى ستة عشر وثلثان تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول خمس ونصف خمس حقة فالخمس ثلاثة نياق وثلث ناقة والنصف ناقة وثلثا ناقة واضمم هذه الناقة والثلثين إلى ثلاثة نياق والثلث الذى معها فالحاصل خمسة نياق والثانى خمس ونصف خمس جذعة فالخمس ثلاثة نياق وثلث ناقة والنصف ناقة وثلثا ناقة فالحاصل أيضا خمسة نياق والثالث خمسان خلفه وخمسا دية طرف المارن للمرأة ستة أنياق وثلثا ناقة فالجملة ستة عشر أنياق وثلثا ناقة فقس عن هذه الأمثلة مابقى فتأمل وافهم

هذا حكم الدية المغلظة وأما حكم المخففة فتتقسم إلى خمسة أقسام خمس بنت مخاض وهو عشرون وخمس بنات لبون وخمس بنولبون وخمس حقاك وخمس جذاع فالجموع مائة وقس هذه الدية دية الرجلين ودية اليدين ومماثلتهما ودية المرأة المخففة تنقسم إلى خمسة أقسام خمس بنت مخاض وهو عشرون وخمس بنات لبون وخمس بنى لبون وخمس حقاك وخمس جذاع فالجموع أى مجموع هذه الأقسام خمسون فقس عن هذه الدية دية الرجل ودية اليد والعين ومماثلتهما ودية اليهودى والنصرانى المخففة تنقسم أيضاً إلى خمسة أقسام خمس بنت مخاض وهو ستة نياق وثلثا ناقة وخمس بنات لبون وخمس بنى لبون وخمس حقاك وخمس جذاع فالجموع ثلاثة وثلثون وثلث فقس عن هذه الدية دية الجائفة ومماثلتهما وتفصيل مابقى من الأمثلة مما يطول ونحن نختصر عن هذه الأمثلة، (١)

(١) يؤخذ هذه الأمثلة فى المتن وأفواه المشايخ

وَتَغْلُظُ ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الْإِسْلَامُ إِنْ تَمَسَّكَ بِدِينٍ لَمْ يُبَدَّلْ فِدْيَةُ دِينِهِ ، وَكُلُّ سِنٍ لِذَكَرٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ ،

قوله (وتغلظ أى الدية) له خمسة أقسام وهى كون القتل عمدا ، أو شبه عمدا ؛ أوفى الحرم ؛ أوفى أشهر الحرم ؛ أوفى محرم رحم ، وأسباب تنقيص الدية أربعة الأنوثة والرق وقتل الجنين والكفر فالأول يردّها إلى الشطر والثانى إلى القيمة والثالث إلى الغرة والرابع إلى الثلث أو أقل ، (١)

وقوله (والمذهب أن من لم يبلغه الإسلام) له أحوال أحدها ألا تبلغه دعوة نبي أصلا ، فالظاهر أنه لا قصاص وتجب أخس الديات والثانى أن يكون متمسكا بدین لم يبدل فيجب فيه دية أهل ذلك الدين ، لأن نصيب ذلك الدين لا يقتضى الزيادة الثالث أن يكون متمسكا بدین لحقه التبديل فيجب أحسن الديات. (٢)

وقوله (وكل سن لذكر حر مسلم خمسة أبعرة) سواء أكرس الظاهر منها له شروط أحدها أن تكون أصلية فلو قطع سنا زائدة فحكومة الثانية بآمة ، فلو كسر بعضها يجب بعض الأرض بقسطه. الثالث ثابتة فالمقلقلة إن قلت حركتها مع بقاء المنفعة فكالصحيحة ، وإن كثرت مع بطلان المنفعة فحكومة ، أو مع نقصانها فقولان قال الماوردى نص عليهما فى الأم أصحها الصحة لبقاء العضو والمنفعة. والرابعة أن تكون مثغورة أى نبتت بعد اسقاط روضعه ، فلو قلع سن صبي لم يثغر فلا شيء فى الحال لإحتمال العود فإن جاء وقت نباتها وفسد المنبت وجب القصاص أو الدية ، (٣)

(١) مغنى المحتاج ٥٢/٤ ونهاية الزين بشرح قره العين ٣٤٣

(٢) الدياج للزركشى ٩٦٣/٢

(٣) الدياج للزركشى ٩٦٧/٢.

وَأَنَّهُ لَوْ قَلَعَ سِنُّ مَثْغُورٍ فَعَادَتْ لَا يَسْقُطُ الْأَرَشُ ، وَلَوْ قَلِعَتْ الْأَسْنَانُ فَبِحَسَابِهِ ،

وقوله (وأنه لو قلع سن مثغور فعادت لا يسقط الأرش) فيه صور تبلغ ست عشر وهي أن القالع والمقلوع إما مثغوران أو غير مثغورين والقالع غير مثغور فقط أو عكسه فهذه أربعة وعلى كل إيمان يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغير دون الآخر فهي ستة عشر صورة كما ذكرنا وحكمها أن غير المثغور ينتظر فيه العود وأن المثغور لا ينتظر فيه ذلك ، (١) وقوله (ولو قلعت الأسنان فبحسابه) أن الأسنان اثنان وثلاثون أربع ثنايا وهي الواقعة في مقدم الفم ثنتان من أعلى وثنان من أسفل ، ثم أربع رباعيات ثنتان من أعلى وثنان من أسفل ، ثم أربع ضواحك ، ثم أربعة أنياب ثم أربعة نواجذ ، واثناعشر ضرسا وتسمى الطواحين ، (٢)

(تنبيه) لوزادت الأسنان على اثنين وثلاثين يجب لكل سن خمس من الأبل ، وفي سن زائدة حكومة ، هذا كله إن خلقت مفرقة ، كما هو العادة ، فإن خلقت صفيحتان كان فيهما دية فقط وفي إحداها نصفها كمانبه على الدميري ، وذكر هنا فائذتين الأولى قال جزم في الجواهر تبعا لابن سيده أن لا لحية له والكوسج ، لا تكمل أسنانه العدة المتقدمة ، الثانية قال عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس الأمير مات بأسنانه التي ولد بها ولم يثغر وكانت قطعة واحدة من الأسفل ، وقطعة واحدة من الأعلى ، وعاش نحو من ثمانين سنة ، (٣)

(١) البجيرمي على المنهج ١١١/٤

(٢) مغنى المحتاج ٤/

(٤) مغنى المحتاج ٤/

[فرع] تَجِبُ الْحُكُومَةُ فِيمَا لَا مُقَدَّرَ فِيهِ وَهِيَ جُزْءٌ نِسْبَتُهُ إِلَى دِيَةِ النَّفْسِ نِسْبَةً نَقْصَهَا مِنْ قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ رَقِيقًا بِصِفَاتِهِ. فَإِنْ بَلَغَتْهُ نَقْصَ الْقَاضِي شَيْئًا بِاجْتِهَادِهِ

وقوله (تجب الحكومة فيما لا مقدر فيه وهي جزء نسبته إلى دية النفس نسبة نقصها من قيمته لو كان رقيقا بصفاته). مثاله بأن جرح أتملته قدر عبدا وقوم بعد ذلك فإن كانت قيمته صحيحا عشرة ومع الجرح تسعة دراهم وثلاثة أرباع الدرهم فالناقص من القيمة ربع درهم ويعتبر دية النفس وهي مائة من الإبل وعشرها عشرة وربع عشرها بعيران ونصف بعير وهذه حكومة الأتملة وهي لا تبلغ أرش الأتملة إذا قطع وهي ثلاثة أبعة وثلاث بعير.

وإذا جرح أتملته يعتبر قيمته صحيحا ومع الجرح فإن كانت صحيحا عشرة ومع الجرح تسعة دراهم وثلاثا درهم فالناقص من قيمته صحيحا ثلث درهم وتعتبر دية النفس وهي مائة من الإبل وعشرها عشرة وثلث عشرها ثلاث أبعة وثلاث بعير وهذه حكومة الأتملتين وهي لا تبلغ أرشهما وهو ستة أبعة وثلاثا بعير.

وإذا جرحت أنامل أصبعه جميعا يعتبر قيمته صحيحا ومع الجرح فإن كانت القيمة مع الصحة عشرة ومع الجرح تسعة وثلث درهم فالناقص من القيمة ثلاثا درهم وتعتبر دية النفس وهي مائة من الإبل وعشرها عشرة وثلثا عشرها ستة أبعة وثلاثا بعير وهذه حكومة الأصبع وهي لا تبلغ أرش الأصبع وهو عشرة.

وإذا جرح كفه اعتبر قيمته صحيحا ومع الجرح فإن كانت قيمته صحيحا عشرة ومع الجرح تسعة فالناقص من قيمته عشر فتعتبر دية النفس وهي مائة من الإبل وعشرها عشرة وهذه حكومة الكف وهي لا تبلغ أرش الكف وهو خمسون بعيرا (١)

(١) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن علي المحقق ، وانظر أيضا معنى المحتاج

وإن كانت جراحته جائفة اعتبر قيمته صحيحا ومع الجرح فإن كانت قيمته صحيحا عشرة ومع الجرح ثمانية فالناقص من القيمة خمس فتعتبر دية النفس وهي مائة من الإبل وخمسها عشرون وهذه حكومة الجائفة وهي لا تبلغ أرش الجائفة وهو ثلاثة وثلاثون بعيرا وثلث بعير. (١)

وقوله (فإن بلغته نقص القاضى باجتهاده شيئا) أى إذا جرحت على أنملة الأولى قومت سليما عشرة وبالجرح مثلا تسعة دراهم وثلثان نقص الثلث أنظر إلى دية الأنملة وهو ثلاثة أبعة وثلث بلغت أرشها نقص القاضى باجتهاده شيئا. وبالأنملة الثانية قومت سليمة عشرة وبالجرح تسعة وثلثا نقصت ثلثا العشرة أنظر إلى دية الأنملتين وهو ستة أبعة وثلثا بعير بلغت أرشها نقص القاضى باجتهاده شيئا أو بأمامل الثلاثة قومت سليما عشرة وبالجرح تسعة نقص عشر القيمة أنظر إلى دية الأصبع وهو عشر الدية بلغت أرشها نقص القاضى باجتهاده شيئا وإذا جرح جميع الكف قدر بعبد وقوم العبد فإذا كانت قيمته سليما عشرة وبالجرح تسعة ونصفا فنقصت العشر فأنظر إلى دية النفس وهو نصف الدية وهو خمسون فبلغت أرشها نقص القاضى باجتهاده شيئا ، (٢)

(١) مغنى المحتاج ٤ / وديوان شيخى

(٢) كما قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن على المصحيح المحقق بكتابنا هذا

[فصل] اصطدامًا بِلَا قَصْدٍ فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ نِصْفٍ دِيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ

(فصل) في العاقلة. وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام القرابة والولاء وبيت المال وأما الأول وهو القرابة وإنما تحمل العصبية من حواشي النسب وهم الإخوة وبنو الإخوة. والثاني إذ الولاء لحمه كلحمه النسب والثالث بيت المال ، فإنه مصب الموارث فوجب أن يكون مصعب العقل، (١)

وقوله (إصطدما) فيه صور وهي إما أن يصطدم كاملان أو ناقصان أو ناقص وكامل وكل إما ماشيان أو راكبان بدابتين لهما أو لأجنبي أو أحدهما دابته والآخر دابة أجنبي وعلى كل من صور الراكبتين الثلاثة. إما أن يقبلهما الدابتان أولا أو تقبل أحدهما دون آخر

وعلى كل إما أن يكون على الدابتين مال أولا أو على أحدهما مال دون الآخر أو أحدهما ماشيا والآخر راكبا دابة له أو لأجنبي غلبته أولا عليها مال أولا فهذه أربع وثلاثون صورة تضرب في الثلاثة السابقة فالجملة مائة وثمانان،

ثم تضرب الحاصل في ثلاثة وهي ما إذا قصد الإصطدام بما يتلف غالبا أو بما يتلف لا غالبا أو لم يقصد الإصطدام أصلا فالجملة ثلاثمائة وست صور ثم تضرب الحاصل في ثلاثة وهي ما إذا كانا مقبلين أو مدبرين أو أحدهما مدبرا والآخر مقبلا فالجملة تسعمائة وثمان عشرة صورة، (٢)

(١) الديباج للزركشي ٩٨٢/٢ — والأنوار لأعمال الأبرار ٣١٥/٢ — ٣١٦

(٢) حاشية الشرقاوي ٣٧٦/٢

وَأَتَمَّا يَضْمَنُ مُلْتَمِسٌ لِحَوْفٍ غَرَقٍ وَلَمْ يَخْتَصْ نَفْعُ الْإِلْقَاءِ بِالْمُلْقَى. [فصل] فِي
الْجَنِينِ غُرَّةٌ إِنْ انفَصَلَ مَيِّتًا بِجَنَائِيَةٍ فِي حَيَاتِهَا أَوْ مَوْتِهَا:

وقوله (إنما يضمن ملتمس لحوف غرق ولم يختص نفع الإلقاء بالملقى) فيه صور ستة
الأولى أن يختص النفع بالملتمس الثانية أن يعود له ومالك المتاع الثالثة أن يختص
بغيرهما الرابعة أن يختص لمالك المتاع والأجنبي الخامسة أن يعود للملتمس وأجنبي
السادس أن يعم الثلاثة وفي جميعها يضمن الملتمس، (١)

وقوله (في الجنين غرة) فيه قيود أحدها الانفصال فخرج به مالومات الأم ولم
ينفصل الجنين ، فلا يجب شيء لأننا لانتيقن وجوده فلانوجب شيئا. الثاني كون
المنفصل ميتا فلوانفصل حيا فإن بقي زمانا سالما غير متألم فلا ضمان على الضارب
لأن الظاهر أنه مات بسبب آخر، الثالث الجنائية : والمقصود مايؤثر في الجنين من
ضرب ودواء ونحوهما، (٢)

وشروط الغرة ثلاثة أن تكون سلامة من العيوب المثبت للخيار لرد المبيع الثاني
التمييز فلا يجزئ طفل لم يبلغ سبعا لحاجة التعهد فلا خيار حينئذ الثالث نفاسة
القيمة والأصح اشتراط بلوغها نصف عشر الدية، (٣)

(١) مغنى المحتاج ٩٤/٤

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٣١٩/٢

(٣) الديباج للزركشى ٩٩٠/٢.

{ كتاب دعوى الدم والقسامة }

(فصل) فى كفارة القتل والنظر فى الموجب أمور أحدها القاتل فيجب على المكلف والصبي والمجنون بخلاف كفارة الوقاع إذ شرطها التعدى ، الثانى القتل، وهو ما تمكن الشرع منه خطأ أو شبه عمد ، الثالث فى المقتول : ويشترط كونه آدمياً معصوما سواء المكلف وغيره والمسلم والذمى، (١)

(كتاب دعوى الدم والقسامة) ولها لغة واصطلاح وشروط وأحاديث وفرق ولغتها مأخوذة من القسم وهو اليمين واصطلاحها هى الأيمان المكررة فى دعوى القتل وأحاديثها كقوله ﷺ >أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم< وشروطها خمسة كما سيأتى. وحاصل الفرق بين المدعى والمدعى عليه من ثلاثة أوجه الأول أن وارث المدعى لا يبنى بخلاف وارث المدعى عليه الثانى أن المدعى إذا عزل القاضى وولى قاض آخر لا يبنى بخلاف المدعى عليه فإنه يبنى الثالث أن المدعى توزع الأيمان عليه لوتعدد بخلاف المدعى عليهم فإنه يحلف كل واحد منهم خمسين يمينا، (٢)

وشروط الدعوى خمسة الأول أن يكون المدعى عليه معيناً من واحد أو جماعة معينين يتصور اجتماعهم على القتل الثانى أن تكون مفصلة بأن يقول أنه قتله عمداً أم خطأ أم شبه عمد منفرداً أم بشركة ، الثالث أن يكون المدعى مكلفاً، فلا تسمع دعوى الصبي. والمجنون الرابع أن يكون المدعى عليه مكلفاً: الخامس أن لا يتناقض دعواه ، فلو ادعى تفرد شخص بالقتل ثم تفرد آخر أو مشاركته لم تسمع الثانية، (٣)

(١) الديباج للزركشى ٩٩٢/٢

(٢) البجيرمى على المنهج ١٣٥/٤

(٣) الأنوار ٣٢٦/٢ - ٣٢٨ والديباج للزركشى ٩٩٥/٢ والياقوت النفيس ١٨١.

والحاصل أنه لاقسامته في ست صور الأولى تكاذب الورثة الثانية تعذر إثبات اللوث
 الثالثة إنكار المدعى عليه الرابعة ظهور اللوث في أصل القتل بدون كونه عمدا
 أو خطأ أو شبه عمد وصورته أن يقول الوارث هذا قتل أبي عمدا ثم نخبر لعدل بأن
 المشار إليه قتل مورث المدعى ولم يقل عمدا ولا غيره فلاقسامة
 الخامسة بأن يشهد عدل أو عدلان إن زيدا قتل أحد هذين القتيلين لانبهامهما أى
 الشهادة ففي هذه الصورة الإيمان على المدعى عليه السادسة عدم الوارث الخاص ،
 (١)

تكملة : للوث دوافع ،

أحدها أن يتعذر إثباته عند القاضي ، فإذا ظهرت على جماعة فقال الوارث القاتل أحدهم
 ولا أعرفه فلاقسامة وله تحليفهم ، الثاني إذا ظهر لوث في أصل القتل دون كونه عمدا
 أو خطأ بأن تفرق جمع عن هالك لاعداء لهم معه واحتمل كون القتل عن زحمة فلا يتمكن من
 القسامة لأن الموجب مجهول ،

الثالث إذا أنكر المدعى عليه اللوث في حقه ، بأن قال لم أكن مع المتفرقين عن القتيل ولم
 تكن بينة على ذلك حلف ولا لوث وبقي مجرد الدعوى ، الرابع تكذيب بعض الورثة ، فإن
 كان للميت ابنان فقال أحدهما قتله زيد وكان قد ظهر عليه اللوث وقال الآخر لم يقتله بل
 كان غائبا أوقته فلانا واختصر على نفى القتل ، بطل اللوث (٢)

(١) البجيرمي على الخطيب ١٣٧/٤

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٢/٣٣١ — ٣٣٢

وَتَثْبُتُ الْقَسَامَةُ فِي الْقَتْلِ بِمَحَلِّ لَوْثٍ وَهُوَ قَرْيَنَةٌ لِصِدْقِ الْمُدْعَى بِأَنْ وَجَدَ قَتِيلًا فِي مَحَلَّةٍ أَوْ قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ لِأَعْدَائِهِ.

أما القسامة فهي عبارة من الإيمان التي تقع البداءة فيها بالمدعى ومحلها قتل المعصوم في محل اللوث وفيه قيود. الأول القتل فلاقسامة في إتلاف الأموال الثاني العصمة فلاقسامة في قتل المرتد والحربي لأنهما مهدران الثالث اللوث فإن لم يكن لوث فاليمين على المدعى عليه

وقوله (بأن وجد قتيل في محلة أوقرية صغيرة) فيه صور هذه أحدها. الثانية لوتفرق جماعة يمكن إجتماعهم على القتل عن قتيل في دارالثالثة لوتقابل صنفان متقاتلان وانكشفا عن قتيل من أحدهما فإن اختلطوا ووصل سلاح أحدهما الآخر رميا أوقطعا أو ضربا فلوث في حق الصف الآخر وإن لم يصل فلوث في حق صفه. الرابعة إذا وجد قتيل في صحراء وعنده رجل معه سلاح متلطيخ بالدم فلوث في حقه. الخامسة إذا شهد عادل بأن زيدا قتل فلانا فلوث في حقه السادسة لووقع في السنة العام والخاص أن زيدا قتل فلانا ، فلوث في حقه.

السابعة إذا وجد قتيل قريب من قرية وليس هناك عمارة أخرى ، ولا من يقيم بالصحراء ثبت اللوث في حقهم إن وجدت عداوة تحكم باللوث، (١)

{ كتاب البغاة } وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَغَاةِ

قوله (كتاب البغاة) وله لغة وشرع وشروط وفوائد وأحكام ولغته هم المجاوزون للحد وشرعه ، مسلمون مخالفون للإمام يتأويل باطل ظنا وشوكة لهم ، (١) وأحكامه ثلاثة أحدها في حكم شهودهم وقاضيهما الثاني في حكم دعواهم استيفاء ما يجب الثالث في حكم قتالهم ، (٢) وشروطه ستة الأولى أن يكونوا مسلمين الثاني أن يخالفوا الإمام والثالث أن يكون لهم تأويل الرابع أن يكون ذلك التأويل باطلا ظنا الخامس أن تكون لهم شوكة السادس أن يكون فيهم مطاع ، (٣) (وتقبل شهادة البغاة) له شرطان الأول أن لا يكونوا ممن يشهدون لموافقيهم بتصديقهم والثاني أن لا يستحلوا دماءنا ، (٤)

(١) البغى : التعدى ، وكل مجاوزة وإفراط على المقدار الذى هو حد الشئ فهو بغى والبغى أيضا الفجور والباغية التى تعدل عن الحق ، وما عليه أئمة المسلمين ، يقال بغى الجرح إذا ترمى إلى الفساد ، أنظر النظم ٢٥٥/٢

(٢) الياقوت النفيس فى مذهب ابن ادريس ١٩٤

(٣) الديباج للزركشى ١٠٠٥/٢ — ١٠٠٦

(٤) البجيرمى على المنهج ١٩٢/٤

(٥) البجيرمى على الخطيب ١٩٥/٤

وَقَضَاءُ قَاضِيهِمْ فِيمَا يُقْبَلُ قَضَاءُ قَاضِينَا إِلَّا أَنْ يَسْتَحِلَّ دِمَاءَنَا

قوله (وقضاء قاضيهم) له شرطان أيضا الأول أن يكون فيما يقبل فيه قضاء قاضينا فيخرج به ما إذا قضوا بما يخالف نصا أو جماعا أو قياسا جليا الثاني أن لا يستحلوا دماءنا ، (١) (فصل في شروط الإمام الأعظم) وهي تبلغ عشرة أحدها كونه مسلما ، فالكافر لا يكون إماما لعدم قيامه بالدين. الثاني كونه مكلفا، فالصبي أو المجنون لا يكون إماما: الثالث كونه حرا فالعبد لا يصلح لها لنقصه الرابع كونه ذكرا فالمرأة لا تكون إماما. الخامس النسب: أن يكونوا من قریش ففى سنن النسائى >الإئمة من قریش< السادس كونه عالما مجتهدا السابع كونه شجاعا ليتولى الحروب بنفسه الثامن كونه ذارأى وبصيرة بسياسة الرعية وتدبير المصالح. التاسعة سلامة الحواس بكونه ذا سمع وبصر ونطق فالأصم والأعمى والأخرس لا يصلح للإمامة ، لنقص الخلقى المفضى لنقص فى التدبير العاشرة كونه عدلا فالفاسق لا يصلح لها. فإذا وجدت الشرائط انعقدت له بأحد أربعة أمور أحدها البيعة والإعتبار ببيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرساء ووجوه الناس الثانى بالإستخلاف : كأن يعهد إليه من قبله فى حياته ثم يخلفه بعد موته، الثالث أن يجعل الأمر شورى فى جماعة فيتشاورون ويتفقون على واحد منهم الرابع باستيلاء جامع الشرائط على الملك بالقهر والعلبة لإنقياد الناس ، (٢)

فائدة: الخوارج قوم مسلمون يُكْفَرُونَ مرتكب الكبيرة تاركون للجماعة وقتالهم واجب إن قاتلونا، أخرجوا عن قبضتنا وحكمهم كالبغاة وإلا فغير جائز ، (٣)

(١) البجيرمى على الخطيب ١٩٥/٤

(٢) الديباج للزركشى ١٠٠٩/٢

(٣) الياقوت النفيس فى مذهب ابن ادريس ١٩٥.

[كتاب الردة]^(١): هِيَ قَطْعُ الْإِسْلَامِ بِنِيَّةٍ أَوْ قَوْلٍ كُفْرٍ أَوْ فِعْلٍ، سَوَاءٌ قَالَهُ اسْتَهْزَاءً أَوْ عِنَادًا أَوْ اعْتِقَادًا

(كتاب الردة) ولها لغة واصطلاح وأحكام ودليل وفوائد ولغتها المرة من الرجوع وشرعها ما ذكره المصنف بقوله هي قطع الإسلام ومن أحكامها وجوب إستتابة المرتد والمرتدة ومنها أن في ولد المرتد إن انفصل أو انعقد قبل الردة فيحكم بإسلامه ، ودليله كقوله ﷺ (من بدل دينه فاقتلوه)(٢)

قوله (سواء قاله استهزاء) مثاله كأن يقال لشخص قلم أظفارك فإنه سنة فقال لأفعل وإن كان سنة أو عنادا مثاله بأن يقول شخص الله ثالث ثلاثة ظاهرا بخلاف باطنه أو اعتقادا مثاله بأن اعتقد وجوب ماليس بواجب بالإجماع كصلاة النافلة،(٣) فائدة: قال ابن حجر الهيتمي كشيخه إذا قال الولي حال غيبته أنا الله ونحوه لم يكفر كما وقعت لأئمة من العارفين ، كابن العربي وأتباعه بحق ، وما وقع في عباراتهم مما يوهم كفرا ، غير مراد به ظاهره كما لا يخفى على الموفقين ، نعم يحرم على من لا يعرف حقيقة إصطلاحهم وطريقتهم مطالعة كتبهم ، فإنها مزقة قدم له. ومن ثمَّ ضل كثيرون اغتروا بظواهرها ، وقول ابن عبد سلام يعزر ولي قال أنا الله فيه نظر لأنه إن قاله وهو مكلف فهو كافرا لمحالة ، وإن قاله حال الغيبة المانعة للتكليف ، فأى وجه للتعزير ،(٤)

^١ واصطلاحا : الردة عند الحنفية : عبارة عن الرجوع عن الإيمان ، وعند المالكية الردة كفر المسلم ، بقول صريح أو بلفظ يقتضيه أو بفعل يتضمنه وعند الشافعية عبارة عن قطع الإسلام من مكلف أو من قطع الإسلام بنية كفر ، أو قول كفر أو فعل كفر ، وكفر سواء في القول قاله استهزاء أو عنادا أو اعتقادا أنظر تحفة الفقهاء ١٣٤/٧ والقلوب وعميرة ١٧٤/٤

وحاشية البيهقوري ٣٢٨/٢ ومنح الجليل ٤٦١/٤ وشرح الخرشى المالكي ٦٢/٨ وهداية الراغب ٤٣٧ والمغنى لابن قدامة الحنبلي ٥٤٠/٨ ومتن الإرادات لابن النجار ٤٩٨/٢

(٢) رواه البخارى ، ٢٨٥٤)

(٣) البجيرمي على الخطيب ٢٠٠/٤

(٤) أنظر فتح المعين بشرح قرّة العين ٥٣٠ دار التقوى

وقوله (وفي زوال ملكه عن ماله بها أقوال): يتفرع من الخلاف مسائل إحداها يقضى من ماله ديونه اللازمة قبل الردة إذ الغاية إلحاقها بالموت. الثانية لو أتلف شيئا في الردة فإن قلنا بزوال ملكه فقيل: ليس عليه شيء والآخر نعم كما يضمن الحافر عدوانا بالتعدي الثالث في نفقة زوجاته الموقون نكاحهن ونفقة قريبه المسلم إذا قلنا بزوال ملكه وجهان والأصح إلزامه، (١)

فائدة: ينقسم الكفر إلى أربعة أقسام كفر انكار، وكفر جحود، وكفر عناد، وكفر نفاق فكفر الإنكار هو أن لا يعرف الله أصلا ولا يعترف به. وكفر الجحود هو أن يعرف الله بقلبه ولا يقر بلسانه ككفر إبليس واليهود، وكفر العناد هو أن يعرف الله بقلبه ويعترف بلسانه ولا يدين به ككفر أبي طالب حيث يقول:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا
لولا الملامة أوحذار مسبة لوجدتني سمحا بذلك مبينا

وأما كفر النفاق فهو أن يقر باللسان ولا يقتقد بالقلب، (٢)

(١) الديباج للزركشي ١٠١٣/٢

(٢) كاشفة السجا ٣٣.

[كتاب الزنا]^(١). وَالْأَصْحُ اشْتَرَاطُ التَّغْيِيبِ حَالِ حُرِّيَّتِهِ وَتَكْلِيفِهِ.

(كتاب الزنا) ولها لغة واصطلاح وشروط وآيات واحاديث ولغتها المنع وشرعها عقوبة مقدرة وجبت زجرا عن ارتكاب ما يوجبها وآياتها (ولاتقربوا الزنا) (٢) وأحاديثها (أدرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم) (٣)

وشروطها تبلغ اثني عشر أحدها أن يكون مكلفا ثانيها واضح الذكورة ثالثها أن يولج جميع حشفته رابعها اصاله الذكر خامسها إتصاله سادسها فقبل سابعها أن يكون القبل واضح الأنوثة. ثامنها أن يكون محرما تاسعها في نفس الأمر عاشرها لعين الإيلاج حادي عشرها الخلو عن الشبهة ولها أقسام الأول في المحل فلووطي جاريته المزوجة فلاحد الثاني في الفاعل، فلووجد امرأة على فراشه فظنها زوجته فوطئها فلاحد. الثالث في الجهة وكل جهة أباحها عالم سني بدليل قوى ، وأباح الوطء بها فلاحد ثاني عشرها أن يكون مشتبه طبعاً، (٤)

وقوله (والأصح اشتراط التغيب حال حرّيته وتكليفه) له شروط ستة الأول أن يكون من الإمام او نائبه والثاني أن يكون عاما والثالث أن يكون إلى مسافة القصر فما فوقها الرابع أن يكون إلى بلد معين.

الخامس أن يكون الطريق والمقصد آمنا السادس أن لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله، (٥)

^١ واصطلاحاً: عرفه الشافعية بأنه إدخال مكلف واضح الذكورة أولج حشفة ذكره الأصلي المتصل ، أوقدرها. وعرفه ابن عرفة بأنه مغيب حشفة آدمي في فرج آخر دون شبهة جليلة عمداً. أنظر الأنوار لأعمال الأبرار ٣٧٧/٢

(٢) الآية سورة الإسراء ٣٢

(٣) رواه البيهقي في سنن الكبرى ، رقم ١٦٨٣٤ (

(٤) نهاية الزين ٧٤٦ والبيجورمي على المنهج ١٤١/٤

(٥) نهاية الزين ٣٤٦ والبيجورمي على المنهج ١٤٤/٤

{ كتاب حد القذف }

وأما ما يسقط البينة فأمور أحدها التعارض : كمالوشهد أربعة رجال بزنا وأربع نسوة أنها عذراء فلاحد عليها ولاعلى قاذفها.
الثاني الإختلاف فى المكان بأن عين أحدهم زاوية للزنا ، وعين الباكون غيرها فلايثبت لعدم الثبوت.

الثالث لوشهد أربعة على زناها، لكن شهد اثنان على زناها مكرهة واثنان على زناها مطاوعة فلاحد عليها لعدم كمال النصاب،(١)

(كتاب حد القذف) لغة وشرع وشروط ولغته الرمى وشرعه الرمى بالزنا فى معرض التمييز. وشروطه أحد عشر وهى أن يكون القاذف بالغا وأن يكون عاقلا وأن يكون مختارا وأن يكون ملتزما للأحكام وأن لا يكون مأذونا له فى القذف. وأن لا يكون والدا للمقذوف

وأن يكون المقذوف مسلما وأن يكون بالغا وأن يكون عاقلا وأن يكون حرا وأن يكون عفيفا ،(٢)

(١)الدياج للزركشى ١٠٢٠/٢

(٢)الياقوت النفيس فى مذهب ابن ادريس ١٨٥.

[كتاب السرقة] ^(١): الثَّالِثُ عَدَمُ شُبْهَةٍ فِيهِ. يَقْطَعُ مُؤَجَّرُ الْحِرْزِ.

(كتاب السرقة) ولها لغة واصطلاح وأركان وشروط وآيات وأحاديث. ولغته الرمي مطلقا واصطلاحه أخذ مال خفية ظلما من حرز مثله مع الشروط الآتية. وأركانه ثلاثة سارق ومسروق وسرقة ، ومن آياته ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (٢) وشروط المسروق أربعة الاولى كونه ربع دينار خالصا او قيمته الثاني كونه ملكا لغيره الثالث كونه لاشبهة له فيه الرابع كونه محرزا بحرز مثله. ويشترط في السارق البلوغ والعقل والتزام الاحكام والاختيار وعلمه بالتحريم وأن لا يكون مأذونا له من المالك وأن لا يكون أصلا او فرعاً او رقيقاً لأحدهما، (٣) وقوله (عدم شبهة فيه) أن الشبهة تنقسم إلى ثلاثة أقسام أحدها الشبهة في الفاعل : كما إذا أخذ مالا على صورة السرقة على ظن أنه ملكه أو ملك ابنه أو أبيه فلاقطع للشبهة : الثاني الشبهة في المحل : كما إذا سرق الابن مال أحد أبويه أو أجداده أو وجداته أو بمن ذكرنا مال الابن أو البنت وان سفلت فلاقطع لأنه ليس فيه شبهة النفقة. الثالث الشبهة في الملك كمن سرق من المال المشترك بينهما (٤). وقوله (يقطع مؤجر الحرز) فيه ثلاثة أحوال هذه أحدها والثاني أن يكون مستعارا منه فسرقة منه المعبر فوجوه أصحابها وهو المنصوص القطع ، لأنه أخذ مالا من حرز الثالث أن يكون مغصوبا منه فسرقة منه المالك مال الغاصب فلاقطع عليه ، لأن الغاصب ضامن ، (٥)

^١ واصطلاحاً : عرفها الشافعية : بأنها أخذ المال خفية ظلماً من غير حرز مثله بشروط ، وعرفها الحنفية : بأنها أخذ مكلف عاقل بالغ خفية قدر عشرة دراهم ، وعرفها المالكية بأنها أخذ مكلف حر لا يعقل لصغره ، أو مالا محترماً لغيره نصاباً أخرجه من حرزه ، بقصد واحد خفية لاشبهة له فيه ، وعرفها الحنابلة : بأنها أخذ مال محترم لغيره وأخرجه من حرز مثله ، أنظر الصحاح ١٤٩٦/٤ والمصباح ٤١٩/١ وتهذيب الأسماء للنووي ١٤٨/٢ ودرر الحكم ٧٧/٢ وابن عابدين ٨٢/٤ ومغنى المحتاج ١٥٨/٤ المغنى لابن قدامة ١٠٤/٩ كشف القناع ١٢٩/٦ الخرشى على المختصر ٩١/٨

(٢) الآية سورة المائدة ٣٩

(٣) الياقوت النفيس في مذهب ابن اديس ١٨٧ — ١٨٨

(٤) الديباج للزركشى ١٠٢٦/٢ — ١٠٢٧

(٥) الديباج المذكور قريبا ١٠٢٩/٢

باب قاطع الطريق. [كتاب الأشربة]. وَحَدَّ شَارِبُهُ.

(باب قاطع الطريق) والنظر في القاطع أطراف الأول في صفته ومن اجتمع فيه أربع صفات أحدها الكافر : إذ لا يعطى حكمه. الثاني التكليف : والمراهق لا يعطى حكمه الثالث أن تكون لهم شوكة يتقوون بها ولا ينالون بحكمه فخرج بذلك المختلسون وهم من يتعرض لآخر القافلة فيعتمدون الهرب.

ثم للقاطع أحوال أحدها أن يخيف السبيل ويرهب الرفقة ولا يأخذ مالا ولا يقتل نفسا . فيعززه الإمام بحبس وغيره. الثاني أن يقتصر على أحد النصاب فصاعدا فيقطع يده اليمنى، ورجله اليسرى دفعة واحدة. الثالث أن يقتصر على القتل فقط فيقتل بشرط المكافأة كما مر ويقتل حتما لتعلقه بحق الله تعالى الرابع أن يأخذ المال ويقتل فيصلب، (١)

(كتاب الأشربة) وقوله (وحد شاربه) له شروط ستة الأول الملتزم أى لحرمة. فلاحد على صبي ومجنون وحرى وذمى ، الثاني الشرب فلا حد على من احتقن أو اسعط بالخمير ، الثالث المسكر ، فلاحد بمايزيل العقل ولايسكر كالبنج الرابع أن يكون مختارا فلاحد على من أجر قهرا أو أكره حتى شرب بنفسه ، الخامس أن لا يكون مضطرا فإن غص مضطرا ولم يجد مايسيفها غير الخمر وجب إساعتها بها فلاحد ، السادس أن لا يكون معذورا ، فإن شرب خمرا بظن شرب غير مسكر فلاحد. (٢)

(١) الدياج للزركشى ١٠٣٧/٢

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٣٨٤/٢ — ٣٨٥

ونذكر ههنا رسالة تتعلق -من أكل القات والكفتة:

ونقلتها من الحاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيتمى وقال وسببه أنه ورد على بمكة المشرفة وصنعاء وزيد أدام الله تعالى لعلمائها غايات التوفيق والتسديد كتب مصنفة وآراء مختلفة وطلب منى التعريض عليها والتقير لما فيها من حكم القات تحليلا وتحريما وتخصيصا وتعميما فتصفححتها فإذا هى متسعة الفجاج قوية الحجاج محكمة الإطناب سائحة الإطناب شائخة الذرى رافضة المرى رافلة فى حلل الإلتقان واضحة الأدلة والبرهان غير متباينة عند التحقيق لإتفاقها على الحكم وإنما اختلف فى الطريق كما سيتضح إن شاء الله سبحانه وتعالى نشرح ولكنه إختلاف إستند كل من طرفيه فى التجربة والإختيار والمعول عليه بالمشاهدة والإختبار فلذلك أظلمت هذه الحادثة القلوب

وحق لنا أن نفرض حقيقة الأمر فيها إلى عالم الغيوب إذ الحجة إما عقلية مثلاً او نقلية مثلاً أو مركبة منهما والعقلية لا يعتد بها إلا إن كانت مقدمتها يقينية لأنها لا ينتج إلا قطعياً حقاً. والحاصل أن العلماء يختلفون فى حله وحرمة فمنهم من قال هو حلال ومنهم من قال هو حرام. فاحتج القائلون بالحل بأمور منها أن الإمام الصفى المزجد كان يقول بتحريمه حكى عنه ثم أنه اختبره بأكله شيئاً منه فلم يؤثر فيه شئ من اسباب التحريم أفق بحله فقال وأما القات والكفتة فما أظنه يغير العقل ولا يصدر عن الطاعة وإنما يحصل به النشاط وروحة وطيب خاطر لا ينشأ عنه ضرر بل ربما كان معونة خاطر لا ينشأ عنه ضرر بل ربما كان معونة على زيادة العمل فينتجه أن حكمه وإن كان العمل طاعة ، أو مباحاً فتناوله مباح فإن للوسائل حكم المقاصد.

وكذلك أفتى بحله الفقيه الشهاب البكري الطنبداوى وكان يأكله ويثنى عليه فقال
 وأما القات والكفتة فليسا بمغييين للعقل ولا مخذرين للبدن وإنما فيهما نشأة وتقوية
 وطيب وقت فإن قصد بهما التقوى على الطاعة فهما مستحبان لأن الوسائل
 حكم المقاصد كما اتفق عليه أئمتنا وكذلك أفتى بحله الإمام جمال الدين بن كبن
 الطبرى وله فى مدحه أبيات. واحتج القائلون بحرمته بأمر منها قول الفقيه أبي
 بكر بن إبراهيم المقرئ الحرازى الشافعى فى مؤلفه فى تحريم القات كنت أكلها فى
 سن ثم اعتقدتها من الشبهات وقد قال رحمه الله > من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه
 وعرضه <. ثم أنى رايت من أكلها الضرر فى بدنى ودينى فتركت أكلها فقد ذكر
 العلماء رضى الله عنهم أن المضارات من أشهر الحرمات فمن ضررها أن أكلها
 يرتاح ويضطرب وتطيب نفسه المحرمات ويذهب حزنه ثم يعتريه قدر ساعتين من أكله
 هموم متراكمة وغموم متزاحمة وسوء اخلاق وكنت فى هذه الحالة إذا قرأ على أحد
 يشق على مراجعته جبلا وأرى لذلك مشقة عظيمة ومللا وأنه يذهب بشهوة
 الطعام ولذته ويطرده النوم ونعمته ومن ضرره فى البدن أنه يخرج من أكله بعد البول
 شىء كالودى ولا ينقطع إلا بعد حين وطالما كنت أتوضأ فأحسن بشىء منه فأعيد
 الوضوء وتارة أحس به فى الصلاة فأقطعها أو عقب الصلاة بحيث أتتحقق خروجه فيها
 فأعيدها وسألت كثيرا ممن يأكلها فذكروا ذلك عنها وهذه مصيبة فى الدين وبلية
 على المسلمين، (١)

(١) أنظر الفتاوى الفقهية الكبرى لابن الحجر الهيتمى ج ٤/٢٢٣ - ٢٣٤ والله سبحانه وتعالى أعلم.

[كتاب الصيال]: أَوْ أَكْثَرُ وَجِبَ قِسْطُهُ بِالْعَدَدِ ، وَفِي قَوْلٍ نِصْفُ دِيَّةٍ ، وَيَجْرِيَانِ فِي قَازِفٍ جُلْدَ أَحَدًا وَثَمَانِينَ،

(كتاب الصيال) وله لغة وشرع وحكم ولغته الإستطالة والوثوب وشرعه الإستطالة والوثوب على الغير بغير حق ، وحكمه دفع الصائل بالأخف فالأخف واجب إذا كان المصول عليه معصوما من نفس أو طرف أو منفعة عضو أو بضع، (١) وقوله (أو أكثر وجب قسطه بالعدد ، وفي قول نصف دية ، ويجريان في قاذف جلد أحدا وثمانين) يعنى وإذا زاد واحدا ومات بالزيادة فالزيادة مضمونة فدية الرجل مائة وتقطع اثنان وثمانون والإثنان مضمون وهو ناقتان وتبقى ثمانية عشر وتقطع عشرة وتجعل لكل واحد أربعة ربع فالاحاصل أربعون ربعا وتقطع من الثمانية واحد ، فالواحد يقسم إلى أربعة أجزاء وتقطع الجزء الرابع وتضم إلى الأربعين السابقة فالجملة إحدى وأربعون ، فالأربعون غير مضمون فالواحد مضمون وتسمى ناقتين وربع ناقة وبقي من الثمانية عشر سبعة أرباع فالسبعة تجعل لكل واحدة ستة فالجملة اثنان وأربعون وتقطع إحدى وأربعون فالأربعون غير مضمون والواحد مضمون وتسمى ناقتين وربع ناقة وسدس ناقة ويبقى واحد وثلاثة أرباع فالواحد يجعل إحدى وأربعين جزء فالأربعون غير مضمون وواحد مضمون وتسمى ناقتين وربع ناقة وسدس ناقة وشيء ويبقى ثلاثة أرباع فتلاثة أرباع تجعل إحدى وأربعين جزء فالأربعون غير مضمون وواحد مضمون وتسمى ناقتين وربع ناقة وسدس ناقة وشيء هذا بحد الرجل وأما المرأة فحد شربها أربعون وإن زاد واحدا وماتت بالزيادة فمضمونة ، فدية المرأة خمسون وتقطع إحدى وأربعون فالأربعون غير مضمون وواحد مضمون وتسمى ناقة وبقيت تسعة ،

(١) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ١٩٣

وتقسم لكل واحدة خمسة فالجملة خمسة وأربعون وتقطع إحدى وأربعون فالأربعون غير مضمون وواحد مضمون وتسمى ناقه وخمس ناقه ويبقى أربعة أخماس ، ويقسم الأخماس إحدى وأربعين جزءاً فالأربعون غير مضمون وواحد مضمون وتسمى ناقه وخمس ناقه وشيئا

ثم شرع في حد قذف الرجل وهو ثمانون جلدة ، وإن زاد واحدا ومات بالزيادة فمضمونة فدية الرجل مائة وتقطع إحدى وثمانون ، فالثمانون غير مضمون وواحد مضمون وتسمى ناقه وبقي تسعة عشر وتقطع تسعة والتسعة تقسم كل واحدة تسعة أجزاء ، فالجاصل إحدى وثمانون أجزاء فالثمانون غير مضمون وواحد مضمون وتسمى ناقه وتسع ناقه وتقطع من العشرة الباقية تسعة وتقسم لكل واحدة تسعة أجزاء فالجملة إحدى وثمانون فالثمانون غير مضمون وواحد مضمون وتسمى ناقه وتسع ناقه وبقي من العشرة واحدة وتقسم تسعة أجزاء ثم تقسم لكل جزء تسعة أجزاء فالجملة إحدى وثمانون ، والثمانون غير مضمون وواحد مضمون وتسمى ناقه وتسع ناقه وتسع تسع ناقه، ثم شرع في حد قذف المرأة وهو ثمانون وإذا زاد واحد وماتت بالزيادة فمضمونة ، فدية المرأة خمسون وتقطع إحدى وأربعين ويقسم لكل واحدة منها اثنان فالجملة اثنان وثمانون وتقطع إحدى وثمانون فالثمانون غير مضمون وواحد مضمون وتسمى نصف ناقه وبقي نصف ناقه وتسع ناقه ، وتقسم لكل من التسعة تسعة أجزاء فيحصل إحدى وثمانون فالثمانون غير مضمون وواحد مضمون وتسمى نصف ناقه وتسع ناقه وبقي نصف ناقه ويقسم نصف الناقه إحدى وثمانين فالثمانون غير مضمون وواحد مضمون وتسمى نصف ناقه وتسع ناقه وشيء (١)

وَلِمُسْتَقِيلٍ قَطَعَ سِلْعَةً إِلَّا مَخُوفَةً لَا خَطَرَ فِي تَرْكِهَا أَوْ الْخَطَرَ فِي قَطْعِهَا أَكْثَرُ
وَمَنْ نَظَرَ إِلَى حُرْمِهِ فِي دَارِهِ مِنْ كَوَّةٍ أَوْ ثَقْبٍ عَمْدًا فَرَمَاهُ بِخَفِيفٍ كَحِصَاةٍ فَأَعْمَاهُ

وقوله (ولمستقل قطع سلعة إلا مخوفة لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها أكثر) فيه ست صور إحداها بأن كانت مخوفة لا خطر في تركها أصلا حرم القطع وثانيها أو الخطر في قطعها أكثر منه في تركها حرم القطع.

وثالثها أو كان الخطر في تركها أكثر جاز القطع ورابعها إن كان القطع والترك سيان جاز القطع وخامسها بأن كان الخطر خاصا بالترك فيجبر القطع. وسادسها بأن كان خطر الترك أكثر من خطر القطع فيجبر القطع، (١)

(ومن نظر إلى حرمة في داره من كوة أو ثقب عمدا فرماه بخيف كحصاة فاعماه) له شروط ستة أحدها أن يكون قاصدا إلى النظر والتطلع فإن كان مخطئا أو وقع بصره اتفاقا ، وعلم صاحب الحال فلايرميه ، الثاني أن لا يكون للناظر محرم في الدار أو زوجة أو متاع ، فإن كان لم يجز رميه: الثالث أن يكون الناظر أجنبيا ، فإن كان محرما لحرم صاحب الدار فلايرمى إلا أن يكون الحرم مجردة ،

الرابع ان لا يكون مقصرا ، فلو كان بابه مفتوحا فنظر منه ناظر أو من كوة واسعة لم يجز الرمي الخامس: أن لا يكون للناظر في الموضع حق ، فلو دخل مسجدا وأغلق بابه وكشف عورته فنظر إليه انسان لم يجز رميه ، السادس أن يكون الرمي بشيء خفيف كبندقة وحصاة خفيفة فإن رماه بنشاب أو حجر ثقيل وجب القصاص (٢)

(١) تحفة المحتاج ١١/١٤٤.

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٢/٣٩٣

{ كتاب السير } (١)

(كتاب السير) وله لغة وشرع وآيات وأحاديث وشروط وأقسام وموانع وكيفية ومكروهات ومحرمات وسنن. ولغته المبالغة وشرعه بأنه المتلقى تفسيره من سيرته ﷺ. وآياته: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ (٢) وأحاديثه {أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله} (٣)

وشروطه ما في المتن وأقسامه تنقسم الى فرض عين وفرض كفاية وموانعه تنقسم إلى حسي وشرعي والحسي الصبي والمجنون والشرعي ثلاثة الرق ، والدين ، والوالدان فلا بد من رضاها وكيفيته وهو ما يجوز أن يقتل به الكفار . ومكروهاته سيأتى قول المصنف "ويكره الغزو بغير إذن الإمام" ومحرماته كثيرة منها قول المصنف "ويحرم الإنصراف عن الصف" وسننه كثيرة منها فى قول المصنف "ويسن إذا بعث سرية أن يؤمر عليهم".

(١) واصطلاحاً عرفه الحنفية بأنه بذل الوسع والطاقة بالقتال فى سبيل الله تعالى بالنفس والمال واللسان ، وعرفه الشافعية بأنه المتلقى تفسيره من سيرته ﷺ ، وعرفه المالكية بأنه قتال مسلم كافراً غير ذو عهد لإعلاء كلمة الله تعالى ، وعرفه الحنابلة بأنه ، قتال الكفار خاصة بخلاف المسلمين من البغاة وقطاع الطريق
أنظر بدائع الصنائع . ٢٩٩/٩ وحاشية أبوالسعود ٤١٧/٢ ومغنى المحتاج ٢٠٨/٤ ونهاية المحتاج ٤٥/٨ والهللى على المنهاج ٢١٣/٤ وشرح الزرقانى ١٠٦/٢٣ وكشف القناع على من الإقناع ٣٢/٣
(٢) الآية فى سورة

(٣) رواه البخارى ، ٢٧٨٦ (ومسلم ، ٢١)

وَمِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ الْقِيَامُ بِإِقَامَةِ الْحُجَّجِ

وقوله (ومن فروض الكفاية القيام بإقامة الحجج) له مثالان أحدهما مثال أهل العقيدة وهو إذا قال الكفار الله ثالث آلهة ثلاثة ما الدليل على وجود الله دليله حدوث العالم لأنه لو لم يكن محدثا بل حدث بنفسه لزم أحد الأمرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلاسبب وهو محال ودليل حدوث العالم ملازمة الإعراض الحادثة التي من حركة وسكون وغيرها وملازمة الحادث كحادث ، (١) والثاني من جهة الأفواه قالو أى تقول العرب القتل ينفى القتل مادليله في القرآن قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (٢) وأيضا تقول العرب من احترق كدسه يجب أن يحترق كدس غيره والدليل في القرآن ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ (٣). وأيضا أهل الجنة يتزاوون على سريرهم وهل له نظير في الدنيا نظيره السفن في البحر وأيضا ثمار الجنة تنبت بلامطر وهل له نظير في الدنيا نعم الشعر في الرأس وأيضا أهل الجنة يأكلون ويشربون ولايتغوطون ولايبولون وهل له نظير في الدنيا نعم الجنين في بطن أمه يأكل ويشرب ولايتغوط ولايبول وأيضا ثمار الجنة مقابلة كل شخص بمكانه وهل له نظير في الدنيا نعم الشمس والقمر. (٤)

(١) متن السنوسية ٢

(٢) الآية سورة البقرة

(٣) الآية سورة النساء

(٤) نقلت بديوان شيخى الشيخ أبي بكر بن على

وَحَلَّ الْمُشْكِلَاتِ فِي الدِّينِ

وقوله (وحل المشكلات في الدين) ولها مثالان أحدهما من جهة أهل العقيدة وحكى عن القاضي عبد الجبار من الائمة المعتزلة دخل على صاحب له وعنده الشيخ أبو إسحاق الاسفيري فلما رآه قال المعتزل سبحان من تنزه عن الفحشاء قال الشيخ أبو إسحاق الاسفيري سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما شاء. قال المعتزل أريد ربنا أن يعصى فقال الشيخ أبو إسحاق الاسفيري أيعصى ربنا قهرا فقال المعتزلي أرايت إن معنى الله الهدى وقضى على بالردى أحسن إلى أم أساء قال الشيخ أبو إسحاق إن منعك ما هو لك فقد أساء وأن منعك ما هو له فهو يختص برحمته من يشاء (١) ومثال من جهة الفقه قالوا أى العرب إذا خرج من ثد الثور لبن هل هو حلال كلحمه أم حرام كبوله ويجابون أنه كلحمه وأيضا إذا وجد بانسان رأسان ومات مورثه هل له سهمان كشخصين أم له سهم واحد كشخص ويجاب أنه يعتبر أيانامان معا أم لا فإن ناما معا فهو كشخص واحد وإلا كشخصين، (٢) واعلم أنه لورق الحرى وعليه دين لمسلم أو لحرى لم يسقط، وإن لم يكن له مال اتبع به بعد العتق، وإن كان فله ثلاثة أحوال أحدها أن يغنم قبل استرقاقه فيقدم حق الدين. لأنه حق سابق كالدين على الوصية

الثاني أن يغنم قبل استرقاقه فلاحق للدين والمملك استقر فيه للغنمين الثالث أن يغنم مع استرقاقه، بأن يرقه الإمام حال غيبة ماله فوجهان أصحهما أنه لاجق للدين . لأنه يتعلق بالذمة، (٣)

(١) حاشية متن السنوسية للبيجورى ٢٩

(٢) نقلت بديوان شيعى الشيخ أبي بكر بن على

(٣) الديباج للزركشى ١٠٦٥/٢.

وَإِذَا سَبَى زَوْجَانِ أَوْ أَحَدَهُمَا انْقَسَخَ النِّكَاحُ إِنْ كَانَ حُرَيْنِ " وَلِلْغَنِيمَيْنِ التَّبَسُّطُ فِي
الْغَنِيمَةِ بِأَخْذِ الْقَوْتِ.

وقوله (وإذا سبى زوجان أو أحدهما انفسخ النكاح إن كانا حرين) فيه صور تبلغ ستة عشر وهى أن الزوجين إما أن يكونا حرين أو رقيقين أو الزوج حراً والزوجة رقيقة أو عكسه فهذه أربع صور وعلى كل إما أن يسبى الزوجة أو يسبى الزوج ويسترق أولاً فالجملة ستة عشر صورة فينفسخ النكاح فيما إذا كانا حرين وسبياً أو سبيت هى أوسى هو أو استرق فإن لم يسترق فلا يفسخ النكاح. وإن كانا رقيقين فلا يفسخ فى الصور الأربعة وإن كان الزوج حراً والزوجة رقيقة فينفسخ النكاح فيما إذا سبى أوسى الزوج وحده واسترق فيها ولا يفسخ فيما إذا سبيت الزوجة وحدها إذ لم يتجدد لها رق أوسى الزوج وحده ولم يسترق فإن كانت الزوجة حرة والزوج رقيقاً فينفسخ النكاح فيما إذا سبى أو سبيت فالحاصل أن من سبى ورق انقطع نكاحه، (١)

وقوله (وللغنائمين التبسط فى الغنيمة بأخذ القوت) له أحكام أحدها التبسط فى الغنيمة قبل القسمة بأخذ قوت وما يصلح به القوت كلحم وشحم وعسل وملح. الثانى الإعراض عن الغنيمة قبل القسمة وتصح من البالغ الرشيد لا السفیه والصبي والثالث إختلفوا بما إذا تملك الغنيمة على وجوه أصحابها أنه لا تملك إلا بالقسمة والثانى يملكونها بالإستيلاء. الرابع لو كان فى الغنيمة كلب أو كلاب ينفع الصيد والماشية فأطلق الإمام والغزالي أنها لا تملك، (٢)

(١) البيهقى على الخطيب ٢١٧

(٢) الديباج للزركشى ١٠٦٦/٢ - ١٠٦٧.

وَلَا يَدْخُلُ فِي الْأَمَانِ مَالُهُ وَأَهْلُهُ بِدَارِ الْحَرْبِ وَكَذَا مَامَعَهُ مِنْهُمَا فِي الْأَصَحِّ إِلَّا
بِشَرْطٍ

وقوله (ولا يدخل في الأمان ماله وأهله بدار الحرب ، وكذا مامعه منهما في الأصح
إلا بشرط) فيه صور تبلغ بمائة وثمانية وعشرين ، وهى إما أن يكون المؤمن الإمام
أوغیره والمؤمن

إما أن يكون بدار الحرب أوبدارنا ، فهذه أربعة ثم ماله إما أن يكون بالدار التى هو
فيها أولا اضرب اثنين فى أربعة بثمانية
ثم الذى معه

إما أن أن يكون محتاجا إليه أولا اضرب اثنين بثمانية ستة عشر. ثم كل من الإمام
وغیره إما أن يقع منه بشرط أولا فهذه أربعة تضرب فى ستة عشر بأربعة وستين ثم
الذى معه

إما أن يكون له أولغيره اضرب اثنين فى أربعة وستين بمائة وثمانية وعشرين،(١)

وَالْمُسْلِمُ بِدَارِ الْحَرْبِ إِنْ أَمَكَّنَهُ إِظْهَارُ دِينِهِ اسْتَحَبَّ لَهُ الْهَجْرَةُ " وَلَوْ عَاقَدَ
الإِمَامُ عِلْجاً يَدُلُّ عَلَى قَلْعَةٍ وَلَهُ مِنْهَا جَارِيَةٌ جَازٌ..

قوله (والمسلم بدار الحرب إن أمكنه إظهار دينه استحب له الهجرة) فيه صور تبلغ
اثنين وثلاثين وهى إيمان يمكنه اظهار دينه أولا فهذان صورتان تضربان فى اثنين وهما
إيمان يرجو ظهور الإسلام بمقامه أولا يحصل أربع صور. ثم تضرب إيمان يمكنه
الإعتزال هناك أولا يحصل ثمانى صور ثم تضرب إيمان يخاف فتنة فى دينه أولا يحصل
سنة عشر صورة. ثم تضرب إيمان يرجو نصرة المسلمين أولا فيحصل اثنان وثلاثون
صورة، (١)

وقوله (ولوعاقد الإمام علجا يدل على قلعة وله منها جارية جاز) له أحوال أحدها أن
تفتح القلعة بدلالته ويظفر بالجارية تستحقها ولاحق لأحد فيها ، وإن لم تفتح بدلالته
معلقا بالفتح فلاشئ له

الثانى أن تفتح القلعة ولا نجد الجارية فلاشئ له. الثالث أن تفتح القلعة ويجدها قد
أسلمت فإن أسلمت قبل الظفر وهى حرة فلا ترق أوبعد الظفر وكان الدليل زوجا
للعاقدمعه أو كافرا وأسلم سلمت اليه.

الرابع أن يفتح ولا يوجد إلاجارية واحدة ففى وجوب تسليمها اليه وجهان أصحهما
نعم وفاء بالشرط :الخامس هذا كله إذا فتحت القلعة عنوة فإن فتحت صلحا أوتدخل
الجارية فى الصلح سلمت اليه ، (٢)

(١) البجيرمى على للنهج ٤/٢٦٦ وحاشية الجمل ٥/٢٣٥

(٢) الديباج للزركشى ٢/١٠٧١.

{ كتاب الجزية } (١)

(كتاب الجزية) ولها لغة وشرع وarkan وشروط وآيات وأحاديث وأحكام. ولغتها اسم لخراج مجعول على أهل الذمة وشرعها مال يلتزمه كافر مخصوص بعقد مخصوص ومن آياتها (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) (٢) واحاديثها (عن عمر بن عوف الأنصاري رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتى بجزيتها) (٣)

وأركانها خمسة عاقد ومعقودله ومكان ومال وصيغة شرط عاقد الجزية كونه إماما يعقد بنفسه أو نائبه شروط المعقود له خمسة البلوغ والعقل والحرية والذكورة وكونه من أهل الكتاب أو من له شبهة الكتاب.

شرط المكان الذى تعقد لأجل سكنى الكافر به الجزية قبوله لتقريرهم وهو ما سوى الحجاز شرط المال الجزية عند قوتنا كونه دينارا فأكثر كل سنة شروط صيغة الجزية أربعة اتصال القبول بالإيجاب وعدم التعليق وعدم التوقيت وذكر قدر الجزية. وأحكامها كثيرة منها أنه يلزمنا الكف عنهم والدفع عنهم إذالم يكونوا بدار حرب ليس فيها مسلم وضمنان مانتلفه، (٤)

واصطلاحاً : عرفها المالكية والحنفية بأنها اسم لما يؤخذ من أهل الذمة فهو عام لما يشمل كل جزية سواء أكان موجبها القهر والغلبة وفتح الأرض قهراً أو عقد الذمة الذى ينشأ بالتراضى ، وعرفها الحنفية بأنها ، المال المأخوذ بالتراضى لإسكاننا إياهم فى ديارنا ، وعرفها الحنابلة بأنها مال يؤخذ منهم على وجه الصغار كل عام بدلا عن قتلهم وإقامتهم بدارنا ، أنظر الفتاوى الهندية ٢/٢٤٤ وجواهر الإكليل شرح مختصر خليل ١/٢٦٦

(٢) الآية سورة التوبة ٢٩)

(٣) رواه البخارى ، ٢٩٨٨ (ومسلم ، ٢٩٦١)

(٤) الياقوت النفيس فى مذهب ادريس ١٩٧ — ٢٠١

باب الهدنة

(باب الهدنة) ولها لغة وشرع وarkan وشروط وآيات وأحاديث وأحكام ، ولغتها المصالحة وشرعها مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة مجانا ، وأركانها أربعة عاقد ومدة ومعقود عليها وصيغة ، وشروطها أربعة أحدها أن يتولاه الإمام أونائبه لكفار إقليم لمافيه من رعاية مصالح المسلمين العامة ،
 الثاني أن يكون فيه مصلحة أو حاجة إمالضعف المسلمين بقلة عددهم واهبتهم إمالقوة المسلمين لكن طمعا في اسلامهم لاختلاطهم مع المسلمين أوبذل الجزية ،
 الثالث المدة ولايخلوا إمام أن يكون بالمسلمين ضعف أولا الرابع ينبغي أن يخلى العقد من المشروط للفساد ، (١)

ومن آياته قوله تعالى { فاتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم } (٢)

ومن أحاديثه قوله ﷺ { نقركم ماشئنا } (٣)

وأحكامه كثيرة منها أنها إذا انتقضت جازة الإغارة عليهم ، ومنها أنه لونقض بعضهم الهدنة ولم ينكره عليهم الباكون فغزاهم رسول الله ﷺ وإن انكروا عليهم باغترالهم عنه واعلام الإمام بأنهم باقون على العهد ، (٤)

(١) الدياج للزركشى ٢ /

(٢) الآية سورة براءة

(٣) رواه البخارى ، ٢٢١٣ (

(٤) الدياج للزركشى

{ كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ } وَلُورَمَى صَيْدًا ظَنَّهُ حَجْرًا حَلَّتْ ، وَلَوْجَرَ الصَّيْدُ اثْنَانِ

مُتَعَاقِبَانِ

(كتاب الصيد والذبائح) وله أركان وشروط وآيات وحديث وسنن ومكروهات وصور وأحوال وأركانها أربعة فاعل ومفعول به وفعل وآلة وشرط لكل شروط ، قال شيخنا الشيخ أبي بكر بن علي ، مامن أركان إلاولها شروط أوكتاياا تحل مناكحته ، ويزاد في غير المقدور عليه كونه بصيرا وشروط مفعول به كونه حيوانا مأكولا فيه حياة مستقرة شروط الآلة كونها محددة، (١) ومن آياته قوله تعالى (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ) (٢) ومن أحاديثه قوله ﷺ (مأنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه) (٣) ومن سنته قوله في المتن ويستحب قطع الودجين ، ومن مكروهاته قوله في المتن وتكره ذكاة أعمى ،

قوله (ولورمى صيدا ظنه حجرا حلت) فيه صور ثلاثة الأولى بأن يخطأ في الظن فقط الثاني بأن يخطأ في الإصابة فقط. الثالث بأن يخطأ في الظن والإصابة معا ففي الصورتين الأولين يحل الصيد. وفي الثالثة فإن كان ظانا للمحرم فلا يحل وإن كان ظانا للحلال فيحل، (٤) وقوله (ولوجرح الصيد إثنان متعاقبان) له أربعة أحوال الأول أن يقع الجرحان متعاقبان فإن ذفف الثاني أو أزم من دون الأول فهو للثاني ، الحال الثاني ، بأن جرحا معا وذفقا بجرحهما أو أزمنا فلهما. الحالة الثالثة بأن جرحا معا وذفف أحدهما أو أزم من دون الآخر فله. الحالة الرابعة إن ذفف واحد وأزم من آخر مرتبا وجهل السابق منهما حرم الصيد على المذهب. (٥)

(١)الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٢٠٢ — ٢٠٣ والأنوار لأعمال الأبرار ٢/٤٣٠

(٢)الآية سورة الكوثر،

(٣)رواه البخارى (٢٣٥٦) ومسلم (١٩٦٨)

(٤)البجيرمى على الخطيب ٤٢٤٧

(٥)الديباج للزركشى ٢/

[كتاب الأطعمة]

(كتاب الأطعمة) الحيوان أربعة أقسام أحدها مافيه نفع ولا ضرر فيه فلا يجوز قتله ، الثاني مافيه ضرر بلانفع فيندب قتله كالحيات والفواسق ، الثالث مافيه نفع من وجه وضرر من وجه كالصقر والبازي فلا يندب ولا يكره ، الرابع مالا نفع فيه ولا ضرر كالدود والخنافس فلا يحرم ولا يندب ، (١)

قال الماوردي حيوان البحر أقسام مباح ومحظور ومختلف فيه فالضفدع وذات السموم حرام والسمك حلال وما يعيش في البر والبحر فإن كان يستقر في البر ومراعه في البحر كطير الماء حل وبالعكس كالسلحفاة يحرم وإن استقر فيهما ومرعاه فيهما ينظر أغلب أحواله فإن استوت فوجهان. وقال المصنف في مجموعه الصحيح المعتمد أن جميع مافي البحر تحل ميتته إلا الضفدع ويحمل ما ذكره الأصحاب من السلحفاة والحية والنسناس على غير مافي البحر ، (٢)

والحيوانات المحرمات أنواع أحدها كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير أى ظفر وذلك كأسد والنمر والذئب والدب والفيل والقرد ، وذوالمخلب من الطير كالباز والشاهين والصقر والنشر والعقاب. الثاني مانذب الشرع قتله كحية وعقرب وغراب أبقع الثالث مانهى الشرع عن قتله فإن ذلك يدل على تحريمه الرابع مايستنجه العرب فهو حرام كذباب وجميع أنواع الحشرات. الخامس مايكون طاهرا فإذا خالطه نجس فنجس كالدهن ، (٣)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٥٢٤ دار التوفيقية للتراث

(٢) السراج الوهاج بشرح المنهاج ٥٤٤

(٣) الديباج للزركشى ١٠٩٤/٢ - ١٠٩٥.

[كتاب السبق والرمى]: فَإِنْ شَرَطَ أَنَّ مَنْ سَبَقَ مِنْهُمَا فَلَهُ عَلَى الْآخِرِ كَذَا لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِمُحَلِّلٍ " وَلْيُبَيِّنَا صِفَةَ الرَّمِيِّ

(كتاب السبق والرمى) وله لغة وشرع وشروط وأحكام وصور ولغته التقدم وشرعه المسابقة على الخيل ونحوها وشروطه ثلاثة عشر ، (١)

وقوله (فَإِنْ شَرَطَ أَنَّ مَنْ سَبَقَ مِنْهُمَا فَلَهُ عَلَى الْآخِرِ كَذَا لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِمُحَلِّلٍ) فيه ثمانى صور الأولى أَنْ يَسْبِقَهُمَا وَيَجِئَا مَعَ الثَّانِي أَنْ يَسْبِقَهُمَا وَيَجِئَا مَرْتَبًا الثَّالِثَ أَنْ يَسْبِقَاهُ وَيَجِئَا مَعَ الرَّابِعِ أَنْ يَسْبِقَاهُ وَيَجِئَا مَرْتَبًا الْخَامِسَ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا السَّادِسَ أَنْ يَكُونَ مَعَ أَوْلَهُمَا السَّابِعَ أَنْ يَكُونَ مَعَ ثَانِيهِمَا الثَّامِنَ أَنْ يَجِئَا الثَّلَاثَةَ مَعَ ، (٢)

وقوله (وَلْيُبَيِّنَا صِفَةَ الرَّمِيِّ) فيه صور تبلغ ستة عشر فالسَّيِّدَةُ لَاتَجْزَأُ وَالْعَشْرَةُ مَجْزَأَةٌ فَالْأَوَّلُ مِنَ الْعَشْرَةِ إِذَا شَرَطَ الْقِرْعَ فَلَهُ الْقِرْعُ وَمَابَعْدُهُ وَهُوَ الْخَزَقُ وَالْخَسَقُ وَالْمَرْقُ فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ صُورٌ وَإِذَا شَرَطَ الْخَزَقَ فَلَهُ الْخَزَقُ وَمَابَعْدُهُ وَهُوَ الْخَسَقُ وَالْمَرْقُ فَهَذِهِ ثَلَاثُ صُورٍ وَإِذَا شَرَطَ الْخَسَقَ فَلَهُ الْخَسَقُ وَمَابَعْدُهُ وَهُوَ الْمَرْقُ فَهَذِهِ صَوْرَتَانِ وَإِذَا شَرَطَ الْمَرْقَ فَلَهُ الْمَرْقُ فَقَطْ فَهَذِهِ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ فَجَمَلَةُ الصُّورِ عَشْرَةٌ مَجْزَأَةٌ.

فَالصُّورُ الَّتِي لَا تَجْزَأُ سِتَّةٌ وَهِيَ مَا إِذَا شَرَطَ الْمَرْقَ فَلَيْسَ لَهُ مَاقْبَلُهُ وَهُوَ الْخَسَقُ وَالْخَزَقُ وَالْقِرْعُ فَهَذِهِ ثَلَاثُ صُورٍ وَإِنْ شَرَطَ الْخَسَقَ فَلَيْسَ لَهُ مَاقْبَلُهُ وَهُوَ الْخَزَقُ وَالْقِرْعُ فَهَذِهِ صَوْرَتَانِ وَإِنْ شَرَطَ الْخَزَقَ فَلَيْسَ لَهُ مَاقْبَلُهُ، وَهُوَ الْقِرْعُ فَهَذِهِ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ فَجَمَلَةُ الصُّورِ الَّتِي لَا تَجْزَأُ سِتَّةٌ، (٣)

(١) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٢١٠

(٢) البجيرمي على المنهج ٣١٢/٤ والبجيرمي على الخطيب ٢٩٧/٤ ومغنى المحتاج ٣١٤/٤

(٣) مغنى المحتاج ٣١٧/٤

{ كتاب الأيمان }

فتعزّيه الأحكام الخمسة فإن قصد به غير الجهاد من المباحات أولاً بقصد شيء كان مباحاً وإن قصد به محرماً كقطع الطريق كان حراماً ، وقد يجب كما إذا تعين طريقاً للجهاد. وقد يكره، كما إذا كان سبباً لقتال مكروه كقتال قريبه الذي لم يسب الله ورسوله، (١)

(كِتَابُ الْإِيمَانِ) ولها لغة وشرع وarkan وشروط وفروع وقواعد وأحوال ، ولغتها اليد اليمنى ثم أطلقت على الحلف وشرعها تحقيق أمر محتمل بلفظ مخصوص. وأركانها أربعة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وصيغة شروط الحالف أربعة التكليف والإختيار والنطق والقصد شروط المحلوف به كونه إسمًا من أسمائه تعالى او صفة من صفاته شرط المحلوف عليه أن لا يكون واجبا، (٢)

واليمين إما أن تكون دخل الخصومة او غيرها أما اليمين التي دخل عليها الخصومة فهي قسمان أحدهما دافعة الثانية يمين استحقاق والدافعة فهي يمين المدعى عليه فأما يمين الإستحقاق فهي خمسة اليمين المردودة ويمين الإستظهار واليمين مع الشاهد ويمين القسامة ويمين اللعان.

وأما التي خارج الخصومة فهي ثلاثة أقسام اثنان لا ينعقدان وهما يمين اللغو ويمين المكره والثالث يمين المكلف المختار خارج الخصومة بأسماء الله تعالى فهذا هو المقصود في الباب من الأيمان، (٣)

(١) إغانة المتدين ببعض فروع الدين ٤٦٩

(٢) الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٢١٢ — ٢١٣

(٣) جواهر العقود ٢/٢٥٤ ومثني التحرير ٢/٥٢٩

وَتَصِحُّ عَلَى مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ

واسم اليمين ثلاثة إما أن يختص بالله وإما أن يغلب وإما استواء الأمرين وإما أن يقصد بالله أو غيره أو أطلق فاضرب هذه الثلاثة في الثلاثة فتبلغ تسعة ثم تضرب إما أن ينوى اليمين أو غيره أو أطلق فيحصل سبعة وعشرون، (١)

وقوله (وتصح على ماضٍ ومستقبل) فالماضي اثنان إما أن يكون مثبتاً أو منفيًا وعلى كل إما أن يكون ممكناً أو مستحيلًا فالماضي المثبت الممكن كقوله والله ما أكلت السمكة فالماضي المستحيل كقوله والله أحيت الميت أو قتلت الميت فالماضي المنفي الممكن كقوله ما أكلت السمكة منذ ولادتي إلا الآن فالماضي المنفي المستحيل كقوله والله ما أخذت الدوانق منذ ولادتي إلى الآن وأنه شيخ هرم.

والمستحيل اثنان مثبت ومنفي وعلى كل إما أن يكون ممكناً أو مستحيلًا فالمستقبل المثبت الممكن كقوله والله ما أكلت السمكة ولا أكل البر بعد هذا اليوم فالمستقبل المثبت المستحيل والله أحى الميت واقتل زيد الميت بعد هذا اليوم (٢)

(١) البجيرمي على الخطيب ٣٠٠/٤

(٢) كما يفهم بعبارة البجيرمي على الخطيب مع حاشيته ٢٩٨/٤

فروع: الأول حروف القسم ثلاثة الباء وتدخل على اسم الله. كقوله تعالى (واقسموا بالله) الثاني حذف لأنه يشبه ابتداء كلام الثالث كلمات القسم إن أريد بها المستقبل فواضح وإن احتمل إرادته الأخبار فبالإستقبال وإن لم ينوه لم يكن يمينا الرابع المباشرة بأن يقول لغيره أقسم عليك بالله وأسألك بالله لتفعلن ، فإن أراد يمين نفسه فيمين. وإن أراد يمين غيره أو أطلق فلا الخامس لوقال إن فعلت كذا فأنا يهودى أونصرانى أوبرى من الإسلام فليس يمين ويستغفر الله سبحانه وتعالى ويقول لا إله إلا الله ، (١)

قاعدة: ماسبق لسبيين جاز تقديم أحدهما. ومنها تقديم الكفارة وفي موجبها خلاف قبل اليمين والحنث ومنها تقديم كفارة الظهار وينظر ، فإن كان قبل الظهار والعود لم يجزئه أوبعد الظهار قبل العود وذلك بأن طلقها عقب ظهاره ثم كفر قبل مراجعتها ، فإن كان صوما لم يجز، لأن البدني لا يتقدم على وقته وإن كان بالإعتاق أو الإطعام ففيه وجهان أصحهما نعم كتعجيل الزكاة بعد النصاب وقبل الحول ،

ومنها تقديم كفارة القتل بعد الجرح وقبل الموت كجزاء الصيد، ومنها تقديم المنذور وإن كان ماليا كقوله إن شفى الله مريضى فله على عتق رقبة فيجوز العتق قبل الشفاء بخلاف البدني نحو : إن شفى الله مريضى فله على صوم شهر، (٢)

(١) الديباج ١١٠٦/٢

(٢) الديباج للزركشى ١١٠٨/٢ - ١١٠٩

[فصل] حَلَفَ لَا يَسْكُنُهَا أَوْ لَا يَقِيمُ فِيهَا فَلْيَخْرُجْ فِي الْحَالِ ، أَوْ لْيَأْكُلْ ذَا الطَّعَامَ غَدًا فَمَاتَ قَبْلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. {كتاب النذر}

وقوله (حلف لا يسكنها أو لا يقيم فيها فليخرج في الحال) له أحوال أحدها أن يخرج في الحال ، فلا يحنث سواء خرج بمتاعه أم لا ، لبقاء المحلوف :

الثانية أن يمكث بلا عذر فيحنث ، فإن كان له عذر كزمانة لم يحنث وسواء بعث متاعه أم لا الثالثة أن يشتغل بأسباب الخروج بعد الحلف كجمع متاعه فلا يحنث على الأرجح (١)

وقوله (أولياً كلن ذَا الطعام غدا) فله أحوال أحدها أن يموت قبل مجيء الغد فلا شيء لفوات اليمين بغير إختياره ، الثانية إذا أتلفه باكل أو غيره قبل مجيء الغد حنث ، لأنه فوت البر بإختياره

الثالثة أن يموت أو يتلف الطعام في اثناء الغد ، فإن كان بعد تمكنه من أكله حنث على الأصح لفوات البر بإختياره.

الرابعة : إذا أتلف الطعام بنفسه قبل مجيء الغد بإتلاف أجنبي فقد فات البر بغير إختياره ، فخرج الحنث على قول الإكراه، (٢)

(١) الديباج ١١١٢/٢

(٢) الديباج للزركشي ١١١٧/٢ — ١١١٧.

{ كتاب النذور }

(كتاب الفرائض) وله لغة وشرع وأركان وشروط وقواعد ولغته الوعد بخير أو شر وشرعه إلزام قرية لم تتعين بصيغة. وأركانه ثلاثة ناذر ومنذور به وصيغة شروط الناذر أربعة الإسلام في نذر التبرر والاختيار ونفوذ التصرف فيما ينذره وامكان فعله للمنذور شرط المنذور به كونه قرية لم تتعين شرط صيغة النذر لفظ يشعر بالتزام، (١) قاعدتان: الأولى إذا أطلق الناذر نذره يسلك به مسلك واجب الشرع على الأصح عند المصنف، إلا في العتق وقيل مسلك جائزه، واختاره العراقيون ويتخرج عليها مسائل: منها لونذر صوما وأطلق فيوم، لأنه أقل واجب في الشرع، ومنها لونذر صوم أيام فثلاثة، لأنه أقل الجمع، ومنها لونذر صدقة فبأقل شيء يكون، لأن الشرع يوجبه في الخلطة، ومنها لونذر صلاة فركعتان لأنه أقل واجب وقيل ركعة حملا على جائزه، (٢)

وإذا صح النذر وجب الوفاء بالملتزم وهو أنواع: النوع الأول الصلاة فإن نذر أن يصلى وأطلق: لزمه ركعتان: النوع الثاني التصديق ولونذر التصديق وأطلق لزمه أقل متمول: النوع الثالث الإعتاق ولونذر إعتاق رقبة وأطلق: لزمه إعتاق رقبة تجزئ في الكفارة: النوع الرابع الإعتكاف. ولونذر أن يعتكف فلا بد من اللبث وتكفى ساعة ويستحب أن يمكث يوما: النوع الخامس الصوم ولوأطلق وقال الله على صوم لزمه يوم: النوع السادس الحج والعمرة ولونذرهما ماشيا صح ولزم المشي من الإحرام إلى التحلل. النوع السابع إتيان المساجد إذا قال الله على أن أمشي إلى بيت الحرام لزمه الإتيان بحج أو عمرة النوع الثامن الهدايا والهدى كل ما يهدى إلى مكة، (٣)

(١) الياقوت النفيس في مذهب ابن اديس ٢١٥

(٢) الديباج للزركشي ١١٢٦/٢

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار ٣٠١/٢ - ٣٠٤.

[كتاب القضاء]^(١) وَشَرَطُ الْقَاضِي مُسْلِمٌ.

(كتاب القضاء) وله لغة واصطلاح وآيات وأحاديث وشروط وآداب وسنن ومكروهات وأحكام. ولغته إحكام الشيء وامضاؤه واصطلاحه فصل الخصومة بين خصمين بحكم الله ، وآياته كثيرة منها ﴿فَاخْكُم بِأَقْسَطِ﴾ (٢) وأحاديثه كثيرة منها (القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة) (٣) وآدابه عشرة كما سيأتى في المتن. ومن سنته قوله ، ويستحب كون مجلسه فسيحا ، ومن مكروهاته ، قوله ، ويكره أن يقضى في حال غضب

وقوله (وشرط القاضي مسلم) شرع هنا شروط القاضي وهي أن يكون مجتهدا وهو العارف بالأحكام والسنة والقياس وأنواعه ومن الكتاب العام والخاص والمجمل والمبين والمطلق والمقيد والنص والظاهر والناسخ والمنسوخ والمحكم والمشابه والسنة كذلك فمن العام في الكتاب قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ (٤) والخاص قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ﴾ (٥) والمجمل قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (٦) ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ (٧) ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ (٨)

^١ واصطلاحا : عرفه الحنفية بأنه إلزام على الغير بنية أو إقرار ،

وعرفه الشافعية بأنه فصل الخصومة بين الخصمين بحكم الله تعالى ، وعرفه المالكية بأنه صفة حكومية توجب لموصوفها ونفوذ حكمه الشرعى ولو بتعديل أو تخريج لامن عموم مصالح المسلمين وعرفه الحنابلة بأنه إلزام بالحكم الشرعى وفصل الخصومات أنظر حاشية البيجورى ٢٣٥/٢ والدرر ٤٠٤/٢ والحاشية الخرشى ١٣٨/٧ وحاشية الدسوقي على شرح الكبير ١٢٩/٤ والفقهاء

ص ٢٢٨ وكشاف القناع ٢٨٥/٦

(٢) الآية سورة المائدة ، ٤٢)

(٣) رواه أبو داود ، رقم ٣٥٩٢)

(٤) الآية سورة البقرة ٢٢١

(٥) الآية سورة المائدة ٥

(٦) الآية سورة الأنعام ١٤١

(٧) الآية سورة براءة ١٠٣

(٨) الآية سورة البقرة ٤٣

والمبين من الحديث قوله صلى الله عليه وسلم (في عشرين نصف دينار) (١)
 والمطلق ﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا﴾ (٢) والمقيد ﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ
 مُؤْمِنَةٍ﴾ (٣) والنص ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ
 أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (٤) والظاهر قوله تعالى ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ﴾ (٥) فالناسخ
 ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (٦) والمنسوخ ﴿يَأْئِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ
 وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٧) والمحكم ﴿يَأْئِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ
 إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ (٨) والمتشابه ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (٩) فمن العام في
 السنة >لا تنتفعوا في الميتات شيئا< (١٠) ومن الخاص >هل لأخذتم جلدها فد
 بغتموه< (١١) والمجمل >أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله< (١٢)
 والمبين >لا يحل دم إمء مسلم إلا باحدى ثلاثة الأول الثيب الزانى الثانى النفس التى
 قتلت نفسا الثالث التارك لدينه المفارق للجماعة< (١٣)

(١) رواه أبوداود، رقم ، ٢٦٤)

(٢) الآية سورة المجادلة : ٢)

(٣) الآية سورة النساء : ٩٢

(٤) الآية سورة البقرة ٢٣٤

(٥) الآية سورة البقرة، ٢٢٧)

(٦) الآية سورة التغاين ١٦)

(٧) الآية سورة آل عمران ١٠٢

(٨) الآية سورة البقرة ٢٨٢

(٩) الآية سورة طه ، ٥

(١٠) رواه البيهقى في سنن الكبرى ، ٤٥٦١)

(١١) رواه مسلم ، ١٠٠)

(١٢) رواه البخارى ، ٢٥)

(١٣) رواه البخارى ، ٦٨٧٨)

والمطلق > اربعوا على أنفسكم في الدعاء (١) والمقيد أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد < (٢) والنص > على اليد مأخذه حتى تؤديه < (٣) والظاهر { إذا رأيتم من يجهر بالقراءة في صلاة النهار فارمو بالبعرة } (٤) والناسخ { يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزج ومن لم يستطع فعليه بالصوم } (٥) والمنسوخ { خير الناس بعد النبيين خفيف الحاذ } (٦) والمحكم { إنما الأعمال بالنيات } (٧) والمتشابه { لا تملأ جهنم حتى يضع رب العزة قدماه } (٨)

قاعدة: أن كل من له الولاية إذا انزل لم تعد ولايته إلا بالتوليته ثانيا إلا أربعة الأب والجد والناظر بشرط الواقف ومن له الحضانة ونقل بعضهم أن الأعمى إذ عاد بصيرا عادت ولايته، (٩)

(١) رواه المسلم ، ٤٤ ، وبخارى ، ٢٩٩٢)

(٢) رواه المسلم ، ٢١٥)

(٣) رواه النساء ، ٥٧٥١)

(٤) أنظر مجموع النووي ٣/٣٨٩

(٥) رواه مسلم ١٤٠ ، وبخارى ، ٥٠٦٥

(٦) رواه ابن ماجه في سننه ١٣٤٨/٢ رقم ٤٠٥٧) والسيوطى في الفتح الكبير ١٠١/٢

(٧) رواه البخارى ، رقم ١)

(٨) رواه البخارى : ٦٦٦١)

(٩) نهاية الزين ٣٦٨ .

فَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِ مَنْ لَهُ خُصُومَةٌ أَوْ لَمْ يَهْدِ قَبْلَ وَلَايَتِهِ حَرَّمَ قَبُولُهَا وَإِنْ كَانَ يُهْدَى وَلَا خُصُومَةَ جَازَ إِنْ كَانَتْ بِقَدْرِ الْعَادَةِ. [فصل] لَيْسَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ.

وقوله (فإن أهدى إليه من له خصومة أو لم يهد قبل ولايته حرم قبولها ، وإن كان يهدى ولا خصومة جاز بقدر العادة) له صور وهي إما أن يكون في محل الولاية أو خارجها أو القاضى داخلا والمهدى خارجا أو بالعكس فهذه أربع صور وعلى كل إما أن يزيد على عادته إن كان له عادة أولا وعلى كل إما أن يكون له خصومة أولا فهذه ست عشرة صورة

وكلها حرام إلا إذا كان في غير محل ولايته أو فيها ولم يزد المهدى ولم يكن له خصومة فيهما ، (١)

(فصل) (ليسو القاضى بين الخصمين) في سبعة أشياء الأول في المجلس بأن يجلسهما بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره والثاني في استماع كلامهما لثلاينكسر قلب أحدهما والثالث في النظر لهما

والرابع في دخولهما عليه فلا يأذن لأحدهما دون الآخر والخامس في القيام لهما فلا ينخص أحدهما بقيام والسادس في جواب سلام منهما إن سلما معا فإن سلم عليه أحدهما انتظر الآخر حتى يسلم فيجيبهما معا ، والسابع في طلاقه وجهه وسائر أنواع الإكرام فلا ينخص أحدهما بشيء منها وإن اختلف فضيلة أو قرابة ، (٢)

(١) البخارى على الخطيب ٤/٣٣١

(٢) مغنى المحتاج مع المتن ٤/٤٠٠.

وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ لَفْظِ شَهَادَتِهِ. وَلَوْ حَضَرَ قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ بِلَدِ الْحَاكِمِ
فَشَافَهُ بِحُكْمِهِ فَقِي امْضَائِهِ إِذَا عَادَ إِلَى وِلَايَتِهِ خِلَافُ الْقَضَاءِ بِعِلْمِهِ

وقوله (والأصح اشتراط لفظ شهادته) اختلفوا في أمور أحدها أن يأتي بلفظ الشهادة وهو الأصح فيقول أشهد أنه عدل ، الثاني أن يقول عدل على ولى لأن مطلق العدالة لا تثبت بها لأنه يكون عدلا في شيء دون شيء والأصح الإكتفاء به عدل الثالث لا يجب سبب ذكر التعديل ويجب ذكر سبب الجرح من شرب أوزنا أو سرقة ،
(١)

وقوله (ولو حضر قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم فشافه بحكمه ففي إمضائه إذا عاد إلى ولايته خلاف القضاء بعلمه) له أحوال أحدها أن يجتمع القاضيان في غير محل ولايتهما. الثانية أن يحضر الحاكم إلى بلد حاكم الغائب ففي الحالتين لا يقبل لأن القاضي في غير محل ولايته كالمعزول.

الثالثة أن يحضر حاكم بلد الغائب إلى الحاكم ليخبره الحاكم بذلك فإن عاد إلى محل ولايته أمضى حكمه إذا جاوزنا قضاء القاضي بعلمه وهو الأصح ،
الرابعة أن يحضرا في طرفي ولايتهما ويناديه الحاكم : إني حكمت بكذا فيمضيه لأنه أبلغ من الشهادة ، (٢)

{ باب القسمة }

والحاصل أن تولى القضاء تطرا عليه الأحكام غير الإباحة فيجب إذا تعين عليه في وطنه وماحواليه إلى مسافة العدوى دون مازاد.

ويجب قبوله وطلبه ولو ببذل مال زائد على مايكفيه يومه وليلته وإن حرم أخذه منه فالإعطاء جائز والأخذ حرام ويندب إن لم يتعين وكان أفضل من غيره فيسن له حينئذ طلبه وقبوله ، ويكره إن كان مفضولا ولم يمتنع الأفضل.

ويحرم بعزل صالح للقضاء ولومفضولا ، وتبطل عدالة الطالب ببذل مال لعزل ذلك القاضى فلا تصح توليته والمعزول به على قضائه حيث لا ضرورة لأن العزل بالرشوة حرام وتولية المرشى للراشى حرام ، (١)

(باب القسمة) وله لغة وشرع وarkan وشروط وأقسام ولغته التفريق وشرعه تمييز الحصص بعضها من بعض.

وأركانه ثلاثة قاسم ومقسوم ومقسوم عليه شروط القاسم أن ينصبه القاضى أوحكمه الشركاء اثنان أهلية الشهادة والعلم بالقسمة.

وإن ينصبه الشركاء لم يشترط فيه سوى التكليف إلا أن كان فيهم محجور عليه وأردالقسمة له وليه فالعدالة أيضا ،

وأقسامه ثلاثة إفراز وتعديل ورد ، (٢)

(١) نهاية الزين ٣٦٦

(٢) الياقوت النفيس ٢٢٢ — ٢٢٤.

{ كتاب الشهادات (١) }

(كتاب الشهادة) ولها لغة وشرع وأركان وشروط وآيات وأحاديث. ولغتها الحضور وشرعها إخبار الشخص بحق لغيره على غيره بلفظ أشهد.

وأركانها خمسة شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة وشروط الشاهد عشرة الأول الإسلام والثاني البلوغ والثالث العقل والرابع الحرية والخامس العدالة والسادس أن تكون له مروءة

والسابع أن يكون غير متهم والثامن أن يكون ناطقا التاسع أن يكون يقظان ومن التيقظ ضبط الفاظ المشهود عليه بحروفها من غير زيادة ولانقص العاشر أن لا يكون محجور عليه بسفه، (٢) كما قال الشاعر:

بلوغ وعقل ثم الإسلام نطقه وعدل كذا حرية مروءة
وذويقظة لاحجر ليس بمتهم فهذه لشاهد شرائط عشرة

(٣)

ومن آياتها قوله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ (٤)

(١) واصطلاحاً عرفها الشافعية إخبار صادق بلفظ الشهادة لإثبات حق لغيره على غيره ، في مجلس القضاء ولوبلادعوى ، وعرفها المالكية بأنها إخبار حاكم عن علم ليقضى بمقتضاه وعرفا الحنفية بأنها إخبار بحق للغير على آخر ، أنظر مغنى المحتاج ٤/٢٦٦ ، أدب القضاء لابن أبي دم ١/١٧٥ ونهاية المحتاج ٨/٢٧٧ وحاشية الدسوقي ٤/١٦٤ الدرر ٢/٣٧٠ الفتاوى الهندية ٣/٤٥٠

(٢) الباقوت النفيس ٢٢٥

(٣) البجيرمي على الخطيب ٤/٣٥٩

(٤) الآية سورة البقرة ٢٨٢ (

وَيُكْرَهُ بِشَطْرِنَجٍ ، فَتَرَدُّ شَهَادَتُهُ لِعَبْدِهِ وَمَكَاتِبِهِ وَغَرِيمٍ لَهُ مَيِّتٍ أَوْ عَلِيهِ حَجَرٌ فَلَسِ

والحاصل أن المشهود به إن كان فعلا اشترط في الشاهد به الابصار فقط فيكفى

الأصم وإن كان قولاً اشترط فيه أمران الإبصار والسمع. (١)

وقوله (ويكره بشطرنج) أن الكراهة عند إمامنا الشافعي رضي الله عنه وأما عند

الإمامة الثلاثة فحرام مطلقاً والكراهة إن لم يكن فيه شرط مال من الجانبين أو أحدهما

أو تفويت صلاة ولو بنسيان بالإشتغال به. أولعب مع معتقد تحريمه وإلا فحرام ويحمل

ما جاء في ذمة من الأحاديث والآثار على ما ذكر ويسقط مروءة من يدومه فترد

شهادته، (٢)

وقوله (أوغريم له ميت) مثاله بأن مات من عليه دين ، وادعى وارثه على آخر بدين

فلاتصح شهادة صاحب الدين مع آخر، (أوعليه حجر فلس) مثاله بأن يحجر

شخص لغرماء وادعى المحجور عليه على شخص آخر وأقام المحجور لغرمائه بينة ،

فقس باقي الأمثلة وافهم. (٣)

وقوله (إن كان مشهود له وعليه معروف الاسم والنسب) ففي هذه المسئلة أربعة

أحوال لأنه إما أن تكون يدهما جميعاً في يده أو لا يكون في شيء منهما في يده أو

تكون يد المقر في يده فقط أو يد المقر له فقط ففي الأولى تقبل شهادته مطلقاً. وفي

الثانية تقبل إن كان معروف الاسم والنسب وفي الرابعة إن كان المقر معروف الاسم

والنسب عنده ولا بد في جميع ذلك من رؤية فم الالفاظ حال لفظه قبل العمى، (٤)

(١) أنظر في من المنهاج ٥٨٤

(٢) فتح المعين بحاشية قرّة العين ٦١٤ دار التقوى

(٣) مثال نفيس لنا،

(٤) البجيرمي على الخطيب ٣٧٤/٤

(تنبيه): مسائل اليمين مع الشهادة عشرة ذكر الشارح منها أربعة والخامسة على عيب قديم فإنه يحلف مع الشاهدين أنه فسخ البيع حالة الإطلاع على العيب السادس دعوى الإعسار وقد عرف له مال قبل ذلك فيقيم الشاهدان من أهل الخبرة بتلف ماله ويحلف مع الشاهدين أنه لا مال له في الباطن فأحد الوجهين.

السابعة إذ ادعت المرأة أن زوجها عني أي عجز عن وطنها وكانت بكرا وادعى أنه وطنها وشهد أربع نسوة أنها بكرة فتحلف مع شاهدتهم أنه ماوطنها لإحتمال أن يكون وطنها وطأ خفيفا وعادت البكارة. الثامن إذا قال الزوج لزوجته أنت طالق أمس وادعى أنه طلقها في نكاح غيرها أو ادعى أنها كانت مطلقة من غيره فيقيم الشاهدين على نكاح الغير أو نكاحه الأول ويحلف أنه إرادة الإخبار بذلك.

التاسع إذا اختلفا في أصل الجناية فلا بد من بينة لوجودها ثم اختلفا في سلامة العضو المجنى عليه وكان من أعضاء الباطنة فيحلف المجنى عليه على سلامة العضو. العاشر إذا ادعى المودع أنه سافر لخوف ثم هلك بالسفر ولو كان شاهد واحد في هذه المسائل كلها يحلف يمين لتكميل الشهادة ويمينا للإستظهار، (١)

فائدة: حاصل كلام الروضة وأصلها أن من قذف آخر لا يقبل شهادة كل منهما على الآخر وإن لم يطلب المقذوف حده وكذا من ادعى على آخر أنه قطع عليه الطريق وأخذ ماله ، فلا يقبل شهادة أحدهما على الآخر. (٢)

(١) البجيرمي على المنهج ٤/ ٣٦١

(٢) فتح المعين حاشية قرّة العين ٦١٦ دار التقوى

فصل { وَتَحْمُلُهَا بِأَنْ يَسْتَرْعِيَهُ ، وَلْيُبَيِّنِ الْفَرْعُ عِنْدَ الْأَدَاءِ جِهَةَ التَّحْمُلِ

فصل في تحمل جواز الشهادة على الشهادة {

وقوله (وتحملها بأن يسترعيه) فيه أمور أحدها باسترعائه أى الأصل أى التماسه من الأصل رعاية شهادته وثانيها بسماعه الأصل يشهد عند حاكم أو محكم أن لفلان على فلان كذا،

وثالثها بسماعه الأصل يبين سبب الشهادة كان يسمعه يقول أشهد أن لفلان على فلان الفاقرضا فلسا. (١)

(وليبيّن الفرع عند الأداء جهة التحمل) له شروط ثلاثة أحدها أن يدعى المتحمل في مسافة العدوى فأقل فإن ادعى لما فوقها لم يجب الحضور للضرورة مع إمكان الشهادة على الشهادة.

وثانيها أن يكون المتحمل عدلا فإن دعى ذوفسق مجمع عليه ظاهر لم يجب عليه الأداء وثالثها أن لا يكون معذورا بمرض ونحوه من كل عذر مرخص في ترك الجماعة، (٢)،

(١) الديباج للزركشى / ٢

(٢) نهاية الزين بشرح قرّة العين ٣٩١.

[كتاب الدعوى والبيّنات]^(١)

(كتاب الدعوى والبيّنات) ولها لغة واصطلاح وشروط ولغتها الطلب والتعنى واصطلاحها اخبار عن وجوب حق على غيره عند حاكم، (٢)
قال الماوردى فى الحاوى الدعوى على ستة أضرب صحيحة وفاسدة ومجملة وناقصة وزائدة وكاذبة فالصحيحة ما استجمعت فيها شروط الدعوى والفاسدة ما اختل فيها شرط فى المدعى كما إذا ادعى المسلم نكاح المجوسية أو الحر المورس نكاح أمة أو فى المدعى به كدعوى الميتة والخمر أو سبب الدعوى كدعوى الكافر شراء المصحف والمسلم وطلب تسليمها وكذلك من ذكر سببا باطلا لإستحقاقه. والمجملة كقوله لى عليه شىء وهى الدعوى بالمجهول فلا تسمع إلا فى صور

والناقصة إما النقص صفة كقوله لى عليه الف ولا يبين صفتها أو شرط كدعوى النكاح من غير ذكر ولى وشهود وكلاهما لا تسمع إلا دعوى الممر فى ملك الغير أو حق إجراء الماء فلا يشترط تعيين ذلك بحد أو ذرع بل يكفى تحديد الأرض والدار والزائدة تارة لا تفسد نحو ابتعته فى سوق كذا أو على أن أردّه بعيب إذا وجد وتارة تفسد نحو ابتعته على أن يقبلنى إذا استقلته والكاذبة هى المستحيلة كمن ادعى بمكة أنه تزوج فلانة أمس بالبصرة، (٣)

^١ عرفها الحنفية : بأنها إضافة الشىء إلى نفسه حال المنازعة ، وعرفها الشافعية بأنها إخبار عن وجوب حق على غيره عند الحاكم ، وعرفها المالكية بأنها خبر مثل الإقرار والشهادة والفرق بين الثلاثة أن كان حكمه مقصورا على قتاله فهو الإقرار ، وإن لم يقصر على قتاله فإن كان للمخير فيه نفع فهو الدعوى ، وإن لم يكن للمخير فيه نفع فهو الشهادة. وعرفها الحنابلة بأنها طلب الشىء زاعما ملكه ، انظر تبين الحقائق ٢٩٠/٤ وفتح القدير ١٥٢/٨ وتكملة حاشية ابن عابدين ٢٨٣/١ ومعنى المحتاج ٤٦١/٤ والشرح الصغير ٦٩٣/٢ والكالا ٩٢١/٢ والإشراف ٣٥١/٢

(٢) السراج الوهاج لى شرح المنهاج ٥٩٠

(٣) الأشباه والنظائر للسبوطى ٥٨٠ دار التوفيقية والتراث

وَيَحْلِفُ عَلَى الْبَتِّ فِي فِعْلِهِ وَكَذًّا فِعْلٍ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ إِثْبَاتًا وَإِنْ كَانَ نَفْيًا فَعَلَى
نَفْيِ الْعِلْمِ

شروط الدعوى ستة كونها معلومة غالبا وكونها ملزمة وكون المدعى عليه معينا وكون
كل من المدعى والمدعى عليه غير حرى لأمان له وكونهما مكلفين وعدم مناقضة
دعوى أخرى لها، (١)

والذى يتعلق بالخصومة خمسة أشياء إثبات منها فى جانب المدعى وهما الدعوى
والبينة والثلاثة الباقية فى جانب المدعى عليه وهى اليمين والنكول وجواب الدعوى
وهو الإقرار أو الإنكار، (٢)

قوله (ويحلف على البت فى فعله وكذا فعل غيره إن كان إثباتا وإن كان نفيا فعلى نفى العلم)
فيه صور تبلغ اثنى عشر لأن المحلوف عليه إما فعله أو فعل مملوكه أو فعل غيرهما وعلى كل
إما إثباتا أو نفيا.

وعلى كل إما مطلقا أو مقيدا فيحلف على البت فى إحدى عشر وهى فى فعله أو فعل
مملوكه فهذه ثمانية لأنه يحلف إما على الإثبات أو النفى.

وعلى كل إما أن يكون مطلقين أو مقيدتين وفى فعل غيره إثباتا فهذه صورتان لأنه إما مطلق
أو مقيد ويتخير فى واحدة وهى فى النفى المطلق ، (٣)

(١) الباقوت النفيس فى مذهب ابن ادريس ٢٣٢

(٢) حاشية الشرقاوى ٥٠٩/٢

(٣) حاشية الشرقاوى ٥١٠/٢.

{ كتاب العتق }

قوله: (كتاب العتق) له لغة واصطلاح وأركان وشروط وآيات واحاديث وأحوال ولغته الإستقلال وشرعه إزالة الرق عن آدمى لا إلى مالك الرقة تقرباً إلى الله تعالى. وأركانه ثلاثة عتق ومعتق وصيغة شرط العتق أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع يعه شروط للمعتق خمسة أن يكون مالكا للرقبة وأن يكون جائز التصرف وأن يكون أهلا للتعز وأن يكون أهلا للولاء وأن يكون مختاراً شرط صيغة العتق لفظ يشعر به، (٢)

ومن آياته (فَلْكَ رَقَبَةً) (٣) ومن أحاديثه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم (أيما رجل أعتق امرء مسلماً استغنى الله بكل عضو منه عضواً من النار) (٤) والحاصل أن العتق ينقسم إلى قسمين إما بالقول أو بالفعل ومثال الفعل الإستيلاء والقول ينقسم إلى قسمين معلق ومنجز

والمعلق ينقسم إلى ثلاثة أقسام معلق بالموت وهو التدبير ومعلق بالصفة وذلك كأن دخلت الدار فانت حر ومعلق بالمال وهو الكتابة والكتابة تنقسم إلى ثلاثة أقسام صحيحة وباطلة وفاسدة والفاصلة تنقسم إلى ثلاثة أقسام فاسدة كالصحيحة وفاسدة كالتعليق وفاسدة تخالفهما وكلها على المتن. (٥)

واصطلاحاً عرفه الحنفية بأنه : خروج الرقيق عن الملك لله تعالى ، عرفه الشافعية بأنه إزالة الرق عن الأدمى : عرفه المالكية بأنه خلوص الرقيق من الرق بصيغة : عرفه الحنابلة بأنه تحرير الرقيق وتخليصه من الرق ، أنظر البحر الرائق ٢٣٨/٤ وتبيين الحقائق ٦٦/٣ ومغنى المحتاج ٤٩١/٤ وبلغة السالك ٤٤١/٢ وكشاف القناع ٥٠٨/٤ والكافي ٩٧١/٢ والإشراق ٣٧١/٢

(٢) الباقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٢٣٦

(٣) الآية سورة البلد، ١٣)

(٤) رواه البخارى ، ٢٣٨١)

(٥) كما قال شيخنا الشيخ أيكر بن على

وإذا كان بينهما عبد فاعتق أحدهما كُله أو نصيبه عتق نصيبه فإن كان مُعسراً
بقي الباقي لشريكه وإلا سرى إليه

وقوله (والاسرى إليه) له أربعة شروط الأول اليسارة والثاني مباشرة العتق أو تملكه
العتيق ولو بنائه باختيار كسواء جزء أصله وفرعه ،
والثالث قبول محلها للنقل فخرج ماله أحبل أحد الشريكين الأمة المشتركة وهو
معسر ثم أحبلها آخر ثم اعتقها أحدهما فيعتق عليه نصيبه ولا يسرى إلى نصيب
شريكه بل يعتق بموته.

الرابع أن يوجه العتق لنصيبه وللكل فلو قال أعتقت نصيب شريكي لغا، (١)
واستثنى من استرسال الولاء على أولاد العتيق وأحفاده مواضع الأول إذا كان منهم
من مسه الرق فولأؤه لمعتقه وإن لم يكن فلعصبات معتقه، وإن لم يكن فالميراث لبيت
المال ، ولأولاء عليه لمعتق الأصول. الثاني من أبوه حر أصلى لأولاء عليه وأمه عتيقة
فلا يثبت الولاء عليه لموالى الأم.

الثالث تزوج مجهول بعتيقة فأنت بولد فلاولاء عليه ولو كان الأب عتيقا والأم حرة
أصلية يثبت الولاء عليه لموالى الأب.

والرابع من أمه حرة أصلية وأبوه رقيق فلا ولاء لأحد فإن أعتق الأب فهل يثبت
لموالى الأب وجهان أرجحهما نعم ، وبه قطع القفال في " الفتاوى ، (٢)

(١) الديباج للزركشى ١١٨٣ - ١١٨٤ والأنوار لأعمال الأبرار ٦٢٦ - ٦٢٨. وحاشية الجمل ٤٤٣/٥

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٦٣٣/٢.

وَإِنْ كَانَ فَوْقَ ثَلَاثٍ وَأَمْكَنَ تَوَازِينُهُمْ بِالْعَدَدِ وَالْقِيَمَةِ كَسْتَةٍ قِيَمَتُهُمْ سَوَاءٌ جُعِلُوا
اِثْنَيْنِ اِثْنَيْنِ

وقوله (وإن كانوا فوق ثلاث وامكن توزيعهم بالعدد والقيمة كستة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) له أحوال أحدها أن تمكن تسوية الأجزاء عددا وقيمة وذلك مثال المصنف كستة قيمتهم سواء : جعلوا اثنين اثنين. الثاني أن تمكن التسوية بالقيمة دون العدد كخمسة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة فيجزءوا كذلك ويقرر هذا هو الصواب في هذا القسم وما وقع في المنهاج والمحرر من المثال فمعكوس ، الثالث أن تمكن التسوية بالعدد دون القيمة ، كستة قيمة واحد مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جعل الأول جزء والإثنين جزء والثلاثة جزء الرابع أن تتعذر التسوية بالقيمة وبالعدد فإن لم يكن لهم ولا للقيمة ثلث صحيح كأن كانوا أربعة أو ثمانية قيمة كل واحد مائة ففيها قولان أحدهما أنهم يجزءون ثلاثة أجزاء واحد بمفرده وواحد بمفرده واثنان ثم تخرج القرعة ، فإن خرج العتق لواحد عتق كله ثم يقرر بين الواحد وبين الإثنين ليتم الثلث وإن خرج العتق للإثنين لم يعتقا بل يرق الآخرون ويقرر بين الإثنين اللذين خرج لهم رقعة العتق.

الثاني أنه لا يجب التثليث وتكتب أسماؤهم في أربع رقاع وتخرج واحدة بعد واحدة إلى أن يتم الثلث فمن خرجت له القرعة رقعة الحرية عتق وتعاد القرعة بين الباقي فمن خرجت له ثانيا عتق ثلثه وهذا القول أقرب إلى فصل الأمر ، (١)

[كتاب التدبير] وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّدْبِيرِ عَلَى الْمَذْهَبِ

(كتاب التدبير) وله لغة وشرع وأركان وشروط وحكم وصور. ولغته النظر في عواقب الأمور وشرعه تعليق عتق من مالك بالموت. وأركانه ثلاثة مالك ورقيق وصيغة شروط المالك المدبر ثلاثة البلوغ والعقل والاختيار شرط الرقيق المدبر كونه غير أم ولد بشرط صيغة التدبير لفظ يشعر به، (١)

والحاصل أن الصيغة تنقسم إلى قسمين معنوية ولفظية واللفظية تنقسم إلى ثلاثة أقسام أحدها أن يكون مطلقا وهو المعلق بموته بلا شرط الثاني مقيدا بشرط في الموت كقوله إن مت في هذا الشهر أوذا المرض فأنت حر، فإن مات على الصفة المذكورة عتق وإلا فلا الثالث معلقا كالعتق كقوله إن دخلت الدار فأنت حر بعد موتى أو مدبر، صار مدبرا إذا وجدت الصفة، (٢)

وقوله (ولودبر حاملا ثبت له حكم التدبير على المذهب) فيه صور وهي إن دبرها حاملا فإن استثنى الحمل نظر فإن انفصل قبل الموت السيد لم يتبعها أو بعد موته تبعها ولغا الإستثناء فهاتان صورتان وإن لم يستثنه فإن لم يبطل تدبيرها أصلا أو بطل بموتها مطلقا أو بطل بنحو بيعها كهبتها بعد إنفصاله دام تدبيره أو قبل انفصاله كأن باعها حاملا به لم يدم تدبيره كامه فيتبعها في البيع ونحوه فهذه أربع صور وإن دبرها حائلا ثم حملت فإن انفصل قبل موته لم يتبعها أو بعده تبعها فهاتان صورتان تضم لستة السابقة فالجملة ثمانى صور.

ومثلها يجرى في المعلق عتقها بصفة سواء كانت الصفة منها كإن دخلت انت الدار فأنت حرة أو منه كأن دخلت أنا الدار فأنت حرة أو منهما كأن دخلنا الدار فأنت حرة أو من غيرها كأن جاء زيد فأنت حرة فتضرب الثمانية في هذه الأربعة باثنين وثلاثين تضاف لصور المدبرة تبلغ أربعين، (٣)

(١) الباقوت النفيس في مذهب ابن ادريس ٢٣٩

(٢) الدياج للزركشى ١١٩١/٢

(٣) حاشية الشرقاوى ٥٣٥/٢

وله حكمان الاول فى التصرف فيه ، وفيه مسائل الأولى يجوز بكل تصرف يزىل الملك كالبيع والأصداق والهبة.

ومنها لوباع المدبر ثم عاد إلى ملكه ، فإن قلنا وصية لم يعد التدبير لبطلانها بذلك وإن قلنا تعليق خرج على خلاف عود والأصح المنع أيضا ومنها لورجع عن التدبير بالقول كأبطلته أو فسخته أو نقضته أو رجعت عنه فإن قلنا وصية صح وإن قلنا عتق بصفة فلا يصح صريح الرجوع بل تجوز إزالة الملك لأنه تعليق محض

ومنها لوعلق المدبر بصفة بأن قال بعد التدبير المطلق إن دخلت الدار فأنت حر فإن قلنا وصية كان رجوعا ،

وإن قلنا تعليق عتق بالأسبق من الصنفين الموت أو الدخول لأنه لا ينافى مقصود التدبير على الأصح:

الثانى فى السراية، وحكم ولد المدبرة ، الولد الحادث من المدبرة بنكاح بعد التدبير لا يثبت له حكم التدبير فى الأظهر، (١)

[كتاب الكتابة]

ولها لغة وشرع وأركان وشروط وقواعد وتنبهات ولغتها الضم والجمع وشرعها عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر.

وأركانها أربعة سيد ورقيق وعوض وصيغة شروط السيد المكاتب ثلاثة الإختيار وأهلية التبرع وأهلية الولاء شرط الرقيق المكاتب ثلاثة التكليف والإختيار وأن لا يتعلق به حق لازم شروط عوض الكتابة أربعة أن يكون مالا

وأن يكون معلوما وأن يكون مؤجلا إلى أجل معلوم وأن يكون منجما بنجمين فأكثر. شرط صيغة الكتابة أن تكون بلفظ يشع بها، (١)

والكتابة الفاسدة (٢) فيها شبهان شبه بالصحيحة في أربعة أشياء إحداها إستقلال العبد بكسبه وثانيها إستقلاله بأرث الجناية عليه ثالثها عتقه بالأداء ورابعها تبعية كسبه له

وشبه بالتعليق في ثمانية أشياء في أنه لا يعتق بالإبراء ولا بأداء الغير عنه تغليا لمعنى التعليق باعطائه ولو غلبنا جانب المعاوضة لعتق بذلك وفي بطلانها بموت السيد قبل الأداء لأن المعلق عتقه بصفة ينقطع حكم التعليق بانتقاله لملك غيره وفي صحة الوصية به لأن المعلق عتقه بصفة تصح الوصية به. (٣)

(١)الياقوت النفيس في منهب ابن ادريس ٢٤٠

(٢)أنظر أشباه ابن نجيم ٣٣٨ والبدائع ١٣٧/٤ ونهاية المحتاج ٣٩٦/٨ والقواعد والفوائد الأصولية ١١١

(٣)البحر المحيى على الخطيب ٤/

وفى أنه لا يصرف له من سهم المكاتبين لأنه خاص بالصحيحة وفى إعتاقه عن الكفارة لأن المعلق عتقه يصح اعتاقه عنها وفى جواز تمليكها ببيع وغيره لأن المعلق يجوز فيه ذلك وفى منعه من السفر لأن المعلق عتقه لا تزول ولاية السيد عنه. وفى جواز وطء الأمة لأن المعلق عتقها يجوز وطئها، (١)

قاعدة: إذا عاد المكاتب إلى الرق فإكتسابه جميعها للسيد إلا اللقطة فإنه لا يملكها السيد لأنه لم يقع الإلتقاط له فلا ينصرف إليه، (٢)

تنبيهات: الأول محل الصحة ، أن يقدم نجم العمل لأنه قادر على العمل عاجز عن المال فلو عكس لم يصح. الثانى إنما قال عند إنقضائه ، ليسلم أنه لو قال بعد انقضائه بيوم أو يومين مثلاً أنه يصح من طريق الأولى وهو كذلك. الثالث قضية إطلاق الخدمة أنه لا يشترط بيان عملها.

الرابع من شروط العوض ، كونه معلوم القدر والأجل والنجم ومحل كل نجم، (٣)

(١) البجيرمى على الخطيب ٤/٤٠٦ والأنوار لأعمال الأبرار ٢/٦٤٧

(٢) الديباج للزركشى ٢/١٢٢٢

(٣) الديباج للزركشى ٢/١١٩٩.

[كتاب أمهات الأولاد]: وَيَحْرُمُ بَيْعَهَا وَرَهْنَهَا وَهَبْتُهَا

وله شروط الأول أن يظهر الولد خلقة الآدمي لكل أحد أوللقوابل وأهل الخبرة من النساء فإن لم يظهر وقلن إنه أصل آدمي ولوبقى لتصور لم يثبت الإستيلاد. الثاني أن يكون الولد منسوباً إلى السيد. والثالث أن يكون قد انعقد حراً فإن انعقد رقيقاً بأن أولد أمة الغير بالنكاح وملكها لم تصر أم ولد. الرابع أن يكون الملك مقروناً بحالة الإستيلاد ، فلو غر بنكاح أمة وأولدها على ظن الصحة فلا استيلاد، (١) تنبيهه إذا استدخلت بمائه المحترم ففيه صور ثلاثة الأولى أن ينفصل الماء في حياته واستدخلته في حياته فيثبت النسب والإستيلاد والثانية أن ينفصل في حياته واستدخلته بعد موته فيثبت النسب دون الإستيلاد والثالثة أن ينفصل بعد موته واستدخلته بعد موته ففيه تردد واستظهر الخطيب ثبوت النسب لكن الأصح عدم ثبوته ، (٢)

قوله (ويحرم بيعها ورهنها وهبتها) يستثنى ستة مسائل يجوز فيها البيع الأولى المرهونة رهناً وضعياً بأن رهن المالك في حياته أو شرعياً بأن يموت المالك وعليه دين فالتركة مرهونة به رهناً شرعياً الثانية الجانية وسيدها معسر حال الإيلاد الثالثة مستولدة المفلس الرابعة بيعها من نفسها بناء على أنه عقد عتاقة وهو الأصح. الخامسة إذا سبى السيد المستولدة واسترق فيصح بيعها ولا تعتق بموته السادس : إذا كانت حربية وقهرها حربى آخر ملكها وظاهر أم الولد التي يجوز بيعها لعلقة رهن وضعى أو شرعى أو جناية أو نحوها يمتنع هبتها ،

(١) الأنوار لأعمال الأبرار ٢/٦٦٣

(٢) البجيرمي على الخطيب ٤/٤١٣

السادسة إذا كانت حربية وقهرها حربى آخر ملكها وظاهر أن أم الولد التى تجوز بيعها لعلقة رهن وضعى أو شرعى أو جنائية أو نحوها تمتنع هبتها، (١)

فائدة: الولد الحادث بين الأبوين مختلفى الحكم على أربعة أقسام الاول ما يعتبر بالأبوين جميعا كما فى الأكل وحل الذبيحة والمناكحة والزكاة والتضحية به وجزاء الصيد واستحقاقهم سهم الغانمين. والثانى ما يعتبر بالأب خاصة وذلك فى سبعة أشياء ، النسب وتوابعه والحرية إذا كان من أمته أو من أمة غر أو ظنها زوجته الحرة أو أمته أو من أمة فرعه والكفاءة والولاء فإنه يكون على الولد لموالى الأب وقدر الجزية وسهم ذوى القربى

والثالث ما يعتبر بالأم خاصة وهو شيثان الحرية إذا كان أبوه رقيقا والرق إذا كان أبوه حرا وأمه رقيقة إلا فى صور ولد أمته ومن غر بحريتها ومن ظنها زوجته الحرة أو أمته وولد أمة فرعه وحمل حربية من مسلم

الرابع ما يعتبر بأحدهما غير معين وهو ضربان أحدهما ما يعتبر بأشرفهما وهو منقسم إلى قسمين أحدهما ما يتبع فيه من له كتاب كما فى الإسلام والجزية

وثانيهما ما يتبع فيه أغلظهما كما فى ضمان الصيد والدية والغرة ، والضرب الثانى ما يعتبر بأخسهما وذلك فى النجاسة والمناكحة والذبيحة والأطعمة والأضحية والعقيقة واستحقاق سهم الغانمين وولد المدبرة والمعلق عتقها بالصفة لا يتبعها فى العتق إلا إن كانت حاملا عند العقد أو وجود الصفة، (٢)

(١) نهاية الزين بشرح قرّة العين ٤٠٠ وحاشية الجمل ٥/٤٨٩

(٢) نهاية الزين ٤٤ - ٤٠١

هذه إفتراقات بعض الجنائيات: ما افترق فيه جناية النفس والأطراف إفترقا في أمور الأول لمستحق النفس الإستيفاء بنفسه دون مستحق الطرف لأنه قد يردد الحديدة ويزيد في الإيلام بخلاف ازهاق النفس فإنه مضبوط الثاني في النفس الكفارة بخلاف الأطراف،

ما افترق فيه المرتد والكافر الأصلي إفترقا في أمور الأول أن المرتد لا يقر بالجزية بخلاف الكافر الأصلي الثاني أنه لا يمهل في الإستتابة بخلاف الأصلي الثالث يؤخذ بأحكام المسلمين بخلاف الأصلي

الرابع أنه يجب قضاء الصلوات بخلاف الأصلي الخامس أنه لا يصح نكاحه بخلاف الأصلي السادس أنه لا تحل ذبيحته بخلاف الأصلي السابع أنه يهدر دمه بخلاف الأصلي الثامن أنه يوقف ملكه بخلاف الأصلي التاسع أنه توقف تصرفاته العاشر أنه يوقف زوجته بعد دخول الحادى عشر أنه لا يسبى الثاني عشر لا يفدى الثالث عشر لا يمن عليه الرابع عشر أنه لا يرث الخامس عشر أنه لا يرث السادس عشر أنه أن ولده مسلم في قول السابع عشر أن في استرقاق أولاده إذا قتل على الردة أوجه الثامن عشر أنه يضمن ما تلفه في الحرب في قول

ما افترق فيه قتال الكفار والبغاة إفترقا في أمور ستة الأول أن البغاة لا يتبع مدبرهم بخلاف الكفار الثاني أن لا يذفف على جريحهم بخلاف الكفار الثالث أن لا يقتل على أسيرهم بخلاف الكفار الرابع يرد سلاحهم وخيلهم اليهم بخلاف الكفار الخامس ولا يستعان عليهم بكفار السادس ولا يستعان بمن يرى قتلهم مدبرين، (١)

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ٦٠٩ دار التوفيقية والتراث

مافترق فيه الجزية والهدنة إفترقا في أمور ثلاثة الأول أن عقد الجزية لازم وعقد الهدنة جائز الثاني أن عقد الهدنة لايجوز أكثر من أربعة أشهر إلاالضعف فيجوز عشر سنين فقط بخلاف الجزية الثالث أن الهدنة تعقد بغير مال ولايجوز عقد الجزية بدونه ولا بأقل من دينار

مافترق فيه الأضحية والعقيقة إفترقا في أمر واحد وهو أن الأضحية تكون من الإبل والبقر والغنم.

مافترق فيه المسابقة والمناضلة إفترقا في أمور الأول أن لايشترط هنا تعيين الفرس لأن الإعتماد على العمل لاعلى الآلة ، فإن عين سهمها اوقوسا لم يتعين الثاني اشتراط بيان البادى بالرمى على الأظهر لأنهما لورميا معا استمر الحال فلم يعرف المصيب من المخطئ بخلاف المتسابقين

الثالث يشترط أن يقدر الرمي برد العقد إلى رماة معينين بالإشارة أوأسماء فلوحضر جمع المناضلة ونصب كل طائفة شخصا عينوه زعيما يتولى عقد المناضلة بتوكيلهم إذاتعينوا، الرابع يشترط فى الإصابة المشروطة أن يحصل بالنصل فلو تلف وتر وانكسر قوسها أو سهم وعرض شىء انصدم به السهم من إنسان أو بهيمة ، فإن كان بتقصيره حسب عليه أولضعف الآلة لم يحسب عليه

مافترق فيه الامامة العظمى والقضاء إفترقا في أمور أربعة الأول يشترط فى الإمام أن يكون قريشيا للحديث ولايشترط ذلك فى غيره من القضاة الثاني لايجوز تعدد الإمام فى عصر واحد ويجوز تعدد القاضى فى أماكن متعددة الثالث لاينعزل الإمام بالفسق وينعزل به القاضى الرابع لاينعزل الإمام بالإغماء وينعزل به القاضى

ما اُفترق فيه الحكم بالصحة والحكم بالموجب قال البلقينى بينهما فروق الأول أن الحكم بالصحة منصب الى إنفاذ ذلك الصادر من بيع ووقف ونحوهما والحكم بالموجب منصب إلى أثر ذلك الصادر الثانى أن الحكم بالصحة لا يختص بأحد والحكم بالموجب يختص بالمحكوم بذلك الثالث أن الحكم بالصحة يقتضى استيفاء الشروط والحكم بالموجب لا يقتضى استيفاء الشروط وإنما مقتضاه صدور ذلك الحكم على المصدر بمصدر منه ما اُفترق فيه الشهادة والرواية إفتراقاً فى أحكام الأول العدد يشترط فى الشهادة دون الرواية الثانى الذكورة لا تشترط فى الرواية مطلقاً بخلاف الشهادة فى بعض المواضع الثالث الحرية تشترط فى الشهادة مطلقاً دون الرواية الرابع تقبل شهادة المبتدع إلا الخطابية ولو كان داعية ولا تقبل رواية الداعية الخامس تقبل شهادة التائب من الكذب دون روايته السادس من كذب فى حديث واحد رد جميع حديثه السابق بخلاف من يتبين شهادته للزور فى مرة لا ينقض ما شهد به قبل ذلك السابع لا تقبل شهادة من جرت شهادته إلى نفسه نفعا او دفعت عنه ضررا وتقبل من روى ذلك الثامن لا تقبل الشهادة لأصل وفرع ورقى بخلاف الرواية

التاسع والعاشر والحادى عشر الشهادة إنما تصح بدعوى سابقة وطلب لها عند حاكم بخلاف الرواية فى الكل الثانى عشر للعالم الحكم بعلمه فى التعديل والتجريح قطعاً مطلقاً فى الرواية بخلاف الشهادة فإن فيها ثلاثة أقوال أصحها التفصيل بين حدود الله تعالى وغيرها الثالث عشر يثبت الجرح والتعديل فى الرواية بواحد دون الشهادة على الأصح الرابع عشر الأصح فى الرواية قبول الجرح والتعديل غير مفسر من العالم ولا يقبل الجرح فى الشهادة منه إلا مفسر

الخامس عشر يجوز أخذ الأجرة على الرواية بخلاف الشهادة إلا إذا احتاج إلى مركوب السادس عشر الحكم بالشهادة تعديل قال الغزالي بل أقوى منه بالقول بخلاف عمل العالم أوفتيه بموافقة المروى على الأصح لأحتمال أن يكون ذلك الدليل آخر السابع عشر لا تقبل الشهادة على الشهادة إلا عند تعسر الأصل بموت أو غيبة أو نحوهما بخلاف الرواية الثامن عشر إذا رأى شيئا ثم رجع عنه سقط ولا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم التاسع عشر لو شهد بموجب قتل ثم رجعا وقالّا تعمدا لزمهما القصاص ولو أشكلت حادثة على حكم فتوقف فروى شخص خبرا عن رسول الله عليه السلام فيها وقتل الحاكم به رجلا ثم رجع الراوى وقال كذبت وتعمدت ففى فتاوى البغوى ينفى أن يجب القصاص كالشاهد إذا رجع قال الرافعى والذى ذكره القفال والإمام أنه لا قصاص بخلاف الشهادة فإنها تتعلق بالحادثة والخبر لا يختص بها العشرون إذا شهد دون أربعة بالزنا حدوللقذف فى الأظهر ولا تقبل شهادتهم قبل التوبة وفى قبول روايتهم وجهان المشهور منها القبول ذكره الماوردى فى الحاوى ونقله عنه ابن الرفعة فى الكفاية والأسنوى فى الأغاز ما افرق فيه العتق والوقف إفرقا فى أمور منها أن العتق يقبل التعليق بخلاف الوقف وأن الوقف فيه شائبة ملك بخلاف العتق وأن الوقف على معين يشترط قبوله فى وجه مصحح ويرتد دبره بلا خلاف ولا يشترط قبول العتق ولا يرتد دبره جزما ولا يصح وقف بعض العبد ولا يسرى ومتى عتق بعض عبد سرى إلى باقيه ما افرق فيه المدبر وأم الولد إفرقا فى أمور ثمانية وهى أن أم الولد لا تباع ولا توهب ولا ترهن وعتقها من رأس المال ويتبعها ولدها ولا تجرى فيها الوصايا ولا يجبر السيد على النكاح فى قول ولا يضمن جنايتها فى قول بخلاف المدبر، (١)

خاتمة

نسأل الله حسننها وهي لغة آخر الشيء، واصطلاحاً اسم لألفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة جعلت آخر كتاب أبواب (١).

(الكتاب) هو مصدر معناه لغة الضم والجمع.

واصطلاحاً اسم لجملة مخصوصة مشتملة على أبواب وفصول وفروع ومسائل غالباً (الباب) معناه لغة فرجة في ساتر يتوصل منها من داخل إلى خارج واصطلاحاً اسم لجملة مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة مشتملة على فصول وفروع ومسائل غالباً

(والفصل) معناه لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحاً اسم لألفاظ مخصوصة مشتملة على فروع ومسائل غالباً

(والفرع) لغة مأنبنى على غيره ويقابله الأصل واصطلاحاً اسم لألفاظ مخصوصة مشتملة على مسائل غالباً

(المسئلة) لغة السؤال واصطلاحاً مطلوب خبرى يبرهن عليه في العلم كما في قولنا الوتر مندوب فثبوت النذب للوتر مطلوب خبرى يبرهن عليه في العلم (التنبيه) لغة الإيقاظ واصطلاحاً عنوان البحث الأحق الذي تقمت عليه الإشارة بحيث يفهم من الكلام السابق إجمالاً أى لفظ عنوان به وعبر به على البحث الأحق (والفائدة) لغة بما استفيد من علم أو مال

واصطلاحاً المسئلة المترتبة على الفعل من حيث هي كذلك وعرفت بأنها كل نافع ديني أو دنيوي ويقال هي حصول مهم يؤثر في الفؤاد (والقاعدة) هي أمر كلي يتعرف منه أحكام جزئياته ويرادفها الضابط

(١) أنظر سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج ٥٢

(والضابط) أمر كلى ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامه
 (والتممة) ماتم به الكتاب أوالباب وهو قريب من معنى الخاتمة
 (والمقدمة) مأخوذة من مقدمة الجيسش للجماعة المتقدمة منها
 ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها
 وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها أم لا
 (العبارة) ما قصد به الإفادة من لفظ أوغيره
 (والفرق) مأبدئ معنى مناسباً للحكم في أحد الصورتين غير مقصود في الأخرى
 (والقانون) عبارة عن المعنى الكلى المنطبق على جزئياته عند تفرقها منه
 (إعلم) كلمة يوتى بها لشدة الإعتناء بما بعدها والمخاطب بذلك كل من يأتى منه العلم
 مجازاً لأنه موضوع لأن يخاطب به ، (١)
 (الإمام) ويقصدون به إمام الحرمين الجوينى عبدالملك بن عبد الله بن يوسف صاحب النهاية
 والبرهان وغيرهما ، (٢)
 (القاضى) ويقصدون به القاضى حسين أبو على محمد بن أحمد المروزى من تصانيفه شرح
 تخلص ابن القاضى وشرح على فروع ابن الحداد ، (٣)
 (القاضيان) يقصد بهما على بن محمد بن حبيب الماوردى صاحب الحاوى والأحكام
 السلطانية وغيرهما ، (٤)

(١) أنظر سلم المتعلم إلى معرفة رموز المنهاج ٥٢ — ٥٤

(٢) توفى رحمه الله سنة ٤٧٨

(٣) توفى رحمه الله سنة ٤٦٢

(٤) والمتوفى سنة ٤٥٠) هو عبد الواحد بن اسماعيل بن أحمد الرويانى المتوفى، ٥٠١ (

(الشيخان) يقصد بهما عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي أبو القاسم القزويني مصنف
- العزيز شرح الوجيز - (١)

ويحيى بن شرف أبوزكريا النووي صاحب التصانيف النافعة كالروضة وشرح المسلم والتحقيق
(٢)

(الشيخوخ) يراد بهم الشيخان النووي والرافعي وتقى الدين حبر الأمة على بن عبد الكافي
السبكي شيخ الإسلام في عصره (٣)

(الشارح) إذا اطلقوا لفظ الشارح معرفاً أو (الشارح المحقق) فإنهم يريدون به جلال الدين
المحلى بن محمد بن أحمد بن إبراهيم شارح المنهاج للنووي وصاحب التصانيف النافعة التي تدل
على أن ذهنه كان يثقب المأس، (٤)

(شيخنا أو الشيخ أو شيخ الإسلام) المراد به زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري له مصنفات
تشهد له بالفضل ، (٥)

(المحمديون أربعة) هم محمد بن نصر أبو عبد الله المروزي ، (٦)

ومحمد بن إبراهيم بن المنذر ، (٧)

ومحمد بن جرير الطبري ، (٨)

ومحمد بن إسحاق بن خزيمة ، (٩)

(١) تولى رحمه الله تعالى سنة ، ٦٣٢ (

(٢) تولى رحمه الله تعالى سنة ، ٦٧٧ هـ) عن خمس وأربعين سنة

(٣) المتوفى سنة ، ٧٥٦ (

(٤) تولى رحمه الله تعالى سنة ، ٨٦٤ هـ (

(٥) تولى سنة ، ٩٢٦ هـ (

(٦) المتوفى سنة ، ٢٩٤ هـ (

(٧) المتوفى سنة ، ٣٠٩ هـ (

(٨) المتوفى سنة ، ٣١٠ هـ (

(٩) المتوفى سنة ، ٣١١ هـ (

وهؤلاء الأربعة بلغو رتبة الاجتهاد المطلق وهم وإن خرجوا عن رأى الإمام الشافعى
 فى مسألة من المسائل فلم يخرجوا فى الأغلب فهم من الشافعية معدودون وعلى أصوله
 مخرجون، (١)

(والمتقدمون) وهم أصحاب الأوجه غالبا وضبطوا بالزمن وهم من بعد أربعمئة واطلق عليهم
 (المتقدمون) لقربهم من القرون المشهود لها بالخيرة
 (والمتأخرون) هم الذين جاءوا بعد القرن الرابع ويطلقون أيضا على كل من جاء بعد
 الشيخين النووى والرافعى، (٢)

(مقدار الدية) على ما حققه مجمع البحوث الإسلامية ألف دينار ذهباً خالصاً
 وهو بالوزن المعاصر (٤٢٥٠) جرام (أربعة آلاف ومائتان وخمسون جراماً
 (ووزن القلتان) أى مقدارهما بالوزن المصرى الآن مائتا كيلو جرام وستمئة جرام
 (٢٦٠٠) وبالكيل مائتا لتر وثلاثة أخماس اللتر
 (الملد) يساوى (٥٤٤) خمسمئة وأربعة وأربعون جراماً
 (الصاع) يساوى (١٧٦ ، ٢) كجم - اثنان (كجم) ومائة وستة وسبعون من ألف
 (الوسق) ستون صاعاً يساوى الآن (٥٦٠ ر ١٣٠) كجم مائة وثلاثين كجم
 وخمسمئة وستين من الألف من الجرام
 (القفيزة) يساوى (١١٢ ، ٢٦) كجم ستة وعشرين كجم ومائة واثنى عشرة من ألف
 (الفرسخ) يساوى ثلاثة أميال.
 (الميل) (١٨٤٨ م) ألف وثمانمئة وثمانية وأربعون متراً ،

(١) أنظر مصطلحات الفقهاء والأصوليين ١٣٩

(٢) مصطلحات الفقهاء ١٣٩

(٣) مصطلحات الفقهاء ٢٢٩

(الدينار الذهب) هو المثلثال ويساوى فى عصرنا الحاضر (٢٥ ، ٤ جم) أربعة جرائم وخمسة وعشرون من المائة وتقطع يد السارق بسرقة ربه فأكثر او ما قيمته ذلك نصاب الذهب فى العصر الحاضر هو (٨٥ جم) خمسة وثمانون جراما فنصاب زكاة المال كان فى عصر النبى عشرين مثقالا وهو فى العصر الحاضر يساوى خمسة وثمانين جراما

(الدانق) هو ضرب من النقود الفضة يساوى (٤٩٦ ، ٠٠) جراما (الأرش) هو إسم للمال الواجب على مادون النفس (الشقص) هو القطعة من الأرض والجزء من الشيء (الرضخ) هو العطاء من الغنيمه غير سهم مقدر يجتهد الإمام فى قدره ويقاوت بين مستحقه بقدر نفعمهم فى القتال (الحكومة) فى الجراح هى أن يقوم الجنى عليه كأنه عبد لاجناية به ثم يقوم، إه مصطلحات الفقهاء ٢٣٠ (نصاب الزروع والثمار) خمسة أوسق وهى بالكيل المصرى خمسون كيلة (الوقص) - بفتح وسكون - : ما يقع بين فريضتى الزكاة مثاله فى خمس من الإبل شاة وفى عشر شاتان فمازاد عن خمس من الإبل وكان أقل من عشر فهو وقص (القدم) : يساوى (٨٠ ، ٠٣) سنتيمترا (البريد) : ٤ فراسخ . ١٢ ميلا (الفلس) جمع فلوس وأفلس : نوع من النقود المضروبة من غير الذهب والفضة قيمتها سدس درهم

(الغرة) بضم وفتح : البياض في الوجه والمراد بها عند الفقهاء دية الجنين إذا أسقط ميتا عبدا
او أمة او نصف عشر الدية الكاملة للقتل (٥ \ :) من الدية التي هي
(أربعة آلاف ومائتا وخمسون) جراما ، (١)
وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه العتق رجاء لعتق الله له من النار وليكون ميبا في
دخول الجنة دار الأبرار هذا آخر ما يسره الله بمنه وكرمه ونسأل الله الكريم
المنان الموت على الإسلام والإيمان بجاه نبيه سيد المرسلين وخاتم النبيين وحبيب رب العالمين
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم السيد الكامل الفاتح الخاتم والحمد لله الهادي
إلى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنام
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا إلى يوم الدين ورضى الله عن أصحاب رسول
الله أجمعين والحمد لله رب العالمين ، (٢)

(١) مصطلحات الفقهاء والأصوليين ٢٣١

(٢) متن ابن قاسم أنظر البيجوري ٢/٣٩٦. والله سبحانه وتعالى اعلم

المصادر والمراجع

- ١ - الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية . تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)
- ٢ - إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين تأليف عثمان بن محمد شطا الدمياطي (ت ١٣٠٢ هـ) الطبعة الأولى الناشر دار إحياء التراث العربي بيروت
- ٣ - أسنى المطالب تأليف الشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) الناشر مكتبة الإسلامية
- ٤ - إحياء علوم الدين : تأليف العلامة محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) .
- ٥ - التبيان في آداب حملة القرآن تأليف . الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت ٦٧٦ هـ) تحقيق عبد عزيز عز الدين الطبعة الأولى (ت ١٤٠٤ هـ) دار النفائس
- ٦ - بغية المحتاج للشيخ على مومن (ت ١٤٠٧ هـ)
- ٧ - تحرير التنقيح تأليف الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي (ت ٩٢٦ هـ) الطبعة الأولى مطبوع منفردا عن شرحه القاهرة
- ٨ - تحفة الطلاب بشرح التحرير تنقيح الباب . تأليف : الشيخ زكريا مطبوع ومعه
- ٩ - مصطلحات الفقهاء والأصوليين لمحمد بن ابراهيم الحفناوي
- ١٠ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير . تأليف : الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)
- ١١ - جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود تأليف شمس الدين محمد بن أحمد المنهاجي الأسيوطي الشافعي (ت ٨٨٠ هـ) الطبعة الثانية
- ١٢ - الثمار البانعة شرح رياض البديعة للشيخ محمد نووي الجاوي ، طبع بمطبعة مصطفى الباني الحلبي (ت ١٣٤٢ هـ)
- ١٣ - بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم : تأليف الشيخ سعيد بن محمد باعشن الطبعة الثانية (ت ١٣٦٧ هـ)
- ١٤ - حاشية البيجوري على ابن قاسم للعلامة الفاضل الشيخ إبراهيم الباجوري (ت ١٢٥٨ هـ)

- ١٥ - تحفة المحتاج مع حاشيته لإبن الحجر الهيتمي (ت ٩٧٦ هـ) (١٥٦٧ م)
- ١٦ - غاية المني بشرح سفينة النجا لمحمد باعطية (ت ١٤٣٧) (م ٢١٦)
- ١٧ - كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار : تأليف الإمام تقي الدين أبي بكر محمد الحسيني (ت ٨٠٨ هـ) التحقيق مصطفى الندوي
- ١٨ - الموطأ . تأليف : الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هـ)
- ١٩ - مختصر قواعد الزركشي . تأليف عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٢٣١)
- ٢٠ - المبدع في شرح المقنع المؤلف إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد الحنفى (المتوفى ٨٨٤ هـ)
- ٢١ - اللباب في الفقه الشافعي : التأليف أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم : المحقق عبد الكريم بن صنيان : الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ)
- ٢٢ - فتاوى الإمام النووي : الطبعة السادسة (ت ١٤١٧) (م ١٩٩٦)
- ٢٣ - دقائق المنهاج : المؤلف أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى ٦٧٦ هـ)
- ٢٤ - الفتاوى الفقهية الكبرى : المؤلف أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (المتوفى ٩٧٤ هـ)
- ٢٥ - النجم الوهاج في شرح المنهاج : المؤلف كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى (المتوفى : ٨٠٨ هـ) الناشر دار المنهاج جدة : المحقق لجنة علمية : الطبعة الأولى ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
- ٢٦ - نهاية الزين بشرح قرّة العين ، المؤلف محمد بن عمر نوى الجاوى (المتوفى ١٣١٦ هـ) الناشر دار الفكر بيروت
- ٢٧ - كاشفة السجاء للإمام العالم الفاضل أبي عبد الله المعطى محمد نوى
- ٢٨ - الأشباه والنظائر تأليف محمد بن عمر بن مكى ، صدر الدين ابن الوكيل الشافعي (ت ٧١٦ هـ)

٢٩ — منهج السلف في فهم النصوص ، تأليف السيد مُحَمَّد بن علوى بن عباس المالكي الحسنى

٣٠ — متن السنوسى لأبى عبد الله مُحَمَّد بن يوسف (ت ٨٩٥ هـ)

٣١ — الياقوت النفيس في مذهب ابن ادريس للسيد أحمد بن عمر (ت ١٣٥٩ هـ) .

٣٢ — الديباج في توضيح المنهاج للإمام بدر الدين مُحَمَّد الزركشى (ت ٤٩٤ هـ)

٣٣ — التنبيه في الفقه الشافعى ، تأليف : أبى اسحاق إبراهيم بن على الشيرازى (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق عماد الدين أحمد (١٤٠٣ هـ)

٣٤ — بغية المسترشدين ، تأليف السيد عبد الرحمن بن مُحَمَّد المشهور باعلوى

٣٥ — حاشية البجيرمى على الخطيب تأليف سليمان بن مُحَمَّد بن عمر البجيرمى الشافعى (١٢٢١ هـ)

٣٦ — فتح العلام بشرح مرشد الأنام : تأليف مُحَمَّد بن عبد الله الجردانى

٣٧ — رياض الصالحين : تأليف الإمام أبى زكريا يحيى بن شرف النووى الدمشقى (٦٣١ - ٦٧٦)

٣٨ — حاشية الجمل على شرح المنهج تأليف سليمان بن عمر العجيلى الأزهرى الشافعى (ت ١٢٠٤ هـ)

٣٩ — حاشية البجيرمى على المنهج لسليمان بن عمر بن مُحَمَّد البجيرمى الشافعى الطبعة الأخيرة (ت ١٣٦٩ هـ) ١٩٥٠ م

٤٠ — حاشية الشرقاوى على التحرير تأليف الشيخ عبد الله بن حجازى الشرقاوى الشافعى (ت ١٢٢٧ هـ) مطبوع مع كتاب تحفة الطلاب

٤١ — رحمة المالك القابض في علم الفرائض للشيخ مُحَمَّد بن شيخ عبد الله شيخ مُحَمَّد شكر (ت ١٤٢٦ هـ)

- ٤٢ — حاشية القليوبى على شرح المحلى على المنهاج تأليف الشيخ شهاب الدين أحمد ابن أحمد بن سلامة القليوبى الشافعى (ت ١٠٦٩ هـ) الطبعة الأولى مطبعة الحلبي القاهرة
- ٤٣ — كفاية المحتاج بشرح مقدمة المنهاج : تأليف عبد قادر محمود مُجَدِّد (ت ١٤٢٧ هـ)
- ٤٤ — الشرح الكبير على المقنع المؤلف شمس الدين أبوالفرج عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن أحمد بن قدامة (المتوفى ٦٨٢ هـ)
- ٤٥ — سَلَمُ المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج للسيد العلامة المحقق أحمد الميقرى قد تم طبعه (ت ١٤٢٠ هـ)
- ٤٦ — روضة الطالبين وعمدة المفتين . تأليف : الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعى (ت ٦٧٦ هـ)
- ٤٧ — السراج الوهاج تأليف مُجَدِّد الزهرى الغمراوى (ت ١٣٣٧ هـ)
- ٤٨ — إعانة الطالب النواوى بشرح إرشاد الغاوى . تأليف الشيخ أبي عبد الله الحسين بن أبي بكر النزيلي (ت ١٤٣٥ هـ)
- ٤٩ — القول السديد بشرح جوهرة التوحيد تأليف خادم العلم الشريف . على عثمان جرادى (ت ١٤٣٣ هـ)
- ٥٠ — سير أعلام النبلاء تأليف شمس الدين مُجَدِّد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)
- ٥١ — سنن ابن ماجه : تأليف الحافظ أبي عبد الله مُجَدِّد بن يزيد ابن ماجه القزوينى (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق : مُجَدِّد فؤاد عبد الباقيز .
- ٥٢ — إعانة المبتدين ببعض فروع الدين : تأليف العالم العلامة المحقق الشيخ عبد الله بن عمر بن عبد الله (ت ١٣٥٥ هـ) دار المنهاج للنشر
- ٥٣ — سنن أبي داود . تأليف أبي داود سليمان بن أشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) الطبعة الأولى (١٣٨٩ هـ) تعليق عزت الدعاس دار الحديث بدمشق
- ٥٤ — سنن الترمذى تأليف الحافظ أبي عيسى مُجَدِّد بن عيسى الترمذى (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق أحمد مُجَدِّد شاكر

٥٥ — سنن الدار قطنى . تأليف الحافظ على بن عمر الدار قطنى (ت ٣٨٥ هـ) مطبعة الأنصار

٥٦ — السنن الكبرى تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقى (ت ٤٥٨ هـ الطبعة الأولى ١٣٥٤ هـ) الناشر دار الفكر

٥٧ — متن إرشاد الغاوى : تأليف الإمام الكبير وعلم الفضل الشهير الشيخ إسماعيل الشهير بابن المقرئ (ت ٨٣٧ هـ)

٥٨ — الأنوار لأعمال الأبرار : تأليف الإمام يوسف بن إبراهيم الأردبيلى الشافعى (ت ٧٧٩ هـ) تحقيق محمد السيد عثمان دار العلمية الكتب ، بيروت

٥٩ — صحيح البخارى تأليف الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦ هـ)

٦٠ — صحيح المسلم تأليف الإمام الحافظ مسلم بن الحجاج القشيرى (ت ٢٦١ هـ) تحقيق الأستاذ محمد فؤاد الباقيز

٦١ — فتح البارى شرح صحيح البخارى تأليف : الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلان (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز طبع بالمطبعة السلفية بالقاهرة (١٣٨٠ هـ)

٦٢ — الحاوى للفتاوى ، المؤلف عبد الرحمن بن أبى بكر جلال الدين السيوطى (المتوفى ٩١١ هـ)

٦٣ — نهاية المطلب فى دراية المذهب : المؤلف عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجوينى أبوالمعالى ، ركن الدين المقلب بإمام الحرمين (المتوفى : ٤٧٨ هـ)

٦٤ — فتح الجواد بشرح الإرشاد : تأليف أحمد بن حجر الهيتمى الشافعى (ت ٩٧٤ هـ)

٦٥ — فتح العزيز شرح الوجيز : تأليف : العلامة عبد الكريم بن محمد الرافعى الشافعى (ت ٦٢٣ هـ) الناشر دار الفكر

٦٦ — مختصر المزنى (مطبوع ملحقاً بالألم للشافعى) المؤلف : إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل

أبوإبراهيم المزنى (المتوفى : ٢٦٤ هـ) التحقيق للإمام النووى (ت ٦٧٦ هـ) تحقيق عادل عبد الموجود

٦٧ — الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي ، تأليف : العلامة محمد بن محمد بن محمد الغزالي الشافعي (ت ٥٠٥ هـ)

٦٨ — الأُم : تأليف الإمام محمد بن إدريس (ت ٢٠٤ هـ)

٦٩ — فتح المعين شرح قرّة العين : تأليف زين الدين بن عبد العزيز الملياري الشافعي (ت ٩٨٧ هـ) مطبوع مع حاشية (إعانة الطالبين) عليه المقدمة تحت رقم (٢٢)

٧٠ — فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب : تأليف : الشيخ زكريا الأنصاري الشافعي (ت ٩٢٦ هـ) الطبعة الأولى دار المعرفة بيروت

٧١ — فيض الإله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك وعدة الناسك : تأليف عمر بن محمد بركات البقاعي الشافعي (ت ١٢٩٥ هـ) الطبعة الأولى (١٣٧٤ هـ) المكتبة التجارية

٧٢ — الغاية والتقريب في فقه الإمام الشافعي : تأليف شهاب الدين أحمد بن الحسين الأصبهاني الشافعي (ت ٥٠٠ هـ)

٧٣ — المجموع شرح المذهب : تأليف : الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت ٦٧٦ هـ) مطبوع بأسفل صحائف فتح العزيز المتقدم تحت رقم (١٢٦)

٧٤ — مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج محمد بن أحمد الشربيني الشافعي (٩٧٧ هـ) الطبعة الأولى (١٣٧٧ هـ)

٧٥ — نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج تأليف : شمس الدين محمد بن أحمد الرملي الشافعي (ت ١٠٠٤ هـ) الطبعة الأولى (١٣٨٦ هـ) مطبعة الحلبي القاهرة

٧٦ — الوسيط في المذهب الشافعي تأليف العلامة محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) تحقيق : علي داغي الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ)

٧٧ — خبايا الزوايا. تأليف بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤ هـ) تحقيق عبد القادر العاني الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ)

٧٨ — الأنوار السنية على الدرر البهية لعبد حميد

٧٩ — فتح المنان شرح زيد ابن رسلان : تأليف محمد بن علي بن محسن الشافعي (ت ٩٢٦ هـ)

- ٨٠ — تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي : تأليف ابن العطار (ت ٧٦٤)
- ٨١ — المنهاج السوى في ترجمة الإمام النووي للسيوطى (ت ٨٤٩)
- ٨٢ — تحرير ألفاظ التنبيه تأليف الإمام أبى زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)
- ٨٣ — تهذيب الأسماء واللغات : تأليف الإمام أبى زكريا يحيى بن شرف (ت ٦٧٦ هـ)
- ٨٤ — الحاوى الكبير : تأليف : أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى الشافعى (ت ٤٥٠ هـ)
- ٨٥ — الصاوى على الجلالين حاشية العالم العلامة العارف بالله (تأليف الشيخ أحمد الصاوى المالكي
- ٨٦ — بحر المذهب في فروع المذهب الشافعى : التأليف الرويانى أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت ٥٠٢ هـ)
- ٨٧ — مناقب محمد بن ادريس الشافعى رضى الله
- ٨٨ — طبقات الفقهاء : تأليف جمال الدين إبراهيم بن على الشيرازى الشافعى (ت ٤٧٦ هـ)
- ٨٩ — عمدة السالك وعدة الناسك : تأليف : شهاب الدين أحمد بن النقيب المصرى الشافعى (ت ٧٦٩ هـ)
- ٩٠ — مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : تأليف الحافظ نور الدين الهيثمى (ت ٨٠٧ هـ)
- ٩١ — مسند الشافعى : تأليف : الإمام محمد بن ادريس الشافعى (ت ٢٠٤ هـ)
- ٩٢ — المصنف ، تأليف : الحافظ أبى بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى (ت ٢١١ هـ)
- ٩٣ — المغنى شرح مختصر الخرقي : تأليف : العلامة عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ)
- ٩٤ — المحرر : تأليف عبد الكريم بن محمد الرافعى (المتوفى ٦٢٣ هـ)
- ٩٥ — كشف القناع على متن الإقناع : تأليف منصور بن يوسف بن صلاح الدين بن حسن بن ادريس الحنبلى ، المتوفى ١٠٥١ هـ) م ١٦٤٠

- ٩٦ — شرح منتهى الإرادات تأليف منصور بن يوسف المتقدم قريبا
- ٩٧ — ومطالب أولى النهى : تأليف مصطفى بن سعد : المتوفى ١٢٤٣ هـ)
- ٩٨ — شرح مختصر خليل للخرشي ، تأليف محمد بن عبد الله الخرشي المالكي : المتوفى (١١٠١ هـ)
- ٩٩ — أسهل المدارك شرح إرشاد السالك : تأليف أبوبكر بن حسن بن عبد الله : المتوفى (١٣٩٧ هـ)
- ١٠٠ — مواهب الجليل في شرح مختصر خليل : تأليف شمس الدين أبوعبد الله محمد بن محمد المالكي : المتوفى ٩٥٤ هـ)
- ١٠١ — الدرر المختار وحاشية ابن عابدين رد المختار : تأليف ابن عابدين محمد أمين الحنفى :

الموضوع	الصفحة
مقدمة الطبعة الثانية	٢
السلسلة من المصنف إلى النبي ﷺ	٣
التقريظ	٥
مقدمة الطبعة الأولى	٩
أَبْيَات	١٠
ترجمة النووى	١٩
مشائخ النووى	٢٣
ترجمة المنهاج	٢٤
فائدة بعض شراح المنهاج	٢٥
تعريف الفقه	٢٧
البسملة	٢٨
الحمدلة	٣٥
كتاب الطهارة	٥١
تنبيهات	٥٧
تنبيه لمسألة التضييب	٦١
باب أسباب الحدث	٦٢
في تعليق التيممة:	٦٤
في شروط كاتب التيممة:	٦٦
فصل في آداب الخلاء	٦٧
باب الوضوء	٧٠
مسألة ماهو الموجب للوضوء	٧٣
باب مسح الخف	٧٥
فائدة الأئمة مختلفون	٧٧
باب الغسل	٧٨

٨١	فائذة من شروط النية
٨٢	باب النجاسة
٨٦	باب التيمم
٩١	فصل يتيمم بكل تراب
٩٤	قاعدة في القضاء
٩٤	مسئلة
٩٤	مسئلة أخرى
٩٥	باب الخيض
٩٨	كتاب الصلاة
١٠٣	فصل في شروط الوجوب
١٠٣	فصل في الآذان
١٠٤	فصل إستقبال القبلة
١٠٦	باب صفة الصلاة
١٠٩	فائذة يجهر للمأموم
١١٦	باب شروط الصلاة
١٢٠	أدلة السبحة
١٢٣	فائذة العبادات بالنسبة لقطع النية
١٢٤	باب سجود السهو
١٢٤	قاعدة ما يبطل عمده
١٢٦	قاعد لا يتكرر سجود السهو
١٢٨	باب صلاة النفل
١٢٨	ضابط: التحية مندوبه إلا في مواضع:
١٢٩	كتاب صلاة الجماعة
١٢٩	تنبيه الفرض والواجب
١٣٠	تعريف البدعة
١٣٧	الأعذار المرخصة

١٣٩	فصل لايتقدم على إمامه
١٤٠	ضابط: الناس في الإمامة ثمانية أنواع:
١٤٥	باب صلاة المسافر
١٤٦	فرع: إذا فارق المسافر بنيان البلدة
١٤٧	[فصل] يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ
١٤٧	فائدة الرخص ثلاثة أقسام
١٤٨	باب صلاة الجمعة
١٤٩	فائدة أن المصير والبلد
١٥٣	باب صلاة الخوف
١٥٥	باب صلاة العيدين
١٥٦	فائدة: جملة الخطب المشروعة عشر
١٥٧	باب صلاة الإستسقاء
١٥٨	كتاب الجنائز
١٥٩	ضابط الموتى أقسام
١٦٠	فائدة مؤنة تجهيز الميت في ماله
١٦١	فائدة النساء أحق بالأنثى
١٦٢	أدلة تلقين الميت
١٦٣	أدلة ما يخرج عن الميت من الطعام
١٦٥	كتاب الزكاة
١٦٧	تنبيه لا مدخل للجبران
١٦٨	قاعدة لا تؤخذ القيمة
١٦٩	باب زكاة النبات
١٦٩	قاعدة الدمشق
١٧٨	باب زكاة النقد
١٧٩	ضوابط الدوانق
١٧٨	قاعدة لا تجتمع زكاتان

١٨٤	باب زكاة الفطر
١٨٤	ضابط لا يخرج في الفطرة دون صاع
١٨٧	قاعدة: ما ضمن كله ضمن جزؤه بالأرض
١٨٨	كتاب الصيام
١٩٠	قاعدة أن ما سبق لجوفه
١٩٠	الصيام ستة أنواع
١٩١	ضابط المعذورون في الإفطار
١٩٤	تنبيه الأمور التي تسقط بها الكفارة
١٩٥	باب صوم التطوع
١٩٦	كتاب الإعتكاف
١٩٧	كتاب الحج
١٩٩	باب المواقيت
٢٠٢	فائدة ذكر العلامة القاوقجي
٢٠٢	فصل في المبيت بمنى
٢٠٣	فائدة أن المنى إختصت بخمسة فضائل
٢٠٤	تنبيه فلهج ثلاث تحلات
٢٠٦	باب محرمات الإحرام
٢٠٨	وأسباب الحصر
٢١٠	افترقات العبادات
٢١٦	كتاب البيع
٢٢٣	باب الربا
٢٢٨	فصل في تفريق الصفقة
٢٢٩	قاعدة إذا اجتمع الفسخ والإجازة
٢٣٠	باب الخيار
٢٣٤	باب في حكم المبيع
٢٣٦	باب التولية وإشراك والمرابحة

٢٣٧	باب الأصول والثمار
٢٣٨	باب اختلاف المتبايعين
٢٣٨	تنبيه إذا حصل الإختلاف
٢٣٩	كتاب السلم
٢٤١	فصل في القرض
٢٤١	قاعدة ما جاز السلم فيه جاز قرضه ومالا فلا
٢٤٢	كتاب الرهن
٢٤٣	ما جاز بيعه جاز رهنه ومالا فلا.
٢٤٧	كتاب التفليس
٢٤٩	فصل من باع ولم يقبض الثمن
٢٥٠	باب الحجر
٢٥٠	ضابط الحجر أربعة أقسام
٢٥٢	باب الصلح
٢٥٣	فائدة لفظ الإبراء وحده
٢٥٤	باب الحوالة
٢٥٥	باب الضمان
٢٥٧	فصل في الكفالة
٢٥٨	باب الشركة
٢٥٩	ضابط إذا انفرد أحد الشريكين بقبض شيء
٢٦٠	تنمية: الشركة نوعان
٢٦٠	تنبيه يكره للمسلم
٢٦٠	فائد الشركة لها سببان
٢٦١	كتاب الوكالة
٢٦٢	ضابط كل من صحت مباشرته بملك او ولاية
٢٦٣	[فصل] الوكيل بالبيع مطلقاً
٢٦٥	كتاب الإقرار

٢٦٥	ضابط: الإقرار أربعة أقسام
٢٦٦	قاعدة: من ملك الإنشاء ملك الإقرار
٢٦٦	قاعدة الإقرار لا يقوم
٢٦٧	فصل في الإقرار بالنسب
٢٦٨	فائدة الإقرار هو إخبار
٢٦٩	كتاب العارية
٢٧٠	قاعدة العارية مضمونة
٢٧٣	كتاب الغصب
٢٧٥	تنبيه من غصب جارية
٢٧٧	كتاب الشفعة
٢٧٩	كتاب القراض
٢٨٣	كتاب المسابقات
٢٨٥	كتاب الإجارة
٢٨٦	قاعدة لا تجوز أخذ الأجرة
٢٨٧	قاعدة المنفعة المستحقة
٢٨٨	كتاب أحياء الموات
٢٨٩	فروع الأول الإحياء
٢٨٩	تنبيه الحشيش
٢٩٠	كتاب الوقف
٢٩٢	كتاب الهبة
٢٩٣	قاعدة ما جاز بيعه
٢٩٤	(فصل) في أحكام اللقطة
٢٩٦	كتاب اللقيط
٢٩٨	كتاب الجمالة
٣٠٠	كتاب الفرائض
٣١٣	فصل في الفروض المقدرة

٣١٥	فصل في المحجب
٣١٦	فصل الإخوة والأخوات
٣١٨	[فصل]: إِذَا اجْتَمَعَ جَدٌّ وَإِخْوَةٌ
٣٢٤	في حكم المفقود
٣٢٦	في حكم الخثى
٣٢٧	فرع في تصحيح المسائل
٣٤٩	فرع في المناسخات
٣٥٦	كتاب الوصايا
٣٥٨	كتاب الوديعة
٣٥٩	افتراقات البيع
٣٦١	كتاب النكاح
٣٦٥	تنبيهات الأول حيث
٣٦٩	أدلة مسألة التحكيم
٣٧٢	أقوال الشافعية في التحكيم
٣٨٠	شبهات المعترضين
٣٨٢	إجابة هذه الشبهات
٣٨٧	إشتراط الولي ليس إجماعاً
٣٨٨	تخريج الحديثين لانكاح وإيما امرأة
٣٩١	باب ما يحرم من النكاح
٣٩٥	باب الخيار
٣٩٦	فوائد الفسخ
٣٩٧	فصل في الإعفاف
٣٩٨	كتاب الصداق
٣٩٩	فصل في الصداق الفاسد
٤٠١	فرع لو قالت امرأة لوليها
٤٠١	فرع لودفع الخاطب

٤٠١	فرع إذا خطب امرأة
٤٠٢	فائدة: لا تبلغ خمسة إلى خمسة
٤٠٢	فائدة أخرى النساء أربعة
٤٠٣	[فصل] اختلفا في قدر المهر
٤٠٣	فصل في وليمة العرس
٤٠٤	فائدة في أدلة المولد النبي ﷺ
٤١٢	كتاب القسم والنشوز
٤١٦	كتاب الخلع
٤١٩	كتاب الطلاق
٤٢١	قواعد الأولى قال القاضي
٤٢٢	فصل الشك في الطلاق
٤٢٣	كتاب الرجعة
٤٢٤	كتاب الإيلاء
٤٢٥	كتاب الظهار
٤٢٦	كتاب الكفارة
٤٢٧	كتاب اللعان
٤٢٨	ضابط اللعان لا يكون
٤٢٨	فائدة لا تطالب المرأة
٤٢٩	كتاب العدد
٤٢٩	ضابط العدة أقسام
٤٣١	فائدة معاشره الأزواج
٤٣٢	باب الإستبراء
٤٣٣	كتاب الرضاع
٤٣٥	كتاب النفقات
٤٣٩	فصل أعسر بها
٤٤١	فصل في الحضانه

٤٤٢	افتراقات النكاح
٤٤٤	كتاب الجراح
٤٤٦	ضابط القتل أربعة أقسام
٤٤٨	قاعدة إذا اجتمع السبب
٤٤٩	فصل في التغييرين الجرح والموت
٤٥٠	[باب كيفية القصاص ومستوفيه والإختلاف فيه]
٤٥٠	فائدة وستة لا تختلف
٤٥٢	قاعدة من قتل بشيء
٤٥٤	كتاب الديات
٤٥٥	ضوابط الدية
٤٦١	فرع تجب الحكومة
٤٦٣	فصل في الإصطدام
٤٦٤	فصل في الجنين
٤٦٦	{ كتاب دعوى الدم والقسامة }
٤٦٦	فصل في كفارة القتل
٤٦٨	كتاب البغاة
٤٦٩	فصل في شروط الإمام الأعظم
٤٦٩	فائدة الخوارج قوم مسلمون
٤٧٠	كتاب الردة
٤٧٠	فائدة قال ابن حجر الهيتمي
٤٧١	فائد ينقسم الكفر
٤٧٢	كتاب الزنا
٤٧٣	كتاب حد القذف
٤٧٤	كتاب السرقة
٤٧٥	باب قاطع الطريق
٤٧٥	كتاب الأشربة

٤٧٦	رسالة تتعلق من أكل القات والكفتة
٤٧٨	كتاب الصيال
٤٨١	كتاب السير
٤٨٧	كتاب الجزية
٤٨٨	باب الهدنة
٤٨٩	كتاب الصيد والذبائح
٤٩٠	كتاب الأطعمة
٤٩١	كتاب السبق والرمي
٤٩٢	كتاب الإيمان
٤٩٤	قاعدة ماسبق لسبيين جاز
٤٩٥	[فصل] حَلَفَ لَا يَسْكُنُهَا
٤٩٦	كتاب النذور
٤٩٦	قاعدتان
٤٩٧	كتاب القضاء
٤٩٩	قاعدة أن كل من له
٥٠٠	[فصل] لِيُسَوِّ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ.
٥٠٢	باب القسمة
٥٠٣	كتاب الشهادة
٥٠٥	تنبيه مسائل اليمين
٥٠٥	فائدة حاصل كلام الروضة
٥٠٦	[فصل] وَتَحَمَّلُهَا بِأَنْ يَسْتَرْعِيَهُ
٥٠٧	كتاب الدعوى
٥٠٩	كتاب العتق
٥١٢	كتاب التدبير
٥١٤	كتاب الكتابة
٥١٥	قاعدة إذاعاد المكاتب

٥١٥	تنبيهات
٥١٦	كتاب أمهات الأولاد
٥١٧	فائدة الولد الحادث
٥١٨	افتراقات الجنائيات
٥٢٢	خاتمة
٥٢٨	المصادر والمراجع
٥٣٦	الفهرست

مَعِينٌ عَلَى الْمُنْهَاجِ

عَلَى

قَوَاعِدِ الْمُنْهَاجِ

تأليف

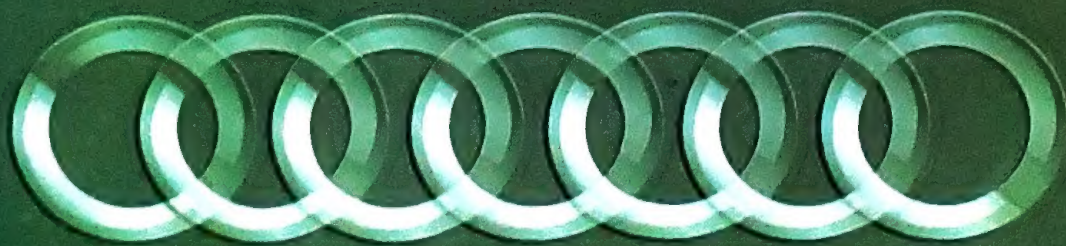
الفقيه أبي رَحْمَةَ

أبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم

الشافعي الأشعري الصالح الصومالي



صححه وحققه شيخه
الشيخ أبي بكر بن علي



دار العلوم والقرآن

مقهة بشتو - الصومال